مركز دراسات الوحدة العربية

الجالية العربية في إسبانيا

الدكتور عبد الواحد إكمير

هذا الكتاب

يقدّم هذا الكتاب قراءة موسّعة لأوضاع الجالية العربية في إسبانيا، مسلِّطاً الضوء على تطور الظروف الاجتماعية والاقتصادية لهذه الجالية والصعوبات التي تعترضها هناك. يتناول الكتاب عبر ستة فصول متتالية مسارَ الهجرة العربية إلى إسبانيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر؛ ثم التطور العددي لأبناء الجالية، والإطار القانوني للهجرة العربية منذ انضمام إسبانيا إلى الاتحاد الأوروبي؛ والهجرة السرية للشبان العرب إلى أوروبا عبر إسبانيا؛ كما يتطرق إلى التوزيع الجغرافي للجالية العربية في هذا البلد؛ ويسلّط الضوء على ظاهرة الـ «موروفوبيا» وأسباب انبعاثها مع تزايد الهجرة العربية، ثم نتائجها الاقتصادية والاجتماعية. كما يتناول موضوع مغاربة مدينتي سبتة ومليلية منذ بداية الهجرة إليهما إلى الوقت الحاضر، والأسباب التي تحول دون اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي والديني.

يصدر هذا الكتاب في إطار اهتمام مركز دراسات الوحدة العربية بإصدار مجموعة كتب حول أوضاع الجاليات العربية في المهجر.

الدكتور عبد الواحد إكمير

- مؤرخ وباحث مغربي، مدير مركز دراسات الأندلس وحوار الحضارات في الرباط.
- حائز الدكتوراه في تاريخ أمريكا اللاتينية من جامعة كومبلوتينسي في مدريد (١٩٩٠).
- عمل أستاذاً لتاريخ إسبانيا وأمريكا اللاتينية المعاصر في جامعة محمد الخامس، وأستاذ تاريخ وحضارة الأندلس في الجامعة نفسها.
- له عدد من المؤلفات المنشورة، منها: **العرب في الأرجنتين**، و**الهجرة إلى الموت: إسبانيا وأحداث إليخيدو**؛ و**الجاليات العربية في أمريكا اللاتينية** (إشراف)... فضلاً عن مساهمته في عدة أعمال جماعية، وترجمته عدداً من الكتب الأخرى.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء - بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ - لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ - ٧٥٠٠٨٥ - ٧٥٠٠٨٦ - ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» - بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)
e-mail: info@caus.org.lb
Web site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ١٧ دولاراً
أو ما يعادلها

ISBN: 978-9953-82-623-3
9 789953 826233

الجالية العربية
في إسبانيا

مركز دراسات الوحدة العربية

الجالية العربية في إسبانيا

الدكتور عبد الواحد إكمير

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

إكمير، عبد الواحد

الجالية العربية في إسبانيا/ عبد الواحد إكمير.

٣٨١ ص.

ببليوغرافية: ص ٣٥٧ ـ ٣٦٨

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-623-3

١. إسبانيا ـ الجاليات العربية. أ. العنوان.

305.8927046

العنوان بالإنكليزية

Arab Community in Spain

by Abdel Wahid Akmir

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

email: info@caus.org.lb
Web Site: <http://www.caus.org.lb>

الطبعة الأولى: بيروت، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣

المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الخرائط

خلاصة الكتاب

يقع الكتاب في فصل تمهيدي وخمسة فصول، يتناول الفصل التمهيدي مسار الهجرة العربية إلى إسبانيا منذ بدايتها في منتصف القرن التاسع عشر إلى ثمانينيات القرن نفسه، ويميز في ذلك بين الهجرة من المشرق والهجرة من المغرب العربي. كما يقدم قراءة نقدية في أطلس الهجرة المغربية إلى إسبانيا، وهو كتاب موسوعي يسلط الضوء على عدد من المظاهر المهمة حول الهجرة المغربية والمغاربية بشكل عام إلى إسبانيا، خلال تسعينيات القرن العشرين وبداية القرن الحالي.

يتناول الفصل الأول من الكتاب التطور العددي والإطار القانوني للهجرة العربية منذ انضمام إسبانيا إلى الاتحاد الأوروبي وتحولها إلى بلد هجرة، إلى المرحلة الراهنة. في حين يتناول الفصل الثاني موضوع الهجرة السرية التي قادت الآلاف من الشبان العرب إلى عبور البحر من أجل الوصول إلى «الفردوس الأوروبي»، وقد تم التمييز بين هجرة البالغين وهجرة القاصرين غير المصحوبين. ويتطرق الفصل الثالث إلى موضوع التوزيع الجغرافي للجالية العربية في إسبانيا والأنشطة المهنية التي مارسوها. ويتناول الفصل الرابع موضوع الجالية العربية في المجتمع الإسباني، وهكذا يسلط الضوء على ظاهرة «الموروفوبيا»، وأسباب انبعاثها مع تزايد الهجرة العربية، ثم نتائجها الاجتماعية والثقافية. وفي الفصل نفسه، هناك رصد لصورة الجالية العربية في المجتمع الإسباني، وصورة المجتمع والمؤسسات الحكومية الإسبانية لدى الجالية العربية، وقد تم هذا الرصد من خلال تحليل نتائج استطلاعات الرأي. أما الفصل الخامس والأخير، فيتناول موضوع مغاربة مدينتي سبتة ومليلية منذ بداية الهجرة إليهما إلى الوقت الحاضر، مع

التركيز على الأسباب التي تحول دون اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي والتربوي والديني.

أولاً: بدايات الهجرة العربية إلى إسبانيا

قصد أوائل المهاجرين العرب شبه الجزيرة الأيبيرية، كما قصدوا جزر الكناري، وكان قدومهم من المغرب، كما كان من المشرق العربي. فبخصوص شبه الجزيرة الأيبيرية، نعثر على بعض المهاجرين المغاربة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وكانوا من الديانتين اليهودية والمسلمة. وقد شجع القرب الجغرافي، والحركة التجارية بين ضفتي مضيق جبل طارق، على انتقال بعض التجار الذين استقرّوا في الأساس في منطقة الأندلس، وفتحوا محالّ تجارية في مدن على رأسها غرناطة وإشبيلية[1].

وإلى جانب هجرة التجار، كانت هناك هجرة الطلبة. وقد رحل أوائل الطلبة المغاربة للدراسة في الجامعات الإسبانية في بداية القرن العشرين، غير أن ذلك كان بأعداد رمزية، بحيث لا نسجل حضوراً لهم بنوع من الأهمية إلا منذ ثلاثينيات القرن العشرين، واستقروا في مدينة غرناطة. وإلى جانب التجار والطلبة، هاجر خلال مرحلة الحماية مجموعة من العمال للعمل في البناء والمناجم.

بالنسبة إلى الجنود المغاربة، نجدهم في إسبانيا منذ نهاية عشرينيات القرن العشرين. غير أن أهم هجرة للجنود المغاربة إلى إسبانيا ستبدأ مع اندلاع الحرب الأهلية سنة ١٩٣٦، يتعلق الأمر بأولئك الذين يعرفون بـ «مغاربة فرانكو» (Moros de Franco) الذين يراوح عددهم ما بين ٧٠ ألفاً و١٠٠ ألف[2].

وعرفت إسبانيا هجرة مغاربية جديدة منذ النصف الثاني من ستينيات القرن العشرين، وخصوصاً منذ مطلع السبعينيات، من بين أسبابها، الأزمة الاقتصادية

---

(١) أوّل مهاجر عربي نستحصل على معلومات موثّقة حوله هو عبد السلام برادة الذي هاجر من مدينة فاس قبل منتصف القرن التاسع عشر، واستقرّ في إشبيلية حيث فتح محلاً تجارياً.

(٢) يتعذّر معرفة عددهم بالضبط، لأنّ حركة التمرّد التي قامت باستقطابهم، كانت ترفض الكشف عن الأرقام الحقيقية. غير أن جلّ الأبحاث التي تناولت الموضوع، تتّفق على أن عددهم كان يراوح بين الرقمين المشار إليهما أعلاه. وبحسب المؤرخة «ماريا روزا دي مادارياغا»، كان عددهم ٨٠ ألفاً، منهم ٦٥ ألفاً ينتمون إلى منطقة الحماية الإسبانية شمال المغرب، و١٥ ألفاً إلى المستعمرات الإسبانية جنوب المغرب (سيدي إفني والصحراء)، انظر: ماريا روزا دي مادارياغا، مغاربة فرانكو، ترجمة كنزة الغالي (الرباط: منشورات الزمن، ٢٠٠٦)، ص ١٢٢.

التي مسّت بعض البلدان الأوروبية. وقد ترك عدد من المهاجرين المغاربة وقلة من الجزائريين هذه البلدان نحو إسبانيا.

موازاة مع الهجرة إلى شبه الجزيرة الأيبيرية، قصدت الهجرة المغاربية جزر الكناري، حيث نعثر على أوائل المغاربة في جزيرة «تينيريفي» (Tenerife) سنة ١٩٦٠، ويرتبط وصولهم إليها بمرحلة الانتعاش الاقتصادي الذي عرفته الجزر في مجالي التجارة والسياحة والصيد البحري. وإلى جانب المغاربة، عرفت جزر الكناري هجرة موريتانيين وجزائريين، منذ عقد الستينيات، وقد مارسوا الأنشطة نفسها التي مارسها المغاربة.

بالنسبة إلى الهجرة المشرقية، قصدت في البداية جزر الكناري، وكان ذلك منذ نهاية القرن التاسع عشر. وقد قدم المهاجرون الأوائل من لبنان، وبدرجة أقل من سورية وفلسطين. ومع فرض الانتداب الفرنسي على سورية ولبنان، وتزايد الهجرة من هذه المنطقة نحو أمريكا بشقيها الشمالي والجنوبي، ارتفع عدد البواخر التي تتوقف في جزر الكناري قبل أن تواصل رحلتها، وكانت دائماً تترك بعض المهاجرين هناك(٣). وبعد الحرب العربية ـ الإسرائيلية سنة ١٩٤٨، عادت الهجرة العربية إلى الارتفاع من جديد، وشملت خلال هذه المرحلة، الفلسطينيين بنسب مرتفعة مقارنة بالمراحل السابقة(٤). وبعد اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية سنة ١٩٧٥، حل في الجزر مهاجرون لبنانيون تواصلت هجرتهم خلال عقد الثمانينيات، في وقت توقفت فيه هجرة الفلسطينيين.

اشتغل أوائل المهاجرين المشارقة كباعة متجولين في أحياء المدن والمناطق القروية، ولم يؤسسوا محالّ تجارية إلا منذ عشرينيات القرن العشرين، بعد أن أصبحت هجرتهم دائمة، وكانت قبل ذلك هجرة مؤقتة، إذ كانوا يقضون مدة من الزمن بالجزر، قبل أن يرحلوا إلى أفريقيا الغربية أو أمريكا اللاتينية.

---

(٣) تتحدّث الإحصاءات الرسمية عن وجود ١٠٣ مهاجرين عرب من بلاد الشام يقيمون في الجزر سنة ١٩١٠، وارتفع الرقم إلى ١٨٥ سنة ١٩١٥، لكنه عاد إلى النزول سنة ١٩١٧ حيث سجل فقط وجود ٤٠ مهاجراً عربياً.

نقلاً عن: José Abu Tarbush, «La Inmigración siria, libanesa y palestina en Canarias,» *Canarii*, no. 6 (Noviembre 2007), <http://revistacanarii.com/canarii/6/de-estacion-de-paso-a-puerto-de-destino>.

(٤) كان يقيم في جزر الكناري سنة ١٩٥٥، ما مجموعه ٥٠٥ مهاجرين مشرقيين، وارتفع الرقم إلى ٦٧٤ سنة ١٩٥٩، أكثر من ثلثهم من الفلسطينيين الذين كان يُقدَّر عددهم بـ ٢١٦ سنة ١٩٦٦.

ومنذ ثلاثينيات القرن العشرين، وموازاة مع النجاح الاقتصادي الذي حققوه، بدأ مسلسل الاندماج الاجتماعي من خلال الزواج المختلط، وقد شمل ذلك، أولاً، العرب المسيحيين، ثم بعده العرب المسلمين. بالنسبة إلى الأبناء ثمرة هذا الزواج، اتبعوا ديانة الأمهات، نتيجة تأثير المحيط والمجتمع والمدرسة، كما فقدوا الموروث الثقافي الذي تمثله اللغة والعادات والتقاليد العربية.

وبخلاف الهجرة إلى جزر الكناري التي كانت لأسباب اقتصادية، كانت هجرة العرب المشارقة إلى شبه الجزيرة الأيبيرية لأسباب ثقافية وسياسية، وكان أوائل الذين هاجروا، من الطلبة المصريين في خمسينيات القرن العشرين. ومنذ الستينيات بدأت هجرة الطلبة الشاميين، أساساً السوريين الذين تخصّصوا في مجالي الطب والصيدلة. وقد مكث أغلبهم في إسبانيا بعد إنهاء دراستهم.

وإلى جانب الذين هاجروا لأسباب ثقافية، هاجر العشرات من السوريين لأسباب سياسية، بعد مجزرة حماة التي ارتكبت ضد المنتمين إلى الإخوان المسلمين سنة ١٩٨٢، لذا فإن أغلب الذين طلبوا حق اللجوء السياسي في إسبانيا بعد هذا التاريخ كانوا من المنتمين إلى هذا التنظيم أو المتعاطفين معه. وسيبدأ مع وصول هؤلاء، اهتمام خاص بالأوضاع السياسية في الوطن. وهو اهتمام سجل لدى الفلسطينيين قبل هذا التاريخ، وقد أدى الذين هاجروا منهم بعد حرب ١٩٦٧، خصوصاً إلى جزر الكناري، دوراً مهماً في إذكاء الحماس الوطني لدى الفلسطينيين وبقية العرب. وعقب الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان سنة ١٩٨٢، ومع شروع منظمة التحرير الفلسطينية في البحث عن دعم فلسطينيي المهجر، تم ربط الاتصال بالفلسطينيين المقيمين في جزر الكناري، وفي شبه الجزيرة الأيبيرية، الذين كثفوا جهودهم للتعريف بالقضية الفلسطينية. وأسس الطلبة الفلسطينيون «الاتحاد العام للطلبة الفلسطينيين»، المنضوي تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية التي اعترفت بها إسبانيا كممثل للشعب الفلسطيني منذ سنة ١٩٧٩.

ثانياً: التطور العددي والإطار القانوني للهجرة العربية إلى إسبانيا

إن الازدهار الاقتصادي الذي عرفته إسبانيا بعد انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي سنة ١٩٨٦، حوّل ذلك البلد إلى قبلة للمهاجرين من مختلف الجنسيات. وقد وصل

عددهم سنة ٢٠١١ إلى ٥,٧٠٠,٠٠٠، وأصبحوا يتجاوزون ١٢ بالمئة من مجموع السكان، وهي أعلى نسبة مسجلة في بلدان الاتحاد الأوروبي. وعلى غرار الهجرات الأخرى، عرفت الهجرة العربية إلى إسبانيا تطوراً سريعاً، سواء من حيث أعدادها، أو من حيث أصولها الجغرافية.

وأمام هذا الزخم من الجحافل البشرية، كان لزاماً إصدار قوانين خاصة بالهجرة، التي لم تتوفر إسبانيا عليها إلى غاية منتصف ثمانينيات القرن العشرين. وقد صدر أول قانون للهجرة في إسبانيا الديمقراطية سنة ١٩٨٥، وتم تغييره سنة ٢٠٠٠ بقانون جديد، تم تغييره هو الآخر عدة مرات على امتداد العقد الأول من القرن الحالي.

لم يكن صدور هذه القوانين تباعاً كافياً أمام العدد الكبير من المهاجرين الذين يوجدون في وضعية غير قانونية، لذا كان لزاماً القيام بإجراءات خاصة اصطلح على تسميتها بـ «التسوية الاستثنائية». وقد تم ذلك خمس مرات على امتداد عشرين سنة (١٩٨٦ ـ ٢٠٠٥)، واستفاد منه حوالى ١,٢٠٠,٠٠٠ مهاجر. وتبيّن الدراسة، بالأرقام، كيف أن الجالية المغربية احتلت المراتب الأولى أو الثانية أو الثالثة في كل هذه التسويات الاستثنائية، كما تبيّن أن نسبة الذين استفادوا منها يحملون جنسيات عربية أخرى، أساساً الجزائرية.

ثالثاً: الهجرة السرية وهجرة القاصرين

بدأت الهجرة السرية سنة ١٩٨٨، وتعود أول حالة مسجلة بشكل رسمي إلى شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من تلك السنة؛ يتعلق الأمر بغرق قارب على ظهره ٢٣ مهاجراً سرّياً كلهم مغاربة، ٥ منهم فقط تمكّنوا من النجاة. وكان ركوب البحر بتلك الطريقة الوسيلة الوحيدة بالنسبة إليهم للوصول إلى «الفردوس الأوروبي». ومع هذا، فالهجرة السرّية التي تستعمل البحر للوصول إلى الضفة الشمالية للمضيق، بقيت محدودة إلى سنة ١٩٩٠، عقب توقيع اتفاقية شينغن التي تمّ في ضوئها فرض تأشيرة الدخول على رعايا العديد من البلدان، من بينها بلدان المغرب العربي التي تنتمي إليها أكبر جالية عربية في إسبانيا.

وعلى غرار الهجرة القانونية، ينتمي أوائل المهاجرين المغاربة الذين عبروا إلى إسبانيا بطريقة غير قانونية إلى شمال المغرب، غير أن الإقبال على الظاهرة تم بسرعة

كبيرة، ليشمل في وقت قياسي مختلف مناطق المغرب، ثم ليمتد إلى الجزائر في مرحلة ثانية، وإلى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء في مرحلة ثالثة.

في مرحلة أولى كانت القوارب تنطلق فقط من منطقة مضيق جبل طارق، لكن، بسبب تشديد المراقبة، امتدت لتشمل كل ساحل البحر الأبيض المتوسط المغربي، ثم سواحل المحيط الأطلسي المغربية، على طول المنطقة الموجودة بين طنجة والدار البيضاء، ثم من جنوب المغرب، ومن سواحل موريتانيا، في اتجاه جزر الكناري، وبعد ذلك، من سواحل شمال غرب الجزائر، وأساساً من منطقة وهران. وكانت وجهة من يبحر من هناك، في البداية، السواحل الشرقية لإسبانيا الممتدة بين مرسية وبالينسيا، ثم بعد ذلك سواحل ألمرية. وقد تجاوز عدد المهاجرين السريين الذين نجحوا في عبور المضيق سنة ٢٠٠١، ما مجموعه ١٤ ألفاً، ونزل الرقم في السنة التالية إلى نصف هذا العدد[٥]. أما عدد الغرقى، فقد بلغ خلال المرحلة الممتدة ما بين سنتي ١٩٩٦ و٢٠٠١ حوالى ٤ آلاف[٦].

بخصوص هجرة القاصرين غير المصحوبين، رُصدت أولى الحالات في مطلع تسعينيات القرن العشرين، وكانوا من المغاربة، واستقرّوا في إقليم الأندلس القريب من المغرب. وقد بقي عددهم متواضعاً إلى منتصف ذلك العقد، عندما بدأ يتزايد تدريجياً، إذ وصل سنة ١٩٩٧ إلى ٢٤٣٥ قاصراً، ثم ارتفع سنة ٢٠٠٠ إلى ٥٧٩٦[٧]. في تلك الأثناء، تجاوز عدد القاصرين المغاربة في مراكز الإيواء في بعض الأقاليم عدد الإسبان.

ومع بداية القرن الحادي والعشرين، تزايد عدد القاصرين المغاربة بشكل كبير، وتضمّن بالإضافة إلى إقليم الأندلس، جهات أخرى، أساساً برشلونة ومدريد وبالينسيا، ثم امتد إلى مختلف الأقاليم. وتتحدّث الأرقام الرسمية عن وجود ١١٤١١ قاصراً أجنبياً

(٥) Bernabé López García y Manuel Lorenzo, «Los Focos de la inmigración irregular,» *Atlas de la inmigración irregular*, vol. 2 (2004), p. 90, <http://www.uam.es/otroscentros/teim/observainmigra/atlas%202004/03%20decada%20de%20relaciones/blg-mlorenzo_los%20focos%20de%20la%20inmigracion%20irregular.pdf>.

(٦) Tomas Bárbulo, «Los Muertos en la costa marroquí cuadruplican a los detectados en España, según ATIME,» *El País*, 25/7/2001, <http://elpais.com/diario/2001/07/25/espana/996012013_850215.html>.

(٧) أرقام مستمدّة من الدراسة الميدانية التي أنجزها فريق من الباحثين الإسبان اعتماداً على إحصاءات رسمية وتقديرات المنظمات غير الحكومية، انظر: Verónica Cobieta Gallego [y otros.], «La integración social de los menores no acompañados: nuevos retos en la Comunidad de Madrid,» Dialnet, <http://dialnet.unirioja.es/descarga/articulo/2001982.pdf>.

غير مصحوب في إسبانيا سنة ٢٠٠٥، ٨٠ بالمئة منهم مغاربة[٨]، والباقون من الجزائر وأفريقيا جنوب الصحراء وأوروبا الشرقية. ويراوح عمر أغلبهم ما بين ١٤ و١٧ سنة، مع وجود حالات تتضمّن قاصرين تقلّ أعمارهم عن هذا السن، بعضهم لم يتجاوز التاسعة، وأغلبهم ذكور، يهاجرون في الظروف نفسها التي يهاجر فيها بقية المهاجرين السريين.

في بعض الحالات، يسقط القاصرون غير المصحوبين في الدعارة والاستغلال الجنسي، خصوصاً الذين ينتهي بهم المطاف في الشارع دون مأوى. وتمثل مراكز الإيواء فرصة لانتشالهم من الضياع. غير أنه ليس كل مراكز القاصرين تحقق النجاح، فالعديد منها تعيش مشاكل عديدة، خصوصاً التي يتم إنشاؤها بشكل سريع وتحت ضغط الحاجة.

رابعاً: التوزيع الجغرافي والنشاط المهني للجالية العربية في إسبانيا

يتمركز السواد الأعظم من العرب في أربعة أقاليم، هي مدريد وكتالونيا وباليسنيا والأندلس. ويرجع سبب التمركز في الإقليمين الأولين إلى فرص الشغل المتوافرة، خصوصاً في البناء والأشغال المنزلية. وسبب التمركز في الإقليميْن الآخريْن هو فرص الشغل التي يوفرها قطاعا السياحة والفلاحة. وقد عرف توزيع المهاجرين العرب تطوراً داخل كل واحد من هذه الأقاليم، بحيث كان الاستقرار في البداية في عاصمة الإقليم، لكن مع تقدم الوقت بدأ الامتداد إلى الضواحي والبلدات التابعة للإقليم نفسه.

وعلى امتداد تسعينيات القرن العشرين، احتل المغاربة المرتبة الأولى من بين الأجانب في الأقاليم الأربعة. ورغم أن أعدادهم فيها في تزايد، فإن التنوّع الكبير في جنسيات الأجانب الذين توافدوا على إسبانيا خلال السنوات الأولى من القرن الحالي، جعلت النسبة التي يمثلها المغاربة تعرف بعض التراجع[٩].

(٨) الإحصاءات المقدّمة من حكومات الأقاليم، تجعل نسبة القاصرين المغاربة تراوح بين ٧٥ بالمئة و٩٢ بالمئة، من القاصرين الأجانب في كلّ إقليم. انظر: المصدر نفسه.

(٩) ارتفع عدد المغاربة المقيمين في مدريد بطريقة قانونية من ٣٠٧٥ سنة ١٩٩٠ إلى ١١٩٢٩ سنة ١٩٩٢، ثم إلى ٤٦٦٧١ سنة ٢٠٠٣، لكن نسبتهم تراجعت من ٢١,٧ بالمئة سنة ١٩٩٢ إلى ١٣,٩ بالمئة سنة ٢٠٠٣. انظر: Tamayo D'Ocon y Lora Gloria, «Inmigración marroquí en la comunidad de Madrid,» *Atlas de la inmigración irregular*, vol. 2 (2004), p. 337.

بالنسبة إلى الجزائريين، نسجل حضوراً مهماً لهم في الأقاليم الشرقية الممتدة على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط، من كتالونيا في أقصى الشمال الشرقي إلى مرسية والأقاليم المحاذية لها في الجنوب الشرقي، خصوصاً بالينسيا[١٠]. ويعود سبب التمركز في هذه المناطق إلى القرب الجغرافي من الجزائر، وإلى وجود خطوط بحرية مباشرة تربط موانئ شرق إسبانيا بميناءي وهران والجزائر.

وفي ما يتعلق بالموريتانيين، نجد أهم حضور لهم هو في كتالونيا ومدريد وجزر الكناري. وإذا كان تمركزهم في كتالونيا ومدريد يعود إلى الازدهار الاقتصادي للإقليمين، فإن وجودهم في جزر الكناري يرجع في الأساس إلى القرب الجغرافي، وإلى قدم الهجرة الموريتانية إلى الجزر. أما بالنسبة إلى التونسيين، فيوجد أهم تمركز لهم في مدريد وبرشلونة.

ويتعذّر ضبط أماكن وجود المهاجرين من بقية الجنسيات العربية، بسبب غياب المعطيات الإحصائية، وإن كنا نعلم أن أهم حضور عددي للجالية السورية هو في مدريد وكتالونيا وبالينسيا. غير أن خصوصية هذه الجالية، تتمثل بكون أهميتها العددية لم يعُد يشكّلها المهاجرون، وإنما المتحدرون الذين بحكم حملهم للجنسية الإسبانية، لا تضعهم إحصاءات السكان في خانات الأجانب.

وفي ما يتعلق بنشاطهم المهني، يُسجل لدى الجالية العربية أعلى نسبة من اليد العاملة النشيطة بين الأجانب، حيث وصلت إلى ٧٣ بالمئة سنة ٢٠٠٧ لدى المغاربة[١١]. مردّ ذلك إلى كون أغلبية المهاجرين العرب هم في سن العمل. ولا نعثر على العمالة المغاربية في المهن التي تتطلب تكويناً عالياً إلا بشكل محدود، إذ يزاول ٧٠ بالمئة من المغاربة مهناً لا تتطلب أي تأهيل[١٢]، بخلاف ما هو عليه الحال في فرنسا وبلدان أوروبية أخرى. ولا يترجم وجود نسبة مرتفعة من اليد العاملة بشكل إيجابي في سوق العمل، إذ لم يكن يتوفر على منصب شغل سنة ٢٠٠٧ إلا ٤٣ بالمئة من المغاربة المصنّفين ضمن اليد العاملة النشيطة. وقد سارت نسبة البطالة في خط

---

(١٠) في سنة ١٩٩١، كان يقيم حوالى ٤٠ بالمئة من مجموع الجزائريين في إسبانيا، في إقليم بالينسيا، التي وصل فيها عددهم إلى ٢٤٩٧ سنة ٢٠٠٣. انظر: López García, «Los Argelinos en España,» *Atlas de la inmigración irregular*, vol. 2 (2004), p. 457.

(١١) Zakya Daoud, *La Diaspora marocaine en Europe* (Casablanca: La Croisée des Chemins, 2011), p. 232.

(١٢) المصدر نفسه.

تصاعدي، وهي تصيب اليوم (عام ٢٠١٣) حوالى ٦٠ بالمئة من العمالة المغاربية في إسبانيا.

جعل استقرار العرب في المناطق القروية نسبة المشتغلين بينهم في الفلاحة مرتفعة، وقد بلغت سنة ١٩٩٧ لدى الجزائريين ٦٠ بالمئة، ولدى المغاربة ٥٠ بالمئة (الرتبتان الأولى والثانية بحسب الجنسيات)(١٣). وفي سنة ٢٠١٠ لم يعُد قطاع الفلاحة يستقطب أكثر من ٢٢ بالمئة من اليد العاملة المغربية(١٤). ورغم هذا التراجع ما زالت العمالة المغربية تسجل واحدة من أعلى النسب في القطاع الفلاحي.

ومن الأنشطة المهنية الأخرى التي تستقطب العمالة المغاربية، هناك قطاع البناء الذي عرف رواجاً غير مسبوق منذ تسعينيات القرن العشرين، بسبب انتشار ما سمّي بـ «فوران العقار». غير أنه في الوقت الحاضر تعرّضت أهم شركات العقار للإفلاس، وهو ما نجم عنه تسريح آلاف العمال، إسباناً ومهاجرين. وهناك العمل في البيوت بالنسبة إلى النساء، خصوصاً في المدن الكبرى، حيث توجد طبقة وسطى إسبانية مهمة عددياً، بإمكانها التعاقد مع خادمات(١٥).

وإلى جانب الذين يعملون في القطاعات المختلفة السالفة الذكر، نسجل وجوداً متزايداً للمغاربة الذين يعملون لحسابهم الخاص، أساساً في التجارة التي عرف حضور المغاربة فيها تطوراً مهماً في العقود الأخيرة، ولم يكن هذا الحضور في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين يتجاوز الباعة المتجولين الذين يعرضون بعض منتوجات الصناعة التقليدية المغربية في شوارع المدن الكبرى، أو تجاراً من الأصل نفسه يمتلكون محالّ تجارية تعرض المنتوجات نفسها في المدن السياحية الساحلية، أو في تلك التي لها علاقة بالحضارة الأندلسية(١٦).

---

(١٣) Víctor Díaz Pérez, Miranda Berta Álvarez y Chulia Elisa, *La Inmigración musulmana en Europa*, Colección Estudios Sociales; no. 15 (Madrid: Fundación La Caixa, 2004), p. 143.

(١٤) Daoud, Ibid., p. 233.

(١٥) تمثّل خادمات البيوت ٦٠ بالمئة من مجموع المغربيات العاملات في إسبانيا. انظر: Encuesta Colectivo Ioé. Cfr. Víctor Pérez, p. 232.

(١٦) في سنة ٢٠٠٤، كان يوجد في مقاطعة «سيوداد فييا» (Ciutata Vella)، في إقليم كتالونيا، ٢١ «مجزرة حلال»، من بينها ٦ يملكها مغاربة، والبقية يملكها جزائريون وباكستانيون، كما كان يوجد فيها ٥٥ مخدعاً هاتفياً أغلبها بيد مغاربة. انظر: Jordi Moreras, «La Integración por el mercado: Las iniciativas comerciales y empresariales de los marroquíes en Cataluña,» *Atlas de la inmigración irregular*, vol. 2 (2004), p. 313.

خامساً: الجالية العربية في المجتمع الإسباني

الرفض للأجانب في إسبانيا هو بمستويات مختلفة، لذا يبرز وزن التاريخ والدين والثقافة مع العرب أكثر من غيرهم. أما سبب ذلك، فهو ظاهرة معقّدة ومركّبة نجدها في المجتمع الإسباني دون غيره من المجتمعات الغربية، هي «المورروفوبيا» التي يتأكد منها أن قضية الأندلس انتهت من الناحية الكرونولوجية، لكن من الناحية العاطفية والنفسية والإبداعية ما زالت مستمرة. غير أن جذور «المورروفوبيا» لا تعود فقط إلى المرحلة الأندلسية، بل لها علاقة كذلك بمجموعة من الأحداث، بعضها دموي، عرفته العلاقات المغربية ـ الإسبانية على امتداد القرن العشرين.

ومن أجل ربط الماضي بالحاضر، وإخضاع الظاهرة للتحليل، اعتمدنا حدثاً معبّراً، هو ما وقع في بلدة إليخيدو (El Ejido) (ولاية ألمرية)، والذي لا نعثر على حدث مشابه له في أي بلد أوروبي آخر من الذي توجد فيه جاليات عربية. هذا الحدث مهما اختلفت حوله التفسيرات، تبقى «المورروفوبيا» أحد أسبابه الرئيسية.

أما السبب المباشر الذي فجّر الأحداث، فهو إقدام مهاجر مغربي مختلّ عقلياً على اغتيال فتاة إسبانية في أحد أسواق بلدة إليخيدو الأندلسية في شباط/ فبراير ٢٠٠٠، وهي البلدة التي كان يعيش فيها حوالى ١٥ ألف مهاجر مغربي، من مجموع سكانها الذي كان يقدر آنذاك بـ ٦٠ ألف نسمة. الحادث سبّب هيجان سكان البلدة، حيث احتشد أكثر من ٣ آلاف منهم مسلحين بالسلاسل والعصي والقضبان الحديدية، وبدأوا بملاحقة المغاربة، حيث أضرموا النيران في سياراتهم وخرّبوا مقاهيهم ومتاجرهم وبيوتهم ومساجدهم. واعتبرت هذه الحادثة أكبر ملاحقة عنصرية جماعية لأقلية عرقية عرفتها أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.

١ ـ الجالية العربية في استطلاعات الرأي الإسبانية

تؤكد استطلاعات الرأي كذلك الرفض الكبير للعرب في المجتمع الإسباني، فعلى امتداد عشر سنوات (١٩٩١ ـ ٢٠٠٠)، احتلت الجالية العربية المرتبة الأخيرة في تقييم الإسبان للأجانب، وقد منحتهم استطلاعات الرأي نقطة أقل من التي منحتها لمهاجري أفريقيا جنوب الصحراء، رغم أن ظروف هجرة هؤلاء ووضعيتهم القانونية لا

تختلف عن وضعية العرب. ولم تتجاوز نسبة الإسبان الذين يفضلون المهاجرين العرب على المهاجرين من جنسيات أخرى ١ بالمئة(١٧).

وحتى بعد التعرّف إلى المهاجرين العرب شخصياً، لا يغيّر أغلب الإسبان مواقفهم منهم، وقد أكد ٧٥ بالمئة من المستجوبين أنهم تبقى لهم النظرة نفسها، مقابل ١٩ بالمئة صرّحوا أن صورة العرب تتحسن لديهم، و٤ بالمئة تسوء هذه الصورة لديهم. ويعترف المستجوبون أن الموقف السلبي من العرب يتقاسمونه مع كل أفراد عائلتهم، فهو عند الشباب كما عند المتقدمين في السن، وهو عند المنتمين إلى الطبقة الدنيا كما عند المنتمين إلى الطبقة الوسطى أو العليا، وهو عند المنتمين إلى اليسار كما عند المنتمين إلى الوسط أو اليمين(١٨).

وبحسب استطلاعات الرأي، أول ما يتبادر إلى ذهن المواطن الإسباني عندما يسمع كلمة «مهاجر»، هو الشخص العربي الذي يعمل في البناء أو الفلاحة أو كبائع متجول أو متورط في عمل إجرامي أو إرهابي. ومع تقدم الوقت، وانتقال الهجرة العربية إلى الاستقرار الدائم، وتكوين العائلة العربية في المهجر، توسع مدلول كلمة «مهاجر» في ذهن الإسباني ليشمل كذلك النساء والأطفال العرب، بمن فيهم الذين ولدوا في إسبانيا.

تسمح لنا استطلاعات الرأي باستكمال الصورة من خلال رصد موقف الجالية العربية من المجتمع الإسباني. فـ ٨٠ بالمئة من المغاربة يقولون إنهم يحسّون بتمييز عنصري أثناء بحثهم عن الشغل، و٦٧ بالمئة لهم الإحساس نفسه أثناء بحثهم عن السكن، و٥٢,٧ بالمئة أنهم أكثر عرضة للعنصرية من بقية المهاجرين، و٥٩,٧ بالمئة أن الإسبان يثقون ببقية الجاليات أكثر من ثقتهم بهم. وبسبب هذا الرفض يتحاشى المهاجر العربي إقامة علاقات مع الإسبان. ويفضل ٨٧,٨ بالمئة من المغاربة ربط علاقات صداقة مع مواطنيهم، ثم مع عرب آخرين، ثم مع مهاجرين من ثقافات أخرى على ربطها مع الإسبان(١٩).

---

(١٧) Juan Díaz Nicolás y María José Lafita Ramírez, *La Inmigración en España: Una década de investigación*, Colección Inmigración y Refugio (Madrid: Ministerio de Trabajo y Asuntos Sociales, Instituto de Migraciones y Servicios Sociales, 2001), p. 166.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٩٨.

(١٩) Rosa Gómez Aparicio, «Los Marroquíes en España. Retrato comparativo con otros colectivos a través de una encuesta,» *Atlas de la inmigración irregular*, vol. 2 (2004), p. 398.

لكن بخلاف التحفّظ الذي أبداه المهاجرون العرب من المجتمع الإسباني، ومواقفه التي يصفونها بالإقصائية، هناك ثقة كبيرة بالدولة ومؤسساتها. ففي استطلاع للرأي، قال ٧٢ بالمئة من أفراد الجالية العربية الإسلامية إن إسبانيا تتمتع بدرجة كبيرة من الحرية يفتقدونها في بلدانهم. ويعتبر المهاجرون العرب كذلك إسبانيا نموذجاً لدولة المؤسسات، بحيث عبّر ٧٣ بالمئة من المستجوبين عن ثقتهم بالمؤسسات غير الحكومية، و٧٠ بالمئة عن ثقتهم بالملكية الإسبانية، و٦٥ بالمئة عن ثقتهم بالمؤسسة القضائية، والنسبة نفسها بالشرطة، و٦٣ بالمئة بالبرلمان الإسباني[٢٠].

٢ ـ بنية العائلة العربية المهاجرة

سار التكتل العائلي للمهاجرين العرب إلى إسبانيا في خط تصاعدي، خصوصاً منذ النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين. ففي سنة ١٩٩٧، مثّل المغاربة ٦٠ بالمئة من الأجانب الذين قدموا طلبات التكتل العائلي، ونزلت النسبة إلى ٥٤ بالمئة سنة ١٩٩٩[٢١].

ورغم هذا التراجع، يعتبر التكتل العائلي داخل الجالية العربية في إسبانيا، مرتفعاً مقارنة بالتكتل العائلي داخل الجالية العربية في البلدان الأوروبية ذات الهجرة القديمة، مثل فرنسا وبلجيكا وهولندا، التي أصبح فيها السواد الأعظم من الجالية يشكّله المتحدرون الذين يقرّرون الزواج في هذه البلدان، في الكثير من الحالات داخل الجالية نفسها، بدل العودة إلى وطن الآباء، كما هو الحال في إسبانيا.

وتتمّ قضية التكتل العائلي أحياناً بشكل معكوس، حيث تهاجر المرأة المغاربية، خصوصاً المغربية، إلى إسبانيا وحدها، وبعد أن تسوّي وضعيتها القانونية والمهنية، تعود إلى بلدها قصد الزواج، وفي الغالب تكون مطلوبة له من طرف أحد الشبان الحالمين بالهجرة الذين يرون أن السبيل إلى ذلك هو الارتباط بامرأة مهاجرة.

وقد سمح تكوين العائلة في إسبانيا بارتفاع عدد أفراد الجالية العربية بشكل واضح، وقد وصل عدد الأطفال العرب الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة في عام ٢٠٠٥

(٢٠) Estudios sociales y de opinión, «La Comunidad musulmana de origen inmigrante en España,» Metroscopia, <http://www.mjusticia.gob.es/cs/Stellite/1292346193946?blobh>.

(٢١) Paloma Crespo Gómez, «El Proceso de reagrupación familiar,» *Atlas de la inmigración irregular*, vol. 1 (2004), p. 226.

إلى ١٥٠ ألفاً، وهو ما يمثل أكثر من نصف عدد الأطفال الأجانب(٢٢). وساهم تزايد عدد أبناء الجيل الثاني في ارتفاع نسبة التلاميذ من أصول مغاربية في المدارس الإسبانية منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين، إذ غدوا على امتداد هذا العقد أهم جالية أجنبية من حيث عدد التلاميذ. وراوحت النسبة التي مثلوها على امتداد التسعينيات ما بين ٢٠ و٢٥ بالمئة من مجموع التلاميذ الأجانب. وفي سنة ٢٠١٠، بلغ عدد التلاميذ المغاربة في المدارس الإسبانية ٤٧٢ ,٨٢، منهم ٩٠ بالمئة في المدارس العمومية. وهم يمثلون أكثر من ثلث تلاميذ الجالية العربية والإسلامية، وقد وصل عددهم في الموسم الدراسي ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ٩٤٢ ,٢٢٢ تلميذاً(٢٣).

وترتفع نسبة الفشل الدراسي لدى أبناء الجالية العربية مع تقدم المستوى التعليمي، وهكذا ففي المستوى الابتدائي، نسجل أن نسبة المغاربيين مشابهة لنسبة الإسبان والجاليات الأخرى، لكن في المستوى الإعدادي تتجاوز نسبة المغاربيين الذين يتركون المدرسة ٧٠ بالمئة، بينما تراوح النسبة لدى الأمريكيين اللاتينيين ما بين ٤٠ و٥٠ بالمئة، ولا تتعدّى لدى الرومانيين والبولونيين ٢٠ بالمئة، وهي نسبة قريبة من تلك المسجلة لدى الإسبان. ولا تتجاوز نسبة المغاربيين الذين ينهون مختلف مراحل التعليم الابتدائي والثانوي ويصلون الجامعة ٢٠ بالمئة، بينما تتجاوز النسبة لدى الأوروبيين الشرقيين والأمريكيين اللاتينيين ٥٠ بالمئة(٢٤).

وإلى جانب التلاميذ الذين يوجدون مع عائلاتهم، والذين درسوا على الأقل مرحلة من مراحل التعليم السابق للجامعة في إسبانيا، تصل إلى إسبانيا أعداد من الطلبة العرب الذين يأتون من أجل الدراسة في جامعاتها. ومنذ البداية، كانت أعلى النسب هي المسجلة بين المغاربة، ثم بين السوريين. وإذا كانت نسبة السوريين قد تراجعت في العقود الأخيرة، فإن نسبة المغاربة في تزايد مستمر، حيث يقدر عددهم في الوقت الحاضر (عام ٢٠١٣) بحوالى ٦٠٠٠ طالب، أغلبهم في جامعة غرناطة.

---

(٢٢) José Abad y Lujan Mestre, «La Protección de menores migrantes no acompañados: Un modelo de intervención social,» *Revista alternativas* (Cuadernos de trabajo social), no. 14 (2006), p. 162, <http://rua.ua.es/dspace/bitstream/10045/6511/1/alt1410pdf>.

(٢٣) «Estudio demográfico de la población musulmana,» Unión de Comunidades Islámicas de España (UCIDE), and Observatorio andalusí (2013), <http://oban.multiplexor.es/estademograf.pdf>.

(٢٤) Víctor Díaz Pérez, Miranda Berta Álvarez y Chulia Elisa, *La Inmigración musulmana en Europa*, Colección Estudios Sociales; no. 15 (Madrid: Fundación La Caixa, 2004), p. 156.

شجع التخرّج في الجامعة في إسبانيا بعض الطلبة العرب الذين قرّروا المكوث هناك بعد إنهاء دراستهم، على خوض غمار الممارسة السياسية، غير أن حضورهم في الحياة السياسية الإسبانية لا يزال متواضعاً، بسبب حداثة الهجرة، وعدم وجود أعداد مرتفعة من خريجي الجامعة الإسبانية بين أبناء الجيل الثاني المولودين في إسبانيا، كما هو الحال في بلدان أوروبية أخرى، مثل هولندا وبلجيكا، وخصوصاً فرنسا التي وصل المتحدرون من أصل عربي المتخرجون في جامعاتها إلى مناصب القرار السياسي. ولا يتجاوز حضور العرب في الحياة السياسية الإسبانية أصابع اليد، وأغلبها مناصب رمزية غير مؤدى عنها، مثل العضوية في بعض المجالس البلدية المحدودة الأهمية، أو في بعض النقابات، حيث يشرفون على تأطير مواطنيهم نقابياً.

سادساً: مغاربة سبتة ومليلية

بدأت الهجرة المغربية إلى مليلية في منتصف القرن التاسع عشر، وكان أول من استقر فيها مجموعة من شبان القرى المجاورة، شكّلت بهم إسبانيا ما سمّي بـ «فيلق المغاربة الرماة في الريف». وقد بقي حضور المغاربة في مليلية محدوداً إلى ما بعد الحرب الأهلية الإسبانية، حيث فضل عدد من المغاربة الذين شاركوا فيها الاستقرار في المدينة.

بالنسبة إلى سبتة، تعود بداية هجرة المغاربة إليها إلى ستينيات القرن التاسع عشر، يتعلق الأمر ببعض اليهود الذين رافقوا القوات الإسبانية بعد حرب تطوان. أما المسلمون، فلم يكن الذين استقروا منهم فيها قبل حرب تطوان مغاربة، وإنما جزائريون قدموا إليها برفقة القوات الإسبانية، بعد نهاية الاحتلال الإسباني لوهران سنة ١٧٩٢. وبخصوص المغاربة المسلمين، فقد بدأ استقرارهم فيها في سبعينيات القرن التاسع عشر. وكان قدومهم إليها من القرى المجاورة، ومن مدينة تطوان ومدن أخرى شمال المغرب. كما قدمت إليها بعض العائلات الفاسية التي اشتغلت بالتجارة، والتي نجدها كذلك في مليلية.

وقد تزايد عدد المغاربة في سبتة ومليلية بعد استقلال المغرب بفعل الهجرة، وكذا بفعل حالات الزواج بين مغاربة المدينتين ومغاربة المغرب. ووصل عدد مغاربة سبتة

في نهاية عام ٢٠١٢ إلى ٣٥٩٩٠، وعدد مغاربة مليلية إلى ٤٠٥٢٧[٢٥]، وهم يمثلون بذلك حوالى ٥٠ بالمئة من مجموع السكان.

كما حافظ المغاربة الذين هاجروا إلى المدينتين على جنسيتهم المغربية، لكنهم كان يتعذر عليهم في الكثير من الحالات الحصول على وثائق تثبت هويتهم المغربية، لعدم وجود مصالح إدارية مغربية في المدينتين. في الوقت نفسه، كان يصعب عليهم الحصول على الجنسية الإسبانية، بسبب العراقيل التي كانت تضعها السلطات الإسبانية. هذا الإقصاء خلق نوعاً من الوعي لدى مغاربة سبتة ومليلية بالحاجة إلى الحصول على حقوقهم، وعلى رأسها حق المواطنة. وقد اضطرت إسبانيا بعد انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي إلى إصدار قانون خاص يتماشى مع التشريعات الأوروبية في مجال الجنسية، دخل حيّز التنفيذ سنة ١٩٨٧. وهو ما سمح لأغلب المغاربة بالحصول على الجنسية الإسبانية. بحيث وصلت نسبة الحاصلين عليها في سبتة إلى ٨٧ بالمئة، وفي مليلية إلى ٧٧ بالمئة، في نهاية عام ٢٠١٢[٢٦].

لقد تحقق الحصول على الجنسية وحقوق المواطنة على الورق، لكنهما بعيدان من أن يتحققا في الواقع، فالإقصاء الاجتماعي هو واحد من المظاهر التي يعيشها مغاربة المدينتين. ويوجد في سبتة أكبر «حي عرقي» في إسبانيا، يتعلق الأمر بحي «بيرنسيبي» (Príncipe) الذي يقدر عدد ساكنيه بحوالى ١٥,٠٠٠ نسمة كلهم مغاربة، وهو ما يمثل حوالى ربع سكان سبتة. كما نسجل التمركز نفسه في مليلية، حيث يقيم السواد الأعظم من المغاربة في حي «لاكانيادا دي لامويرتي» (La Cañada de la Muerte). وللمغاربة في الحيّين مساجدهم ومحالّهم التجارية ومدارسهم، وهي تعطينا صورة عن غياب التعايش بين المغاربة والإسبان، كما تعبّر عن الاختلافات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية العميقة، وبالتالي ترمز إلى عالمين يفصلهما عن بعضهما البعض جدار سميك.

في ما يتعلق بالجانب الثقافي، يعود تاريخ إنشاء أول مدرسة عربية في مليلية إلى سنة ١٨٨٠، وفي سبتة إلى سنة ١٨٨٨. بعد ذلك، شيّدت مجموعة من المدارس الابتدائية على امتداد العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين. أما أول مدرسة للتعليم

---

(٢٥) «Estudio Demográfico de la población musulmana».

(٢٦) المصدر نفسه.

الثانوي، فقد رأت النور في سبتة سنة ١٩٣١، يتعلق الأمر بـ «المعهد الإسباني المغربي». وسوف تستمر المدارس الإسبانية العربية في سبتة ومليلية إلى إعلان استقلال المغرب سنة ١٩٥٦، عندما تم إغلاقها تدريجياً، وأنشأ المغرب إثر ذلك مدرستين تابعتين لنظامه التعليمي، استوعبتا أكبر عدد من التلاميذ المغاربة في المدينتين.

في الوقت الحاضر، اختفت مدرسة سبتة، بينما نجحت مدرسة مليلية في مواصلة المشوار. ويمثل المسجلون فيها حوالى ١٠ بالمئة من التلاميذ المغاربة في المدينة، لأن الأغلبية تفضل المدارس الإسبانية. ويقدر عدد التلاميذ المغاربة في المدارس الإسبانية في كل واحدة من المدينتين بحوالى ٧,٠٠٠. هذا الحضور المهم من الناحية الكمية لا يواكبه حضور بالأهمية نفسها من الناحية النوعية، إذ إن نسبة الفشل الدراسي في هذه المدارس بين المغاربة هو أعلى بكثير منه بين الإسبان. وبحسب الأرقام الرسمية لمندوبية وزارة التربية الوطنية في سبتة ومليلية، سُجّل ٨٠ في المائة من حالات الفشل الدراسي فيهما بين المغاربة[٢٧]. وفي العديد من الحالات لا يبقى أمام الشبان المغاربة الذين فشلوا في الدراسة من خيار، غير الانخراط في الجندية، حيث يتجاوز عددهم ٢٥٠٠ جندي من أصل ٨٠٠٠ جندي، هو مجموع ما يوجد في سبتة ومليلية. لكن فئة من الذين يفشلون في الدراسة ينتهي بهم المطاف إلى الانحراف، أو يتم استقطابهم من طرف بعض التيارات الدينية المتطرفة، التي تنشط في المدينتين بشكل لافت للانتباه، إذ تسيطر على مجموعة من المساجد، كما أرسلت عدداً من الجهاديين إلى أفغانستان، والعراق، وسورية، وشارك بعضهم في عمليات انتحارية.

وقد عرف الحقل الديني الإسلامي في المدينتين تحولات عميقة خلال العقد الأخير، وهو ما ساهم فيه تشعب الشأن الديني في إسبانيا بسبب تزايد عدد المهاجرين المسلمين، وبسبب بروز الإسلام السياسي بشكل غير مسبوق في إسبانيا وبقية البلدان الأوروبية عقب تفجيرات ١١ أيلول/ سبتمبر. ومع ذلك، يمكن أن نميّز داخل الحقل الديني في سبتة ومليلية بين الإسلام المعتدل الذي تشرف عليه «اللجنة الإسلامية في إسبانيا»، ومن خلالها فدراليتان هما «اتحاد الجمعيات الإسلامية في إسبانيا» (UCIDE)، و«الفدرالية الإسبانية للهيئات الدينية الإسلامية» (FEERI)، اللتان نقلتا الخلافات التي توجد بينهما في إسبانيا إلى سبتة ومليلية. وبين إسلام الجماعات الجهادية والتكفيرية

(٢٧) José María Irujo, «La Presión de «nuestro» islam,» *El País*, 12/9/2005, <http://elpais.com/2005/09/12/espana/1126476001 85021>.

التي عرف عدد المتعاطفين معها تزايداً لافتاً في المدة الأخيرة. وقد أصبح خطر الإرهاب حاضراً في المدينتين بشكل غير مسبوق، كما تؤكد تقارير المخابرات الإسبانية، وكذا الاعتقالات في صفوف الجهاديين المنتمين إلى تنظيم القاعدة وتنظيمات أخرى تدور في فلكها.

بالنسبة إلى الحياة الاقتصادية، فبحكم أن سبتة ومليلية منطقتان معفيتان من الضرائب، فإنهما تستفيدان من امتيازات خاصة في المجال الضريبي. ويتقاضى الموظفون رواتب أعلى من التي يتقاضونها في إسبانيا. وتشتغل حوالى ٥٠ بالمئة من اليد العاملة النشيطة في المدينتين في الوظيفة العمومية، غير أن حضور المغاربة في هذه الوظيفة هو شبه منعدم، وحتى من يعمل فيها، فهم عادة في وظائف دنيا (سائقون، فراشون، مكلفون بأعمال النظافة). ويخلق الإقصاء من فرص الشغل توتراً في العلاقات بين إسبان المدينتين ومغاربتهما. وترى بعض المنظمات المدافعة عن المغاربة، أن سبب الإقصاء لا يعود فقط إلى عدم وجود أطر مؤهلة بينهم، وإنما كذلك إلى دوافع سياسية. لأن تزايد حضورهم في هذه الإدارة يتم ترجمته، أحياناً، كنقطة تخدم مصالح المغرب في مطالبه المتعلقة باستعادتهما.

في ظلّ هذه الوضعية، تبقى التجارة المصدر الوحيد للعيش بالنسبة إلى المغاربة، ويمتلك عدد منهم محالّ للمواد الغذائية والخضار والمجازر التي تبيع اللحوم المنحورة على الطريقة الإسلامية. ويمتلك المغاربة، كذلك، أغلب المحلات الموجودة في الحيّين التجاريين المخصّصين للتعامل مع المغاربة الذين يعيشون من التهريب المعيشي. ويقدر عدد المغاربة الذين يدخلون يومياً إلى كل واحدة من المدينتين بحوالى ٢٠ ألفاً[٢٨]. وتستنزف تجارة التهريب المعيشي الاقتصاد المغربي، بحيث تصل قيمة الأموال التي تخرج من المغرب بطريقة غير قانونية لاقتناء السلع من سبتة ومليلية إلى حوالى مليار ونصف مليار يورو في السنة[٢٩].

بالنسبة إلى المستقبل السياسي للمدينتين، يرفض الحزبان اللذان يصنعان التناوب السياسي في إسبانيا، وهما الشعبي والاشتراكي، فتح أي حوار رسمي مع المغرب، ومع

---

(٢٨) Ignacio Cembrero, *Vecinos Alejados* (Madrid: Galaxia Gutenberg, Círculo de Lectores, 2006), p. 238.

(٢٩) بحسب الغرفة التجارية لسبتة، ٧٠ بالمئة من اقتصاد المدينة مرتبط بتجارة التهريب مع المغرب. انظر: المصدر نفسه، ص ٢٣٣.

ذلك يتم استعمال الموضوع كورقة انتخابية من طرفهما، حيث تكثر زيارات مسؤولي الحزبين إليهما أثناء الحملات الانتخابية.

وتهتم كذلك بموضوع سبتة ومليلية وتأثيره في العلاقات بين المغرب وإسبانيا، الأحزاب المحلية التي أسسها في المدينتين المتحدرون من أصول مغربية، وأهمها: «حزب التحالف من أجل مليلية» (Coalición por Melilla)، و«الحزب الديمقراطي السبتي» (UDCE).

لقد ساهم في تزايد حضور الأحزاب التي أسسها المغاربة في الحياة السياسية للمدينتين، تحول المغاربة إلى قوة انتخابية، بفضل تزايدهم الديمغرافي، وحصول أغلبهم على الجنسية الإسبانية. وقد أصبحوا يمثلون في الوقت الحاضر حوالى ٤٥ بالمئة من الأصوات[٣٠]، وهو ما جعل عدد المصوّتين من أصول مغربية يتضاعف مرتين خلال السنوات العشر الأخيرة. غير أن أصواتهم مقسّمة، إذ لا يذهب إلا نصفها أو أقل إلى الأحزاب التي أسسها مغاربة، بينما يذهب النصف الباقي إلى الأحزاب الأخرى، أساساً الحزب الشعبي اليميني.

وبحسب تقارير الاستخبارات العسكرية الإسبانية، «الخطر الذي يمثله المغرب في سبتة ومليلية»، هو التزايد الديمغرافي، وليس القوة العسكرية[٣١]، ويكمن التخوّف في توحّد الأصوات المغربية وتكتلها حول حزب يمثلهم تكون له مطالب ترابية، خصوصاً مع وجود تجارب على هذا المنوال في أقاليم إسبانية أخرى، مثل بلاد الباسك وكتالونيا.

---

(٣٠) يعترف رئيس الحكومة المحلية لمليلية «خوان خوسي إمبرودا»، الذي يتولى هذا المنصب منذ سنة ٢٠٠٠، أن ثلث ناخبيه من أصول مغربية. انظر: Jesús Rodríguez, «Un Laboratorio de convivencia,» *El País*, 21/11/2010, <http://elpais.com/diario/2010/11/21/eps/1290324416_850215.html>.

(٣١) Irujo, «La Presión de «nuestro» islam».

تقديم

يشكّل هذا الكتاب جزءاً من المشروع الذي يشرف عليه مركز دراسات الوحدة العربية منذ سنوات، والذي يهدف إلى دراسة الجاليات العربية في المهجر. وقد غطى إلى حد الآن الجاليات العربية في الأمريكتين، وأفريقيا جنوب الصحراء، وأوروبا الغربية (هولندا) والشمالية الغربية (بريطانيا) وأستراليا. وبالتالي فحالة إسبانيا تعبّر عن نموذج آخر هو الهجرة العربية إلى شمال البحر الأبيض المتوسط.

وغايتنا من الدراسة تسليط الضوء على مسار وخصوصيات الجالية العربية في هذا البلد، والصعوبات التي تعترضها، والتي يمكن الوصول إلى حلول لبعضها إذا تم تأطير هذه الجالية بالشكل المطلوب، وإذا وضعت سياسة خاصة بالمهاجرين تجعل قضية اندماجهم فوق أية اعتبارات أخرى، وإذا توافرت الإرادة السياسية، وإذا تدعم أكثر التعاون في مجال الهجرة بين بلدان المهاجرين وبلد الاستقبال.

وتختلف الهجرة العربية إلى إسبانيا عن تلك التي قصدت البلدان السالفة الذكر، من حيث توقيتها، وأصولها الجغرافية، وأنشطتها المهنية، وطبيعة اندماجها في المجتمعات المضيفة، ودرجة تشبّثها بثقافتها الأصلية. فالهجرة العربية إلى الأمريكتين هي في الأساس هجرة السوريين واللبنانيين والفلسطينيين، وقد بدأت منذ حوالى قرن ونصف من الزمن، ومارس جلّ الذين هاجروا التجارة.

ويوجد اليوم الجيل الخامس من المتحدرين الذين رغم الاعتقاد الشائع بأنهم ذابوا بشكل شبه كامل في ثقافة البلدان التي ولدوا فيها، كشف لنا الربيع العربي واهتمامهم بما

يقع في وطن الأجداد، أن هناك إحساساً خفياً بالانتماء إلى الثقافة العربية، جعل بعضهم يكتشف لأول مرة هويته العربية.

لقد تمّت الهجرة العربية إلى أفريقيا جنوب الصحراء في المرحلة التاريخية نفسها التي تمّت فيها إلى الأمريكتين، وهي في الأساس هجرة اللبنانيين والسوريين الذين قصدوا بلدان أفريقيا الغربية الخاضعة للاستعمارين الفرنسي والبريطاني، والمغاربة والموريتانيين الذين اقتصروا على أفريقيا الغربية الفرنسية القريبة منهم جغرافياً. وقد مارس جلّ العرب الذين هاجروا إلى تلك المنطقة أنشطة تجارية كذلك. لكنْ هناك اختلاف في درجة الاندماج، فالهجرة المشرقية لم تحقق الاندماج نفسه الذي حققته في الأمريكتين، بحيث لم تختلط عن طريق الزواج بالسكان الأصليين، كما أنها لم تسعَ إلى المساهمة في الحياة السياسية لتلك البلدان، عكس ما فعلت في الأمريكتين، وكانت أهم مساهماتها اقتصادية. أما المغاربيون، فقد اختلطوا بسكان بلدان المهجر عن طريق الزواج منذ البداية، وأثمر ذلك أجيالاً من المتحدرين لهم إحساس بالانتماء إلى ثقافتين: العربية والأفريقية. ساعد على ذلك، الارتباط الروحي الوثيق بين المغرب وموريتانيا من جهة، وأفريقيا الغربية من جهة أخرى التي وصلها الإسلام والثقافة العربية عبر بلاد المغرب منذ القرن الحادي عشر الميلادي.

بالنسبة إلى الهجرة العربية إلى بريطانيا، فقد بدأت من المشرق، وخصوصاً من اليمن، قبل أن تتبعها هجرات في خمسينيات القرن العشرين من بلدان عربية مشرقية أخرى. وقد ساهم في تزايد عدد المهاجرين، إضافة إلى العامل الاقتصادي، عدم الاستقرار السياسي الذي عرفته المنطقة العربية خلال ذلك العقد والعقود التالية. وتعتبر الجاليتان العراقية والمصرية الأهم عدداً من بين الجاليات العربية، تليهما الجاليتان اليمنية والمغربية، وهذه الأخيرة، على غرار الجالية الجزائرية، تعتبر حديثة، مقارنة بالجاليات العربية القادمة من المشرق.

وتتميّز الهجرة العربية إلى بريطانيا بتنوع كبير من حيث أنشطتها المهنية، إذ لا نسجل التجانس المسجل في بلدان أوروبية أخرى أو في الأمريكتين أو في أفريقيا الغربية؛ فهناك اليد العاملة غير المؤهلة، وهناك هجرة الكوادر، وهناك اللاجئون السياسيون، وهناك التجار، وبعضهم من أصحاب الثروات الكبيرة، التي لم يكوّنوها في المهجر، كما هو الحال في بلدان أخرى، وإنما جاؤوا إلى بريطانيا كمستثمرين.

من حيث الاندماج، لم تحقق الجالية العربية في بريطانيا إلا نجاحاً محدوداً، ذلك لأن النموذج البريطاني يعتمد على ما يسمّى باحترام التعددية الثقافية التي تسمح من جهة بالحفاظ على الثقافة الأصلية للمهاجرين ونقلها إلى الأبناء، لكنها من جهة أخرى تعرقل الاندماج الفعلي في ثقافة البلد المستقبل. ولعل هذا ما يجعل مساهمة العرب والمتحدرين منهم في الحياة السياسية محدودة جداً، مقارنة ببلدان أوروبية أخرى، مثل فرنسا، التي يستند نموذجها في الاندماج إلى ما يسمّى بـ «الانصهار» (Asimilation)، ويرمي إلى تبني المهاجرين بشكل كامل ثقافة وعادات ونمط عيش البلد المستقبل. وقد سمح هذا النموذج، على سلبياته، لعدد من العرب بالبروز في الحياة السياسية الفرنسية.

بالنسبة إلى الهجرة إلى هولندا، كانت من المغرب كما كانت من المشرق العربي، لكن السواد الأعظم من المهاجرين قدموا من شمال شرق المغرب. وقد بدأت في مطلع ستينيات القرن العشرين، وكانت هجرة يد عاملة غير مؤهلة للعمل في الفلاحة وأوراش البناء والمناجم والصناعة. وعرفت كذلك صعوبات كبيرة في الاندماج، بسبب خصوصيات النموذج الهولندي الذي يقوم هو الآخر على مبدأ التعدد الثقافي، وبسبب رفض المجتمع الهولندي لأناس ينتمون إلى ثقافة مختلفة، لهم مستوى تعليمي متواضع جداً. ولم يكن المهاجرون الأوائل من جهتهم يسعون إلى الاندماج، فهجرتهم مؤقتة؛ أي يعيشون حياتهم بشكل منفصل عن المجتمع الذي يوجدون فيه. وكانوا في العديد من الحالات يتركون أبناءهم في بلدهم الأصلي، وقد عاد العديد منهم إلى بلدهم بعد وصولهم إلى سن التقاعد. وقد تغيّر الوضع بشكل بطيء مع المتحدرين الذين لم يحققوا الاندماج نفسه الذي حققه المتحدرون من أصل عربي في مناطق أخرى، ومع ذلك أصبحنا نسجل في السنوات الأخيرة وصول عدد منهم إلى مناصب القرار السياسي.

وكما تختلف الهجرة العربية إلى إسبانيا عن تلك التي قصدت الأمريكتين وأفريقيا جنوب الصحراء وبريطانيا وهولندا، كذلك تختلف عن الهجرة العربية التقليدية إلى بلدان شمال المتوسط، مثل اليونان وإيطاليا، وخصوصاً فرنسا، حيث توجد أكبر جالية عربية في أوروبا. فالهجرة إلى إسبانيا تتم بين أقرب نقطتين في ضفتي المتوسط، إذ لا يلزم المهاجر العربي من أجل الوصول إلى إسبانيا إلا عبور مضيق جبل طارق، في مسافة لا تتجاوز ١٤ كيلومتراً. هذا القرب الجغرافي شجع على الهجرة السرية، وعلى أنشطة أخرى غير مشروعة، مثل تجارة المخدرات، والتهريب، والجريمة المنظمة، والإرهاب

الذي تزايد الاهتمام به، بعد تورط عدد من المهاجرين السريين في تفجيرات ١١ آذار/ مارس ٢٠٠٤ في مدريد.

وبحكم أن الوصول إلى إسبانيا يعني الوصول إلى هذه البلدان وغيرها من بلدان الاتحاد الأوروبي، فقد أصبحت الهجرة من جنوب المتوسط إلى شماله حاضرة بقوة في كل المنتديات ذات الطبيعة الأمنية، مثل منتدى ٥+٥ الذي يضم بلدان المغرب العربي الخمسة، إضافة إلى خمسة بلدان من شمال المتوسط، هي فرنسا وإسبانيا وإيطاليا والبرتغال ومالطا، ومثل الاتحاد من أجل المتوسط الذي يضم بلدان الضفتين. وكان الهاجس الأمني كذلك وراء توقيع اتفاقيات ثنائية بين البلدان المعنية، من أبرزها تلك وقّعتها إسبانيا مع موريتانيا والجزائر والمغرب، وتلك التي وقّعها هذا الأخير مع الاتحاد الأوروبي.

قسمنا الدراسة إلى خمسة فصول، إضافة إلى فصل تمهيدي قسمناه هو الآخر إلى مبحثين، يتناول المبحث **الأول** مسار الهجرة العربية إلى إسبانيا منذ بدايتها في نهاية القرن التاسع عشر إلى ثمانينيات القرن العشرين، حيث بقيت هذه الهجرة متواضعة من الناحية العددية. وقد ميّزنا بين الهجرة التي انطلقت من المغرب العربي، وتلك التي جاءت من المشرق العربي؛ كما ميزنا بين تلك التي كانت لأسباب اقتصادية، وتلك التي كانت لأسباب سياسية وثقافية.

المبحث الثاني من الفصل التمهيدي هو دراسة نقدية لـ **أطلس الهجرة المغربية إلى إسبانيا**، وهو كتاب موسوعي تناول مختلف مظاهر الهجرة المغربية إلى إسبانيا خلال عقد التسعينيات وبداية القرن الحالي، كما أن بعض مقالات الكتاب تتناول بلداناً مغاربية أخرى. هذا العمل يعتبر من بين الدراسات التوثيقية القليلة التي تناولت موضوع الجالية المغاربية في إسبانيا، لذا قدرنا أن تقديم خلاصة عن مضمونه باللغة العربية قد يفيد الباحثين الذين يرغبون مستقبلاً في إنجاز دراسات في الموضوع.

يحمل الفصل الأول من الكتاب عنوان: «التطور العددي والإطار القانوني للجالية العربية في إسبانيا»، ويتناول الأسباب التي سمحت بتحول إسبانيا في أقل من ثلاثين سنة، من واحدة من البلدان الأوروبية حيث توجد أدنى نسبة من الأجانب، إلى واحدة من البلدان الأوروبية حيث توجد أعلى نسبة من هؤلاء. وفي الفصل نفسه هناك تحليل

لقوانين الهجرة الإسبانية، ودرجة استفادة المهاجرين العرب منها لتسوية وضعيتهم القانونية.

ويحمل الفصل الثاني عنوان: «الهجرة السرية وهجرة القاصرين غير المصحوبين»، ويسلط الضوء من جهة على أسباب نشوء ظاهرة الهجرة السرية في نهاية ثمانينيات القرن الماضي، ووسائل النقل التي تستعملها، وكيف تحوّلت إلى تجارة مربحة، كانت وراء ظهور شبكات مهيكلة تشتغل خارج القانون، لها امتدادات في عدد من البلدان. وفي الفصل نفسه، تم تناول موضوع هجرة القاصرين، إذ تتبّعت الدراسة مسار هؤلاء الأطفال المتخلى عنهم في بلدانهم الأصلية. وقد تم التركيز على أهميتهم العددية، وظروف عيشهم في إسبانيا، وجمعيات المجتمع المدني التي تقوم برعايتهم، ووضعيتهم القانونية، ودرجة الإحباط التي يحسّون بها بعد فشلهم في تحقيق أحلامهم، وأسباب ذلك الفشل ونتائجه.

ويحمل الفصل الثالث عنوان: «التوزيع الجغرافي والنشاط المهني للجالية العربية في إسبانيا»، ويسلط الضوء على أماكن وجود الجالية العربية في إسبانيا، ويميز في ذلك بين الأقاليم التي تعرف أهم تجمّعاتهم، وتلك التي لا تسجل إلا حضوراً عددياً متواضعاً لهم. وقد وضع الفصل علاقة بين مستوى النمو الاقتصادي لهذه الأقاليم وأهمية الوجود العربي فيها. في الوقت نفسه، يتناول الأنشطة التي يزاولها العرب، ولماذا يندرج معظمها في إطار ما يسمّى بـ «الاقتصاد العشوائي». ويبحث الفصل كذلك في الأسباب التي كانت وراء عدم وجود هجرة أطر مؤهلة بالأهمية نفسها التي توجد فيها في بلدان أوروبية أخرى. وفي نهاية الفصل، تم البحث في انعكاسات الأزمة الاقتصادية الحادة التي تعصف بإسبانيا على العمالة العربية.

ويحمل الفصل الرابع عنوان: «الجالية العربية في المجتمع الإسباني»، وقد تناول في مبحثه الأول ظاهرة لا تسجل في أي مجتمع أوروبي آخر هي «الموروفوبيا»، حيث بحث في جذورها التاريخية وانعكاساتها الحالية. وفي مبحثه الثاني تم اعتماداً على استطلاعات الرأي التي تنجزها مؤسسات متخصّصة معترف بصدقيتها، رصد مسلسل اندماج العرب وصورتهم في المجتمع الإسباني، وصورة المجتمع الإسباني والمؤسسات الحكومية الإسبانية لدى المهاجر العربي. كما تناول الفصل نفسه موضوع تكوين العائلة العربية في المهجر، حيث تم البحث في بنية هذه العائلة، والعناصر التي

تتحكّم فيها، وظهور الجيل الثاني الذي تتبّعته الدراسة منذ ولادته إلى وصوله الجامعة، مروراً بمختلف مراحل التعليم. وقد حلل الفصل الأسباب التي تقف وراء الفشل الدراسي لدى العرب، والذي يسجل بنسب أعلى من تلك المسجلة لدى بقية الجاليات. ويبحث الفصل نفسه في الممارسة السياسية للعرب في إسبانيا، والعناصر التي تحول دون توليهم مناصب القرار السياسي.

أما الفصل الخامس والأخير، فيتناول بالدرس مغاربة سبتة ومليلية، وهو موضوع تكاد تنعدم الدراسات حوله، لذا يقدم الفصل جرداً شاملاً لمسار الجالية المغربية فيهما، منذ بداية الهجرة إليهما في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى اليوم. وهكذا تناولنا التطور العددي لهذه الجالية، ووضعيتها القانونية، بحيث بقيت على امتداد عقود تعيش حالة من الإقصاء القانوني. ورغم إصلاح هذا الخطأ التاريخي وحصول سكان المدينتين على الجنسية الإسبانية، فإن ذلك لم يحل المشكل إلا على الورق. وقد تناول الفصل من خلال المعاينة الميدانية، وكذا من خلال الرواية الشفوية، درجة الإقصاء التي يعيشها مغاربة المدينتين على المستوى الاجتماعي والمهني.

وتناول الفصل كذلك مسار الأطفال والشباب المغاربة في المدارس، وحاول البحث في الأسباب الكامنة وراء الفشل الدراسي الذي يسجل بنسب مرتفعة جداً. كما تطرق الفصل نفسه إلى الشأن الديني الإسلامي، والتحول الخطير الذي عرفه في السنوات الأخيرة. وقد حللنا الأسباب التي تقف وراء تراجع الإسلام المتسامح الذي ميّز المدينتين لعقود، لصالح الإسلام المتشدد الذي برز بقوة منذ تفجيرات ١١ أيلول/ سبتمبر، وخصوصاً بعد تفجيرات مدريد سنة ٢٠٠٤.

ويتناول الفصل نفسه موضوع الحضور الاقتصادي للمغاربة في المدينتين، وقد وضعته الدراسة في إطار العلاقات التجارية بينهما وبين المغرب، التي يتحكّم فيها التهريب المعيشي الذي يحول النقاط الحدودية يومياً إلى شبه خلية نحل يمر منها عشرات الآلاف من الأشخاص الذين يزاولون هذا النشاط الذي ينخر الاقتصاد المغربي. وينتهي الفصل بتناول موضوع مستقبل المدينتين من وجهة نظر ساكنتهما من المغاربة الحاملين للجنسية الإسبانية، وكذا من وجهة نظر بعض الأحزاب السياسية التي أسسها مغاربة المدينتين، ودرجة تفاعل هؤلاء وأولئك مع أطروحة المغرب الذي يسعى إلى

استعادتهما، وأطروحة إسبانيا التي تسعى إلى جعلهما جزءاً مندمجاً من الناحية السياسية والقانونية في التراب الإسباني.

الصعوبة الأولى التي اعترضتنا أثناء إنجاز هذا البحث هو قلة المصادر التي لها علاقة بموضوع الهجرات الأجنبية إلى إسبانيا بشكل عام، ذلك لأن السرعة التي تمّت بها هذه الهجرات، لم يواكبها اهتمام بالثقل نفسه في مجال الدراسات المتعلقة بالهجرة. لذا، فإن ما أُنجز من أعمال حول الموضوع بشكل عام، يبقى محدوداً إذا ما قورن بالبلدان الغربية الأخرى ذات التقاليد العريقة في مجال الهجرة. بالنسبة إلى الهجرة العربية، فإن المصدر الوحيد الذي يقدم معلومات مفيدة هو أطلس الهجرة المغربية السالف الذكر. غير أننا لا نعثر في هذا الكتاب الموسوعي على تحليل للقضايا التي يثيرها. وقد حرصنا في دراستنا على تحليل بعض تلك القضايا، وكذلك قضايا أخرى لم ترد فيه. في الوقت نفسه قمنا بتغطية السنوات التي لم يغطِّها، والتي تمتد من سنة ٢٠٠٤ تاريخ صدور جزئه الثاني إلى غاية سنة ٢٠١٣.

لقد فرض علينا ذلك القيام بدراسة ميدانية لم تخلُ من صعوبات أحياناً، خصوصاً عندما يتعلق الأمر باستجواب مهاجرين سرّيين يفضلون عدم الكشف عن هويتهم، واستجواب قاصرين من أطفال الشوارع، ليست لهم أية رغبة في الحديث عن ظروفهم العائلية التي كانت وراء مغادرتهم لعائلاتهم، وهي أحياناً عائلات ممزقة اجتماعياً، ولم يكن يساعدنا أحياناً من أجل إقناعهم، غير دعوتهم إلى مقهى لتناول بعض الوجبات الخفيفة، أو تقديم بعض الإكراميات التي لا تسمن ولا تغني، لكنها تحرّك لسانهم، وتخلق لديهم رغبة في الكلام، الذي كنا نكتشف في الكثير من الحالات أنه لا يتضمن إلا القليل من الصدق، والكثير من الخيال، حول وضعيتهم قبل وبعد الهجرة.

كما واجهتنا صعوبات من نوع آخر أثناء الحديث مع مغاربة سبتة ومليلية، فبسبب حساسية الموضوع، وما يثيره من نزاع على المدينتين بين المغرب وإسبانيا، يتحفظ المستجوبون الذين لهم مصالح متشعبة في البلدين، أحياناً في الحديث، وحتى حين يفعلون ذلك، ففي معظم الحالات، يطلبون عدم الكشف عن هويتهم. ومن الأمور الأخرى التي لا تشجعهم على الكلام، تزايد خطر الإرهاب في المدينتين، والحضور اللافت لبعض التيارات الجهادية في الأحياء، حيث توجد الجالية المغربية.

كانت مهمتنا أسهل داخل الجامعة، بسبب العلاقات التي تربطنا ببعض الجامعات الإسبانية، التي أمكن الاتصال من خلالها ببعض الطلبة العرب. كما أنه في حالات أخرى، استعملنا شبكة معارفنا ببعض العائلات المغربية التي لها أبناء في إسبانيا، والتي ساعدتنا على الاتصال بهم، أحياناً أثناء وجودهم في إسبانيا، وأحياناً أخرى أثناء عودتهم إلى المغرب وقت العطل.

وإلى جانب الرواية الشفوية، تمكنّا من الحصول على معطيات إحصائية مهمة، سمحت لنا بتتبّع مسار الهجرة المغاربية بدقة. وقد منحت هذه المعطيات الإحصائية صدقية الدراسة، في تقديرنا. وبفضلها لم نبقَ حبيسي التقديرات الصادرة عن بعض مؤسسات الجالية أو بعض المؤسسات غير الحكومية، وهي تقديرات تعوزها في الكثير من الحالات الدقة، وتميل إلى تضخيم الأرقام. المعطيات الإحصائية المعتمدة، إلى جانب استثمارها في التحليل، قمنا بتحويلها إلى خرائط وجداول ورسوم بيانية، يسمح الاطلاع عليها بأخذ فكرة عن مختلف المظاهر التي تناولتها فصول الدراسة.

وقد اعتمدنا كذلك على الصحافة الإسبانية التي تواكب كل المستجدات المتعلقة بموضوع الهجرة، وقد استفدنا منها بالخصوص في رصد الهجرة السرية، حيث إن تعرض القوارب للغرق في مضيق جبل طارق، وما يثيره ذلك من جدل ومن انتقاد للسياسات الحكومية من طرف جمعيات المجتمع المدني، يدفع مراسلي هذه الصحف بالانتقال إلى عين المكان، وتغطية الأحداث بالتفصيل.

إن ما نأسف له حقاً في هذا العمل هو عدم تمكّننا من الحصول على المعطيات الإحصائية حول الهجرة القادمة من المشرق العربي بالأهمية نفسها التي حصلنا بها على المعطيات المتعلقة بالهجرة القادمة من المغرب العربي. مردّ هذا إلى تواضع عدد المهاجرين القادمين من المشرق العربي مقارنة بالمغرب العربي، والذين يتم بسبب ذلك إدراجهم من طرف المؤسسات المختصة في الإحصاء، في خانات «جنسيات مختلفة». وتكفي الإشارة هنا إلى أن عدد أفراد الجالية المغربية يفوق ٥٠ مرة عدد أفراد أهم جالية عربية مشرقية في إسبانيا. كل هذا استحالت معه دراسة التطور العددي، والتوزيع الجغرافي، والنشاط المهني للجالية العربية المشرقية، بالتفصيل نفسه الذي تناولنا به الجاليتين المغربية والجزائرية.

اختيارنا كعنوان للدراسة: «الجالية العربية في إسبانيا»، رغم أنها لا تتناول المهاجرين العرب بالدرجة نفسها من التفصيل، يتماشى مع المنهج الذي اعتمدناه في دراساتنا السابقة حول الجاليات العربية في المهجر، بحيث تحمل جميعها عنوان «الجاليات العربية»، مع أن تحليل الظواهر ينصبّ في الأساس على الجاليات التي تمثل الأغلبية، ذلك ما فعلناه من قبل مع الجاليات السورية واللبنانية والفلسطينية التي تشكل أغلبية العرب في أمريكا اللاتينية[1]، رغم وجود هجرات من بلدان عربية أخرى. وذلك ما نفعله اليوم مع الجاليات المغاربية في إسبانيا. والسبب هو أننا ننطلق من المرجعية الثقافية أكثر من أية مرجعية أخرى. شجعنا على ذلك ما كنا نقف عنده من اهتمام بالثقافة العربية لدى أغلبية المهاجرين، بغضّ النظر عن المنطقة الجغرافية التي قدموا منها، والديانة التي يدينون بها. هؤلاء المهاجرون لهم وعي بالانتماء إلى وطن واحد هو الوطن العربي، وهو انتماء تتحكم فيه اللغة والثقافة والتاريخ المشترك، أما الدين فيصنفونه ضمن الإطار الخاص، وكذلك الجنسية، لا يعتبرونها إلا هوية على ورق عاجزة عن صنع المواطنة. هذا الإحساس يبرز بحدّة أكبر لدى الذين حصلوا منهم على الجنسية الإسبانية، والذين يدركون أنهم مواطنون من درجة ثانية، وهو ما يجعلهم يتشبثون أكثر بهويتهم العربية كسلاح لإبراز الذات المختلفة، في مجتمع يرفض الثقافة العربية لأسباب تاريخية واجتماعية. ومع ذلك، فهذه ليست قاعدة عامة، بل هناك مهاجرون يعطون الأولوية للهوية الدينية، وهناك مهاجرون يعطون الأولوية للانتماء القطري، بل وهناك مهاجرون يجعلون الانتماء الجهوي إلى منطقة جغرافية معينة في بلدهم الأصلي، هو فوق الانتماء الديني والقومي والقطري.

هناك إشكال آخر له علاقة بالعنوان، هو قضية سبتة ومليلية، فالمدينتان مغربيتان، كما يؤكد التاريخ، وكما تؤكد الجغرافيا، بل هما أقدم مستعمرتين في العالم، أما إدراجهما في كتاب يحمل عنوان «الجالية العربية إلى إسبانيا»، فالمراد به وضعيتهما الإدارية الحالية، حيث تعتبران ثغرين محتلين خاضعين للإدارة الإسبانية.

(١) من بين الدراسات التي تستجيب لهذا المعطى، والتي قمنا بتأليفها أو ترجمتها أو الإشراف عليها، وصدرت عن مركز دراسات الوحدة العربية نذكر: العرب في الأرجنتين (٢٠٠٠)، الوطن العربي وأمريكا اللاتينية (٢٠٠٣)، الجاليات العربية في أمريكا اللاتينية (٢٠٠٧)، والعرب وأمريكا اللاتينية: الهجرة والثورة (٢٠١٢).

الفصل التمهيدي

مسار الهجرة العربية إلى إسبانيا
ونقد المصادر

أولاً: بدايات الهجرة العربية إلى إسبانيا

١ ـ الهجرة المغربية

أ ـ قبل وخلال مرحلة الحماية

يعتبر عبد السلام برادة أقدم مهاجر عربي في إسبانيا نتوفر على معلومات حوله، وهو من مواليد مدينة فاس. في منتصف القرن التاسع عشر كان يقيم في إسبانيا، بحسب بعض المصادر، من بينها رسالة بعث له بها والده من فاس بتاريخ ٢٢ صفر ١٢٦٧هـ/ ١٨٥١م. والرسالة تسمّي المرسل إليه الحاج عبد السلام برادة، الأمر الذي يعني أنه انتقل إلى إسبانيا بعدما أدى مناسك الحج، ويطلب الوالد من ابنه أن يؤدي إلى مغربييْن سيسافران إلى إسبانيا نفقات ابن له تركه في فاس، تكفَّل بتربيته وتعليمه أحد أعمامه. الرسالة تطلب كذلك من عبد السلام برادة إرسال بعض الأموال إلى والدته[1].

بحسب مصدر آخر تعرّف شخصياً إلى المعني بالأمر، كان هذا الأخير يمتلك محلاً لمنتجات الصناعة التقليدية المغربية في مدينة إشبيلية[2]. وقد تزوّج هناك زواجاً ثانياً من فتاة من عائلة «مدينة سيدونيا» (Medina Sidonia) العريقة[3]، هي أماليا دي مدينة سيدونيا. وحافظ دائماً على لباسه المغربي، الذي كان يثير الإعجاب، إلى درجة

---

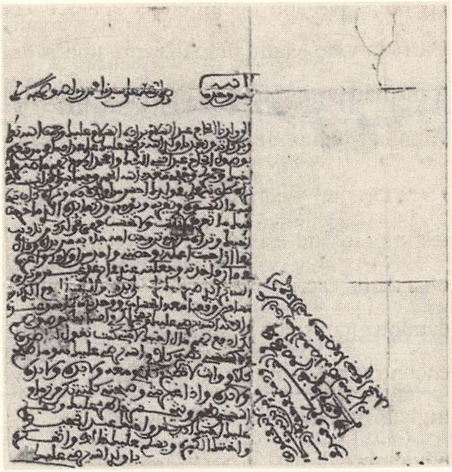
(١) توجد نسختها الأصلية في أرشيف عائلة «بارثيلو» (Barceló) الإسبانية، التي استقرّت في المغرب منذ مطلع القرن الثامن عشر، وتربطها علاقة مصاهرة بعائلة برادة. انظر: José Luis Gómez Barceló, «Las Familias tetuaníes de origen español en el siglo XX,» in: *Españoles en Marruecos* (Rabat: Instituto de Estudios Hispano-Lusos, 2008), p. 82.

(٢) يتعلّق الأمر بالكاتب الإسباني «ريكاردو رويز أورساتي». انظر: Ricardo Ruiz Orsatti, «Tetuán hace medio siglo,» *Mauritania* (Tánger), Año 14, no. 161 (1 abril 1941).

(٣) أقدم عائلة أرستقراطية في إسبانيا، تتوارث لقب دوق منذ القرن الخامس عشر. في سنة ١٤٩٧، احتل دوق مدينة سيدونيا «خوان ألفونسو بيريس دي غوثمان» (Juan Alfonso Perez de Guzman) مدينة مليلية، التي تنازل عنها في منتصف القرن السادس عشر لفائدة التاج الإسباني.

أن بعض شباب الطبقة الأرستقراطية أصبحوا يرتدون سراويل شبيهة بتلك التي كان يرتديها. ويقول المصدر ذاته إنه كان يتمتع بشعبية كبيرة في إشبيلية، التي اشتهر بين ساكنتها بلقب «المورو سَلّام»(٤).

نسخة من الرسالة التي وصلت إلى عبد السلام برادة من والده سنة ١٨٥١



عبد السلام برادة هذا لم يقطع علاقته بالمغرب، وقد عاد إلى الاستقرار في مدينة تطوان في نهاية القرن التاسع عشر، وهو في حوالى الثمانين من العمر، ومعه عاد ثلاثة من أحفاده، أصبحوا إسبانيي الثقافة والهوية، هم سالفادور الذي تخرج في كلية الصيدلة في جامعة إشبيلية، وكان أول صيدلي في مدينة تطوان، وخوليو الذي تخرج في كلية الطب، وكان يتمتع بتقدير خاص في تطوان، بفضل ممارسته للطب العصري في مدينة لم يكن لسكانها عهد به، وقد مات ودفن فيها، وألفونسو الذي تخصّص في الفنون الجميلة، وكان أول رسام تشكيلي في المدينة، وعنه يقول المصدر ذاته إنه «قادر على رسم لوحة تشكيلية في دقائق»(٥). ويخبرنا مصدر آخر أن عبد السلام برادة كان له ابن يدعى عمر، عاد هو الآخر إلى المغرب، حيث عيّنته إسبانيا حوالى سنة ١٨٨٠، وكيلاً قنصلياً لها في فاس، لتسهيل مهمة التجار والبعثات الإسبانية في المغرب، وقد زاوج بين ذلك المنصب الذي شغله لأكثر من عشرين سنة، ومهنة الطب(٦).

---

(٤) Orsatti, Ibid.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) Ramos Espinosa de los Monteros, *España en África, 1903* (Madrid: Publicaciones de la revista de Infantería, 1903), pp. 82 y 118.

تدخل هجرة عبد السلام برادة إلى إسبانيا في تلك المرحلة المبكرة، في إطار هجرة البرجوازية الفاسية إلى أوروبا وأفريقيا الغربية والوطن العربي قصد ممارسة التجارة، إذ نعثر على عائلة برادة وعائلات فاسية أخرى خلال المرحلة نفسها، في مصر، والسنغال، وإنكلترا، وفرنسا، ونعثر عليها كذلك في مدينتي سبتة ومليلية المحتلتين، كما سنرى في فصل آخر من هذا الكتاب.

خلال مرحلة هجرة عبد السلام برادة نفسها إلى إسبانيا، كان يوجد فيها مغاربة آخرون، كما نستنتج من رواية كتبها بينيتو بيريز غالدوز (Benito Perez Galdos) سنة ١٨٥٩، وهو أشهر أديب إسباني في عصره، حيث نقرأ عنده ما يلي عن هجرة المغاربة: «ليس هناك شيء أسهل بالنسبة إلى المغربي من المجيء إلى هنا؛ يتعلم اللغة في وقت قياسي ويصبح إسبانياً. لقد تعرّفت إلى مغربي من العرائش أصبح اسمه هنا «بابلو طريس»، لا يمكن لأحد أن يكتشف أنه ليس إسبانياً، بل وحتى العفاريت يمكن أن تنطلي عليها الحيلة»(٧).

ويرى غالدوز أن اللغة والدين ليسا بعائقين لاندماج مغاربة تلك المرحلة في المجتمع الإسباني، بسبب التشابه الكبير بين الشعبين: «إذا حذفنا قليلاً من الدين وقليلاً من اللغة، تصبح القرابة والجو العائلي واضحين للعيان؛ ليس المغربي إلا إسبانياً مسلماً»(٨).

ومع ذلك، فقد بقي عدد المغاربة المسلمين في إسبانيا محدوداً خلال تلك المرحلة مقارنة بعدد المغاربة اليهود، الذين انطلقت هجرتهم مباشرة بعد انسحاب القوات الإسبانية من تطوان سنة ١٨٦٠، بعد نهاية الحرب وتوقيع اتفاقية السلام بين البلدين. وكان السبب المباشر لرحيلهم، تخوفهم من ردود فعل مواطنيهم المسلمين الذين كانوا يتهمونهم بالتواطؤ مع القوات الغازية. واستقر عدد منهم في سبتة ومليلية وجبل طارق، بينما رحل آخرون إلى إسبانيا، إما للاستقرار فيها بشكل نهائي، أو لمواصلة الهجرة بعد ذلك إلى أمريكا اللاتينية. وقد شجع المسؤولون الإسبان هذه الهجرة، واعتبروا عودة اليهود، وجلّهم من أصول سفاردية، إلى وطنهم الأصلي، هو بمنزلة تصالح إسبانيا مع تاريخها، وتصحيح لخطأ تاريخي حدث سنة ١٤٩٢ عقب طردهم منها. وكان يهود

---

(٧) Benito Pérez Galdós, *Aita Tettauen* (Buenos Aires: Tecnibook ediciones, 2011), p. 4.

(٨) المصدر نفسه، ص ٤.

شمال المغرب قد توارثوا العادات والثقافة الإسبانية، ويتحدّثون لغة «الحكتية» (La Hakitia)، وهي مزيج من اللغة الإسبانية القديمة واللغة الدارجة المغربية.

بعد إعلان الحماية الإسبانية على شمال المغرب سنة ١٩١٢، رحّب اليهود المغاربة بالدولة الحامية، وأقبل العديد منهم على طلب الحماية من القنصلية الإسبانية التي تسمح لهم بعدم الخضوع للقوانين المغربية، وإنما للقوانين والتشريعات الإسبانية. وتمكّن اليهود السفارديون من إسماع صوتهم داخل البرلمان الإسباني منذ سنة ١٩٠٤، بعد أن انتخب أنخيل بوليدو (Ángel Pulido)، وهو طبيب يهودي سفاردي، عضواً في مجلس الشيوخ، وكان له حضور متميّز في الساحة السياسية الإسبانية، إلى درجة أنه من بين القلائل الذين حصلوا على صفة عضو مجلس الشيوخ مدى الحياة. وقد أسس من أجل الدفاع عن مصالح اليهود «البيت السفاردي الدولي في مدريد». ومن خلاله بدأ المفاوضات مع الحكومة الإسبانية لتسهيل عودة اليهود السفارديين من المغرب وغيره من البلدان العربية إلى وطنهم الأصلي. وبفضل مجهوداته صدر قرار ملكي سنة ١٩٢٤ يسهل منح الجنسية الإسبانية لليهود المغاربة.

بعد سقوط الملكية وإعلان الجمهورية في إسبانيا سنة ١٩٣١، حاول يهود شمال المغرب التأقلم مع الوضع الجديد، بل والاستفادة منه، للرفع من إيقاع هجرتهم، وخصوصاً أن الجمهورية قامت بتعديل الدستور، حيث ألغت الفصول التي تقيّد الحرية الدينية، وهو ما كان يعني أن أية متابعة لليهود بسبب ديانتهم، كما كان الأمر من قبل، أصبحت لاغية. في الوقت نفسه، تم منح المزيد من التسهيلات لليهود السفارديين للحصول على الجنسية الإسبانية. وقد صرح آنذاك وزير العدل وأحد النافذين في الحكومة الجمهورية، وهو الاشتراكي فرناندو دي لوس ريوس (Fernando de los Ríos)، أن سبب تخلّف إسبانيا يرجع إلى طردها لليهود. هذا التصريح كان بمنزلة دعوة إلى اليهود السفارديين - وأغلبهم مقيم في المغرب - إلى العودة إلى إسبانيا.

غير أن مسلسل هجرة هؤلاء عرف تعثراً بسبب التمرّد الذي قاده الجنرال فرانكو سنة ١٩٣٦ انطلاقاً من المغرب، وهو التمرّد الذي عارضه اليهود، سواء الذين هاجروا إلى إسبانيا أو الذين تخلّفوا في المغرب. موقفهم هذا جعلهم عرضة للتنكيل من طرف قادة التمرّد، والأمر الذي زاد وضعهم تأزماً، هو ارتفاع إيقاع الدعاية للنازية في منطقة

الحماية الإسبانية في المغرب. وقد بدأ قادة التمرد بابتزاز أصحاب الثروات من اليهود المغاربة، سواء الموجودين في المغرب أو الذين هاجروا إلى سبتة ومليلية أو إلى إسبانيا، وإجبارهم على دعم حركة التمرد بالأموال، وهو ما قبله اليهود، وخصوصاً أن المتمردين تعهدوا لهم مقابل ذلك، بالتوقف عن مضايقتهم، وبمنحهم امتيازات لتحقيق مكاسب اقتصادية. وتتحدث رسالة من نائب قنصل فرنسا في مليلية، عن الغرامات التي كانت تفرض على الأغنياء منهم، حيث أجبر مثلاً مالك العمارة التي فيها مقر قنصلية فرنسا في مليلية على دفع ٤٠ ألف بسيطة، وأحد تجار المجوهرات على دفع ٢٠ ألف بسيطة[٩].

عودة الودّ بين قادة التمرّد الذين أصبحوا يسيطرون على شمال المغرب وجنوب إسبانيا، واليهود المغاربة، سمح لعدد من هؤلاء بتكوين ثروات مهمة كأغنياء حرب، وكان زواج المصلحة هذا وراء حصولهم على رخص خاصة للتصدير والاستيراد من إسبانيا وإليها للمواد الغذائية الأساسية. وقد أنشأوا من أجل ذلك، شركات لها وكلاء كلهم ينتمون إلى الطائفة اليهودية في مختلف المدن الإسبانية، لتسهيل عملية التصدير والاستيراد[١٠]، وقد استقرّ بعض هؤلاء في إسبانيا بشكل نهائي. وخلال المرحلة نفسها، استثمر يهود المغرب في القطاع المالي، وتحوّلوا إلى وكلاء لعدد من المؤسسات المالية في إسبانيا وإنكلترا. وكانت مهمتهم تتلخص في «مساعدة» أبناء ملّتهم الذين يريدون تصفية أنشطتهم في المغرب والهجرة إلى إسبانيا، بحيث كانوا يسلّمونهم إيصالات، تسمح لهم بتسلّم الأموال التي سلّموها في المغرب، من وكلاء المؤسسة المالية نفسها في برشلونة أو مدريد. وتتحدّث وثيقة من تلك المرحلة عن يهودي يقيم في مدينة تطوان يدعى سلفادور حسان، يتوفر على وكالة مالية ذات أهمية كبيرة، يلتجئ إليه كل يهود منطقة الحماية، ويهود سبتة ومليلية، لتسهيل عمليات تحويل الأموال

---

(٩) «A. D. N. Vice-consul de France a Melilla au Résident Général,» M. C. D. (7 aout 1936), p. 215.

(١٠) شابت عمليات التصدير الكثير من الخروقات، غير أن استغلال وضعية الحرب للاتجار بشكل غير قانوني، لم تكن مقتصرة على اليهود، بل شملت المسيحيين والمسلمين كذلك. وتتحدّث بعض الوثائق عن «شركة دقيق تطوان» (Consorcio Harinero de Tetuán) المتخصصة في استيراد المواد الغذائية من إسبانيا إلى المغرب، وكان يمتلكها ثلاثة من كبار تجار المدينة، أحدهم مسلم، والآخر يهودي، والثالث مسيحي. وبفضل الاحتكار الذي مارسته حقّقت أرباحاً كبيرة. لمزيد من المعلومات انظر: بوبكر بوهادي، «المغرب والحرب الأهلية الإسبانية،» (أطروحة دكتوراه، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب، الرباط، ٢٠٠٣)، ص ٦٣٣.

إلى بلدان أوروبية[١١]. وكانت الحكومة الفرانكوية تغضّ الطرف عن كل هذه التصرفات غير القانونية، بل وافقت على إنشاء «المحكمة العبرية» في برشلونة، لتبتّ القضايا المتعلقة بالجالية اليهودية في إسبانيا، وكانت أول محكمة من نوعها منذ طردهم سنة ١٤٩٢.

بالنسبة إلى المسلمين، تزايدت هجرتهم كذلك بعد فرض الحماية الإسبانية على شمال المغرب سنة ١٩١٢. وقد شجع القرب الجغرافي، والحركة التجارية بين ضفتي مضيق جبل طارق، على انتقال بعض التجار المغاربة إلى شبه الجزيرة الأيبيرية، انطلاقاً من مدينتي سبتة ومليلية اللتين استقروا فيهما في وقت سابق، كما سنرى في فصل آخر. لقد كانت هجرة أغلب هؤلاء مؤقتة، بحيث يعملون كباعة متجولين، يعرضون بعض منتوجات الصناعة التقليدية، من ملابس وزرابي وأوان منزلية. وكان الإقبال عليها في البداية مقتصراً على الطبقات الثرية التي شيّدت إقاماتها بهندسة معمارية أندلسية مستوحاة من قصر الحمراء[١٢].

لكن بعد ذلك، بدأ الإقبال عليها من طرف مختلف الشرائح الاجتماعية، أولاً في منطقة الأندلس، ثم في جهات أخرى، خصوصاً بعد الشعبية التي أصبحت تحظى بها ما يسمى بـ «حفلات المسلمين والمسيحيين» (Fiestas de moros y cristianos) التي تنظم في الشارع العام، والتي تفرض على نصف المشاركين فيها ارتداء لباس المسلمين. وقد ساهم الإقبال على منتوجات الصناعة التقليدية المغربية في الرواج الذي عرفته «قيسارية غرناطة» (Alcaicería)، وهو مركز تجاري يعود إلى المرحلة الأندلسية، أنشأ عدد من التجار المغاربة محالّهم فيه، كما فتحوا بازارات في الأحياء المجاورة لقصر الحمراء[١٣].

(١١) يتعلّق الأمر برسالة بعث بها نائب قنصل فرنسا في مليلية إلى المقيم العام الفرنسي في الرباط سنة ١٩٣٧. انظر: «A. D. N. Vice-consul de France a Melilla au Résident Général,» M. C. D. (28 octobre 1937).

(١٢) لمزيد من المعلومات، انظر أعمال ندوة: قصر الحمراء مكان للذاكرة والحوار، إشراف عبد الواحد إكمير وخوسيه أنطونيو غونثالث ألكانتود (غرناطة: منشورات قومارش، ٢٠٠٨).

(١٣) تعرّضت القيسارية لحريقين في القرن الثامن عشر (١٧٥٧ و١٧٧٦)، وحريق ثالث في القرن التاسع عشر (١٨٤٣)، هذا الأخير كان الأكثر خطورة، وقد وجّه المتضرّرون آنذاك، خطاباً إلى الملكة إزابيل الثانية، يستعطفونها، لتقديم المساعدة اللازمة من خلال إعفائهم من أداء الضريبة المخصّصة للتاج الإسباني. وقد قبل القصر الملكي طلبهم، كما أمر بفتح اكتتاب وطني للمساهمة في ترميم القيسارية، وكان القصر هو أول المكتتبين، إذ قدّم تبرعاً قيمته ١٣ ألف ريال. على إثر ذلك قدّم مهندس قصر الحمراء، وكان قد عُيِّن قبل اندلاع الحريق مشرفاً على الجانب العمراني من القيسارية، تقريراً حول الحاجة إلى ترميم بعض مرافقها الآيلة للسقوط. وركّز التقرير على نقطتين: إضفاء الطابع =

إلى جانب هجرة التجار، كانت هناك هجرة الطلبة، وقد رحل أوائل الطلبة للدراسة في الجامعات الإسبانية في بداية القرن العشرين، ومن الطلبة الذين أصبح لهم شأن كبير، بطل حرب الريف محمد بن عبد الكريم الخطابي الذي درس الحقوق في جامعة سلمنكة في مطلع القرن العشرين، وأخوه أمحمد الخطابي الذي دخل جامعة مدريد لدراسة هندسة المناجم سنة ١٩١٧، ومحمد أمزيان الذي دخل الأكاديمية العسكرية في طليطلة سنة ١٩١٣.

وبعد نهاية الحرب الأهلية الإسبانية، تزايد عدد الطلبة المغاربة في الجامعات الإسبانية. وقد توجهوا خلال هذه المرحلة بالخصوص إلى جامعة غرناطة، لأن أساتذة هذه الجامعة كانوا يتنقلون إلى تطوان عاصمة منطقة الحماية، وإلى سبتة، عند نهاية كل موسم دراسي، لاختبار الحاصلين على البكالوريا، وتحديد التخصّصات التي يمكنهم دراستها. ومن أجل تسهيل إقامتهم في هذه المدينة، شيد أول إقامة جامعية خاصة بالطلبة المغاربة، وكانت في حي «البيازين» الأندلسي المحاذي لقصر الحمراء، وبنيت بهندسة معمارية أندلسية(١٤).

ومن أشهر الطلبة المغاربة الذين رحلوا إلى إسبانيا خلال هذه المرحلة، من سيصبح رائد الدراسات الموريسكية في المغرب، محمد قشتيليو، الذي درس في جامعة مدريد، ثم اصبح منذ سنة ١٩٤٤ أستاذاً فيها، وكان أول عربي يشغل هذا المنصب. عن تلك التجربة يتذكر: «بدأ اهتمامي بالدراسات الأندلسية عندما التحقت بكلية الآداب والفلسفة في جامعة مدريد، وكان طلبة القسم الذي كنت أدرّس فيه يمطرونني بكثير من الأسئلة عن لقبي (قشتيليو نسبة إلى قشتالة) الذي هو إسباني محض وأنا مغربي مسلم، فكان جوابي لهم: إنني من هذه الأرض التي أنتم منها؛ فأجدادي هاجروا منها وأقاموا في المغرب أيام سقوط آخر دولة إسلامية بالأندلس. ... أول مرة زرت الأندلس كنت مع وفد من طلبة معهد ثانوي في مدريد، وكنت مشرفا على بعثة طلابية مغربية بنفس المعهد. وكان أول ما زرناه هو مدينة قرطبة، وأول مأثرة دخلناها كانت المسجد الجامع

= المشرقي على هندسة القيسارية، وتبليط أرضيتها بالأسفلت، وهو ما تمّ قبوله، بحيث تمّ تعويض الأشكال الهندسية القديمة التي كانت عليها دكاكين القيسارية، بأشكال هندسية مشرقية يغلب عليها طابع الأرابيسك. ومنذ ذلك التاريخ وإلى اليوم، أصبحت القيسارية، أهم مركز لبيع منتوجات الصناعة التقليدية المغربية في إسبانيا.

(١٤) يعود تاريخ افتتاحها إلى سنة ١٩٤٥، وما زالت موجودة إلى اليوم، وهي تابعة لجامعة غرناطة، وقد تحوّلت في الوقت الحاضر إلى إقامة جامعية.

الشهير، الذي ويعد طوافي به وصلت إلى محرابه، حيث توجهت إلى القبلة وصليت ركعتين، آنذاك اغرورقت عيناي بالدموع، وصرت لا أعي ما أقول وما أتلو من آيات في صلواتي. فتخيلت الأجداد هنا صفاً واحداً يؤدون فريضة الصلاة أيام العز والجاه في عصر الخلفاء، في هذا الصرح العظيم»[١٥].

إلى جانب التجار والطلبة، هاجرت خلال مرحلة الحماية مجموعة من العمال للعمل في البناء والمناجم، ويمكن تقدير عددهم بالمئات، وهو ما نستخلصه من وثيقة يعود تاريخها إلى سنة ١٩٣٦، تتحدّث عن إجبارهم من طرف الحكومة الجمهورية على تشكيل فيلق من المتطوعين، للمشاركة في قمع تمرد الجيش سنة ١٩٣٦. وقد تمت إبادة الفيلق عن آخره، بسبب عدم توفر أفراده على أي تكوين عسكري.

بالنسبة إلى الجنود المغاربة، نجدهم في إسبانيا منذ نهاية عشرينيات القرن العشرين، وقد استعمل بعضهم لقمع تمرد عمال المناجم في منطقة «أستورياس» سنة ١٩٣٤. غير أن أهم هجرة للجنود المغاربة إلى إسبانيا بدأت مع اندلاع الحرب الأهلية في تموز/ يوليو سنة ١٩٣٦، يتعلق الأمر بأولئك الذين يعرفون بـ «مغاربة فرانكو» (Moros de Franco). ويراوح عددهم ما بين ٧٠ و١٠٠ ألف[١٦]، وقد تم ترحيلهم خلال مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات، وبواسطتهم نجح الدكتاتور في القضاء على الحكومة الشرعية، وفرض نظام استبدادي عمّر ٣٦ سنة.

وباستثناء حالات محدودة جداً تهم أولئك الذين تخرّجوا في الأكاديميات العسكرية الإسبانية، فإن البقية لم يكن لهم أي تكوين عسكري، ما عدا ذاك الذي تلقوه بعد انخراطهم في الجندية، وكان أغلبهم من الأميين المنتمين إلى المناطق القروية. أما سبب مشاركتهم في حرب لا تعنيهم، فهو الفقر المدقع، والمجاعة التي عمّت منطقة الريف شمال شرق المغرب التي ينتمي إليها أغلبهم. وكانوا قد وعدوا بتحسين أوضاعهم المادية، وبالحصول على أجر قار بعد نهاية الحرب.

(١٥) حوار مع المؤلف، تطوان (تموز/ يوليو ٢٠٠٥).

(١٦) يتعذّر معرفة عددهم بالضبط، لأن حركة التمرّد التي قامت باستقطابهم، كانت ترفض الكشف عن الأرقام الحقيقية. غير أن جلّ الأبحاث التي تناولت الموضوع، تتّفق على أن عددهم كان يراوح بين الرقمين المشار إليهما أعلاه. وبحسب المؤرخة ماريا روزا دي مادارياغا، كان عددهم ٨٠ ألفاً، منهم ٦٥ ألفاً ينتمون إلى منطقة الحماية الإسبانية شمال المغرب، و١٥ ألفاً إلى المستعمرات الإسبانية جنوب المغرب (سيدي إفني والصحراء)، انظر: ماريا روزا دي مادارياغا، مغاربة فرانكو، ترجمة كنزة الغالي (الرباط: منشورات الزمن، ٢٠٠٦)، ص ١٢٢.

وبحسب شهادة بعضهم، كان ارتداء اللباس العسكري وركوب الطائرة، وما يمنحه ذلك من احترام بين أفراد قبيلتهم، هو الذي شجعهم على الانخراط في الجيش(١٧).

في مرحلة ثانية، حاول قادة التمرد إقناعهم بأن الحرب التي يخوضونها هي بين المسيحيين الذين يؤمنون بإله المسلمين نفسه، والملحدين الشيوعيين الذين لا إله لهم. وقد سلّم بعض المتطوعين بما كان يروّج له زعماء التمرد، أي أن الأمر يتعلق بالجهاد في سبيل الله، وباستعادة الأندلس ومعالمها الإسلامية الخالدة من يد الملحدين. وأدى بعض شيوخ الزوايا دوراً في الترويج لتلك الدعاية، ومن بين الذين اضطلعوا بهذا الدور، شيوخ الزاويتين الدرقاوية والحراقية، الذين كانوا يتمتعون بنفوذ كبير في الأوساط الصوفية في المغرب. وكانت الطائرات التابعة للمتمردين ترمي من الجو منشورات موقّعة من طرف شيخ الطريقة الحراقية، تدعو الناس إلى الانضمام إلى حركة فرانكو. وتتحدّث بعض الوثائق عن الدور الذي أداه أحد كبار فقهاء تطوان، هو الفقيه التجكاني الذي استصدر فتوى تعتبر الانخراط في جيش فرانكو أمراً شرعياً، وتحذر من انتصار الملحدين: «الذين سيقضون على الإسلام ويدنسون القرآن بعد القضاء على النصارى»(١٨).

بفضل هذه الدعاية، أصبح اسم زعيم التمرد الجنرال فرانسيسكو فرانكو يذكر في المساجد بكثير من التبجيل. وكان قواد القبائل يروّجون عنه أنه اعتنق الإسلام وأدى فريضة الحج، وأصبح يعرف باسم «الحاج فرانكو». وكانت قضية الحج مما تم استغلالها بدهاء من طرف قادة التمرد، الذين خصصوا سفينة سنوية تحمل أعيان المغاربة والمتعاطفين مع المتمردين لأداء فريضة الحج. وعيّنت حكومة فرانكو قنصلاً لها في جدة ليسهل الإجراءات الإدارية. وقد ضم وفد سنة ١٩٣٧، حوالى ١٢٠٠ حاج، توجهوا على ظهر باخرة «المغرب الأقصى»، من سبتة إلى جدة. ومن الأناشيد الدينية التي روّجها بعض من أرسلهم فرانكو إلى الحج، وأقنعوا المحاربين

---

(١٧) تقول كلمات إحدى الأغاني التي انتشرت في منطقة الريف آنذاك، وهي على لسان محارب يودّع أخته: «إذا سألتك صديقاتك من هو فرانكو؟، قولي لهن إنه رجل طيّب يحارب الشر، سيحسدونك لأن إخوانهن تخلّفوا في الحقل، بينما أخوك ذهب للقتال ويملك بندقية».

(١٨) نقلاً عن: Merroun Mustafa, «El cuerpo del ejército marroquí en la Guerra Civil Española,» (Tesis doctoral, Universidad de Granada, 2000), p. 252.

المغاربة بترديدها أثناء القتال في إسبانيا، نشيد توارثته الأجيال يقول: «يا حجاج بيت الله، ماشفتوش رسول الله، شفناه وريناه في مكة خليناه، يتوضا ويصلي ويقرا في كتاب الله»[١٩].

بعد العودة من الحج، كان فرانكو يستقبل ممثلي الحجاج في قصور الأندلس، كما فعل في سنة ١٩٣٧ نفسها، حيث استقبلهم في قصر المعتمد بن عباد في إشبيلية، وكان على رأس الوفد الصدر الأعظم في المنطقة الخليفية. وفي خطابه أثناء حفل الاستقبال، ذكّر فرانكو بالتاريخ المشترك، وبالتآخي بين الحضارتين الإسلامية والإسبانية، ومما جاء في كلمته: «... لقد كانت إسبانيا والإسلام الشعبين الأكثر تفاهماً دائماً وأبداً، وفي الفترة العالمية الحالية ظهر عدو ضد الإنسانية، وضد كل المؤمنين الذين لهم عقيدة، والذين يجب عليهم أن يتحدوا لمواجهة هذا الخطر... إن العملية التي تقودها الجمهورية السوفياتية، معادية للإنسانية وللعادات وللمساجد ولكل من له قيم ومبادئ، والتي تعتبر جوهر الإسلام والشعب المسلم»[٢٠]. وأعطي فرانكو بعد ذلك الإذن بحمل حجارة من مسجد طليطلة، ليشيد بها مسجداً في سبتة[٢١].

ورغم أن ذلك لم يكن أكثر من دعاية تخدم الدكتاتورية الفرنكاوية زمن الحرب، وتضمن ولاء الجنود المغاربة المقاتلين إلى جانبها، فإنها ساهمت لأول مرة في انبعاث الإسلام في الأندلس، وخصوصاً أن النظام وافق على بناء بعض المساجد الجديدة، كما وعد الجنود بالصلاة في مسجد قرطبة الأموي بعد نهاية الحرب. وفي الوقت نفسه تم إنشاء مستشفيات خاصة بهم سميت «مستشفيات المسلمين»، استقدم إليها من أجل التأطير بعض الفقهاء والعدول، الذين تولوا كذلك القيام بالإجراءات المتعلقة بالوفاة والإرث عندما يقتل الجنود المغاربة في المعارك، وتم كذلك إنشاء المقابر الإسلامية لدفنهم. وقد تجاوز عدد الجنود المغاربة الذين ماتوا في تلك الحرب، والذين دفنوا في إسبانيا عشرة آلاف. وبالإضافة إلى المغاربة، وظف فرانكو عدداً من الإسبان الدارسين للمغرب وثقافته وعاداته، للقيام بالدعاية له، مثل فيكتور رويث ألبينيز (Victor Ruiz Albéniz)، الذي اشتهر بين المغاربة باسم «الطبيب الرومي»، وكان يحظى بتقدير خاص بين سكان قبائل الريف، لأنه أول من أدخل الطب

(١٩) رواية بعض المغاربة الذين شاركوا في الحرب الأهلية الإسبانية والذين استجوبناهم سنة ١٩٨٨.
(٢٠) دي مادارياغا، مغاربة فرانكو، ص ٢٣٤.
(٢١) المصدر نفسه، ص ٢٣٧.

العصري إلى هذه القبائل[٢٢]، ومثل ميغيل أسين بلاثيوس (Miguel Asin Palacios)، أشهر مستعرب إسباني في النصف الأول من القرن العشرين، وقد سخر التاريخ للتذكير بالأخوّة الإسبانية العربية، وبالخصوص بالأخوة المغربية ـ الفرنكاوية، ونقرأ عنده في هذا السياق: «تحت هذا المظهر السطحي الخشن للمغاربة الأبطال، يوجد قلب نابض، توأم للقلب الإسباني الذي يقدس مبادئ سامية عليا لا تختلف عن مبادئنا، ويحس بنفس القناعات الدينية التي نحسها نحن، ونتقاسم اعتقادات مشتركة تجمعنا ضد الماركسي الملحد الذي يرفض ولا يشاطرنا عقيدتنا»[٢٣].

وبالإضافة إلى من قاتل في صفوف جيش فرانكو، قاتل عرب آخرون منتمون إلى ما كان يسمّى بـ «الألوية الدولية»، في صفوف الجيش الجمهوري، وأغلبهم جزائريون منتمون إلى حزب الشعب الجزائري الذي كانت تربطه علاقات قوية بالحزب الشيوعي الفرنسي، وكان كل من الحزبين يرى أن تحرير إسبانيا من دكتاتورية فرانكو، هو جزء من حركة التحرير الكبرى التي يساندها الشيوعيون في فرنسا والجزائر. كان كذلك ضمن الألوية الدولية، مغاربة من المنطقة السلطانية، ومن طنجة الدولية، كما كان ضمنها سوريون وسعوديون وفلسطينيون[٢٤]، الذين كان على رأسهم القيادي في الحزب الشيوعي الفلسطيني نجاتي صدقي الذي قدم من موسكو، وكان مكلفاً بتحرير البيانات الموجهة إلى المغاربة المحاربين في جيش فرانكو، وقد حاول من خلالها إقناعهم بترك معسكر هذا الأخير. وقد راوح عدد العرب ضمن الألوية الدولية بين ٢٠٠٠ و٣٠٠٠ من مجموع ٣٠٠ ألف ينتمون إلى مختلف الجنسيات[٢٥]. ومن المفارقات أنه في هذه الألوية، قاتل عدد من اليهود المغاربة الشيوعيين والماسونيين، جنباً إلى جنب مع مواطنيهم المغاربة، ومع الفلسطينيين.

---

(٢٢) ما زالت عائلة فيكتور رويث ألبينيز تتمتّع إلى اليوم بنفوذ كبير في أوساط اليمين الإسباني، ومن أبرز ممثليها في الوقت الحاضر ألبيرتو رويث غاياردون الذي شغل منصب عمدة مدريد إلى نهاية سنة ٢٠١١، عندما أسنِدَت إليه حقيبة وزارة العدل.

(٢٣) دي مادارياغا، المصدر نفسه، ص ٢٢٩ ـ ٢٣٠.

(٢٤) يقدّم الباحث الإسباني أندريو كاستيل، الذي نشر دراسة سنة ١٩٧٤، الأرقام التالية عن العرب الذين شاركوا في الألوية الدولية: جزائريون (٤٩٣)؛ مغاربة (٢٠١)؛ سوريون (٨)؛ سعوديون (٤)، ومن طنجة الدولية (٤). انظر: Andrieu Castells, *Las Brigadas internacionales en La guerra de España* (Barcelona: Ed. Ariel, 1974).

(٢٥) لمزيد من المعلومات، انظر: Mustafa, «El cuerpo del ejército marroquí en la Guerra Civil Española,» p. 218.

وتسمح الوثائق التي تم الكشف عنها في السنوات الأخيرة بأخذ فكرة عن حياة «مغاربة فرانكو». فقد منحوا رواتب أقل بكثير من تلك التي وعدوا بها قبل الانخراط في الجيش، حيث كان يمنح المجنّد كمية من الزيت والسكر، وما قيمته ٣٦ ريالاً (أجرة شهرين)، ويتضاعف الأجر عند عبور المضيق، حيث يصبح ٤٠ ريالاً في الشهر[٢٦]. وكانوا ملزمين باستعمال جزء من راتبهم للمؤونة، لأن المعسكر لم يكن يؤمنها لهم. وبحسب الرواية الشفوية التي اعتمدها مصطفى المرون، فإن تواضع رواتبهم ساهم فيه بعض المسؤولين المغاربة في المنطقة التابعة للحماية الإسبانية، حيث يذكر أحد الجنود أن وزيراً في المنطقة الخليفية قال للمسؤولين الإسبان إن أقصى ما يطمح إليه المغاربة هو الحصول على ما يسدّون به رمقهم، وأن مؤونتهم المعتادة في المغرب هي: «خبز وزيتون وبيصارة»، وأنهم إذا ما مُنحوا شاياً وسكراً فسيكونون ممنونين[٢٧].

لم يكن كل المغاربة يقيمون في المعسكرات، بل بعضهم أقام في أحياء خاصة عرفت باسم «أحياء الموروس»، وقد جلبت هذه الأحياء مهاجرين مغاربة آخرين من المدنيين، أنشأوا فيها مطاعم خاصة لتقديم الوجبات المغربية، كما فتحوا دكاكين جزارة ومقاهي، بل ومواخير كذلك، لأن السلطات الإسبانية دأبت من أجل الترفيه عليهم، استقدام بغايا من المغرب. ونقرأ في هذا السياق ما يلي في رسالة موجهة من مندوب الشؤون الأهلية في تطوان إلى المراقبين الجهويين في مختلف مناطق الحماية الإسبانية: «نرى أنه من الضروري إيفاد بعثة مكونة من حوالى مئة «شيخة» وموسيقيين، لكي نشكل منهم حياً للموروس، يلجأ إليه المقاتلون للفرجة والترفيه»[٢٨]. وتذكر وثائق أخرى أن بعض «الشيخات» كن يكتفين بالرقص ضمن الفرق الموسيقية المغربية التي يتم إيفادها، بينما تجمع أخريات بين الرقص وممارسة البغاء[٢٩]. وقد تزايد استقدام فتيات من المغرب، بعدما شاع من أخبار عن جنود مغاربة يقومون بعمليات اغتصاب جماعي للنساء في القرى التي يحتلونها. وكانت سلطات فرانكو نفسها قد وعدتهم بـ «الحسناوات الشقراوات»، عندما يدخلون مدريد[٣٠]. وهناك شهادات معبّرة عن الكيفية التي كانت الدعاية الفرنكاوية تُسَخر بها فحولة المغاربة لإثارة الرعب في الأعداء. وقد ورد في

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٤٩.
(٢٧) المصدر نفسه، ص ٥٠.
(٢٨) الرسالة مؤرخة في ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٦، نقلاً عن: دي ماداriاغا، مغاربة فرانكو، ص ١٨٩.
(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٨٩.
(٣٠) المصدر نفسه، ص ٢٠٧.

خطاب للجنرال كييبو ديل يانو (Quiepo del Llano) أحد قادة التمرد، بثته الإذاعة آنذاك، ما يلي: «إذا كنتم بالفعل رجالاً فابعثوا بنسائكم إلى منطقة الأندلس، وسترون هناك فحولة الموروس وقوتهم»[٣١].

بعد نهاية الحرب الأهلية اختار أغلبهم العودة إلى المغرب، بعضهم بعاهات مستديمة، وقد منحوا راتباً متواضعاً، لم يكن بحسب بعض الذين استجوبناهم يكفي لتغطية مصاريف عيشهم[٣٢]، لذا فضلت نسبة منهم المكوث ومواصلة العمل في الجيش الإسباني الذي كانت فيه فيالق بأسماء المدن التي ينتمون إليها، مثل فيلق العرائش وفيلق تطوان. وكان يتم استعمالهم لقمع ما تبقى من جيوب المقاومة في بعض المناطق المعزولة. غير أنه منذ بداية الأربعينيات تم تسريح هؤلاء كذلك، لذا فالذين مكثوا منهم في إسبانيا عاشوا فقراء، ومارسوا مهناً متواضعة، وكان بعضهم مجرد باعة متجولين. وقد وضعت السلطات الإسبانية عدة عراقيل في وجههم، ولم تكن تمنحهم لا الجنسية ولا بطاقة الإقامة، الأمر الذي حوّلهم إلى مهاجرين غير شرعيين مهددين بالطرد. وكان يتم تجميعهم في مالقة قبل إرسالهم بحراً إلى مليلية، ومن هناك إلى التراب المغربي. وكان بعضهم لتفادي الطرد، يدفعون رشوة لرجال الشرطة الذين يوقفونهم في الشارع العام[٣٣]. وإلى جانب الإقصاء الاقتصادي، عاشوا إقصاءً اجتماعياً، فالصورة المترسخة في الذاكرة الجماعية الإسبانية عن «مغاربة فرانكو» هي تلك التي ترمز إلى الإنسان الهمجي القذر الذي يثير الرعب، كما سنوضح في فصل آخر من هذا الكتاب.

بالنسبة إلى الذين نجحوا في الاندماج، فقد تزوّجوا إسبانيات، وشكلوا أول جالية عربية مسلمة في شبه الجزيرة الأيبيرية، منذ طرد المسلمين من الأندلس. عن ذلك، يتذكر السياسي محمد زيان، مؤسس الحزب الليبرالي المغربي، وهو من النماذج التي ترمز إلى هذا الاندماج، بحيث تزوّج والده إسبانية، وولد هو مسيحياً، وتم تعميده، وحمل اسم فكتور مارتين، ولم يكن يعرف العربية في طفولته: «في سنة ١٩٣٩ ذهب والدي إلى إسبانيا، وكان فرانكو حينها قد نجح في حربه، وسيطر على الأمة الإسبانية عن طريق الجيش المشكل من المغاربة... وهكذا كان الريفيون من أبناء جلدتي موجودين في إسبانيا، وأخذوا يستدعون أبناء أعمامهم إلى الاستقرار هناك... والدي ذهب سنة ١٩٣٩

(٣١) المصدر نفسه، ص ٢١٠.
(٣٢) كشفت لنا الحوارات التي أجريناها معهم سنة ١٩٨٨، حالة الفقر التي يعيشون فيها.
(٣٣) المصدر نفسه، ص ٢٢٣.

بغاية الاستفادة من وضع ما بعد الحرب، الذي كان فيه المغاربة من المتنفذين داخل المجتمع الإسباني»[٣٤].

وقد اعتنق بعض المغاربة الديانة المسيحية منذ السنوات الأولى للحرب، ذلك لأن عدداً منهم، وهم من الأميين، كان من السهل استمالتهم إلى الديانة المسيحية. وبحسب حوار أوردته صحيفة إسبانية مع جندي مغربي: «كان الهدف الأساسي للرهبان وبعض القادة هو نشر الدين المسيحي، حيث اهتم القساوسة وجنود الكتائب بإقامة مناسبات وحفلات تنتهي بفرض ميداليات وكتفيات على المورو»[٣٥]. وتتحدّث رسالة مؤرخة في سنة ١٩٣٨، كتبها مترجم فيلق الجنود المغاربة، عن تمسيح مغربي بعد إصابته بجروح أثناء المواجهة، وعن طقوس تعميده في المستشفى، وعن عرابه الذي كان برتبة جنرال في الجيش المتمرد[٣٦]. وقد تعرفنا شخصياً، في ثمانينيات القرن الماضي، على مغربي مقيم في إسبانيا شارك في الحرب الأهلية، اعتنق المسيحية وتزوّج إسبانية، وأصبح أبناؤه مسيحيين، وغيّر اسمه من «بوخيار» إلى «خابيير».

وقد استفادت قلة قليلة من «مغاربة فرانكو» من انتصار هذا الأخير في الحرب، فقد عيّن «الكاوديو» (Caudillo) بعضهم في مناصب سامية داخل المؤسسة العسكرية، والبعض الآخر شكّل منه حرسه الشخصي الذي كان يرافقه في مواكبه الرسمية. ويستحق ذكراً خاصاً في هذا السياق، محمد أمزيان، الساعد الأيمن للدكتاتور، الذي تطلق عليه بعض المصادر الإسبانية اسم «الأخ المسلم لفرانكو»[٣٧]، وقد قاتل تحت إمرته أثناء حرب الريف في مليلية في عشرينيات القرن العشرين. وعند انطلاق التمرد العسكري في ١٧ تموز/ يوليو ١٩٣٦ في مليلية، كان أمزيان أحد الضباط الذين قادوا التمرد، وأسندت إليه آنذاك مهمة استقطاب مواطنيه المغاربة من القبائل المجاورة لمليلية، الذين انتقل

---

(٣٤) سليمان الريسوني، «محمد زيان: ولدت مسيحياً في مالقا، وكان اسمي فكتور مارتين: حوار،» المساء (٤ نيسان/ أبريل ٢٠١٢).

(٣٥) دي مادارياغا، المصدر نفسه، ص ١٩٤، والحوار مؤرّخ في ٢٩ آب/ أغسطس ١٩٣٦.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ١٩٧.

(٣٧) أكّد لنا عدد من قدماء المحاربين الذين استجوبناهم، أن فرانكو أحسّ دائماً أنّه مدين بحياته لمحمد أمزيان، لأن هذا الأخير أنقذ حياته سنة ١٩٢٤، أثناء حرب الريف، بعد أن أردى قتيلاً محارباً مغربياً كان قد صوّب فوهة بندقيته إلى فرانكو الذي شارك في هذه الحرب. لا نعرف مدى صدقية هذه الحكاية، لأنه لا توجد، بحسب علمنا، أية وثيقة تاريخية تؤكّدها، كما أن الذين سمعنا منهم الحكاية لم يشاركوا في حرب الريف، وإنما في الحرب الأهلية الإسبانية.

على رأسهم إلى إسبانيا، وتمكن بواسطتهم من إخضاع المدينة الجامعية في مدريد سنة ١٩٣٧.

بعد ذلك، قاد قوات التمرد في منطقة «غاليسيا» (Galicia)، ثم في «نفارا» (Navarra)، حيث كان له دور فعال في معركة «إيبرو» (Ebro)، وهي من المعارك الحاسمة في الحرب، ثم قاد القوات المغربية التي قاتلت في كتالونيا. وعقب نهاية الحرب، رقي إلى رتبة عقيد، ثم إلى رتبة جنرال، وعُين حاكماً عسكرياً لسبتة، ثم لإقليم غاليسيا، وبعدها حاكماً عسكرياً عاماً لجزر الكناري، وهو المنصب نفسه الذي شغله الجنرال فرانكو قبل اندلاع الحرب الأهلية. وبعد حصول المغرب على الاستقلال، عاد إلى المغرب بطلب من الملك محمد الخامس، ليساهم في تكوين جيش مغربي عصري، وقد عيّن وزيراً للدفاع، ومنح لقب مارشال (الوحيد الذي له هذه الرتبة في تاريخ المغرب). وكان أمزيان منذ أن تولى منصب الحاكم العسكري لسبتة، قد شجع عدداً من الطلبة المغاربة على ولوج الأكاديميات العسكرية الإسبانية. وهؤلاء عادوا إلى المغرب بعد الاستقلال، حيث أنهى أغلبهم مساره المهني في رتب سامية في الجيش الملكي، كما تورط بعضهم في المحاولتين الانقلابيتين الفاشلتين اللتين استهدفتا الملك الحسن الثاني سنتي ١٩٧١ و١٩٧٢.

من المغاربة الآخرين الذين شاركوا في الحرب، وكانوا من المقربين من فرانكو، حمادي بوزيان، الذي أصبح بعد نهاية الحرب من الحرس الخاص لـ «الكاوديو»، غير أنه ترك الجندية بعد ذلك وأقبل على مجال التجارة، وتخصص في صناعة وتجارة المجوهرات. وإلى غاية تسعينيات القرن العشرين، تاريخ وفاته، كان يمتلك واحدة من أهم محالّ المجوهرات في إسبانيا[٣٨]. ويعتبر حمادي بوزيان، نموذجاً للاندماج الاقتصادي والاجتماعي، فقد تزوّج إسبانية، وغيّر اسمه من حمادي إلى «إنريكي». وعرف عنه كذلك ولعه بكرة القدم، وكان من مسيّري فريق أتلتيكو مدريد. وخلال فترة مساهمته في تسيير هذا الفريق، لعب له العربي بنمبارك، وهو أول عربي يلعب في الدوري الإسباني الأول الذي التحق به عام ١٩٤٨، وقد قضى سبع سنوات في الفريق، وحصل معه على عدد من الألقاب، ويعتبر هو الآخر نموذجاً للاندماج، حيث تزوّج من

(٣٨) كانت توجد في شارع «أرينال» (Arenal) الرقم ٦، في ساحة بويرتا ديل صول (Puerta del Sol) الشهيرة، وسط مدريد.

إسبانية، وكان معبود الجماهير في تلك المرحلة الحزينة من تاريخ إسبانيا. وقد بادل بنمبارك الجماهير المحبة نفسها، وكان يكرر إلى نهاية حياته، جملة معبرة: «بعد مدريد لا توجد إلا الجنة»[٣٩]. وبعد وفاته سنة ١٩٩٢، خصص له نادي «أتليتيكو مدريد» تأبيناً خاصاً، وما زالت أرشيفات النادي تخلّد ذكراه إلى اليوم[٤٠].

ب ـ بعد الاستقلال

كما هو الحال خلال مرحلة الحماية وقبلها، واصل اليهود المغاربة هجرتهم إلى إسبانيا بعد الاستقلال، وقد احتفظوا بامتياز الحصول على الجنسية الإسبانية التي منحت لهم دون غيرهم من المغاربة بمن في ذلك المتحدرون من أصول أندلسية مثلهم[٤١]. وبسبب هجرتهم تلك، نزل عدد يهود منطقة الحماية الإسبانية في المغرب من ٨٢١٧ شخصاً سنة ١٩٥٥ إلى ٤٧٩٣ شخصاً سنة ١٩٦٠[٤٢]. وفي عام ١٩٦٦، كان المغاربة يمثلون ٦٥ بالمئة من الجالية اليهودية المقيمة في إسبانيا[٤٣]. وعقب حرب ١٩٦٧، وبسبب جو التوتر الذي ساد بينهم وبين مواطنيهم المسلمين في المغرب، انطلقت موجة جديدة من الهجرة، بحيث غادر المغرب في ظرف ستة أشهر حوالى ١٠٠٠ يهودي مغربي. وفي سنة ١٩٧٠، بلغ عدد اليهود المغاربة المقيمين في إسبانيا، بحسب الأرقام الرسمية ١٠,٩٠٠[٤٤]، أكثر من نصفهم استقر في مدريد وبرشلونة.

وبعد حرب ١٩٧٣، غادرت شمال المغرب نحو إسبانيا الموجة الأخيرة من يهود شمال المغرب، بحيث لم يعُد عدد من تخلّف منهم يتجاوز ١٥ ألفاً. وينتمي أغلب

---

(٣٩) حوار في القناة الأولى للتلفزيون المغربي سنة ١٩٨٣، مع الإعلامي الحسين الحياني.

(٤٠) قبل مجيئه إلى إسبانيا، تمتّع بنمبارك بنفس الشعبية في فرنسا التي لعب لمنتخبها الأول، ولنادي ستاد الفرنسي، ومن الجمل التي تكرّرت في الأوساط الرياضية الفرنسية بعد رحيله إلى إسبانيا: «بيعوا برج إيفيل وقوس النصر، ولكن لا تبيعوا بنمبارك». انظر المقال الذي خصصته صحيفة *ABC* الإسبانية لذكرى بنمبارك في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢: <http://www.abc.es/20120130/.../abcp-larbi-barek-perla-negra-20120130.ht...>.

(٤١) ما زال الأمر كذلك إلى اليوم، حيث نقرأ في قانون الهجرة الصادر سنة ٢٠٠٩، بأنه يكفي كلّ يهودي سفاردي الإقامة لمدة سنتين في إسبانيا للحصول على الجنسية الإسبانية، بينما يتطلب الأمر بالنسبة إلى المغاربة وغيرهم من العرب، الإقامة عشر سنوات.

(٤٢) Martin Lisbona y José Antonio, «La Especificidad de las migraciones judías de Marruecos a España: 1956-1970,» in: Bernabé López García (coord.), *Atlas de la inmigración marroqui en España* (Madrid: Ed. Ministerio de Trabajo y Asuntos Sociales y La Universidad Autónoma de Madrid, 1996), vol. 1, p. 74, <http.www.uam.es/otroscentros/TEIM/Observainmigra/Atlas%201996/04%20cap%204/migraciones%20judias.pdf>.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٧٥.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٧٤.

الذين هاجروا بعد الاستقلال وخلال العقدين المواليين، إلى الطبقة الوسطى، وكانوا من ممتهني التجارة، أساساً تجارة النسيج والملابس الجاهزة والمنتوجات الإلكترونية، كما ينتمي بعضهم إلى الطبقة الدنيا، وهؤلاء كانوا قبل هجرتهم يمتلكون بعض محالّ المواد الغذائية، أو يشتغلون في المحالّ التي يمتلكها أبناء طائفتهم. غير أن قلة منهم تنتمي إلى الطبقة البرجوازية، حيث كانت تمتلك محال تجارية للبيع بالجملة. وكان يوجد ضمن الذين هاجروا كذلك، بعض الأطر العليا من أطباء ومحامين وصيادلة، الذين كانت لهم معرفة سابقة بإسبانيا، على اعتبار أنهم تخرجوا في جامعاتها.

جلّ الذين هاجروا، لم يكونوا يفكّرون في العودة إلى المغرب، عكس المسلمين، لذا كانت هجرتهم عائلية. وقد اختلطوا باليهود المغاربة الذين هاجروا في وقت سابق، وكذا باليهود الإسبان، شجعتهم على ذلك ثقافتهم الإسبانية. ولم تكن لهم نية الرحيل إلى إسرائيل، كما فعل أولئك الذين هاجروا بعد عام ١٩٤٨، بسبب ما كان يصلهم من أخبار عن الظروف المزرية والإقصاء الذي يصيب اليهود المغاربة هناك، من قبل اليهود الأشكناز الذين كانوا يطلقون عليهم تحقيراً لقب «السود».

بالنسبة إلى المسلمين، تدخل الهجرة إلى إسبانيا بعد الاستقلال، في إطار أوسع مثلته الهجرة من المغرب العربي بشكل عام إلى مختلف البلدان الأوروبية. وقد اختار مغاربة المنطقة التي كانت خاضعة للحماية الإسبانية، الهجرة في البداية إلى هولندا وبلجيكا وألمانيا وفرنسا، ولم يتوجّه إلى إسبانيا إلا عدد قليل منهم. لكن منذ النصف الثاني من ستينيات القرن العشرين، وخصوصاً منذ مطلع السبعينيات، وبسبب الأزمة الاقتصادية التي مسّت بعض البلدان الأوروبية، ترك عدد من المهاجرين المغاربة وقلة من الجزائريين هذه البلدان نحو إسبانيا، وبالضبط نحو منطقة كتالونيا في الشمال، التي تعتبر قاطرة التنمية الاقتصادية في هذا البلد، وكان المغاربيون الذين ينتقلون إلى أوروبا عن طريق البر يمرون عبرها. وقد مكث عدد منهم فيها لبعض الوقت، بسبب عدم السماح لهم بدخول التراب الفرنسي. وقد ارتبطت كتالونيا بذاكرة المغاربيين الذين هاجروا في تلك الظروف، بشخصية «العبّار» (El pasador)، وهو الوسيط الذي يسهل لهم دخول فرنسا بطريقة غير قانونية. ومع ذلك، فقد بقي عدد المغاربيين محدوداً في إسبانيا على امتداد العقود الثلاثة الأولى التي تلت الاستقلال، مقارنة بفرنسا[٤٥].

(٤٥) بحسب الإحصاءات الرسمية التي أصدرها المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية في فرنسا، =

وبسبب إقامتهم المؤقتة ووجودهم في وضعية غير قانونية، يتعذّر معرفة عددهم. ومن المصادر القليلة التي نتوفر عليها، والتي تقربنا من عددهم، سجلات فنادق كتالونيا خلال تلك المرحلة، التي تقدم معلومات عن أسمائهم وأعدادهم ومهنهم، وفق ما هو مسجل في جوازات سفرهم. ومنها نستنتج أن الأمر لا يتعلق بسياح، وإنما بمهاجرين. وبحسب هذه المعطيات، فقد وصل عدد المغاربة الذين أقاموا في هذه الفنادق سنة ١٩٦٢ إلى ٦٨٢٩، ثم ارتفع الرقم في السنة التالية إلى ١٢٨٣٥[٤٦]. وتؤكد كذلك الطابع المؤقت للهجرة المغربية إلى كتالونيا خلال الستينيات والنصف الأول من سبعينات القرن العشرين، التراخيص التي كانت تمنحها قنصلية المغرب في برشلونة، فجلّها تراخيص عبور وليست إقامة[٤٧].

وبحسب تقديرات القنصلية، كان عدد المغاربة الذين يوجدون في كتالونيا سنة ١٩٧٣ حوالى ١٠ آلاف، وهو رقم لا يتوافق مع تقارير الشرطة التي تجعل عددهم في السنة نفسها يراوح بين ٣٥ و٤٥ ألفاً[٤٨].

وبالنسبة إلى مجموع إسبانيا، تعتبر التقديرات التي نتوفر عليها هي التي أوردتها صحيفة أ ب س (*ABC*) التي حصرت عدد المغاربيين سنة ١٩٧٣ في ٥٠ ألفاً، وجلّهم يوجدون في وضعية غير قانونية[٤٩].

وبالنسبة إلى الذين يقيمون بطريقة قانونية، فقد بقي عددهم متواضعاً على امتداد الستينيات والسبعينيات، بحيث لم يتجاوز سنة ١٩٦٦، الـ ٨٢٦ مهاجراً، وارتفع سنة ١٩٧٦ إلى ١٤٦ ,٢ مهاجراً، وهو ما كان يمثل آنذاك ٢ بالمئة فقط من الأجانب المقيمين في إسبانيا[٥٠].

= بلغ عدد الجزائريين في هذا البلد في عام ١٩٦٨، ٤٧٣ ألفاً، وعدد المغاربة ٨٤ ألفاً. نقلاً عن: Víctor Díaz Pérez, Miranda Berta Álvarez y Chulia Elisa, *La inmigración musulmana en Europa*, Colección Estudios Sociales; no. 15 (Madrid: Ed. Fundación La Caixa, 2004), p. 115, <http://www.estidios.lacaixa.es>.

(٤٦) Jordi Moreras, «Marroquíes en Catalunya,» in: García (coord.), *Atlas de la inmigración marroquí en España*, vol. 2, p. 305.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٣٠٥.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٣١٢.

(٤٩) M. M. Meseguer, «Unos cincuenta mil norte africanos trabajan ilegalmente en Catalunya,» *ABC* (Madrid), 9/11/1973.

(٥٠) Juan Díaz Nicolás y María José Lafita Ramírez, *La inmigración en España: Una década de investigación*, Colección Inmigración y Refugio (Madrid: Ed. Ministerio de Trabajo y Asuntos Sociales, Instituto de Migraciones y Servicios Sociales, 2001), p. 21.

الجدول الرقم (ت ـ ١)

المهاجرون المغاربة المسجلون في قنصليات بلدهم في إسبانيا (١٩٧١ ـ ١٩٨٦)

السنة	العدد
١٩٧١ ـ ١٩٧٥	٧٤٨٨
١٩٧٦ ـ ١٩٨٠	١١,٣٥٢
١٩٨١ ـ ١٩٨٦	١٣,٠٨١

المصدر: من أرشيف قنصليات المغرب في إسبانيا، نقلاً عن: *Atlas de Inmigración Marroquí en España*, vol. I, Anexo.

لم يستقرّ أوائل المغاربة والجزائريين الذين هاجروا إلى كتالونيا في مدينة برشلونة الصناعية، وإنما في المدن الأخرى التابعة للإقليم نفسه، للعمل في الفلاحة والبناء، ولكنهم بدأوا يستقرون في عاصمة الإقليم في السبعينيات فقط، بحيث اشتغلوا في الصناعة. وخلال العقد نفسه، عرفت بعض مناطق الأندلس هجرة مغربية، يمكن اعتبارها استثنائية، لأن إقليم الأندلس كان لا يزال فقيراً آنذاك، ولا يغري الأجانب بالهجرة إليه، يتعلق الأمر ببضع مئات من العمال المنجميين الذين قدموا من شرق المغرب، وسبق لهم العمل في مناجم الفحم الموجودة في منطقة جرادة. وقد استقرّوا في منطقة قرطاجنة المنجمية لتعويض العمال المنجميين الإسبان الذين هاجروا إلى إقليم كتالونيا، وإلى فرنسا وألمانيا(٥١).

وكان وصول المنجميين المغاربة إلى الأندلس سبباً في ظهور «سلسلة مناداة»، حيث استدعوا أقاربهم وأصدقاءهم، لكن ليس للعمل في المناجم، وإنما في الفلاحة، لملء الفراغ الذي تركه الفلاحون الأندلسيون الذين هاجروا. وقد كان تزايد الهجرة المغربية إلى كتالونيا والأندلس، وراء فتح قنصلية المغرب في برشلونة سنة ١٩٧٢، وفي الجزيرة الخضراء سنة ١٩٧٩.

(٥١) Juan David Sempere, «La agricultura intensiva en el Campo de Cartagena,» in: García (coord.), *Atlas de la inmigración marroqui en España*, vol. 2, p. 358.

الجدول الرقم (ت ـ ٢)

عدد الأطفال المغاربة الذين ولدوا في إسبانيا
وسجلوا في قنصليات بلدهم في الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٨٦)

السنة	العدد
١٩٦٥ ـ ١٩٦٦	١٤
١٩٧٢	١٦
١٩٧٣	٢٨
١٩٧٤	٤٠
١٩٧٥	٥٤
١٩٧٦	٣٩
١٩٧٧	٤٥
١٩٧٨	٥٣
١٩٧٩	٥٧
١٩٨٠	٦٧
١٩٨١	٧٣
١٩٨٢	٦٥
١٩٨٣	٤٠
١٩٨٤	٦٣
١٩٨٥	٥٧
١٩٨٦	٧٠

المصدر: أرشيفات قنصليات المغرب في إسبانيا، نقلاً عن: المصدر نفسه.

موازاة مع الهجرة إلى شبه الجزيرة الأيبيرية، قصدت الهجرة المغاربية جزر الكناري، حيث نعثر على أوائل المغاربة في جزيرة تينيريفي (Tenerife) سنة ١٩٦٠، ويرتبط وصولهم بمرحلة الانتعاش الاقتصادي الذي عرفته الجزر في مجالي التجارة والسياحة والصيد البحري. وكان أغلب المهاجرين المغاربة خلال هذه المرحلة من جنوب المغرب القريب جغرافياً من الجزر. وقد اشتغلوا كباعة متجولين، وفتح بعضهم بعد ذلك محالّ تجارية لبيع منتوجات الصناعة التقليدية، كما أقبل بعضهم الآخر على

العمل في قطاعي البناء والصيد البحري الذي عرف تزايداً ملحوظاً لعددهم منذ سنة ١٩٨١، عندما اشترط المغرب على إسبانيا مقابل تجديد اتفاقية الصيد البحري، ضم كل واحدة من سفن الصيد الإسبانية التي تصطاد في المياه المغربية، عدداً من البحارة المغاربة. وإلى جانب المغاربة، عرفت جزر الكناري هجرة موريتانيين وجزائريين، منذ الستينيات، وقد مارسوا الأنشطة نفسها التي مارسها المغاربة.

غير أن الجالية المغاربية لم تحقق في جزر الكناري الاندماج نفسه الذي حققته الجالية العربية المشرقية، أولاً لأن المغاربيين هم الذين تحمّلوا وزر الأحكام الجاهزة التي توجد في إسبانيا حيال «المورو»، والتي ساهمت في تكريسها أحداث الماضي، وبالتالي لم يجدوا القبول نفسه الذي وجده المشارقة من قبل المجتمع الكناري والإسباني بشكل عام، وثانياً لأن المهاجرين المغاربيين لم يحققوا النجاح الاقتصادي الذي حققه المشارقة، وكان هذا النجاح من العناصر التي ساعدت هؤلاء على الاندماج، وثالثاً لأن هجرة المغاربيين، بخلاف المشارقة، بقيت دائماً مؤقتة، وكانوا يعودون باستمرار إلى بلدانهم، يشجعهم على ذلك القرب الجغرافي.

٢ ـ الهجرة المشرقية

ينتمي أوائل العرب الذين حلّوا في جزر الكناري في بداية القرن العشرين إلى بلاد الشام، وكانت هجرتهم إليها بمحض المصادفة، حيث إن هذه الجزر هي آخر ما تتوقف عنده البواخر التي كانت تنطلق من ميناءي بيروت وحيفا، قبل أن تقصد وجهتها النهائية، وهي أمريكا اللاتينية أو أفريقيا الغربية. وقد اضطر عدد من المهاجرين إلى المكوث مؤقتاً في الجزر، لأسباب مختلفة، مثل عدم توفرهم على تأشيرة تسمح لهم بدخول البلد الذي يقصدونه، أو إصابتهم ببعض الأمراض المعدية التي تحول دون دخولهم هذا البلد، مثل أمراض العيون. وتتحدّث الإحصاءات الرسمية عن وجود ١٠٣ عربي من بلاد الشام يقيمون في الجزر سنة ١٩١٠، وارتفع الرقم إلى ١٨٥ سنة ١٩١٥، لكنه عاد إلى النزول سنة ١٩١٧، حيث سجل فقط وجود ٤٠ مهاجراً عربياً[٥٢]. والسبب هو مغادرة عدد منهم الجزر نحو أمريكا اللاتينية، خصوصاً فنزويلا التي كانت ترتبط

(٥٢) هذه هي الأرقام الرسمية المسجّلة بأرشيفات الهجرة في جزر الكناري. نقلاً عن: José Abu Tarbush, «La Inmigración siria, libanesa y palestina en Canarias,» *Canarii*, no. 6 (Noviembre 2007), <http://revistacanarii.com/canarii/6/de-estacion-de-paso-a-puerto-de-destino>.

بجرز الكناري بواسطة خطوط بحرية ثابتة، نظراً إلى وجود جالية مهمة من إسبان جزر الكناري في فنزويلا، أو إلى السنغال الذي كانت توجد فيها أهم جالية عربية تنتمي إلى بلاد الشام استقرت في أفريقيا الغربية.

خلال عشرينيات القرن العشرين، ومع فرض الانتداب الفرنسي على سورية ولبنان، وتزايد الهجرة من هذه المنطقة نحو أمريكا بشقيها الشمالي والجنوبي، ارتفع عدد البواخر التي تتوقف في جزر الكناري قبل أن تواصل رحلتها، وكانت دائماً تترك بعض المهاجرين هناك. وقد وصل عدد العرب الذين يقيمون في الجزر سنة ١٩٣٠ إلى ٢١٩، منهم ٢٧ نزلوا فيها في تلك السنة نفسها(٥٣). وأغلب المهاجرين كانوا من اللبنانيين، مع قلة من السوريين والفلسطينيين الذين قدر عددهم تلك السنة، بحسب «مكتب الإحصاء الإسباني»، بـ ٦٧ مهاجراً(٥٤).

بعد الحرب العربية ـ الإسرائيلية سنة ١٩٤٨، عادت الهجرة العربية إلى الارتفاع من جديد، وشملت خلال هذه المرحلة الفلسطينيين بنسب مرتفعة مقارنة بالمراحل السابقة. وبحسب المعطيات الإحصائية، كان يقيم في جزر الكناري سنة ١٩٥٥ ما مجموعه ٥٠٥ مهاجرين مشرقيين، وارتفع الرقم سنة ١٩٥٩ إلى ٦٧٤، أكثر من ثلثهم من الفلسطينيين الذين كان يقدر عددهم سنة ١٩٦٦ بـ ٢١٦(٥٥). وسارت الهجرة الفلسطينية بإيقاع أسرع بعد نكسة ١٩٦٧. وقد قدم أغلبهم من المناطق التي تعرّضت للاحتلال، أساساً من نابلس وبيت لحم ورام الله، ثم تبعهم مهاجرون من عقربا وبيت ساحور وبيت جالا وأماكن أخرى(٥٦).

وبعد اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية سنة ١٩٧٥، حلّ في الجزر مهاجرون لبنانيون تواصلت هجرتهم خلال عقد الثمانينيات، وكانوا يأتون بدعوة من أقاربهم المستقرين في الجزر، في وقت توقفت فيه هجرة الفلسطينيين. وبحسب الإحصاءات الرسمية، بلغ عدد العرب المشارقة في جزر الكناري سنة ١٩٧٩، ٧٢١ شخصاً(٥٧)، لكن هذا الرقم

---

(٥٣) المصدر نفسه.
(٥٤) Palestinian Blogspot, <http://www.palestinian.blogspot.com/2012/06/blog-post-htm/2012/6/blog-post.html>.
(٥٥) Abu Tarbush, Ibid.
(٥٦) لمزيد من المعلومات انظر الموقع الإلكتروني الخاص بالجالية الفلسطينية في إسبانيا، <http://nakba.ps/communities-details.php?id=6>.
(٥٧) Abu Tarbush, Ibid.

لا يأخذ بعين الاعتبار المتحدرين الذين أصبحوا منذ ذلك التاريخ وإلى اليوم يشكلون السواد الأعظم من الجالية العربية المشرقية.

أدى الفلسطينيون الذين هاجروا بعد حرب ١٩٦٧ دوراً مهماً في إذكاء الحماس الوطني لدى الفلسطينيين وبقية عرب جزر الكناري، رغم أن الدكتاتورية التي كانت تحكم إسبانيا آنذاك لم تكن تسمح بوجود عمل جمعوي منسّق، وهو لم يظهر إلا بعد وفاة الدكتاتور فرانكو وعودة الديمقراطية. وعقب الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان سنة ١٩٨٢، ومع شروع منظمة التحرير الفلسطينية في البحث عن دعم فلسطينيي المهجر، تم ربط الاتصال بالفلسطينيين المقيمين في جزر الكناري، الذين نظموا «المؤتمر الأول للجالية الفلسطينية في جزر الكناري»، وهو يعتبر نقطة الانطلاق للعمل الجمعوي لفائدة القضية الفلسطينية في الجزر، بحيث ظهرت جمعيات تسعى إلى التعريف بهذه القضية، مثل جمعية «سنعود» التي تأسست في بداية ثمانينيات القرن العشرين، وجمعية «الزيتون» التي تأسست سنة ٢٠٠٢. والواقع أنه إذا كان للاحتلال الإسرائيلي من «أثر إيجابي» في فلسطينيي جزر الكناري، خصوصاً في المتحدرين والذين لم يسبق لهم زيارة وطن الآباء، فهذا الأثر هو اكتشافهم لهويتهم الأصلية، ومواصلتهم دعم القضية الفلسطينية، وتقريبها من المجتمع الكناري. عن ذلك، يقول خوسيه أبو طربوش، وهو إسباني متحدر من أصل فلسطيني يعمل أستاذاً في جامعة «لا لاغونا» (La Laguna)، وينشط في إحدى الجمعيات المعاضدة للقضية الفلسطينية: «كل أزمة يعرفها البلد الأصلي، تساهم في تحريك مشاعر الجاليات الفلسطينية في المهجر، بحيث تسمح بظهور أشكال جديدة من العمل الجمعوي»[٥٨].

ورغم تواضع الهجرة المشرقية إلى جزر الكناري من الناحية العددية، مقارنة بالهجرة العربية إلى أمريكا اللاتينية، فقد مرت بالمسلسل الاقتصادي والاجتماعي نفسه[٥٩]، فأوائل المهاجرين اشتغلوا كباعة متجولين في أحياء المدن والمناطق القروية، وكانت هجرتهم مؤقتة، بحيث عادة ما كانوا يواصلون هجرتهم إلى أمريكا اللاتينية أو إلى أفريقيا الغربية. وكان الطابع المؤقت لهجرتهم يتماشى مع النشاط الذي يمارسونه،

---

(٥٨) المصدر نفسه.

(٥٩) حول المسلسل الاقتصادي والاجتماعي للعرب بأمريكا اللاتينية، انظر: مجموعة مؤلفين، الجاليات العربية في أمريكا اللاتينية: دراسة حالات المكسيك ـ التشيلي ـ البرازيل ـ البيرو ـ الباراغواي ـ الأرجنتين، ترجمة وإشراف عبد الواحد إكمير (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦).

فالتجارة المتجولة لم تكن تتطلب رأسمالاً كبيراً، كما أنهم لم يفكّروا، في تلك المرحلة، في اقتناء أملاك أو فتح محالّ تجارية. وقد نجحوا خصوصاً في المناطق القروية، في استقطاب الزبناء بفضل التسهيلات التي كانوا يمنحونها لهم في الأداء.

النجاح الاقتصادي الذي حققوه كان وراء تحول هجرتهم إلى دائمة، وهكذا فتحوا أولى المحلات التجارية منذ عشرينيات القرن العشرين، أولاً في «لاس بالماس» (Las Palmas) عاصمة الجزر، ثم في «تنيريفي» (Tenerife) و«لا لاغونا» (La Laguna)، وأخيراً في بقية الجزر. وكان نجاحهم وراء استدعائهم لأقاربهم وأبناء قريتهم من أجل مساعدتهم في نشاطهم التجاري، لذا نسجل أن أغلبهم ينتمون إلى مناطق بعينها.

موازاة مع هذه الهجرة التي تأتي مباشرة من الوطن، عرفت جزر الكناري هجرة عرب مشارقة آخرين، قدموا إليها من بلدان أفريقيا الغربية المجاورة، وكان مجيئهم في البداية مؤقتاً، إما لزيارة الأقارب، أو لاقتناء السلع التي تصدّر إلى هناك من إسبانيا وبلدان أوروبية أخرى، أو لبيع السلع التي يأتون بها من المستعمرات الفرنسية أو البريطانية في أفريقيا الغربية، أساساً السنغال، وساحل العاج، وغينيا الفرنسية، وسيراليون، وليبيريا. وقد انتهى بعدد من هؤلاء المطاف مقيمين في الجزر، بعضهم بشكل مؤقت، حيث حافظوا على نشاطهم التجاري في بلدان أفريقيا الغربية، وفتحوا محالّ تجارية في الجزر[٦٠]، والبعض الآخر صفّى تجارته بشكل نهائي في أفريقيا الغربية واستقرّ في الجزر. وقد تكرّست هذه الوضعية منذ ستينيات القرن العشرين بعد حصول بلدان أفريقيا الغربية على الاستقلال، وتطبيق بعضها سياسات اقتصادية وطنية أضرّت بالمهاجرين العرب. ومن دون أن يصلوا إلى مستوى النجاح الذي حققه مواطنوهم في أمريكا اللاتينية، كوّن بعض المهاجرين العرب المشرقيين ثروات مهمة في تجارة التصدير والاستيراد، وفي تجارة النسيج والملابس الجاهزة، وفي قطاع السياحة الذي عرف انتعاشة مهمة في جزر الكناري منذ سبعينيات القرن العشرين.

لقد قدم بعض التجار العرب الذين نجحوا في تكوين ثروات في جزر الكناري من أمريكا اللاتينية، وتعتبر في هذا الإطار تجربة أحمد محمد وهبي من التجارب المعبّرة،

---

(٦٠) من الحالات المعبّرة تلك التي تتعلق بـ ندرة فلفلة، وهو تاجر لبناني كوّن ثروة مهمّة في مرحلة ما بين الحربين في كلٍّ من السنغال وجزر الكناري. وكان، بحسب مذكّراته، يقضي جزءاً من السنة في السنغال، وجزءاً آخر في جزر الكناري. وما زالت عائلة فلفلة، تمتلك مجموعة من الأسواق الممتازة (سوبر ماركت) في السنغال. انظر: Nadra Filfili, *Ma vie: 50 ans au Sénégal* (Dakar: Ed. NEA, 1973), 129 pages.

فقد هاجر في عشرينيات القرن العشرين من لبنان إلى كوبا، وهناك اشتغل في التجارة المتجولة كغيره من العرب في تلك المرحلة. وفي سنة ١٩٢٩، انتقل إلى جزر الكناري، واستقر في جزيرة تينيريفي، حيث واصل نشاطه كبائع متجول[٦١]، وتعامل مع سكان الجزيرة بالطريقة نفسها التي كان يتعامل بها الباعة المتجولون العرب في كوبا وغيرها من بلدان أمريكا اللاتينية، المتمثلة بالبيع بالدَّين. وبحسب شهادة ابنه فرناندو وهبي، المدير العام الحالي لـ «خزائن وهبي»، بفضل التسهيلات في الأداء: «أصبح له في وقت وجيز ما بين ٤٠٠ و٥٠٠ زبون، وهو عدد مرتفع في تلك الفترة، وكان معه كناش يسجل فيه ما بذمة كل زبون»[٦٢].

ويتذكر فرناندو وهبي أن والده وَجَدَ في جزر الكناري: «واقعاً مختلفاً عن الذي كانت تعرفه كوبا. هناك (في كوبا) كانت توجد صناعة الألبسة، أما هنا فلم تكن قد عُرفت هذه الصناعة بعد، حيث في تينيريفي كانت كل الملابس يقوم بخياطتها خياطون خاصون، لذا فصناعة الألبسة لم تصبح موضة إلا ابتداءً من عام ١٩٦٠»[٦٣]. ويرجع الفضل إلى محمد أحمد وهبي في فتح أول المحالّ التجارية المتخصصة في الألبسة في جزر الكناري، وكان ذلك سنة ١٩٥٦: «اعتُبِر ذلك بمنزلة ثورة، وقد حققت تلك المحلات نجاحاً مهما. كان الناس يحسون بغبطة لأنه أصبح بإمكانهم شراء بدلة من دون الحاجة إلى الذهاب إلى الخياط وأخذ القياس وانتظار مدة من الوقت»[٦٤].

وقد شجع النجاح مؤسسة وهبي على التوسع، بحيث تم فتح محالّ تجارية في البداية في عواصم الجزر، ثم في بقية المدن. في الوقت الحاضر، تعتبر خزائن وهبي التي لها فروع في مختلف جزر الكناري، وتشغل أكثر من ٣٠٠ شخص، رائدة الموضة في الجزر في مجال ملابس الرجال والنساء والعطور والملابس الرياضية. ورغم التطور الذي عرفته، لم تتخلّ عن التقليد الذي أسس له جدّ العائلة، أي التعامل بالدين، إذ تعتبر أول مؤسسة تجارية في جزر الكناري تعاملت ببطاقة الدين البنكية الخاصة بالزبناء[٦٥].

---

(٦١) معلومات مستقاة من الموقع الإلكتروني لمؤسسة وهبي التجارية: <http://www.wehbe.es.unitiledfram-6.htm>.

(٦٢) «Don Amado, historia de un inmigrante libanés contada por su hijo tinerfeño,» *La Opinión*, 28/3/2008, <http://www.laopinion.es/secciones/noticia.jps?pRef=2008032800_9_13669_Sociedad-Amado-historia-inmigrante-libanes-contada-hijo>.

(٦٣) المصدر نفسه.

(٦٤) المصدر نفسه.

(٦٥) الموقع الإلكتروني لمؤسسة وهبي التجارية: <http://www.wehbe.es.unitiledfram-6.htm>.

من الناحية الاجتماعية، كان أوائل المهاجرين المشارقة إلى جزر الكناري عزاباً شباباً من الذكور، ينتمون إلى أصول قروية، وعانوا التهميش والإقصاء، ففضلوا عدم الامتزاج كثيراً بالإسبان الذين أطلقوا عليهم لقب «خاراندينوس» (Jarandinos)، وهي تسمية تحقيرية تعكس وضعية التهميش التي عاشوا فيها(٦٦). وكان هذا التهميش وراء حصر علاقتهم مع سكان المنطقة في الجانب الاقتصادي، بحيث لا نسجل حالات زواج مختلط، بل كان المهاجرون يعودون إلى بلدانهم قصد الزواج، كما أن بعضهم التحقت بهم زوجاتهم وأبناؤهم الذين تركوهم في الوطن. وقد شكّلوا جالية قائمة الذات رغم تواضع عددها، وكان الزواج يتم أحياناً بين أبناء الجالية نفسها التي بدأ يتكاثر فيها العنصر النسوي بعد تحول الهجرة من مؤقتة إلى دائمة.

لكن منذ ثلاثينيات القرن العشرين، وموازاة مع النجاح الاقتصادي الذي حققوه، بدأ مسلسل الاندماج من خلال الزواج المختلط، وقد شمل ذلك أولاً، العرب المسيحيين، ثم بعده العرب المسلمين. وبالنسبة إلى الأبناء ثمرة هذا الزواج، فقد اتبعوا ديانة الأمهات، نتيجة تأثير المحيط والمجتمع والمدرسة، كما فقدوا الموروث الثقافي الذي تمثله اللغة والعادات والتقاليد العربية، ومع ذلك حافظ بعض أبناء المهاجرين المسلمين على ديانة الآباء. وتعتبر الجالية المسلمة في جزر الكناري، أقدم جالية أجنبية في إسبانيا، وهي من أقدم الجاليات المسلمة في أوروبا، كما سجل خوسيه أبو طربوش الذي يفضل الحديث عن «الإسلام الكناري» بدل «الإسلام في جزر الكناري»(٦٧).

وبخلاف الهجرة إلى جزر الكناري التي كانت لأسباب اقتصادية، كانت هجرة أوائل العرب المشارقة إلى شبه الجزيرة الأيبيرية لأسباب سياسية وثقافية، يتعلق الأمر من جهة بوصول يهود سفارديين من مصر وبلاد الشام إلى إسبانيا قبل سنة ١٩٤٨، ثم وصول طلبة عرب من البلدان نفسها بعد هذا التاريخ بتشجيع من الحكومة الإسبانية، التي كانت ترمي من وراء ذلك إلى تحقيق مكاسب سياسية. فإسبانيا وجدت نفسها بعد نهاية الحرب الأهلية (سنة ١٩٣٩) في عزلة تامة، بعد أن اعتبرت منظمة الأمم المتحدة أن ما قام به الجنرال فرانكو عملاً انقلابياً على حكومة ديمقراطية، وأن نظامه يفتقد

(٦٦) José Abu Tarbush, «Árabes en Canarias,» Pellagofico, <http://www.pellagofico.com>.

(٦٧) José Abu Tarbhsh, «La comunidad islámica de Canarias es la más antigua de España,» <http://archivo.diariodeavisos.com/epoca1/2003/01/noticias/islas/archipielago/12da69a.html>.

الشرعية. لذا لم يتم الاعتراف به، وسحبت أغلب البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة تمثيلها الدبلوماسي من إسبانيا، وجُمدت عضوية إسبانيا في مختلف المنظمات الدولية المهمة. ولفكّ هذه العزلة، بدأت حكومة فرانكو تبحث عن دعم البلدان العربية وبلدان أمريكا اللاتينية، مستخدمة في ذلك، وعلى غرار ما هو معروف عن الأيديولوجية الفرنكاوية، عنصر التاريخ المشترك الذي يربط إسبانيا بالعالمين العربي والأمريكي اللاتيني. ودخل النظام الفرنكاوي في اتصالات مع جامعة الدول العربية، شهوراً فقط بعد تأسيسها، ثم مع الحكومة المصرية، حيث نجح في إقامة علاقات دبلوماسية معها، وفتحت إسبانيا مفوضية لها في القاهرة سنة ١٩٤٥، كما فعلت مصر الأمر نفسه في مدريد سنة ١٩٤٦. وقد راهنت إسبانيا على مصر أولاً، لأنها قلب الوطن العربي. وقبل أن ترتقي العلاقات الدبلوماسية إلى مستوى السفارات (سنة ١٩٤٩)، فتحت إسبانيا قنصلية في الإسكندرية، وأخرى في بيروت تابعتين لمفوضية القاهرة، من بين مهامها تسهيل عملية منح الجنسية الإسبانية لليهود السفارديين على اعتبار أنهم من أصول إسبانية، بغية تهجيرهم إلى إسبانيا[٦٨].

هذه خطوة لم يكن من السهل قبولها من طرف مصر ولبنان، لكن المساعي الإسبانية أتت أكلها بعد موافقة حكومتي البلدين على طلب إسبانيا بعدم اعتراضهما على منح الجنسية الإسبانية لليهود السفارديين والسماح بهجرتهم[٦٩]. وقد بدأت حكومة فرانكو بمنح الجنسية الإسبانية كذلك لليهود السفارديين المقيمين في فلسطين، الذين «يودون العودة إلى أرض الأجداد»، وذلك من خلال قنصلية إسبانيا في القدس. وبحسب مصدر من تلك المرحلة، كان يهود فلسطين السفارديون: «مقسمين بين تلمود القدس وتلمود طليطلة»[٧٠]، لأنهم كانوا يعتبرون مدينة طليطلة التي تجسد رمز الثقافة اليهودية في أوروبا «أرض ميعاد ثانية».

---

(٦٨) كلمة سفاراد تعني إسبانيا باللغة العبرية، وكان يقصد بـ«اليهود السفارديين»، خلال المرحلة التي نتحدث عنها، فقط أولئك المتحدّرون من أصول إسبانية وبرتغالية، والذين طُرِدَ أجدادهم من إسبانيا سنة ١٤٩٢، وقد حافظوا على بعض مظاهر الثقافة الإسبانية. لكن بعد إنشاء دولة إسرائيل، أصبح يقصد بـ«السفارديين» كل اليهود غير الأشكناز.

(٦٩) A.M.A.E., Leg. R. 2800 (14); Copia de Teodoro Ruiz de Cuevas, encargado de negocios de La representación diplomática de España en Líbano, Beirut 26 de mayo de 1948.

(٧٠) Isidoro De Las Cagigas, «Las minorías en el Islam y el caso palestino,» paper presented at: Conferencia pronunciada en el Instituto de Estudios Africanos, Madrid, 23 febrero 1949, and *Archivos del Instituto de Estudios Africanos*, no. 8 (Junio 1949), p. 86.

غير أن حرب ١٩٤٨ حملت ما لم تكن إسبانيا تتوقعه، فقد أصبحت مجبرة على اتخاذ موقف محدد، إذ لا يمكنها أن تتعاطف مع اليهود، وفي الوقت نفسه مع العرب، وكانت البلدان العربية المستقلة (مصر ولبنان وسورية والعراق والسعودية واليمن) قد صوّتت عندما عرض موضوع إسبانيا أمام الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧، بالحياد، في وقت صوّتت فيه جلّ البلدان الأعضاء بمواصلة رفض انضمام إسبانيا إلى المنتظم الأممي. وبما أن إسبانيا كانت تعوّل على أصوات البلدان العربية، عندما يعرض الملف من جديد على هيئة الأمم المتحدة، فإنها عبّرت عن دعمها لهم في هذه الحرب. وقد بدأت تبيعهم الأسلحة بطريقة سرية، من خلال البواخر التي كانت تخرج من ميناء طنجة. وهذا الموقف الإسباني كان بداية لعداء بين إسبانيا وإسرائيل استمر لعقود(٧١).

سعت إسبانيا كذلك إلى دعم التعاون الثقافي مع البلدان العربية، ومن الخطوات التي اتخذتها في هذا الاتجاه، تشجيع الطلبة المغاربة في منطقة الحماية الإسبانية على الرحيل من أجل الدراسة في مصر، كما بدأت ترسل طلبة وباحثين إسباناً إلى هذا البلد. وأنشأت «بيت المغرب» في القاهرة، لإقامة الطلبة المغاربة، وقد حضر حفل تدشينه عدد من السياسيين والمثقفين البارزين في مصر. وكانت تريد من هذا البيت أن يصبح مركزاً للتبادل الثقافي بين إسبانيا والوطن العربي، وعيّنت كأستاذ للغة الإسبانية فيه، هو «خيل بن أمية» (Gil Benumeya)، وهو مستعرب بارز كان يوقع مقالاته التي ينشرها بالإسبانية والعربية، باسم «الأمير خليل بني أمية»(٧٢). ومن الوجوه الأخرى التي اعتمدت عليها الفرنكاوية في دعم حضورها في الوطن العربي، «إميليو غارثيا غوميث» (Emilio Garcia Gomez) أحد رموز الاستعراب الإسباني في القرن العشرين، والذي كان على معرفة عميقة بالمجتمع المصري وبنخبته الثقافية منذ إقامته في القاهرة في

(٧١) أثناء عرض ملف إسبانيا أمام مؤتمر الأمم المتحدة سنة ١٩٤٩، عارض مندوب إسرائيل بقوة عودتها إلى المنتظم الأممي، ووصف النظام الفرنكاوي بالمتعاطف مع النازية، وصوّتت إسرائيل ضدّ رفع العزلة عن إسبانيا، عكس ما قامت به الأقطار العربية. وقد استمرّت إسبانيا رافضة الاعتراف بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معها إلى سنة ١٩٨٦، وكانت آخر بلد أوروبي يقوم بذلك.

(٧٢) ينتمي خيل بن أمية إلى الأقلية الموريسكية التي توارثت ممارسة الإسلام سراً بعد طرد أغلب المسلمين من إسبانيا في بداية القرن السابع عشر. وبحسب شهادة ابنه رودولفو (مروان) خيل بن أمية، فإن مهمة والده المتمثّلة بنشر الإسلام في إسبانيا كانت محفوفة بالأخطار، لأن رفيق دربه ومؤسس القومية الأندلسية المعاصرة «بلاس إنفانتي» (Blas Infante)، أعدِمَ بسبب ذلك من طرف الدكتاتور فرانكو. وممّا وَرَدَ في الحوار الذي أجريناه مع مروان بن أمية: «كنا نصلي كلّ ليلة أنا ووالدي ووالدتي من دون أن نلفت انتباه الجيران، وكان والدي الذي يؤمّنا، يستهلّ الصلاة بدعاء التلبية». حوار مع المؤلف، في الرباط، في آذار/ مارس ٢٠٠٨.

عشرينيات القرن العشرين، حيث ساهم في تأطيره أثناء تحضير أطروحة الدكتوراه، كل من عميد الأدب العربي طه حسين، وشيخ العروبة أحمد زكي باشا.

وكما سهلت الحكومة الفرنكاوية انتقال باحثين من مغرب الحماية الإسبانية، وكذا باحثين إسبان إلى مصر، شجعت مجيء باحثين مصريين لدراسة التراث الأندلسي. ومن بين الذين انتقلوا إلى إسبانيا لهذه الغاية في أربعينيات القرن العشرين، حسين مؤنس وعبد العزيز الأهواني، اللذان أصبحا من رواد الدراسات الأندلسية في الوطن العربي.

ثمّنت جامعة الدول العربية التقارب مع إسبانيا، واعتبر الأمين العام للجامعة عبد الرحمن عزام باشا أن التاريخ المشترك يجب أن يساهم في دعم التعاون الثقافي العربي الإسباني، وبحسب المصدر ذاته: «من الطبيعي أن تنظر إسبانيا بعين العطف إلى مشاكل العالم العربي، ما دام كلا الشعبين تعايشا معاً لمدة ٧٠٠ عام، فالثقافة والفن والمعمار العربي خلفا آثاراً في إسبانيا»[٧٣]. وقد بدأ عدد من المثقفين العرب آنذاك يميّزون بين بريطانيا وفرنسا على اعتبار أنهما تمثلان الإمبريالية، وإسبانيا على اعتبار أنها صديقة العرب. وبحسب صحيفة الأهرام: «وجوه الشبه عديدة بين إسبانيا ومصر، فالوضعية الجغرافية والوضعية السياسية متشابهة، مصر عربية وإسبانيا نصف عربية، الأولى غربية في شرقيتها، والثانية شرقية في غربيتها»[٧٤]. وقد وصف فكري أباظة آنذاك، الجنرال فرانكو بـ «الزعيم المناصر للإسلام والمسلمين»[٧٥].

وخلال المرحلة نفسها، بدأت الدبلوماسية الإسبانية توجه الدعوات إلى القادة العرب لزيارتها، واعتُبرت تلبية ملك الأردن عبد الله الأول الدعوة سنة ١٩٤٩ انتصاراً لسياستها العربية، وكانت على دراية بإعجابه بالحضارة الأندلسية، لذا فتحت له أبواب قصر الحمراء في غرناطة، وكان أول ملك عربي يزوره، منذ أن سلّم الملك أبو عبد الله محمد مفاتيحه إلى الملكين الكاثوليكيين سنة ١٤٩٢. وقد اعترفت إسبانيا آنذاك بالمملكة الأردنية الهاشمية كدولة مستقلة، وكانت أول دولة غربية تقوم بذلك.

---

(٧٣) وَرَدَت في نشرة الصحافة الخاصة بإسبانيا، التي كانت تصدرها في تلك المرحلة مصلحة الإعلام التابعة للإقامة العامة الفرنسية في المغرب. نقلاً عن: محمد العبوتي، «العلاقات العربية الإسبانية في عهد فرانكو،» (أطروحة دكتوراه، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب، الرباط، ٢٠٠٤)، ص ٩٨.

(٧٤) «مصر وإسبانيا في نظر العالم الغربي،» الأهرام، ٨/٨/١٩٥٠، ص ٥.

(٧٥) فكري أباظة، في: المصور، العدد ٢٣ (آب/أغسطس ١٩٤٦)، نقلاً عن: العبوتي، المصدر نفسه، ص ٩٢.

كما كانت أول دولة غربية تعترف بفاروق الأول «ملكاً لمصر والسودان». في المقابل، وافق هذا الأخير، على افتتاح «معهد الملك فاروق للدراسات الإسلامية» في مدريد، وهو المشروع الذي تزامن مع انتقال أول بعثة طلابية عربية من المشرق إلى إسبانيا سنة ١٩٥١، وكان يشرف عليها مباشرة وزير المعارف آنذاك طه حسين. وتولت الحكومة الإسبانية جزءاً من نفقات الطلبة المصريين. وكان من بين أفراد البعثة الأولى عدد ممّن أصبحوا في ما بعد من كبار المتخصّصين في الدراسات الأندلسية في الوطن العربي، مثل محمود علي مكي، وأحمد المختار العبادي. ويتذكر هذا الأخير حفل افتتاح المركز، والعناية التي حظوا بها كطلبة من طرف السلطات الإسبانية على النحو التالي: «رافقنا في تلك البعثة وزير المعارف د. طه حسين الذي افتتح بالمناسبة معهد الملك فاروق للدراسات الإسلامية بمعية الجنرال فرانكو الذي ألقى كلمة مؤثرة قال فيها إن بين الإسبان والعرب حروباً ودماء، ولكن الصداقة الممزوجة بالدماء هي الأبقى والأمتن»[٧٦]. وبحسب العبادي، كان طلبة البعثة يُذكِّرون المجتمع الإسباني بالحضارة العربية ـ الإسبانية المشتركة: «كان هناك ترحيب خاص بنا، وكأن الأمر يتعلق بأقارب، كنت إذا سألت شخصاً أن يرشدك إلى مكان ما، لا يكتفي بأن يدلك، بل يوصلك إلى حيث شئت»[٧٧].

وعن الأهمية العلمية للبعثة، يقول محمود علي مكي: «وجودنا على أرض الأندلس هو الذي سمح لنا باكتشاف تراثها اكتشافاً حقيقياً، وقد بدأنا منذ سنتنا الأولى هناك، بإعداد برنامج طويل الأمد لزيارة كل مكان في الأندلس، بما في ذلك البلاد الشمالية التي وجدت فيها ممالك وإمارات كانت تناهض الأندلس الإسلامية، وقد ساعدنا كل ذلك على تكوين صورة مختلفة تماماً عما نقرأه. بالإضافة إلى هذا، بدأنا باعتماد المصادر المكتوبة باللغة الإسبانية التي تتضمن معلومات جديدة ومهمة لا يغني عنها ما نقرأه في المصادر العربية»[٧٨].

شجع نجاح تجربة «معهد الملك فاروق» (المعهد المصري للدراسات الإسلامية بعد ثورة ١٩٥٢) على مجيء طلبة مصريين آخرين، دائماً بدعم من الحكومة الإسبانية. وقد غدا هذا المعهد طيلة خمسينيات وستينيات القرن العشرين، أهم مؤسسة عربية في

---

(٧٦) حوار مع المؤلف، بالرباط، في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣.

(٧٧) المصدر نفسه.

(٧٨) حوار مع المؤلف، بالرباط، في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣.

إسبانيا تعرّف بالتراث الحضاري المشترك. وقد تولى إدارته خلال تلك المرحلة على التوالي: محمود سامي النشار، وحسين مؤنس، ومحمود علي مكي، وكل منهم حجة في الدراسات الأندلسية.

سمح التقارب بين إسبانيا والوطن العربي كذلك بوصول طلبة مشارقة من سورية وفلسطين والأردن منذ خمسينيات القرن العشرين. وبخلاف الطلبة المصريين الذين اختاروا دراسة تاريخ وحضارة الأندلس، اختار الطلبة السوريون والفلسطينيون والأردنيون التخصّصات العلمية، أساساً الطب والصيدلة، واختار بعض الطلبة اللبنانيين الموارنة، الدراسات اللاهوتية(٧٩). وتزايد عدد الطلبة الشاميين، أساساً السوريين، في ستينيات القرن العشرين. وقد مكث أغلبهم في إسبانيا بعد إنهاء دراستهم. وهم يمثلون في الوقت الحاضر واحدة من أنجح الجاليات الأجنبية من ناحية المستوى العلمي، إلى درجة يقال إنه لا يخلو مستشفى مهم في إسبانيا من طبيب أو صيدلاني سوري. ونجح بعضهم في إنشاء مصحات خاصة، وأسسوا مجموعة من الجمعيات لها علاقة بمجالات تخصصهم، أبرزها «رابطة الأطباء السوريين» التي لها فروع في عدد من المدن الإسبانية الكبرى. وبحكم أن مجال تخصصهم هو العلوم الدقيقة، لم يظهر بينهم مفكّرون ومبدعون كبار، كما هو الحال بالنسبة إلى العرب المشارقة في مناطق أخرى، مثل أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة وإنكلترا وفرنسا.

وإلى جانب الذين هاجروا لأسباب ثقافية، هاجر العشرات من السوريين لأسباب سياسية، بعد مجزرة حماة التي ارتكبت ضد الإخوان المسلمين سنة ١٩٨٢. لذا فإن جلّ الذين طلبوا حق اللجوء السياسي في إسبانيا بعد هذا التاريخ كانوا من المنتمين إلى هذا التنظيم أو المتعاطفين معه. وقد عملوا على نشر مبادئ الإخوان المسلمين بين أفراد الجالية السورية، وغيرها من أفراد الجالية المسلمة، من خلال الجمعيات الإسلامية، وأبرزها «الجمعية الإسلامية في إسبانيا» (La Asociación Musulmana de España) التي أسسها قبل ذلك بسنوات مهاجر سوري مقرّب من جماعة الإخوان المسلمين،

---

(٧٩) من بين الطلبة اللبنانيين الذين حلّوا في إسبانيا في الخمسينيات: الأب شربل مرعي الذي حصل على دكتوراه في علم اللاهوت من جامعة سلمنكة، وانتقل بعد ذلك إلى البرازيل ليشرف على الحياة الدينية للجالية اللبنانية المارونية هناك، وفي ثمانينيات القرن العشرين، عُيِّنَ رئيساً لكنيسة القديس مارون، ومديراً للمدرسة التابعة لها في العاصمة الأرجنتينية بوينوس أيرس. انظر: حوار شربل مرعي مع المؤلف، بيوينوس أيرس، في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦.

هو رياح ططري البكري. وكذا من خلال مجموعة من المراكز الدينية والمساجد التي يشرفون عليها، خصوصاً في مدريد وبالينسيا وغرناطة[80].

موازاة مع اندماجهم المهني، حقق العرب المشارقة في شبه الجزيرة الأيبيرية اندماجاً اجتماعياً شبيهاً بالذي حققه مواطنوهم في جزر الكناري، إذ تزوّج أغلبهم إسبانيات، وحملوا الجنسية الإسبانية. هذا الاندماج لم يحُل دون مواصلة المتحدرين من أصول فلسطينية الاهتمام بقضيتهم الأولى على غرار ما هو عليه الأمر كذلك في جزر الكناري، حيث أسس الطلبة الفلسطينيون (بعضهم ولد في إسبانيا) «الاتحاد العام للطلبة الفلسطينيين»، المنضوي تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية التي اعترفت بها إسبانيا كممثل للشعب الفلسطيني منذ سنة ١٩٧٩ (قبل اعترافها بدولة إسرائيل). لقد كان للانتماء إلى منظمة التحرير جانب إيجابي يتمثل بمواصلة النضال من أجل القضية الفلسطينية، لكن كان له في الوقت نفسه جانب سلبي يتمثل بوجود الخلافات نفسها التي توجد بين الفصائل الفلسطينية في الوطن، والتي تؤثر في نشاط الاتحاد والعلاقات بين أفراده، والدور الذي يمكن أن يضطلع به لخدمة القضية الفلسطينية في إسبانيا.

بالنسبة إلى السوريين، رغم أن الاعتقاد السائد إلى وقت قريب هو أن هذه الجالية في طريق الذوبان، لأن الهجرة لم تتجدّد، ولأن السواد الأعظم من الجالية يكوّنها اليوم المتحدرون الذين لم يعُد لهم اتصال بالوطن الأصلي، فقد ساهمت الثورة السورية التي أفرزها الربيع العربي في تجديد الاتصال بين المتحدرين وأرض الآباء. وهم يُنظمون منذ اندلاع الثورة إلى الوقت الحاضر (سنة ٢٠١٣) بشكل منتظم، اعتصامات في مختلف المدن الإسبانية تدعم الثورة، وأسسوا من أجل ذلك «جمعية الدعم للشعب السوري» لتأطير هذه الاعتصامات.

وتتمركز الجالية العربية المشرقية في مدريد وبرشلونة وبالينسيا والأندلس بالنسبة إلى السوريين واللبنانيين والمصريين والأردنيين، وفي المنطقة الساحلية في إقليم مالقة بالنسبة إلى الخليجيين. وبحسب الإحصاء الذي قام به «اتحاد الجمعيات الإسلامية في إسبانيا» (UCIDE) في نهاية سنة ٢٠١٢، يبلغ عدد السوريين في إسبانيا ٢٥٥٥ مهاجراً، وعدد المصريين ٣٢٦١ مهاجراً، وعدد اللبنانيين ١٣٧٩ مهاجراً، وعدد الأردنيين ١٢٠٢

(٨٠) Juan José Escobar, «Activismo islámico en España,» *Política Exterior*, no. 124 (Julio-agosto 2008), <http/www.revistasculturales.com/artículos/25/política-exterior/930/3/activismo-islamico-en-espana.html>.

مهاجر، وعدد العراقيين ٩٨٧ مهاجراً، وعدد السعوديين ٤٤٥ مهاجراً[٨١]. هذه الأرقام لا تأخذ بعين الاعتبار المتحدرين الذين يشكّلون السواد الأعظم من الجاليات السورية والفلسطينية والأردنية واللبنانية[٨٢]. ومع ذلك، فهي المصدر الوحيد المتوافر لدينا، لأن الإحصاءات الإسبانية الرسمية المتعلقة بالمهاجرين، نادراً ما تقدم معطيات عن العرب المشارقة بسبب تواضع عددهم، كما أنها لا تقدم معلومات عن المتحدرين لأنها تعتبرهم رعايا إسباناً. وقد تعذّر علينا بسبب هذا وذاك، تناول الجالية العربية المشرقية بالتحليل في الفصل الأول الذي خصّصناه للتطور العددي للجالية العربية في إسبانيا، كما فعلنا مع الجالية المغاربية.

ثانياً: نقد المصادر

• أطلس الهجرة المغربية إلى إسبانيا

يتبيّن من خلال المعلومات الواردة في المبحث الأول من هذا الفصل التمهيدي، أن ظاهرة الهجرة إلى إسبانيا منذ بدايتها وإلى غاية انضمام هذا البلد إلى الاتحاد الأوروبي سنة ١٩٨٦، بقيت متواضعة الأهمية، لكن منذ هذا التاريخ، وعلى امتداد تسعينيات القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحالي، سارت بإيقاع لم يسجل في أي بلد أوروبي آخر. وقد استرعت بسبب ذلك اهتمام المؤسسات الرسمية والمنظمات غير الحكومية، لكنها استرعت كذلك اهتمام الباحثين، خصوصاً علماء الاجتماع، وأُنشئت مجموعات متخصّصة للبحث في قضايا الهجرة، من بينها تلك التي تأسست في جامعة مدريد «أوتونما» (Autónoma) حول الهجرة المغاربية، وحملت اسم «ورشة الدراسات حول البحر الأبيض المتوسط». ويرجع إلى هذه المجموعة الفضل في إنجاز أول موسوعة حول الهجرة الأجنبية إلى إسبانيا، يتعلق الأمر بـ **أطلس الهجرة المغربية إلى إسبانيا**. وهو عمل ضخم صدر جزؤه الأول سنة ١٩٩٦، ويقع في ٣٤٠ صفحة من

(٨١) «Estudio demográfico de la población musulmana,» Unión de Comunidades Islámicas de España (UCIDE), and Observatorio andalusí (2013), <http//:oban.multiplexor.es/estademograf.pdf>.

(٨٢) بحسب نوال أسبر، يبلغ عدد السوريين في إسبانيا بين مهاجرين ومتحدّرين ٢٥ ألفاً، من بينهم ٤ آلاف في مدريد، وبحسب «موسوعة النكبة» الرقمية، يراوح عدد الفلسطينيين والمتحدرين منهم ما بين ٣٥٠٠ و٥ آلاف. انظر موقع أخبار سورية: <http://www.syria-news.com/readnews.php?syseq=52>.
وموقع الشاميات: قضايا الاغتراب العربي، <http://www.shamyat.ru>.
وموقع الجالية الفلسطينية في إسبانيا، <http://nakba.ps/communities-details.php?id=6>.

الحجم الكبير، يضم أحد عشر فصلاً، تتضمن ٩٠ مقالة، تولى تحريرها ستون باحثاً(٨٣). وصدر جزؤه الثاني في سنة ٢٠٠٤، ويقع في ٥٢٦ صفحة، ويضم تسعة فصول، تتضمن ١٣٨ مقالة، تولى تحريرها ٩٣ باحثاً(٨٤). وقد أشرف على الجزء الأول البروفيسور برنابي لوبيز غارسيا (Barnabé Lopez Garcia)، رئيس «ورشة الدراسات حول البحر الأبيض المتوسط» السالفة الذكر. وأشرف الباحث نفسه على الجزء الثاني، إلى جانب الجغرافي المغربي محمد بريان. وقدم للجزء الأول المفكر الإسباني المعروف خوان غويتيسولو (Juan Goytisolo)، وقدم للجزء الثاني عالم الاجتماع الفرنسي من أصول جزائرية، سامي النير.

كانت غاية المشروع لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة الجديدة في المجتمع الإسباني، وقد نجح في ذلك بفضل الاعتمادات المهمة التي رصدت له، والعدد الكبير من الباحثين المتخصّصين الذين شاركوا فيه، والدعم المقدم له من طرف المؤسسات الرسمية والجمعيات غير الحكومية المهتمة بالهجرة في إسبانيا، والتي عرفت بعد ذلك كيف تستفيد من النتائج التي وصل إليها البحث، ومن المعلومات الكثيرة التي يقدمها، والتي اعتمدتها الدوائر الحكومية، وكذا جمعيات المهاجرين في سياساتها المتعلقة بالهجرة. لكن بخلاف هذا الاهتمام الإسباني، لم يلقَ المشروع الاهتمام المطلوب من طرف الدوائر الرسمية العربية، وخصوصاً المغربية، رغم أن موضوعه هو المهاجرون المغاربة، والمغاربيون بشكل عام، والأمر الذي يؤكد هذا القول أن الدراسة لم تتم ترجمتها إلى اللغة العربية رغم مرور سنوات على صدورها. وحتى لا تبقى هذه الموسوعة في حكم المجهول لدى القارئ العربي، نستغل الفرصة هنا لإعطاء فكرة عامة عنها.

في تقديمه للجزء الأول، يرى خوان غويتيسولو أن ارتفاع حجم الهجرة العربية إلى إسبانيا في وقت قصير، وبأرقام قياسية، أعاد الجدل من جديد داخل الأوساط السياسية والثقافية، وداخل المجتمع الإسباني بشكل عام، حول طبيعة العلاقة بين إسبانيا والعرب، بحيث انقسمت إسبانيا بين فئتين: فئة متشبثة بتاريخها وهويتها القومية الكاثوليكية المعادية للإسلام وللثقافة العربية، كما سنرى في فصل آخر، وهذه لا تتردّد

(٨٣) García (coord.), *Atlas de la inmigración marroquí en España.*
(٨٤) المصدر نفسه.

في تبريرها لرفض المهاجرين العرب في تسخير التاريخ، بحيث تربط «الغزو» الذي تعرفه إسبانيا اليوم من طرف هؤلاء بـ «الغزو» الذي عرفته خلال المرحلة الأندلسية؛ وفئة يحركها حماس منقطع للوقوف في وجه كل محاولة ذات توجّه عنصري، وتعمل لمواجهته بقوة، الأمر الذي يجعلها أحياناً تدرج في خانة العنصرية، تصرفات ومواقف ربما ليست كذلك. ويرى غويتيسولو أن كلاً من الاتجاهين يميل إلى الراديكالية، وهي راديكالية تساهم فيها نقص الدراسات الموثقة والرصينة حول ظاهرة الهجرة بكل ما لها وما عليها. من هذه الزاوية، يُعتبر **أطلس الهجرة المغربية إلى إسبانيا**، بحسبه، بمنزلة بنك معطيات يسمح اعتماده بملء هذا الفراغ، وببناء أفكار وتحديد مواقف من المهاجرين، ومن كيفية التعامل معه، وإيجاد حلول للمشاكل الفعلية التي يتخبطون فيها، من دون السعي إلى تحويلهم إلى شياطين، كما يفعل البعض، ولا إلى ملائكة، كما يفعل البعض الآخر.

وعلى أهمية هذا العمل الموسوعي، فهو كأي عمل آخر، لا يخلو من بعض الثغرات التي لا تنقص بطبيعة الحال من قيمته العلمية، وهي ثغرات أملتها في الكثير من الحالات المنهجية المعتمدة. فمشاركة عدد كبير من الباحثين، من بلدان مختلفة، صعّب عملية التنسيق، إذ تتكرر المعلومات أحياناً في أكثر من مقال، وكذلك المعطيات الإحصائية. كما أن بعض فصول الجزء الأول تكرّرت في الفصل الثاني، مع إضافة معلومات محدودة تغطّي المستجدات الحاصلة في الموضوع، خلال المرحلة التي تفصل صدور الجزأين. هناك كذلك عدم توازن بين الفصول، بحيث يتجاوز عدد مقالات بعضها الثلاثين، بينما لا يتجاوز عدد مقالات البعض الآخر ثلاث أو أربع. كما أن ضيق المجال المخصّص لكل مقالة الذي يراوح في جلّ الحالات بين ٥٠٠ و٢٠٠٠ كلمة، جعل التحليل يغيب بشكل شبه كامل في الدراسة التي يمكن اعتبارها بسبب ذلك وصفية أكثر منها تحليلية.

أ ـ الجزء الأول

يحمل **الفصل الأول** من هذا الجزء عنوان: «إسبانيا والمغرب العربي: الجوار وحركية السكان»، ويتضمن عشر مقالات، هي بمنزلة مدخل تاريخي للدراسة، إذ تعود بنا إلى حركية السكان بين ضفتي مضيق جبل طارق منذ المرحلة الأندلسية، مروراً بطرد العرب واليهود من الأندلس بعد سقوط غرناطة سنة ١٤٩٢، ثم طرد الموريسكيين في

القرن السابع عشر. قبل أن تتناول موضوع الهجرات الإسبانية إلى المغرب والجزائر في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، والنصف الأول من القرن العشرين.

يحمل الفصل الثاني عنوان: «معطيات حول المغرب»، ويتضمن ثلاث مقالات، تقدم فكرة عامة عن تاريخ المغرب المعاصر، وعن خصوصياته الجغرافية والثقافية واللغوية، وعلاقة كل ذلك بالهجرة المغربية إلى إسبانيا.

يحمل الفصل الثالث عنوان: «الهجرة المغربية إلى أوروبا»، ويتضمن سبع مقالات تسلط الضوء على المناطق الجغرافية التي ينتمي إليها المهاجرون المغاربة إلى أوروبا. وقد تم أخذ كنموذج أربعة بلدان، ثلاثة منها بدأت الهجرة إليها في مطلع ستينيات القرن العشرين، هي فرنسا وهولندا وبلجيكا، والرابع هو إيطاليا التي بدأت الهجرة المغربية إليها في الثمانينيات. وتكمن أهمية الفصل في كونه يقدم معلومات وإحصاءات تسمح بوضع مقارنات بين الهجرة المغاربية إلى هذه البلدان والهجرة المغاربية إلى إسبانيا.

يحمل الفصل الرابع عنوان: «التطور التاريخي لاستقرار المغاربة في إسبانيا»، ويتضمن اثنتي عشرة مقالة، تتناول التطور العددي للهجرة المغربية وعلاقة ذلك بأصولها الجغرافية. يقدم الفصل، اعتماداً على سجلات الولادات الموجودة في قنصليات المغرب في برشلونة ومدريد ومالقة وجزر الكناري، فكرة عن ظهور الجيل الثاني المولود في إسبانيا. وتعتبر هذه السجلات على درجة كبيرة من الأهمية، لأنها تسمح من جهة بضبط عدد أفراد الجالية المغربية وتطورها وأماكن استقرارها، كما تسمح من جهة أخرى برصد درجة ارتباط المهاجرين بوطنهم الأصلي، من خلال حرصهم على تسجيل أبنائهم في هذه القنصليات.

لا يقتصر هذا الفصل على الجالية المغربية المسلمة، بل يتطرق كذلك إلى الجالية اليهودية التي يتتبع مسارها وتطورها العددي وأسباب هجرتها، والأماكن التي تنتمي إليها في المغرب، وكذا تلك التي استقرت فيها في إسبانيا. وقد غطى المرحلة الممتدة ما بين عامي ١٩٥٦ و١٩٧٠. وهي مرحلة على أهميتها وحساسيتها السياسة، تعتبر غير كافية في نظرنا لفهم ظاهرة هجرة اليهود المغاربة إلى إسبانيا التي بدأت منذ حرب تطوان سنة ١٨٦٠، واستمرت إلى ما بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣.

يحمل الفصل الخامس عنوان: «مسلسل تسوية الوضعية القانونية للمهاجرين المغاربة في إسبانيا سنة ١٩٩١»، ويتضمن سبع مقالات تتناول النسبة التي يمثلها المغاربة داخل المجموع العام للمهاجرين الذين سوّيت وضعيتهم تلك السنة، والأقاليم التي سجلت فيها أعلى نسب تسوية الوضعية بينهم، والأنشطة المهنية التي يزاولونها، ومنها نكتشف أن طبيعة النشاط المهني الذي يزاوله المرشح يكون حاسماً في رفض أو قبول طلب تسوية وضعيته.

يحمل الفصل السادس عنوان: «خصوصيات الهجرة المغربية في الأقاليم الإسبانية»، ويضم إحدى وعشرين مقالة، تقدم أرقاماً عن أماكن تمركز المغاربة وبعض أنشطتهم المهنية. وتكمن أهمية الفصل في تتبّعه لأماكن وجود الجالية المغربية حتى في بعض الأقاليم التي لا يوجد فيها حضور مهم لها، مثل كانتابريا (Cantabria)، وغاليسيا (Galicia)، وبلاد الباسك (El Pais Vasco)، ولاريوخا (La Rioja)، وكذا تتبّع وجودهم في بعض القرى. غير أن ما يسجل على الفصل، هو غياب مقارنات بجاليات عربية أخرى، أساساً الجزائرية التي لها الخصوصيات نفسها، بحيث لا نعثر إلا على مقالة واحدة تقيم مقارنات بين الهجرتين المغربية والجزائرية، وتشمل جزيرة مايورقة (Mallorca)، علماً أن هناك مناطق أخرى تبرز فيها المقارنة بشكل أوضح، مثل إقليمي بالينسيا وكتالونيا.

يحمل الفصل السابع عنوان: «انعكاسات الهجرة المغربية على المناطق الأصلية للمهاجرين»، ويضم أربع مقالات تتناول موضوع التحويلات المالية التي يبعثها المهاجرون إلى بلدهم، وكيف تساهم في التنمية. وقد أخذ الفصل كنموذج للتحليل إقليم الناظور شمال شرق المغرب، الذي تُعتبر عائدات الهجرة من أوروبا، بشكل عام، من أهم الموارد التي ساهمت في تنميته الاقتصادية على امتداد أكثر من أربعة عقود.

يحمل الفصل الثامن عنوان: «التعاون والتنمية: أي بديل للهجرة؟»، ويضم ثلاث مقالات، تسلط الضوء على مجال التعاون بين ضفتي مضيق جبل طارق، وعلى خلق فرص الشغل في البلدان الأصلية، بشكل يسمح بالتخفيف من ثقل الهجرة، ومن اعتبارها البديل الوحيد للخروج من الوضعية الصعبة التي يتخبّط فيها الشباب في الضفة الجنوبية لمضيق جبل طارق. لا يقتصر هذا الفصل على المغرب، وإنما يتناول المغرب العربي بشكل عام، حيث هناك رصد للمساعدات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي إلى

بلدان المغرب العربي، وكيفية الاستفادة منها، والقطاعات التي تحظى بالأولوية. والفصل نفسه يتناول موضوع التعاون بين إسبانيا والمغرب العربي في مجال التنمية، والعناصر التي تتحكّم في ذلك، وهي ذات طبيعة اقتصادية ودبلوماسية واجتماعية. ولا يتوقف الفصل فقط عند التعاون بين حكومة مدريد وحكومات بلدان المغرب العربي، بل يتطرق كذلك إلى التعاون بين هذه الأخيرة وحكومات الأقاليم الإسبانية، ويقدم لنا أربعة نماذج تشمل أقاليم: الأندلس، وكتالونيا، وبلاد الباسك، ونفارا. وفي تقديرنا إذا كان اختيار الإقليمين الأولين كنموذج له ما يبرّره، بالنظر إلى أهمية العلاقات الاقتصادية بينهما وبين بلدان المغرب العربي، فإن اختيار الإقليمين الأخيرين، ليست له الأهمية نفسها، بالنظر إلى تواضع هذا التعاون، وتواضع الهجرة المغاربية إليهما.

يحمل الفصل التاسع عنوان: «الاندماج والتنوع الثقافي: الإطار الثقافي لمسلسل استقرار المهاجرين المغاربيين في إسبانيا». وهو يضم ثلاث عشرة مقالة، تتناول مواضيع من بينها حضور أبناء المهاجرين المغاربيين في المدرسة الإسبانية، والخصوصيات الثقافية والدينية للمهاجرين المغاربيين، والعناصر التي تعرقل اندماجهم، ومن بينها الإجرام.

يحمل الفصل العاشر عنوان: «المغاربيون الآخرون في إسبانيا»، ويضم ست مقالات، خمس منها تتعلق بالهجرة الجزائرية، ومقالة واحدة الهجرة التونسية. وهذا التقسيم له ما يبرّره، لأن الهجرة الجزائرية أهم بكثير من الناحية العددية من الهجرة التونسية. وباستثناء مقالة واحدة، انصبت على دراسة الهجرة الجزائرية إلى فرنسا وتطورها التاريخي، تتحدّث بقية المقالات المتعلقة بهذه الهجرة عن الأسباب السياسية والسوسيو-اقتصادية للهجرة الجزائرية إلى إسبانيا، وأصولها الجغرافية، وأماكن استقرارها. بالنسبة إلى المقالة المخصّصة للهجرة التونسية، فهي تكتفي بتقديم معلومات مقتضبة عن هذه الهجرة تشمل حجمها وأماكن استقرارها ووضعيتها القانونية.

يحمل الفصل الحادي عشر والأخير عنوان: «إسبانيا الحدود الجنوبية للاتحاد الأوروبي»، ويتضمن أربع مقالات، تتناول ظاهرة عودة المهاجرين المغاربيين من مختلف البلدان الأوروبية إلى بلدانهم في فصل الصيف، عبر التراب الإسباني. تسلط المقالات الضوء على موانئ الإبحار الموجودة في التراب الإسباني، وموانئ الاستقبال الموجودة في التراب المغربي. كما ترصد التطور الحاصل في حركة التنقل على امتداد

عشر سنوات (من منتصف الثمانينيات إلى منتصف التسعينيات). ونستنتج من المعطيات المقدمة أن التزايد ساهم فيه تحول إسبانيا من مجرد بلد عبور، إلى بلد لاستقرار أعداد كبيرة من الذين يعبرون المضيق.

ويتحدث هذا الفصل كذلك عن قضية يتم تداولها باستمرار في البلدان المستقبلة للمهاجرين، هي وضع سقف محدد للذين يمكن السماح لهم بالمجيء، يكون خاضعاً قبل أي شيء آخر لمدى الحاجة إليهم. ويعتبر الفصل أن هذا الإجراء هو المعيار الوحيد الذي يجعل من المهاجرين عنصراً فاعلاً في التنمية، وليس عنصراً معرقلاً لها.

ب ـ الجزء الثاني

في تقديمه لهذا الجزء، يتوقف سامي النير عند التطور الحاصل في الهجرة المغربية إلى إسبانيا، خلال الأعوام الثمانية التي تفصل صدوره عن صدور الجزء الأول، ويقول إنه تقريباً لم يتحقق شيء لصالح المهاجرين، والسبب، بحسبه، هو تحول موضوع الهجرة في إسبانيا خلال هذه المدة إلى ورقة انتخابية يحاول كل طرف الاستفادة منها، من دون اهتمام بحالة الإقصاء التي يتخبّط فيها المهاجرون، وهو ما يتم أحياناً بشكل مقصود يجعل المهاجر حبيس وضعيته غير القانونية وخوفه الدائم من الطرد. ويتوقف سامي النير عند حادث يمثل، بحسبه، أقصى درجات الإقصاء هو ما وقع في بلدة إليخيدو سنة ٢٠٠٠، من اعتداءات ذات طبيعة عنصرية على المهاجرين المغاربة[٨٥].

يقع الجزء الثاني من الكتاب في تسعة فصول، كما سلف ذكره، ويحمل الفصل الأول منها عنوان: «المغرب في سنوات التسعينيات»، ويضم اثنتي عشرة مقالة، تتناول قضايا متعلقة بالوضعية السياسية والاقتصادية للمغرب التي أفرزت ظاهرة الهجرة إلى إسبانيا، مع التركيز على الجانب البشري في مغرب العقد الأخير من القرن الماضي، بحيث هناك معلومات عن البنية العائلية، وعن الشباب وعن المرأة وعلاقتها بالمجتمع، وهجرتها إلى أوروبا، وخاصة إلى إسبانيا. ويبرز الفصل كذلك التحول الحاصل في المغرب في مجال الهجرة في السنوات الأخيرة، إذ لم يعُد يعتبر بلد هجرة فقط، وإنما جسراً يمر عبره مهاجرون من جنسيات أفريقية يريدون الوصول إلى أوروبا.

(٨٥) حول أحداث إليخيدو، انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب.

يحمل الفصل الثاني عنوان: «العلاقات المغربية الإسبانية في عشر سنوات»، ويضم أربع عشرة مقالة، تتناول موضوع العلاقات الاقتصادية، وخصوصاً التبادل التجاري بين بلدان المغرب العربي وإسبانيا، وتضع في هذا الإطار مقارنة بين حجم التبادل التجاري بين بلدان المغرب العربي وإسبانيا من جهة، وهذه الأخيرة وأمريكا اللاتينية من جهة أخرى، حيث إن بلدان المغرب العربي الخمسة تستورد من إسبانيا أكثر مما تستورده بلدان أمريكا اللاتينية مجتمعة التي يتجاوز عددها عشرين بلداً.

ويسلط الفصل نفسه الضوء على العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وإسبانيا خلال عقد التسعينيات. ولا نعرف لماذا اقتصر على هذا العقد، علماً أن السنوات الأولى من القرن الحالي كانت حبلى بالأحداث الدبلوماسية المهمة التي أثرت في مسار الهجرة، مثل أحداث جزيرة تورة التي كادت تؤدي إلى نزاع مسلح بين البلدين، ومثل التوتر في العلاقات الناجم عن عدم تجديد اتفاقية الصيد البحري. ويتوقف الفصل كذلك عند المشاريع التنموية التي تقوم بها إسبانيا في بلدان المغرب العربي، والتي يمكن أن تساعد على الحدّ من الهجرة غير الشرعية. كما يتطرق إلى الاتفاقيات الموقعة بين إسبانيا وبعض بلدان المغرب العربي، والتي ترمي هي الأخرى إلى الحدّ من هذه الهجرة.

يحمل الفصل الثالث عنوان: «سياسات الهجرة»، ويضم سبع مقالات تتناول في مجملها سياسات الهجرة التي ينهجها كل من المغرب وإسبانيا، وهي تقدم معلومات عن القوانين المغربية والإسبانية في مجال الهجرة، وهكذا تقرّبنا، بخصوص القوانين المغربية، من كيفية تعاملها مع المهاجرين، وكذا المتحدرين من أصول مغربية وولدوا في إسبانيا. أما بخصوص القوانين الإسبانية، فهي تركّز على الوضعية القانونية للمهاجرين المغاربة في إسبانيا، وعلى الطبيعة السياسية لهذه القوانين، وعلى الجدل الذي تثيره داخل الأوساط الإعلامية، وداخل مؤسسات حماية المهاجرين.

ومن القضايا الأخرى التي يتناولها الفصل، هناك موضوع تأشيرة الدخول إلى إسبانيا، وكان فرض نظام التأشيرة بمقتضى اتفاقية شينغن وراء توسع النشاط القنصلي الإسباني في المغرب، الذي لم يعُد مقتصراً على مواكبة حاجات الجالية الإسبانية المقيمة في المغرب، وإنما كذلك على تلبية طلبات المغاربة المرشحين إلى الهجرة إلى إسبانيا. واستناداً إلى أرشيفات القنصليات الإسبانية في المغرب، يقدم الفصل معطيات إحصائية حول نسب الملفات التي يتم رفضها وأسباب الرفض. ونظن أن مثل هذه

المعلومات مفيدة لجمعيات المهاجرين، بحيث تمكّنها من مساعدة المرشحين على الهجرة على إعداد ملفات طلب التأشيرة وفق الشروط القانونية المطلوبة.

ويتناول الفصل كذلك السياسة التي تنهجها الحكومة المغربية، لتسهيل اندماج المهاجرين المغاربة بالمجتمع الإسباني، ولتنظيم حياتهم الدينية والاجتماعية، ولتعليم اللغة والثقافة العربيتين لأبنائهم. ويتطرق الفصل نفسه إلى قضية تمثيل المهاجرين المغاربة في الخارج في البرلمان المغربي (لم يعُد هذا التمثيل موجوداً في الوقت الحاضر).

يحمل الفصل الرابع عنوان: «الهجرة المغربية والأصول الجغرافية للمهاجرين»، ويضم سبعاً وثلاثين مقالة (أطول فصل في الدراسة). ويتناول موضوع السياسة الجهوية التي تم تطبيقها في المغرب في التسعينيات، والخصوصيات الجغرافية والاقتصادية والثقافية لكل جهة، وعلاقة ذلك بالهجرة، ويميز بين خمس جهات هي: الريف الشرقي؛ والمحيط الأطلسي؛ وطنجة؛ والمنطقة الوسطى وسهل سايس ـ تافيلات؛ وسوس درعة كلميم والصحراء. ويقدم الفصل معلومات عن حجم الهجرة من كل واحدة من هذه الجهات، والتحويلات المالية التي يبعث بها المهاجرون المنتمون إليها إلى بلدهم، وفائدتها بالنسبة إلى الاقتصاد المغربي. وتسمح لنا المعطيات الإحصائية المقدمة بوضع مقارنة بين الهجرة من المناطق القروية والمناطق الحضرية، كما تسمح لنا بوضع مقارنة بين الهجرة إلى إسبانيا والهجرة إلى بلدان أوروبية أخرى.

يحمل الفصل الخامس عنوان: «تطور الجالية المغربية في إسبانيا»، ويتضمن خمس مقالات، تتناول موضوع التطور العددي للهجرة المغربية في إسبانيا ما بين عامي ١٩٩١ و٢٠٠٣، مع تقديم معلومات مقتضبة، في شكل أرقام، عن مرحلتي السبعينيات والثمانينيات. ويعالج هذا الفصل كذلك قضية المرأة المغربية، وموضوع أبناء الجيل الثاني المولودين في إسبانيا، وكذا أولئك الذين ولدوا في المغرب وانتقلوا إلى إسبانيا وهم أطفال.

وتستند المعلومات التي يقدمها هذا الفصل إلى سجلات القنصليات المغربية في إسبانيا، ويعود أقدمها إلى نهاية ستينيات القرن العشرين. ورغم أن جزءاً من هذه المعطيات هي تكرار لما ورد في الجزء الأول من الكتاب، فإن هناك معلومات جديدة تشمل النصف الثاني من التسعينيات. ولا نعرف لماذا لم تمتد المعلومات إلى سنة

صدور الجزء الثاني من الكتاب، وخصوصاً أن السنوات الأولى من القرن الحالي عرفت ارتفاعاً مهماً في حجم الهجرة المغربية، وكذا في أعداد المتحدرين المولودين في إسبانيا.

يحمل الفصل السادس عنوان: «أماكن استقرار المهاجرين المغاربة في إسبانيا»، ويشمل اثنتين وثلاثين مقالة، ست منها حول الهجرة المغربية إلى منطقة الأندلس، حيث تناولتها من الناحية الاجتماعية والقانونية. وقد اعتمدت بعض هذه المقالات على نتائج الدراسة الميدانية التي قام بها «معهد الدراسات الاجتماعية في الأندلس» سنة ٢٠٠٣، والتي شملت مختلف الجاليات الأجنبية، وهو ما سمح بوضع مقارنات بين الهجرة المغربية وبقية الهجرات. وقد خصّصت إحدى مقالات هذا الفصل للهجرة الإكوادورية، وهي تقدم معطيات إحصائية عن هذه الجالية يمكن استثمارها لوضع مقارنات بينها وبين الهجرة العربية، غير أن المقارنة كانت ستصبح أكثر فائدة لو أدرجت مقالة أخرى عن الجالية الرومانية، على اعتبار أنها مع الجالية المغربية والإكوادورية كانت تشكّل سنة صدور الكتاب أكبر نسبة من المهاجرين في إسبانيا.

وتتناول بعض مقالات هذا الفصل ظاهرة الرفض التي تزايدت في المجتمع الإسباني حيال العرب والمسلمين بعد تفجيرات ١١ آذار/ مارس ٢٠٠٤ في مدريد، وتربطها من جهة بالرفض المتجذر في الثقافة الإسبانية للعرب، ومن جهة أخرى بتزايد حدة الإسلاموفوبيا في الغرب بشكل عام بعد تفجيرات ١١ أيلول/ سبتمبر.

يقدم هذا الفصل كذلك معلومات عن الحياة الدينية للجالية العربية والمسلمة بشكل عام في إسبانيا، ويسلط الضوء على العلاقة القائمة بين النشاط الديني والعمل الجمعوي للمهاجرين، ويرى أن الأسباب التي تقف وراء ظهور العمل الجمعوي بين الجالية العربية ليست لها طبيعة اجتماعية، وإنما دينية. ولإبراز ذلك، تم أخذ إقليم كتالونيا كنموذج، فأغلب الجمعيات العربية ذات طبيعة ثقافية ظاهرياً، لكن عملها الأساسي ذو طبيعة دينية. ويثير هذا الفصل كذلك إشكالية المساجد في هذا الإقليم ووضعيتها القانونية، ويميز فيها بين تلك المعترف بها، وتلك التي تنشط بشكل غير قانوني، وهي مجرد مصلّيات لم يتم مراقبتها بالشكل الكافي، وهو ما ساهم في تزايد حدة التطرف الديني، الذي كانت من نتائجه تفجيرات ١١ آذار/ مارس ٢٠٠٤. ويقدم الفصل كذلك معطيات إحصائية حول التطور العددي الذي عرفته المساجد

والمصلّيات في إسبانيا ما بين سنة ١٩٧٠ (تاريخ تأسيس أولها) وسنة ٢٠٠٤ (تاريخ صدور الكتاب). ومن المحاور المهمة الأخرى التي يتناولها هذا الفصل، اتفاقية ١٩٩٢ بين اللجنة الإسلامية لإسبانيا والدولة الإسبانية، التي تم بمقتضاها تنظيم الشأن الديني الإسلامي.

يحمل الفصل السابع عنوان: «التنوع الثقافي والاندماج»، ويضم خمس عشرة مقالة. وهو يثير قضية العلاقة بين المواطنة والهجرة، ويسمّي ذلك بـ «المشروع المستحيل»، لأن القانون والدستور الإسبانيين يحميان المهاجر بدرجة حمايتهم للمواطن الإسباني نفسها، لكن الواقع هو غير ذلك، لأن المجتمع وأصحاب القرار السياسي لا يهمهم اندماج المهاجر في المجتمع، لأنهم يعتبرون هذا المهاجر مجرد آلة للإنتاج، لذا لا يرغبون في رؤيته في الشارع وفي المدرسة وفي غيرهما من المرافق العمومية. ويقدم الفصل، اعتماداً على نتائج دراسة ميدانية أجريت في أقاليم مدريد وكتالونيا والأندلس، معلومات عن الخدمات الاجتماعية التي تسهلها الدولة للمهاجرين، وظروف سكنهم، ومساهمتهم في صندوق الضمان الاجتماعي. وحتى تتضح الصورة، يضع مقارنات بين الجالية المغربية والجاليتين الإكوادورية والكولومبية اللتين شملتهما كذلك الدراسة الميدانية نفسها.

ويتحدث هذا الفصل كذلك عن جمعيات المهاجرين، ولكن وفق مقاربة مختلفة عن تلك التي أثارها الفصل السابق، ولا نستغرب ذلك، لأن الأمر يتعلق بمقالات كتبها باحثون لا يتبنّون بالضرورة منهجية البحث نفسها، وهم يعتمدون أحياناً معلومات استقوها من مصادر مختلفة عن بعضها البعض. ويذكر الفصل أن أقدم الجمعيات التي أسسها مهاجرون في إسبانيا تعود إلى مغاربة، على اعتبار قدم هجرتهم مقارنة ببقية الهجرات. ويتعذر معرفة عدد هذه الجمعيات لأن بعضها غير مصرح به، كما يتعذر معرفة مجال تخصّصها الحقيقي، وهل هي اجتماعية أم ثقافية أم دينية؟

ويثير الفصل نفسه إشكالية الاختلاف بين قانوني الأحوال الشخصية المعمول بهما في إسبانيا والمغرب، وهو ما يخلق عدة صعوبات للمهاجرين، عندما يتعلق الأمر بقضايا، مثل الزواج، والطلاق، والإرث، والولادة، والوفاة. وينبّه الفصل إلى أهمية الاستفادة من تجارب البلدان الأوروبية الأخرى التي عرفت هجرة مغربية سابقة للهجرة إلى إسبانيا.

ومن بين المقالات الأخرى التي يتضمنها الفصل، واحدة تثير قضية العلاقة بين الهجرة والأدب، ذلك لأن تزايد أهمية الهجرة حوّلها إلى ظاهرة اجتماعية فرضت نفسها، ليس فقط على المؤسسات، وإنما كذلك على المبدعين. وهذه المقالة تقوم بجرد الأعمال الأدبية التي صدرت في الموضوع، والتي تميز فيها بين الشعر والقصة والسيرة الذاتية، وهي أعمال لمبدعين إسبان ومغاربة، بعضهم من المهاجرين.

كما توجد في الفصل نفسه مقالة حول الهجرة المغربية والسينما، وهي تتحدّث عن التطور الحاصل في صورة المغربي في السينما الإسبانية، فالصورة في الماضي هي تلك التي يمثلها «المورو الهمجي»، الذي يرى في إسبانيا ونسائها مصدراً لإشباع غرائزه. أما الصورة اليوم، فهي أكثر واقعية، بحيث تكشف عن بؤس المهاجرين وحالة الإقصاء التي يعيشونها، والنهاية المأساوية التي تنتظر بعضهم، وقد رصدت بعض الأفلام ظروف عبور المضيق على ظهر قوارب ينتهي المطاف أحياناً بالذين يوجدون على ظهرها، في أعماق البحر.

يحمل الفصل الثامن عنوان: «المجتمع الإسباني والهجرة المغاربية»، ويضم ثماني مقالات، تتناول مجموعة من القضايا لا تختلف كثيراً عن تلك التي أثارها الفصل السابق، من بينها صورة المهاجر المغاربي في الصحافة الإسبانية، وقد أخذ الفصل كنموذج للتحليل صحفاً كبرى تصدر على المستوى الوطني، وصحفاً جهوية تقدم معلومات مهمة، قد لا توجد في الصحف الكبرى، لأنها تغطي قضايا متعلقة بالمهاجرين المغاربيين في المنطقة التي تصدر فيها تلك الصحف. ومن بين الخلاصات التي يصل إليها الفصل، الخلط الذي تقع فيه الصحافة الإسبانية، فهي لا تميّز بين المهاجر المغربي والمهاجر المغاربي، بل وأحياناً تجعل من كلمة مهاجر مرادفاً لكلمة مغربي.

يثير الفصل كذلك إشكالية العلاقة بين المجتمعات الغربية والمهاجرين العرب والمسلمين الذين يعيشون فيها، وينطلق من أطروحات معروفة حول صدام الحضارات، مثل التي نظر بها برنارد لويس وصاموئيل هانتنغتون، ويبيّن كيف أن تبني هذه الأطروحات يجعل العلاقة بين مجتمعات بلدان المهجر والمهاجرين صدامية محكومة بما يوجد في الذاكرة الجماعية، وبالأحكام المسبقة، أكثر مما هي محكومة بتصرفات المهاجرين، حيث إن هوية المهاجر وثقافته وديانته وتصرفاته تختزل في كلمة واحدة هي «الإسلام».

وتوجد مقالة أخرى في هذا الفصل هي بمنزلة تأملات حول الفكرة الشائعة في المجتمع الإسباني عن علاقة الهجرة بالإجرام، وتحاول المقالة أن ترصد درجة صحة هذا الاعتقاد، من خلال اعتمادها إحصاءات وأرشيفات الشرطة الإسبانية. وهي تضع مقارنة بين نسبة الإجرام لدى المهاجرين ولدى الإسبان. وترفض المقالة الصورة التي يتداولها المجتمع عن المهاجرين، لكن في الوقت نفسه ترفض الصورة التي يتداولها المتعاطفون مع المهاجرين الذين يحولونهم دائماً إلى ضحايا. وهذه المقالة تتقاطع مع مقالة أخرى في الفصل نفسه، تتتبّع وضعية المهاجرين المغاربة والجزائريين في السجون الإسبانية منذ نهاية تسعينيات القرن العشرين إلى سنة ٢٠٠٣.

يحمل الفصل التاسع والأخير عنوان: «المغاربيون الآخرون»، ويضم كذلك ثماني مقالات، ثلاث منها خصّصت للهجرة الجزائرية: تتحدّث الأولى عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر في تسعينيات القرن العشرين، والتي ساهمت في ارتفاع حجم الهجرة إلى الخارج. وتتحدّث الثانية عن التطور العددي للهجرة الجزائرية إلى إسبانيا ما بين عامي ١٩٩٢ و٢٠٠٠، مع التركيز على المهاجرين الذين يوجدون في وضعية قانونية. وتتحدّث الثالثة عن وضعية الجالية الجزائرية في إقليم أليكانتي (Alicante)، حيث تبحث في الأسباب التي تجعل الهجرة الجزائرية تتمركز في هذا الإقليم.

خصّص هذا الفصل كذلك ثلاث مقالات للهجرة الموريتانية: تتحدّث الأولى عن الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لموريتانيا خلال مرحلة الهجرة. وتتحدّث الثانية عن الهجرة من موريتانيا إلى الخارج بشكل عام، وهي هجرة ليست فقط نحو الشمال، بل كذلك نحو الجنوب في اتجاه السنغال. أما الثالثة، فتتحدّث عن الهجرة الموريتانية إلى إسبانيا، وتقدم معلومات عن أهميتها العددية ووضعيتها القانونية وأماكن تمركزها، ومعدل الأعمار فيها، والنسبة التي يمثلها الرجال والنساء والأطفال.

وفي الفصل نفسه، هناك مقالة عن الهجرة التونسية، ورغم أنها مختصرة بشكل كبير، فهي تقدم إحصاءات مفيدة عن أعداد المهاجرين التونسيين، وأماكن استقرارهم في إسبانيا ووضعيتهم القانونية، كما تقدم فكرة عن تطورهم العددي خلال الفترة الممتدة ما بين عامي ١٩٩١ و٢٠٠٣.

المقالة الأخيرة من هذا الفصل تتعلق بمهاجري أفريقيا جنوب الصحراء، وهي تتبّع محطات رحلتهم الطويلة التي تنطلق من بلدانهم الأصلية لتصل إلى أوروبا. غير أن نقطة المرور الرئيسية التي تتوقف عندها المقالة ليست هي المغرب أو الجزائر، كما تفعل بقية الدراسات التي تناولت الموضوع، وإنما ليبيا التي تسميها بـ «البوابة الخلفية» للهجرة الأفريقية إلى أوروبا. تقف المقالة كذلك عند أسباب تغيير هذه الهجرة الأفريقية للمسالك التي تمر عبرها، كما تقدم معطيات إحصائية عن التطور الذي عرفته منذ بدايتها في مطلع تسعينيات القرن العشرين إلى سنة صدور الكتاب.

الفصل الأول

التطور العددي والإطار القانوني
للجالية العربية في إسبانيا

أولاً: تحول إسبانيا من بلد مهاجرين إلى قبلة للمهاجرين

إذا وضعنا مقارنة بين الهجرة الإسبانية إلى الوطن العربي والهجرة العربية إلى إسبانيا، فإن ما يلفت انتباهنا هو أننا اليوم أمام وضعية معكوسة لما كان عليه الأمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين. فالفقر في إسبانيا آنذاك، أجبر عشرات الآلاف من الإسبان على الهجرة إلى الجزائر، أهم المستعمرات الفرنسية في أفريقيا والوطن العربي، ولم تكن هجرتهم كمعمّرين، على غرار ما هو عليه الحال مع الفرنسيين الذين هاجروا إلى الجزائر، وإنما مجرد مهاجرين بسطاء يعملون في البناء والفلاحة، كما هو حال المهاجرين المغاربيين الموجودين اليوم في إسبانيا. وقد وصل عدد الإسبان الذين حلوا في الجزائر ما بين سنتي ١٨٨٠ و١٩٣٥ إلى ٢٠٠,٠٠٠، قدم أغلبهم من شرق إسبانيا، أساساً من مدينتي بالينسيا وأليكانتي والقرى المجاورة لهما، ومن منطقة الأندلس. وقدر عدد الإسبان والمتحدرين منهم في الجزائر في أربعينيات القرن العشرين بحوالى نصف مليون شخص.

هاجر الإسبان كذلك بالأهمية نفسها إلى المغرب، وشملت الهجرة في البداية مدن منطقة الحماية الإسبانية، حيث بلغ عدد الإسبان المقيمين فيها على امتداد مرحلة الحماية ١٥٠,٠٠٠ شخص، أغلبهم قدم من منطقة الأندلس القريبة من شمال المغرب. غير أنه بعد نهاية الحرب الأهلية الإسبانية، وبسبب المجاعة التي ضربت إسبانيا، وبسبب المطاردة الرهيبة التي استهدفت الشيوعيين والاشتراكيين واليساريين بشكل عام، وصل الآلاف إلى المغرب، واستقرّوا هذه المرة في المنطقة الخاضعة للحماية الفرنسية، تفادياً للملاحقة التي قد تطالهم في المنطقة الخاضعة لإسبانيا. وكان تمركزهم في مدن محدّدة، هي مكناس حيث اشتغلوا بالفلاحة، والدار البيضاء والرباط حيث أقاموا في أحياء خاصة، ومارسوا بعض المهن البسيطة.

وإلى جانب بلدان المغرب العربي، هاجر الإسبان إلى أمريكا بشقيها الشمالي والجنوبي، إذ وصل عدد الذين حلّوا في هذه القارة ما بين سنتي ١٨٨٠ و١٩٣٥ إلى أكثر من ثلاثة ملايين مهاجر. وبعد اندلاع الحرب الأهلية الإسبانية وإلى غاية موت الدكتاتور فرانكو، هاجر من إسبانيا إلى بلدان أوروبية أخرى، أساساً ألمانيا وفرنسا وسويسرا، حوالى ٨٠٠,٠٠٠ مهاجر، إضافة إلى عشرات الآلاف كانوا يتنقلون سنوياً إلى فرنسا للعمل في الفلاحة الموسمية. ومع عودة الديمقراطية إلى إسبانيا سنة ١٩٧٥ كان عدد الأجانب فيها لا يتجاوز ١٦٥,٠٠٠ شخص، وهو رقم أقل كثيراً من عدد الإسبان في الخارج[١]. لكن الازدهار الاقتصادي الذي عرفته إسبانيا بعد انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي سنة ١٩٨٦، حوّلها إلى قبلة للمهاجرين من مختلف الجنسيات، وقد ارتفع عددهم في تلك السنة إلى أكثر من ٥٠,٠٠٠ مهاجر[٢]، بحيث وصل عددهم إلى ٢٩٣,٠٠٠ مهاجر. وعلى امتداد ما تبقّى من الثمانينيات، كان عدد المهاجرين الذين يصلون إلى إسبانيا سنوياً يقدر بحوالى ٥٠,٠٠٠ مهاجر. وفي نهاية العقد نفسه (سنة ١٩٩٠)، كان يوجد في إسبانيا ٤٠٧,٠٠٠ مهاجر، منهم (١٩٧,٠٠٠) من أوروبا، و٨٠,٠٠٠ من أمريكا بشقيها الشمالي والجنوبي، و٢٩,٠٠٠ من آسيا، و٢٥,٠٠٠ من أفريقيا. ومع بداية العقد الموالي، عرف عدد الوافدين ارتفاعاً كبيراً، إذ بلغ مجموع المهاجرين سنة ١٩٩١ الذين حلّوا في إسبانيا، ٣٩١,٠٠٠ مهاجر.

استمرت أوروبا أهم مصدر للهجرة إلى إسبانيا، لكن إلى جانب بلدان الاتحاد الأوروبي، بدأ يصل مهاجرون من بلدان أوروبا الشرقية التي دخلت في مرحلة جديدة من تاريخها بعد سقوط حاجز برلين. كما أن الهجرة من الولايات المتحدة تراجعت لصالح الهجرة من أمريكا اللاتينية. في الوقت نفسه سجل ارتفاع واضح في أعداد المهاجرين القادمين من آسيا وأفريقيا. وقد مثلت الهجرة من البلدان الفقيرة ٤٥ بالمئة من مجموع الوافدين على إسبانيا سنة ١٩٩٠[٣]. وفي نهاية عقد التسعينيات (سنة ٢٠٠٠) وصل عدد الأجانب المقيمين في إسبانيا بطريقة قانونية إلى ١,٠٧٤,٨٩٥ شخصاً، وهو ما كان يمثل حوالى ٢,٥ بالمئة من مجموع السكان.

---

(١) Juan Díez Nicolás, *Las dos caras de la inmigración* (Madrid: Ed. Ministerio de Trabajo y Asuntos Sociales, 2005), p. 46.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٢، و«Anuario de Migraciones,» Ministerio de Trabajo y Asuntos Sociales, Área de Análisis y Evaluación del IMSERSO.

(٣) Nicolás, Ibid., p. 16.

الجدول الرقم (١ ـ ١)

التطور العددي للمهاجرين المقيمين في إسبانيا بحسب القارات

السنة	أفريقيا	آسيا	أوروبا	أمريكا	أوقيانوسيا	دون تحديد	المجموع
١٩٩٠	٢٥,٨٥٤	٢٩,١١٦	٢٧٠,٠٢٢	٨٠,٥٥٨	١,١٠٣	٩٩٤	٤٠٧,٦٤٧
١٩٩١	٦٣,٠٥٤	٣١,٩٧٦	١٨٠,٧٣٥	٨٣,١٥١	٧٧٥	٩٦٤	٣٦٠,٦٥٥
١٩٩٢	٧٣,٢٢٣	٣٥,١١٣	١٩٧,٥٢٢	٩٤,٨١٨	٧٤٩	٩٢٥	٤٠٢,٣٥٠
١٩٩٣	٨٥,٣٤٥	٣٧,٧٤٩	٢٥٠,٠٠٧	١١٠,٣٥٦	٨٧١	١٤	٤٨٤,٣٤٢
١٩٩٤	٨٢,٦٠٧	٣٥,٧٤٢	٢٣٨,٨٣٧	١٠٣,٣٢٥	٨٣٩	١٤	٤٦١,٣٦٤
١٩٩٥	٩٥,٧١٨	٣٨,٣٥٢	٢٥٥,٧٠٢	١٠٨,٩٣٢	٧٣٣	٣٣٥	٤٩٩,٧٧٢
١٩٩٦	٩٨,٨١٣	٤٣,٤٦٦	٢٧٣,٢٩١	١٢١,٢٦٣	٩٢٩	١,٢١٩	٥٣٨,٩٨٤
١٩٩٧	١٤٢,٨١٦	٤٩,١١٠	٢٨٩,٠٨٤	١٢٦,٩٥٩	٨٨٨	٩٥٦	٦٠٩,٨١٣
١٩٩٨	١٧٩,٤٨٧	٦١,٠٢١	٣٢٩,٩٥٦	١٤٧,٢٠٠	١,٠٢٣	٩٦٠	٧١٩,٦٤٧
١٩٩٩	٢١٢,٩٦٤	٦٦,٧٣٦	٣٥٣,١٦٠	١٦٦,٧٥٧	١,٠١٣	٧٨٦	٨٠١,٤١٦

المصدر: «Anuario de Migraciones,» Ministerio de Trabajo y Asuntos Sociales, Área de Análisis y Evaluación del IMSERSO.

الجدول الرقم (١ ـ ٢)

أهم الجاليات الأجنبية في إسبانيا سنة ٢٠٠١

الجنسية	العدد
مغاربة	٢٤٧,٨٧٢
إكوادوريون	٢١٦,٤٦٥
كولومبيون	١٦٠,٠٩٦
رومانيون	٥٧,٥٣٣
أرجنتينيون	٤٧,٦٥٦
بيرويون	٣٨,٥٣٢
دومينيكيون	٣١,٥٧٩
صينيون	٢٧,٥٩٣
بلغاريون	٢٦,٣٩١
كوبيون	٢٥,٧٨٨

المصدر: «Avance de resultados del censo de 2001,» Instituto Nacional de Estadistica (2001), <http://www.ine.es/censo 2001/pobcen01menu.htm>.

خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تواصلت الهجرة إلى إسبانيا في خط تصاعدي، ويبيّن إحصاء السكان الذي أجري سنة ٢٠٠١، أن عدد الأجانب تضاعف ٤ مرات في عقد من الزمن. وفي سنة ٢٠٠٥، أصبح عدد الأجانب المقيمين في إسبانيا يتجاوز ٣,٨٠٠,٠٠٠ شخص. وفي سنة ٢٠٠٨، تجاوز عددهم ٥,٢٠٠,٠٠٠ شخص، ثم مرّ إلى ٥,٧٠٠,٠٠٠ شخص في مطلع سنة ٢٠١٢، وكان ذلك يعني أن عدد الأجانب تضاعف ٣٠ مرة في ٣٣ سنة، في الوقت نفسه كان يعني أن الأجانب أصبحوا يمثلون ١٢ بالمئة من مجموع سكان إسبانيا، وهي نسبة أعلى من تلك المسجلة في البلدان الأوروبية ذات التقاليد العريقة في مجال الهجرة، مثل فرنسا (٧ بالمئة) وألمانيا (٩ بالمئة). ورغم أن النصف الثاني من سنة ٢٠١٢، والنصف الأول من سنة ٢٠١٣، عرفا بعض التراجع في حجم الهجرة، بعدما غادر البلاد حوالى ٨٠٠,٠٠٠ أجنبي بسبب الأزمة الاقتصادية، فإن هذا الرقم تم تعويضه بمهاجرين آخرين، إما التحقوا بذويهم في إطار التكتل العائلي، أو دخلوا كمهاجرين سرّيين.

الجدول الرقم (١ ـ ٣)

تطور عدد الأجانب في إسبانيا بحسب الجنسية، مع نسبة التزايد في إحدى عشرة سنة (٢٠٠١ ـ ٢٠١٢)

الدول	سنة ٢٠٠١	سنة ٢٠٠٦	سنة ٢٠١٢	نسبة التزايد (بالمئة)
رومانيا	٣١,٦٤١	٤٠٧,١٥٩	٨٩٥,٩٧٠	٢,٧٣٢+
المغرب	٢٣٣,٤١٥	٥٦٣,٠١٢	٧٨٣,١٣٧	٢٣٦+
الولايات المتحدة	١٠٧,٣٢٦	٢٧٤,٧٢٢	٣٩٧,٥٣٥	٢٧٠+
إكوادور	١٣٩,٠٢٢	٤٦١,٣١٠	٣٠٦,٣٨٠	١٢٠+
كولومبيا	٨٧,٢٠٩	٢٦٥,١٤١	٢٢١,٣٦١	١١,٨-
ألمانيا	٩٩,٢١٧	١٥٠,٤٩٠	١٩٦,٧٢٩	٩٨+
إيطاليا	٣٤,٦٨٩	١١٥,٧٩١	١٩١,٧١٣	٤٥٣+
بوليفيا	٦,٦١٩	١٣٩,٨٠٢	١٨٤,٧٠٦	٢,٦٩١+
بلغاريا	١٢,٠٣٥	١٠١,٦١٧	١٧٦,٢١٦	١,٣٦٤+
الصين	٢٧,٥٧٤	١٠٤,٦٨١	١٧٥,٨١٣	٥٣٨+
البرتغال	٤٧,٠٦٤	٨٠,٦٣٥	١٣٨,٥٠١	١٩٤+
البيرو	٣٤,٩٧٥	٩٥,٩٠٣	١٢١,٨٥١	٢٤٨+
فرنسا	٥١,٥٨٢	٩٠,٠٢١	١٢١,٥١٣	١٣٦+
الأرجنتين	٣٢,٤٢٩	١٥٠,٢٥٢	١٠٨,٣٩٠	٢٣٤+
البرازيل	١٧,٠٧٨	٧٢,٤٤١	٩٩,٠٤٣	٤٨٠+
جمهورية الدومينيك	٣١,١٥٣	٦١,٠٧١	٩٢,٢٣١	١٩٦+
أوكرانيا	١٠,٣١٨	٦٩,٨٩٣	٨٨,٤٣٨	٧٥٧+
البراغواي	٩٢٨	٢٨,٥٨٧	٨٧,٥٣٦	٩,٣٣٣+
بولونيا	١٣,٤٦٩	٤٥,٧٩٧	٨٤,١٩٧	٥٢٥+
باكستان	٨,٢٧٤	٤٢,١٣٨	٧٩,٦٢٦	٨٦٢+
السنغال	١٠,٦٢٧	٣٥,٠٧٩	٦٣,٤٩١	٤٩٨+
الجزائر	١٨,٢٦٥	٤٧,٠٧٩	٦٢,٤٣٢	٢٤٢+
فنزويلا	١٦,٥٤٩	٥١,٢٦١	٥٨,٩١٦	٢٥٦+

يتبع

تابع

روسيا	١٠,٠٤٧	٣٩,٩٠٤	٥٧,٢٧٥	٤٧٠+
هولندا	٢٣,١٤٦	٣٩,٤٨٤	٥٥,٣٨٨	١٣٩+
كوبا	٢٤,٥٣٤	٤٤,٧٣٩	٥٤,٦٢٧	١٢٣+
نيجيريا	٧,٥٩٨	٣١,٥٨٨	٤٥,٩٩١	٥٠٥+
التشيلي	١١,٦٧٤	٣٩,٧٠٤	٣٨,٩١٢	٢٣٣+
الأوروغواي	٦,٨٢٨	٤٥,٥٠٨	٣٨,٦٥١	٤٦٦+
بلجيكا	١٩,٨٦٩	٢٩,٥٢٦	٣٦,٥٢٢	٨٤+
المجموع	١,٣٧٠,٦٥٧	٤,١٤٤,١٦٦	٥,٧١١,٠٤٠	٣١٧+

المصدر: «Padrón municipal 2001, 2006, 2012,» Instituto Nacional de Estadística.

وعلى غرار الهجرات الأخرى، عرفت الهجرة العربية إلى إسبانيا تطوراً سريعاً على امتداد ربع القرن الأخير، سواء من حيث أعدادها، أو من حيث أصولها الجغرافية. فخلال عقد الثمانينيات بقيت الهجرة مقتصرة على المغاربة، وأعداد محدودة من الجزائريين والسوريين واللبنانيين والفلسطينيين والأردنيين والمصريين وبعض الخليجيين، لكنها شملت بعد ذلك عراقيين وتونسيين وموريتانيين.

بلغ عدد المغاربة الذين كانوا يقيمون في إسبانيا سنة ١٩٨٥ حوالى ٥٠٠٠٠ مهاجر، وهو رقم يضاعف أربع مرات أولئك الذي كانوا يمتلكون بطاقة الإقامة(٤). ولم يكن وجودهم من دون بطاقة الإقامة يطرح إشكالاً، بحيث إن قرب المسافة من المغرب كان يجعلهم يعودون كل ثلاثة أشهر لقضاء بضعة أيام في بلدهم قبل الرجوع من جديد إلى عملهم، رغم أنهم من الناحية القانونية كانوا يعتبرون غير مقيمين في إسبانيا. وقد عرف حجم الهجرة المغربية تزايداً سريعاً في السنوات التالية، بحيث بلغ سنة ٢٠٠٠ حوالى ٣٠٠٠٠٠ مهاجر، ثلثهم من دون بطاقة الإقامة. وهذا الارتفاع ساهم فيه استدعاء ٧٠٠٠٠ مهاجر مغربي للعمل في الفلاحة الموسمية ما بين سنتي ١٩٩٣ و١٩٩٩، بطلب من فدراليات المنتجين الفلاحيين الإسبان. وقد عاد عدد منهم إلى بلدهم بعد

(٤) بحسب حوليات «مركز العلاقات الدولية» (CIDOB)، في بداية سنة ١٩٨٦، كان عدد المغاربة الحاصلين على بطاقة الإقامة هو ٨٦٣٩. انظر: «Los anuarios del CIDOB,» in: Eloy Martínez Corrales, *La imagen del magrebí en España* (Barcelona: Ed. Bellaterra, 2002), p. 245.

انتهاء الموسم الفلاحي، غير أن أغلبهم فضّل المكوث في إسبانيا في وضعية غير قانونية، وهي الوضعية نفسها التي كان يوجد عليها الآلاف من المهاجرين من مختلف الجنسيات.

ثانياً: الجالية العربية وقوانين الهجرة الإسبانية

بسبب عدم وجود تقاليد عريقة في مجال الهجرة، لم تتوفر إسبانيا إلى غاية منتصف ثمانينيات القرن العشرين على قانون خاص بالأجانب، وإنما توافرت مجموعة من القوانين المتقادمة تتناول بالخصوص الإسبان الذين يهاجرون إلى الخارج(٥). وقد صدر أول قانون للهجرة في إسبانيا الديمقراطية سنة ١٩٨٥، وحمل الرقم ١٩٨٥/ ٧(٦). وكانت الغاية منه، بالإضافة إلى ملء الفراغ القانوني الذي تعرفه البلاد في مجال الهجرة، تحديد وضعية الأجانب الذين ما فتئ عددهم يتزايد، وخصوصاً تنفيذ مقرّرات السوق الأوروبية المشتركة التي فرضت على إسبانيا وضع قانون خاص بالمهاجرين، كأحد الشروط لقبول طلبها المتعلق بالانضمام إلى السوق. وقد قوبل القانون بانتقادات من طرف الجمعيات المدافعة عن المهاجرين التي اعتبرته من أكثر القوانين الأوروبية إجحافاً في حق هؤلاء، ورفضت المحكمة الدستورية الإسبانية عدداً من فصوله على اعتبار أنها لا تتماشى مع الدستور الإسباني، من بينها الفصل السابع الذي يمنع المهاجرين السرّيين من المشاركة في التظاهرات والإضرابات، والفصل السابع عشر الذي يقول إن قطاعات الشغل التي يمكن أن يعمل فيها الأجانب هي التي ليس فيها عاطلون إسبان. ويشترط الفصل نفسه على الأجانب الذين يودّون الاستثمار في القطاع الخاص خلق فرص شغل يستفيد منها الإسبان.

عمر القانون خمسة عشر عاماً، وفي سنة ٢٠٠٠ تم استبداله بقانون جديد هو المعروف بالقانون الرقم ٢٠٠٠/ ٤(٧). ومن الأسباب الرئيسية لهذا التغيير، التحول الكبير

---

(٥) صدرت هذه القوانين في السنوات: ١٨٥١ و١٩٠٧ و١٩٢٤ و١٩٦٠ و١٩٧١.

(٦) انظر النص الكامل للقانون، في الجريدة الرسمية الإسبانية، في: *Boletín Oficial del Estado (BOE)*, Núm. 158 (3 julio 1985), pp. 20824-20829, <http://www.boe.es/boe/dias/1985/07/03/pdfs/A20824-20829.pdf>.

(٧) انظر النص الكامل للقانون، في الجريدة الرسمية الإسبانية: *Boletín Oficial del Estado (BOE)*, Núm. 10 (12 enero 2000), Ley Orgánica 4/2000, <http://www.boe.es/boe/dias/2000/01/12/pdfs/A01139-01150.pdf>.

في حجم الهجرة، وما ترتب عن ذلك من مستجدّات ذات طبيعة اجتماعية واقتصادية وثقافية. ويُعتبر القانون الرقم ٢٠٠٠/ ٤ الوحيد من بين قوانين الهجرة الخمسة التي عرفتها إسبانيا منذ عودة الديمقراطية إلى اليوم، وهو الذي أشادت به جمعيات حماية المهاجرين. كما أنه القانون الوحيد الذي صاغته قبل عرضه على البرلمان المعارضة، وليس الحكومة، لأن الحزب الشعبي اليميني كان يتولى السلطة عبر حكومة أقلية لم تستطع الحيلولة دون مصادقة البرلمان عليه، بعد أن صوّتت لصالح القانون جميع الأحزاب الأخرى، بما فيها تلك المتحالفة مع الحزب الشعبي. ويعتبر القانون المشار إليه كذلك، واحداً من أقصر القوانين الإسبانية عمراً، بحيث لم يدم العمل فيه إلا بضعة شهور.

وقد تزامن دخول القانون حيّز التطبيق مع أحداث بلدة «إليخيدو» (El Ejido) العنصرية التي استهدفت المهاجرين المغاربيين في شباط/ فبراير ٢٠٠٠، والتي أثارت ضجة كبرى في وسائل الإعلام. لذا حاولت الأطراف المؤيدة والمعارضة له ربطه بالأحداث، وبما أن ذلك تزامن مع الحملة الانتخابية، فقد سيطر موضوع الهجرة لأول مرة على هذه الحملة.

وقد أقدم الحزب الشعبي بعد فوزه مباشرة في الانتخابات بالأغلبية المطلقة في آذار/ مارس ٢٠٠٠، على استبدال القانون الرقم ٢٠٠٠/ ٤ بقانون آخر حمل الرقم ٢٠٠٠/ ٨. وقد تراجع القانون الجديد عن عدد من المكتسبات التي منحها القانون السابق للأجانب، وبررت الحكومة ذلك بكونه يستجيب للتحولات التي تعرفها إسبانيا وأوروبا، ولمقررات «اتفاقية تمبيري» (Tampere) التي تجبر إسبانيا على مراقبة حدودها بصرامة، لأنها بوابة أوروبا من جهة الجنوب.

قوبل القانون الرقم ٢٠٠٠/ ٨ برفض جمعيات حماية المهاجرين التي اعتبرته أسوأ من القانونين السابقين، كما تم انتقاده من طرف «المجلس الأعلى للسلطة القضائية». وألغت «المحكمة العليا» ثلاثة عشر فصلاً من فصوله، لأنها كانت متعارضة مع الدستور الإسباني. وطالب البرلمان الأوروبي الحكومة الإسبانية بإدخال تسع تعديلات عليه حتى يكون متماشياً مع بقية القوانين الأوروبية المتعلقة بالهجرة. ومما يلاحظ على هذا القانون أنه أعاد العمل بعدد من فصول قانون ١٩٨٥ التي كانت قد اختفت من القانون الرقم ٢٠٠٠/ ٤، مثل حرمان المهاجرين السرّيين حق التجمّع والتظاهر والانتماء إلى الجمعيات والنقابات.

الجدول الرقم (١ ـ ٤)

استطلاع للرأي حول موقف الإسبان من قانون الهجرة الرقم ٢٠٠٠/ ٤

(الأرقام بالنسبة المئوية)

يدعمونه بشكل كلي	يوافقون عليه	ليست لهم معلومات كافية عنه	معارضون له	معارضون له بشكل كلي	من دون رأي
٥	١١	٥٥	١٥	٥	٩

أجري الاستطلاع سنة ٢٠٠٠ وشمل ١٢٠٩ أشخاص.

المصدر: بنك معطيات ASEP (مؤسسة متخصصة في استطلاعات الرأي والدراسات الميدانية).

مع اقتراب موعد الانتخابات، قررت الحكومة استبدال القانون الرقم ٢٠٠٠/ ٨ بقانون جديد حمل الرقم ٢٠٠٣/ ١٤. والواقع أنه، باستثناء الفصول التي تم إلغاؤها بقرار من «المحكمة العليا»، لا نسجل أن القانون المعدل يختلف عن سابقه، وهو ما حدا بالجمعيات المدافعة عن المهاجرين على مواصلة احتجاجاتها. وقد استمر العمل بالقانون المعدل إلى سنة ٢٠٠٩، عندما أقدم الاشتراكيون في بداية ولايتهم الثانية على استبداله بالقانون الرقم ٢٠٠٩/ ٢، الذي ما زال معمولاً به إلى اليوم، وكان القانون الجديد مصدر جدل كذلك، بحيث لم ينل ثقة البرلمان إلا بصعوبة[٨].

تبيّن من قراءة في القوانين الأربعة التي صدرت خلال العقد الأول من القرن الحالي، أنه باستثناء القانون الرقم ٢٠٠٠/ ٤، فإن بقية القوانين هي نسخة عن بعضها البعض تقريباً، فكلها محكومة بهاجس أمني. وهنا إذا كان المستهدف هم المهاجرون السرّيون بشكل عام، فالضغط يقع بدرجة أولى على العرب والأفارقة، أي الذين يصلون إلى إسبانيا عبر الأراضي المغربية والجزائرية، وليس على مهاجري أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، رغم أن هؤلاء يمثلون أعلى نسبة من المهاجرين غير الشرعيين في إسبانيا. ويدخل مهاجرو هذه البلدان إسبانيا بطريقة قانونية عبر المطارات من دون حاجة إلى تأشيرة[٩]. وعلى امتداد الشهور الثلاثة الأولى لوصولهم، يكونون في وضعية قانونية، وبالتالي لا يخضعون لأية مراقبة. بخلاف ذلك، تبدأ مراقبة المهاجرين العرب

(٨) صوّت لصالح القانون ١٢٨ نائباً، وعارضه ١٢٧.

(٩) تضاعف عدد الأمريكيين اللاتينيين الذين دخلوا إسبانيا ما بين سنتي ١٩٩٨ و٢٠٠٢ بـ ١٥ مرّة. انظر: Antonio Izquierdo Escribano, «Los preferidos frente a los extranjeros permanentes: La inmigración marroquí en los inicios del siglo XXI,» *Atlas de la inmigración irregular*, vol. 2 (2004), p. 112.

والأفارقة من طرف قوات خفر السواحل الإسبانية قبل أن تطأ أقدامهم أرض إسبانيا. وحتى عندما تنتهي مدة ثلاثة أشهر الأولى على وصولهم، ويصبحون مهاجرين سرّيين، لا يخضع المهاجرون القادمون من أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية للمراقبة نفسها التي يخضع لها العرب والأفارقة، وهم يستفيدون في ذلك من التشابه الثقافي واللغوي والعرقي مع الإسبان، بحيث لا يلفتون الانتباه إليهم في الشارع العام، كما هو الشأن بالنسبة إلى العرب والأفارقة. لذا نادراً ما يتم وقفهم من طرف السلطات للتأكد من وضعيتهم القانونية. ويكفي التوقف عند جنسيات المهاجرين السرّيين المطرودين، لنتبيّن أن المراقبة لا تتم بالصرامة نفسها[١٠].

ولتحليل أثر قوانين الهجرة في المهاجرين العرب، سنعتمد القانون الرقم ٢٠٠٩/٢ المعمول به اليوم (دخل حيّز التطبيق في سنة ٢٠١٠)، وهو يعتبر الإقامة في إسبانيا بطريقة غير قانونية مخالفة خطيرة، تراوح الغرامة المفروضة عليها ما بين ١٠,٠٠٠ و١٠٠,٠٠٠ يورو[١١]، وهو مبلغ يستحيل توافره لدى المهاجر الذي يأتي بحثاً عن لقمة العيش، وبالتالي لا يبقى هناك من خيار غير الطرد. وبمقتضى القانون نفسه، يمنع المهاجر الذي يتعرّض للطرد، من دخول إسبانيا لمدة تراوح بين ٣ و١٠ سنوات[١٢]. ويعتبر القانون نفسه مخالفة خطيرة جداً: «إدخال مهاجرين أو تشجيعهم على ذلك أو تسهيل دخولهم بهدف الربح، سواء تم ذلك بشكل فردي، أو في إطار تنظيم يسهل الهجرة غير القانونية لأشخاص في نيّتهم البقاء في إسبانيا أو المرور عبر ترابها»[١٣]. ويفرض هذا القانون على المتورّطين في العملية غرامة مالية تراوح كذلك بين ١٠,٠٠٠ و١٠٠,٠٠٠ يورو.

ويتحدّث القانون عن وسائل نقل المهاجرين السرّيين، ويُفَصل فيها بين وسائل النقل الجوي والبري والبحري. وبالتوقف عند الحالات التي تهم العرب، يتبيّن أن الأمر يقتصر بالأساس على النقل البحري والبري، إذ إن هناك، بالإضافة إلى القوارب،

---

(١٠) بحسب بيان لكاتبة الدولة الإسبانية في الهجرة صدر سنة ٢٠١٠، تطرد إسبانيا سنوياً حوالى ٣٠ ألف مهاجر. البيان لا يتحدّث عن جنسية المهاجرين، لكن المعطيات المتوافرة لدى المنظمات غير الحكومية المهتمّة بالهجرة، تقول إن حوالى نصف هذا الرقم هم من القارة الأفريقية.

(١١) الفصل ٥٧ من القانون. انظر: *Boletin Oficial del Estado (BOE)*, Núm. 299 (12 diciembre 2009), p. 105015, <http://www.boe.es/dias/2009>.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٠٥٠١٧.

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٠٥٠١٣.

من يستعمل شاحنات نقل السلع التي تزايد عددها بشكل كبير خلال العقد الأول من القرن الحالي، بسبب تزايد حجم المبادلات التجارية بين المغرب والاتحاد الأوروبي، خصوصاً مع إسبانيا الشريك الاقتصادي الثاني للمغرب بعد فرنسا. كما أن هناك من يستعمل حافلات نقل المهاجرين التي تعتبر وسيلة النقل المفضلة للجالية المغربية المقيمة جنوب إسبانيا. وقد أثبتت تحريات الشرطة الإسبانية أن بعض سائقي الشاحنات والحافلات هم وسطاء في شبكات الهجرة السرية، لذا ألزم القانون سائقيها أن يقدموا إلى شرطة الحدود كل المعلومات التي تثبت هوية من يحملونهم من مسافرين[١٤].

وبحسب بعض المهاجرين المغاربة الذين يقيمون بطريقة قانونية في إسبانيا، ويستعملون هذه الحافلات، لا تخضع هذه الأخيرة لمراقبة صارمة أثناء المرور في النقاط الحدودية، الأمر الذي يسمح بمرور مهاجرين سريين. ويحكي الذين استشهدنا بآرائهم، كيف أنه أكثر من مرة يتم إنزال مهاجرين بعد اكتشاف عدم توفرهم على الوثائق الضرورية. ويسري الأمر كذلك على الشاحنات التي بسبب حجمها، والكميات الكبيرة من السلع التي تحملها، يمكنها من دون كبير صعوبة إخفاء بعض المهاجرين السريين مع السلع. وقد تعامل القانون بصرامة كبيرة مع المتورّطين في ذلك، وفرض عليهم غرامة مالية تتراوح بين ١٠,٠٠٠ و١٠٠,٠٠٠ يورو، وحمّل المسؤولية للسائق الذي يقدّم إلى العدالة، وعلى الشركة مالكة وسيلة النقل، التي تتكفل بمصاريف إعادة المهاجر ومصاريف إقامته طيلة الفترة السابقة، ترحيله من إسبانيا. وقد تصل العقوبة إلى حدّ سحب رخصة النقل من الشركة، وحجز وسيلة النقل المستعملة أو مصادرتها.

ويتابع القانون كذلك الذين يشغلون المهاجرين السرّيين، ويعتبر ذلك مخالفة خطيرة تراوح الغرامة عليها ما بين ١٠,٠٠٠ و١٠٠,٠٠٠ يورو[١٥]، مع إغلاق مكان العمل لمدة تراوح بين ٦ أشهر و٥ سنوات[١٦]. ويطال الإجراء أرباب العمل الذين يبيعون للمهاجرين رخص عمل صورية من أجل تسوية وضعيتهم القانونية، وكذا

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٠٥٠٢٤، الفصل ٦١.
(١٥) المصدر نفسه، ص ١٠٥٠٢٠.
بحسب الفصل ٦١، تعتبر مخالفة خطيرة: «إدخال مهاجرين أو تشجيعهم على ذلك أو تسهيل دخولهم، سواء تمّ هذا من طرف فرد أو من طرف شبكة منظّمة تهدف إلى الربح، تقوم بتهجير أشخاص بطريقة غير قانونية، ينوون البقاء في إسبانيا أو المرور عبر ترابها».
(١٦) المصدر نفسه، ص ١٠٥٠١٥، الفصل ٥٤.

الوسطاء الذين يسهلون العملية[١٧]. وقد ساهم في تشديد العقوبة على الأشخاص المشار إليهم، الانتقادات التي وجهتها إلى وزارة الشغل جمعيات حماية المهاجرين، على اعتبار أنها تغضّ الطرف عن الاستغلال الذي يتعرّض له هؤلاء. عن ذلك تقول إحدى الناشطات في مجال الهجرة: «إن السلبية التي تتعامل بها مفتشية الشغل مع هؤلاء المستغلين هو شيء يثير الانتباه، فعندما يتعلق الأمر بالمستخدمين الإسبان يتحرك مفتش الشغل بفاعلية كبيرة، وعندما يضبط مستخدمين يعملون بشكل غير قانوني، فإن رب العمل يؤدي الثمن غالياً، لكن عندما يتعلق الأمر بمغاربة، فالمسؤولون يغضّون الطرف»[١٨].

الجدول الرقم (١ ـ ٥)

استطلاع للرأي حول القيود التي يجب أن تفرضها الحكومة على دخول الأجانب

طبيعة القيود	النسبة المئوية
تحديد عدد المهاجرين الذين يمكنهم القدوم سنوياً	٥٢
فرض التأشيرة على الذين لم تفرض عليهم بعد	١٥
الزيادة في المراقبة في مضيق جبل طارق	٩
العقوبة بالسجن على الذين يدخلون المهاجرين	٢٢
فرض غرامة مالية على الذين يشغّلون المهاجرين السريين	١٦
وضع مزيد من القيود على الذين يطلبون حق اللجوء السياسي	٣
لا رأي لهم	١٠

أجريَ الاستطلاع سنة ٢٠٠٠ وشمل ١٢٠٩ أشخاص.
المصدر: بنك معطيات ASEP.

وتعوّل السلطات الإسبانية على جمعيات الدفاع عن المهاجرين، وكذا على المهاجرين أنفسهم، للقضاء على مافيا الهجرة السرية. وينبّه القانون إلى أنه يتعذر القضاء على الظاهرة من دون مساعدة المهاجرين السريين الذين يعدهم بتسوية وضعيتهم إذا

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٠٥٠١٥، الفصلان ٥٤ ـ ٥٥.
(١٨) حوار مع المؤلف، بمدريد، في شباط/ فبراير ٢٠٠٠.

تعاونوا مع السلطات. في هذا السياق، نقرأ في الفصل ٥٩ من قانون الهجرة: «الأجنبي الذي يقيم بطريقة غير قانونية في إسبانيا، وكان ضحية أو متضرراً أو شاهداً على عملية متعلقة بتجارة البشر أو بالهجرة غير الشرعية، أو الدعارة، وتم استغلاله في ذلك بسبب وضعية الحاجة التي يوجد عليها، يمكن أن يعفى من المسؤولية الإدارية، ولا يتم طرده إذا أبلغ عن الذي يقوم بهذه التجارة، أو تعاون مع السلطات المعنية، من خلال تقديم معلومات مفيدة، أو أدلى بشهادته أثناء محاكمة المسؤولين على هذه التجارة»[١٩]. ولم يلقَ العرض إلا استجابة محدودة من طرف المهاجرين السرّيين، لأن كشف هوية من قام بتهجيرهم، قد يوقعهم في مأزق أكبر، خصوصاً إذا تعلق الأمر بشبكة مهيكلة، عادة ما تكون الجريمة المنظمة ضمن ممارساتها.

قبل تنفيذ قرار الطرد، يتم اعتقال المهاجر السرّي لمدة تدوم أحياناً عدة أسابيع. هذا الإجراء تم انتقاده من طرف جمعيات حماية المهاجرين، وكذا من طرف «المحكمة العليا» التي اعتبرته متنافياً مع الدستور الإسباني ومناقضاً لسياسة إدماج المهاجرين في المجتمع. وتحاول بعض التيارات العنصرية، استغلال الأرقام التي تقدمها الدوائر الرسمية عن عدد السجناء العرب في السجون الإسبانية، لتكريس «الموروفوبيا»، بحيث إنها تتحدّث فقط عن النسبة المرتفعة منهم مقارنة بالمهاجرين المنتمين إلى الجنسيات الأخرى، من دون أن تذكر أن عدداً من الذين تتحدّث عنهم الأرقام كسجناء الحقّ العام، لم يرتكبوا أية جناية، وإنما أودعوا السجن لأنهم يوجدون في إسبانيا بطريقة غير قانونية، كما سنبيّن لاحقاً.

ومع ذلك، يتوجب التذكير أنه أمام انسداد الأفق، وتعذّر الحصول على عمل، ارتكب عدد من المهاجرين العرب جنايات معظمها متعلقة بالسرقة، سواء من بعض المحالّ التجارية أو انتشال المارة في الشارع العام. وقد تبيّن أن أغلب هؤلاء لا ينتمون إلى عصابات مهيكلة، وإنما يفعلون ذلك لحسابهم الخاص من أجل تغطية مصاريف عيشهم. هذا النوع من الجنايات يعاقب عليه القانون الإسباني بالسجن لمدة لا تتجاوز ست سنوات. وبحسب القانون، يمكن تعويض عقوبة السجن في هذه الحالات بالطرد. أما بالنسبة إلى الحالات التي تكون العقوبة أكثر من ست سنوات، فيمكن أن تعوّض كذلك بالطرد، لكن بعد أن يقضي السجين ثلاثة أرباع مدة العقوبة في السجون الإسبانية.

---

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٠٥٠١٨، الفصل ٥٩.

ويفضل عدد من السجناء العرب إتمام مدة عقوبتهم كاملة في السجون الإسبانية على الطرد. وبمقتضى قانون سنة ٢٠٠٩، يكون من حقهم بعد مغادرة السجن، المكوث في إسبانيا لمدة تراوح بين أسبوع وشهر واحد، وهو وقت كافٍ للاختفاء عن أنظار الشرطة[٢٠]، إذ يلجأون عادة إلى المناطق القروية حيث تكون المراقبة أقل.

ويلزم قانون الهجرة الجهات المسؤولة عن ترحيل المهاجر التأكد من هويته من خلال الاطلاع على جواز سفره، لأنه يمنع طرد مجهول الهوية، إذ يتم استغلال هذه النقطة أحياناً من طرف المهاجرين لتفادي الطرد، بحيث يقومون بتمزيق كل وثيقة تكشف هويتهم. وعن ذلك يقدم الصحفي رشيد نيني الذي عاش تجربة الهجرة السرية في إسبانيا الشهادة التالية: «أغلب الجزائريين الذين أعرف هنا، سبق أن اعتقلهم البوليس. وكل واحد منهم يحمل قراراً بمغادرة التراب الإسباني في خلال عشرة أيام، لكن لا أحد منهم يغادر هذا التراب، وكأنه أصبح ترابهم الخاص حيث جذورهم الحقيقية. ويعرف البوليس أيضاً أنهم لا يعودون، لذلك بمجرد ما يعتقل أحدهم مرة، يسجل اسمه ولا يعود إلى إزعاجه. ويقول عبد القادر ضاحكاً إنه كل مرة يعتقل يعطيهم اسماً وجنسية ما. مرة عراقي، ومرة فلسطيني، وهكذا. ويضيف أنه جامعة دول عربية متحركة، إذ بمجرد ما يصل إلى إسبانيا يحرق جواز سفره، وهكذا كان يتخلص من هويته، وظل هكذا، مجرد مواطن يحمل جميع الانتماءات العربية دفعة واحدة»[٢١].

لقد جعلت العراقيل القانونية التي وضعت على المهاجرين العرب والأفارقة منذ مطلع القرن الحالي، يقومون بحركات احتجاج ويخوضون سلسلة من الإضرابات، ويدخلون في اعتصامات في عدد من الكنائس والأماكن العمومية، أشهرها اعتصام جامعة «بابلو دي أولافيدي» (Pablo de Olavide) في إشبيلية في تموز/ يوليو ٢٠٠٢، حيث تجاوز عدد المعتصمين في شهر واحد ٥٠٠ مهاجر، أغلبهم جزائريون[٢٢]، رفعوا شعار: «الأوراق للجميع»، وشنّوا إضراباً عن الطعام في ٢٢ و٢٣ تموز/ يوليو من تلك السنة، تزامناً مع انعقاد القمة الأوروبية في مدينة إشبيلية. وكان وراء التخطيط للاعتصام

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٠٥٠٢٣، الفصل ٦٣.

(٢١) رشيد نيني، يوميات مهاجر سري (الدار البيضاء: منشورات عكاظ، ٢٠٠٩)، ص ٥٢.

(٢٢) توزيعهم بحسب الجنسية هو: ٣٤٠ جزائرياً، و٣٦ موريتانياً، و٣٥ مغربياً، و٢٠ من مختلف بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. الباقي من جنسيات مختلفة. انظر: Ángeles Castaño y Emma Martin, «El Encierro de inmigrantes en la Universidad Pablo de Olavide,» *Atlas de la inmigración irregular*, vol. 2 (2004), p. 251.

جمعيات الدفاع عن المهاجرين، غير أنه بعد شهر من الاعتصام تدخلت قوات الأمن لإفراغ الجامعة، واعتقلت من تبقّى من المعتصمين، وكان عددهم ٢٧٣. وقد تضرّر من الاعتصام المهاجرون الجزائريون أكثر من غيرهم، حيث طرد من إسبانيا كل المعتصمين منهم، وكان عددهم ٢٤٤، ولم تكن للجزائر اتفاقية مع إسبانيا بشأن الترحيل عندما بدأ الاعتصام، لكن بعد مرور أسبوعين عليه نجحت إسبانيا في إقناع الجزائر بتوقيعها، كما نجحت في إقناع بلدان أخرى من أفريقيا جنوب الصحراء بالقيام بالشيء نفسه.

قد لا يستثني قرار الطرد الطلبة الذين يوجدون في وضعية غير قانونية، وكانوا يحصلون بمقتضى القانون الرقم ٢٠٠٠/٤ على «بطاقة الإقامة» (Residencia)، لكن قانون سنة ٢٠٠٩ عوض تلك البطاقة بـ «بطاقة المكوث» (Estancia) التي تنتهي صلاحيتها في نهاية كل موسم دراسي، الأمر الذي يلزمهم بالعودة إلى بلدهم والقيام بإجراءات طلب التأشيرة من المصالح القنصلية الإسبانية، قبل التقدم بطلب تجديد «بطاقة المكوث». وتشترط السلطات الإسبانية، بالإضافة إلى التأشيرة، شهادة من المؤسسة التي يدرس فيها المرشح، تثبت أنه أنهى الموسم الدراسي بنجاح. وبخلاف بطاقة الإقامة التي تكون بمنزلة الخطوة الأولى للحصول على الجنسية الإسبانية على المدى البعيد، لا تمنح «بطاقة المكوث» هذه الإمكانية، ولا تُؤخذ بعين الاعتبار المدة الزمنية التي قضاها الطالب في إسبانيا بتلك الصفة عند طلب الجنسية. كما أن «بطاقة المكوث» تمنع الطالب من المزاوجة بين الدراسة والعمل، وفي الوقت نفسه تفرض عليه إثبات توفره على مورد مالي قار. وبحسب الحوارات التي أجريناها مع بعض الطلبة المغاربة[٢٣]، فإن نسبة منهم فقدوا «بطاقة المكوث» بعد أن تعذّر عليهم مغادرة إسبانيا خلال العطلة الصيفية، إما لاضطرارهم إلى العمل قصد الحصول على موارد تسمح بتأمين مصاريف الموسم الدراسي التالي، وإما لأنهم اضطروا إلى عدم المغادرة من أجل تهيئة امتحانات الاستدراك التي تجرى في شهر أيلول/ سبتمبر. ويتحول الطلبة الذين يفقدون «بطاقة المكوث»، إلى مهاجرين سرّيين، حتى لو كانوا في السنة النهائية من دراستهم.

وينتهي المطاف بالعديد من الطلبة العرب بسبب هذه الصعوبات إلى ترك مقاعد الدراسة والبحث عن فرص للعمل في البناء أو الفلاحة أو أنشطة هامشية

(٢٣) أجرَيت الحوارات سنة ٢٠١٠ مع طلبة مغاربة في غرناطة ومدريد.

أخرى. ورغم أن قانونِ سنة ٢٠٠٩، يمنح تسهيلات للهجرة المنتقاة التي تهم الأطر، فإن ذلك لا يستفيد منه إلا نسبة محدودة من الطلبة العرب، نذكر من بينهم الطلبة السوريين الذين أنهوا دراستهم في المجالات العلمية، مثل الطب والصيدلة، والذين يتيسّر لهم ولوج قطاعات العمل في مجال تخصّصهم، بفضل وجود جالية سورية من الأطباء والصيادلة الذين يمتلكون مصحّات خاصة وصيدليات، يفتحونها في وجه الخريجين الجدد من مواطنيهم. ومن بينهم كذلك الطلبة المغاربة الذين درسوا في المغرب مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي في معهد البعثة الثقافية الإسبانية، والذين تكون لهم فرص أكبر لولوج سوق العمل من مواطنيهم الذين درسوا عن طريق نظام التعليم المغربي قبل التحاقهم بالجامعات الإسبانية. ويتزايد الطلب بالخصوص على الحاصلين على دبلوم مهندس في المعلومات من الجامعات الإسبانية ذات الصيت الدولي، والذين يتم استقطابهم من طرف الشركات المتعددة الجنسية التي لها فروع في إسبانيا.

ثالثاً: الجالية العربية ومسلسل تسوية الوضعية القانونية للمهاجرين

لقد قصد إسبانيا حوالى ربع المهاجرين الذين دخلوا بلدان الاتحاد الأوروبي ما بين سنتي ١٩٩٣ و٢٠٠٤[٢٤]، وتعتبر نسبة كبيرة منهم مهاجرين سرّيين. وكانت لهم هذه الصفة إما منذ وطئت أقدامهم أراضي إسبانيا (حالة الذين يدخلون بطريقة غير قانونية)، أو اكتسبوها بعد مرور ثلاثة أشهر على وصولهم (حالة الذين يدخلون بطريقة قانونية). وأمام هذا الزخم من الجحافل البشرية، لم يكن بالإمكان الاكتفاء بقوانين الهجرة التي أسلفنا الحديث عنها، ولا بالمساطر القانونية العادية المتعلقة بتسوية وضعية المهاجرين، لأن هذه المساطر تقضي من الأساس تسوية وضعية أي شخص دخل إسبانيا بطريقة غير قانونية. لذا كان لزاماً القيام بإجراءات خاصة هي التي اصطلح على تسميتها بـ «التسوية الاستثنائية». وقد تم ذلك خمس مرات على امتداد عشرين سنة (١٩٨٦ ـ ٢٠٠٥)، واستفاد منه حوالى ١,٢٠٠,٠٠٠ مهاجر.

(٢٤) الرقم الذي قدّمه المكتب الأوروبي للإحصاء (Eurostat) هو: ٢٣,٦٢ بالمئة من مجموع الوافدين على بلدان الاتحاد الأوروبي. انظر: «Estadísticas de población,» Eurostat (1993-2004), <http://epp.eurostat.ec.europa.eu/>.

يكمن الشرط الأساسي لتسوية الوضعية القانونية في أن يكون المهاجر السرّي مسجلاً في بلدية المنطقة التي يقيم فيها. وتشجع السلطات الإسبانية عملية التسجيل في مكاتب البلديات، لأنها تعتبر المصدر الوحيد المعتمد في إحصاءات السكان، وفي سياسة الاندماج الخاصة بالمهاجرين، وفي المشاريع والمخطّطات الاقتصادية التي تحصل من خلالها كل بلدية على ميزانيتها. ولا يعني الحصول على وصل التسجيل في البلديات أن المهاجر أصبح في وضعية قانونية، إلا أن هذا الوصل يخوّله اكتساب بعض الامتيازات المحدودة، مثل الحق في العلاج بالنسبة إلى الحالات الطارئة، والحق في تسجيل أبنائه في المدارس العمومية. وحتى يتمكّن المهاجر من تسجيل نفسه في سجلات البلدية، يشترط أن يثبت هويته وجنسيته من خلال جواز سفره، وهو ما يتخوّف منه بعض المهاجرين العرب الذين يظنون، بحسب ما استقيناه من الرواية الشفوية، أن ذلك قد يكون سبباً في ترحيلهم إلى بلدانهم. وهناك مهاجرون آخرون لا يمتلكون جواز سفر أصلاً، لأنهم وصلوا على ظهر القوارب أحياناً من دون أية وثيقة. وقد أخبرنا بعضهم أنهم وقت وصولهم إلى إسبانيا لم يكن لهم إلا ما يرتدونه من ملابس. ومنذ سنة ٢٠٠٣، يتزايد تخوّف المهاجرين السرّيين العرب من التسجيل في السجلات البلدية، بعد أن أصبح لوزارة الداخلية، لاعتبارات أمنية، الحق في الاطلاع على اللوائح التي تتضمّن معلومات عن المسجلين. لهذه الأسباب، بقيت أعلى نسبة من المسجلين من بلدان أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، ولم يُقبِل العرب على التسجيل بنوع من الأهمية إلا سنة ٢٠٠٥ لأسباب سيأتي الحديث عنها. وقد مرّ عدد المهاجرين المسجلين في البلديات من ١,٧٥٣,٠٠٠ سنة ٢٠٠٤، إلى ٣,٨٨٤,٠٠٠ سنة ٢٠٠٥[٢٥]، ثم إلى ٥,٧٠٠,٠٠٠ سنة ٢٠١٠. وكانت أعلى نسبة منهم من الرومانيين (٨٦٤,٢٧٤) والمغاربة (٧٦٩,٩٢٠)[٢٦].

وتزامنت أول «تسوية استثنائية» لوضعية المهاجرين مع انضمام إسبانيا إلى الاتحاد الأوروبي في مطلع سنة ١٩٨٦. وتم السير على خطى بلدان أخرى من الاتحاد سبق أن قامت بالإجراء نفسه. وقد استندت التسوية إلى قانون الأجانب الرقم ٧/١٩٨٥ الذي دخل حيّز التطبيق في السنة التالية، كما مُنح المهاجرون غير الشرعيين مدة تسعة شهور

(٢٥) Micosalva Kostava Karaboytcheva, «Una evaluación del último proceso de regularización de trabajadores extranjeros en España (2005),» Documento de trabajo (DI) 15/2006, <http://www.realinstitutoelcano.org/.../252_kostova_regularizacion_extranje>.

(٢٦) «Datos del Instituto Nacional de Estadísticas,» *Europa Press* (Enero 2011).

لتسوية وضعيتهم. وبحكم أن توافدهم على إسبانيا لم يكن قد أخذ بعد طابع الأهمية، فإن عدد الطلبات التي قدموها لتسوية وضعيتهم لم تتجاوز ٤٣,٨١٥ طلباً، حظي منها بالقبول ٣٨,١٨١ طلباً. واحتل الأفارقة المرتبة الأولى بنسبة ٣٧ بالمئة. وكان نصف المنتمين إلى هذه القارة من المغاربة، والنصف الآخر من الجزائريين والسنغاليين ومن بعض بلدان أفريقيا جنوب الصحراء.

الجدول الرقم (١ ـ ٦)

جنسيات المهاجرين الذين طلبوا تسوية الوضعية القانونية
سنة ١٩٨٦ بحسب الأهمية العددية

الجنسية	العدد
مغاربة	٧,٩٠٠
برتغاليون	٣,٨٠٠
سنغاليون	٣,٦٠٠
أرجنتينيون	٢,٩٠٠
بريطانيون	١,٩٠٠
فيليبينيون	١,٩٠٠
آخرون	٢١,١٠٠
المجموع	٤٣,١٠٠

المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي CES، التابع لوزارة الشغل والشؤون الاجتماعية.

في سنة ١٩٩١، تم فتح باب التسجيل من جديد لتسوية وضعية المهاجرين الذين يقيمون في إسبانيا بطريقة غير قانونية. وتزامنت التسوية هذه المرة مع توقيع اتفاقية شينغن، وكانت الغاية منها وضع حدّ للهجرة السرّية، بعدما ساد الاعتقاد أن فرض التأشيرة على الأجانب الذين ينتمون إلى أفريقيا وآسيا سيحدّ من مجيء المهاجرين من هاتين القارتين. وتناولت التسوية بالخصوص أولئك الذين كانوا يقيمون في إسبانيا قبل سنة ١٩٨٥، ولم يتمكّنوا من تسوية وضعيتهم سنة ١٩٨٦، أو أنهم سوّوا وضعيتهم، ولكنهم أصبحوا بعد ذلك في وضعية غير قانونية، إما لأنهم غادروا إسبانيا ثم عادوا

إليها، وإما لأنهم لم يجدّدوا رخصة الإقامة بعد مرور سنة على تسوية وضعيتهم، وإما لأنهم أصبحوا في حالة بطالة لمدة تتجاوز السنتين، الأمر الذي حال دون تجديدهم بطاقة الإقامة والعمل.

عمدت السلطات في تسوية سنة ١٩٩١ إلى تفادي بعض الهفوات التي وقعت فيها التسوية السابقة، وقد حظيت بحملة إعلامية وتحسيسية واسعة، ومُنحت مهلة ستة أشهر للمرشحين لتقديم طلباتهم. وقد وصل عدد الطلبات التي تم تقديمها إلى ١٣٥,٣٩٣ طلباً، قُبل منها ١٢٨ ألفاً، وهو ما يمثل نسبة ٨٤ بالمئة. واحتل المغاربة المرتبة الأولى، حيث سوّيت وضعية ٤٩,٢٠٠ منهم (٤٤ بالمئة من مجموع الذين سوّيت وضعيتهم)، واحتل الجزائريون المرتبة الثانية بين العرب بـ ٢٥٩٨ مهاجراً. وفي السنة نفسها، تمّت تسوية وضعية ٢٢٢ مهاجراً تونسياً[٢٧] و١٦٤ مهاجراً موريتانياً[٢٨].

الجدول الرقم (١ ـ ٧)

جنسيات المهاجرين الذين طلبوا تسوية الوضعية القانونية سنة ١٩٩١ بحسب الأهمية العددية

الجنسية	العدد
مغاربة	٤٩,٢٠٠
أرجنتينيون	٧,٥٠٠
بيرويون	٥,٧٠٠
دومينيكيون	٥,٥٠٠
صينيون	٤,٢٠٠
بولونيون	٣,٣٠٠
آخرون	٣٤,٧٠٠
المجموع	١١٠,١٠٠

المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي CES، وTrends in international migration (OCDE) (2003).

(٢٧) Bernabé López García, «La inmigración tunecina en España,» *Atlas de la inmigración irregular*, vol. 2 (2004), p. 468.

(٢٨) Carmen Moreno Loreto, «La inmigración mauritana en España,» *Atlas de la inmigración irregular*, vol. 2 (2004), p. 465.

ومع وصول حكومة الحزب الشعبي اليمينية إلى السلطة سنة ١٩٩٦، بدأ مسلسل تسوية جديد للوضعية القانونية، وتم قبول ملفات كل مرشح أثبت أن له مورداً قاراً وتغطية صحية، وقضى عشر سنوات في إسبانيا، وحصل من قبل على رخصة إقامة ثم فقدها، ولم يسبق له التورط في عمل يعاقب عليه القانون في بلده أو في إسبانيا. وقد أعطيت مهلة ٤ أشهر لتقديم الطلبات. ومن مجموع الطلبات التي قدمت، حظي بالقبول ٢٤٦٩١ طلباً[٢٩]، منها ١٧٦٧٦ طلباً تتعلق برخصة الإقامة والعمل، و٧٠١٥ برخصة الإقامة فقط. وفي تلك السنة بلغ عدد المغاربة الذين كانوا يقيمون بطريقة قانونية في إسبانيا ٧٧١٨٩[٣٠]، وعدد الجزائريين ٣٣٠٠[٣١].

وفي سنة ٢٠٠٠، حصلت تسوية جديدة جاءت في ظرف خاص، وقد تمثلت بصدور قانونين للهجرة (القانون الرقم ٢٠٠٠/ ٤ والقانون الرقم ٢٠٠٠/ ٨)، كما أنها تزامنت مع حدثين تعلقا بالمهاجرين تحدّثت عنهما الصحافة بشكل مستفيض، الأول هو مقتل ١٢ مهاجراً إكوادورياً في حادثة شغل، تبيّن أنهم كانوا في وضعية غير قانونية، وأن مشغّليهم كانوا يستغلّونهم مهنياً، والثاني هو ما وقع في بلدة «إليخيدو» من مطاردة جماعية من طرف سكان القرية للمهاجرين المغاربة. وقد بدأ مسلسل التسوية في ٢١ آذار/ مارس ٢٠٠٠، واستمر إلى ٢١ تموز/ يوليو، وشمل الذين دخلوا إسبانيا قبل تموز/ يوليو ١٩٩٩. وبلغ عدد الطلبات المقدمة ٢٤٦,٠٨٦ طلباً، منها ٢٥ بالمئة تتعلق بمغاربة (٦٣١٧٠)، و٣٣٨ بالمئة تتعلق بجزائريين (٨٣١٨). أما الطلبات التي حظيت بالقبول فهي ٣٢٢٢٩ طلباً بالنسبة إلى المغاربة (المرتبة الأولى بحسب الجنسيات)، و٤٤٤٩ بالنسبة إلى الجزائريين. أما الجنسية العربية الثالثة من حيث الأهمية، فهي للموريتانيين الذين سوّيت وضعية ٢٨٩١ منهم[٣٢]. ومن مجموع الطلبات التي حظيت بالقبول، ٩٠ بالمئة تتعلق برخصة الإقامة والعمل، و١٠ بالمئة تتعلق برخصة الإقامة فقط[٣٣]. وبعد انتهاء

---

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) *Anuario estadístico de extranjería, años 1996 2006*, Equipo TEIM (Madrid: Boletines estadísticos de extranjería de la Secretaria de Estado de Inmigración. Elaboración, 1996-2006).

(٣١) *Anuario de migraciones* (Madrid: Ministerio de Trabajo y Asuntos Sociales y Área de análisis y Evaluación del IMSERSO, [n. d.]), and Juan Díaz Nicolás y María José Lafita Ramírez, *La Inmigración en España: Una década de investigación*, Colección Inmigración y Refugio (Madrid: Ministerio de Trabajo y Asuntos Sociales, Instituto de Migraciones y Servicios Sociales, 2001), pp. 58-60.

(٣٢) بحسب الإحصاءات الرسمية التي قدّمتها كتابة الدولة في الهجرة، ارتفع عدد الموريتانيين المقيمين بطريقة قانونية سنة ٢٠٠٣ إلى ٥٣٥٤. نقلاً عن: Loreto, «La inmigración mauritana en España,» p. 465.

(٣٣) Karaboytcheva, «Una evaluación del último proceso de regularización de trabajadores extranjeros en España (2005),» p. 13.

مسلسل التسوية، أصبح عدد المغاربة الذين يقيمون بطريقة قانونية ١٩٩٧٨٢[٣٤]، وعدد الجزائريين ١٣٨٤٧[٣٥]:

وقد تبيّن بعد ذلك أن الأجل الذي أعطي لتسوية الوضعية، وهو أربعة أشهر، لم يكن كافياً، بحيث لم يتمكّن آلاف المهاجرين من تقديم طلباتهم، بسبب الاكتظاظ الذي كانت تعرفه المكاتب التي خصّصت لذلك الغرض. لذا قررت الحكومة فتح باب التسوية من جديد في آذار/ مارس ٢٠٠١، لمدة ٣ أشهر إضافية. وحظيت بالقبول هذه المرة ملفات حتى أولئك الذين لم يتمكّنوا من إثبات أنهم يوجدون في إسبانيا قبل حزيران/ يونيو ١٩٩٩، والذين لم تقبل طلباتهم من قبل. وتمّت هذه المرة تسوية وضعية ٦١٣٦٥ مهاجراً[٣٦].

الجدول الرقم (١ ـ ٨)

جنسيات المهاجرين الذين طلبوا تسوية الوضعية القانونية سنة ٢٠٠٠ بحسب الأهمية العددية

الجنسية	العدد
مغاربة	٤٥,٢٠٠
إكوادوريون	٢٠,٢٠٠
كولومبيون	١٢,٥٠٠
صينيون	٨,٨٠٠
باكستانيون	٧,٣٠٠
رومانيون	٦,٩٠٠
آخرون	٦٣,١٠٠
المجموع	١٦٤,٠٠٠

المصدر: وزارة الشغل والشؤون الاجتماعية، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، ومندوبية الحكومة للأجانب والهجرة.

(٣٤) Datos de la Dirección General de la Policía, Ministerio del Interior.

(٣٥) بحسب الإحصاءات الرسمية التي قدمتها كتابة الدولة في الهجرة، ارتفع عدد الجزائريين المقيمين بطريقة قانونية سنة ٢٠٠٣ إلى ٢٣٠٠٠. نقلاً عن: López García, «Los Argelinos en España,» *Atlas de la inmigración irregular*, vol. 2 (2004), p. 457.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٣.

الجدول الرقم (١ ـ ٩)

جنسيات المهاجرين الذين طلبوا تسوية الوضعية القانونية سنة ٢٠٠١ بحسب الأهمية العددية

الجنسية	العدد
إكوادوريون	٥٢,٣٠٠
كولومبيون	٤٠,٨٠٠
مغاربة	٣١,٧٠٠
رومانيون	٢٠,٤٠٠
آخرون	٨٩,٤٠٠
المجموع	٢٣٤,٦٠٠

المصدر: المصادر نفسها.

الجدول الرقم (١ ـ ١٠)

النسبة التي مثلها من المجموع العام المهاجرون العرب الذين طلبوا تسوية الوضعية سنة ٢٠٠٠

الجنسية	النسبة المئوية
مغاربة	٢٥,٦٧
جزائريون	٣,٣٨
موريتانيون	١,٢٠

المصدر: المصادر نفسها.

الجدول الرقم (١ ـ ١١)

النسبة المئوية التي مثلها المغاربة والجزائريون الذين قدموا طلبات تسوية الوضعية سنة ٢٠٠٠ بحسب الأقاليم

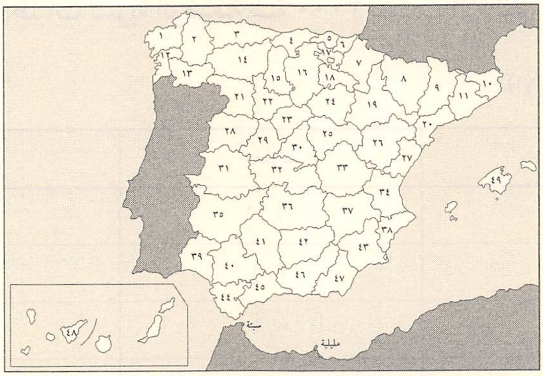
(الأرقام بالنسبة المئوية)

الإقليم	مغاربة	جزائريون
الأندلس	٢٤,١	٩,٨
أراغون	١,١	٩,٣
أستورياس	٠,١	٠,٢
جزر البليار	١,٨	٠,٩
جزر الكناري	٧,٦	١,٦
كنتابريا	٠,٣	٠,١
قشتالة لامانتشا	١,٤	٢,١
قشتالة وليون	٠,٧	١,٥
كتالونيا	٢٠,٢	١٢,٦
بالينسيا	٦,٤	٣٣,٩
إكسترمادورا	٢,٩	٠,٨
غاليسيا	٠,٧	٠,٥
مدريد	٩,٩	٣,٠
مرسية	١٨,٢	١٢,٢
نفارا	٠,٧	٧,٨
بلاد الباسك	٠,٥	١,٤
لاريوخا	٠,٦	١,٦
سبتة	٠,٣	-
مليلية	٢,٢	٠,٠٤

المصدر: مندوبية الحكومة للأجانب والهجرة.

الخريطة الرقم (١ ـ ١)

المهاجرون الجزائريون الذين تمّت تسوية وضعيتهم القانونية سنتي ١٩٩١ و٢٠٠٣



	المدينة/ السنة	١٩٩١	٢٠٠٣
١	لاكرونيا	٢	٧٢
٢	لوغو	١	١٢
٣	أستورياس	٤	٨٧
٤	كانتابريا	١	١٢١
٥	فسكاية	١	١٨٥
٦	كوبوسكوا	٣	٨٥
٧	نفارا	٢٦	١,٤٠١
٨	ويسكة	١٤٧	٦٠٧
٩	ليريدا	١٣٥	١,٤٣٧
١٠	خيرونا	٢٧	٣٤٨
١١	برشلونة	١٥٢	٢,٠٤٤
١٢	بونتيفيدرا	٣	١٢٥
١٣	أورينسي	-	٤٠
١٤	ليون	-	١٤
١٥	بالينسيا	-	٥
١٦	بورغوس	٥	٢٢٦
١٧	آلبة	٢٢	٥٦
١٨	لاريوخا	٨٣	٥٩٠
١٩	سرقسطة	٢١٠	١,٥٨٠
٢٠	تاركونا	١٤٠	٧٠٧
٢١	زمورة	-	٣٢

يتبع

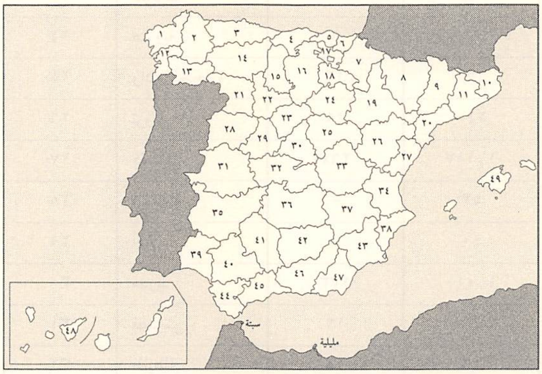
تابع

٢٢	بلدالوليد	٢	٩١
٢٣	سيغوفية	-	٣٧
٢٤	صورية	٦	٩٦
٢٥	وادي الحجارة	١٢	١٥١
٢٦	ترويل	١٥	٢٤٠
٢٧	كاستيون	٢٦٧	١,١١٧
٢٨	سلمنكة	-	٥٣
٢٩	أفيلا	-	٤٠
٣٠	مدريد	١٧٣	١,٠٠٠
٣١	قصريش	١٢	٤٩
٣٢	طليطلة	١٨	٧٦
٣٣	كوينكة	١٩	١٨٩
٣٤	بالينسيا	٧١١	٢,٤٩٧
٣٥	بطليوس	١	١٧٠
٣٦	سيوداد ريال	٧	٣٣
٣٧	البسيط	٢	١٤٥
٣٨	أليكانتي	١٩٥	٢,٩١٩
٣٩	ولبة	٤٢	٥٢٤
٤٠	إشبيلية	١٤	١٨٦
٤١	قرطبة	١	٧٤
٤٢	جيان	٢	١٤٥
٤٣	مرسية	٣٦٣	١,٢٥٤
٤٤	قادس	٥	١٨٩
٤٥	مالقة	١٠	٢٧٢
٤٦	غرناطة	٦	١٣٣
٤٧	ألمرية	١٥٨	٦٢٦
٤٨	جزر الكناري	١٥	٤٩٤
٤٩	جزر البليار	٣٥	٥٤٣
	سبتة	-	٤
	مليلية	-	٣٣
المجموع		٣,٠٥٣	٢٣,١٥٤

المصدر: إنجاز المؤلف اعتماداً على أرقام الإدارة العامة للهجرات، انظر: Dirección General de Migraciones (1991); Observatorio Permanente de Inmigración (2003), and Bernabé López García (coord.), *Atlas de la inmigración marroquí en España* (Madrid: Ed. Ministerio de Trabajo y Asuntos Sociales y La Universidad Autónoma de Madrid, 1996).

الخريطة الرقم (١ ـ ٢)

المهاجرون الموريتانيون الذين تمّت تسوية وضعيتهم القانونية سنتي ١٩٩١ و٢٠٠٣



	المدينة/ السنة	١٩٩١	٢٠٠٣
١	لاكرونيا	-	٦
٢	لوغو	-	١
٣	أستورياس	-	٤
٤	كانتابريا	-	٢٣
٥	فسكاية	-	٢٠
٦	كوبوسكوا	-	٥
٧	نفارا	-	٢٩
٨	ويسكة	-	٨١
٩	ليريدا	-	٢١٣
١٠	خيرونا	٣٦	٤٣٦
١١	برشلونة	٥٧	٥٩١
١٢	بونتيفيدرا	-	٢٥
١٣	أورينسي	-	١
١٤	ليون	-	١١
١٥	بالينسيا	-	١
١٦	بورغوس	-	٢٨
١٧	آلبة	-	٠
١٨	لاريوخا	-	٢
١٩	سرقسطة	١	٢٩
٢٠	تاركونا	١	٩
٢١	زمورة	-	٥

يتبع

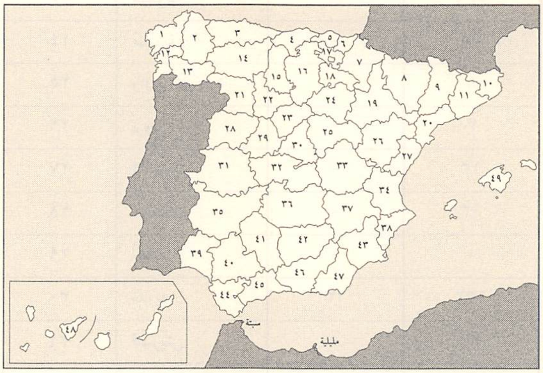
تابع

٢٢	بلدالوليد	-	٨
٢٣	سيغوفية	٢٣	١٣٢
٢٤	صورية	-	٧٣
٢٥	وادي الحجارة	-	٩
٢٦	ترويل	-	٣
٢٧	كاستيون	-	١٣
٢٨	سلمنكة	-	١٣
٢٩	أفيلا	-	٠
٣٠	مدريد	٢٣	١٣٢
٣١	قصريش	-	٣
٣٢	طليطلة	١	٤
٣٣	كوينكة	-	٧
٣٤	بالينسيا	-	٨٨
٣٥	بطليوس	-	١٥
٣٦	سيوداد ريال	-	٩
٣٧	البسيط	-	١٢
٣٨	أليكانتي	-	١٣٥
٣٩	ولبة	-	٩١
٤٠	إشبيلية	-	٢٨
٤١	قرطبة	-	٧
٤٢	جيان	-	٤٧
٤٣	مرسية	-	٢٧
٤٤	قادس	-	١١٣
٤٥	مالقة	-	١٣٢
٤٦	غرناطة	٣	٢٨
٤٧	ألمرية	٦	٤٩٢
٤٨	جزر الكناري	٣٠	١٩٩١
٤٩	جزر البليار	١	١٥٦
	سبتة	-	١
	مليلية	-	٣
المجموع		١٨٢	٥,٢٩٢

المصدر: إنجاز المؤلف اعتماداً على أرقام الإدارة العامة للهجرات، انظر: المصادر نفسها على التوالي.

الخريطة الرقم (١ ـ ٣)

المهاجرون التونسيون الذين تمّت تسوية وضعيتهم القانونية سنتي ١٩٩١ و٢٠٠٣



	المدينة/ السنة	١٩٩١	٢٠٠٣
١	لاكرونيا	-	٦
٢	لوغو	-	٠
٣	أستورياس	١	٧
٤	كانتابريا	-	٧
٥	فسكاية	٣	١٧
٦	كوبوسكوا	٤	١٦
٧	نفارا	١	١١
٨	ويسكة	١	٣
٩	ليريدا	٣	٤٠
١٠	خيرونا	١٥	٤٠
١١	برشلونة	٣	١٧٦
١٢	بونتيفيدرا	-	٤
١٣	أورينسي	-	٠
١٤	ليون	-	٣
١٥	بالينسيا	١	٠
١٦	بورغوس	-	٣
١٧	آلبة	-	٧
١٨	لاريوخا	٢	٢
١٩	سرقسطة	١٠	٣١
٢٠	تاركونا	٩	١٢
٢١	زمورة	-	٠

يتبع

تابع

٢٢	بلد الوليد	-	٤
٢٣	سيغوفية	-	١
٢٤	صورية	-	٠
٢٥	وادي الحجارة	-	١
٢٦	ترويل	-	١
٢٧	كاستيون	٩	٢٧
٢٨	سلمنكة	-	٤
٢٩	أفيلا	-	٠
٣٠	مدريد	٥٦	١٩٨
٣١	قصريش	١	٦
٣٢	طليطلة	١	٥
٣٣	كوينكة	-	١
٣٤	بالينسيا	٢٢	٥١
٣٥	بطليوس	-	٠
٣٦	سيوداد ريال	-	١
٣٧	البسيط	-	٢
٣٨	أليكانتي	٣	٢٧
٣٩	ولبة	-	٠
٤٠	إشبيلية	٣	١٠
٤١	قرطبة	-	٨
٤٢	جيان	-	١
٤٣	مرسية	٣	١٠
٤٤	قادس	-	٤
٤٥	مالقة	٩	٣٦
٤٦	غرناطة	٥	١٣
٤٧	ألمرية	٨	٤٥
٤٨	جزر الكناري	١٠	٣٨
٤٩	جزر البليار	٧	٢٦
	سبتة	-	٠
	مليلية	-	١
المجموع		١٩٠	٩٠٦

المصدر: انجاز المؤلف اعتماداً على أرقام الإدارة العامة للهجرات، انظر: المصادر نفسها على التوالي.

في سنة ٢٠٠٥، حصلت آخر تسوية للوضعية القانونية، وهي كذلك أهمها على الإطلاق، لذا ستتناولها بنوع من التفصيل. وقد تم الإعلان عنها من طرف الحكومة الاشتراكية عقب فوزها في انتخابات سنة ٢٠٠٤، وكانت بمنزلة التزام تعهّدت به، بعد أن استعملت موضوع الهجرة والدفاع عن حقوق المهاجرين في حملتها الانتخابية. وكان هؤلاء، في المقابل، قد عبّروا عبر جمعياتهم عن دعمهم للاشتراكيين في الانتخابات، كما هو الحال بالنسبة إلى الجالية المغربية، وقد دعا المشرفون عليها مواطنيهم الذين يحملون الجنسية الإسبانية إلى التصويت لصالح الحزب الاشتراكي.

من الناحية القانونية، لم يكن بالإمكان الاستناد من أجل هذه التسوية إلى قانون الهجرة الرقم ٢٠٠٣/ ١٤ الساري المفعول آنذاك، لأن هذا القانون بخلاف سابقيه لم يتحدّث عن موضوع «التسوية الاستثنائية»، لذا وجدت الحكومة الاشتراكية نفسها ملزمة بإصدار قانون خاص بتسوية الوضعية.

أعطيت للمرشحين مدة ثلاثة أشهر لتقديم طلبات الترشيح. ومن بين الشروط التي يتوجب أن تتوافر في المرشح، شهادة من رب العمل تثبت أنه يشتغل معه منذ ٦ أشهر على الأقل (٣ أشهر بالنسبة إلى العاملين في الفلاحة)، بمعدل ٤٠ ساعة في الأسبوع، و٣٠ ساعة بالنسبة إلى المستخدمات في البيوت، على اعتبار أن هناك من تعمل في أكثر من منزل واحد. ولا يشترط في من تعمل في البيوت تقديم طلب المشغل، وإنما فقط نسخة من بطاقة هوية هذا الأخير.

غير أن الشرط الذي أثار الإشكال أكثر من غيره هو وصل التسجيل في المجالس البلدية، بحيث كان يتوجب على كل مرشح أن يقدم وصلاً يثبت أنه مسجل فيها قبل آب/ أغسطس ٢٠٠٤، وهذا ما لم يستطع إبرازه كثيرون. لذا بقي عدد طلبات تسوية الوضعية محدوداً خلال الأسبوعين الأولين من فتح باب التسجيل، رغم الحملة الإعلامية التي واكبتها. وكان ذلك سبباً في تحرك جمعيات الدفاع عن المهاجرين والنقابات للمطالبة بمنح تسهيلات أكبر للتسجيل في المجالس البلدية، وهو ما استجابت له الإدارة التي طبّقت لأول مرة في تاريخ الهجرة ما سمّي بـ «التسجيل سهواً»[٣٧].

---

(٣٧) Empadronamiento por omisión.

وكانت تكفي أية وثيقة تثبت أن المهاجر موجود في إسبانيا قبل آب/ أغسطس ٢٠٠٤ ليسمح له بالتسجيل (فاتورتا الماء والكهرباء، بطاقة الاشتراك الشهري في الميترو، وصل الحساب البنكي، وصل شراء ملابس ...). وبفضل هذا الإجراء تزايد عدد طلبات تسوية الوضعية بشكل سريع، إذ تجاوز ٥٠ ألفاً في اليوم خلال الأسبوعين الأخيرين من المدة المحدّدة لتقديم الملفات. وبلغ عدد الطلبات التي توصلت بها الإدارة ٦٩٠٦٧٩ طلباً، قُبل منها ٨٨ بالمئة، كما أن هناك ٩ بالمئة من الطلبات لم تكن مقبولة، ولكنها لم ترفض كلياً، وإنما وجّهت رسائل إلى أصحابها لإتمام الملفات التي كانت تنقصها بعض الوثائق (في الأساس ورقات التسجيل في البلدية أو شهادات السوابق العدلية). أما الطلبات المرفوضة كلياً فلم تتجاوز ٣ بالمئة.

من مجموع الذين سوّيت وضعيتهم، مثّل الرجال نسبة ٥٨,٧٦ بالمئة، والنساء نسبة ٤١,٢٤ بالمئة. أما المناطق التي سجلت فيها أعلى النسب في التسويات، فهي مدريد (١٧٠٧٨٤ طلباً)، وبرشلونة (١٣٨٥٣٧ طلباً)، وباالينسيا (١٠٦٧١١ طلباً). ورغم أن هذه المناطق هي التي عرفت كذلك أعلى النسب في التسويات السابقة، فإن تسوية سنة ٢٠٠٥، تضمّنت معطى جديداً، وهو أنه أصبح بإمكان كل شخص سوّيت وضعيته أن يغيّر المقاطعة التي حصل فيها على التسوية، وكذا المهنة التي منحت له بمقتضاها[٣٨].

احتل المغاربة المرتبة الثالثة بعد الإكوادوريين والرومانيين، بحيث سوّيت وضعية ٨٥٩٥٩ منهم. ولا نسجل بين الجنسيات العشر الأولى أية جنسية عربية أخرى. أما سبب غياب الجالية الجزائرية، فيعود إلى كون نسبة كبيرة من الجزائريين كانوا قد أصبحوا في وضعية قانونية قبل هذا التاريخ، بحيث إلى غاية ٣١ آذار/ مارس ٢٠٠٥ (قبل الإعلان عن تسوية سنة ٢٠٠٥)، كانت نسبة الجزائريين الذين يقيمون في إسبانيا بطريقة قانونية هي ٤٤,٥٧ بالمئة، بينما كانت النسبة العامة لدى الأجانب خلال التاريخ نفسه لا تتجاوز ٢٧,٧٧ بالمئة.

وبعد الانتهاء من مسلسل التسوية، أصبح عدد الأجانب الذين يقيمون بطريقة قانونية في إسبانيا هو ٣,٨٨٤,٠٠٠ شخص، من بينهم ١٦,١٧ بالمئة

(٣٨) تمّ إلغاء ذلك من جديد سنة ٢٠١٢، بمقتضى قانون الشغل الذي صدر تلك السنة.

يحملون الجنسية المغربية[٣٩]. وقد أكد مسلسل التسوية النمو الاقتصادي السريع الذي كانت تعرفه إسبانيا، وتوافر فرص الشغل بشكل غير مسبوق، بحيث كشفت التسوية أن حوالى ٧٠٠ ألف أجنبي يوجدون في وضعية غير قانونية كان لهم منصب شغل قار، بدليل أن مشغليهم سلّموهم وثيقة تثبت ذلك، سمحت لهم بتسوية وضعيتهم.

كشفت تسوية سنة ٢٠٠٥ كذلك عن أن هناك تساهلاً في تطبيق القوانين مع من يشغّل المهاجرين بطريقة غير قانونية، بحيث إن العقوبات التي يفرضها قانون الشغل على هؤلاء لم تكن تطبّق كما بيّنا سابقاً، من جهة لأن البلد كان في حاجة إلى العمالة الأجنبية، ومن جهة أخرى لأن السلطات لم تكن ترغب في الدخول في مواجهات مع جمعيات حماية المهاجرين ومع النقابات، في وقت تحوّلت فيه الهجرة إلى واحدة من القضايا الخمس الرئيسية التي تشغل الرأي العام الإسباني[٤٠].

ووجهت التسهيلات التي منحتها الحكومة الاشتراكية لتسوية وضعية المهاجرين، بانتقادات حادة من قبل المعارضة اليمينية التي يقودها الحزب الشعبي. وقد تبنّت الحكومة خطاباً مفاده أنها أقدمت على ذلك، لأن عدم القيام به يكرس الاقتصاد العشوائي، مع ما يمثله من حرمان الحقوق المدنية للمهاجرين، ومن عرقلة مسلسل اندماجهم الاجتماعي والمهني، ومن إعطاء فرص أكبر للمشغّلين لاستغلالهم. ووصفت الحكومة هذه التسوية بـ «التجذّر المهني»[٤١]، وركّز خطابها في البرلمان على الفوائد التي ستعود بها على خزينة الدولة، سواء من حيث الضرائب التي يؤديها العمال الأجانب، أو من حيث مساهمتهم في صندوق الضمان الاجتماعي.

وبالنسبة إلى المعارضة اليمينية، اعتبرت أن الطريقة التي تمّت بها تسوية وضعية المهاجرين، تعمّق الأزمة أكثر مما تحلها، لأنها مسؤولة عمّا يسمّى بـ «مفعول النداء»

---

(٣٩) قمنا ببلورة النسبة انطلاقاً من الأرقام الرسمية الصادرة عن وزارة الشغل والشؤون الاجتماعية، والتي أوردتها الدراسة الصادرة عن قسم الديمغرافية والسكان والهجرات الدولية، في المعهد الملكي «الكانو» انظر: Karaboytcheva, «Una evaluación del último proceso de regularización de trabajadores extranjeros en España (2005),» p. 6.

(٤٠) بحسب استطلاعات الرأي التي أنجزها شهرياً، وعلى امتداد سنة ٢٠١٢، معهد الأبحاث السوسيولوجية، هذه القضايا هي: البطالة، الأزمة الاقتصادية، الأحزاب السياسية، الصحة والهجرة. انظر: Dando Datos, <http://www.dandodatos.com/.../que-nos-preocupa.html->.

(٤١) Karaboytcheva, Ibid., p. 14.

(Efecto Llamada)، وهي عبارة دخلت أدبيات الهجرة إلى إسبانيا منذ ذلك التاريخ، وتعني أن تسوية الوضعية تشجع توافد مهاجرين جدد بأعداد كبيرة طمعاً في الأمر نفسه[٤٢]. وقد استدلت المعارضة في ذلك بالأرقام، فعدد طلبات تسوية الوضعية التي قدمت سنة ٢٠٠٥ تجاوزت ٦٩٠ ألفاً، ومع ذلك ففي نهاية السنة نفسها ارتفع عدد الذين يقيمون بطريقة غير قانونية إلى ١,١٤٥,٦٤١ شخصاً بحسب المعطيات الرسمية الصادرة عن المعهد الإسباني للهجرة، وهو ما يعني أن الهجرة السرّية لم تتوقف[٤٣].

أثارت تسوية وضعية المهاجرين في إسبانيا، كذلك، حفيظة عدد من الحكومات الأوروبية، خصوصاً الحكومة اليمينية في فرنسا التي اعتبرت أن هذه التسوية تعطي للمهاجرين المقيمين في إسبانيا فرصة للمجيء إلى فرنسا، مستفيدين من عدم وجود مراقبة على الحدود. وكانت فرنسا، على غرار بقية بلدان الاتحاد، قد تخلّت عن سياسة تسوية الوضعية القانونية للمهاجرين منذ سنوات[٤٤].

وبالنسبة إلى المجتمع الإسباني، لم ينظر بشكل سلبي إلى تسوية الوضعية القانونية للمهاجرين، وهو موقف سجل في تسوية سنة ٢٠٠٥ والتسويات التي سبقتها. ويقدم استطلاع مركز الهجرات والخدمات الاجتماعية نتائج معبّرة. فجميع الشرائح الاجتماعية، بما في ذلك الفئة التي تعترف بأنها عنصرية[٤٥]، دعمت إجراءات تسوية الوضعية، كما يبيّن الجدول الرقم (١ ـ ١٢). وقد برّر بعض الذين شملهم الاستطلاع موقفه بأجوبة من قبيل: «إذا نجح المهاجرون في تجاوز حاجز الأمن ووصلوا إلى هنا، فهذا يعني أنهم يستحقون الحصول على الوضعية القانونية»، أو «بسبب نجاحهم في خداع الشرطة هم محطّ إعجاب».

---

(٤٢) المصطلح استُعمِل بهذا المعنى لأوّل مرّة من طرف الحزب الشعبي عقب صدور قانون سنة ٢٠٠٠/ ٤، وقد رفض هذا التفسير البرلمان الأوروبي الذي اعتبر أن السبب الرئيسي للهجرة غير الشرعية هو تفشّي الفقر في البلدان الأصلية.

(٤٣) في نهاية سنة ٢٠٠٣ كان عدد الذين يقيمون بطريقة غير قانونية هو ١,٣٨٧,٣١٥ شخصاً. انظر: المصدر نفسه، ص ٦.

(٤٤) تعود أقدم تسوية للوضعية القانونية للأجانب في فرنسا إلى بداية حكم الاشتراكي فرانسوا ميتران سنة ١٩٨١.

(٤٥) ٥٨ بالمئة من الذين يصنفون كعنصريين، دعموا فكرة تسوية الوضعية القانونية للمهاجرين. انظر:
Nicolás y Ramírez, *La Inmigración en España: Una década de investigación*, p. 169.

الجدول الرقم (١ ـ ١٢)

موقف الإسبان من تسوية وضعية المهاجرين غير الشرعيين (نتائج عشر سنوات: ١٩٩١ ـ ٢٠٠٠)

(الأرقام بالنسبة المئوية)

	يدعم جداً	يدعم	يعارض	يعارض جداً	من دون رأي
تسوّى وضعيتهم سواء توفروا على عمل أم لا	١٣	٢٠	٢٨	٣٧	٧
تسوّى وضعيتهم إذا توفروا على عمل	١٥	٢١	١٧	١٠	١٠
إعطاؤهم مهلة ٣ أشهر لإيجاد عمل أو يتم ترحيلهم إلى بلدهم	٢٣	٢٧	٢١	١٦	١١
ترحيلهم إلى بلدهم	٢٦	٩	٨	٨	٣
طردهم من إسبانيا	٤	١	١	٢	-
آخرون	-	-	-	-	-
من دون رأي	١٩	٢٣	٢٥	٢٦	٦٩

شمل الاستطلاع ١٣٢٥٨ مستجوباً.

المصدر: معهد الهجرات والخدمات الاجتماعية IMSERSO، نقلاً عن: Juan Díaz Nicolás y María José Lafita Ramírez, *La Inmigración en España: Una década de investigación,* Colección Inmigración y Refugio (Madrid: Ministerio de Trabajo y Asuntos Sociales, Instituto de Migraciones y Servicios Sociales, 2001).

لم تعقب تسوية سنة ٢٠٠٥ تسويات استثنائية أخرى، ليس فقط لأنه أصبحت هناك شبه قناعة بأن هذا الإجراء القانوني لا يحلّ مشكل الهجرة غير القانونية، وإنما لأن إسبانيا دخلت منذ سنة ٢٠٠٨ في أزمة اقتصادية غير مسبوقة رفعت نسبة البطالة، وأصبح المهاجرون الذين يوجدون في وضعية قانونية مهددين بفقدانها وعودتهم إلى الوضعية غير القانونية، في وقت تراجعت فيه رخص العمل للأجانب التي تسمح بتسوية الوضعية بنسبة ٩٠ بالمئة في إقليم كتالونيا(٤٦)، مع أن تبعات الأزمة لم تمسّه بالحدّة نفسها كما في بقية الأقاليم. كل هذا تزامن مع وصول اليمين إلى الحكم سنة ٢٠١١، وإصداره قانوناً جديداً للشغل سنة ٢٠١٢، كانت له انعكاسات سلبية جداً على المهاجرين، كما سنرى في فصل آخر.

(٤٦) Zakya Daoud, *La Diaspora marocaine en Europe* (Casablanca: La Croisée des Chemins, 2011), p. 236.

الجدول الرقم (١ ـ ١٣)

جنسيات المهاجرين الذين طلبوا تسوية الوضعية القانونية
سنة ٢٠٠٥ بحسب الأهمية العددية

الجنسية	العدد
إكوادوريون	١٣٩,٧٠٠
رومانيون	١١٨,٣٠٠
مغاربة	٨٦,٠٠٠
كولومبيون	٥٦,٧٠٠
بوليفيون	٤٧,٢٠٠
بلغاريون	٢٥,٥٠٠
آخرون	٢١٧,٣٠٠
المجموع	٦٩٠,٧٠٠

المصدر: المعهد الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE).

رابعاً: الجالية العربية بعد تسوية الوضعية القانونية

بعد شهر واحد من تسوية وضعيته القانونية، يحق للمهاجر تقديم طلب للحصول على بطاقة الإقامة السنوية التي تسلّم مرفوقة ببطاقة الشغل. وتجدّد سنوياً خلال السنوات الخمس الأولى، شريطة أن يثبت المهاجر أنه ليس في حالة بطالة غير مؤدى عنها، أو أن له مورداً مالياً قاراً، أو أنه تعرّض لاعتداء يحول دون عمله[٤٧]. بعد هذه المدة يحصل على بطاقة الإقامة الدائمة التي تسمح له بالاستقرار في إسبانيا بشكل دائم، بحيث لا تلغى صلاحية هذه البطاقة إلا إذا صدر في حق المهاجر قرار بالطرد بسبب مخالفة قانونية خطيرة، أو غادر إسبانيا ولم يعد إليها طيلة سنة أو أكثر[٤٨].

وإلى جانب بطاقتي الإقامة السنوية والدائمة، توجد بطاقة الإقامة الموسمية، وتستغرق مدتها فترة التعاقد مع المهاجر الموسمي، بحيث لا يمكن أن تتجاوز تسعة

(٤٧) *Boletín Oficial del Estado (BOE)*, Núm. 32 (2009), Ley 2009/4, p. 105006.
(٤٨) *Boletín Oficial del Estado (BOE)*, Núm. 38 (2009), p. 105001, y Núm. 53 (2010), p. 105012.

أشهر. هذه البطاقة تتعلق بالنسبة إلى العرب بدرجة أولى بالمغربيات اللواتي يتم التعاقد معهن انطلاقاً من بلدهن، للعمل في جني المحاصيل الزراعية(٤٩).

وإلى جانب العرب الذين يحصلون على بطاقتي الإقامة والشغل كمستخدمين في مقاولات إسبانية، هناك آخرون يحصلون عليها من خلال عملهم في مقاولات يمتلكونها أو يمتلكها مواطنوهم. وهذه المقاولات موجّهة بالأساس إلى الجالية العربية، وهي عادة متخصّصة في المواد الغذائية، وقد تزايد عددها بتزايد عدد المهاجرين العرب الذين يحصلون على بطاقتي الإقامة والشغل بهذه الصفة، ولا يحق لهم ممارسة نشاطهم خارج المنطقة التي سلّمت لهم فيها. وقد أخبرنا بعض الذين يعملون في الجزارة، أن القانون يمنعهم من توزيع اللحوم المذبوحة على الطريقة الإسلامية في بعض المناطق التي توجد فيها جالية إسلامية، رغم عدم وجود محالّ تقدم هذه الخدمة. ويتوجب على المهاجر الذي يريد أن يحصل على هذا النوع من بطاقتي الإقامة والشغل، أن يقدم طلباً إلى القنصلية الإسبانية في بلده، يثبت من خلاله توفره على الإمكانات المالية اللازمة التي تسمح بإقامة مشروعه، وكذا الموارد المالية التي سيحصل عليها منه، والتي ستسمح له بتغطية نفقات معيشته.

وبإحصاء عدد الحاصلين على بطاقة الإقامة والشغل بأشكالها المختلفة، نسجل أن المغاربة احتلوا المرتبة الأولى سنة ٢٠١٠ بما مجموعه ٧٢٥ ألف شخص، مقابل ٥٠ ألف جزائري. ويحتل المغاربة كذلك المرتبة الأولى بخصوص نسبة الحاصلين على البطاقة الدائمة التي تمنح بعد خمس سنوات متتالية من الإقامة، حيث وصلت نسبة الحاصلين عليها سنة ٢٠٠٤ إلى ٤٠ بالمئة، مقابل ١٠ بالمئة لدى الأمريكيين اللاتينيين. أما السبب فهو قدم الهجرة المغربية، وأخذها طابع الاستقرار الدائم أو طويل الأمد.

يعتبر التوفر على بطاقتي الإقامة والشغل شرطاً أساسياً لالتحاق العائلة بالمهاجر. وقد أولت قوانين الهجرة اهتماماً خاصاً بذلك، بحيث خصص قانون سنة ٢٠٠٩ أربعة فصول للإجراءات القانونية المتعلقة بالتكتل العائلي(٥٠). وبحكم أن ارتفاع عدد

(٤٩) يتمّ ذلك استناداً إلى الفصل ٣٩ من قانون الهجرة الذي يقول إن وزارة الشغل والهجرة تتولّى استقدام المهاجرين من الخارج لملء الفراغ في قطاع معيّن، ويكون ذلك بتنسيق مع الحكومات المحليّة التي هي بحاجة إلى تلك اليد العاملة، وتمنح الأسبقية للبلدان التي وقّعت معها إسبانيا إتفاقيات، ويتمّ التعاقد مع المهاجر في بلده، بحيث لا يمكن أن يستفيد من العرض المهاجرون الموجودون في إسبانيا.

(٥٠) *Boletin Oficial del Estado (BOE)*, Núms. 17-19, pp. 104996-104.997.

الحاصلين على بطاقة الإقامة والشغل، يعني بالضرورة ارتفاع حجم التكتل العائلي، فقد سجلت أعلى نسبة من المستفيدين من ذلك بين المغاربة. ويشمل التكتل العائلي الأبناء الذين يقلّ عمرهم عن ١٨ سنة، بمن فيهم الأبناء بالتبنّي، والأبناء المعوقين أو لديهم عجز جسدي أو ذهني، حتى لو كانوا غير قاصرين، والآباء الذين يتجاوز عمرهم ٦٥ سنة، والذين يثبتون أنه ليس لهم في بلدهم من قريب آخر يتولى رعايتهم.

ويصبح من حق الأطفال الذين يلتحقون برب الأسرة، الحصول على بطاقة الإقامة الدائمة الخاصة بهم عندما يبلغون ١٨ سنة. ويتم الأمر نفسه بالنسبة إلى الزوجات (الأزواج). وقد وقفنا عند حالة امرأة مغربية التحقت بزوجها، ثم وقع الطلاق بينهما، فاحتفظت ببطاقة الإقامة، رغم رفع زوجها دعوى ضدها أمام القضاء الإسباني بهدف إعادتها إلى المغرب. وقفنا كذلك عند حالة امرأة مغربية أخرى كانت تقيم هي وزوجها بطريقة غير قانونية، وكان يعاملها معاملة سيئة تصل إلى الضرب، وقد أخبرتنا أن ذلك لفت انتباه الجيران الإسبان الذين أشاروا عليها بالالتجاء إلى إحدى الجمعيات النسائية التي لقيت منها الدعم اللازم، حيث حصلت على الطلاق، وفي الوقت نفسه حصلت على رخصة الإقامة[٥١]. كما ساعدتها الجمعية نفسها على الحصول على عمل في أحد المنازل. ووقفنا عند حالة ثالثة لمهاجرة جزائرية توفي زوجها في إسبانيا، ورغم ترحيله ليدفن في بلده، فضلت هي المكوث مع أبنائها، وقد احتفظت ببطاقة الإقامة، مع أنها جاءت إلى إسبانيا في إطار التكتل العائلي، لأن قانون الهجرة يخوّل ذلك[٥٢]. وبحسب المعنية بالأمر، فهي فضلت البقاء لوجود أبنائها في المدرسة، ولعدم توفرها على أي مورد عيش في الجزائر.

وقد فرضت إسبانيا في السنوات الأخيرة عراقيل متعددة على التكتل العائلي، بعد أن تبيّن أن ارتفاع أعداد الأجانب أصبح يتحكّم فيه هذا المعطى أكثر من الهجرة السرّية أو التناسل. وهي تحاول الاستفادة في ذلك من تجارب بلدان أخرى كان التكتل العائلي فيها سبباً في تضاعف حجم بعض الجاليات، مثل حالة فرنسا حيث أكثر من نصف المهاجرين جاؤوا في إطار التكتل العائلي. ومن بين هذه العراقيل، تلك التي يتضمّنها قانون الشغل الصادر سنة ٢٠١٢، الذي يحرم كل من فقد العمل وقضى سنتين

---

(٥١) *Boletín Oficial del Estado (BOE)*, Núm. 31 bis.

(٥٢) اقتصرنا في هذا الفصل على دراسة الجوانب القانونية لظاهرة التكتّل العائلي، بينما تركنا الأبعاد الاجتماعية للظاهرة إلى الفصل الخامس من الدراسة، الذي خصصناه لموضوع الجالية العربية في المجتمع الإسباني.

من دون أن يحصل على عمل جديد، استدعاء عائلته للإقامة معه، وقد وقفنا عند حالات مهاجرين مغاربة وجزائريين ألغوا بسبب ذلك فكرة التكتل العائلي، وحالات مهاجرين فضّلوا عدم السفر إلى بلدهم في فترة الإجازة، تخوّفاً من تعقيدات أثناء العودة بعد أن انتهت صلاحية بطاقة إقامتهم، وحالات مهاجرين لم يصل أبناؤهم بعد سن التمدرس، فضلوا إعادتهم إلى بلدهم الأصلي ليبدأوا هناك مشوار الدراسة.

وأمام هذه العراقيل، سعى عدد من العرب للحصول على الجنسية الإسبانية التي تزايد الطلب عليها بشكل كبير منذ سنة ٢٠٠٥، مقارنة بالمراحل السابقة، إذ وصل عدد الأجانب الذين حصلوا عليها خلال العشرين سنة الممتدة من ١٩٨٥ إلى ٢٠٠٤ إلى ٥٠ ألف شخص، بينما حصل عليها في السنتين التاليتين لهذا التاريخ الأخير (٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٧) حوالى ٤٠ ألف شخص. ويستفيد بدرجة أولى من الجنسية الإسبانية مواطنو بلدان أمريكا اللاتينية الذين يكفيهم قضاء سنتين بطريقة قانونية في إسبانيا للحصول عليها، وهذا الإجراء يسري كذلك على مهاجري المستعمرات الإسبانية القديمة، مثل غينيا الاستوائية، وعلى اليهود من أصل سفاردي، كما سلف ذكره.

الجدول الرقم (١ ـ ١٤)

عدد أفراد الجالية العربية الإسلامية الذين حصلوا على الجنسية الإسبانية ما بين سنتي ١٩٥٨ و٢٠١١

السنوات	العدد
١٩٥٨ ـ ١٩٩٧	٢٩,٢١٢
١٩٩٨ ـ ٢٠٠٧	٦١,٠٨٦
٢٠٠٨ ـ ٢٠١١	٥٢,٠٩٥
المجموع	١٤٢,٣٩٣

الأرقام تشمل سبتة ومليلية كذلك.

المصدر: إحصاء اتحاد الجمعيات الإسلامية في إسبانيا.

في المقابل، يلزم المهاجرين العرب قضاء مدة عشر سنوات في إسبانيا للحصول على الجنسية. ولا تتجاوز نسبة المهاجرين المغاربيين الحاصلين عليها ١٠ بالمئة، بينما

تتجاوز النسبة لدى الأمريكيين اللاتينيين ٢٠ بالمئة. لذا، فإن أعلى نسبة من المغاربيين الحاصلين على الجنسية الإسبانية هم من المتحدرين، وليس من المهاجرين، على اعتبار أنها تمنح لكل شخص ولد في إسبانيا، بحكم ما يسمّى بـ «قانون الأرض» (Jus Soli). وقد تجاوز عدد المغاربة والمتحدرين من أصول مغربية الذين حصلوا عليها ما بين سنتي ٢٠٠٦ و٢٠١١، ٥٤ ألفاً، أي بمعدل أكثر من عشرة آلاف في السنة، وهم بذلك يحتلون المرتبة الثالثة بعد الإكوادوريين والكولومبيين.

الجدول الرقم (١ ـ ١٥)

عدد أفراد الجالية العربية الإسلامية الحاملين للجنسية الإسبانية

(نهاية سنة ٢٠١٢)

مهاجرون	٢٠,٣٦٠
متحدرون	٢٨١,٩٤٨
المجموع	٣٠٢,٣٠٨

المصدر: إحصاء اتحاد الجمعيات الإسلامية في إسبانيا.

وبالنسبة إلى العرب المشارقة، نسجل أنه بالإضافة إلى المتحدرين، فقد حصل على الجنسية الإسبانية جلّ المهاجرين السوريين والأردنيين والفلسطينيين واللبنانيين والأردنيين الفلسطينيين، ساعدهم على ذلك قدم هجرتهم، وطبيعة نشاطهم المهني، وخصوصاً زواجهم من إسبانيات، الذي يخوّلهم حق الحصول على الجنسية بعد سنة واحدة من الزواج[٥٣].

(٥٣) مع الانتهاء من إنجاز هذه الدراسة (ربيع ٢٠١٣) قدّمت الحكومة مشروع قانون يُنتظر أن يصادق عليه البرلمان، يضع عراقيل جديدة على منح الجنسية الإسبانية للأجانب، من بينها امتحان إجباري في اللغة والثقافة الإسبانية، الغاية منه معرفة قدرة المهاجر على التواصل مع المجتمع والتأقلم مع عاداته. وقد اعتبرت جمعيات حماية المهاجرين أن وضع عراقيل جديدة على منح الجنسية، الغاية منه كذلك الحدّ من الهجرة؛ لأنه بمقتضى قانون الشغل الصادر سنة ٢٠١٢، قد يصبح المهاجر الموجود في حالة بطالة طويلة الأمد في وضعية غير قانونية، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى طرده من إسبانيا، إذا لم يكن حاصلاً على الجنسية الإسبانية أو على بطاقة الإقامة الدائمة.

الجدول الرقم (١ ـ ١٦)

عدد المغاربة الذين حصلوا على الجنسية الإسبانية ما بين سنتي ١٩٨٨ و١٩٩٧

السنة	العدد
١٩٨٨	٣٠٩١
١٩٨٩	٢١٢٢
١٩٩٠	١٦٧٥
١٩٩١	٤٢٧
١٩٩٢	٥٩٧
١٩٩٣	٩٨٧
١٩٩٤	٨٩٧
١٩٩٥	٧٨٥
١٩٩٦	٦٨٧
١٩٩٧	١٠٥٦
المجموع	١٢٣٢٤

المصدر: تمّ وضعه اعتماداً على حوليات الهجرة. انظر: «Anuario de Migraciones,» Ministerio de Trabajo y Asuntos Sociales, Área de Análisis y Evaluación del IMSERSO.

الجدول الرقم (١ ـ ١٧)

عدد أفراد الجالية العربية في إسبانيا بحسب الجنسية (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢)

الجنسية	العدد
مغاربة	٧٨٣,١٣٧
جزائريون	٦٢,٤٣٢
موريتانيون	١١,٤٣٥
مصريون	٣,٢٦١
سوريون	٢,٥٥٥
تونسيون	٢,٠٤٨
لبنانيون	١,٣٧٩
أردنيون	١,٢٠٢
عراقيون	٩٨٧
سعوديون	٤٤٥
المجموع	٨٦٨,٨٨١

المصدر: تم وضعه اعتماداً على إحصاء اتحاد الجمعيات الإسلامية في إسبانيا (UCEDE).

الفصل الثاني

الهجرة السرّية
وهجرة القاصرين غير المصحوبين

أولاً: الهجرة السرّية

١ ـ قوارب الأمل والموت

في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨ لفظ البحر إحدى عشرة جثة إلى سواحل مدينة طريفة الإسبانية. وبعد القيام بالتحريات، تبيّن أن الأمر يتعلق بغرق قارب على ظهره ٢٣ مهاجراً سرّياً كلهم مغاربة، خمسة منهم فقط تمكّنوا من النجاة بعد أن وصلوا إلى الساحل سباحة[1]. وبحسب شهادة هؤلاء، أبحر القارب من شاطئ «بونتا سيريس» (Punta Seres) القريب من طنجة، وكانت وجهته مدينة طريفة. وهاتان النقطتان هما الأقرب من نوعهما اللتان تفصلان أفريقيا عن أوروبا، حيث لا تتجاوز المسافة بينهما ١٤ كيلومتراً.

كان ركوب البحر بتلك الطريقة هو الوسيلة الوحيدة بالنسبة إليهم للوصول إلى «الفردوس الأوروبي»، بعد أن تعذّر عليهم، مثل كثيرين، الحصول على جواز السفر، لأن السلطات المغربية إلى غاية مطلع تسعينيات القرن الماضي، كانت تضع عراقيل على منحه لرعاياها، كما كانت السلطات الإسبانية على الحدود البرية المغربية ـ الإسبانية في الكثير من الأحيان تمنع دخول مغاربة إلى أراضيها حتى ولو كان معهم جواز سفر، من دون أن تقدم أي تبرير لذلك. ومع هذا، فالهجرة غير الشرعية التي تستعمل البحر للوصول إلى الضفة الشمالية للمضيق بقيت محدودة إلى سنة ١٩٩٠، عقب توقيع اتفاقية شينغن، التي تم على ضوئها فرض تأشيرة الدخول على رعايا العديد من البلدان، من بينها بلدان المغرب العربي التي تنتمي إليها أكبر جالية عربية في إسبانيا. ومنذ ١٥ أيار/ مايو ١٩٩١، أصبح على المهاجرين المغاربيين الذين يودّون دخول إسبانيا الحصول

---

(١) José Bejarano, «Pateras, veinte años de muerte,» *La Vanguardia*, 1/11/2008, <http://medios.mugak.eu/noticias/noticia/175587>.

على التأشيرة، وكان الإجراء قد استهدف قبل هذا التاريخ رعايا بلدان عربية أخرى. وكانت اتفاقية شينغن وراء إلغاء المراقبة على الحدود بين البلدان التابعة لفضاء شينغن، وهو ما حوّل إسبانيا إلى البوابة الجنوبية لأوروبا، إذ كان يكفي الوصول إلى أراضيها ليصبح بإمكان المهاجر التنقل بين كل البلدان الأوروبية الموقّعة على الاتفاقية[٢].

وعلى غرار الهجرة القانونية، ينتمي أوائل المهاجرين المغاربة الذين عبروا إلى إسبانيا بطريقة غير قانونية إلى شمال المغرب، وهم من أصول قروية، وكذلك حضرية. وقد شجعهم على الهجرة، القرب الجغرافي، ووجود تقاليد قديمة للهجرة إلى إسبانيا تعود أحياناً إلى مرحلة الحماية.

لقد بقيت مدينة طريفة النقطة المفضّلة للمهاجرين السرّيين، وكانت الرحلات تتم ليلاً تفادياً لرصدها من طرف قوات خفر السواحل. وكان من يقود القوارب يستدل في الوصول إلى المكان المحدّد بأنوار محطة بنزين توجد على شاطئ «لوس لانثيس» (Los Lances) المحاذي للمدينة[٣]. ويحسب إلديفونسو سينا (Ildefonso Sena)، وهو صحفي واكب الظاهرة منذ بداياتها، والتقط أولى صور الجثث التي لفظها البحر، كان وصول القوارب يثير استغراب وتخوّف سكان المنطقة، لكن بسبب النهاية المأساوية التي كانت تنتظر بعض الذين يخوضون المغامرة، أصبح هناك تعاطف معهم: «في البداية كان سكان المنطقة ينادون على الحرس المدني عندما يرصدون نزول مهاجرين من القارب، لكن بعد ذلك تغيّر الوضع كثيراً، حيث أصبحوا يخفونهم لتفادي إلقاء القبض عليهم»[٤].

لم تكن جثث الغرقى، وهي ملقاة على الشاطئ، كما كانت تتناقلها وسائل الإعلام، لتثني الشباب عن ركوب المغامرة، بل حرّكت أحلامهم بتحقيق مستقبل أفضل، خصوصاً مع حالة الإحباط المتزايدة التي يعيشونها في بلدانهم، نتيجة الفقر والتهميش وانسداد الأفق. وقد أضيف آنذاك إلى أدبيات الهجرة مصطلحان جديدان تم تداولهما

---

(٢) وقّعت اتفاقية شينغن سنة ١٩٨٥ بين البلدان التي كانت تشكّل السوق الأوروبية المشتركة، وفي ١٩ حزيران/يونيو ١٩٩٠ تمّ التوقيع على بروتوكول تطبيق بنود الاتفاقية، وكانت أهم نقطة فيه هي إلغاء الحدود بين بلدان الاتحاد الأوروبي ووضع شروط للتنقل داخل فضاء هذا الاتحاد، وقد بقي عدد من بنود الاتفاقية من دون تطبيق إلى آذار/مارس ١٩٩٥.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

على نطاق واسع من طرف الذاكرة الشعبية في المغرب: الأول هو «الحريك» (الحريق)، ويعني أن المهاجر (الحراك) يحرق نفسه بسبب المهانة التي يعيشها في بلده (استعمل المصطلح نفسه في الجزائر)، أما الثاني فهو «باتيراس» (Pateras) (جمع باتيرا)، وهي كلمة إسبانية تعني قوارب خشبية ذات عمق مستو، تستعمل أساساً للصيد التقليدي، يراوح طولها بين ٤ و١٠ أمتار، طاقتها الاستيعابية الفعلية ما بين ٤ و١٢ شخصاً، لها محرك بنزين واحد. أما سبب تداول المصطلح، فيرجع إلى كون هذا النوع من القوارب هو الذي استعمله المهاجرون السرّيون[٥].

لم يكن ذلك الصنف من القوارب صالحاً للإبحار في مضيق جبل طارق المعروف بقوة رياح «الشركي»، وارتفاع الأمواج التي يمكن أن تخترقه بسهولة. ومما كان يزيد في خطورة الوضع أن عدد المهاجرين الذين تحملهم يفوق أحياناً أربع مرات إمكاناتها الحقيقية. كما أن المسؤول عن السفينة، يحمل معه عادة قنينات بنزين إضافية لتأمين طريق العودة، لأن الطاقة الاستيعابية للمحرك لا تكفي لتأمين رحلة الذهاب والإياب، وهو ما يزيد الأخطار، بحيث سجلت حالات مراكب اشتعلت فيها النيران بسبب وجود هذه القنينات. وأمام تزايد عدد الضحايا، وتكرار غرق السفن، أصبحت الرحلات تتم بالخصوص خلال فصلي الربيع والصيف حيث تخفّ قوة الرياح وينخفض علو الأمواج[٦].

لم يعُد أمر الهجرة غير المشروعة انطلاقاً من التراب المغربي مقتصراً على المغاربة، بل سرعان ما امتد ليشمل المهاجرين الجزائريين[٧]، ثم مهاجري بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. وكان هناك طريقان: الطريق الأول عبر الحدود البرية المغربية ـ الجزائرية المغلقة، ومنه يصل بالإضافة إلى الجزائريين، مهاجرو البلدان

---

(٥) حكى لنا بعض المرشحين للهجرة السّرية أن «الباتيراس» التي أبحروا على متنها كانت جديدة، وقد أخبرهم أصحابها أنهم صنعوها خصيصاً لاستعمالها في الهجرة السرّية.

(٦) تكلفة الرحلة خلال هذه الفترة من السنة، وعلى اعتبار أنه لا «خطر فيها»، هو تقريباً ضعف التكلفة خلال الفترة الممتدّة ما بين تشرين الأول/ أكتوبر ونيسان/ أبريل. من الحوار الذي أجرته صحيفة الباييس مع رئيس جمعية العمال المهاجرين المغاربة في إسبانيا». انظر: Ernesto Núñez, «Inmigrantes magrebíes denuncian un pacto de silencio Madrid-Rabat,» *El País*, 8/8/1998, <http://www.elpais.com/diario/1998/08/08/España/902527209_850215.htm>.

(٧) بحسب الاستطلاع الذي أنجزته جامعة نفارا حول الجالية الجزائرية في الإقليم، ارتفع عدد الجزائريين الذين دخلوا بطريقة غير قانونية إلى إسبانيا، من ٤,٤ بالمئة سنة ٢٠٠٠ إلى ١٣,٩ بالمئة سنة ٢٠٠٣. انظر: «La Presencia de la inmigración argelina en España: Particularidades de Navarra,» Unavarra, <http://www.unavarra.es/migraciones/papers3/comun24(ComunicaciAnna%20MataRomeu.pdf>.

الأفريقية المتاخمة للجزائر، مثل مالي والنيجر، وبدرجة أقل التشاد. أما الطريق الثاني، فهو عبر الحدود المغربية ـ الموريتانية، وعبره يصل مهاجرو بلدان أفريقيا الغربية، أساساً القادمون من السنغال وغامبيا وسيراليون. وفي كلتا الحالتين لم يكن الأمر صعباً، بالنظر إلى طول الحدود التي تمتد على مئات الكيلومترات والتي تصعب مراقبتها.

لم يُقبل الوافدون الجدد في البداية على العبور من منطقة مضيق جبل طارق، كما يفعل المغاربة، بل فضلوا دخول مدينتي سبتة ومليلية المحتلتين عن طريق البر. من أجل ذلك كانوا يختبئون في الغابات والمناطق الجبلية المجاورة، في انتظار التسلل إلى إحدى المدينتين، مستفيدين من عدم وجود اتفاقيات بين بلدانهم وإسبانيا، وهو ما كان يحول دون ترحيلهم، عكس ما هو عليه الحال بالنسبة إلى المغاربة. بهذه الطريقة تزايد بسرعة عدد الجزائريين، وكذا المنتمين إلى أفريقيا جنوب الصحراء في سبتة ومليلية، بشكل أصبح يلفت الانتباه، وخصوصاً أن المدينتين ذواتي الساكنة المحدودة، لم يكن لهما عهد بالسحنات مثل التي للوافدين الجدد.

ولمواجهة الوضع، تم إنشاء مركزين لإيواء الأجانب في المدينتين، الطاقة الاستيعابية لكل منهما حوالى ٤٠٠ شخص[٨]، غير أنهما لم يتمكنا من إيواء كل الذين يحلّون فيهما. لذا تم إنشاء مخيمين إضافيين، لم يتمكّنا كذلك من استيعاب كل الوافدين الذين أصبح العديد منهم ينام في العراء. وقد بلغ عدد الذين تم إيواؤهم سنتي ١٩٩٦ و١٩٩٧ حوالى ١٧٨٤ شخصاً في مليلية، و٦٣٤ شخصاً في سبتة[٩]، وهو رقم أقل بكثير مما كان يوجد في المدينتين. وكان هذا الاكتظاظ وراء تعجيل السلطات الإسبانية بنقل أعداد منهم نحو مراكز إيواء أخرى في إسبانيا. وبحسب الأرقام الصادرة عن الحكومة المحلية لسبتة، في سنة ١٩٩٩، دخل المدينة ٧٦٠٣ مهاجرين سرّيين من أفريقيا جنوب الصحراء، و٢٦٩ مهاجرين سرّيين من الجزائر، وغادرها في السنة نفسها نحو مراكز إيواء توجد في إسبانيا ٧٤٩٨ مهاجراً من أفريقيا جنوب الصحراء، و٢٤٩ مهاجراً جزائرياً[١٠]. وإلى جانب هؤلاء نعثر على مهاجرين من بلدان عربية وآسيوية،

---

(٨) يتعلّق الأمر بمخيم «كالاموكارو» (Calamocarro) في سبتة، ومخيم «كرانخا أغريكولا» (Granja Agrícola) في مليلية.

(٩) Pablo Ordaz, «Los inmigrantes acogidos en Ceuta y Melilla pasarán pronto a la Península,» *El País*, 23/1/1998, <http://elpais.com/diario/1998/01/23/espana/885510010_850215.html>.

(١٠) Ana Planet Contreras, «Melilla y Ceuta como regiones de destino migratorio,» *Atlas Atlas de la inmigración irregular*, vol. 2 (2004), p. 387.

وإن بأعداد قليلة، ينتظرون هم الآخرون فرصتهم للوصول إلى إسبانيا، ومنها إلى بلدان أوروبية أخرى، ومن بين الذين تم إحصاؤهم في مخيم مليلية، مهاجرون من مصر والعراق وفلسطين وباكستان[(١١)].

وللحدّ من الظاهرة، شدّدت السلطات الإسبانية، بالتنسيق مع السلطات المغربية، المراقبة على الحدود التي تربط المدينتين بالمغرب، في إطار برنامج أطلق عليه اسم «نظام مندمج لمراقبة المضيق». وقامت بوضع سياجات من الأسلاك على امتداد الحدود، وهي سياجات كان علوها في البداية ثلاثة أمتار، لكن بما أن المهاجرين كانوا ينجحون في اجتيازها باستعمال سلالم من الألومونيوم، فقد تم وضع سياجات إضافية، بحيث أصبح هناك ثلاثة سياجات إلى جانب بعضها البعض، علو الأول ستة أمتار، والثاني ثلاثة أمتار، والثالث أربعة أمتار. وكلها شيّدت بتقنية تؤدي إلى سقوط كل من يحاول صعودها. وحتى الذي ينجح في تجاوزها، يجد تشابكاً في الأسلاك بين حاجز وآخر يصعب تجاوزه، كما أنها مجهزة برادارات، ناهيك بوجود مروحيات خاصة بالمراقبة، تحلق باستمرار في المنطقة.

الجدول الرقم (٢ ـ ١)

جنسيات المهاجرين المقيمين في مخيم سبتة (آب/ أغسطس ١٩٩٩)

البلد	العدد
نيجيريا	٣٦٩
مالي	٨٩
غينيا بيساو	٦٩
غانا	٢٦
موريتانيا	١٩
جمهورية غينيا	١٢
غامبيا	١٠
سيراليون	٥
كوت ديفوار	٤
الكامرون	٤
الكونغو	٦
باكستان	٣
ليبيا	٢
الجزائر	١
الطوغو	١
آخرون	١

المصدر: Pietro Soddu, «Inmigración extra-comunitaria en Europa: el Caso de Ceuta y Melilla, Archivo General,» Ciudad Autónoma de Ceuta (2002).

(١١) المصدر نفسه، ص ٣٨٨.

كل هذا أفرز حالة من التوتر كانت سبباً في حدوث مواجهات بين المهاجرين وقوات الأمن المغربية والإسبانية المكلفة حراسة الحدود، وكانت هذه القوات تتدخل أحياناً بعنف باستعمال خراطيش المياه والقنابل المسيلة للدموع، وغيرها من وسائل مكافحة الشغب. وقد سجلت حالات سقوط عشرات الجرحى وحوالى ٢٠ قتيلاً في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥ عندما حاول ما بين ٥٠٠ و٦٠٠ مهاجر في سبتة، ومثل هذا العدد في مليلية، اجتياز السياجات(١٢).

وتكرّرت المحاولات الجماعية لاجتياز السياجات خلال السنوات التالية، كان آخرها في صيف سنة ٢٠١٢، عندما قام ما يقرب من ١٠٠ مهاجر من أفريقيا جنوب الصحراء بمحاولة جماعية لتجاوزها، الأمر الذي استنفر قوات الأمن المغربية والإسبانية، وحدثت مواجهات سقط فيها عدد من الجرحى من المهاجرين ومن قوات الأمن، كما قتل شرطي مغربي، واعتقل عشرات المهاجرين.

دفع تشديد المراقبة على دخول سبتة ومليلية بمهاجري أفريقيا جنوب الصحراء، وبالجزائريين، إلى السعي لعبور المضيق بواسطة «الباتيراس»، على غرار المغاربة، في وقت لم تعُد فيه هذه القوارب تنطلق فقط من منطقة مضيق جبل طارق، بل امتدت على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط المغربي من طنجة إلى السعيدية (حوالى ٥٠٠ كيلومتر). وفي مرحلة ثانية، شملت كذلك سواحل المحيط الأطلسي المغربية، على امتداد المنطقة الموجودة بين طنجة والدار البيضاء (حوالى ٣٠٠ كيلومتر). ولم تعُد «الباتيراس» خلال هذه المرحلة الثانية، تنزل فقط في المنطقة الساحلية الموجودة بين الجزيرة الخضراء وطريفة (حوالى ٢٠ كيلومتراً)، بل امتدت إلى السواحل المتوسطية جنوب شرق إسبانيا بين مدينتي «إستيبونا» (Estepona) وألمرية، ثم إلى جنوب غرب إسبانيا، حيث المنطقة المعروفة بخليج قادس، الواقعة على المحيط الأطلسي.

موازاة مع ذلك، كانت الهجرة غير الشرعية التي تقصد جزر الكناري، تنطلق من سواحل المغرب الجنوبية، مثل طنطان وإفني والعيون والداخلة، أو من منطقة نواديبو في موريتانيا، أو من سواحل أفريقيا الغربية. وقد عاشت هذه الجزر وضعية شبيهة

(١٢) «Cinco muertos en un asalto en la frontera de Ceuta,» *El Mundo*, 29/9/2005, <http://www.elmundo.es/elmundo/2005/09/29/sociedad/1127968660.html>.

بالتي عرفتها سبتة ومليلية، إذ لم يكن يوجد إطار قانوني يسمح بإعادة مهاجري أفريقيا جنوب الصحراء إلى بلدانهم، لذا وجدت سلطات مدريد، وللتخفيف من وطأة الظاهرة، نفسها ملزمة بنقل أعداد منهم إلى إسبانيا. هذه الوضعية استفاد منها كذلك مهاجرون موريتانيون وجزائريون كانوا يصلون إلى الجزر.

انطلقت الهجرة السرّية نحو إسبانيا كذلك، وإن بأهمية أقل من سواحل شمال غرب الجزائر، أساساً من منطقة وهـران[١٣]. وكانت وجهة من يبحر من هناك في البداية السواحل الشرقية لإسبانيا الممتدة بين مرسية وبالينسيا[١٤]، ثم بعد ذلك سواحل ألمرية[١٥].

وتسمح لنا تقارير المنظمات غير الحكومية، وكذا الرواية الشفوية، بأخذ فكرة عن التطور الذي عرفته الظاهرة منذ دخول اتفاقية شينغن حيز التطبيق. وإذا سلمنا بشهادة عدد من أصحاب السفن، فإنه مقابل كل سفينة يتم وقفها، تتمكّن ستة إلى سبعة من الوصول إلى إسبانيا. وهذا يعني أن أعداد الذين يتم وقفهم في البحر أو لحظة وصولهم لا يتجاوز ٢٠ بالمئة من مجموع المهاجرين السرّيين. وبحسب تقديرات أطلس الهجرة المغربية إلى إسبانيا الذي اعتمد على الأرقام الرسمية التي تقدمها الإدارة الإسبانية، وكذا المؤسسات غير الحكومية، بلغ عدد المهاجرين السرّيين الذين نجحوا في عبور المضيق سنة ٢٠٠١، حوالى ١٤٤٠٥ مهاجرين، وقد نزل الرقم في السنة التالية إلى ٧٠٦٦ مهاجراً[١٦].

---

(١٣) بالنسبة إلى الذين ينطلقون من سواحل الشمال الشرقي، أساساً عنابة، يقصدون عادة ساحل سردينيا في إيطاليا.

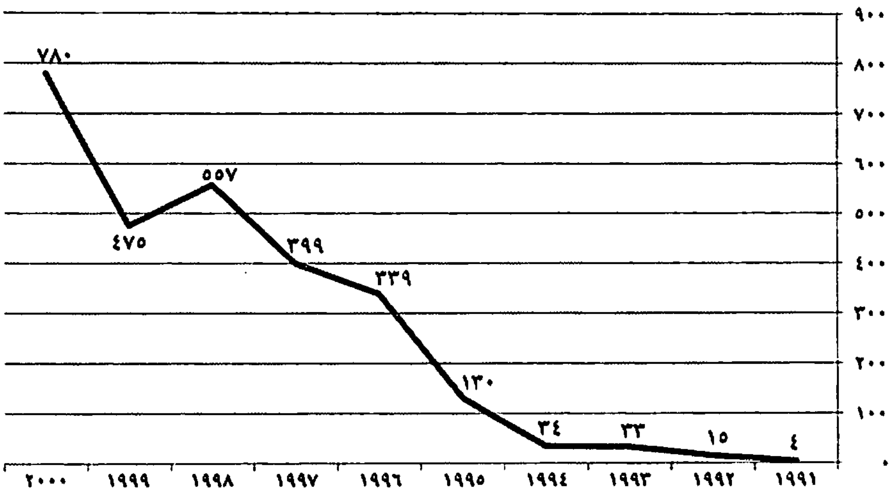
(١٤) في سنة ٢٠٠٧، أوقفت السلطات الجزائرية ١٥٣٠ مرشحاً جزائرياً للهجرة السرية في عرض البحر، و١٠٧١ يستعدون للإبحار، وانتشلت ٣٨ جثة قضى أصحابها قبل أن يصلوا إلى اليابسة. وفي الستة أشهر الأولى من سنة ٢٠٠٨، أوقفت ٧١٨ مرشحاً للهجرة السرية، و٣٨ قارباً. وفي تموز/يوليو ٢٠٠٨، أوقف الحرس المدني الإسباني، على سواحل شرق إسبانيا ٩١ مهاجراً جزائرياً وصلوا إلى ساحلي اليكانتي ومرسية على ظهر ١٠ قوارب. لمزيد من المعلومات، انظر: Tono Calleja y Ignacio Cembrero, «Brusco repunte de la inmigración clandestina de Argelia a España,» *El País*, 31/7/2008, <http://elpais.com/diario/2008/07/31/espana/1217455219_850215.html>.

(١٥) بحسب شريط وثائقي أنجزه فريق من القناة الأولى للتلفزيون الإسباني (TVE1)، وبثّ على القناة نفسها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، يوجد خطّان بحريان رئيسيان للهجرة السرية، يربط الأول سواحل الحسيمة شمال شرق المغرب بسواحل غرناطة، ويربط الثاني سواحل وهران بسواحل ألمرية.

(١٦) Bernabé López García y Manuel Lorenzo, «Los focos de la inmigración irregular Marroquí,» *Atlas de la inmigración irregular*, vol. 2 (2004), p. 90.

الشكل الرقم (٢ ـ ١)

عدد القوارب التي تمّ وقفها في البحر أو لحظة الوصول إلى اليابسة (١٩٩١ ـ ٢٠٠٤)



المصدر: المديرية العامة للهجرة في إسبانيا، وزارة الداخلية الإسبانية، مندوبية الحكومة في شؤون الهجرة، و- Bernabé López García (coord.), *Atlas de la inmigración marroqui en España* (Madrid: Ed. Ministerio de Trabajo y Asuntos Sociales y La Universidad Autónoma de Madrid, 1996).

بخصوص الغرقى، يتعذّر معرفة الرقم بالضبط لأن العديد من المهاجرين السرّيين يُعتبرون في عداد المفقودين، بحيث لا يتم انتشال جثثهم أبداً، وتبقى أقرب الأرقام إلى الصحة خلال العشر سنوات الأولى من عمر الهجرة السرية، هي التي وردت سنة ٢٠٠١ في دراسة أنجزتها «جمعية العمال المهاجرين المغاربة في إسبانيا» (ATIME)، اعتمدت فيها على المعطيات المقدمة من الحرس المدني الإسباني، ومديرية الهجرة والأجانب، ومؤسسة الإنقاذ البحري الإسبانية، و٣٤ جمعية غير حكومية مهتمة بالهجرة السرّية في المغرب وإسبانيا. وقد جاء في الدراسة أن عدد الغرقى ما بين سنتي ١٩٩٦ و٢٠٠١ هو ٣٩٢٤، منهم ٣١٢٣ غرقوا في المياه المغربية، و٨٠١ في المياه الإسبانية(١٧). هناك مصدر آخر غير حكومي يقدم تقديرات عن ضحايا الهجرة السرية خلال عشرين سنة (١٩٨٨ ـ ٢٠٠٨)، هو مجلة موغاك (*Mugak*) الناطقة باسم عدد من جمعيات محاربة

(١٧) Tomas Bárbulo, «Los Muertos en la costa marroquí cuadruplican a los detectados en España, según ATIME,» *El País*, 25/7/2001, <http://elpais.com/diario/2001/07/25/espana/996012013_850215.html>.

العنصرية والهجرة السرية، والتي تجعل عدد الغرقى حوالى ١٨ ألفاً(١٨). هذا الرقم هو الذي تبنته جمعية «الأندلس تستقبل» (Andalucía Acoge)(١٩). ونظن أن فيه بعض المبالغة، ومن غير المستبعد أن تكون الغاية منه ممارسة الضغط من طرف جمعيات محاربة الهجرة السرية، على الحكومتين المغربية والإسبانية، لبذل مزيد من المجهودات من أجل إيجاد حلول للظاهرة.

بالنسبة إلى المؤسسات الرسمية، نسجل أن الأرقام التي يقدمها الحرس المدني الإسباني غير كاملة، فهي تتحدّث فقط عن الجثث التي انتشلها هذا الحرس، من دون أن تأخذ بعين الاعتبار تلك التي تنتشلها سلطات الوقاية المدنية المغربية، أو مؤسسات أخرى إسبانية ومغربية معنية بالموضوع، ولا أعداد المفقودين(٢٠). أما الأرقام التي تقدمها «المديرية العامة للهجرة والأجانب» (تابعة لوزارة الداخلية الإسبانية)، فهي تعتمد بالإضافة إلى تقارير الحرس المدني، على ما تتوصل به من مؤسسة «الإنقاذ البحري»، ومن قوات خفر السواحل. وقد أحصت هذه المديرية سنة ٢٠٠٠ ما مجموعه ١٥٦ ضحية بين غريق ومفقود وجثة منتشلة، كما أحصت ١٠٣٧ مهاجراً تم إنقاذهم وهم على وشك الغرق.

ويقدم لنا مهاجر عاش هذه التجربة صورة معبّرة عن تلك اللحظة المأساوية التي تتبخر فيها الأحلام إلى الأبد: «كانت كل حركة تميل القارب وتكاد تفقده توازنه لكثرة حشده ... رجال خائفون تعالت أصواتهم بالصراخ والدعاء خوفاً من الموت، وصلهم صوت الربان ممزوجاً بتلاطم الأمواج: اصمتوا ستستنفرون رجال الأمن، الكل على ما يرام، لا تخافوا. كانت عشرة آلاف درهم التي أعطوها للوسيط هي وثائقهم وجوازهم للعبور نحو حلم أوروبا... فجأة سمعوا صوت ارتطام في الماء، فهموا جميعاً أن ربان

---

(١٨) José Bejarano, «La Primera víctima del Estrecho: Pateras, veinte años de muerte: La inmigración en las costas del sur suma la cifra de 18.000 víctimas,» Mugak, 1/11/2008, <http://medios.mugak.eu/noticias/noticia/175587>.

(١٩) تأسست في إشبيلية سنة ١٩٩١، وهي فدرالية تضمّ ٩ جمعيات، لها ٢١ فرعاً في مختلف المدن الأندلسية التي يتوافد عليها المهاجرون، إضافة إلى مدينتي سبتة ومليلية وجزر الكناري. تعتبر واحدة من المخاطبين الرئيسين للحكومة المركزية في مدريد والحكومات المحلية في الأقاليم في مجال الهجرة. يعمل بها حوالى ١٠٠ موظف رسمي و٥٠٠ متطوع، وتقدّم المساعدة سنوياً إلى حوالى ٢٦ ألف مهاجر جلهم في وضعية غير قانونية. لمزيد من المعلومات، انظر: Andalucia Acoge Website, <http://www.acoge.org>.

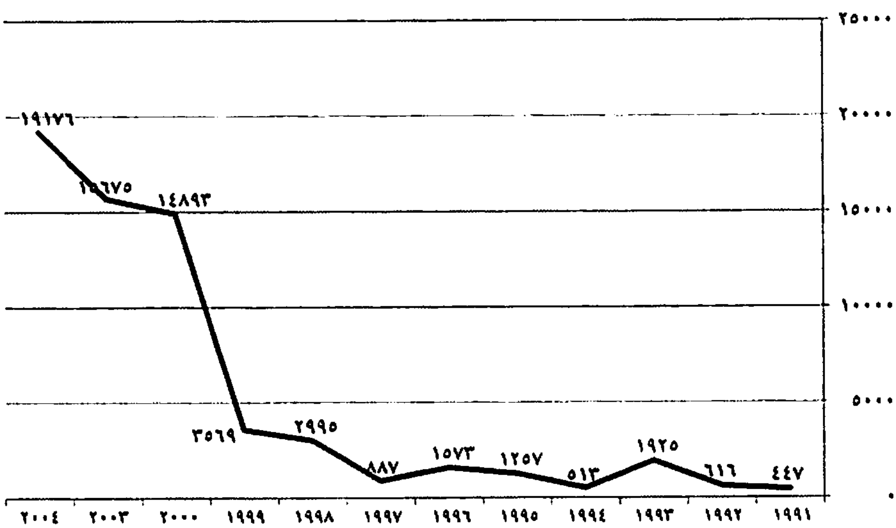
(٢٠) انتشل الحرس المدني ٢٤ جثة سنة ١٩٩٧، و٢٢ سنة ١٩٩٨، و٢٩ سنة ١٩٩٩، و١٠٢ سنة ٢٠٠٠. نقلاً عن: Bárbulo, «Los Muertos en la costa marroquí cuadruplican a los detectados en España, según ATIME».

الزورق قد قفز إلى البحر وترك القارب لرحمة الأمواج. كانت معنا فتاتان ماتتا غرقاً لتوّهما ... لم يسبق لأحدنا أن رأى أو ركب البحر قط»[٢١].

ينتمي جلّ المهاجرين السرّيين إلى فئة الشباب الذين تراوح أعمارهم بين ١٨ و٤٠ سنة[٢٢]. في البداية كانت الهجرة مقتصرة على الذكور، لكن مع تقدم الوقت بدأت نسبة الإناث ترتفع، بحيث تصل لدى المغاربيين إلى حوالى ٢٥ بالمئة، وترتفع لدى المنتمين إلى أفريقيا جنوب الصحراء إلى ٣٠ بالمئة. ويسجل بين القادمات من أفريقيا وجود نسبة من الحوامل أو اللواتي معهن رضّع لا تتجاوز أعمارهم شهوراً، رزقن بهم أثناء رحلة العبور الطويلة من بلدهن إلى إسبانيا.

الشكل الرقم (٢ ـ ٢)

المهاجرون السرّيون الذين تم وقفهم في البحر أو لحظة وصولهم إلى اليابسة (١٩٩١ ـ ٢٠٠٤)



المصدر: المديرية العامة للهجرة في إسبانيا، وزارة الداخلية الإسبانية، مندوبية الحكومة في شؤون الهجرة، و García (coord.), Ibid., vol. 2.

(٢١) «Ils sont prêt a risquer leur vie pour quitter,» *Libération*, 20/8/1998.
نقلاً عن: كنزة الغالي، نساؤنا المهاجرات في إسبانيا (الرباط: منشورات الزمن، ٢٠٠٣)، ص ٤٥.

(٢٢) ٤٧ بالمئة منهم عمرهم أقل من ٢٥ سنة، معلومات مستقاة من الإدارة العامة للأمن الوطني الإسباني. انظر: Bernabé López García y Manuel Lorenzo, «Los Focos de la inmigración irregular,» *Atlas de la inmigración irregular*, vol. 2 (2004), p. 91.

الجدول الرقم (٢ ـ ٢)

الأصول الجغرافية للمهاجرين المغاربة الذين تمّ اعتقالهم على ظهر القوارب في سواحل الأندلس سنة ٢٠٠١

(الأرقام بالنسبة المئوية)

المدينة الأصلية	سواحل الجزيرة الخضراء	سواحل ألمرية
بني ملال	٣٣,٧٠	١٥,٨٠
بركان	٠,٣٠	١١,٠٠
الدار البيضاء	٣,٠٤	١,٣٠
العيون	٠,٨٠	-
قلعة السراغنة	١٠,٥٠	-
فاس	١,٧٠	١,٥٠
القنيطرة	٣,٤٠	٠,٥٠
العرائش	١,٨٠	-
مراكش	٢,٨٠	٠,٣٠
مكناس	٠,٥٠	٠,٧٠
الناظور	٢,٠	٣٨,٨٠
طنجة	٥,٠٠	١,١٠
طانطان	-	-
تازة	١,١٠	١,٤٠
تطوان	١,٢٠	-
وجدة	٧,٣٠	٧,٧٠
الحسيمة	١,٠٤	٣,٨٠
القصر الكبير	٢,٨٠	-
مناطق أخرى	٢٠,٩٠	١٧,١٠
المجموع	٢,٥٠٤	٧٧٩

المصدر: الإدارة العامة للشرطة الإسبانية، و Bernabé López García (coord.), *Atlas de la inmigración marroqui en España* (Madrid: Ed. Ministerio de Trabajo y Asuntos Sociales y La Universidad Autónoma de Madrid, 1996), vol. 2.

الجدول الرقم (٢ ـ ٣)

مهاجرون سرّيون مغاربة تم وقفهم في سواحل الأندلس سنة ٢٠٠١، بحسب السن والجنس

(الأرقام بالنسبة المئوية)

الفئة العمرية	سواحل ألمرية		سواحل الجزيرة الخضراء	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
أقل من ١٥ سنة	١,٠٣	٠,٠٠	٠,٨٤	٠,٠٠
١٦ ـ ٢٠ سنة	١٤,١٠	٠,١٤	١٥,١٠	٠,١٨
٢١ ـ ٢٥ سنة	٣٧,١٥	٠,٤٠	٣٨,٨٤	٠,٧٦
٢٦ ـ ٣٠ سنة	٢٥,٠٠	٠,٢٧	٢٤,٠٠	٠,٤٠
٣١ ـ ٣٥ سنة	١١,٦٠	٠,٠٠	١١,٦٢	٠,١٨
٣٦ ـ ٤٠ سنة	٥,٩٥	٠,٠٠	٤,٨٣	٠,٠٨
٤١ ـ ٤٥ سنة	٢,٠٥	٠,٠٠	٢,٠٩	٠,٠٨
ما فوق ٤٥ سنة	١,٠٣	٠,٠٠	١,٠٠	٠,٠٠
دون تحديد	١,٢٨	٠,٠٠	-	-
المجموع	٩٩,١٩	٠,٨١	٩٨,٣٢	١,٦٨

المصدر: الإدارة العامة للشرطة الإسبانية، و García (coord.), Ibid., vol. 2.

الجدول الرقم (٢ ـ ٤)

مهاجرون سرّيون من إفريقيا جنوب الصحراء تم وقفهم في السواحل الأندلسية (النصف الأول من سنة ٢٠٠١)

البلد	العدد	النسبة المئوية
نيجيريا	٦٩٦	٥٠,٧٣
سيراليون	٥٣٠	٣٨,٦٣
الكاميرون	٤	٠,٢٩
السنغال	٣	٠,٢٢
بنين	٨٥	٦,٢٠
غانا	٤	٠,٢٩
غينيا بيساو	٢	٠,١٥
غينيا كوناكري	٢	٠,١٥
الكونغو	١	٠,٠٧
غامبيا	٣٨	٢,٧٧
كوت ديفوار	٣	٠,٢٢
ليبيريا	٢	٠,١٥
غينيا الاستوائية	١	٠,٠٧
السودان	١	٠,٠٧
المجموع	١,٣٧٢	١٠٠

المصدر: الإدارة العامة للشرطة الإسبانية، و García (coord.), Ibid., vol. 2, p. 9.

٢ ـ شبكات الهجرة السرّية

لقد جعل تزايد عدد المرشحين إلى الهجرة السرية من هذه الهجرة تجارة مربحة، وقد احترفها في البداية بعض مالكي قوارب الصيد التقليدي في سواحل شمال المغرب، أو المشتغلين في تهريب السلع من سبتة ومليلية إلى المغرب بحراً. غير أن الأمر تطور لتظهر شبكات أخطبوطية تضم مغاربة وإسباناً، وتمتد أحياناً لتضم أشخاصاً من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء والجزائر وموريتانيا. ومع هذا التطور، ومن دون أن يتم الاستغناء عن «الباتيراس»، تم استعمال الزوارق المطاطية التي تقطع مضيق جبل طارق في أقل من ٣ ساعات.

وبالنسبة إلى الذين يبحرون إلى جزر الكناري، تتولى نقلهم بعض سفن الصيد الإسبانية الموجودة بكثرة في المياه المغربية والموريتانية، وفي مياه بلدان أفريقيا الغربية، أو ناقلات النفط التي تحمل أعلام بعض البلدان الأفريقية. وتقتصر مهمة هذه وتلك على إيصالهم إلى أعالي البحار، ليغيّروها بقوارب تحمل اسم «كايوكوس» (Cayucos) أكبر حجماً من «باتيراس»، يصل ما تحمله أحياناً من مهاجرين إلى حوالى مئة شخص. وترتفع الهجرة السرية إلى جزر الكناري منذ سنة ٢٠٠٣، تزامناً مع توقيع اتفاقية بين المغرب والاتحاد الأوروبي للرفع من درجة مراقبة السواحل المغربية التي تنطلق منها الهجرة السرية إلى مدن الأندلس الساحلية. وقد بلغ عدد المهاجرين السرّيين الذين وصلوا إلى سواحل جزر الكناري سنة ٢٠٠٥ إلى ٧,٧٥١ مهاجراً، وقفز الرقم خلال النصف الأول من سنة ٢٠٠٦ إلى ١١,٠٠٠ مهاجر. وقد استنفر هذا الارتفاع سلطات الجزر التي وجدت نفسها عاجزة عن مواجهة زحف الحشود البشرية التي كانت تصل في ظروف يرثى لها إلى شواطئ أحياناً مملوءة بالمستحمين الذين كانوا أول من يقدم الإسعافات الأولية لمن هم في حاجة إليها.

يلفت الانتباه إلى أن بعض أعضاء شبكات الهجرة غير المشروعة الذين يحملون المهاجرين إلى سواحل جزر الكناري أو سواحل الأندلس، يرفضون ما يروّج عنهم من أنهم يتحملون المسؤولية في قتل الأبرياء، ويعتبرون أن هذا الادعاء ما هو إلا مزاعم مغرضة، وأن مهمتهم لا تخلو من إنسانية، يقول أحدهم: «نحن بهذا نساعد الناس ونخفف من مآسيهم، أنا أدفع مقابل كل رحلة أقوم بها ٤٥٠ ألف بسيطة[٢٣]، حتى

---

(٢٣) حوالى ٣ آلاف يورو.

أتمكن من الخروج من دون أن يوقفني أحد. الأمر جد معقد، يجب تأمين الطريق وتوفير السكن والأكل للمرشحين إلى الهجرة. في بعض الأحيان نضطر أيضاً إلى أن ندفع للحرس المدني الإسباني حتى لا يضايقنا؛ هؤلاء ندفع لهم غالياً، ما بين ١٥ ألف و٤٠ ألف بسيطة للفرد الواحد، وما بين ٣٠٠ و٨٠٠ ألف بسيطة عن كل قارب(٢٤).

وقد بيّنت الاستجوابات التي أجريناها أن عدداً من المهاجرين تنتهي علاقتهم بشبكة الهجرة السرية بعد وصولهم إلى التراب الإسباني مباشرة، لكن آخرين تستمر علاقتهم بأعضاء الشبكة الموجودين في إسبانيا، حيث يتصلون بالرقم الهاتفي الذي منح لهم قبل بداية الرحلة، وهو لعضو في الشبكة يتولى نقلهم إلى جهات بعينها في إسبانيا. وقد تحدّث بعض المستجوبين كذلك عن حالات مهاجرين لم يدفعوا كل مستحقات النقل، لذا كانوا ملزمين بمواصلة الارتباط بالشبكة التي تعثر لهم على عمل بطريقة غير قانونية لتسديد ما في ذمتهم، حيث إن أعضاء الشبكة الموجودين في إسبانيا لهم اتصال بمشغّلين يفضلون المهاجر السرّي، على اعتبار أن راتبه هو نصف راتب المهاجر الذي يوجد في وضعية قانونية. كما أخبرنا بعض المستجوبين أنهم يبقون قابعين في بعض الساحات العمومية كل صباح إلى أن يأتي وسيط يعرض عليهم العمل ليوم واحد فقط أحياناً. وهذا ما يؤكده كذلك رشيد نيني: «الجميل في الهجرة السرية هو أنك لست مجبراً على المكوث في عمل واحد وقتاً طويلاً، بحيث تجد أنك خلال الشهر الواحد قد زاولت عدة مهن، وتعلمت ما لا حصر له من الأشياء النافعة وغير النافعة أحياناً. هذا يقبلك من باب الاستغلال، وذاك لأنك تستغفله، والآخر لأنه محتاج إلى خدماتك بشكل مستعجل. وفي نهاية المطاف يقدمون لك الأعذار المهذبة ذاتها. يدفعون إليك مستحقاتك وينبهونك إلى أنه من غير الضروري أن تأتي في الغد»(٢٥).

سمحت الرواية الشفوية لنا كذلك بمعرفة حالات أجبر فيها المهاجر السرّي الذي لا يتوفر على أموال، على حمل كمية من المخدرات من النوع الذي تروّجه شبكات الاتجار الدولية في المخدرات بين المغرب وأوروبا ـ حشيش الشيرة ـ ليسلّمه إلى أعضاء الشبكة في إسبانيا. وبحسب الرواية الشفوية ذاتها، تتولى الشبكة أحياناً تشغيل المهاجر السرّي لحسابها، حيث يُكلف بتوزيع كميات صغيرة من المخدرات في أحياء

(٢٤) نشرت الحوار صحيفة الموندو الإسبانية في عدد ٢٠ آب/ أغسطس ١٩٩٨. نقلاً عن: الغالي، المصدر نفسه، ص ٤٦.

(٢٥) رشيد نيني، يوميات مهاجر سري (الدار البيضاء: منشورات عكاظ، ٢٠٠٩)، ص ٩٩ ـ ١٠٠.

خاصة في المدن الكبرى. وأحياناً يقوم المهاجر السرّي، من تلقاء نفسه، بحمل كميات صغيرة من المخدرات، تسمح له بتدبير أموره في الأيام الأولى للهجرة، في انتظار الحصول على عمل(٢٦).

وسُجلت كذلك حالات لمهاجرات تم إجبارهن من طرف شبكات الهجرة السرية على ممارسة البغاء، كما سجلت حالات لمهاجرات يتم استغلالهن جنسياً من قبل أعضاء هذه الشبكات. ومن أجل هذا كان يحتفظ بهن أطول وقت ممكن. عن ذلك تقول إحدى المهاجرات: «... في مدينة الناظور أخفانا أحدهم في بيت وجدنا فيه أكثر من ٥٠ شخصاً من بينهم ٢٧ امرأة، ووزعونا نحن النساء في غرفتين معزولتين عن الرجال، وكان المسؤولون ثلاثة إسبان والباقون مغاربة، جلهم وجوههم ملثمة. كانوا يرغموننا على ممارسة الجنس الجماعي... كان شيئاً رهيباً، وإذا رفضت لن تعبري وكفى... هكذا نستغل، لكن في النهاية نصل إلى إسبانيا»(٢٧).

وسجلت حالات لمهاجرات سرّيات تم استغلالهن جنسياً في مخافر الشرطة الإسبانية بعد وقفهن، وقد تحدّثت وسائل الإعلام عن حالة حوكم فيها رجال أمن تورّطوا في ذلك(٢٨). عن تلك التصرفات، تقول رئيسة إحدى الجمعيات النسائية المغربية في إسبانيا: «مغربيات كثيرات يجدن أنفسهن متورطات داخل شبكات منظمة للدعارة، فيخضعن للاستغلال الجنسي داخل مخافر الشرطة وفي كل مكان، لكن وضعهن واعتبارهن مواطنات من الدرجة الثانية أو غير مصنّفات، لا يسمح لهن بالتبليغ عن الحادث»(٢٩).

وعلى اعتبار أنهما معنيان بالهجرة السرية أكثر من غيرهما، بدأ المغرب وإسبانيا بدعم التعاون لمحاربة الظاهرة منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين، حيث وقّعا سنة ١٩٩١ «اتفاقية الصداقة وحسن الجوار والتعاون» التي تتحدّث عن أهمية ما يمثله بالنسبة إلى المغرب وإسبانيا موقعهما على البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي. وقد ركز الفصل التاسع من الاتفاقية على ضرورة العمل المشترك من أجل محاربة الجريمة

---

(٢٦) شهادة بعض المهاجرين السريين.

(٢٧) الغالي، المصدر نفسه، ص ٤٤.

(٢٨) Julio M. Lázaro, «El supremo condena a 12 años de cárcel a un policía por abusar de detenidas,» *El País*, 11/3/2003, <http://elpais.com/diario/2003/03/11/espana/1047337221_850215.html>.

(٢٩) حوارمع «زهرة الكنوني»، رئيسة جمعية «أمل»، في: الغالي، المصدر نفسه، ص ١٢٠.

المنظمة والإرهاب والمخدرات، وكلها لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالهجرة غير المشروعة[٣٠]، غير أن الاتفاقية لا تتحدّث عن إعادة المهاجرين السرّيين. وهكذا ففي السنة نفسها وقعت حادثة عجلت بتوقيع اتفاقية إعادة هؤلاء، فقد أقدمت سلطات مدينة سبتة على طرد مجموعة من المهاجرين المنتمين إلى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء إلى المنطقة الحدودية مع المغرب، بدعوى أنهم دخلوا عبر التراب المغربي، لكن المغرب رفض السماح لهم بدخول أراضيه، الأمر الذي أجبرهم على البقاء لبضعة أيام في المنطقة الفاصلة بين حدود البلدين (لا تتجاوز بضع مئات من الأمتار) في ظروف صعبة، دفعت المنظمات الإنسانية في البلدين إلى المطالبة بإيجاد حل عاجل لمشكلهم. وكان ذلك مما عجّل بتوقيع اتفاقية سنة ١٩٩٢، حول إعادة المهاجرين المغاربة والمهاجرين المنتمين إلى البلدان الأفريقية الذين يثبت دخولهم إسبانيا عبر التراب المغربي[٣١]. لكن بمقتضى هذه الاتفاقية، يتم فقط إعادة المهاجرين الذين لم تمر ٧٢ ساعة على دخولهم التراب الإسباني. لذا يكفي أن يكون المهاجر في ظروف تتطلب عناية طبية، كما هو الحال بالنسبة إلى أغلب الذين يأتون عن طريق البحر، ليتعذر إرجاعهم. ومع ذلك، تم إرجاع آلاف المغاربة، بحيث وصل عدد الذين رحلوا سنة ١٩٩٧ وحدها إلى ٢٣٢٠٩ مهاجرين[٣٢]. وقد رصدت جمعيات حماية المهاجرين حالات تم فيها ترحيل مهاجرين مغاربة كانوا في حاجة إلى عناية طبية.

بالنسبة إلى المهاجرين من غير المغاربة، لم يكن الأمر بالسهولة نفسها، لأن المغرب يشترط أن تثبت السلطات الإسبانية بالدليل المحسوس أنهم دخلوا عبر أراضيه. وقد شكّلت إسبانيا سنة ٢٠٠٣، بتنسيق مع المغرب، لجنة للنظر في الشروط التي يجب اعتمادها لإعادة هؤلاء[٣٣]، واقترحت أن يعتمد كمقياس تصريحات المهاجرين غير

---

(٣٠) انظر النص الكامل للاتفاقية في: <http://estaticos.elmundo.es/especiales/2002/07/.../marruecos/tratado.pdf>.

(٣١) انظر النص الكامل للاتفاقية في الجريدة الرسمية الإسبانية في: *Boletín Oficial del Estado (BOE)*: Núm. 100, 25/4/1992, y «Corrección de Erratas,» *Boletín Oficial del Estado (BOE)*: Núm. 130, 30/5/1992, <http://www.boe.es/buscar/doc.php?id=BOE-Q1992-8976>.

(٣٢) منهم ١٧,٣٠٢ تمّ ترحيلهم قبل أن يعبروا المضيق (١٦٣ , ١٠ من سبتة و١٣٩ , ٧ من مليلية)، انظر: López García y Lorenzo, «Los Focos de la inmigración irregular».

(٣٣) من الأسباب التي عجّلت بتشكيل اللجنة، العثور على جثة ٣٧ مهاجراً غير شرعي لفظها البحر على شاطئ «روتا» (Rota) القريب من مدينة قادس، وقد تبيّن بعد القيام بالتحريات أنه كان بالإمكان إنقاذهم لو تدخّلت في الوقت المناسب مصالح الإنقاذ البحري، بعد أن أعطتها باخرة تجارية إشارة تفيد بوجود قارب يحمل مهاجرين يتعرّض للغرق.

الشرعيين أو مالكي القوارب، وهو ما يرفضه المغرب لكونه دليلاً غير كافٍ، خصوصاً بالنسبة إلى الذين يصلون إلى جزر الكناري، والذين تنطلق السفن التي تحملهم في العديد من الحالات من الأراضي الموريتانية أو من بلدان أخرى في أفريقيا الغربية الأخرى. والواقع أن تقديم دليل محسوس يبقى أمراً صعباً، لأن المهاجر غير الشرعي لا يتوفر على بطاقة نقل تثبت النقطة التي انطلق منها. وهكذا فمن مجموع مهاجري أفريقيا جنوب الصحراء الذين وصلوا إلى إسبانيا بطريقة غير قانونية ما بين سنتي ١٩٩٢ و٢٠٠٥، وعددهم حوالى ٢٥ ألفاً، لم يقبل المغرب إلا ١٧٩ مهاجراً منهم[٣٤].

ومن الأسباب التي تحول دون قبول المغرب مهاجري أفريقيا جنوب الصحراء الذين تريد إسبانيا ترحيلهم، كون هؤلاء سيصبحون، وهم في المغرب، في الوضعية نفسها التي يوجدون عليها في إسبانيا، أي مهاجرين غير شرعيين يصعب ترحيلهم إلى بلدانهم، إما لعدم وجود اتفاقيات تسمح بذلك بين المغرب وهذه البلدان، وإما لدوافع إنسانية، خصوصاً بعد تجربة تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥، حيث تم ترحيل مئات المهاجرين المنتمين إلى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الذين طردتهم إسبانيا، إلى بلدانهم عبر التراب المغربي في ظروف صعبة، وهو ما أثار انتقادات منظمات حماية المهاجرين ضد الحكومتين المغربية والإسبانية. ويعتبر المغرب أن اتفاقية سنة ١٩٩٢ تقادمت، ولم تعُد تواكب المستجدات التي عرفتها الهجرة غير الشرعية في العشرين سنة الأخيرة. فعند توقيعها، كان عدد المهاجرين الأفارقة الذين يستعملون المغرب كمعبر للدخول إلى إسبانيا يعدّ بالمئات، لكنه أصبح اليوم يقدر بالآلاف، بحيث تجعل تقديرات سنة ٢٠١٢ عدد الموجودين منهم في المغرب حوالى ٢٠ ألفاً[٣٥].

لقد تحوّلت الهجرة السرية بين المغرب وإسبانيا إلى ورقة سياسية غير خاضعة للاتفاقيات بقدر ما هي خاضعة للظرفية التي تمر بها العلاقات بين البلدين الجارين، والتي تعرف الكثير من المد والجزر. لذا، فالتعاون يتعثر عندما تكتنف الغيوم العلاقات، ويتدعم عندما تنجلي هذه الغيوم. وهكذا ففي سنة ٢٠٠٢، وبسبب الأزمة السياسية التي

(٣٤) Ignacio Cembrero, *Vecinos alejados* (Madrid: Galaxia Gutenberg, Círculo de Lectores, 2006), p. 166.

(٣٥) نسبة من الذين يتمّ ترحيلهم يعودون من جديد، كمثال قامت السلطات الإسبانية سنة ١٩٩٦، بترحيل ١٠٣ من مهاجري أفريقيا جنوب الصحراء، عاد منهم إلى إسبانيا ٤٠ مهاجراً. وبحسب بيان لوزارة الداخلية الإسبانية آنذاك، عملية الترحيل تلك «كانت خطأً فادحاً».

أعقبت أحداث جزيرة تورة التي سيرد الحديث عنها في ما بعد، مارست إسبانيا ضغوطاً على الاتحاد الأوروبي لوقف الدعم المالي الذي يقدمه إلى المغرب والمخصّص لمحاربة الهجرة السرية، بدعوى أنه لا يتعاون مع إسبانيا بالشكل المطلوب.

وفي سنة ٢٠١٢، وبعد الانفراج الذي عرفته العلاقات، ارتقى التعاون في مجال محاربة الهجرة غير القانونية إلى مستوى لم تعرفه من قبل، أي إلى درجة تم معها إنشاء مركزين مشتركين في طنجة والجزيرة الخضراء لمراقبتها، يضم كل منهما عناصر من الأمن الوطني والدرك الملكي من جهة المغرب، والشرطة الوطنية والحرس المدني من جهة إسبانيا. وهذه الخطوة لها دلالة رمزية فقط، أما من الناحية العملية فلا ينتظر أن يكون للمركزين فاعلية كبيرة، على اعتبار تواضع إمكاناتهما، وضيق هامش التحرك عند القائمين عليهما، إذ لا يضم كل منهما إلا ثمانية عناصر، وهي غير مرخص لها بمغادرة المركزين لتعقب المهاجرين السرّيين إذا ما لزم الأمر ذلك.

غير أن التجربة رغم محدوديتها، فبحكم وجود تجارب مماثلة على الحدود الإسبانية ـ البرتغالية، وعلى الحدود الإسبانية ـ الفرنسية، فإنها شجعت البلدان الأربعة على تكوين كتلة أمنية تجتمع سنوياً ابتداءً من كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣، جعلت من بين أهدافها محاربة الهجرة السرّية، وما يمكن أن يرافقها من أعمال إجرامية، مثل تجارة المخدرات، والجريمة المنظّمة، وخصوصاً الإرهاب، بحيث لا تُستبعد فرضية وصول عناصر إرهابية من منطقة الساحل والصحراء إلى المغرب، ومنه إلى إسبانيا، مندسة مع مهاجرين سرّيين قادمين من أفريقيا جنوب الصحراء.

أما آخر فصول الهجرة السرية التي مسّت العلاقات المغربية ـ الإسبانية فتعود إلى شهر آذار/ مارس ٢٠١٣، عندما صدر بيان عن وزارة الخارجية المغربية التي استدعت في الوقت ذاته سفير إسبانيا في الرباط، من أجل تقديم توضيحات حول قارب مغربي تم دهسه من طرف دورية للحرس المدني الإسباني مكلفة خفر السواحل. ونجم عن الحادث مقتل ثمانية مهاجرين مغاربة على سواحل جزر الكناري.

أما سبب الاحتجاج، فهو بثّ شريط فيديو على الإنترنت أثار جدلاً حول الأسباب الحقيقية للحادث، حيث زكّت الصور أقوال الناجين الذين أكدوا أن الحادث كان مقصوداً، وأن القارب كان متوقفاً وقت دهسه من طرف الدورية الإسبانية التي دمرته بشكل كامل، وأن الضحايا كانوا يطلبون النجدة. هذه الأطروحة التي تبنّاها دفاع

الضحايا ومنظمات المجتمع المدني المدافعة عن المهاجرين، لم يأخذها بعين الاعتبار القضاء الإسباني الذي حمّل المسؤولية في الحادث للمهاجرين السرّيين الذين كانوا على متن القارب.

وقد حرصت إسبانيا كذلك على دعم التعاون في مجال محاربة الهجرة السرية مع بلدان أخرى تنطلق منها هذه الهجرة، من خلال تكوين فرق مشتركة لخفر السواحل الأفريقية، وتأطير شرطة محاربة الهجرة السرية التابعة لهذه البلدان، وتوقيع اتفاقيات معها شبيهة بالتي وقّعتها مع المغرب. وقد وقّعت اتفاقية مع الجزائر سنة ٢٠٠٢[٣٦]، ومع موريتانيا سنة ٢٠٠٣[٣٧]، ومع غامبيا سنة ٢٠٠٦، ومع غينيا والرأس الأخضر سنة ٢٠٠٧[٣٨]، كما وقّعت مذكرات تفاهم مع غانا سنة ٢٠٠٥، ومع السنغال سنة ٢٠٠٦، ومع مالي سنة ٢٠٠٧[٣٩].

وتسعى إسبانيا إلى توقيع اتفاقيات مع بقية البلدان التي تأتي منها الهجرة السرية، بحسب ما يستشف من قانون الهجرة لسنة ٢٠٠٩ (الفصل ٢ مكرر)، الذي يدعو إلى: «دعم الحوار والتعاون مع البلدان التي تأتي منها أو تمر عبر ترابها الهجرة، وذلك من خلال توقيع اتفاقيات إطار موجهة إلى تنظيم موجات الهجرة، وتنسيق مبادرات التعاون من أجل التنمية»[٤٠].

موازاة مع التعاون الثنائي بين إسبانيا وكل واحدة من هذه البلدان، كان هناك تعاون إقليمي بين المغرب العربي والاتحاد الأوروبي الذي يعتبر نفسه معنياً بشكل مباشر بالهجرة السرية التي تنطلق من المغرب العربي إلى إسبانيا. وهكذا فـ «اتفاقية ماستريخت» الموقعة سنة ١٩٩٢ تتحدّث عن «السياسة الخارجية والأمن المشترك

---

(٣٦) انظر نص الاتفاقية في الجريدة الرسمية الإسبانية، في: *Boletín Oficial del Estado (BOE)*, Núm. 37, 12/2/2004, <http://www.derecho.com/legislacion/boe/12/02/2004>.

(٣٧) انظر نص الاتفاقية في الجريدة الرسمية الإسبانية، في: *Boletín Oficial del Estado (BOE)*: Núm. 185, 4/8/2003, <http://www.boe.es/boe/dias/2003/08/04/pdfs/B06510-06511.pdf>.

(٣٨) باستثناء تلك الموقعة مع الرأس الأخضر، بقية الاتفاقيات لها طابع مؤقت.

(٣٩) بخلاف الاتفاقيات، هذه المذكرات لا تسمح بالترحيل المباشر، وإنما بعد القيام بإجراءات إدارية في إسبانيا وفي البلد الذي ينتمي إليه المهاجر، تكون أحياناً معقدة. لمزيد من التفاصيل، انظر: Asín Cabrera y Ma Asunción, «Los acuerdos bilaterales suscritos por España en materia migratoria con países del continente africano: especial consideración de la readmisión de inmigrantes en situación irregular,» <http://www.ugr.es/~redce/redce10/articulos/04masuncionasincabrera.htm#tres>.

(٤٠) *Boletín Oficial del Estado (BOE)*, Núm. 299, 12/12/2009, <http://www.boe.es/boe/dias/2009/12/12/pdfs/boe-a-2009-19949.pdf>.

لأوروبا»، و«اتفاقية أمستردام» الموقعة سنة ١٩٩٧ تتحدّث عن شروط تنقل الأفراد داخل فضاء الاتحاد الأوروبي، وعن الأمن المشترك لبلدان القارة، وعن إنشاء شرطة أوروبية خاصة (Europol). وقد حرصت الاتفاقيتان على ضرورة مراقبة الهجرة غير القانونية التي تدخل أوروبا انطلاقاً من إسبانيا.

من هنا كانت هذه الأخيرة من أكثر المتحمسين للاتفاقيتين، وكذلك لمقررات قمة «تمبيري» المنعقدة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩، والتي تحولت معها أوروبا إلى «قلعة محصّنة»، بحسب جمعيات الدفاع عن المهاجرين، لأنها رهنت المشاريع التنموية التي تقوم بها في البلدان التي تنطلق منها الهجرة بمدى جاهزية هذه الأخيرة للتعاون في محاربة الهجرة السرية، من خلال مراقبة حدودها، والقبول بإعادة المهاجرين السرّيين الذين يتم ترحيلهم من أوروبا، وتوقيع اتفاقيات بذلك الشأن مع البلدان الأوروبية التي تصلها هذه الهجرة[٤١]. وقد أسمت قمة «تمبيري» التعاون وفق هذه الشروط بـ «التنمية المشتركة» (Codesarrollo)، وهو معنى مختلف تماماً عن ذاك الذي أراده للمصطلح سامي النير، وكان أول من استخدمه[٤٢].

أما آخر الاتفاقيات المتعلقة بالهجرة السرية، فهي «اتفاقية الشراكة من أجل الهجرة والتنقل» التي وقّعها الاتحاد الأوروبي مع المغرب في حزيران/ يونيو ٢٠١٣. وقد بدأ الاتحاد المشاورات مع بلدان عربية أخرى جنوب وشرق المتوسط من أجل توقيع اتفاقيات مماثلة. وترمي الاتفاقية الموقّعة مع المغرب إلى وضع مزيد من المراقبة على دخول المهاجرين السريين إلى بلدان الاتحاد عبر التراب المغربي. وقد قوبلت بتحفظ من طرف جمعيات حماية المهاجرين التي تتخوف من تحول المغرب إلى دركي المنطقة، بسبب غلبة الهاجس الأمني على روح الاتفاقية.

---

(٤١) في صيف ٢٠٠٩ صادق البرلمان الأوروبي على مشروع قانون يضع معايير مشتركة لترحيل المهاجرين غير الشرعيين الذين يقيمون في بلدان الاتحاد. وينصّ القانون الذي دخل حيّز التطبيق سنة ٢٠١٠ على إمكانية طرد المهاجرين أو احتجازهم لفترة قد تصل إلى ١٨ شهراً، مع منعهم من دخول التراب الأوروبي لمدّة خمس سنوات.

(٤٢) سياسي وباحث فرنسي في مجال الهجرة، من أصول جزائرية، يعرف مصطلح (Codesarrollo) على النحو التالي: «هو استعمال جزء من ثروات بلد الاستقبال لمساعدة البلد الأصلي للمهاجر، وتسهيل استقرار هذا الأخير بالمهجر، والقيام بمجهودات بيداغوجية كبيرة من أجل تغيير العقليات في الشمال كما في الجنوب، وخلق ترابط بين الهجرة والتنمية، الأمر الذي سيسمح لكلّ من البلد الأصلي للمهاجر وبلد الاستقبال الاستفادة منه، بشكل لا تترجم معه مساهمة المهاجر في بلد الاستقبال كخسارة للبلد الأصلي». انظر نص الحوار في: Sami Naïr, «Mañana habrá otros barcos,» *Revista Teina*, no. 14 (Marzo-Mayo 2007), <http://www.revistateina.org/teina14/dos4.htm>.

وإلى جانب الاتفاقيات والقوانين الأوروبية ـ الأوروبية، حرصت بلدان الاتحاد الأوروبي المعنية أكثر من غيرها بالهجرة السرية القادمة من الجنوب، على عقد لقاءات مع هذه البلدان، وتكوين منتديات تهدف إلى محاربة الظاهرة وغيرها من الظواهر التي تهدد أمن واستقرار المنطقة، مثل مجموعة ٥+٥ التي تشكّلت في روما سنة ١٩٩٠، وتضم خمسة بلدان من شمال المتوسط (إسبانيا وفرنسا وإيطاليا والبرتغال ومالطا)، وبلدان المغرب العربي الخمسة (المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا)[٤٣]، ومثل «إعلان برشلونة» الذي أصدره المؤتمر الأورو ـ متوسطي المنعقد في هذه المدينة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥، ومثل «الاتحاد من أجل المتوسط» الذي أُنشئ سنة ٢٠٠٨، ويعتبر استمراراً «لإعلان برشلونة»، ويهدف، على غرار «إعلان برشلونة»، إلى إقامة مشروعات تنموية في بلدان جنوب المتوسط، الغاية منها تحسين أوضاع هذه البلدان، وتوفير الشغل للشباب، الأمر الذي يساعد على الحدّ من الهجرة السرية، وتقديم المساعدات المالية إلى البلدان التي تنطلق منها هذه الهجرة. لكنه يهدف في الوقت نفسه إلى تحقيق «الأمن والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط»، بحيث يتحول المتوسط الجنوبي، وخصوصاً المغرب العربي، إلى حاجز يحول دون دخول المهاجرين السرّيين.

وعرف حجم المساعدات المقدمة من الاتحاد الأوروبي إلى بلدان المغرب العربي ارتفاعاً ملموساً، بحيث مرت نسبة المساعدات المقدمة إلى المغرب من ١٢٧,٦ مليون يورو خلال الفترة (١٩٩٥ ـ ١٩٩٩) إلى ٢٧٩,٣ مليون يورو خلال الفترة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٣)، ونسبة المساعدات المقدمة إلى الجزائر من ٣٠،٢ مليون يورو إلى ٣٢,٦ مليون يورو، وإلى تونس من ١٦٨ مليون يورو إلى ٢٤٢,٣ مليون يورو خلال الفترة نفسها. غير أن هذه الأرقام على أهميتها، هي أقل بكثير من التي تعهد الاتحاد بأدائها كمساعدة للبلدان الثلاثة[٤٤]. فقد قدم الاتحاد كذلك، دعماً إضافياً إلى المغرب، قدر سنة ٢٠٠٤، بـ ٤٠ مليون يورو، على اعتبار أنه البلد الرئيسي الذي تنطلق

---

(٤٣) تتحدّث بيانات اللقاءات الدورية بين أعضاء هذه المجموعة كذلك عن تطوير العلاقات السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية بين البلدان الأعضاء، غير أن موضوعها الرئيسي يبقى ذا طبيعة أمنية، حيث التركيز هو في الأساس على محاربة الهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة والإرهاب.

(٤٤) الرقم الذي التزم به الاتحاد الأوروبي بالنسبة إلى المغرب هو ٦٥٦ مليون يورو خلال الفترة (١٩٩٥ ـ ١٩٩٩)، و٥٢٤,٥ مليون يورو خلال الفترة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٣). وبالنسبة إلى الجزائر هو ١٦٤ مليون يورو خلال الفترة (١٩٩٥ ـ ١٩٩٩)، و١٨١,٢ مليون يورو خلال الفترة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٣). وبالنسبة إلى تونس هو ٤٢٨ مليون يورو خلال الفترة (١٩٩٥ ـ ١٩٩٩)، و٣٠٥,٩ خلال الفترة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٣). نقلاً عن: ماهر =

منه الهجرة السرّية. ومن المنتظر أن يقدم له دعماً إضافياً، بمقتضى «اتفاقية الشراكة من أجل الهجرة والتنقل» التي وقّعت في حزيران/ يونيو ٢٠١٣، كما سلف ذكره. ويخصص الدعم لتطوير وسائل محاربة هذه الهجرة.

وقد أصدر المغرب قانوناً يحارب الهجرة السرّية، تنص مادته الخمسون على معاقبة كل أجنبي دخل المغرب أو مغربي غادره بطريقة غير قانونية عبر منافذ هي غير الحدود المعدّة لذلك، بالسجن لمدة تراوح بين ٦ أشهر وسنة، وغرامة مالية تراوح بين ٣ و١٠ آلاف درهم، أو إحدى العقوبتين(٤٥). وأصدرت الجزائر قانوناً يقضي بمعاقبة كل شخص غادر التراب الجزائري بشكل غير قانوني، بالسجن لمدة تتراوح بين شهرين وستة أشهر، وغرامة مالية تتراوح بين ٢٠ و٦٠ ألف دينار(٤٦).

الجدول الرقم (٢ ـ ٥)

نتائج استطلاع حول دور الهجرة في دعم العلاقات بين إسبانيا وبلدان المهاجرين

(الأرقام بالنسبة المئوية)

الهجرة وسيلة مناسبة لمساعدة البلدان الفقيرة على التنمية	١٩
الهجرة وسيلة للتعاون مع الدول الصديقة	١١
يجب أخذ الهجرة بعين الاعتبار في الاتفاقيات الدولية وفي السياسة الخارجية للبلدان المعنية بها	١٨
لا أثر للهجرة في دعم التعاون الدولي، لا يجب الخلط بينها وبين العلاقات الدولية	١٨
من دون رأي	٣٤

أُجرِيَ الاستطلاع سنة ٢٠٠٠، وشَمَلَ ١٢١٢ شخصاً.

المصدر: معهد الهجرة والخدمات الاجتماعية IMSERSO، نقلاً عن: Juan Díaz Nicolás y María José Lafita Ramírez, *La Inmigración en España: Una década de investigación*, Colección Inmigración y Refugio (Madrid: Ministerio de Trabajo y Asuntos Sociales, Instituto de Migraciones y Servicios Sociales, 2001).

= عبد مولاه، «التشريع الأوروبي إزاء الهجرة السرية المغاربية: آليات الردع والتحفيز،» المستقبل العربي، السنة ٣٤، العدد ٣٩٨ (نيسان/ أبريل ٢٠١٢)، ص ٥٠.

(٤٥) القانون الرقم ٠٢,٠٣ المتعلّق بدخول وإقامة الأجانب إلى المغرب، وبالهجرة غير المشروعة. والظهير الشريف الرقم ١٩٦,٠٣,١، الصادر في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣. انظر: الجريدة الرسمية، العدد ٥١٦٠، وانظر أيضاً النص الكامل للقانون في: <http://www.justice.gov.ma/ar/legislation/legislation_.aspxB_.aspx?t.y=2&id_I=55>.

(٤٦) «تعديل جديد للقانون الجنائي يجرم الهجرة غير الشرعية في الجزائر،» مغاربية، ٤/٩/٢٠٠٨، <http://www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/ar/features/awi/features/2008/09/04/feature-01>.

ثانياً: هجرة القاصرين غير المصحوبين

١ ـ مسار القاصرين غير المصحوبين

رُصدت أولى حالات المهاجرين القاصرين غير المصحوبين في إسبانيا في مطلع تسعينيات القرن العشرين، وكانوا من المغاربة. وبقي عددهم متواضعاً إلى منتصف ذلك العقد، عندما بدأ عددهم يتزايد بشكل ملحوظ. وقد وصل سنة ١٩٩٧ إلى ٢٤٣٥ قاصراً، ثم ارتفع سنة ٢٠٠٠ إلى ٥٧٩٦[٤٧] قاصراً، وكانت ولايات إقليم الأندلس هي المنطقة الأولى التي استقرّوا فيها، وذلك لقربها جغرافياً من المغرب، حيث كان يوجد فيها سنة ١٩٩٨، ما مجموعه ١٣٩٨ منهم، وارتفع الرقم إلى ١٨١٠ سنة ١٩٩٩، ثم إلى ٢٦٦٥ سنة ٢٠٠٠. في تلك الأثناء تجاوز عدد القاصرين المغاربة في مراكز الإيواء في بعض الأقاليم عدد الإسبان، مثل مدريد التي كان يوجد في مراكز إيواء القاصرين فيها سنة ١٩٩٩، ما مجموعه ٦٨٧ طفلاً مغربياً، مقابل ٤٥٤ طفلاً إسبانياً[٤٨].

ومع بداية القرن الحادي والعشرين تزايد عدد القاصرين المغاربة بشكل واضح، وعمّ بالإضافة إلى إقليم الأندلس، جهات أخرى، أساساً برشلونة ومدريد وبالينسيا، ثم امتد إلى مختلف الأقاليم بما فيها البعيدة جغرافياً عن المغرب، مثل إقليم الباسك في أقصى الشمال[٤٩]. وتتحدّث الأرقام الرسمية عن وجود ١١٤١١ قاصراً أجنبياً غير مصحوب في إسبانيا سنة ٢٠٠٥، أكثر من ٧٥ بالمئة منهم في أقاليم الأندلس ومدريد وبرشلونة وبالينسيا[٥٠].

---

(٤٧) أرقام مستمدّة من الدراسة الميدانية التي أنجزها فريق من الباحثين الإسبان اعتماداً على إحصاءات رسمية وتقديرات المنظمات غير الحكومية، انظر: Verónica Cobieta Gallego [y otros], «La integración social de los menores no acompañados: Nuevos retos en la Comunidad de Madrid,» Dial net (2001), <http://dialnet.unirioja.es/descarga/articulo/2001982.pdf>.

(٤٨) المصدر نفسه.

(٤٩) خلال العقد الممتدّ من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٥، تمّ إحصاء ٢١١٨ قاصراً أجنبياً في إقليم الباسك أغلبهم مغاربة. أرقام أوردتها مؤسسة «محامي الشعب» في بلاد الباسك، في تقرير نشرته سنة ٢٠٠٧. انظر: «Infancia vulnerable: Menores Extranjeros no acompañados,» Ararteko, <http://argitalpen.ararteko.net/index.php?leng=cast& a=1451>.

(٥٠) من المعطيات الإحصائية التي قدّمتها مكاتب الهجرة التابعة للحكومات المحلية في مختلف الأقاليم الإسبانية، نقلاً عن: Cristina Goenechea Permisan, «Menores inmigrantes no acompañados: Un estudio de su situación en la actualidad,» Universidad complutense de Madrid, <http://weib.caib.es/documentacio/jornades/web_i_cong_medit/pdfs/menors2.pdf>.

غير أن الأمر يتعلق فقط بالذين تم إحصاؤهم، علماً أن هناك عدداً آخر من القاصرين يتعذّر إحصاؤهم، بسبب تغييرهم المستمر لمكان وجودهم. وهؤلاء لا يتوفرون على مأوى، ويتفادون المكوث في مكان واحد خوفاً من وقفهم من طرف الشرطة. وبحسب تقديرات المؤسسات غير الحكومية، يتزايد عدد القاصرين الأجانب غير المصحوبين في إسبانيا كل سنة بما بين ١٠٠٠ و٢٠٠٠ طفل[٥١]، يراوح عمر أغلبهم ما بين ١٤ و١٧ سنة، مع وجود حالات تشمل قاصرين يقل عمرهم عن هذا السن، بعضهم لم يتجاوز التاسعة. وإلى جانب المغاربة الذين يمثلون أكثر من ٨٠ بالمئة[٥٢]، ينتمي الباقون إلى الجزائر وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء، وأوروبا الشرقية[٥٣].

يهاجر أغلب القاصرين غير المصحوبين، وهم ذكور، في الظروف نفسها التي يهاجر فيها بقية المهاجرين السرّيين[٥٤]. وقد وصل عدد الذين رصدتهم شرطة خفر السواحل الإسبانية سنة ٢٠٠٤ إلى ٤١٥ قاصراً، منهم ١١٤ خلال الشهور الثلاثة الأولى من السنة. ويلغ خلال النصف الأول من سنة ٢٠٠٥، نحو ٣٦٥، منهم ١٤٧ خلال الشهور الثلاثة الأولى من السنة[٥٥]. هذا الرقم الأخير يمثل ارتفاعاً بنسبة ١٢٣ بالمئة مقارنة بالفترة نفسها من سنة ٢٠٠٤. وبالإضافة إلى من يستعمل القوارب، هناك فئة أخرى تصل متخفية في أسفل الشاحنات أو في حافلات نقل المسافرين، أو في البواخر الكبيرة التي تؤمن نقل الشاحنات المحملة بالسلع بين ضفتي المضيق. وينتمي القاصرون إلى المدن، وكذلك إلى البوادي، وهم من مختلف مناطق المغرب، رغم أن أغلبهم من مدن الشمال (طنجة وتطوان والعرائش والفنيدق والقصر الكبير)، وبدرجة ثانية من الشرق (الناظور والحسيمة)، ثم من الغرب والوسط (القنيطرة وفاس والرباط

(٥١) José R. Bueno Abad y Francisco Lujan Mestre, «La protección de menores migrantes no acompañados: Un modelo de intervención,» Social, <http://rua.ua.es/dspace/bitstream/10045/6511/1/ALT_14_10.pdf>.

(٥٢) الإحصاءات المقدمة من حكومات الأقاليم، تجعل نسبة القاصرين المغاربة تتراوح بين ٧٥ بالمئة و٩٢ بالمئة، بحسب الأقاليم. انظر: Permisan, «Menores inmigrantes no acompañados: Un estudio de su situación en la actualidad».

(٥٣) Abad y Mestre, Ibid.

(٥٤) بحسب مجلة موغاك (*Mugak*) الناطقة باسم عدد من جمعيات المهاجرين، من بين القوارب التي تمّ وقفها سنة ٢٠٠٣، قارب مطاطي سريع على متنه ٧٠ مهاجراً سرياً، من بينهم ٢١ قاصراً. انظر: José Luis Tirado, «La patera de los niños,» Revista, <http:/revista.mugak.en/articulos/shou/228>.

(٥٥) Abad y Mestre, Ibid.

والدار البيضاء وبني ملال)، وأخيراً من الجنوب الغربي (قلعة السراغنة ومراكش ومناطق أخرى مجاورة)[٥٦].

وتسمح وسيلة النقل المستعملة بإعطاء فكرة عن القاصر وأسباب هجرته ومن يقف وراءها، فالقاصر الذي يصل إلى إسبانيا عبر القوارب يدفع لشبكات الاتجار في الهجرة غير المشروعة مبلغاً يراوح بين ١٠,٠٠٠ و٣٠,٠٠٠ درهم (المبلغ نفسه الذي يدفعه الكبار)، وهو مبلغ يستحيل أن يكون في حوزة القاصر. لهذا فالذي يؤمن المبلغ هو عائلته التي تقوم بمرافقته إلى مدينة طنجة أو أي منطقة أخرى تبحر منها القوارب، وتتفق مع الشبكة وتدفع لها[٥٧].

وتتخذ العائلة قرار هجرة ابنها القاصر بسبب انسداد الأفق وفقدان الأمل في أي مستقبل واعد، وهي تعوّل أحياناً عليه ليخرجها هي كذلك من حالة الفقر التي تعيشها. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن بعض العائلات، خصوصاً في البادية المغربية (في بلدان عربية أخرى كذلك)، تنظر إلى الطفل كمشروع استثمار، فهي تقرر أن يوقف مشوار التعليم في سن مبكرة، ليساعد في مصاريف البيت، إما من خلال العمل في الفلاحة أو من خلال تعلّم أية مهنة يدوية تعود ببعض الدخل. لكن الفشل في ذلك، وهزالة الأجر الذي يحصل عليه، يجعلها تشجعه على الهجرة. وبحسب شهادة بعض القاصرين الذين استجوبناهم[٥٨]، فإن قرار هجرتهم ساهم فيه كذلك هجرة قاصرين آخرين من قريتهم نفسها، نجحوا في تسوية وضعيتهم في إسبانيا، وعادوا في الإجازات، بعد بلوغهم سن الرشد، وقد بدت عليهم علامات النعمة. ويحرص بعض الآباء على أن يهاجر أبناؤهم قبل بلوغ سن الرشد، لأن تسوية الوضعية القانونية في إسبانيا هي أسهل بالنسبة إلى القاصر منها بالنسبة إلى البالغ. وينتمي الذين يهاجرون بهذه الصفة إلى عائلات متماسكة اجتماعياً، رغم فقرها المادي، وهم في أغلبيتهم من المناطق الداخلية، أساساً من إقليمي بني ملال وقلعة السراغنة.

وإلى جانب هذه الفئة التي تكون هجرتها بقرار من العائلة، هناك فئة ثانية لا دخل للعائلة في قرار هجرتها، بحيث لا تعلم بذلك إلا بعد وصول ابنها إلى إسبانيا. والذين

---

(٥٦) Mercedes Jiménez, «Los menores no acompañados de origen marroquí,» *Atlas de la inmigración irregular*, vol. 2 (2004), pp. 212-222.

(٥٧) Tirado, «La patera de los niños».

(٥٨) تمّ استجواب القاصرين المغاربة في مالقة في تموز/ يوليو وآب/ أغسطس ٢٠٠٨، وفي الجزيرة الخضراء في نيسان/ أبريل ٢٠١٠.

يهاجرون بهذا الشكل ينتمون إلى عائلات فقيرة مادياً وممزقة اجتماعياً، بحيث يكون الأبوان عادة مطلَّقين. وبحسب نتائج أحد الاستطلاعات، فإن ٣٥ بالمئة من القاصرين المغاربة الذين نجحوا في الوصول إلى إسبانيا، ينتمون إلى عائلات غير مستقرة مادياً وعاطفياً، و١٠ بالمئة ينتمون إلى عائلات لها وضعية مادية واقتصادية مستقرة، و٤٠ بالمئة ينتمون إلى عائلات فقيرة مادياً ومستقرة عاطفياً، و١٥ بالمئة لا ارتباط لهم بعائلاتهم، إذ إن انتماءهم الوحيد هو إلى الشارع الذي يعيشون فيه(٥٩).

ويعيش القاصرون غير المصحوبين الذين ينتمون إلى عائلات غير مستقرة عاطفياً، وأغلبهم من مدن الشمال القريبة من موانئ العبور، في العديد من الحالات وضعية انحراف قبل هجرتهم. فهم لا يتوفرون على المال الذي تتطلبه الهجرة في القوارب، لذا فالوسيلة الوحيدة هي التخفي في الشاحنات أو الحافلات أو بواخر نقل السلع. ورغم أن نسبة مرتفعة منهم يصرّحون أن غايتهم من الهجرة إلى إسبانيا هي العمل، فإن الحديث معهم يكشف عدم وضوح هذا الهدف، حيث إن بعضهم استقر في مدينة معينة في إسبانيا، إما لأن الشاحنة أو الحافلة التي وصل على متنها توقفت هناك، أو لأنها «مدينة فريق كرة القدم المفضل لديه»، بحسب بعض المستجوبين. ويمكن القول إن حياتهم الجديدة في إسبانيا هي استمرار للحياة التي كانوا يعيشونها في المغرب: ضياع وحرمان وتسكُّع في الشوارع. وقد تبيّن لنا من خلال الحديث مع بعضهم: خيالهم الخصب، وطبعهم المضطرب، ومزاجهم العصبي، بحيث يمكن أن يتشاجروا في ما بينهم لأتفه الأسباب، وبعضهم يحمل خدوشاً في وجهه تشهد بذلك. من الناحية الفيزيولوجية، يوحي شكلهم بأنهم أقل سناً من عمرهم الحقيقي، قامتهم قصيرة، وبنيتهم هزيلة، يعانون أمراض الأسنان، أو أمراض العيون، أو بعض الأمراض الجلدية المرتبطة بغياب النظافة. كما أن بعضهم مدمن على المخدرات، لكن بسبب تعذر الحصول عليها يعوضونها بأنواع من اللصاق يشتمّونه، وهو ما تكون له أحياناً مضاعفات خطيرة على صحتهم(٦٠).

وفي بعض الحالات يسقطون في الدعارة والاستغلال الجنسي. وبحسب دراسة في الموضوع، فإن ٢٠ بالمئة منهم يرتكبون مخالفات يعاقب عليها القانون، على رأسها

(٥٩) Gallego [y otros], «La integración social de los menores no acompañados: Nuevos retos en la Comunidad de Madrid».

(٦٠) هذا ما تأكّد لنا من خلال الدردشة مع عدد منهم التقينا بهم في جوار ميناء الجزيرة الخضراء حيث كانوا يتسكّعون.

السرقة من المحال التجارية الكبرى، واعتراض سبيل المارة وانتشالهم في الشارع العام[61]. ويمثل المغاربيون أعلى نسبة من القاصرين الأجانب الذين يتم اعتقالهم بتهمة السرقة أو لارتكابهم مخالفات تقود إلى سجن القاصرين[62]، غير أن هناك من ينجح في إيجاد بديل أفضل من السجن، ومن الشارع، يتعلق الأمر بمراكز الإيواء.

الجدول الرقم (٢ ـ ٦)

القاصرون المعتقلون بسبب ارتكابهم أعمالاً مخالفة للقانون

(الأرقام بالنسبة المئوية)

الجنسية	٢٠٠٣	٢٠٠٤
إسبان	٤٢,٤	٤٣
مغاربيون	٤٠	٣٢
أمريكيون لاتينيون	٩,٦	١٣,٣
من الاتحاد الأوروبي	٠,٥	١,١٦
أوروبيون من خارج الاتحاد	٤,٢	٧,٩
آخرون	٣,٣	٢,٦٤

المصدر: تقارير النيابة العامة الإسبانية، و-Cristina Goenechea Permisan, «Menores inmigrantes no acompañados: Un estudio de su situación en la actualidad,» Universidad comp;utense de Madrid, <http://weib.caib.es/documentacio/jornades/web_i_cong_medit/pdfs/menors2.pdf>.

٢ ـ مراكز إيواء القاصرين غير المصحوبين

أخبرنا عدد من الذين استجوبناهم أنهم كانوا يتوفرون على معلومات عن مراكز إيواء القاصرين قبل وصولهم إلى إسبانيا، وكان دخولهم المراكز بقرار من الوالدَيْن اللذين يعتبران وجود ابنهما فيها هي الوسيلة الأمثل لعدم سقوطه في الانحراف. ويطلب بعض الآباء من معارفهم المهاجرين مساعدة ابنهم على ولوجها. وهناك حالات أخرى

(٦١) Permisan, «Menores inmigrantes no acompañados: Un estudio de su situación en la actualidad».

(٦٢) Gallego [y otros], Ibid.

لأطفال دخلوها بمساعدة قاصرين تعرّفوا إليهم في الشارع العام، يقيمون هم الآخرون فيها، وهناك حالات لقاصرين حملتهم الشرطة إليها، بعد أن ألقت عليهم القبض في الشارع العام، أو بعد أن سلّموا أنفسهم لها طواعية، كما أنه هناك حالات يساهم فيها المربي الاجتماعي الذي يربط اتصالاً بالقاصرين في الشارع، ويقوم بتوعيتهم بحقوقهم، مثل الحق في العلاج والسكن والمؤونة(٦٣).

وقبل إيداع القاصر مركز الإيواء، تتم إحالته على النيابة العامة التي تأمر بنقله بشكل مؤقت إلى ما يسمّى بـ «مركز الإيواء المؤقت»، وهو إصلاحية لإعادة تأهيل الأطفال المنحرفين، إسباناً وأجانب (سجن القاصرين)، يمكثون فيها مدة لا تتجاوز أسبوعاً واحداً، يتم خلالها القيام بالتحاليل اللازمة التي تثبت عمر الطفل. فإذا أثبتت التحاليل أنه قاصر، يتم الاتصال بقنصلية بلده من أجل الحصول على تقرير حول ظروفه العائلية قبل مجيئه إلى إسبانيا(٦٤)، أما إذا أثبتت التحاليل أنه غير قاصر، فتعيده الشرطة إلى الشارع العام، حيث يصبح في حكم المهاجرين غير القانونيين. لكن القانون يمنع الشرطة من استعمال المعلومات التي توافرت لديها حوله، كسلاح لمراقبته أو ترحيله.

بعد الاستماع إلى القاصر والاطلاع على تقرير قنصلية بلده وتقرير مصلحة رعاية القاصرين التابعة لوزارة العدل، يتم اتخاذ قرار ترحيله إلى بلده أو مكوثه في إسبانيا، وفي الحالة الأخيرة ينقل إلى أحد مراكز الإيواء التي توجد في كل من الأقاليم، وهي تابعة للحكومات المحلية، وتشرف عليها مؤسسة رسمية تحمل اسم «الوكالة المستقلة للحماية».

ويضمن الإيواء في مراكز القاصرين الرعاية لهم بمقتضى الفصل ١٧٢ من القانون المدني الإسباني الذي لا يميّز في ذلك بين الإسبان والأجانب، وكانت مراكز الإيواء قد أُنشئت في الأصل لرعاية القاصرين الإسبان المتخلّى عنهم، غير أن تزايد عدد القاصرين الأجانب بشكل سريع فرض إدراج بنود خاصة بهم في قوانين الهجرة والأجانب، بحيث

---

(٦٣) هذا ما أكّده لنا بعض القاصرين الذين التقينا بهم في مالقة، والذين سبق لهم أن أقاموا في هذه المراكز في مدريد.

(٦٤) الفصل ٣٥، البند الخامس من قانون سنة ٢٠٠٩ للهجرة. انظر: *Boletín Oficial del Estado (BOE),* Núm. 299, 12/12/2009, p. 105003, <http://www.boe.es/dias/2009/>.

يتحدّث قانون سنة ٢٠٠٩ عن حقهم في الرعاية الطبية، وفي التعليم الإجباري بالنسبة إلى الذين لم يبلغوا بعد ١٦ سنة(٦٥).

وفي أغلب الحالات تفوّض الحكومة المركزية، وكذا حكومات الأقاليم، الإشراف المادي والتربوي على هذه المراكز إلى الجمعيات غير الحكومية المهتمة برعاية المهاجرين، من خلال توقيع اتفاقيات تحدّد كذلك عدد القاصرين الذين يتوجب إيواؤهم داخل كل مركز(٦٦). ويوجد أكبر عدد من هذه المراكز في إقليم الأندلس (٣٠ مركزاً سنة ٢٠٠٥)، وفي إقليم مدريد (٢٣ مركزاً سنة ٢٠٠٤)(٦٧).

وتحرص مراكز الإيواء على أن ينتمي القاصرون الذين يقيمون فيها إلى ثقافة واحدة، تفادياً لأي صدام ثقافي، وهكذا تضمّ مراكز إيواء المغاربة، الجزائريين كذلك، لانتمائهم إلى الثقافة نفسها، وأحياناً بعض مهاجري أفريقيا جنوب الصحراء، لكنها لا تضم القاصرين الإسبان أو المنتمين إلى أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية. وتضطلع المراكز بمهمة تربوية، تتمثل بتلقين دروس اللغة والثقافة الإسبانيتين للذين تقلّ أعمارهم عن ١٦ سنة، ودروس في التكوين المهني لمن تتجاوز أعمارهم ذلك. وقد نجحت عدد من المراكز في مهمتها، خصوصاً تلك التي تضم عدداً محدوداً من القاصرين، يراوح عادة بين ٨ و١٠. ويكون مقرّ هذه المراكز الصغيرة في شقق في عمارات (تشتهر باسم منازل المغاربة)، أو في بعض الفيلات خارج المدن(٦٨). غير أنه لا تحقق كل مراكز القاصرين النجاح، فالعديد منها تعيش مشاكل عديدة، خصوصاً التي يتم إنشاؤها بشكل سريع وتحت ضغط الحاجة، إذ تعرف نقصاً كبيراً في الإمكانات، سواء المادية أو على مستوى التأطير، الأمر الذي ينجم عنه أحياناً الاستعانة بمؤطرين متطوعين ليس لهم التكوين الكافي.

ومن بين مراكز الإيواء التي تحدّثت عنها وسائل الإعلام الإسبانية، مركز «سان أنطونيو» (San Antonio) في مدينة سبتة؛ فبسبب التزايد المفاجئ للقاصرين غير

---

(٦٥) *Boletín Oficial del Estado (BOE)*, Núm. 299, cap. 9, p. 1049930.

(٦٦) *Boletín Oficial del Estado (BOE)*, Núm. 299, cap. 9. p. 1055004.

(٦٧) Abad y Mestre, «La protección de menores migrantes no acompañados: Un modelo de intervención».

(٦٨) أخبرنا بعض المؤطرين في هذه المراكز، أن الإقامة في شقق في عمارات تخلق خلافات مع بعض سكان العمارة الذين لا يقبلون بوجود منازل القاصرين فيها، بدعوى أنهم يثيرون المشاكل، لذا أصبح هناك ميل إلى إيوائهم في منازل مستقلّة.

المصحوبين في شوارع المدينة، واحتجاج سكانها على ذلك، حاولت السلطات التخلّص منهم بطريقة غير قانونية من خلال نقلهم إلى النقاط الحدودية بين المغرب وإسبانيا(٦٩)، وهو ما احتجّت عليه المنظمات غير الحكومية التي قدمت دعوى ضد من أقدم على ذلك التصرّف. وأمام الضجّة التي أثارها الموضوع، قرّرت الحكومة المحلية لسبتة، بشكل مرتجل، تحويل بناية استعملت في الماضي كمركز لإقامة الجنود إلى مركز لإيواء القاصرين، تبيّن في ما بعد أنه غير صالح لذلك، ولم تكن طاقته الاستيعابية تتجاوز خمسة وعشرين قاصراً في وقت وضع فيه أكثر من سبعين منهم(٧٠). وبحسب تقرير منظمة «أطباء بلا حدود»، تنعدم في المركز المذكور الشروط الصحية، الأمر الذي يؤدي إلى انتشار الأمراض المعدية التي لها علاقة بنقص النظافة.

وقد وجّهت الانتقادات نفسها إلى مراكز أخرى من طرف ستين جمعية غير حكومية موجودة في مختلف جهات إسبانيا، ووقّعت بياناً مشتركاً اعتبرت فيه: «وضعية القاصرين الذين يقيمون في هذه المراكز تدعو إلى القلق»(٧١)، لأنها تخرق حقوق الطفل، وهو ما يؤثر سلباً في نموه الطبيعي، وفي اندماجه الاجتماعي(٧٢). وقد طالب البيان أن لا يتم في أية حال من الأحوال إعطاء الأولوية في التعامل مع القاصرين للمقاربة الأمنية، لأن ذلك من شأنه أن يزيد من عدم ثقة القاصرين بهذه المراكز التي لا يتردّدون في الفرار منها، إما بالعودة إلى الشارع، أو بالذهاب إلى بلدان أوروبية أخرى(٧٣).

ومن الأسباب التي تدفع كذلك بالقاصرين إلى مغادرة مراكز الإيواء، طول المدة التي تستغرقها الإجراءات المتعلقة بالحصول على بطاقة الإقامة، إذ إنها تراوح ما بين تسعة أشهر وسنة ونصف، وهي مدة ينجم عنها في الكثير من الحالات بلوغ القاصر

(٦٩) بحسب دراسة أنجزتها جمعية تابعة للكنيسة الكاثوليكية تطلق على نفسها اسم «اللجنة الأبرشية للهجرات في سبتة»، يوجد في المدينة ما بين ١٢٠ و١٣٠ قاصراً مغربياً تراوح أعمارهم ما بين ١٢ و١٨ سنة. انظر: «Los niños de la calle en Ceuta: Racismo y desamparo,» *Revista Mugak* (Noviembre de 1998), <http://www.mugak.eu>.

(٧٠) المصدر نفسه.

(٧١) «Las ONG denuncian la situación de los menores extranjeros no acompañados,» Canal Solidario, <http://www.canalsolidario.org/noticias/entidades-sociales-denuncian-la-desproteccion-de-los-menores-extranjeros>.

(٧٢) المصدر نفسه.

(٧٣) هذا ما أكّده لنا عدد من القاصرين الذين استجوبناهم في مدينة مالقة في صيف ٢٠٠٨.

سن الرشد، بحيث يتحول إلى مهاجر سرّي مهدد بالطرد، ولذا يقرر «الفرار» من المركز. وتكفي الإشارة في هذا السياق إلى أنه من مجموع القاصرين الذين كانوا في مراكز الإيواء خلال النصف الأول من سنة ٢٠٠٥، وهو ١١٤١١ قاصراً، لم يحصل على بطاقة الإقامة إلا ٨٣١ منهم[٧٤].

ومع كل هذه الصعوبات، فالحصول على بطاقة الإقامة لا تعني أن القاصر سوّى وضعيته بشكل نهائي، بحيث تنتهي صلاحيتها مع بلوغه سن الرشد[٧٥]. ومن هنا يأتي حرص بعض الجمعيات، التي تشرف على مراكز الإيواء، على توجيه القاصرين إلى التكوين المهني، والسعي إلى إيجاد عمل لهم في المهنة التي تلقوا تكويناً فيها، الأمر الذي يسمح لهم بتسوية وضعيتهم لمجرد بلوغهم سن الرشد، غير أن هذه العملية أصبحت صعبة اليوم، بسبب الأزمة الاقتصادية وارتفاع نسبة البطالة.

٣ ـ ترحيل القاصرين غير المصحوبين

بحسب قانون الهجرة الإسباني المتعلق بالقاصرين الأجانب، لا يمكن للقاصر أن يبقى من دون مأوى، فإما يتم إيداعه في مراكز الإيواء، وإما يتم ترحيله إلى بلده. لكن هذا الخيار الأخير لا يتحقق في أغلب الأحيان، لأنه مشروط بموافقة العائلة في البلد الأصلي، وهو ما لا يحدث إلا نادراً. وقد بيّنت دراسة في الموضوع أن ٩٤ بالمئة من عائلات القاصرين في المغرب لا توافق على إعادة أبنائها[٧٦]. وللحيلولة دون حدوث ذلك، يرفض القاصرون تسليم عناوين عائلاتهم، ويردّون عادة على من يطلبها بجمل جاهزة، من قبيل: «أنا يتيم الوالدين» أو «لا أعرف من هما والداي»[٧٧].

وقد جاء توقيع مذكّرة التفاهم بين المغرب وإسبانيا في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣، بخصوص إعادة القاصرين المغاربة إلى بلدهم، لتصعّد من مخاوف هؤلاء، بحيث تحوّل لديهم الترحيل إلى هاجس يخلق شعوراً بالملاحقة، في وقت تحدّثت فيه تقارير جمعيات حماية القاصرين عن دخول قوات الأمن ليلاً إلى بعض مراكز الإيواء،

---

(٧٤) Abad y Mestre, «La Protección de menores migrantes no acompañados: Un modelo de intervención».

(٧٥) «Ley de inmigración,» *Boletín Oficial del Estado (BOE)*, Núm. 299, cap. 35, p. 105004.

(٧٦) Permisan, «Menores inmigrantes no acompañados: Un estudio de su situación en la actualidad».

(٧٧) هذا ما أكّده القاصرون الذين تحدّثنا إليهم في مالقة.

وحملها لقاصرين إلى المطارات وترحيلهم من هناك إلى المغرب، حيث يتركون لحال سبيلهم في المدن التي تحطّ فيها الطائرة، والتي تكون أحياناً بعيدة عن المدن أو القرى التي ينتمون إليها(٧٨).

يتماشى ما تضمّنته المذكّرة المغربية الإسبانية مع مذكرة أخرى وجّهها النائب العام الإسباني إلى وكلاء المحاكم، يحثّهم من خلالها على العمل من أجل ترحيل القاصرين الذين يتجاوز عمرهم ١٦ سنة، والموجودين في وضعية غير قانونية(٧٩). هذه المذكّرة لا تتضمن أي ذكر لرأي العائلة ومدى استعدادها لقبول عودة ابنها. ومن المفارقات أن المذكّرة الإسبانية ـ المغربية تتحدّث عن: «احترام حقوق الطفل، واتخاذ التدابير اللازمة التي تسمح بتفتح شخصية القاصر في محيط أسري واجتماعي سليم، وذلك في إطار المسؤولية المشتركة للبلدين»(٨٠).

وقد واكبت قرار الترحيل إلى المغرب وفق الشروط الجديدة خطة ترمي إلى إنشاء مراكز على التراب المغربي لإيواء القاصرين الذين يتم ترحيلهم، والذين ترفضهم عائلاتهم. وقد تم الاتفاق بين حكومتي البلدين على أن تبدأ التجربة بفتح مراكز في النقاط الحدودية، أساساً في طنجة وضواحيها، وتمتد بعد ذلك لتشمل المدن الداخلية التي يأتي منها كذلك القاصرون. هذه المراكز يشرف عليها مؤطرون مغاربة وإسبان، وهي بتمويل مشترك تساهم فيه كذلك حكومات الأقاليم الإسبانية، حيث توجد أعلى نسبة من القاصرين المغاربة الذين يتم ترحيلهم، مثل مدريد والأندلس وكتالونيا. وبحسب المسؤولة عن الشؤون الاجتماعية في حكومة كتالونيا، الغاية من إنشاء المراكز في المغرب هي: «الحدّ من مجيء القاصرين، وتشجيع عودة من يوجدون في كتالونيا، والتوعية بخطورة عبور المضيق بطريقة غير قانونية»(٨١). ورغم أنه أعلن عن إنشاء هذه المراكز منذ عدة سنوات، فهي لا تزال إلى اليوم (سنة ٢٠١٣) مجرد مشاريع، إذ لم يفتح

---

(٧٨) «Las ONG denuncian la situación de los menores extranjeros no acompañados».

(٧٩) «Cardenal ordena a los fiscales pedir la repatriación de loa menores extranjeros,» *Diario de León*, 28/10/2003, <http://www.diariodeleon.es/sociedad/cardenal-ordena-a-los-fiscales-pedir-repatriacion-de-los-menores-extranjeros 105124.html>.

(٨٠) بعد أربع سنوات من التوقيع على مذكّرة التفاهم، تمّ التوقيع على اتفاقية بين المغرب وإسبانيا للحدّ من هجرة القاصرين في آذار/ مارس ٢٠٠٧. وفي آذار/ مارس ٢٠٠٨، صادقت الحكومة المغربية على ما سمّي بـ «اتفاقية التعاون بين المملكة المغربية والمملكة الإسبانية في مجال محاربة الهجرة السرية للقاصرين».

(٨١) Permisan, «Menores inmigrantes no acompañados: Un estudio de su situación en la actualidad».

أبوابه إلا عدد محدود منها، ويظهر أنها تعيش مشاكل لا تختلف كثيراً عن تلك التي توجد في إسبانيا.

وقد انتقدت جمعيات حماية القاصرين هذه المراكز، كما انتقدت مذكّرة ترحيلهم الموقّعة بين البلدين، وتحدّث البيان السالف الذكر الموقّع من طرف ستين جمعية غير حكومية عن عدم احترام المذكّرة لشروط الترحيل، ومن بينها ضرورة أخذ رأي القاصر ورأي عائلته قبل الإقدام على ذلك، والتأكد من أن القاصر سيمكث في تلك المراكز في حالة عدم قبوله من طرف عائلته. كما انتقد البيان كذلك القضاء الإسباني الذي لم يأخذ بعين الاعتبار الضمانات التي يمنحها القانون الدولي للقاصرين(٨٢). وقام الفرع الإسباني لمنظمة العفو الدولية بتسليم رسالة احتجاج إلى النائب العام، ردّاً على المذكّرة التي وجّهها هذا الأخير إلى وكلاء المحاكم، واعتبرت الرسالة أن المذكرة المشار إليها تشكّل خرقاً لحقوق الإنسان، وتجاهلاً لالتزامات الدولة الإسبانية بحماية القاصرين و«مصلحتهم العليا». كما عبّر الفرع الإسباني لمنظمة يونيسيف، بعد ترحيل ١٤٢ قاصراً مغربياً سنتي ٢٠٠٤ـ٢٠٠٥، عن رفضه لإنشاء هذه المراكز، وطالب بأحد الخيارين بالنسبة إلى القاصرين: إما العودة إلى عائلاتهم، وإما المكوث في مراكز الإيواء في إسبانيا.

وقد اتخذت الموقف نفسه منظمة «الأندلس تستقبل» (Andalucía Acoge)، وهي أهم فدرالية للجمعيات المدافعة عن المهاجرين في إسبانيا، حيث وصفت المراكز التي تم فتحها في المغرب بالانتقائية، لأنها تفتح أبوابها فقط للذين يغامرون بحياتهم، وكأن الأمر يتعلق بمكافأتهم على تلك المغامرة، بينما ترفض غيرهم من الأطفال الذين يعيشون الوضعية نفسها، ويتسكعون في شوارع المدن المغربية. وهذا ما يؤكد، بحسب الفدرالية، فشل سياسة إدماج القاصرين المتخلّى عنهم، في بلدهم الأصلي، كما في البلد الذي اختاروه، لمساعدتهم من أجل الخروج من حالة الفقر والتهميش التي يعيشونها(٨٣).

ويتوافق موقف المنظمات غير الحكومية مع نتائج بعض الدراسات الأكاديمية التي عالجت الموضوع، مثل التي قام بها فريق من علماء الاجتماع الإسبان حول وضعية القاصرين في إقليم مدريد، والتي خلصت إلى أن ملف التعامل مع القاصرين تتداخل فيه قوانين حماية القاصرين بقوانين الهجرة السرية الخاصة بالبالغين، وهو ما يجعل المقاربة

(٨٢) «Las ONG denuncian la situación de los menores extranjeros no acompañados».

(٨٣) Gallego [y otros], «La integración social de los menores no acompañados: Nuevos retos en la Comunidad de Madrid».

الأمنية هي الحاضرة أكثر من أي شيء آخر. وتتساءل الدراسة: «عوض هذه المعاملة، لماذا لا نقوم بحمايتهم، وتكوينهم، ونحقق مستقبلهم في بلدنا، ليشاركوا كغيرهم في بناء المجتمع؟.. الدولة تنفق أموالاً وموارد كثيرة لحماية الأطفال كل سنة، لكن هؤلاء تتم إعادتهم إلى بلدهم، وهو ما يعني أن الأموال التي أنفقت عليهم هي مجرد أموال ضائعة، وليس استثماراً في مصلحة الأطفال»[٨٤].

(٨٤) المصدر نفسه.

الفصل الثالث

التوزيع الجغرافي والنشاط المهني للجالية العربية في إسبانيا

أولاً: التوزيع الجغرافي للجالية العربية في إسبانيا

رغم أن هناك حضوراً للمهاجرين بشكل عام في كل الأقاليم الإسبانية، فإن هذا الحضور هو بدرجة أولى في تلك التي استفادت أكثر من غيرها من النمو الاقتصادي الذي عرفته البلاد خلال المرحلة اللاحقة لانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، إذ يتمركز السواد الأعظم منهم في أربعة أقاليم، هي مدريد وكتالونيا وبالينسيا والأندلس(١). ويرجع سبب التمركز في الإقليمين الأولين إلى فرص الشغل المتوافرة في البناء والقطاع الثالث، خصوصاً الأشغال المنزلية، وسبب التمركز في الإقليمين الثانيين إلى فرص الشغل التي يوفرها قطاعا السياحة والفلاحة. وبالنسبة إلى الهجرة العربية، فإنها تتمركز بدورها في هذه الأقاليم. وقد سجل إحصاء سنة ٢٠٠١، وجود ٧٧ بالمئة من المغاربة فيها، وذلك على النحو التالي: كتالونيا (٣٣ بالمئة)؛ مدريد (١٦ بالمئة)؛ الأندلس (٢٠ بالمئة)؛ بالينسيا (٨ بالمئة)(٢).

وعرف توزيع المهاجرين العرب تطوراً داخل كل واحد من هذه الأقاليم، بحيث كان الاستقرار في البداية في عاصمة الإقليم، لكن مع تقدم الوقت بدأ الامتداد إلى الضواحي والبلدات التابعة للإقليم نفسه، وهكذا نسجل بالنسبة إلى مدريد أنه في سنة ١٩٨٦ كان ٧٩,٥ بالمئة من المغاربة يقيمون في العاصمة، ونزلت النسبة سنة ١٩٩١ إلى ٦٣,٤ بالمئة، وسنة ٢٠٠٠ إلى ٤٠ بالمئة، وفي سنة ٢٠٠٣ أصبحت ٣٦,٦ بالمئة(٣).

---

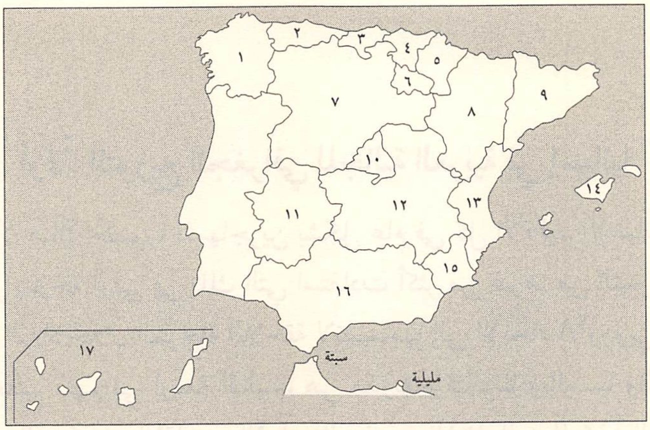
(١) من حيث التقسيم الإداري، لا يتمّ إدراج ولاية مرسية في إقليم الأندلس، بل تصنّف كولاية قائمة بذاتها، غير أنها من الناحية الجغرافية والثقافية والاقتصادية تعتبر جزءاً من هذا الإقليم. لذا فالمعطيات الإحصائية التي تتحدّث فيها عن إقليم الأندلس تتضمن كذلك منطقة مرسية، رغم أن المصادر الإحصائية التي أخذناها منها، تقدّم أرقام هذه الولاية بشكل منفصل.

(٢) أرقام رسمية صادرة عن المعهد الوطني للإحصاء التابع لكتابة الدولة في الاقتصاد. نقلاً عن: «Por qué se concentran en determinadas regiones de España?,» <http://sauce.pntic.mec.es/jotero/Inmigra/region.htm>.

(٣) Tamayo D'Ocon y Gloria Lora, «Inmigración marroquí en la comunidad de Madrid,» *Atlas de la inmigración irregular*, vol. 2 (2004), p. 345.

الخريطة الرقم (٣ ـ ١)

التوزيع الجغرافي للجالية العربية الإسلامية في إسبانيا بحسب الأقاليم (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢)



	الإقليم	العدد
١	غاليثيا	١٢,١٠١
٢	أستورياس	٥,٩٦٠
٣	كانتابريا	٣,٨٦٢
٤	بلاد الباسك	٣٧,٦٥٢
٥	نفارا	١٧,٤١٨
٦	لا ريوخا	١٤,٢٩٢
٧	قشتالة وليون	٢٧,٢٩٥
٨	أراغون	٣٥,٦٨٠
٩	كتالونيا	٣٦٩,٥٢٢
١٠	مدريد	١٢١,٦٠١
١١	إكسترمادورا	٩,٥٨٠
١٢	قشتالة لامنتشا	٤٥,٥٢٨
١٣	بالينسيا	١٢٨,٥٠٩
١٤	جزر البليار	٣٦,٧٣٥
١٥	مرسية	٨٢,٧١٠
١٦	الأندلس	١٦٤,١٦٩
١٧	جزر الكناري	٣١,٠٩٩
	سبتة	٤,٧٢٥
	مليلية	٩,٢٤٩

المصدر: إنجاز المؤلف، اعتماداً على إحصاء اتحاد الجمعيات الإسلامية في إسبانيا.

ومع أن أعداد المغاربة في الأقاليم الأربعة في تزايد، ومع أنهم كانوا على امتداد عقد تسعينيات القرن الماضي يحتلون المرتبة الأولى فيها من بين الأجانب، فإن التنوّع الكبير في جنسيات هؤلاء، والذين توافدوا إلى إسبانيا خلال السنوات الأولى من القرن الحالي، جعلت النسبة التي يمثلها المغاربة تعرف بعض التراجع. ويعتبر إقليم مدريد حالة معبّرة، فقد ارتفع عدد المغاربة المقيمين فيه بطريقة قانونية من ٣٠٧٥ سنة ١٩٩٠ إلى ١١٩٢٩ سنة ١٩٩٢، ثم إلى ٤٦٦٧١ سنة ٢٠٠٣، لكنهم تراجعوا من حيث النسبة من ٢١,٧ بالمئة سنة ١٩٩٢ إلى ١٣,٩ بالمئة سنة ٢٠٠٣، كما تراجعوا من حيث المرتبة، إذ مرّوا من المرتبة الأولى التي احتلوها طيلة عقد التسعينيات، إلى المرتبة الثانية سنة ٢٠٠٠، وإلى المرتبة الثالثة سنة ٢٠٠٢، ثم إلى المرتبة الرابعة سنة ٢٠٠٤، بعد كل من الإكوادوريين والكولومبيين والرومانيين(٤)، قبل أن يعودوا إلى المرتبة الثانية بعد الرومانيين سنة ٢٠٠٨، بما مجموعه ٨٠٥١٥ مهاجراً. الوضعية نفسها تتكرر في بالينسيا التي احتلوا فيها في سنة ٢٠١٢ المرتبة الأولى بما مجموعه ١٤٣,٦٢٦ مهاجراً، وفي كتالونيا التي احتلوا فيها كذلك المرتبة الأولى في السنة نفسها بما مجموعه ٢٣٠,٢٦٢ مهاجراً. ونجد في بعض بلدات هذا الإقليم أن المغاربة يمثلون السواد الأعظم من السكان، كما هو حال بلدة «سالت» (Salt) الصغيرة التي تتجاوز نسبتهم فيها ٥٠ بالمئة من مجموع السكان(٥).

وبالنسبة إلى إقليم الأندلس يختلف الوضع قليلاً، ففي ولايتي مرسية وألمرية، مثّل المغاربة على امتداد سنوات، الجالية الأجنبية الوحيدة التي لها حضور عددي وازن. ورغم أن نسبة حضورهم تراجعت قليلاً بسبب تزايد عدد المهاجرين من جنسيات أخرى، فلا يزالون يمثلون أهم جالية أجنبية. وبحسب سجلات المهاجرين المتعلقة بولاية ألمرية، ففي سنة ١٩٩٣ كان جلّ هؤلاء من أصول أفريقية، وداخل هذه المجموعة مثّل المغاربة نسبة ٧٧ بالمئة(٦). ونعثر على المغاربة في ٢٢ بلدة من بلدات الولاية، لكن مع تمركز خاص في مدينة ألمرية وبلدتي «إليخيدو» و«روكيتاس دي مار»

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٣٧.

(٥) Zakya Daoud, *La Diaspora marocaine en Europe* (Casablanca: La Croisée des Chemins, 2011), p. 236.

(٦) Base de datos Raíces, Cfr. Valerio Cozar y María Enriqueta, «La Inmigración de origen marroquí en Almería,» *Atlas de la inmigración irregular*, vol. 1 (2001), p. 115, <http://www.uam.es/otroscentros/teim/observainmigra/atlas%201996%20inicio.htm>.

(Roquetas de Mar)، حيث يقيم ٩٣ بالمئة منهم[٧]. والأمر نفسه بالنسبة إلى مرسية التي لم يحُل تزايد عدد الأجانب فيها دون استمرار المغاربة كأهم جالية أجنبية. وقد تضاعف عددهم خلال خمس سنوات، إذ مرّ من ١٣٥٣٩ سنة ١٩٩٦ إلى ٢٥٢١٥ سنة ٢٠٠١[٨]، وهو ما يمثل ٢٢ بالمئة من الأجانب المقيمين في الإقليم.

الجدول الرقم (٣ ـ ١)

الجالية المغربية في إسبانيا بحسب الجنس والسن (سنة ٢٠٠١)

	أقل من ١٦ سنة	بين ١٦ و٦٤ سنة	٦٥ سنة فما فوق	المجموع
ذكور	٢٦,٦٠٠	٢٦,٦٠٠	١,٥٤٨	٥٤,٧٤٨
إناث	٢٢,٩١٥	٦٣,٤٨٠	١,٧٧٥	٨٨,١٧٠
المجموع	٤٩,٥١٥	٩٠,٠٨٠	٣,٣٢٣	١٤٢,٩١٨

المصدر: تمّ وضعه اعتماداً على إحصاء السكان والسكن في إسبانيا سنة ٢٠٠١ (Censo de población y viviendas 2001).

بالنسبة إلى الجزائريين، نسجل حضوراً مهماً لهم في الولايات الشرقية الممتدة على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط، من كتالونيا في أقصى الشمال الشرقي إلى مرسية والولايات المحاذية لها في الجنوب الشرقي. ويعود سبب التمركز في هذه المناطق إلى القرب الجغرافي من الجزائر، وإلى وجود خطوط بحرية مباشرة بين وهران وأليكانتي، وبين وهران وألمرية، ثم بين الجزائر العاصمة وألمرية، إضافة إلى الخط الذي يربط مارسيليا بوهران والذي يمر عبر برشلونة وأليكانتي. وبعد أن عرف بعض هذه الخطوط انتعاشاً مهماً بعد إغلاق الحدود البرية المغربية ـ الجزائرية سنة ١٩٩٤، أصبح متعذراً معه على الجزائريين الذين يقصدون إسبانيا القيام بذلك عبر التراب المغربي.

---

(٧) المصدر نفسه.

(٨) *Anuario Estadístico de la Región de Murcia*, Tomo I: «Datos regionales, Centro Regional de Estadísticas de Murcia, Consejería de Economía y Hacienda,» p. 172. cfr. Fernando Bravo López, «Los marroquíes en la comunidad autónoma de la región de Murcia,» *Atlas de la inmigración irregular*, vol. 2 (2004), p. 352.

الجدول الرقم (٣ ـ ٢)

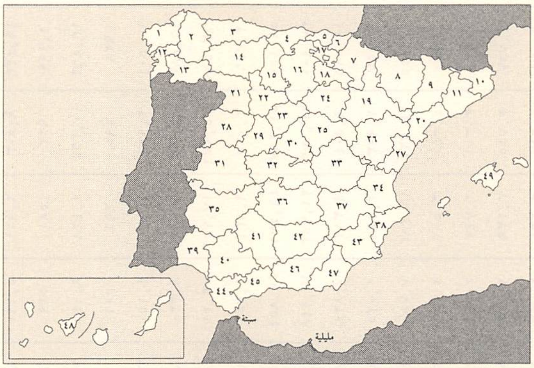
التطور العددي للمغاربة الحاصلين على بطاقة الإقامة بحسب الأقاليم (١٩٩٢ ـ ٢٠٠٥)

السنة	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الأندلس	٨,١٠٢	٧,٩٦٣	٩,٦٤٧	١١,١٢٩	١٠,٥٤٨	١٦,٧٠٩	٢٠,٤٣٨	٢٣,٩٩٤	٣٥,٦٤٦	٣٩,٢٧٩	٤٠,٤٧٦	٥٠,٦٨٤	٤٩,١٩١	٧٢,٦٠٢	٧٨,٤٣٩	٨٨,٩٩١
أراغون	٦٨٤	٨٣٤	٨٥١	٩٥٥	٨٨١	١,٧٧٤	٢,٢٣٣	٣,٠٨٦	٣,٥٢٨	٤,٤٨٨	٥,١٦٠	٦,٩١١	٨,٨٠٣	١١,٤٢٣	١٣,٠٠٠	١٤,٧٧٧
استورياس	١٢٧	١٣٣	١٣١	١٤٣	١٥١	٢١١	٢٣٨	٢٩٣	٣٤٣	٤٠٢	٥٢٩	٥٨١	٩٣٢	١,١٩٩	١,٣٦٦	١,٥٢٤
جزر الكناري	١,٩٥١	٢,٣٧٣	٢,٤٠٢	٢,٦٣١	٢,٥٢٥	٢,٧٤٣	٣,٦٧٠	٤,٤٠٧	٦,٧٦٧	٧,٥٧٨	٨,٠٤٨	٩,٤٢٨	١٠,٣٦٨	١٣,٨٦٢	١٤,٢٠٦	١٥,٤٥٠
كانتابريا	٥١	٥٥	٦٣	٨٣	١٠٦	١٣٤	١٦٩	٢٢٤	٣٩١	٣٩٨	٥٠٦	٦٦٦	٧٩٥	٩٢٨	١,٠٥٦	١,١١١
قشتالة وليون	٥٠٩	٦٣٧	٧٣٧	٨٧٠	٨٢٣	١,٢٧٢	١,٧٣٢	٢,٢٦٩	٢,٦٣٧	٣,٢٤٩	٤,١٥٠	٥,١٤٧	٦,٩٨٩	١٠,٥٠٤	١٣,٦٢١	١٥,٩٣٩
قشتالة لامانشا	٩٦٤	١,٢٧١	١,٥٧٠	٢,٠٠٣	١,٨٧٠	٣,٤٩٧	٤,٥٠٨	٤,٧٤٧	٥,٩٠٤	٦,٤٥١	٨,٣٣٠	٩,٨٨٩	١٢,٦١٣	١٦,٨٨٣	٢١,٩٧٩	٢٥,٤٨٠
كتالونيا	١٨,٦١٩	٢٠,٤٦١	٢٠,٤٣١	٢٩,٤٩١	٢٩,٤٥٩	٣٩,٣٦١	٤٩,١٢٤	٦١,٤٦٢	٧٢,٧٤٨	٨٨,٦٤٢	١٠٣,٢١١	١١٧,٧٥٢	١٣٥,٩٧٦	١٦٣,٥٨٩	١٧٠,٨٨٠	١٩٠,٩٦٣
سبتة	٣٢٤	٣٤٣	٤٠٦	٥٣٥	٥٥٠	٦٥١	٨٢٧	٩٥٣	١,٤٤٨	١,٦٥٤	١,٧٥٠	١,٨٣١	٢,٠١٥	٢,٣٥٦	٢,٨١١	٢,٨٨٢
مدريد	١١,٧٢٩	١١,٠٦١	١١,٠٩٨	١٠,٨٦٨	١٤,١٩٤	١٨,٥٥٦	٢٣,٩٨٨	٢٦,٦٢٤	٢٦,٩٥٣	٣٦,٠٢٢	٣٩,٨٥٤	٤٦,٤٧١	٥١,٢٦٧	٥٩,١٥٧	٦٢,٨٨٨	٦٨,٢٧٨
بالينسيا	٢,٩١٧	٣,٦٦٥	٣,٧٠٠	٤,١٥٦	٤,٣١٣	٥,٩١٥	٧,٧٨٧	٨,٤٠٤	١٠,٩٨٨	١١,٦٩٤	١٧,٢٤٨	٢١,٧٥٣	٢٧,٦٧٣	٣٧,٩٠٠	٤٦,٧٧٧	٥٢,٦٨٤
إكسترمادورا	١,٣٤١	١,٤١٠	١,٨٣٦	٢,١٠٣	١,٥٠٥	٣,٧١١	٤,٩٧٥	٥,٢٩٧	٦,٠٦٧	٧,١٥٦	٧,٨٢٨	٩,٣١٢	٩,٥٠٤	١٠,٧١٦	١٠,٦٧٩	١١,١٥١
غاليسيا	٤٢٢	٤٨٢	٦١٥	٥٦٥	٦١٤	٩٤٥	١,١٠٠	١,٣١٢	١,٦٢٩	١,٥٧٩	٢,٠٢٥	٢,٥٤٦	٢,٩٢٣	٣,٨٥٧	٤,٣١٤	٤,٧١٦
جزر البليار	١,١٣٣	١,٤٤٨	١,٤٨٠	١,٦٨٣	١,٦٤١	٢,٤٩٥	٣,٣٦٠	٣,٠٢٠	٤,١٠٠	٤,١٧٥	٧,٧٨٨	١١,٢٨٢	١٤,٢٢٧	١٧,٤٥٥	١٩,٥٢٦	٢١,٩٨٠
لاريوخا	٢٥٤	٣١٤	٣٦٤	٤٨٤	٥٩١	٨٤٧	١,١٧٩	١,٨٠٨	٢,٠١٧	٢,٠٣٨	٢,٩٠١	٣,٥٠١	٤,٢٤٠	٥,٤٧٠	٦,٠٠٩	٦,٦٣١
مليلية	١٧٤	٣٤٣	٦٥٢	٨٨٧	٨٧٢	٣٣٢	٦٣٢	١,٤٣٧	٢,١٠٤	٢,٣٩٠	٢,٧٤٩	٢,٧٤٧	٣,٣٠١	٣,٧٦٥	٤,٤٠٦	٤,٨٦٤
نفارا	١٤٤	٢٣٣	٢٥٦	٣٢١	٤١٦	٦٠٧	٨٩٦	١,٣٣١	١,٩٢٩	١,٥٧٩	٢,٩٣٦	٣,٢٣٩	٣,٧٥٥	٤,٧٥٧	٥,٣٩٤	٥,٨٩١
بلاد الباسك	١,١٤٨	١,٢٦٠	١,٢٥٠	١,٣٨٨	١,٢٤٥	١,٦٧٣	١,٨٧١	٢,١٨٧	٢,١٣٨	٢,١٠٢	٢,٧٩٣	٣,٢٣٤	٤,٢١٦	٦,٠٧٤	٧,١٢٢	٧,٧٤٧
مرسية	٢٤٥٦	٣,٧٠٥	٢,٩٧٨	٣,٦٣٣	٣,٧٦٣	٤,٩٨٧	٨,٩٦١	٧,٩٦٨	١٢,٢٦١	١٤,٠٣٧	٢٢,٥٨٦	٢٥,٢١٥	٣٦٤٨٦	٤٨,٥٠٦	٥٧,١٠١	٦٠,٤٤٨
بدون تحديد	٠	٠	٠	٠	١,١٢٢	٤,٦٧١	٣,٢٠٨	١,٠٤٧	١٨٤	٣٤	١,٥٦٤	١,٥٨١	١,٦٨٤	٢,١٢١	٢,١٤٧	٢,١٧٩
المجموع	٥٣,٠٤٩	٥٧,٩٩١	٦٠,٤٦٧	٧٣,٩٢٨	٧٧,١٨٩	١١١,٠٩١	١٤٠,٨٩٦	١٦١,٨٧٠	١٩٩,٧٨٢	٢٣٤,٩٤٧	٢٨٢,٤٣٢	٣٣٣,٧٧٠	٣٨٦,٩٥٨	٤٩٣,١٢٤	٥٤٣,٧٢١	٦٠٣,٦٨٦

المصدر: تمّ وضعه اعتماداً على حوليات الأجانب، انظر: *Anuario estadístico de extranjería, años 1996-2006* (Equipo TEIM. Madrid: Boletines estadísticos de extranjería de la Secretaria de Estado de Inmigración Elaboración, 1996-2006).

الخريطة الرقم (٣ ـ ٢)

النسبة التي تمثلها النساء، بين المهاجرين المغاربة الحاصلين على بطاقة الإقامة (بحسب المدن)



	المدينة	النسبة
١	لاكرونيا	٢٧,٦٧
٢	لوغو	٣٣,٠٥
٣	أستورياس	٢٨,٣٦
٤	كانتابريا	٢١,٩٤
٥	فسكاية	٣٢,٣٤
٦	كوبوسكوا	٣٨,٤٠
٧	نفارا	٢٨,٦٦
٨	ويسكة	٢٩,٠٤
٩	ليريدا	٢٨,٨٤
١٠	خيرونا	٣٦,٣٩
١١	برشلونة	٣٥,١٤
١٢	بونتيفيدرا	٢٩,٤٦
١٣	أورينسي	٣٩,١٣
١٤	ليون	٢٦,٣٦
١٥	بالينسيا	٣١,٠٢
١٦	بورغوس	٣٧,٧٣
١٧	آلبة	٣١,٤٢
١٨	لاريوخا	٣٢,٩١
١٩	سرقسطة	٢٦,١٩
٢٠	تاركونا	٣٤,٠٩
٢١	زمورة	٢٩,٨٤

يتبع

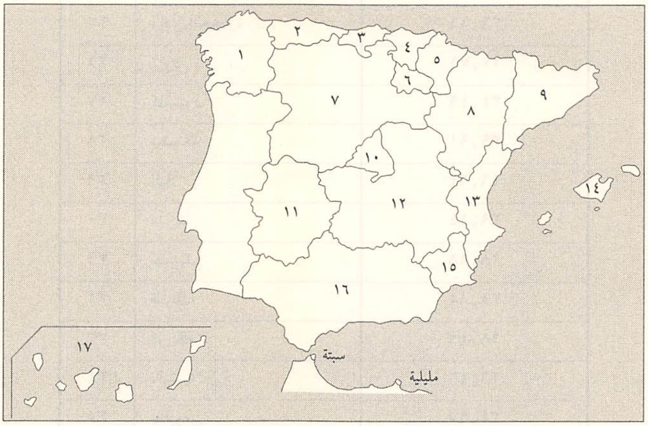
تابع

٢٢	بلد الوليد	٣١,٢٩
٢٣	سيغوفية	٣٦,٠٦
٢٤	صورية	٣٢,٧٣
٢٥	وادي الحجارة	٣٦,٦٦
٢٦	ترويل	٢٧,٧١
٢٧	كاستيون	٣٤,٤٩
٢٨	سلمنكة	٣٩,٩١
٢٩	أفيلا	٤٦,٦٢
٣٠	مدريد	٣٩,١٤
٣١	قصريش	٢٨,٨٨
٣٢	طليطلة	٣٨,٨٥
٣٣	كوينكة	٢٨,٤٩
٣٤	بالينسيا	٢٦,٤٦
٣٥	بطليوس	٣٤,٩٥
٣٦	سيوداد ريال	٣٢,٥٥
٣٧	البسيط	٢٣,٦٦
٣٨	أليكانتي	٢٦,٢٠
٣٩	ولبة	٢١,١٤
٤٠	إشبيلية	٣٨,٨٤
٤١	قرطبة	٤٠,٢٨
٤٢	جيان	١٩,٦٧
٤٣	مرسية	١٧,٤٦
٤٤	قادس	٤٥,٦٣
٤٥	مالقة	٤٨,٠٢
٤٦	غرناطة	٤٠,٨٣
٤٧	ألمرية	٢٠,١٦
٤٨	جزر الكناري	٥٢,٦٢
٤٩	جزر البليار	٢٧,٧٨
	سبتة	٥٤,٥٥
	مليلية	٥٩,٥٠
مجموع المهاجرين المغاربة		٢٨٢,٤٣٢
مجموع النساء المغربيات		٩٢,١٦٧
النسبة المئوية للنساء		٣٢,٧٥

المصدر: Bernabé López García (coord.), *Atlas de la inmigración marroquí en España* (Madrid: Ed. Ministerio de Trabajo y Asuntos Sociales y La Universidad Autónoma de Madrid, 1996).

الخريطة الرقم (٣ ـ ٣)

التوزيع الجغرافي للمغاربة في إسبانيا سنة ٢٠١٢ بحسب الأقاليم



	الإقليم	العدد
١	غاليسيا	٦,٧٤٣
٢	أستورياس	٢,٨٤٧
٣	كانتابريا	١,٨٩٩
٤	بلاد الباسك	١٧,٧٢٢
٥	نفارا	١٠,٧٢٣
٦	لا ريوخا	٨,٤٣٠
٧	قشتالة ليون	٢١,٢٨٦
٨	أراغون	١٨,٣٩٥
٩	كتالونيا	٢٣٨,٣٧٠
١٠	مدريد	٨٤,٠٠٥
١١	إكسترمادورا	٨,٥٩٧
١٢	قشتالة لامنتشا	٣٦,٣٩٤
١٣	بالينسيا	٧٧,٠١٧
١٤	جزر البليار	٢٤,١٦٥
١٥	مرسية	٧٢,٤٩٦
١٦	الأندلس	١٢١,٤٧٨
١٧	جزر الكناري	١٨,٧٤٦
	سبتة	٤,٦٠٨
	مليلية	٩,٢١٦

المصدر: من إعداد المؤلف، اعتماداً على إحصاء اتحاد الجمعيات الإسلامية في إسبانيا.

يوجد أهم وأقدم حضور للجالية الجزائرية في إسبانيا في إقليم بالينسيا، وكانت سلطات هذا الإقليم، بطلب من فدرالية المنتجين الفلاحيين، قد استدعت سنة ١٩٨٩ مهاجرين جزائريين لتعويض العمال الفلاحين الإسبان الذين قاموا بسلسلة إضرابات تلك السنة(٩). كما مثّل الجزائريون في هذا الإقليم سنة ١٩٩١ حوالى ٤٠ بالمئة من مجموع الجزائريين في إسبانيا(١٠)، وقد استقرّت أكبر نسبة منهم في مدينة بالينسيا (عاصمة الإقليم) وضواحيها، حيث ارتفع العدد من ٧٠٠ سنة ١٩٩١ إلى ٢,٤٩٧ سنة ٢٠٠٣. ويوجد كذلك تمركز مهم للجزائريين في إقليم أليكانتي المجاور الذي ارتفع عددهم فيه من ١٩٥ سنة ١٩٩١ إلى ٢,٩١٩ سنة ٢٠٠٣(١١). ويقيم أغلب الجزائريين المستقرين في هذا الإقليم في مدينة اليكانتي، وفي بلدتي «بيغا باخا» (Vega Baja) و«أورويلا» (Orihuela). وبسبب الأهمية العددية للجالية الجزائرية في أليكانتي، فتحت الجزائر قنصلية لها في المدينة، هي الأقدم من نوعها في إسبانيا.

وسجل إقليم كتالونيا هو الآخر ارتفاعاً ملحوظاً في عدد المهاجرين الجزائريين، إذ تضاعف الذين يقيمون فيه بطريقة قانونية عشر مرات في عشر سنوات، وانتقل العدد من ٤٥٤ سنة ١٩٩١ إلى ٤٥٧٢ سنة ٢٠٠٣. وكان أكثر من ٤٠ بالمئة من هذا الرقم يقيم في مدينة برشلونة وضواحيها. والتزايد نفسه نسجله في إقليم مرسية الذي تضاعف فيه عددهم ١٥ مرة ما بين سنتي ١٩٩١ و٢٠٠٣، بحيث انتقل من ١٩٥ إلى ٢٩١٩(١٢).

ومع مرور الوقت، امتد وجود المهاجرين الجزائريين إلى إقليم أراغون الذي انتقل فيه عددهم من ٣٧٢ سنة ١٩٩١ إلى ٢٤٢٧ سنة ٢٠٠٣، منهم ٦٥ بالمئة في عاصمة الإقليم سرقسطة وضواحيها. ومن خصوصيات هذا الإقليم، أن في إحدى مدنه الصغيرة، وهي «توديلا» (Tudela)، مثّل الجزائريون سنة ٢٠٠٠ حوالى ٤٥ بالمئة من الأجانب(١٣). نسجل كذلك تمركزاً للجزائريين في إقليم نفارا في الشمال الشرقي الذي ارتفع فيه عددهم من ٢٨ مهاجراً سنة ١٩٩١ إلى ١٤٠١ مهاجر سنة ٢٠٠٣.

---

(٩) López García, «Los Argelinos en España,» *Atlas de la inmigración irregular*, vol. 2 (2004), p. 457.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) ما زال للجالية الجزائرية حضور مهمّ في هذه البلدة إلى اليوم، فمن مجموع الأجانب المسجلين في بلدية المدينة سنة ٢٠١٢، وعددهم ٥٣٣٧، احتلّ الجزائريون المرتبة الثانية بـ ٧٦٥ مهاجراً، خلف المغاربة بـ ١٠٨٢ مهاجراً. =

ولا نسجل في هذه الأقاليم الأربعة أي تمركز مهم للمهاجرين الجزائريين على امتداد الجغرافيا الإسبانية، باستثناء إقليم مدريد الذي ارتفع فيه عدد الذين يقيمون منهم بطريقة قانونية من ١٧٣ سنة ١٩٩١ إلى ١٠٠٠ سنة ٢٠٠٣، وإقليم ألمرية الذي ارتفع فيه عددهم من ١٥٨ سنة ١٩٩١ إلى ٦٢٦ سنة ٢٠٠٣.

وفي ما يتعلق بالمهاجرين الموريتانيين، نجد أهم حضور لهم في كتالونيا ومدريد وجزر الكناري، حيث بلغت نسبة الذين يقيمون منهم في الإقليم الأول سنة ٢٠٠٣، ٥٦ بالمئة، وفي الإقليم الثاني ١٣ بالمئة، وفي الإقليم الثالث ٢٠,٥ بالمئة[١٤]. وإذا كان تمركزهم في كتالونيا ومدريد يعود إلى الازدهار الاقتصادي للإقليمين، فإن وجودهم في جزر الكناري يرجع في الأساس إلى القرب الجغرافي، وإلى قدم الهجرة الموريتانية إلى الجزر.

بالنسبة إلى التونسيين، نجد أهم تمركز لهم في مدريد، حيث يقيم ٢٥ بالمئة منهم، وفي برشلونة حيث يقيم ١٥,٩ بالمئة. أما النسبة الباقية، فتتوزع على مختلف التراب الإسباني، وبالخصوص مدن الأقاليم الشرقية الساحلية[١٥].

ويتعذّر ضبط أماكن وجود المهاجرين من بقية الجنسيات العربية، بسبب غياب المعطيات الإحصائية، وإن كنا نعلم أن أهم حضور عددي للجالية السورية هو في مدريد وكتالونيا وبالينسيا. غير أن خصوصية هذه الجالية، تتمثل بأن أهميتها العددية لم يعُد يشكّلها المهاجرون، وإنما المتحدرون الذين بحكم حملهم للجنسية الإسبانية، لا تضعهم إحصاءات السكان في خانات الأجانب، كما سلف الذكر.

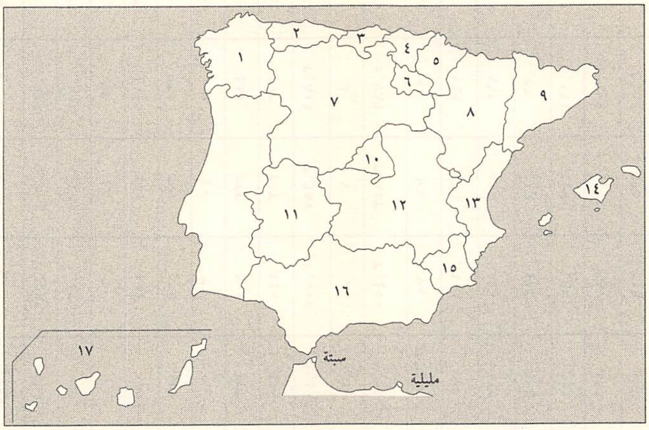
= ومن خصوصيات هذه البلدة، أنها على صغرها تضمّ مهاجرين من ٨٢ جنسية. انظر: Nieves Arigita, «Tudela tiene empadronados 5.337 inmigrantes de 82 nacionalidades,» *Noticias de Navarra*, 26/3/2012, <http://www.noticiasdenavarra.com/2012/10/23/vecinos/tudela-y-ribera/tudela-tiene-empadronados-5337-inmigrantes-de-82-nacionalidades>.

(١٤) النسب تتعلق بالذين سجّلوا في بلديات الأقاليم المذكورة، أو الذين قاموا بتسوية وضعيتهم القانونية. نقلاً عن: Carmen Moreno Loreto, «La inmigración mauritana en España,» *Atlas de la inmigración irregular*, vol. 2 (2004), pp. 465-467.

(١٥) López García, «La inmigración tunecina en España,» *Atlas de la inmigración irregular*, vol. 2 (2004), p. 468.

الخريطة الرقم (٣ ـ ٤)

التوزيع الجغرافي للجالية الجزائرية
في إسبانيا سنة ٢٠١٢ بحسب الأقاليم



	الإقليم	العدد
١	غاليسيا	٦٧٤
٢	أستورياس	٥٧٥
٣	كانتابريا	٣٣٢
٤	بلاد الباسك	٥,٩٣٢
٥	نفارا	٣,١١٥
٦	لا ريوخا	١,١٠٧
٧	قشتالة وليون	١,٨٢١
٨	أراغون	٥,٣٧٦
٩	كتالونيا	٩,٠٣٧
١٠	مدريد	١,٩٣٩
١١	إكستريمادورا	١٩٩
١٢	قشتالة لامنتشا	١,٩٣٠
١٣	بالينسيا	١٩,٧٤٨
١٤	جزر البليار	١,١٨٤
١٥	مرسية	٢,٩٩٠
١٦	الأندلس	٥,٨٩٠
١٧	جزر الكناري	٥٧٢
	سبتة	٣
	مليلية	٨

المصدر: من إعداد المؤلف، اعتماداً على إحصاء اتحاد الجمعيات الإسلامية في إسبانيا.

الجدول الرقم (٣ ـ ٣)

التطور العددي للجالية الجزائرية في إسبانيا بحسب الأقاليم (١٩٩٢ ـ ٢٠٠٣)

الإقليم	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	نسبة التزايد
الأندلس	٣٢٠	٢٣٥	٣٢٧	٤٠١	٤١١	٧٠٢	٨٤٤	٩٥٨	١,٥٩٦	١,٨٠٥	١,٩٣٦	٢,٤٤٠	٦٠,٢
أرغون	٢٦٥	٣٢٠	٢٥٧	٣٢٢	٢١٢	٥٨٣	٦٥٧	٨٩١	١,٤٣٦	١,٣٨٥	١,٨٨٥	٢,٣٢٧	٧٠,٧
أستورياس	١٢	٩	١٤	١٧	٢٤	٣٠	٣٦	٣٨	٦٠	٤٨	٩٤	٨٧	٥٦,٨
جزر البليار	١٠٠	١٢٥	١٣٨	١٧٠	١٧٠	٢٠٥	٢٣٥	١٥٦	٢٥٤	٢٣٤	٤١٤	٥٤٣	٤٠,٢
جزر الكناري	٣٦	٣٦	٣٢	٤٣	٤٧	٨٢	٩٠	١٣٤	٢٣٥	٢٧٨	٣٣١	٥٠٤	١١٨,٢
كانتابريا	٧	٦	١٠	١٤	١٨	٢٢	٢٤	٢٤	٣٦	٤٠	١٠٥	١٢١	١٤٨
قشتالة لامنشا	٢٨	٦٩	٨٣	٨٣	٦٤	١١٢	١٤٩	٣٣٣	٤٠٩	٣٣٣	٤٨٧	٥٩٥	١٨٤,١
قشتالة وليون	٢٨	٣١	٣٧	٤٤	٤٦	٥٢	٨٠	٢١٩	٢٤٠	٣١٣	٤٧٣	٦٣٩	١٩٨,٣
كتالونيا	٤٦٠	٤٩٩	٥١١	٦٢٤	٧٠٧	١,٠٠٢	١,١٥٢	١,٤٠٢	٢,٥٠٥	٣,٦٨٧	٣,٨٠٩	٤,٥٧٢	٨١,٢
سبتة	٣	٢	٢	٢	١	١	٢٣	٢	٨	٧	٥	٤	٣
بالينسيا	٩٤٣	٩٦٧	٩٦١	٩٩١	١,٠٣٦	١,٥١٦	١,٦٩٤	١,٤٦٨	٣,٤٥٠	٣,٨٥٣	٥,٧٨١	٦,٥٣٠	٥٣,٨
إكستريمادورا	١٢	١٣	١٦	١٢	١٣	٣٠	٣٣	١٠٤	٧٨	٧٦	٩١	٢١٩	١٥٦,٨
غاليسيا	١٤	١٦	٣٤	٤٠	٣٥	٤٧	٥٤	٩٥	١١٦	١٣١	١٩٩	٢٤٧	١٥١,٣
مدريد	٢٥٨	٣٠٣	٣٢٢	٢٧٥	٣٦٠	٤٣٧	٥٢٩	٤٢٣	٥٧٨	٨١٢	٨٦٢	١,٠٠٠	٢٦,١
مليلية	-	-	١	-	-	٣	١١٢	٩٧٥	٤٨٣	٣٢٩	٢٢	٣٣	-
مرسية	٢٢١	٢١٧	١٦١	١٨٩	١٤٩	٣٦٧	٥١٢	٣٤٢	٥٩٧	٦٤٣	١,١٦١	١,٢٥٤	٤٢,٥
نفارا	١٣	٥١	٧٨	١١٠	١٤١	٢٢٠	١٢٦	٤٣٦	٩٨٧	٥٢٩	١,٢٧٥	١,٤٠١	٩٧٠,٦
بلاد الباسك	٦٠	٣٨	٤٧	٧٤	٧٨	١٠٦	١٣٨	١٥٧	٣١٩	٣٣٥	٦١٦	٧٨١	٨٥,٣
لاريوخا	٤٨	٧٨٤	٦٦	١٠٧	١٠٩	١٦٥	٢٠٣	٣٢٠	٣٦٥	٤٠٠	٥٣٠	٥٩٠	١٠٢,٦
المجموع	٢,٨٢٨	٣,٧٢١	٣,٠٩٧	٣,٥١٨	٣,٦٢١	٥,٦٨٢	٦,٦٩١	٨,٤٧٧	١٣,٧٥٢	١٥,٢٣٨	٢٠,٠٧٦	٢٣,٨٨٧	٦٦,٤٪

المصدر: *Anuarios estadísticos de Extranjería 1992-2002.*

الجدول الرقم (٣ ـ ٤)

التطور العددي للجالية الجزائرية في إسبانيا بحسب المدن (١٩٩٢ ـ ٢٠٠٣)

المدينة	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
ألمرية	١٢٦	١٠٦	١١٦	٢١٣	١٩٨	٣٧٥	٣٨٢	٣٣٠	٦٣٨	٦٢٥	٥٠٦	٦٢٦
قادس	١٠	١٩	٤٧	٣٥	٤١	٧٤	١١١	١٢١	١٤٨	١٨٠	٢٠٤	١٨٩
قرطبة	٥٢	١٢	١٣	١٤	١٧	١٧	٣٢	٦٠	٧٠	٥٢	٦١	٧٤
غرناطة	٤٦	١٤	٣٢	٣٠	٢٩	٤٣	٤٨	٦٨	٩٦	٨٧	١١٧	١٣٣
ولبة	٢٧	٢٥	٢٨	٣٢	٤٤	٦١	٦٦	٨٦	٢٢٥	٤٠٣	٣٤٢	٥٢٤
جيان	٥	١٠	١٢	١٠	١٢	٢٧	٤٥	٧٤	٩٨	١٥٠	٢٤٠	٣٣٧
مالقة	٣٩	٣٧	٥٩	٤٩	٥١	٧٢	٩٦	١١٩	١٦٥	٤٧١	٢٤١	٢٧٢
إشبيلية	١٥	١٢	٢٠	١٨	١٩	٣٣	٦٤	٤٠٠	١٥٦	١٣٧	٢٢٥	٢٨٥
ويسكة	٩٧	١٢٢	٨٢	٨٩	٥٨	١٥٢	١٧٠	٢٦٤	٣٦٦	٣٦٣	٤٩٧	٦٠٧
ترويل	١١	١٢	١٧	١٩	١٧	٢١	٧٢	٢٣	٤٨	٧٩	٨٩	١٤٠
سرقسطة	١٥٧	١٨٦	١٥٨	٢١٤	١٣٧	٤١٠	٤٦٥	٦٠٤	١,٠٢٢	٩٤٣	١,٢٩٩	١,٥٨٠

يتبع

تابع

لاس بالماس	٢٧	٢٨	٢٣	٢٩	٢٧	٣٧	٥٠	٥٩	١٤٣	١٨٢	١٧٣	٢٣٢
سانتا كروس	٩	٨	٩	١٤	٢٠	٤٥	٤٠	٧٥	٩٢	٩٦	١٥٨	٢٧٢
البسيط	٥	٦	١٢	١٧	١٤	١٨	٢٩	٥٣	١٠٤	٨٥	١٣٥	١٤٥
سيوداد ريال	٨	٧	٥	٥	١٠	١٠	١٣	٢٤	٣٤	٣١	٢٨	٣٣
كوينكة	٥	٢٢	٢٦	٢٤	١١	٢١	٢٧	١١٤	١٢٥	٨٩	١٥٥	١٨٩
وادي الحجارة	٥	١٦	٢٣	١٩	١٤	٣١	٤٣	٧٥	٨٥	٧٣	٩٨	١٥٢
طليطلة	٥	١٨	١٧	١٨	١٥	٣٢	٣٧	٦٧	٦١	٥٥	٧١	٧٦
آفلة	١	١	٢	٣	١	٢	٣	٢١	١٥	١١	٢٥	٤٠
بورغوس	٥	٥	٦	١٠	١٠	٨	١٥	٤٩	٥١	٩٧	١٧٨	٢٢٦
ليون	٣	٥	٥	٧	١٠	٩	١٢	٢١	٣٤	٤١	٦٥	٦٤
پالينسيا	١	١	١	١	١	٢	١	١	٢	٢	٤	٥
سلمنكة	٧	٥	٨	١٠	٨	٦	٦	٣٢	٣٢	٢٢	٣٧	٥٣
سيغوفية	١	١	٢	١	٢	١	٣	٩	٩	١٤	١٩	٣٢

يتبع

تابع

صورية	٣	٧	٧	٦	٧	١٠	١٨	٥٣	٥٥	٥٥	٧٨	٩٦
بلد الوليد	٦	٤	٤	٤	٥	٧	٨	١٤	٢٦	٥١	٤٥	٩١
زامورة	١	٢	٢	٢	٢	٧	١٤	١٩	١٦	٢٠	٢٢	٣٢
برشلونة	٢٤٦	٢٧٢	٣٠٧	٣٧٠	٤٢٧	٥٣٤	٦٢٥	٦٨٠	١,٢٤٩	٢,٣٢٢	١,٨٦٠	٢,٠٤٤
خيرونة	٢٥	٢١	١١	٣٦	٤٠	٤٨	٥٨	٧٦	١٨٩	٢١٦	٣٢٧	٣٤٨
جايدا	١١٥	١٢٤	١١٢	١٤١	١٥٩	٢٦٥	٢٩٢	٤١٩	٦١٦	٧٢٠	١,٠٤١	١,٤٧٣
تراغونة	٧٤	٨٢	٨١	٧٧	٨١	١٥٥	١٧٧	٢٢٧	٤٥١	٤٢٩	٥٨١	٧٠٧
سبتة	٣	٢	٢	٢	١	١	٢٣	٢	٨	٧	٥	٤
أليكانتي	٢٢٤	٢٠٥	٢٥٠	٢٩٦	٤٢٤	٤٩٥	٥٩٩	٤٨٩	١,٥١١	٢,٠٦٨	٢,٨٤٥	٢,٩١٩
كاستيون	١٥٧	١٩٧	١٩٠	٢١٣	٢٤١	٣٣٤	٩٦٥	٣٢٢	٥١٧	٥٦٤	٧٣٧	١,١١٤
بالينسيا	٥٦٢	٥٦٥	٥٢١	٤٨٢	٣٧١	٦٨٧	٧٣٠	٦٥٧	١,٤٢٢	١,٢٢١	٢,١٩٩	٢,٤٩٧
بطليوس	٢	٤	٤	٦	٤	١١	١٤	٦٦	٣٦	٢٣	٦٦	١٧٠
قاصريش	١٠	٩	١٢	٦	٩	١٩	١٩	٣٨	٤٢	٥٣	٢٥	٤٩

يتبع

تابع

لاكورونيا	٧	١٠	١٥	١٦	١٥	١٣	٢١	٤٤	٥٣	٤٢	٦٣	٧٢
لوغو	٢	١	١	٢	١	١	١	١٥	-	٢	٩	١٢
أورينسي	-	-	٤	٤	٦	٤	٤	٤	٨	١١	٢٨	٤٠
بونتيفيدرا	٥	٥	١٤	١٨	١٣	٢٩	٢٨	٣٢	٥٥	٧٦	٩٩	١٢٣
مدريد	٢٥٨	٣٠٣	٣٢٢	٢٧٥	٣٦٠	٤٣٧	٥٢٩	٤٢٣	٥٧٨	٨١٢	٨٦٢	١,٠٠٠
مليلية	-	-	١	-	-	٣	١١٢	٩٧٥	٤٨٣	٣٢٩	٢٢	٣٣
مرسية	٢٢١	٢١٧	١٦١	١٨٩	١٤٩	٣٦٧	٥١٢	٣٤٢	٥٩٧	٦٤٣	١,١٦١	١,٢٥٤
آلبة	٣١	١٨	١٨	٣٦	٤٢	٤٩	٧٢	٨٥	٢٠٩	٢٤٩	٤٤١	٥٦١
غوبوسكوا	١٦	١٠	١٧	١٩	١٧	٢٧	٣١	١٤	٣٥	٢٥	٦٣	٨٥
فيسكايا	١٣	١٠	١٢	١٩	١٩	٣٠	٣٥	٥٨	٧٥	٦١	١١٢	١٣٥
لاريوخا	٤٨	٧٨٤	٦٦	١٠٧	١٠٩	١٦٥	٢٠٣	٣٢٠	٣٦٥	٤٠٠	٥٣٠	٥٩٠
مايورقة/ منورقة/ يابسة	١٠٠	١٢٥	١٣٨	١٧٠	١٧٠	٢٠٥	٢٣٥	١٥٦	٢٥٤	٢٣٤	٤١٤	٥٤٣
المجموع	٢,٧٩٦	٣,٦٥٥	٢,٩٩٥	٣,٣٧٧	٣,٤٣٨	٥,٤١٠	٧,١٥٥	٨,٢٧٩	١٢,٦٦٩	١٤,٩٢١	١٨,٦٠٢	٢٢,٢٧٨

المصدر: المصدر نفسه.

وفي ما يتعلق بالأصول الجغرافية للمهاجرين العرب في مطلع تسعينيات القرن الماضي، كان المغاربة المقيمون في إقليم مدريد ينتمون بدرجة أولى إلى منطقة الريف (الناظور والحسيمة)، وبدرجة ثانية إلى منطقة جبالة (طنجة وتطوان والعرائش)، وبدرجة ثالثة إلى المنطقة الغربية الأطلسية (الشريط الساحلي الممتد بين القنيطرة والدار البيضاء). وفي نهاية العقد نفسه، يسجل تراجع عدد الوافدين من منطقة الريف لصالح الهجرة من منطقة جبالة، خصوصاً من إقليم طنجة، حيث بيّنت أرشيفات المسجلين في قنصلية المغرب في مدريد، أن حوالى ٤٠ بالمئة هم من منطقة جبالة[١٦].

وبالنسبة إلى ولاية مرسية، ينتمي أوائل المهاجرين المغاربة إلى المغرب الشرقي، وقد استمر الوضع كذلك إلى عقد التسعينيات، بحيث من مجموع المقيمين في الولاية سنة ١٩٩١، كان ٣٤,٧٥ بالمئة من جرادة، و١٢,٩٣ بالمئة من تاوريرت، و٩,٩٠ بالمئة من وجدة، و٧,٤٧ بالمئة من فكيك. أما من بقية المناطق، فنسجل وجود ٨ بالمئة من بني ملال، و٦,٨٧ بالمئة من ولاية الدار البيضاء الكبرى. وقد وقع نوع من التطور مع بداية العقد التالي، رغم أن منطقة جرادة استمرت هي المورد الأساسي للمغاربة في مرسية، فقد نزلت نسبة المنتمين إلى هذه المنطقة إلى ٢٢,٣ بالمئة، في حين ارتفعت نسبة القادمين من بني ملال إلى ١٧,٨ بالمئة، كما نزلت نسبة القادمين من ولاية الدار البيضاء الكبرى إلى ٣,٣٩ بالمئة[١٧].

وبحسب الدراسة الميدانية التي أنجزها سنة ٢٠٠٤ «معهد الهجرات والخدمات الاجتماعية» (IMSERSO) و«المعهد الجامعي للدراسات حول الهجرة»، هناك علاقة وطيدة بين الأصول الجغرافية للمهاجرين المغاربة وروابط القرابة أو الصداقة بينهم، وأماكن استقرارهم في إسبانيا، بحيث كثيراً ما يستقرّ الأقارب والمعارف المنتمون إلى منطقة واحدة في المغرب في المنطقة نفسها في إسبانيا. وهكذا نعثر على المنتمين إلى تطوان، بالخصوص في برشلونة ومدريد وخيرونا، والمنتمين إلى العرائش في برشلونة ومدريد، والمنتمين إلى الحسيمة في مدريد ومالقة، والمنتمين إلى وجدة وفكيك في

---

(١٦) Gloria Lora y Tamayo D'Ocon, «La inmigración marroquí en la comunidad de Madrid,» *Atlas de la inmigración irregular*, vol. 2 (2004), p. 342.

(١٧) Fernando López Bravo, «Los marroquíes en la comunidad autónoma de la región de Murcia,» *Atlas de la Inmigración irregular*, vol. 2 (2004), p. 356.

ولبة. وقد بيّنت الدراسة كذلك أن أكثر من ربع حديثي العهد بالهجرة اختاروا إسبانيا لأن لهم أقارب أو أصدقاء فيها(١٨).

الجدول الرقم (٣ ـ ٥)

الأصول الجغرافية للمهاجرين المغاربة المسجلين في قنصليات بلدهم في إسبانيا (١٩٩٢ ـ ٢٠٠٠)

(الأرقام بالنسبة المئوية)

المدينة	رجال	نساء
الدار البيضاء	٥,٥٣	١٠,٧٠
طنجة	١١,٦٠	١٥,٣٠
تطوان	٧,٦٥	٩,٥٤
العرائش	٧,٣٩	١٢,٥٠
بني ملال	٩,٨٧	٤,٤٩
تاوريرت	٥,١١	١,٩٣
وجدة	٤,٦٣	٢,٠٧
جرادة	٤,١١	١,٢٧
الحسيمة	٤,٢٤	٢,٩٥
الناظور	١٢,٢٠	١٣,٤٠
بقية الاقاليم	٦٥،٢٧	٨٥،٢٥

المصدر: سجلات القنصليات المغربية في إسبانيا. نقلاً عن: TEIM, Bases de datos Migramar y OJALA.

بالنسبة إلى الجالية الجزائرية، بحسب الإحصاءات الرسمية، في سنة ١٩٩١ كان ٥٦,٢ بالمئة من أفرادها ينتمون إلى ولايات الشمال (الجزائر ١, ٤٠ بالمئة، بومرداس ٩,٩ بالمئة، البليدة ٦,٢ بالمئة)، و٣١,٩ بالمئة إلى ولايات الشمال الغربي (ماسكرة

(١٨) Rosa Gómez Aparicio, «Los Marroquíes en España: Retrato comparativo con otros colectivos a través de una encuesta,» *Atlas de la inmigración irregular*, vol. 2 (2004), p. 398.

١١,١ بالمئة، وهران ٤,٧ بالمئة، غليزان ٩,٥ بالمئة، تلمسان ٥,٢ بالمئة، مستغانم ٩,١ بالمئة، تيارت ٢,١ بالمئة)[١٩].

أما بخصوص الجالية الموريتانية، فنسجل أن أهم منطقة ينتمي إليها المهاجرون هي ولاية كيدي ماغة التي كانت سنة ١٩٩١ تضم ٣٩,٧ بالمئة من المهاجرين الموريتانيين. ويكمن سبب ذلك أن هذه المنطقة لها تقاليد متجذّرة في مجال الهجرة، سواء إلى السنغال في الجنوب، أو إلى أوروبا في الشمال. وتليها من حيث الأهمية ولاية نواكشوط بـ ١٢,٣ بالمئة، ثم منطقة الترارزة بـ ٩,٦ بالمئة (مصب نهر السنغال)[٢٠].

وبخصوص التوزيع بحسب الجنس، رغم أن نسبة النساء في ارتفاع مستمر، بحيث تعتبر في حالة المغربيات الأعلى من نوعها داخل بلدان الاتحاد الأوروبي التي توجد فيها جالية مغربية (الأعلى كذلك بين الجاليات العربية المقيمة في إسبانيا)[٢١]، فإن هذه النسبة هي أقل من تلك المسجلة لدى الجاليات الأوروبية والأمريكية اللاتينية. بحيث لا تتجاوز نسبة النساء داخل الجالية المغربية في إسبانيا ٣٦ بالمئة، بينما تصل لدى المهاجرين بشكل عام إلى ٩٧،٤٤ بالمئة[٢٢]، ولدى البرازيليين إلى ٧٢ بالمئة، ولدى الكولومبيين إلى ٥٨ بالمئة[٢٣].

وتتفاوت النسبة التي تمثلها النساء داخل الجالية المغربية من إقليم إلى آخر، فهي تتجاوز في مالقة ٤٨ بالمئة، وتصل في مدريد إلى ٣٩ بالمئة، وفي برشلونة إلى ٣٥ بالمئة، بينما لا تتجاوز في ولبة ومرسية ٢٠ بالمئة[٢٤]. أما السبب في وجود هذه النسب غير المتكافئة، فهو طبيعة النشاط المهني للجالية العربية في كل إقليم من الأقاليم المشار إليها.

(١٩) López García, «El mapa de origen de los argelinos en España,» Atlas *de la Inmigración irregular*, vol. 1 (2001), p. 247.

(٢٠) Moreno Loreto, «La inmigración mauritana en España,» p. 465.

(٢١) في سنة ١٩٩١ لم تتجاوز نسبة النساء الموريتانيات المهاجرات إلى إسبانيا ٣,٧ بالمئة، وارتفع الرقم سنة ٢٠٠٣ إلى ١٤,٥ بالمئة.

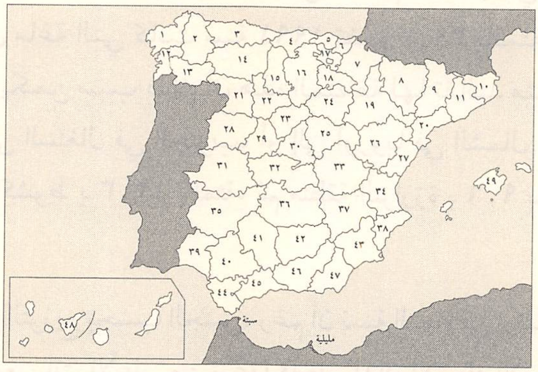
(٢٢) المصدر نفسه، ص ٤٦٦.

(٢٣) أرقام رسمية صادرة عن المعهد الوطني للإحصاء التابع لكتابة الدولة في الاقتصاد. نقلاً عن: «¿Cuál es el perfil medio del inmigrante?,» <http://sauce.pntic.mec.es/jotero/Inmigra/perfil.htm>.

(٢٤) Ángeles Ramírez, «Las mujeres marroquíes en España a lo largo de los noventa,» *Atlas de la inmigración irregular*, vol. 2 (2004), p. 223.

الخريطة الرقم (٣ ـ ٥)

التوزيع الجغرافي للجالية العربية الإسلامية في إسبانيا بحسب المدن (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢)



	المدينة	العدد
١	لاكرونيا	٤,٤٦٣
٢	لوجو	٢,٢٨١
٣	أستورياس	٥,٩٦٠
٤	كانتابريا	٣,٨٦٢
٥	فسكاية	١٦,٢٦١
٦	كوبوسكوا	٨,٨٥١
٧	نفارا	١٧,٤١٨
٨	ويسكة	٧,٤٨٧
٩	ليريدا	٢٩,٤٩١
١٠	خيرونا	٥٨,٢٤٧
١١	برشلونة	٢٢٩,٨٣٠
١٢	بونتيفيدرا	٤,٢٤٠
١٣	أورينسي	١,١١٧
١٤	ليون	٣,٩٦٦
١٥	بالينسيا	١,٥٠٩
١٦	بورغوس	٥,٤٢٢
١٧	آلفة	١٢,٥٤٠
١٨	لاريوخا	١٤,٢٩٢
١٩	سرقسطة	٢٢,٩٣٦
٢٠	تاركونا	٥١,٩٥٤

يتبع

تابع

٢١	زمورة	٧٩٥
٢٢	بلد الوليد	٣,٧٩١
٢٣	سيغوفية	٣,٥٣٠
٢٤	صوريا	٢,٠٠٤
٢٥	وادي الحجارة	٨,٧٨٦
٢٦	ترويل	٥,٢٥٧
٢٧	كاستيون	٢٣,٠١٤
٢٨	سلمنكة	٢,٧٦٤
٢٩	أفيلا	٣,٥١٤
٣٠	مدريد	١٢١,٦٠١
٣١	قصريش	٦,٣٨٨
٣٢	طليطلة	١٩,٩٦٩
٣٣	كوينكا	٣,٥٤٤
٣٤	بالينسيا	٥٠,١٠١
٣٥	بطليوس	٣,١٩٢
٣٦	سيوداد ريال	٦,٤٦٢
٣٧	البسيط	٦,٧٦٧
٣٨	أليكانتي	٥٥,٣٩٤
٣٩	ولبة	١٠,٦٦٧
٤٠	إشبيلية	١٤,٩٥٠
٤١	قرطبة	٤,٥٧٩
٤٢	جيان	١١,٩٢٧
٤٣	مرسية	٨٢,٧١٠
٤٤	قادس	١٠,٥٤٤
٤٥	مالقة	٤٠,٨٤٣
٤٦	غرناطة	١٥,٤٨٣
٤٧	ألمرية	٥٥,١٧٦
٤٨	لاس بالماس	٢٢,٥٥٧
٤٨	تينيريفي	٨,٥٤٢
٤٩	جزر البليار	٣٦,٧٣٥
	سبتة	٤,٧٢٥
	مليلية	٩,٢٤٩
المجموع		١,١٥٧,٦٨٧

المصدر: من إعداد المؤلف بالاعتماد على إحصاء اتحاد الجمعيات الإسلامية في إسبانيا.

ثانياً: النشاط المهني للجالية العربية في إسبانيا

١ ـ الجالية العربية في سوق العمل

تُسجل لدى الجالية العربية أعلى نسبة من اليد العاملة النشيطة بين الأجانب، إذ وصلت إلى ٧٣ بالمئة سنة ٢٠٠٧ لدى المغاربة[٢٥]. ومرد ذلك إلى أن غالبية المهاجرين العرب هم في سن العمل[٢٦].

ولا نعثر على العمالة المغربية في المهن التي تتطلب تكويناً علمياً عالياً إلا بشكل محدود، إذ يزاول ٧٠ بالمئة من المغاربة مهناً لا تتطلب أي تأهيل[٢٧]، بخلاف ما هو عليه الحال في فرنسا وبلدان أوروبية أخرى. وفي العاصمة مدريد، لم تتجاوز نسبة المغاربة الذين يمارسون مهناً تتطلب تكويناً عالياً ٤,٣ بالمئة سنة ١٩٩١. ورغم ارتفاع النسبة إلى ٦,٨ بالمئة سنة ٢٠٠٣[٢٨]، فإنها لا تزال متواضعة إذا ما قورنت بتلك المسجلة لدى مهاجري أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية. والسبب هو تواضع المستوى الثقافي للمهاجرين المغاربة وغيرهم من المغاربيين[٢٩]، أو كونهم حاصلين على شواهد عليا في مجالات تعرف فيها إسبانيا فائضاً في الأطر. وهذا ما يجعل حضور المغاربيين في النسيج المهني في إسبانيا اليوم شبيهاً بما كان عليه الحال في فرنسا منذ ثلاثين سنة[٣٠].

ومن مظاهر حضور العرب وغيرهم من الأجانب المنتمين إلى الهجرة الاقتصادية في النسيج المهني في إسبانيا، ارتفاع نسبة الذين يغيّرون المكان الذي حصلوا فيه على أول عمل لهم، بحيث نسجل مثلاً أن ٦١ بالمئة من الذين حصلوا على أول عمل لهم في مدينة جيان (Jaén) غادروها بعد ذلك، وما بين ٥١ و٥٩ بالمئة من الذين حصلوا

---

(٢٥) Daoud, *La Diaspora marocaine en Europe*, p. 232.

(٢٦) تتجاوز نسبة المهاجرين الموريتانيين في إسبانيا الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و٤٤ سنة، ٧٤ بالمئة. انظر: Loreto, «La inmigración mauritana en España,» p. 465.

(٢٧) Daoud, *La Diaspora marocaine en Europe*, p. 232.

(٢٨) D'Ocon y Lora, «Inmigración marroquí en la comunidad de Madrid,» p. 343.

(٢٩) في سنة ٢٠٠٣، كان ٤٣,٣ بالمئة من المهاجرين المغاربة أميين. انظر: المصدر نفسه.

(٣٠) في عام ١٩٧٥، كان ٦٧ بالمئة من المهاجرين الجزائريين في فرنسا يشتغلون في مهن لا تتطلب أي تكوين مهني، بحسب الدراسة الميدانية التي أنجزها ميشيل تريبالات (Michel Tribalat) التي استند فيها إلى الإحصاءات الرسمية. نقلاً عن: Víctor Díaz Pérez, Miranda Berta Álvarez y Chulia Elisa, *La Inmigración musulmana en Europa*, Colección Estudios Sociales; no. 15 (Madrid: Fundación La Caixa, 2004), p. 167.

على أول عمل لهم في «سيوداد ريال» (Ciudad Real)، و«كوينكا» (Cuenca)، و«وادي الحجارة» (Guadalajara)، و«بالينسيا» (Palencia)، ذهبوا إلى ولايات أخرى، وما بين ٤١ و٤٩ بالمئة من الذين حصلوا على أول عمل لهم في البسيط (Albacete)، وألمرية (Almería) ، وصوريا (Soria)، وآبلة (Avila)، وقاصريش (Cáceres)، وقرطبة (Córdoba)، وسلمنكة (Salamanca)، وطليطلة (Toledo)، وزمورا (Zamora)، فعلوا الأمر نفسه. غير أن ما يميّز العرب من بقية الأجانب هو ارتفاع نسبة الذين يغادرون المدن نحو البادية، حتى لو كانوا في الأصل لا ينتمون إلى المناطق القروية. ولعلنا نجد تفسيراً لهذه الظاهرة في شهادة مهاجر سرّي سابق: «المغاربة أغلبهم يفضل الاختفاء في القرى الصغيرة للعمل في الحقول. هناك لا أحد ينشغل بالسؤال عن الأوراق. ما دمت تشتغل في الفلاحة، فلا أحد يزعجك، المشاكل تبدأ عندما تأتي إلى المدن الكبيرة. البشرة غالباً تشي بصاحبها، فينتهي بك المطاف في المحكمة عند أحد القضاة»[٣١].

الجدول الرقم (٣ ـ ٦)

المهاجرون المفضلون لدى الإسبان، بحسب المهنة

(الأرقام بالنسبة المئوية)

أطر ذات تكوين عال	٤٢
يد عاملة غير مؤهلة (فلاحون، عمال، مستخدمات البيوت)	٣١
من دون رأي	٢٧

أُجرِيَ الاستطلاع سنة ٢٠٠٠، وشارك فيه ١٢١٢ شخصاً.

المصدر: معهد الهجرات والخدمات الاجتماعية IMSERSO، نقلاً عن: Juan Díaz Nicolás y María José Lafita Ramírez, *La Inmigración en España: Una década de investigación*, Colección Inmigración y Refugio (Madrid: Ministerio de Trabajo y Asuntos Sociales, Instituto de Migraciones y Servicios Sociales, 2001).

لقد جعل استقرار العرب في المناطق القروية نسبة المشتغلين بينهم في الفلاحة مرتفعة، وللإشارة هنا، عرف القطاع الفلاحي ازدهاراً مهماً في إسبانيا منذ انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، بفضل فتح أسواق الاتحاد من دون قيود في وجه المنتوج

(٣١) رشيد نيني، يوميات مهاجر سري (الدارالبيضاء: منشورات عكاظ، ٢٠٠٩)، ص ٥١ ـ ٥٢.

الإسباني. وقد بلغت نسبة العاملين في القطاع سنة ١٩٩٧، ٦٠ بالمئة لدى الجزائريين، و ٥٠ بالمئة لدى المغاربة (المرتبتين الأولى والثانية بحسب الجنسيات)[٣٢]. وفي سنة ٢٠٠٣، تراجعت النسبة إلى ٣٧,٦ بالمئة لدى الجزائريين، وإلى ٣٠ بالمئة لدى المغاربة. وفي سنة ٢٠١٠ لم يعُد قطاع الفلاحة يستقطب أكثر من ٢٢ بالمئة من اليد العاملة المغربية[٣٣]. ورغم هذا التراجع ما زالت العمالة المغربية تسجل واحدة من أعلى النسب في القطاع الفلاحي.

ومن أهم المناطق التي تعرف حضوراً للعرب في النشاط الفلاحي، هناك ولايات إقليم الأندلس، أساساً ألمرية ومرسية وولبة. فـ ألمرية عرفت ازدهاراً فلاحياً منذ ثمانينيات القرن العشرين، وكانت من قبل منطقة قاحلة فقيرة تعرف باسم «صحراء أوروبا». ويرجع الفضل في التحول الجذري الذي عرفته الولاية إلى تقنية «البيوت البلاستيكية» (Invernaderos) التي سمحت بظهور فلاحة موجّهة إلى التصدير. وقد نجم عن الازدهار الاقتصادي توافد المهاجرين بأعداد لم تسجل في أية ولاية أخرى من ولايات الأندلس، وهذا ما يؤكده مسلسل تسوية وضعية الأجانب الذي تم سنة ١٩٩١، حيث كانت ٣٠ بالمئة من طلبات التسوية التي قدمت في مختلف جهات الأندلس، في ألمرية. وتصل نسبة المغاربة الذين يعملون في القطاع الفلاحي في ولاية ألمرية إلى ٧٩ بالمئة، جلّهم في البيوت البلاستيكية. ورغم أن العمل في الفلاحة يشمل النساء المغربيات كذلك، فإنه في حالة ألمرية، وبسبب صعوبة العمل في «البيوت البلاستيكية»، والمتمثلة في الأساس في حرارتها ورطوبتها المفرطة، فإن نسبة النساء المغربيات العاملات في هذه «البيوت» لا تصل إلى نسبة ٥ بالمئة[٣٤]. ويقدم لنا مهاجر سرّي فكرة معبرة عن ظروف العمل في الفلاحة إذ يقول: «هناك الكثير من أمثالي يشتغلون طوال النهار كالبغال ويعودون مع الغروب قتلى من التعب. خمسة آلاف بسيطة في اليوم مبلغ محترم، ويستحق أن يتحول معه المرء إلى بغل جبار»[٣٥].

وإلى جانب ألمرية، يستقطب النشاط الفلاحي في ولاية مرسية عدداً كبيراً من المغاربة والجزائريين، أغلبهم في مدينة قرطاجنة وضواحيها التي بلغ فيها عدد المغاربة

---

(٣٢) في منتصف الثمانينيات، كان ٥٤,٥ بالمئة من الجزائريين، و٥٨,٦ بالمئة من المغاربة، في فرنسا يشتغلون في المهن اليدوية (فلاحة، صناعة، خدمات منزلية). نقلاً عن: Díaz Pérez, Álvarez y Elisa, Ibid., p. 143.

(٣٣) Daoud, *La Diaspora marocaine en Europe*, p. 233.

(٣٤) Cozar Valero, in: *Atlas de la inmigración irregular*, vol. 1 (2001), p. 115.

(٣٥) نيني، يوميات مهاجر سري، ص ٣٤.

المشتغلين في الفلاحة سنة ١٩٩٨، ٣٧٨١ شخصاً، أي ٩٠ بالمئة من اليد العاملة الفلاحية الأجنبية(٣٦). ومقارنة بالأنشطة الأخرى، نجد أن ٧٠ بالمئة من الرجال، و٤٠ بالمئة من النساء المغربيات في الولاية يعملون في الفلاحة، وهي فلاحة موسمية لا تتجاوز فترة جني المحصول. ومن أهم المحاصيل الفلاحية التي يشتغل فيها المغاربيون، هناك الخضروات: الطماطم، والخس، والقرنبيط ... إلخ. وإلى جانب المغاربيين، توافد إلى المنطقة خلال السنوات الأخيرة عمال فلاحيون من جنسيات أخرى، لذا فرغم تزايد عدد المغاربيين، فإن النسبة التي يمثلونها تراجعت، بحيث ارتفع عددهم سنة ٢٠٠٣ إلى ١٤٣١٩، بينما تراجعت نسبتهم إلى ٧٦,٤٠ بالمئة من مجموع العمال الفلاحيين الأجانب(٣٧).

الولاية الثالثة في منطقة الأندلس التي يوجد فيها حضور مهم للعمال الفلاحيين المغاربيين، هي ولبة التي عرفت على شاكلة سابقتيها انتعاشاً فلاحياً مطرداً منذ النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين، حيث ازدهرت فيها زراعة الفراولة بشكل أصبحت تحتل معه المرتبة الثانية عالمياً من حيث حجم الصادرات بعد ولاية كاليفورنيا الأمريكية، وكانت ولبة قد نقلت عن هذه الأخيرة تقنيات إنتاج المحصول.

وتمثل العمالة الفلاحية الأجنبية في ولبة تجربة جديدة في مجال الهجرة، إذ بدأ التعاقد مع العمال الفلاحيين في بلدهم الأصلي في إطار الهجرة الموسمية منذ سنة ٢٠٠٠. وكانت التجربة الأولى هي التي قامت بها إحدى شركات الإنتاج الفلاحي الإسبانية التي تعاقدت تلك السنة مع ٢٠٠٠ مهاجرة من بولونيا. وبسبب نجاح التجربة، تكررت بأهمية أكبر، بحيث بلغ عدد الموسميين المتعاقد معهم سنة ٢٠٠٠، ٦٠ ألف شخص، ثلثهم تم التعاقد معهم في بلدانهم الأصلية. وكان أغلبهم تلك السنة من أوروبا الشرقية، أساساً من بولونيا ورومانيا وبلغاريا وأوكرانيا. وتم ذلك في إطار اتفاقيات وقّعتها الحكومة الإسبانية مع تلك البلدان(٣٨). وفي السنة التالية وقّعت إسبانيا اتفاقيتين شبيهتين مع الإكوادور وكولومبيا. وفي سنة ٢٠٠٤ وقّعت اتفاقية مماثلة مع المغرب، وقد شجع على ذلك التحسن الذي عرفته العلاقات بين البلدين بعد وصول الاشتراكيين

---

(٣٦) Juan David Sempere Souvannavog, «La Agricultura intensiva en el campo de Cartagena,» *Atlas de la inmigración irregular*, vol. 2 (2004), p. 358.

(٣٧) *Anuario Estadístico de la Región de Murcia*, pp. 354-357.

(٣٨) Estrella Caballero Gualda, «Del magrebí a la europea del este: sustitución de la mano de obra agrícola en la provincia de Huelva,» *Atlas de la inmigración irregular*, vol. 2 (2004), p. 250.

إلى الحكم في إسبانيا، عقب مرحلة التوتر التي عرفتها تلك العلاقات أثناء وجود اليمين في السلطة. وتتزامن هذه الاتفاقية مع تراجع التعاقد مع الأوروبيين الشرقيين بعد انضمام بلدانهم إلى الاتحاد الأوروبي.

وقد حصرت الاتفاقية الموقّعة بين المغرب وإسبانيا تلك السنة الهجرة في النساء من منطقة سهل الغرب (قرى مدينة القنيطرة) المعروفة بإنتاج الفراولة، والتي يمتلك فيها عدد من المنتجين الفلاحيين الإسبان أراضي خاصة بالمنتوج نفسه، وكان هؤلاء المنتجون من بين الذين ساهموا في توقيع الاتفاقية. وسمح نجاح هذه التجربة بتوسيعها في السنة التالية، إذ شملت بالإضافة إلى سهل الغرب، قرى منطقة تادلة ـ أزيلال، وهي المنطقة المعروفة بالزراعة المسقية. وكانت الغاية من توسيعها الحدّ من الهجرة السرية التي يشتهر بها هذا الإقليم. ومنذ سنة ٢٠٠٦ تم توسيع الرقعة الجغرافية، التي تأتي منها العاملات الفلاحيات، لتشمل جلّ مناطق المغرب[٣٩].

ومن شروط التعاقد أن يكون عمر المرشحة ما بين ١٦ و٤٠ سنة، تنتمي إلى منطقة قروية، وقد سبق لها العمل في الفلاحة، متزوجة، أو مطلقة أو أرملة، لها أبناء عمرهم أقل من ١٤ سنة، ورخصة من الزوج يسمح لها بالهجرة. وقد وقّعت جميع المتعاقَد معهن التزاماً يتعهدن من خلاله بالعودة إلى المغرب بمجرد انتهاء الموسم الفلاحي الذي يدوم ما بين شهرين وثمانية أشهر. وإلى جانب الفراولة، عملت بعض المهاجرات في جني الحوامض والعنب والتين الشوكي. وقد وصل عدد المغربيات اللواتي انتقلن إلى إسبانيا في إطار هذه الاتفاقية ما بين سنتي ٢٠٠٥ و٢٠٠٨ إلى ٢٢ ألف امرأة[٤٠]، وكان عدد المتعاقد معهن، يتزايد سنوياً، بحيث لم يتجاوز سنة ٢٠٠٥، ١٠٩٤، لكنه وصل سنة ٢٠٠٨ إلى ١٣٦٠٠.

وما شجع على تزايد الطلب على العاملات المغربيات في الفلاحة، قلة تكلفة النقل بسبب القرب الجغرافي، إذ يتم نقلهن بحراً من طنجة إلى طريفة أو إلى الجزيرة

---

(٣٩) بحسب بعض اللواتي استجوبتاهن في تموز/يوليو ٢٠٠٨ في ميناء الجزيرة الخضراء، يفضل المتعاقدون الإسبان، النساء على الرجال المغاربة على اعتبار أنهن: «لا يخلقن المشاكل مثل الرجال، ولا يتسكعن في الشوارع، ولا يشربن الخمر، كما أنهن يعدن إلى بلدهن، ولا يختفين بعد نهاية الموسم الفلاحي».

(٤٠) الأرقام المشار إليها حصلت عليها الباحثة «خوانا مورينو نييتو»، من مندوبية الحكومة في ولاية ولبة. انظر: Juana Moreno Nieto, «Los contratos en origen de temporada: mujeres marroquíes en la agricultura onubense,» *Revista de Estudios Internacional Mediterráneos*, no. 7 (enero-mayo 2009), p. 64, <http://www.uam.es/otroscentros/TEIM/Revista/reim7/pdfs/Articulojuana.pdf>.

الخضراء، ومن هناك في حافلات النقل العمومي، بحيث لا تتجاوز تكلفة السفر ذهاباً وإياباً ١٠٠ يورو. وقد شجع على التعاقد معهن كذلك، تواضع الأجور التي يحصلن عليها، والتي تراوح بين ٣٠ و٤٠ يورو في اليوم، مع تأمين السكن في بيوت جماعية، وأحياناً في الضيعات الفلاحية نفسها[٤١]. غير أن الطلب عليهن تراجع بشكل كبير منذ سنة ٢٠٠٩، إذ لم يتم التعاقد تلك السنة إلا مع ٨٠٠ منهن، وارتفع الرقم سنة ٢٠١٠ إلى ١٠٠٠[٤٢]. أما السبب، فهو الأزمة الاقتصادية وتفاقم البطالة التي جعلت الإسبان يقبلون على مهن كانوا يرفضونها من قبل، من بينها جني المحاصيل الفلاحية.

الجدول الرقم (٣ ـ ٧)

المهاجرات المتعاقد معهن في بلدهن من أجل العمل في مزارع ولبة أثناء موسم الحصاد

	بلغاريا	كولومبيا	الإكوادور	الفيليبين	المغرب	بولونيا	رومانيا	السنغال	أوكرانيا	المجموع
٢٠٠٠	-	-	-	-	-	٦٠٠	-	-	-	٦٠٠
٢٠٠١	-	-	-	-	١٩٨	٥٤٠	-	-	-	٧٣٨
٢٠٠٢	-	١٤٩	-	-	٣٣٦	٤٩٥٤	٩٧٠	-	-	٦,٤٠٩
٢٠٠٣	-	١٧٧	١٥	-	٩٥	٧٥٣٥	٤١٧٨	-	-	١٢,٠٠٠
٢٠٠٤	٥٠٨	١٠٥	٨	-	٦٢٠	٨٥٠٦	١٠٥٨٩	-	-	٢٠,٣٣٦
٢٠٠٥	٦٠٤	٨٢	٦٤	-	١٠٩٤	٧٣٦١	١٣١٨٦	-	-	٢٢,٣٩١
٢٠٠٦	٩٤١	٨	٢٦	-	٢٣٣٠	٩٧٩٦	١٩١٥٣	-	-	٣٢,٢٥٤
٢٠٠٧	٣٠٢١	٢٢	١٢	-	٥٢٧٧	-	٢٠٧١٠	-	-	٢٩,٠٤٢
٢٠٠٨	٤٦٥٦	١١	١٤	٢٧٠	١٣٦٠٠	-	٢٠٦٣٤	٧٤٩	٥٥٧	٤٠,٤٩١

المصدر: إحصاء مندوبية الحكومة بولاية ولبة، نقلاً عن: García (coord.), *Atlas de la inmigración marroquí en España*, vol. 2.

من الأنشطة المهنية الأخرى التي تستقطب العمالة المغاربية، هناك قطاع البناء، وهو من أقدم الأنشطة التي مارسها المهاجرون العرب في إسبانيا، بحيث نعثر على أوائل

---

(٤١) حوار مع مهاجرات موسميات في ميناء الجزيرة الخضراء.

(٤٢) Lidia Jiménez, «El gobierno solicita mil trabajadores marroquíes para la campaña de fresa,» *El Pais*, 6/10/2010, <http://elpais.com/diario/2010/10/06/andalucia/1286317327 850215.html>.

عمال البناء العرب في بداية أربعينيات القرن العشرين؛ يتعلق الأمر بالمجندين المغاربة الذين شاركوا في الحرب الأهلية الإسبانية، والذين مكثوا في إسبانيا بعد نهاية الحرب، وساهموا في إعادة بناء ما دمرته الحرب، غير أن عدد هؤلاء كان محدوداً. ولما تجدّدت الهجرة المغربية إلى إسبانيا في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، أقبل المهاجرون على هذا القطاع الذي كان يعرف انتعاشاً مهماً، سواء في ما يتعلق بشَيْد البنى التحتية، أو السكن الاجتماعي، أو الفنادق والمركبات السياحية في المناطق الساحلية، مثل ساحل «كوستا ديل سول» في الجنوب، والسواحل الشرقية (بينيدورم، أليكانتي، جزر البليار)، وسواحل جزر الكناري التي تحولت معها إسبانيا إلى قبلة للسياح الذين بدأوا يتوافدون إليها من مختلف الأصقاع.

ويستقطب قطاع البناء ٨ بالمئة من اليد العاملة الأجنبية بشكل عام[٤٣]، وهي نسبة أقل كثيراً من التي تسجل بين العرب، بحيث وصلت النسبة العامة للمغاربة الذين اشتغلوا في القطاع ما بين سنتي ١٩٩٥ و٢٠٠٤ (ما يسمّى بمرحلة فوران العقار)، إلى ٢٨,٥ بالمئة[٤٤]، لكنها تجاوزت في إقليم مدريد ٤٧ بالمئة. ولا يختلف الأمر لدى الجزائريين الذين وصلت نسبة المشتغلين بينهم في العقار في إقليم نفارا سنة ٢٠٠٠ إلى ٣٤,٦ بالمئة، ثم ارتفعت إلى ٤٣,٣ بالمئة سنة ٢٠٠٣، بحسب دراسة ميدانية أنجزتها جامعة نفارا[٤٥]. غير أنه سُجل تراجع ملحوظ في نسبة العرب الذين يشتغلون في قطاع البناء منذ سنة ٢٠٠٦، أولاً بسبب الأزمة الاقتصادية التي عرفها القطاع، والتي أدت إلى إفلاس أهم شركات العقار في إسبانيا، مثل «دون بيسو» (Don Piso)، و«فاديسا» (Fadesa)، وهو ما نجم عنه فقدان نسبة مهمة من العمالة العربية في هذا القطاع عملها، وثانياً بسبب منافسة المهاجرين القادمين من أوروبا الشرقية الذين أقبلوا بدورهم على هذا القطاع، وأصبح يفضلهم المنعشون العقاريون على المغاربيين. وقد أسس عدد من المهاجرين المنتمين إلى أوروبا الشرقية شركات عقارية، جلّ الذين يعملون فيها ينتمون إلى البلدان نفسها.

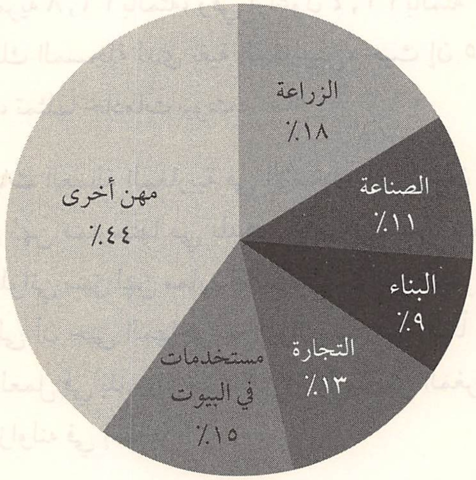
(٤٣) «Estadísticas de permisos de trabajo a extranjeros,» Ministerio de Trabajo y Asuntos Sociales (1998), Cfr. Juan Díaz Nicolás y María José Lafita Ramírez, *La Inmigración en España: Una década de investigación*, Colección Inmigración y Refugio (Madrid: Ministerio de Trabajo y Asuntos Sociales, Instituto de Migraciones y Servicios Sociales, 2001), p. 45.

(٤٤) Daoud, *La Diaspora marocaine en Europe*, p. 232.

(٤٥) «La Presencia de la inmigración argelina en España: Particularidades de Navarra,» Unavarra, <http://www.unavarra.es/migraciones/papers3/comun24(ComunicaciAnna%20MataRomeu.pdf>.

الشكل الرقم (٣ ـ ١)

النشاط المهني للتونسيين في إسبانيا (سنة ١٩٩١)



المصدر: من إعداد المؤلف بالاعتماد على سجلات وزارة الشغل والشؤون الاجتماعية، ملفات تسوية الوضعية القانونية.

ومن القطاعات الأخرى التي يسجل فيها حضور عددي مهم للعمالة المغاربية، هناك العمل في البيوت كخادمات، وهو نشاط يهم في الأساس النساء، ويتمركز في المدن الكبرى، حيث توجد طبقة وسطى إسبانية مهمة عددياً، بإمكانها التعاقد مع خادمة. لكن على أهمية حضورهن في هذا القطاع، لا تصل نسبة المغاربيات اللواتي يشتغلن في البيوت إلى الأهمية نفسها المسجلة لدى بعض الجنسيات الأمريكية اللاتينية أو لدى الفيليبينيات[٤٦]. وتمثل خادمات البيوت ٦٠ بالمئة من مجموع المغربيات العاملات في إسبانيا[٤٧]، بينما تمثل العاملات في الفنادق والمطاعم ١٥ بالمئة، وفي التجارة ١٠ بالمئة. وينتمي اللواتي يشتغلن في المهن الثلاث الأخيرة، بالخصوص إلى المدن، بينما ينتمي اللواتي يشتغلن في البيوت إلى البوادي والمدن على السواء. وتعتبر مدريد، بامتياز، أهم سوق للنساء المغربيات العاملات في البيوت، حيث إن ٣٩

---

(٤٦) بحسب الدراسة الميدانية التي أنجزتها مجموعة البحث حول الهجرة، ٩٠ بالمئة من النساء الفيليبينيات والدومينيكيات، وما بين ٧٥ و٨٠ بالمئة من البيرويات والكولومبيات يعملن كخادمات في المنازل. انظر: Díaz Pérez, Álvarez y Elisa, *La Inmigración musulmana en Europa*, p. 232.

(٤٧) أعلى نسبة مسجلة في الاتحاد الأوروبي، بحيث لا تتجاوز في فرنسا ٢٠ بالمئة لدى الجزائريين. انظر: المصدر نفسه، ص ١٤٤.

بالمئة من المغربيات اللواتي يزاولن هذا النشاط في إسبانيا، يوجدن في هذا الإقليم. كما أن ٥٢ بالمئة من المغربيات العاملات في مدريد هن خادمات بيوت[٤٨]، بينما لا تتجاوز النسبة في ألمرية ٣٦,٨ بالمئة، وفي أراغون ٣١,٤ بالمئة[٤٩]. النسب المسجلة لدى المغاربة عن تلك المسجلة لدى بقية المغاربيين، حيث إن ١٥ بالمئة من العمالة التونسية، بشكل عام، تمثلها خادمات بيوت.

ومن خصوصيات العمالة المغاربية في الأشغال المنزلية أن جلّ اللواتي يمتهنها في إسبانيا لم يسبق لهن ممارستها في بلدهن الأصلي، إذ لا تتجاوز نسبة خادمات البيوت المغربيات اللواتي سبق لهن ممارسة المهن نفسها في المغرب ٣,٧ بالمئة. لكن هنا تجب الإشارة إلى أن حتى المهاجرات اللواتي يمارسن مهناً أخرى، نسبة مرتفعة منهن لم يسبق لهن العمل في بلدهن، حيث إن ٣٧ بالمئة من المغربيات كان أول نشاط مهني لهن هو الذي زاولنه في إسبانيا[٥٠].

وإلى جانب الذين يعملون في القطاعات المختلفة السالفة الذكر، نسجل وجوداً متزايداً للمغاربة الذين يعملون لحسابهم الخاص. وتقدم لنا «فدرالية المنظمات المهنية والمستقلين والمقاولين» الإسبانية أرقاماً معبّرة، فقد احتلوا سنة ٢٠١٢ المرتبة الثالثة بين الأجانب الذين يعملون لحسابهم الخاص ويساهمون في الضمان الاجتماعي، بما مجموعه ١٢٧٤٥ مساهماً[٥١]، وهو ضعف الرقم المسجل سنة ٢٠٠٤. ومع ذلك، فإن هذا الرقم يبقى بعيداً من الواقع، لأن أكثر من نصف المغاربة، الذين يعملون لحسابهم الخاص، غير مسجلين في الضمان الاجتماعي، لأنهم يمارسون أنشطة تدخل في خانة «الاقتصاد الهشّ».

ومن أهم الأنشطة المصنّفة ضمن القطاع الخاص التي يعمل فيها المغاربيون، هناك التجارة التي عرف حضورهم فيها تطوراً مهماً في العقود الأخيرة، ولم يكن هذا الحضور في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين يتجاوز العمل كباعة متجولين يعرضون بعض منتوجات الصناعة التقليدية التي استقدموها من بلدانهم، في شوارع المدن الكبرى، أو

---

(٤٨) Laura Oso Casas, «Mujeres marroquíes y servicio domestico en Madrid,» *Atlas de la Inmigración irregular*, vol. 2 (2004), p. 350.

(٤٩) مقابل ٥٦,١٩ بالمئة في الصناعة، و١٧ بالمئة في المطاعم. انظر: «Inmigración en Aragón: El colectivo marroquí: Equipo TEIM,» *Atlas de la Inmigración irregular*, vol. 2 (2004), p. 253.

(٥٠) Daoud, *La Diaspora marocaine en Europe*, p. 232.

(٥١) يحتل الصينيون المرتبة الأولى بـ ٣٩,٧٧٠، والرومانيون المرتبة الثانية بـ ٢٣,٣٥٩.

كتجار يمتلكون محالّ تجارية تعرض المنتوجات نفسها في المدن السياحية الساحلية، أو تلك التي لها علاقة بالحضارة الأندلسية.

وقد توسعت قاعدة المشتغلين في التجارة بين المهاجرين العرب، بسبب الأزمة الاقتصادية التي مسّت قطاع البناء، إذ اضطر عدد من الذين فقدوا عملهم إلى التحول إلى باعة متجولين. ولا تخلو اليوم مدينة إسبانية، وحتى بعض القرى، من باعة متجولين مغاربة وجزائريين يعرضون منتوجات الصناعة التقليدية لبلدانهم أو المنتوجات الصينية. وتصل نسبة المغاربة الذين يحترفون التجارة إلى ١٥ بالمئة من العمالة المغربية في إسبانيا، وهي نسبة على أهميتها، تبقى متواضعة إذا ما قورنت بتلك المسجلة بين مهاجري أفريقيا جنوب الصحراء، خصوصاً السنغاليين الذين تصل النسبة بينهم إلى ٧٠ بالمئة، وجلّهم باعة متجولون.

وإلى جانب الذين اختاروا التجارة المتجولة كمهنة، هناك فئة من المهاجرين لا تتجاوز مدة ممارستهم لهذا النشاط الأسابيع الأولى لوصولهم إلى إسبانيا، حيث يبيعون ما حملوه معهم لتغطية نفقاتهم الأساسية قبل الحصول على عمل. كما أن هناك مجموعة من التجار الجزائريين الذين يساهمون في خلق حركة تجارية نشيطة بين الجزائر وشرق إسبانيا، خصوصاً مدينة «أليكانتي»، وهم يصلون في سياراتهم على متن الباخرة التي تربط بين ميناءي وهران و«أليكانتي»، محمّلين بالسلع التي يقتنيها منهم الباعة المتجولون من مواطنيهم، وبأموالها يشترون السلع الإسبانية، أساساً الملابس الجاهزة التي يشحنونها في سياراتهم للعودة على ظهر الباخرة ذاتها، مساء اليوم نفسه أو في اليوم التالي.

ويحلم عدد من المهاجرين العرب الذين تحدّثنا إليهم بفتح محل تجاري في إسبانيا، ويتحمّس أكثر للفكرة أولئك الذين سبق لهم أن مارسوا النشاط التجاري قبل هجرتهم. غير أن هذا الحلم يبقى مجرد فكرة لدى أغلبهم، لأن إقامة مشروع تجاري يتطلب رأسمالاً. ومع ذلك، تمكّن بعضهم من فتح محل تجاري مشترك مع شخص أو أكثر عادة من العائلة نفسها. وقد حقّقت هذه المحال بعض النجاح، وهي عادة تستورد السلع من البلد الأصلي، من ملابس وأوان وحقائب جلدية وتوابل وفواكه جافة، تعرضها جنباً إلى جنب مع سلع إلكترونية وملابس مستوردة من بلدان الاتحاد الأوروبي أو من الصين. كما أن جلّ المشتغلين في هذه المحلات تكون لهم قرابة مع صاحب المتجر،

وقد أسرّ لنا بعضهم أن راتبهم هو أقل من الذي يأخذه مستخدم من خارج العائلة. وهم عادة يكونون في وضعية غير قانونية، ولا يعترضون على ذلك، كما لا يحاولون تسوية وضعيتهم القانونية، لأن تسوية الوضعية تعني المساهمة في الضمان الاجتماعي، وهذا ما قد يجعلهم أحياناً يخسرون نصف الراتب الذي يمنحه لهم قريبهم صاحب المتجر.

وقد فتح التجار المغاربيون كذلك محالّ للمواد الغذائية، وهذه أثارت في بعض الحالات ضغينة المحالّ الإسبانية التي لها التخصّص نفسه، وخصوصاً أن جل المهاجرين يفضلون التعامل معها، لأنها تضيف بعض المواد الغذائية التي لا تتوافر في المحالّ الإسبانية. كما أن ساعات العمل فيها أطول، إذ لا يتجاوزها في ذلك إلا تلك التي يمتلكها الصينيون.

وبالإضافة إلى هذه المحالّ الموجّهة إلى الجالية العربية، وإلى غيرها، أسس العرب مشاريع تجارية أخرى موجهة في الأساس إلى الجالية العربية. وقد تزايدت أهميتها في السنوات الأخيرة نتيجة تزايد حجم الجالية العربية، بحيث أصبحنا نجد في مختلف المدن محالّ حلويات، ومطاعم، ومقاهي، ومخادع الهاتف، وفضاءات الإنترنت في ملكية مهاجرين عرب. وتستحق ذكراً خاصاً في هذا الإطار محالّ الجِزارة التي عليها إقبال كبير من طرف الجالية المسلمة بشكل عام، خصوصاً في شهر رمضان. وقد أحصى أطلس الهجرة المغربية سنة ٢٠٠٤، في مقاطعة واحدة من مقاطعات كتالونيا، هي «سيوداد فييا» (Ciutata Vella)، ٢١ «مجزرة حلال»، من بينها ٦ في ملكية مغاربة، وأخرى في ملكية جزائريين وباكستانيين. كما أحصى ٥٥ مخدعاً هاتفياً أغلبها بيد مغاربة(٥٢).

وهناك مستوى آخر من النشاط التجاري، هو المتمثل بتجارة التصدير والاستيراد، حيث استفاد عدد من المصدّرين المغاربة من التطور الذي عرفته العلاقات التجارية بين إسبانيا والمغرب في السنوات الأخيرة، لفتح وكالات لتسهيل الصادرات الإسبانية أو الواردات المغربية. ويستفيد هذا النشاط من قرب المسافة. وإلى جانب التجارة بين البلدين، عرفت الاستثمارات المغربية في إسبانيا ارتفاعاً ملحوظاً منذ سنة ٢٠١٠، إذ احتل المستثمرون المغاربة تلك السنة، بحسب أرقام وزارة الشغل الإسبانية، المرتبة

(٥٢) Jordi Moreras, «La integración por el mercado: las iniciativas comerciales y empresariales de los marroquíes en Cataluña,» *Atlas de la inmigración irregular*, vol. 2 (2004), p. 313.

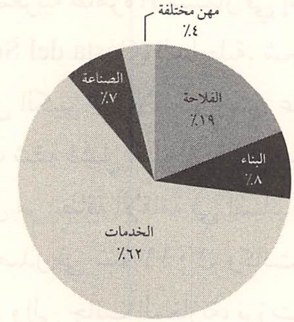
السادسة من بين المستثمرين الأجانب، بنسبة ٦,٥ بالمئة من مجموع المستثمرين. أما أهم الاستثمارات، فنجدها في قطاع العقار والقطاع السياحي. وفي السنوات الأخيرة، انتشر بين الطبقات المترفة المغربية ظاهرة الاستثمار في إسبانيا من خلال شراء شقق في منطقة «كوستا ديل سول» (Costa del Sol) الساحلية. شجعهم على ذلك، بالإضافة إلى القرب الجغرافي، الانخفاض الكبير في الأسعار الذي عرفه قطاع العقار، بعد مصادرة البنوك لأكثر من ٤٠٠ ألف شقة فشل أصحابها في تسديد قروضهم، كما سنرى. ويستفيد من يقتني هذه الشقق من بطاقة الإقامة في إسبانيا، حتى لو لم يكن مقيماً بشكل دائم، وذلك بمقتضى قانون صدر في سنة ٢٠١٢، وكانت الغاية منه إخراج قطاع العقار من حالة الركود التي يعيشها. وإلى جانب المغاربة، برزت الاستثمارات في قطاع العقار بين الخليجيين الذين يقتنون الإقامات الفاخرة في منطقة «كوستا ديل سول» نفسها، كما استثمر عدد آخر من هؤلاء في المحال التجارية الراقية، مثل محالّ بيع المجوهرات أساساً في مدينة «ماربيا».

وبالنسبة إلى قطاع الصناعة، نسجل أن حضور العمال المهاجرين بشكل عام لا يزال متواضعاً، إذ لم يتجاوز سنة ١٩٩٨ نسبة ٧ بالمئة[٥٣]. ومع ذلك، فقد عرف هذا الحضور ارتفاعاً تدريجياً، وهو ما ساهم فيه التطور الصناعي الذي عرفته إسبانيا في العقود الأخيرة، وكذا تزايد عدد الشركات المتعددة الجنسية التي نقلت مقارّها الرئيسية أو فروعها إلى إسبانيا. ولا نعثر إلا نادراً على عرب كأطر عليا في الصناعة، بل إن أغلبهم هم مجرد عمال. ومع ذلك، يعتبر المهاجرون العرب مواطنيهم الذين يعملون في الشركات الصناعية من المحظوظين «لأنه ليس من السهل أن تكون عاملاً في مؤسسة صناعية»، بحسب تعبير أحد مستجوبينا. ويضمن العمل في قطاع الصناعة أجوراً أعلى وامتيازات لا تتوافر لمن يعمل في التجارة أو البناء أو الفلاحة. كما أن العمل في الصناعة هو الطريقة الأضمن لتسوية الوضعية القانونية. وقد سجلت نسبة العاملين العرب في قطاع الصناعة ارتفاعاً خلال تسعينيات القرن الماضي والسنوات الخمس الأولى من القرن الحالي. لكن منذ سنة ٢٠٠٨ وإلى اليوم (سنة ٢٠١٣)، فقدَ آلاف العمال المغاربة والجزائريين الذين يعملون في هذا القطاع عملهم بسبب الأزمة الاقتصادية.

(٥٣) «Estadísticas de permiso de trabajo a Extranjeros,» Cfr. Díaz Nicolás y Lafita Ramírez, *La Inmigración en España: Una década de investigación*, p. 45.

الشكل الرقم (٣ ـ ٢)

الأنشطة المهنية للأجانب في إسبانيا (سنة ١٩٩٨)



المصدر: من إعداد المؤلف بالاعتماد على سجلات وزارة الشغل والشؤون الاجتماعية، إحصاءات رخص العمل للأجانب.

الشكل الرقم (٣ ـ ٣)

مهن الجزائريين في إقليم نفارا



المصدر: من إعداد المؤلف اعتماداً على استطلاع جامعة نفارا UPNA.

٢ ـ بطالة المهاجرين العرب وتداعياتها

بحسب الدراسة الميدانية التي أنجزتها «جمعية العمال المهاجرين المغاربة في إسبانيا»، مرت نسبة البطالة بينهم من ١٦ بالمئة سنة ٢٠٠٨ إلى ٤٣ بالمئة سنة ٢٠١١[٥٤]. وقد تواصلت النسبة في خط تصاعدي، وهي تصيب اليوم (سنة ٢٠١٣) حوالى ٦٠

(٥٤) Daoud, *La Diaspora marocaine en Europe*, p. 235.

بالمئة من العمالة العربية في إسبانيا. وهو ما لا يسجل مثلها لا بين الإسبان، ولا بين بقية المهاجرين. وحتى الذين لم تمسهم البطالة من العرب، فإن عدداً مرتفعاً منهم يمارسون الأنشطة المهنية المسماة بـ «الهشّة»(٥٥). وبخصوص مجموع الأجانب، وصلت البطالة سنة ٢٠١١ إلى ٤٩,٣ بالمئة لدى الأفارقة، و٣٢,٨ بالمئة لدى الرومانيين، و٢٨,٥ بالمئة لدى الأمريكيين اللاتينيين. أما النسبة العامة للبطالة، فبلغت ٢٧,١٦ بالمئة في ربيع ٢٠١٣، وهي أعلى نسبة مسجلة في الاتحاد الأوروبي، إلى جانب تلك المسجلة في اليونان. وقد فقد عمله ما بين سنتي ٢٠٠٨ و٢٠١٣ حوالى ٣ ملايين عامل. وبحسب الأرقام الرسمية الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء، تجاوز عدد العاطلين في نيسان/أبريل ٢٠١٣ الرقم ٦,٢٠٠,٠٠٠.

في ظل هذه الوضعية الصعبة، تم خفض الرواتب بشكل مستمر، بحيث نزلت لدى المهاجرين ما بين سنتي ٢٠٠٦ و٢٠١٠ أكثر من ١٠ بالمئة، بحسب الدراسة التي أنجزتها المنظمة الدولية للهجرات(٥٦). وقد أصبح من الصعب جداً اليوم على مهاجر عربي فقدَ عمله الحصول على عمل جديد. وتكفي الإشارة، في هذا السياق، إلى أن رخص العمل المسلّمة إلى المهاجرين في إقليم كتالونيا، وهو قاطرة التنمية في إسبانيا، تراجعت بنسبة ٩٠ بالمئة(٥٧). وما يزيد وضعية العمالة العربية في إسبانيا تأزيماً، صدور قانون جديد للشغل سنة ٢٠١٢، ألحق أضراراً جسيمة بالطبقة العاملة قاطبة، وبالخصوص الأجانب. وكان القانون سبباً في شنّ إضرابين عامين في السنة نفسها. ويرى بعض المهاجرين الذين استجوبناهم أن هذا القانون أعطى اليد الطولى لأرباب العمل من أجل ابتزازهم، لأنه يجيز لرب العمل إلغاء التعاقد الذي يربطه بالعامل في أية لحظة يريد، كما أنه يفرض على العمال توقيتاً خاصاً قد يكون خارج توقيت العمل الاعتيادي، وكذا يخفض من ساعات العمل المؤدى عنها، ومن الرواتب، ناهيك بإجبار العمال على العمل في مجال غير الذي تم التعاقد معهم حوله. ورغم أن كل ذلك يسري على الإسبان، كما على الأجانب، يعتبر أحد مستجوبينا أن

---

(٥٥) وصلت نسبة المغاربة الذين لهم عمل غير قار بإقليم مدريد سنة ٢٠٠٤ إلى ٥٤,٦ بالمئة، بينما لم تتجاوز النسبة لدى الأجانب بشكل عام ٤٤,٥. انظر: Lora y D'Ocon, «La inmigración marroquí en la comunidad de Madrid,» p. 343.

(٥٦) Juan Carlos Hidalgo, «La tasa de desempleo entre la población inmigrante duplicó a la de los autóctonos en 2011,» 20 minutos, <http://www.20minutos.es>.

(٥٧) المصدر نفسه.

رب العمل نادراً ما يتصرف بهذه الطريقة مع الإسبان، فيقول: «أخطأت في المكوث في إسبانيا إلى حد الآن؛ منذ ثلاث سنوات صدر قانون يمنح كل الأجانب الذين يريدون مغادرة إسبانيا عدة تسهيلات، من بينها تعويض بقيمة ٣ آلاف يورو، مع إمكانية الرجوع من جديد إلى إسبانيا عندما تتحسن الأوضاع. الإكوادوريون كانوا أذكى منا، رحلوا بالآلاف، بينما مكثنا نحن، والآن قد نغادر من دون أي تعويض ومن دون أية إمكانية للرجوع مستقبلاً... كنا نعمل في مكان واحد مغربيان وجزائري، وقد طردونا أنا والجزائري واحتفظوا بالمغربي. لما ذهبنا للاستفسار، قالوا لنا: الوضعية صعبة، والإنتاج تراجع، والشخص الذي احتفظوا به يمكنه أن يقوم بعمل الثلاثة، ومع ذلك لم يجددوا له عقد العمل، وإنما أصبح يشتغل بطريقة غير قانونية، كما خفضوا له من الراتب»(٥٨).

لقد كان ارتفاع نسبة البطالة سبباً في فقدان الآلاف من المهاجرين العرب لمنازلهم التي تم حجزها من طرف البنوك، بعد عجزهم عن أداء قروض العقار التي في ذمتهم. وتضرر من هذا الإجراء كذلك الإسبان والمهاجرون على مختلف جنسياتهم. وقد أصدرت المحاكم الإسبانية سنة ٢٠١٢، وحدها، أحكاماً بإخلاء أكثر من ١٠٠ ألف شقة لفائدة البنوك. وأمام هذه الوضعية المأساوية، وعجز الحكومة عن إيجاد حلّ للمشكل، وتوالي حالات الانتحار بين المتضررين، وكان بعضها لحظة إجبارهم على مغادرة مساكنهم، التجأ مهاجر مغربي عاطل يدعى محمد عزيز، أجبر هو الآخر على إخلاء شقته في برشلونة، إلى المحكمة الأوروبية في بروكسل التي أصدرت في آذار/ مارس ٢٠١٣ حكمها بوقف أحكام الإخلاء، على اعتبار أن «قانون العقار الإسباني مجحف». وقد شكّل ذلك متنفساً لآلاف المتضررين، إسباناً وأجانب، في وقت تحول فيه محمد عزيز إلى «منقذ»، وحظيت الدعوة التي كسبها بتغطية واسعة من طرف وسائل الإعلام.

وكانت الوضعية الاقتصادية التي اجتازتها إسبانيا، والتي لم تتحرج الحكومة في وصفها بالكارثية، وراء مغادرة أعداد من المهاجرين من مختلف الجنسيات البلاد، بعد أن تسلموا دفعة واحدة كل ما كان من حقهم الحصول عليه من صندوق الضمان الاجتماعي على امتداد فترة البطالة المؤدى عنها، شريطة عدم العودة إلى إسبانيا لمدة

---

(٥٨) حوار مع المؤلف، بمدريد، في كانون الثاني/ يناير ٢٠١١.

٣ سنوات. وقد غادرت مجموعة من العرب، على غرار غيرهم، إسبانيا في اتجاه فرنسا وألمانيا وكندا ووجهات أخرى، كما عاد آخرون إلى بلدانهم.

وأدى ارتفاع نسبة البطالة بين المهاجرين العرب، كذلك، إلى تراجع نسبة المساهمين منهم في صندوق الضمان الاجتماعي، وبالتالي نسبة المستفيدين منه. وكان المهاجرون، بشكل عام، قد مثلوا مصدراً أساسياً لصندوق الضمان الاجتماعي على امتداد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وسمحت مساهماتهم في خلق توازن في مداخيله بعد العجز الذي أصابه من قبل. كما ارتفعت نسبة المسجلين فيه من الأجانب بين سنتي ١٩٩٩ و٢٠٠٢ بـ ١٢٤ بالمئة، بينما لم تتجاوز بين الإسبان نسبة ١١ بالمئة(٥٩).

واحتل المغاربة منذ بداية القرن الحالي وإلى سنة ٢٠٠٨ المرتبة الأولى من بين الأجانب المساهمين فيه، إذ إن عددهم سنة ٢٠٠٢ بلغ ١٤٢,١٧٨ (من مجموع ٤٣٢,٧١١)، ثم انتقل الرقم إلى حوالى ١٥٨,٠٠٠ سنة ٢٠٠٣، وفي سنة ٢٠٠٧ بلغ عددهم ٢٧٦,٤٤٤. غير أن الرقم بدأ بالتراجع التدريجي منذ سنة ٢٠٠٩. وقد سجلت سنة ٢٠١٠ مساهمة ٢١٧,٦٩٢ مغربياً في الصندوق (المرتبة الثانية بعد الرومانيين). وفي سنة ٢٠١٢ لم يتجاوز عدد المغاربة الذين يساهمون فيه ١٩٠,٢٧١(٦٠). ومع ذلك، احتلوا المرتبة الأولى، لأن التراجع شمل الأجانب من مختلف الجنسيات، كما شمل الإسبان أنفسهم، بحيث فقد صندوق الضمان الاجتماعي ما بين سنتي ٢٠٠٧ و٢٠١١ ما مجموعه ٢,٥ مليون مساهم، في وقت ارتفعت فيه مصاريفه من ١,٢٨٠ مليار يورو سنة ٢٠٠٧ إلى ٢,٥٨٤ مليار يورو سنة ٢٠١٠، وهو ما خلق عجزاً اضطرت معه الحكومة إلى التدخل من خلال القيام بمجموعة من الإجراءات، على رأسها تمديد عمر التقاعد من ٦٥ إلى ٦٧ سنة (دخل حيز التنفيذ في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣)، لأن ذلك يعني أن العمال سيواصلون المساهمة في هذا الصندوق لسنتين إضافيتين، كما أنهم سيتأخرون سنتين في الاستفادة من الرواتب التي يتوجب على الصندوق دفعها لهم.

---

(٥٩) Colectivo Ioé. Cfr. Díaz Pérez, Álvarez y Elisa, *La Inmigración musulmana en Europa*, p. 228.

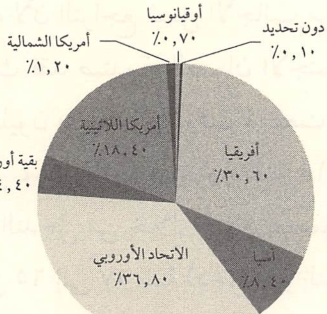
(٦٠) Epsocial, «La seguridad social pierde 45.495 afiliados extranjeros en enero,» *Europa press*, 21/2/2012, <http://www.europapress.es/epsocial/inmigracion-00329/noticia-seguridad-social-pierde-45495-afiliados-extranjeros-enero-suma-sexta-caida-mensual-20130221114914.htm>.

وبسبب حداثة الهجرة العربية إلى إسبانيا، وكون أغلب المساهمين في صندوق الضمان الاجتماعي لم يصلوا إلى سن التقاعد بعد، فإن استفادتهم منه هي أقل كثيراً من استفادة الإسبان، وكذا من استفادة المهاجرين العرب في بلدان مثل فرنسا وهولندا وبلجيكا، التي بحكم قدم الهجرة إليها، بلغت نسبة مرتفعة من المهاجرين سن التقاعد. ويراوح عمر جلّ العرب الذين يساهمون في صندوق الضمان الاجتماعي في إسبانيا بين ٢٥ و٥٤ سنة، بحيث تصل نسبة الذين لهم هذا السن في صفوف المغاربة إلى ٨٥ بالمئة(٦١).

غير أن هذا الواقع الذي تؤكده الأرقام يرفضه المجتمع الإسباني الذي يظن أن المهاجرين يأخذون من صندوق الضمان الاجتماعي أكثر مما يساهمون فيه، بحيث لا تتجاوز نسبة من يعتبر أن دور المهاجرين مفيد بالنسبة إلى صندوق الضمان الاجتماعي ١٥ بالمئة(٦٢). وهذا الموقف نجمت عنه تصرفات إقصائية حيال المهاجرين، سنتحدّث عنها في المحور الاجتماعي.

الشكل الرقم (٣ ـ ٤)

نسبة المهاجرين في صندوق الضمان الاجتماعي بحسب القارات (سنة ١٩٩٩)



المصدر: من إعداد المؤلف اعتماداً على سجلات صندوق الضمان الاجتماعي، معهد الهجرات والخدمات الاجتماعية.

---

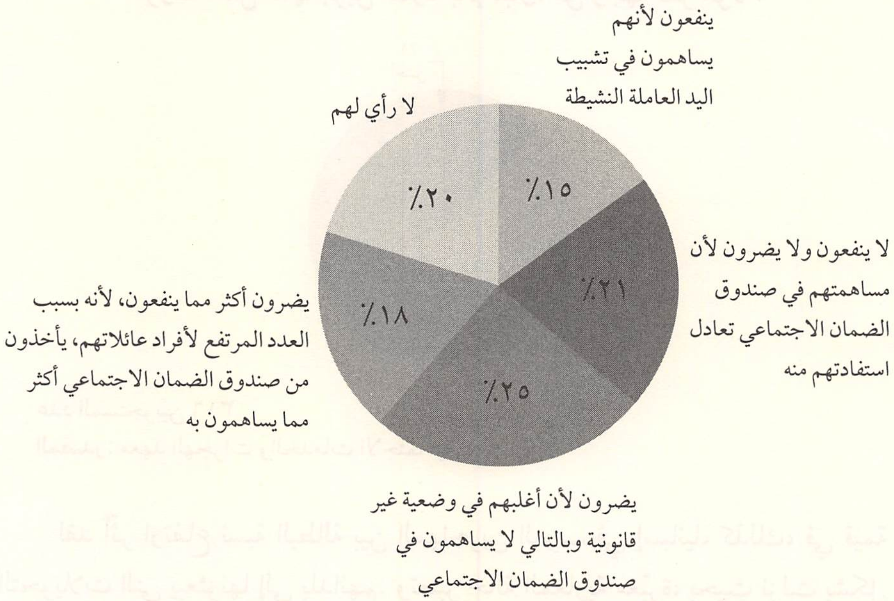
(٦١) Colectivo Ioé. Cfr. Díaz Pérez, Álvarez y Elisa, Ibid., p. 228.

(٦٢) بحسب إحصاءات معهد الهجرات والخدمات الاجتماعية IMSERSO التابع لصندوق الضمان الاجتماعي. نقلاً عن: Diez y Nicolás y Lafita Ramírez, *La Inmigración en España: Una década de investigación*, p. 199.

ومن الملاحظات التي تسجل على مساهمة الجالية العربية في الضمان الاجتماعي، أن أعلى النسب هي بين الذكور، بحيث تصل لدى الجزائريين إلى ٩٠ بالمئة، ولدى المغاربة إلى ٨٥ بالمئة(٦٣). مرد ذلك **أولاً** إلى ارتفاع نسبة الذكور العاملين مقارنة بالنساء، **وثانياً** كون نسبة من المغربيات يعملن في الفلاحة الموسمية لمدة لا تتجاوز بضعة شهور في السنة، **وثالثاً** كون اللواتي يعملن كخادمات في البيوت، واللائي يمثلن نسبة مرتفعة من العمالة النسائية، كما مر بنا، غير مصرَّح بهن.

الشكل الرقم (٣ ـ ٥)

إلى أي حد يستفيد صندوق الضمان الاجتماعي من المهاجرين، من وجهة نظر الإسبان (سنة ٢٠٠٠)



المصدر: المصدر نفسه.

(٦٣) Colectivo Ioé. Cfr. Díaz Pérez, Álvarez y Elisa, Ibid., p. 228.

الجدول الرقم (٣ ـ ٨)

علاقة المهاجرين بالرواتب من وجهة نظر الإسبان

(الأرقام بالنسبة المئوية)

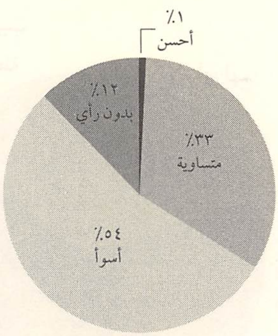
بسبب المهاجرين انخفضت الرواتب	وجود المهاجرين لا يؤثر في الرواتب	بفضل المهاجرين ارتفعت الرواتب	من دون رأي
٢٦	٦٣	٢	٩

أجري الاستطلاع سنة ٢٠٠٠، وشمل ١٢١٢ مستجوباً.

المصدر: معهد الهجرات والخدمات الاجتماعية IMSERSO، نقلاً عن: Diez-Nicolás y Ramírez, *La Inmigración en España: Una década de investigación.*

الشكل الرقم (٣ ـ ٦)

ظروف عمل المهاجرين مقارنة بالإسبان، من وجهة نظر هؤلاء



عدد المستجوبين ٣١٦.

المصدر: معهد الهجرات والخدمات الاجتماعية.

لقد أثّر ارتفاع نسبة البطالة بين المهاجرين العرب في إسبانيا، كذلك، في قيمة التحويلات التي يبعثونها إلى بلدانهم. وتعتبر حالة المغاربة معبّرة، بحيث نزلت بشكل واضح، في وقت ما زالت تحويلات المهاجرين المغاربة في الخارج مرتفعة، بل وفي تزايد. وهنا تجدر الإشارة إلى أن تحويلات المهاجرين المغاربة في الخارج، بوّأت المغرب المرتبة الرابعة عالمياً في سلّم تحويلات المهاجرين، بعد الهند والمكسيك والفيليبين، وهي بلدان ساكنتها، وكذا عدد مهاجريها في الخارج، يفوق كثيراً عدد المغاربة.

الجدول الرقم (٣ ـ ٩)

درجة اقتناع الأوروبيين بأن المهاجرين يحرمونهم فرص العمل

(الأرقام بالنسبة المئوية)

البلد	مقتنع جداً	مقتنع	غير مقتنع	غير مقتنع بتاتاً	لا معرفة لهم بالموضوع
إسبانيا	٧	٣٨	٣٤	٤	١٧
ألمانيا	٨	١٩	٣٤	١٣	٢٦
بريطانيا العظمى	١٥	٣٦	١٩	٥	٢٥
إيطاليا	١١	٢٦	٣١	١٥	١٧
هولندا	٥	٢٣	٣٧	٦	٢٩
سويسرا	٧	٩	٣٦	١٩	٢٩

المصدر: Internacional Social Survey Program, Identidad Nacional, 1995, Archivo de Datos ASEP, in: Díez-Nicolás y Ramírez, Ibid.

الجدول الرقم (٣ ـ ١٠)

دور المهاجرين في النمو الاقتصادي، بحسب مواطني بعض البلدان الأوروبية

(الأرقام بالنسبة المئوية)

البلد	دور مهم جداً	دور مهم	دور غير مهم	دور غير مهم بتاتاً	لا معرفة لهم بالموضوع
إسبانيا	١	٢٦	٣٥	٤	٣٥
ألمانيا	٨	٣٦	٢٢	٦	٣٣
بريطانيا العظمى	٢	١٥	٣٤	٦	٤٤
إيطاليا	١	٢١	٣٩	٢٠	١٩
هولندا	١	١٦	٣٢	٦	٤٥
سويسرا	٤	٢٣	٢٣	١٦	٣٥

المصدر: المصدر نفسه.

ويعتمد الاقتصاد المغربي بشكل كبير على تحويلات المهاجرين للحصول على العملة الصعبة، وقد مثلت هذه التحويلات سنة ١٩٨٥ نسبة ٨١,٣ بالمئة من الناتج الداخلي الخام، بمبلغ ٩٦٧ مليون دولار، وانتقل الرقم إلى مليار و٣٣٦ مليون دولار سنة ٢٠٠١، وهو ما مثل ٩ بالمئة من الناتج الداخلي الخام. وخلال المرحلة المشار إليها تضاعف الناتج الداخلي الخام في المغرب ٣ مرات، لكن تحويلات المهاجرين تضاعفت ٧ مرات. وبحسب الأرقام الصادرة عن وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، بلغت تحويلات المهاجرين المغاربة خلال النصف الأول من سنة ٢٠١١ ما مجموعه ٣٨ ملياراً و٣٠٠ مليون درهم، أي بزيادة ٨,٧ بالمئة مقارنة بالمرحلة نفسها من سنة ٢٠١٠. واحتلت بذلك تحويلات المهاجرين المرتبة الثالثة بعد التجارة الخارجية والقروض الدولية، متقدمة على عائدات السياحة والاستثمارات الأجنبية من العملة الصعبة. لقد دفعت أهمية هذه التحويلات بالبنوك المغربية إلى فتح فروع لها في مختلف البلدان الأوروبية التي توجد فيها جالية مغربية مهمة عددياً، وكانت آخر الأسواق التي استقطبت هذه البنوك هي إسبانيا وإيطاليا، حيث الهجرة المغربية حديثة مقارنة ببلدان أوروبية أخرى.

وبحسب مذكّرة صادرة عن مديرية الدراسات والتوقعات المالية في وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، توزّعت تحويلات المغاربة سنة ٢٠١٠ على النحو التالي: ٤٠ ملياراً و٤٤٣ مليون درهم تحويلات بنكية، ومليار و٩٧ مليون درهم تحويلات عبر البريد، و٥٦٢ مليون درهم شيكات بنكية[٦٤]. هذه التحويلات على أهميتها، لا تعكس الواقع بدقة، لأن أعلى نسبة من الأموال هي التي يحملها معهم المهاجرون وقت عودتهم خلال موسم الصيف. وتمثل العملة الصعبة التي تدخل المغرب من خلال المهاجرين ٤٠ بالمئة من مجموع العملة الصعبة المتحصلة لدى البنوك المغربية.

بالنسبة إلى حالة إسبانيا، مثلت تحويلات المهاجرين المغاربة ٢٠ بالمئة من تحويلات المغاربة في الخارج سنة ٢٠٠٣، ولم تكن تتجاوز سنة ١٩٩٨ نسبة ٤ بالمئة[٦٥]. وفي سنة ٢٠٠٤، تجاوزت تحويلات المغاربة في إسبانيا، وما ينقلونه معهم في موسم العطل، ٢٢ بالمئة من الأموال التي أخرجها الأجانب من إسبانيا، بما قيمته

---

(٦٤) أصداء المغرب، ٣/ ١١/ ٢٠١١، <http://www.assdae.com/5421->.

(٦٥) Inigo Moré, «Las sorprendentes remesas de los emigrantes marroquíes: los efectos de la emigración sobre las regiones de origen,» *Atlas de la Inmigración irregular*, vol. 2 (2004), p. 131.

٩٢١ مليون يورو[٦٦]. غير أن هذه التحويلات عرفت تراجعاً في المدة الأخيرة، بحيث نزلت بنسبة ٢٥ بالمئة سنة ٢٠١٠ مقارنة بسنة ٢٠٠٦[٦٧].

وبحسب دراسة جامعية حول الجالية المغربية في إقليم الأندلس، يرسل ٨٢ بالمئة من العمال المغاربة في الإقليم أموالاً إلى المغرب[٦٨]. ويحوّل العمال المهاجرون المغاربة في إسبانيا أكثر من ربع رواتبهم إلى بلدهم[٦٩]، كما يقدم أكثر من ٥٠ بالمئة منهم مساعدات مالية إلى عائلاتهم في المغرب[٧٠]. ويتوفر ٣٨ بالمئة من مغاربة إسبانيا على أملاك في المغرب[٧١]، خصوصاً في قطاع العقار. وتعتبر مدينة الناظور التي عرفت على امتداد نصف القرن الأخير هجرة مهمة إلى مختلف البلدان الأوروبية، مثالاً معبّراً، حيث كان يصل عدد المنازل الفارغة التي يمتلكها مهاجرون مغاربة في أوروبا في بعض الأحيان إلى ٤٠ بالمئة من مجموع مساكن المدينة. وإذا قمنا بمقارنة بين المنازل التي يشيّدونها في بلدهم والمنازل التي يقيم فيها بعضهم في بلدان مثل إسبانيا، نخرج بخلاصة هي أن المهاجر أحياناً يتوفر على سكن لائق في بلده لا يسكن فيه، وسكن غير لائق في إسبانيا يسكن فيه، وهذا ما يحذّر منه أحد مستجوبينا على النحو التالي: «المنزل الذي لا يوجد في بلدك، ليس لك ولا لأولادك».

(٦٦) بحسب دراسة موّلها الاتحاد الأوروبي، وأنجزها فريق من الباحثين الاقتصاديين الإسبان، ونشرت نتائجها صحيفة البايس. انظر: Cembrero Ignacio, «Marruecos es el país que más remesas recibe de España,» *El País*, 29/10/2007, <http://elpais.com/diario/2007/10/29/economia/1193612403_850215.ht,l>.

(٦٧) Daoud, *La Diaspora marocaine en Europe*, p. 238.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٢٣٤.

(٦٩) Díaz Pérez, Álvarez y Elisa, *La Inmigración musulmana en Europa*, p. 232.

(٧٠) Daoud, Ibid., p. 235.

(٧١) المصدر نفسه، ص ٢٣٤.

الفصل الرابع

الجالية العربية في المجتمع الإسباني

أولاً: الجذور التاريخية للموروفوبيا الإسبانية

منذ طرد آخر جالية عربية إسلامية من إسبانيا في القرن السابع عشر، وكان عدد أفرادها يقدر بحوالى ٣٠٠ ألف، لم يعرف هذا البلد قدوم مجموعة بشرية من عرق مختلف أو من ديانة وثقافة مختلفتين. وقد أغلقت إسبانيا الباب على نفسها، وبلورت هويتها الخاصة التي تقوم على مبدأ القومية الكاثوليكية التي تقصي ما دون سواها[1]. وكان الاختلاف الديني من أسباب هذا الطرد، وهو ما ساهمت فيه الكنيسة من خلال محاكم التفتيش. ولم يكن هناك من عنصر آخر يمكن أن يوحّد الإسبان غير الدين، لأن التاريخ والثقافة واللغة تظهر الاختلاف الكبير الموجود بينهم منذ أن أخضعت مملكة قشتالة الممالك المسيحية المجاورة؛ وهو خضوع لم يسمح بانصهار ثقافي، بحيث حافظ كل إقليم على ثقافته ولغته وانتمائه القومي.

وفي القرن التاسع عشر، وبعد فقدان إسبانيا لمستعمراتها في أمريكا اللاتينية، سيطر على العقليات تيار محافظ يستند كذلك إلى مبدأ القومية الكاثوليكية، وكانت له قراءة لاهوتية للتاريخ تنطلق من مفهوم قدري تتصرّف فيه العناية الإلهية. وكان أبرز منظّريه، وهو مارسيلينو منينديث بيلايو (Marcelino Menéndez Pelayo) يرى أن أساس الهوية الوطنية الإسبانية يتجسّد في الحفاظ على القيم التقليدية الكاثوليكية، وفي «العبقرية العرقية» (Genio de Raza) التي تمنح لكل عرق عبقرية خاصة تجعل منه «الأداة الأولى للإرادة الإلهية في التاريخ»[2]. هذا التيار يرفض المفهوم الديمقراطي للأمة، كما يرفض الطابع المتسامح الذي يمكن أن يحدّد العلاقات في مجتمع متعدد الديانات والأعراق.

---

(١) هذا ما تعبّر عنه جملة متوغّلة في القِدَم، مترسّخة في الذاكرة الجماعية الإسبانية تقول: «قديس شانت ياقب، أغلق أبواب إسبانيا». ومعناها أن هذا القديس «الذي ساعد المسيحيين على طرد المسلمين من الأندلس»، يوصيهم بإغلاق أبوابها حتى لا يعودوا.

(٢) حول الفكر التاريخي لمارسيلينو منينيديث بيلايو، يمكن العودة إلى أشهر كتبه: تاريخ المراطقة الإسبان في: Marcelino Menéndez Pelayo, *Historia de los heterodoxos españoles* (Madrid: Librería católica de San =

وبسبب قوة التيار وسيطرته على العقليات، أقصى ما دونه من مفاهيم مثل التي نظّر بها مفكّرو جيل ١٨٩٨[٣]، والداعية إلى التفتح على الثقافات الأخرى. وبعد الحرب الأهلية الإسبانية (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩) قامت الدكتاتورية الفرنكاوية بأيديولوجيتها الفاشية بتكريس الفكر الذي وضع أسسه مارسيلينو منينديث بيلايو، وخصوصاً أنه كان يتماشى مع العزلة التي دخلها النظام الفرنكاوي بعد طرده من المحافل الدولية. آنذاك، أصبحت رائجة في إسبانيا وخارجها جملة هي: «أوروبا تنتهي في جبال البرانس»[٤]. وكان فايي إنكلان (Valle Inclan)، وهو أحد رموز «جيل ١٨٩٨» يقول: «إن اعتبار إسبانيا بلداً أوروبياً هو تشويه للحضارة الأوروبية».

لقد وجدت كل هذه التراكمات الموغلة في التاريخ نفسها مهددة بوضع جديد بعد عودة الديمقراطية، وخصوصاً بعد انضمام إسبانيا إلى الاتحاد الأوروبي، مع ما يعنيه ذلك من رغبة في عودة إسبانيا لتصبح أوروبية، في وقت اكتسبت فيه جملة أورتيغا إي غاسيط (Ortega y Gasset) «إسبانيا هي المشكلة، أوروبا هي الحل»، صدقية لم تكن لها عندما نظَّر بها هذا الفيلسوف الإسباني. وكان من نتائج العودة إلى الجسم الأوروبي، حدوث نمو اقتصادي غير مسبوق كان سبباً في مجيء عشرات الألوف من المهاجرين. وقد استقرّ في إسبانيا في أقل من ٢٠ سنة أكثر من ٤ ملايين مهاجر، وتحوّلت إسبانيا

= José, 1880), <http://www.iglesiareformada.com/Menendez_indice_Historia_heterodoxos_espanoles.html>.

(٣) تيار فكري نقدي تجديدي اقترن اسمه بالهزيمة التي مُنِيَت بها إسبانيا أمام الولايات المتحدة في حرب كوبا سنة ١٨٩٨، التي وضعت حداً لأربعة قرون من الوجود الإسباني في العالم الجديد. وقد برز ممثّلوه في مجالات متعدّدة، من بينها الفلسفة، حيث حرصوا على أن يجعلوا التيارات الفلسفية الأوروبية، خصوصاً الوضعية، تتأقلم مع الثقافة الإسبانية. ومن بينها الفكر السياسي والتاريخي، حيث أخضع ممثّلو جيل ١٨٩٨، مفاهيم «اللاهوتية» و«المواطنة» و«الهوية»، و«الشخصية التاريخية الإسبانية»، و«الكائن الإسباني» لتحاليل عميقة. كما فعل «رافائيل ألتاميرا» (Rafael Altamira) (مؤسس فلسفة التاريخ الإسبانية) الذي اعتمد على تاريخ الأفكار، ليعيد بناء الشخصية التاريخية الإسبانية. وكما فعل «لوكاس مايادا» (Lucas Mallada)، الذي بعد أن بحث في الجذور التاريخية والفلسفية للإسبانوفوبيا الفرنسية والإسبانوفيليا الألمانية، شخّص في كتابه الثورة الإسبانية المقبلة وعلل الوطن، الأمراض التي استحكمت في جسد إسبانيا، وهي: فقر الأرض، وعيوب الطبع الوطني، وضعف الزراعة، وتخلف التجارة والصناعة، وارتجال الإدارة، وفساد الأحزاب السياسية، واستبداد الكنيسة. واعتبر أن إسبانيا لن تخرج من انحطاطها السياسي والأخلاقي والاقتصادي والاجتماعي والديني إذا لم تشفَ من هذه العِلل.

(٤) يلفت الانتباه إلى أنه ليس هناك وعي تاريخي بهذا الانغلاق الذي عاشته إسبانيا، حيث في استطلاع للرأي أجراه «معهد الهجرات والخدمات الاجتماعية» (IMSERESO) سنة ٢٠٠٠، قال إن ٥٨ بالمئة من المستجوبين إن إسبانيا كانت دائماً متفتحة على الثقافات الأخرى. نقلاً عن: Juan Díaz Nicolás y María José Lafita Ramírez, *La Inmigración en España: Una década de investigación*, Colección Inmigración y Refugio (Madrid: Ministerio de Trabajo y Asuntos Sociales, Instituto de Migraciones y Servicios Sociales, 2001), p. 151.

بذلك من واحدة من أقل البلدان الأوروبية من حيث نسبة الأجانب فيها، إلى واحدة من أكثر البلدان الأوروبية من حيث عدد الأجانب فيها، بعد أن وصلت النسبة إلى ١٢ بالمئة من السكان، كما مرّ بنا. وهو ما كان لشرائح واسعة من المجتمع الإسباني أن تتقبله بسهولة، لأنه لا يدخل ضمن ثقافتها، بحسب المؤرخة «مادارياغا»: «منذ طرد الموركسيين في مطلع القرن السابع عشر، فقدنا مفهوم المجتمع المتعدد الثقافات، ورغم أننا ذهبنا إلى أمريكا واختلطنا بالهنود والزنوج، فذلك الاختلاط كان الإسباني دائماً يحسّ فيه بعقدة التفوق. إننا نشكل مجتمعاً مغلقاً يدور في فلك ديانة واحدة هي الديانة الكاثوليكية، وجنس واحد هو الجنس الإسباني، وهو ما يعني أننا ما زلنا نعيش على مخلّفات الماضي»(٥).

ويربط عميد المستعربين الإسبان بيدرو مارتينيز مونتابز (Pedro Martínez Montávez) بين رفض المجتمع الإسباني للمهاجرين العرب، والماضي الأندلسي: «قضية الأندلس انتهت من الناحية الكرونولوجية، لكن من الناحية العاطفية والنفسية والإبداعية ما زالت مستمرة بانعكاساتها الإيجابية والسلبية، وهو ما تعكسه بعض الجمل التي تكررت أثناء أحداث «إليخيدو»، مثل «لنقتل المورو» ... إن التحدي الكبير الذي يعترضنا كإسبان هو أننا عندما نعود إلى الأندلس فإننا نعود إلى ذواتنا ونحاول البحث في هويتنا، لكن لا نريد أن نبحث أبداً بطريقة تامة وإنما فقط بطريقة جزئية، وهو ما يجعلنا نتعامل مع الموضوع دائماً بشكل عاطفي، الأمر الذي يحول دون التخلص من إحساس متجذّر فينا، بمعنى أن الإسباني عندما يحاول دراسة الأندلس في أبعادها المختلفة فإنه يفشل في ذلك، ويقتصر على دراسة ما هو مرتبط بالأندلس من خلال هويته وماهيته، ولا يتعدى ذلك إلى دراسة ما يهم هوية وماهية الآخر»(٦).

وبحسب مونتابث دائماً، من السهل أن تجد في إسبانيا أناساً كثيرين، بل حتى دوائر رسمية تتبنى الأطروحة القائلة إن العدو يأتي دائماً من الجنوب، بحيث: «يصبح «المورو» عبارة عن علكة تمتد وتنكمش بحسب الظروف، وهذا ما يؤكد أن الأندلس انتهت في الزمان، ولم تنته في المتخيل. وهنا يعتبر المهاجر العربي القادم من الجنوب عدواً مهما كانت أسباب هجرته»(٧).

---

(٥) حوار مع المؤلف، بمدريد، في تموز/ يوليو ٢٠٠٠.
(٦) حوار مع المؤلف، بمدريد، في شباط/ فبراير ٢٠٠٠.
(٧) المصدر نفسه.

هناك خصوصية أخرى، بحسب مونتابث، مصدرها دائماً ما هو متجذّر في الذاكرة التاريخية، وهو نوع من اضطراب العواطف حيال العرب. ففي إسبانيا، ومن بين كل البلاد الغربية، يتم المزج بين إحساسي الحب لـ «المورو» (موروفيليا) والخوف والتوجس منه (موروفوبيا)، فالإسباني الذي يعتبر «موروفيلو» يحب العرب بشكل لا يمكن تصوره (يمثلون الأقلية)، والإسباني الذي يعتبر «موروفوبو» يكرههم بشكل لا يمكن تصوره كذلك (يمثلون الأغلبية)، وهنا نسجل وضعية تطرف في الحالتين[٨].

لا يختلف طرح مونتابز عن طرح مستعرب آخر هو «رودولفو خيل بن أمية» الذي يرى كذلك أن الرفض للمهاجرين العرب اليوم في إسبانيا موروث ومتجذّر ويتعذر زواله، على الأقل على المدى القريب، إذا لم تكن هناك إرادة سياسية، ولم توضع برامج خاصة بذلك: «إننا أمام ميراث أربعة قرون من الدعاية السلبية التي ليس من السهل محوها من الذاكرة الجماعية، وهي دعاية تكرّست منذ القرن السادس عشر في جهود مشتركة بين الدولة والكنيسة، وهكذا أصبح «المورو» العدو الحقيقي ... وبعد رحيل هذا «المورو» إلى الضفة الأخرى للمضيق لم يختفِ العداء، وإنما تكرّس من خلال الكتابات الأدبية وسياسة الدولة»[٩].

عن هذه الكتابات الأدبية، وعن سياسة الدولة، يقول خوان غويتيسولو (Juan Goytisolo): «... في مقدورنا أن نجمع في هذا الصدد مجلدات كاملة من الصفات الأكثر إهانة والصور الأكثر ازدراءً والنظرات الأكثر تمركزاً عرقياً. فلقد تمخّض السجال مع الإسلام الذي انتعش في البداية بدافع مقاومة المسلم الإسباني، ومن بعده المسلم التركي، ومن ثم ابتداء من أواسط القرن التاسع عشر، ضد جيراننا المغاربيين؛ أقول تمخّض عن أدب واسع تُذَكرُ حولياته وقصصه ومآسيه، بما يتكرر فيها من كليشيات ومحاجات...»[١٠].

لقد برزت التراكمات السلبية لصورة «المورو» في الذاكرة التاريخية الإسبانية، خلال القرن العشرين كذلك، بسبب التوترات التي عرفتها خلاله العلاقات المغربية ـ الإسبانية. وقد بدأ هذا القرن بحادث دموي بين البلدين في منطقة مليلية، هي

(٨) المصدر نفسه.
(٩) حوار مع المؤلف، بمدريد، في شباط/ فبراير ٢٠٠٠.
(١٠) خوان غويتيسوبو، في الاستشراق الإسباني، ترجمة كاظم جهاد (الدار البيضاء: منشورات الفنك، ١٩٩٧)، ص ٢٧ ـ ٢٨.

معركة «خندق الذئب» التي كانت سبباً في أحداث دموية عرفتها إسبانيا، أطلق عليها اسم «الأسبوع المأساوي».

تكرّر سيناريو «خندق الذئب» والأسبوع المأساوي أثناء حرب الريف (١٩٢١ - ١٩٢٦) التي رسّخت قضية الخوف من «المورو» في الذاكرة الشعبية الجماعية. ويقدم لنا الأديب «أرتورو باريا» (Arturo Barea) الذي شارك في هذه الحرب، مشهداً حيّاً عن صورة «المورو» في المجتمع الإسباني من خلال رأي أمه، وهي المرأة الأمية البسيطة، حيث إن بلاد «المورو» كانت بالنسبة إليها: «... عبارة عن كابوس رهيب ... يُقتل فيه الجنود الإسبان دون رحمة. إنها لم تقتنع أبداً بما كنت أحكيه لها بغية التخفيف من روعها، لقد كان ما في عقلها عبارة عن خليط من الحكايات المتوارثة حول القراصنة البربر والأسيرات اللواتي قد يتم فديتهن من طرف الرهبان»(١١).

لقد زاد وصف الجنود الإسبان لمعاناتهم في هذه الحرب في الرسائل التي كانوا يبعثونها إلى ذويهم، من ترسيخ الصورة التي انتقلت إلى التراث الشعبي الإسباني من خلال الأمثلة الشعبية والأشعار والأغاني. وتصف المؤرخة «ماداریاغا» كل ذلك على النحو التالي: «في الذاكرة الجماعية الإسبانية يوجد شبه تناقض حول هذا الموضوع، أي أنه حاضر، وفي الوقت نفسه منسي، فالوجود الإسباني في الريف حاضر في ذاكرة العديد من الشباب اليوم من خلال الحكايات التي سمعوها من أجدادهم حول الحروب الكثيرة التي خاضتها إسبانيا في المغرب إبان القرن العشرين، مثل حرب ١٩٠٩ أو حرب ١٩٢١ - ١٩٢٦، التي تذكّرهم بوقائع يعتبرونها أليمة لأن إسبانيا عرفت فيها هزائم متعددة... إسبانيا استعمرت المغرب، وكما يحدث دائما فالعلاقات بين المستعمِر والمستعمَر تكون علاقة صراع. ثم منذ استقلال المغرب وخصوصاً خلال السنوات الأخيرة، توافد الآلاف من المغاربة على إسبانيا، وبطبيعة الحال كل من هو قادم من الضفة الأخرى للمضيق يثير نوعاً من الخوف الموروث عبر الأجيال، لأن فكرة أفريقيا البعيدة والرهيبة، حتى وإن لم تعد موجودة في الواقع فهي لا تزال في الذاكرة»(١٢).

هناك حدث آخر لا يقل دموية هو مشاركة المغاربة في الحرب الأهلية الإسبانية التي قتل فيها أكثر من نصف مليون إسباني، بعد أن حسمها المحاربون المغاربة لصالح

(١١) Arturo Barea, *La forja de un rebelde* (Madrid: Ed. Biblioteca el Mundo, 2001), <http://ebook browse.com/barea-arturo-la-forja-de-un-rebelde-i-pdf-d132331616>.

(١٢) حوار مع المؤلف، بمدريد، في شباط/ فبراير ٢٠٠٠.

الدكتاتور فرانكو، كما ورد في الفصل التمهيدي. وقد نُسج حول هذه المشاركة العديد من الحكايات، وعن «همجية المورو»، ما زالت عالقة في الذاكرة الجماعية الإسبانية إلى اليوم. وأسهبت الصحافة الإسبانية والدولية آنذاك في الحديث عمّا يقوم به «الموروس» من عمليات اغتصاب جماعي، ومن «هتك لأعراض الصبايا»[١٣]. ووصف بيان للحكومة الجمهورية المقاتلين المغاربة بـ «الرجال ذوي الغرائز الأكثر حيوانية»[١٤]. ولإعطاء فكرة عما احتفظت به الذاكرة الجماعية عن الموروس بسبب هذه الحرب، نورد نموذجاً من الأغاني الشعبية التي تعبر بصدق عن أحاسيس المجتمع:

الموروس يا أمي الموروس
يقتلون الرجال، يحطّمون الأسوار، يسلبون المساكن
يفقؤون عيون الصبايا والنساء
يتسللون كالأشباح
يقفزون بين الضباب
يتخانسون كالثعالب
يتقدمون كالجرذان
من جاء بالموروس المسلمين إلى هنا؟
سنحكي قروناً وقروناً مشاعر الحزن والألم
الويل لمن أدخل إلى «أستورياس» الهلال الملعون[١٥].

يتفهم خوان غويتيسولو أن تبرز بقوة، أسطورة «همجية المورو» أثناء الحرب الأهلية الإسبانية، لأنها ولدت في مرتع خصيب ومهيّأ بكثير من الحكايات والأخيلة

---

(١٣) ممّا كتبه الصحفي الأمريكي «جون ويتاكر» (John Whittaker) في مذكراته: «التقيتُ بهذا العسكري «المورو» (يقصد أمزيان) قرب قرية «نافالكارنيرو» (Navalcarnero) عندما اقتيدت إليه فتاتان لم تبلغا العشرين بعد، عُثِرَ في معطف إحداهما على بطاقة العضوية في إحدى النقابات، وأكّدت الأخرى أنها لا تنتمي إلى أي تنظيم ولا اهتمامات سياسية لها. وقد نقلهما أمزيان إلى ما كان يعرف من قبل بـ «مدرسة الشعب»، وكان يستريح هناك حوالى أربعين من «الموروس»، وصلني صوتهم وهم ينقضون عليهما، وقد فزعت لذلك وعبّرت عن احتجاجي، لكن أمزيان اكتفى بابتسامة باهتة وهو يقول: لن تعيشا أكثر من أربع ساعات».

انظر: John Whittaker, In: *Foreign Affairs* (October 1942), Cfr. Ignacio Cembrero, «La última victoria de Mezzian, el general exterminador,» *El País*, 4/6/2006, <http://elpais.com/diario/2006/06/04/espana/1149372011_850215.html>.

(١٤) ماريا روزا دي مادارياغا، مغاربة فرانكو، ترجمة كنزة الغالي (الرباط: منشورات الزمن، ٢٠٠٦)، ص ١٥٠.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٢٥٢.

والأشباح المتعاقبة على المشهد الذهني الإسباني منذ قرون. وقد تناقل الصحافيون والكتّاب هذه الصورة في البداية من أفواه الناس، ثم صارت تشكّل إحدى «الكليشيهات» الأساسية في الأدب المناهض للفاشية. وساهم التكرار، بحسبه، في تحويل الأسطورة إلى حقيقة. وقد التجأ اليسار الاشتراكي والشيوعي الإسباني أثناء الحرب الأهلية إلى تحريك هذه الفزّاعة الهاجعة في لاشعور الإسبان من أجل إحراج عدوه الفرنكاوي، على اعتبار أن الدعاية كانت أحد الأسلحة الناجعة أثناء تلك الحرب[١٦]، كل هذا يتفهّمه غويتيسولو، لكن الذي يستغربه هو أن تنبعث هذه الصورة الخيالية من جديد بعد سنوات طويلة، وفي وقت دخلت فيه إسبانيا مرحلة الديمقراطية وتحول المجتمع الإسباني إلى مجتمع مفتوح يستقبل المهاجرين. يقول: «أن تنبعث هذه الحكاية الخرافية الغائطية، ففي هذا ما ينبغي أن يدفعنا إلى مراجعة ضميرية عميقة»[١٧].

وقد ساهم الكتاب المدرسي الإسباني بشكل سلبي في تكريس الصورة المترسّخة في الذاكرة الجماعية عن من يسمّيهم جيوفاني سارتوري (Giovanni Sartori) بـ «الأعداء الثقافيين»[١٨]، لأن ما يتضمّنه هذا الكتاب يكون سبباً في تقديم أحكام جاهزة لأجيال المستقبل عن المهاجر العربي. فالكتب المدرسية، بالطريقة التي تقدم بها «المورو»، جعلت في العديد من الأحيان الإسباني الذي أخذ من هذه الكتب في طفولته ومراهقته، يطلق أحكاماً قيّمة جاهزة يعجز هو نفسه عن فهمها أحياناً، بحيث يكتفي في تبرير موقفه بجمل مبهمة، مثل: «لا أعرف السبب، لكني لا أحبّ الموروس»، أو «ليس لي أي عداء مع الموروس، لكنني في الحقيقة لا أرتاح إليهم». وهنا تجدر الإشارة إلى وجود تفاوت في الدور السلبي الذي اضطلع به الكتاب المدرسي، فالذي صدر وفق مناهج التعليم خلال دكتاتورية فرانكو، وكان خاضعاً لرقابة الكنيسة، نجح في تكريس العداء للموروس وديانتهم، بينما الذي صدر بعد ذلك، خصوصاً منذ تسعينيات القرن العشرين، أي عندما أصبحت الديمقراطية الإسبانية على درجة كبيرة من المتانة، فقد رسّخ فكرة تجاهل «المورو»، وهو موقف أخطر من العداء في رأي «مادارياغا»، لأن هذا التجاهل مسؤول إلى حدّ كبير عن وضعية التهميش التي تعيشها حالياً هذه المجموعة البشرية داخل المجتمع الإسباني. وبحسب مادارياغا: «إذا ربيت الصغار على ذلك، ولم

---

(١٦) غويتيسولو، في الاستشراق الإسباني، ص ٤٤.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٤٤.

(١٨) Giovanni Sartori, *La sociedad multiétnica: Pluralismo, multiculturalismo y extranjeros* (Madrid: Taurus, 2001), p. 139.

تُنَمِّ فيهم روح التسامح وقبول الآخر واحترام الثقافات والديانات الأخرى، فإن ما تقوم بصناعته هو في الواقع قنبلة موقوتة»[١٩].

وقد تبيّن لنا الخلط الكبير لدى بعض أطفال المدارس الإسبان بين الهجرة والإرهاب عقب التفجيرات التي استهدفت قطارات مدريد في ١١ آذار/ مارس ٢٠٠٤، فقد زرنا قصر الحمراء في غرناطة في أسبوع التفجيرات نفسه، ولفت انتباهنا العدد المرتفع من تلامذة المدارس الذين يزورون القصر مع معلّميهم. وعند باب الخروج، سألنا أحد الأطفال عن الانطباع الذي تركته لديه زيارة القصر الأسطوري، فأجاب بعفوية: «كانت زيارة مملّة»، ولما حاولنا معرفة سبب الجواب، قال: «لأننا لم نجد موروس في القصر»، ولما سألناه: لماذا يريد أن يرى موروس بالضبط في القصر مع أن شوارع غرناطة تغصّ بهم، فكان جوابه : «أقصد موروس يركبون الخيول، ويحملون السيوف، ويرتدون العمامات، وليس موروس يضعون القنابل في القطارات».

ما كان انبعاث هذه الأحكام، وأغلبها ذات مرجعية تاريخية، في الذاكرة الجماعية الإسبانية، ليتحرك، إذاً، بالقوة نفسها، لولا موجات الهجرة المغاربية إلى إسبانيا خلال العقود الأخيرة. من هنا، فإن استطلاعات الرأي حول موقف المجتمع الإسباني من الجالية المغربية، لا يمكن فهمها من دون أن نأخذ بعين الاعتبار الجذور التاريخية للموروفوبيا. وبحسب برنابي لوبيز غارسيا (Bernabé Lopez Garcia): «إن الجانب التاريخي المتمثل بتجذّر فكرة «المورو» في المتخيل الإسباني هو عنصر مكمّل للعناصر الرئيسية للرفض التي هي سياسية واجتماعية في الأساس، بل إن هذا العنصر التاريخي نفسه له أساس اجتماعي، فالأسباب التي كانت وراء طرد الموريسكيين في الماضي تتشابه من حيث طبيعتها بالأطروحات العنصرية الحالية، ففي كلتا الحالتين تكررت عبارات مثل: «إنهم يقومون بغزونا» و«الديمغرافيا الزاحفة»»[٢٠].

وساهمت وسائل الإعلام كذلك في تكريس هذا الموقف. ويرى أنطولين غرانادوس (Antolin Granados) أن الصورة التي يقدمها الإعلام الإسباني عن المهاجرين المغاربة، تستند إلى «نموذج تاريخي للتنمية»، يتجسّد في العلاقات شمال جنوب، حيث يمثل المغربي التخلّف والفقر والجهل، وهي الأسباب التي تدفع به إلى

(١٩) حوار مع المؤلف.
(٢٠) حوار مع المؤلف، بمدريد، في شباط/ فبراير ٢٠٠٠.

المجيء إلى الفردوس الأوروبي للبحث عن الثروة. هذه الصورة تستند إلى سيناريوهات ثقافية، وإلى خصوصيات فيزيولوجية واقتصادية ونفسية للمهاجر المغربي(٢١)، الذي يُختزل أولاً في انتمائه إلى جنسية يناصب من يحملها العداء لوحدة إسبانيا الترابية ولمصالحها في مجال الزراعة والصيد البحري، ويُختزل ثانياً في انتمائه إلى الثقافة الإسلامية التي ترمز إلى التعصب والعنف وهضم حقوق المرأة. هذا المهاجر هو كذلك ضد الحداثة الأوروبية، وضد التقدم، وضد الديمقراطية البرلمانية، وضد الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية. كما أن مجيئه إلى إسبانيا يؤدي إلى منافسة الإسبان في سوق العمل(٢٢).

ومع ذلك، يسجل غرانادوس أن هناك بعض الاختلافات في المعالجة بين الصحف التي أخذها كنموذج للتحليل، وهي اختلافات تمسّ الشكل أكثر مما تمسّ المضمون، فعندما يتعلق الأمر بعمل إجرامي ارتكبه مهاجر، فصحيفة الپايس (مقرّبة من الحزب الاشتراكي) لا تذكر أبداً جنسية المهاجر، بينما صحيفة الموندو (مقرّبة من الحزب الشعبي اليميني) تذكرها بعد أن تذكر العمل الإجرامي المرتكب، في حين أن صحيفة أ ب س (مقرّبة من اليمين التقليدي)، تذكر جنسية المهاجر قبل ذكر العمل الإجرامي، ويكون ذلك في عنوان المقال، وفي هذه الحالة يبرز الانتماء العرقي أكثر من العمل الإجرامي. وهنا يلتقي غرانادوس مع أندرو كاسيرو (Andreu Casero) الذي خلص في دراسته لصورة المهاجر في الصحافة الإسبانية إلى أن المعالجة تنطلق دائماً من معادلة اختزالية، هي: «نحن وهم؛ نحن نمثل القيم الإيجابية، وهم القيم السلبية»، وبالتالي فالمشاكل التي يعرفها المجتمع، من إجرام وغيرها، سببها الآخر(٢٣).

ثانياً: سياسة الاندماج والرأي العام الإسباني

يبيّن ما سلف ذكره في المبحث الأول من هذا الفصل، كيف أنه لم يكن من السهل على الحكومات التي تولّت السلطة خلال السنوات الأولى من الديمقراطية، وضع سياسة جديدة في مجال الهجرة، لأن ذلك لم يكن يتطلب تغيير قوانين فقط، وإنما تغيير

(٢١) Antolín Granados, «El tratamiento de la inmigración marroquí en la prensa española,» *Atlas de la inmigración irregular*, vol. 2 (2004), p. 438.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٤٣٨.

(٢٣) Andreu Casero, «Imagen de los españoles en la prensa,» *Universia*, 12/5/2006, <http://noticias.universia.es/ciencia-nn-tt/noticia/2006/05/12/599026/imagen-inmigrantes-prensa.html>.

عقليات، وتغيير ثقافة برمّتها. فإسبانيا بقيت قروناً منغلقة على نفسها، وفجأة وجدت نفسها أمام موجات من المهاجرين ينتمون إلى ثقافات وأعراق وديانات مختلفة. لذا، فالانتقال من مجتمع وحيد الثقافة إلى مجتمع متعدد الثقافات، كان تحدّياً صعباً جداً، لم يتحمّس له المجتمع، بل أحياناً لم تتحمّس له حتى الحكومات. ويكفي التوقف عند السياسة الاجتماعية للحزب الاشتراكي الذي تولى السلطة سنة ١٩٨٢ لتتبيّن ذلك. فهذا الحزب الذي شكّل واحدة من أكثر الحكومات تقدمية منذ الحرب الأهلية الإسبانية، لم يقدم خلال سنوات حكمه الأولى أية تسهيلات للمهاجرين، كما بيّنا أثناء توقفنا عند فصول قانون الهجرة الصادر سنة ١٩٨٥، بل إن مشاريع القوانين وبعض الدوريات التي وجهتها الحكومة إلى البرلمان بغية المصادقة عليها، تتحدّث عن التهديد الذي قد يمسّ بنية المجتمع الإسباني بسبب الهجرة. وهذا ما نقرأه في دورية مؤرخة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠: «يجب ألا نقبل من المهاجرين إلا العدد الذي بإمكاننا إدماجه في المجتمع ... رغم أن حضور الأجانب في إسبانيا هو أقل كثيراً من حضورهم في غيرها من البلدان الأوروبية، فإن الإيقاع المرتفع الذي تتم به الهجرة، وتمركز المهاجرين في أماكن بعينها، يمكن أن يمسّا بسرعة وبشكل خطير بالتوازن الاجتماعي لتلك المناطق»[٢٤].

لكن القوة المتزايدة التي بدأ يتمتع بها المجتمع المدني الإسباني، وحاجة إسبانيا إلى اليد العاملة الأجنبية، والرغبة في الرقي بالتشريعات الإسبانية لتكون في مستوى التشريعات المعمول بها في المجتمعات الأوروبية المتقدمة، دفعت بالحكومة الاشتراكية التي تولّت السلطة على امتداد ١٤ سنة متتالية، إلى مراجعة سياستها في مجال الهجرة منذ تسعينيات القرن العشرين. وقد بدأت بوضع برامج سياسية خاصة ترمي إلى معالجة الظاهرة، حاولت فيها الاستفادة من تجارب بلدان الاتحاد الأوروبي ذات الأعراف العريقة في هذا المجال، وفي الوقت نفسه أخذت بعين الاعتبار الخصوصية الإسبانية. وكانت هناك محاولة للتوفيق بين النموذج الفرنسي والنموذج البريطاني؛ ويرمي الأول إلى انصهار المهاجرين في المجتمع، وهو يستند إلى الوحدة السياسية والوحدة الترابية، وليس الوحدة العرقية أو الثقافية. هذا النموذج كان هناك من عارضه في إسبانيا، خصوصاً ممثلي القوميات في مختلف الأقاليم، الذين يرفضون الانصهار في

(٢٤) Felipe Mellizo (Coord), *Racismo y xenofobia: búsqueda de raices* (Madrid: Fundación Rich, 1993), p. 41.

وحدة سياسية وترابية يمثلها كيان اسمه إسبانيا، ويطالبون في المقابل بإنشاء دويلات مستقلة عن هذا الكيان[٢٥]. أما الثاني، وهو النموذج البريطاني (الهولندي كذلك)، فيدعو إلى التعددية الثقافية للمهاجرين، التي تسمح بالحفاظ على خصوصياتهم الثقافية والدينية. هذا النموذج كان هناك من عارضه كذلك، لأنه يؤدي إلى الانعزال، كما يعطي هامشاً واسعاً من حرية التصرف للأقليات الثقافية المختلفة، وعلى رأسها الأقلية العربية الإسلامية التي يعتبرها المحافظون، ولأسباب تاريخية، خطراً على الهوية الثقافية الإسبانية.

وبغضّ النظر عن النموذج الأنسب لتحقيق اندماج المهاجرين في المجتمع الإسباني، تنبّه أولئك الذين حرروا الدستور الإسباني بعد عودة الديمقراطية (يُعرفون بآباء الدستور) إلى الدور المعرقل الذي يمكن أن تؤديه الديانة الكاثوليكية أمام قيام دولة مدنية لائكية، تضم مختلف الأقليات العرقية والدينية والثقافية. لذا اعتبر هذا الدستور إسبانيا «دولة لادينية» (Aconfesional)، تضم أقليات ثقافية ودينية مختلفة[٢٦].

ورغم أن ذلك لم يضعف نفوذ الكنيسة المتجذّر في المجتمع، وفي مؤسسات الدولة، فإنه ساهم على الأقل في نهج سياسة تعطي امتيازات لبعض الأقليات المهضومة حقوقها، مثل الأقلية الإسبانية المسلمة، سواء التي حافظت على ممارسة ديانتها في الخفاء منذ طرد الموريسكيين في القرن السابع عشر الميلادي، أو التي أعلنت إسلامها بعد عودة الديمقراطية، والتي نجحت، بعد مفاوضات طويلة مع الحكومة في إقناع هذه الأخيرة سنة ١٩٨٩ بإصدار قانون يعتبر الإسلام «ديانة متجذّرة في إسبانيا»[٢٧].

(٢٥) ما زال الإحساس القومي قوياً جداً في إقليمي كتالونيا وبلاد الباسك. وقد قررت الأحزاب القومية التي فازت في انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، والتي تسيطر على حكومة وبرلمان إقليم كتالونيا، تنظيم استفتاء تقرير المصير من أجل الانفصال عن إسبانيا في سنة ٢٠١٤، وكان القوميون الباسكيون قد قاموا بخطوة مشابهة سنة ٢٠٠٥، لكن مشروعهم توقّف قبل نهايته، بعد رفضه من طرف البرلمان الإسباني.

(٢٦) بحسب الفصل الرابع عشر من الدستور الإسباني، تضمن الدولة: «الحرية الأيديولوجية، والدينية وحرية المعتقد للأفراد والجماعات ... ولا يمكن إرغام أحد على الإفصاح عن أيديولوجيته وديانته وعقيدته. ولا يمكن لأية ديانة أن يكون لها طابع رسمي. وتأخذ السلطات العمومية بعين الاعتبار المعتقدات الدينية للمجتمع الإسباني، وتحافظ على علاقات التعاون مع الكنيسة الكاثوليكية ومع الديانات الأخرى». انظر نص الدستور الإسباني، في: Constitución Española, <http://www.lamoncloa.gob.es/nr/rdonlyres/79ff2885-8dfa-4348-8450-04610a9267f0/0/constitucion_es.pdf>.

(٢٧) صَدَرَ في ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢، وحَمَلَ اسم قانون ١٩٩٢/ ٢٦، ونُشِر في: الجريدة الرسمية (مدريد)، العدد ٢٧٢ (١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢).

وقد تحدّث قانون الهجرة من جهته عن أهمية اندماج المهاجرين، وأقرّ بأن: «الحكومة تقوم بشكل مستمر بملاحظة حجم الهجرة وخصوصياتها بهدف تحليل أثرها في المجتمع، وتقديم المعلومات الموضوعية حولها، للحيلولة دون ظهور تيارات عنصرية»(٢٨). ولتحقيق هذه الأهداف، تم إنشاء مجموعة من الهيئات الخاصة بتسهيل اندماج المهاجرين، من بينها «المرصد الإسباني للعنصرية» التابع لكتابة الدولة في الهجرة والشغل الذي تتلخص مهمته في القيام بدراسات ومقترحات حول الهجرة ومستجدّاتها والوسائل الكفيلة للحدّ من العنصرية. ومن بينها، كذلك، «مؤسسة الاندماج الاجتماعي للمهاجرين»، وهي هيئة استشارية تابعة لوزارة الشغل والضمان الاجتماعي، مهمتها توعية المهاجرين وتقديم معلومات لهم في مجال الهجرة والاندماج الاجتماعي، وتضم في عضويتها ممثلي الإدارة العمومية وجمعيات المهاجرين ومنظمات أخرى لها اهتمام وحضور في مجال الهجرة، بما في ذلك النقابات ومنظمات أرباب العمل. ومن بينها «اللجنة الثلاثية للهجرة»، وهي هيئة قضائية تابعة لوزارة العدل، تضم في عضويتها ممثلي النقابات ورجال الأعمال والوكلاء الاجتماعيين، وتتولى رصد حاجة السوق الإسبانية من اليد العاملة، وتُعتمد تقاريرها من أجل التعاقد مع المهاجرين.

وإلى جانب هذه المؤسسات العمومية أو نصف العمومية، شجعت الحكومة الإسبانية على إنشاء مؤسسات غير حكومية تعمل لفائدة تسهيل اندماج المهاجرين، وقد ورد في الفصل ٦٩ من قانون الهجرة: «تعمل السلطات العمومية على دعم الحركات الجمعوية بين المهاجرين، من خلال مساندتها للنقابات والمنظمات وأرباب المعامل والمنظمات غير الحكومية، التي من دون أن تهدف إلى الربح، تشجع الاندماج الاجتماعي. وتخصص مساعدات مالية لهذه المنظمات، سواء عبر برامج عامة أو من خلال الأنشطة الخاصة لهذه المنظمات»(٢٩).

ومن المهام التي يمكن أن تضطلع بها هذه الهيئات، رصد حالات العنصرية والتمييز التي تعرقل السير الطبيعي للمجتمع. في هذا السياق، اعتبرت القوانين المتعلقة بالهجرة، كل عمل يعرقل اندماج المهاجرين، مخالفات خطيرة، مثل التمييز العرقي أو الإثني أو الديني أو الاجتماعي أو القومي. كما اعتبرت ذلك، كل تصرّف يحول دون

---

(٢٨) الفصل ٦٧ من قانون الهجرة ٢٠٠٠/ ٤، وهو نفسه الذي يتكرّر في قانون ٢٠٠٩/ ٢. انظر: <http:// noticias.juridicas/base_datos/Admin /lo4-2000.t4.html>.

(٢٩) المصدر نفسه، الفصل ٦٩.

حصولهم على سكن أو عمل أو على المساعدة الاجتماعية والطبية، أو على قبول أبنائهم في المدارس ومراكز التكوين[٣٠].

ويعتبر تسهيل اندماج المهاجرين مسؤولية مشتركة بين الحكومات المحلية والحكومة المركزية، سواء من حيث الإشراف أو التمويل[٣١]، وقد تم إنشاء صندوق خاص يستفيد من خلاله المهاجرون الذين يوجدون في وضعية قانونية، من المساعدة في مجال السكن، وهي مساعدة مماثلة للتي يحصل عليها الإسبان. لكن يقتصر ذلك فقط على المهاجرين الذين قضوا أكثر من خمس سنوات في وضعية قانونية، و«عبروا عن استعداد ورغبة في الاندماج، من خلال مشاركتهم الجادة في البرامج التي تسعى إلى تحقيق الاندماج الاجتماعي والمهني والثقافي»[٣٢].

وللتأكد من مدى استعدادهم للاندماج، تقوم المجالس البلدية بإعداد تقارير حول المهاجرين المقيمين في المنطقة التابعة لتلك البلديات»[٣٣]. غير أن هذا الإجراء لا يتم تطبيقه بحسب عدد من مستجوبينا بطريقة موضوعية، بحيث طالما وظفه المنتخبون في هذه المجالس توظيفاً سياسياً، إذ تكون الأولوية عادة للمهاجرين الذين لهم الحق في التصويت في المجالس البلدية، مثل الأمريكيين اللاتينيين والأوروبيين الشرقيين، وليس العرب الذين ليس لهم هذا الحق[٣٤]. لذا فرغم أن العرب يمثلون أغلبية الأجانب في بعض البلديات (حالة المغاربة والجزائريين في بعض قرى كتالونيا والأندلس وبالينسيا)، فإن أهميتهم العددية لا تؤخذ بعين الاعتبار وقت وضع البرامج الخاصة بالاندماج[٣٥].

وكما يتم الاهتمام برأي المهاجرين لدوافع انتخابية، يتم الاهتمام برأي الإسبان للأسباب نفسها، وقد ظهر اهتمام خاص بالرأي العام الإسباني وموقفه من القضايا

(٣٠) المصدر نفسه، الفصول ٢٣ ـ ٢٤ و٥٤.
(٣١) المصدر نفسه، الفصل ٦٨، القانون ٤/ ٢٠٠٠ والقانون ٢/ ٢٠٠٩.
(٣٢) المصدر نفسه، الفصل ٦٩.
(٣٣) المصدر نفسه، الفصل ٦٨.
(٣٤) المصدر نفسه، الفصل السادس من قانون الهجرة، والفصل ١٣ من الدستور الإسباني.
(٣٥) بحسب الفصل ١٣ من الدستور الإسباني، يحقّ للأجانب التصويت في الانتخابات البلدية شريطة أن يحصل على هذا الحق نفسه الإسبان المقيمون في البلد الذي ينتمي إليه هؤلاء الأجانب. والإجراء نفسه أقرّه الدستور المغربي (الفصل ٣٠). وقد عبّرت وزيرة الخارجية الإسبانية «ترينيداد خمينيز» (Trinidad Jiménez)، بعد التصديق على الدستور المغربي صيف ٢٠١١، عن رغبة إسبانيا في تفعيل الفصلين لمنح المهاجرين المغاربة حقّ التصويت، غير أن ذلك لم يتمّ تطبيقه إلى حدّ الآن (عام ٢٠١٣).

المتعلقة بالهجرة منذ تسعينيات القرن العشرين. ومن بين استطلاعات الرأي التي لها صدقية، تلك التي دأب على تنظيمها سنوياً منذ سنة ١٩٩١، «مركز الأبحاث السوسيولوجية» (CIS)، وهو مؤسسة حكومية تخصّص لها اعتمادات مهمة. وتقدم لنا استطلاعات «المركز» معلومات مفيدة تسمح بمعرفة موقف المجتمع الإسباني من المهاجرين، ومن السياسات الحكومية الرامية إلى إدماجهم. ومن خلال هذه الاستطلاعات نكتشف أن قضية الهجرة أصبحت منذ التسعينيات واحدة من القضايا الخمس التي تشغل الرأي العام الإسباني. وتعتمد الحكومة في مخطّطاتها الاقتصادية والاجتماعية استطلاعات المركز المذكور، بسبب صدقيتها. ومن خصوصيات هذه الاستطلاعات أنها لا تدرس موقف المجتمع الإسباني من المهاجرين ككتلة واحدة، بل تدرسه بحسب خمس متغيرات، هي: سن المستجوبين، وانتمائهم الاجتماعي، وأيديولوجيتهم، ودرجة إحساسهم بالانتماء إلى وطن اسمه إسبانيا، ودرجة إحساسهم بأن لهم ميولاً عنصرية.

وتكشف لنا الاستطلاعات أن المواطن الإسباني لا يعتبر المهاجر عنصراً أساسياً في النمو الاقتصادي الذي عرفته إسبانيا. وقد قام «مركز الأبحاث السوسيولوجية» بتحليل مجموعة من الجُمَل لها علاقة بالموضوع، وأصبحت تتكرر بين مختلف مكونات المجتمع الإسباني، مثل: «المهاجرون يسرقون مناصب الشغل من الإسبان». فمن خلال رصد آراء أكثر من ١٢ ألف مستجوب على امتداد تسع سنوات (١٩٩٢ ـ ٢٠٠٠)، تبيّن أن هذه هي القناعة التي كانت لدى ٥٦ بالمئة من الإسبان ما بين سنتي ١٩٩٢ و١٩٩٤، وقد نزلت النسبة إلى ٤٨ بالمئة خلال المرحلة الممتدة ما بين سنتي ١٩٩٥ و١٩٩٧، ثم إلى ٤٦ المئة خلال المرحلة الممتدة ما بين سنتي ١٩٩٧ و٢٠٠٠[٣٦].

وهذا النزول التدريجي سببه الازدهار الاقتصادي الذي كانت تعرفه إسبانيا آنذاك، وحاجتها إلى اليد العاملة أساساً في القطاعات التي يرفض الإسبان العمل فيها. غير أن النسب عادت إلى الارتفاع من جديد مع اشتداد حدة الأزمة الاقتصادية التي بدأت سنة ٢٠٠٨، والتي ما زالت مستمرة إلى اليوم، بحيث أصبح الإسباني يرى في المهاجر منافساً يزاحمه على فرص الشغل القليلة المتوفرة، وخصوصاً أن هذا المهاجر على استعداد للعمل بأجور أقل ومن دون شروط. وهكذا ففي سنة ٢٠٠٧ (قبل بداية الأزمة)، كان

(٣٦) Díaz Nicolás y Lafita Ramírez, *La Inmigración en España: Una década de investigación,* p. 176.

١٢ بالمئة فقط من الإسبان يقولون إنه يجب طرد الأجانب الذين يوجدون في وضعية غير قانونية، لكن النسبة ارتفعت إلى ٢٠ بالمئة سنة ٢٠١٠. وفي سنة ٢٠١١ طالب أكثر من ٤٣ بالمئة من المستجوبين بطرد الأجانب الذين قضوا مدة طويلة في البطالة من دون أن يحصلوا على عمل(٣٧).

الجدول الرقم (٤ ـ ١)

نسبة الإسبان الذين يعتبرون عدد الأجانب مرتفعاً أو مرتفعاً جداً (رصد للموقف في الأقاليم الرئيسية على امتداد عشر سنوات (١٩٩١ ـ ٢٠٠٠)

(الأرقام بالنسبة المئوية)

الأندلس	جزر الكناري	كتالونيا	بالينسيا	مدريد	مجموع إسبانيا
٦٢	٦٤	٧١	٧٤	٧٣	٦٥

المصدر: CIRES, la Realidad Social en España, Archivo de Datos de ASEP. IMSERSO.

وتكشف استطلاعات الرأي كذلك أن الرفض للأجانب ليس اقتصادياً فقط، وإنما ثقافياً كذلك، فأمام تراجع نسبة الولادات في إسبانيا(٣٨)، هناك إحساس بأن تزايد عدد المهاجرين يهدد البنية الاجتماعية والثقافية والدينية الموروثة من القرون الفارطة، والتي ما زال العديد من الإسبان متشبثاً بها ويعتبرها أساس هويته، كما سلف ذكره. ويرى ٧٠ بالمئة من الإسبان أن عدد المهاجرين مرتفع أو مرتفع جداً(٣٩). كما يرى ٤٥ بالمئة منهم أن المساهمة الثقافية للأجانب «لا تنفع ولا تضر»، و١٩ بالمئة أنها «ضارة»، و٣٣ بالمئة أنها «نافعة»(٤٠). ومن الجمل التي تتكرر لدى المستجوبين: «ستؤدي الهجرة إلى فقدان

(٣٧) Juan Carlos Hidalgo, «La Tasa de desempleo entre la población inmigrante duplicó a la de los autóctonos en 2011,» 20 minutos, <http://www.20minutos.es>.

(٣٨) تراجعت نسبة الولادات في عام ٢٠١٢ للسنة الثالثة على التوالي، وتسجّل في إسبانيا واحدة من أقلّ نسب الولادات عالمياً، بحيث لم تتجاوز سنة ٢٠١٢ نسبة ١٠ بالألف من مجموع السكان، وهي بذلك تحتلّ المرتبة ١٨٢ عالمياً، بما مجموعه ٤٨٩ ألف ولادة، بحسب أرقام المعهد الوطني للإحصاء (INE).

(٣٩) المصدر نفسه، ص ١٢١.

(٤٠) من الدراسة الميدانية التي أنجزها معهد الهجرات والخدمات الاجتماعية (IMSRESO) سنة ٢٠٠٠، وشملت ١٢١٢ مستجوباً. نقلاً عن: Díaz Nicolás y Lafita Ramírez, *La Inmigración en España: Una década de investigación*, p. 126.

إسبانيا لهويتها»[٤١]، و«مهما قيل، فكلنا ينزعج من أن يكون أبناؤه في المدرسة نفسها التي يوجد فيها الأجانب»[٤٢].

غير أن الرفض هو بالخصوص حيال المهاجرين القادمين من البلدان الفقيرة، حيث قال ٦٦ بالمئة من المستجوبين إنه يجب الحدّ من دخول هؤلاء[٤٣]. واختلفت الآراء حول الإجراءات التي يجب اتخاذها لتحقيق ذلك، فهناك من اعتبر أن وضع سقف سنوي (حدّدته الحكومة في ثلاثين ألف مهاجر خلال السنوات الأولى من القرن الحالي) يعدّ كافياً. وهناك من اعتبر أن هذا الإجراء يجب أن تصحبه إجراءات أخرى، من بينها فرض التأشيرة على دخول الأجانب المنتمين إلى البلدان التي تُصدر ما يسمّى بـ «الهجرة الاقتصادية»، والذين لم تفرض عليهم بعد (مهاجرو أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية)، ورفع مستوى المراقبة في مضيق جبل طارق على المهاجرين العرب والأفارقة، وفرض عقوبات صارمة على الإسبان الذين يسهّلون دخول المهاجرين أو يشغلونهم بطريقة غير قانونية[٤٤].

ورغم أن أغلب الإسبان (٦٨ بالمئة) يرون أن الحكومة يجب أن تشجع سياسة إدماج الأجانب[٤٥]، ورغم أن نصف الذين قالوا بهذا الرأي يرون أنه يجب عدم التمييز في ذلك بين المهاجرين، فإن النصف الآخر يرى أن سياسة الإدماج يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الانتماء الجغرافي للمهاجرين، بحيث صرّح ١٤ بالمئة أن الأسبقية يجب أن تمنح لمهاجري أمريكا اللاتينية، و٧ بالمئة أن الأسبقية يجب أن تمنح لمهاجري أوروبا

---

(٤١) أحد أبرز منظّري هذا التيار في الوقت الحاضر، هو رئيس الحكومة السابق، اليميني خوسي ماريا أزنار، الذي يرى أن إسبانيا حافظت على هويتها لأنها رفضت دائماً الإسلام، ومن الجملة التي اشتهر بها أزنار: «لا أستطيع أن أتخيل أوروبا من دون القيم المسيحية». لمزيد من المعلومات انظر: عبد الواحد إكمير، «تحالف الحضارات بين التاريخ والأيديولوجيا: الخصوصية الإسبانية،» المستقبل العربي، السنة ٣١، العدد ٣٥٣ (تموز/ يوليو ٢٠٠٨)، ص ٢٩ ـ ٤٧.

(٤٢) Díaz Nicolás y Lafita Ramírez, *La Inmigración en España: Una década de investigación,* p. 143.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١٥٩.

(٤٤) ٢٤ بالمئة من المستجوَبين يرون أن على الحكومة أن تحدّد عدد المهاجرين الذين يمكنهم المجيء إلى إسبانيا سنوياً، و١٥ بالمئة يرون أنه يجب فرض التأشيرة على الأجانب الذين لم تفرض عليهم بعد، و٩ بالمئة يرون أن الحكومة مطالَبة بالرفع من درجة المراقبة في مضيق جبل طارق، و٢٢ بالمئة يرون أن تصل عقوبة من يسهّل دخول المهاجرين إلى السجن، و١٦ بالمئة يرون أنه يجب فرض غرامة مالية على من يشغّل المهاجرين الذين يدخلون بطريقة غير مشروعة. انظر: المصدر نفسه، ص ١٣٦ و١٥٩.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ١٥٩.

الشرقية، مقابل ٣ بالمئة صرّحوا أن الأسبقية يجب أن تمنح لمهاجري أفريقيا جنوب الصحراء، و١ بالمئة فقط للمهاجرين العرب[٤٦].

ومن بين القضايا التي يجب أن تنصبّ عليها سياسة إدماج المهاجرين، تقديم المساعدة لهم، وهنا كذلك نسجل اختلافاً حول طبيعة هذه المساعدة والقطاع الذي يجب أن يحظى بالأولوية، بحيث تقول أعلى نسبة من المستجوبين إن المساعدة يجب أن تشمل العلاج في حالة الضرورة (٨٩ بالمئة)، والتعليم المجاني للأطفال (٨٤ بالمئة)، والتكوين المهني وتعليم اللغة الإسبانية للمهاجرين (٦٧ بالمئة)، والحصول على دعم مالي في حالة البطالة (٦٧ بالمئة)، والمساعدة في السكن (٦٥ بالمئة)[٤٧]. ويرى ٥٥ بالمئة من المستجوبين أن المهاجرين الذين يوجدون في وضعية قانونية من حقهم التصويت في الانتخابات البلدية[٤٨].

غير أن سياسة اندماج المهاجرين في المجتمع الإسباني لا تعتبر من الأولويات في نظر حوالى نصف المستجوَبين الذين يفضلون أن يأتي المهاجرون من دون عائلاتهم، الأمر الذي يعني أن هجرتهم مؤقتة، وأنهم سيعودون إلى بلدانهم بعد مدة من الزمن[٤٩]. تجدر الإشارة كذلك إلى أن نسبة مرتفعة من المستجوَبين رفضت أن تخصّص الحكومة ميزانية من الأموال العمومية لفائدة المهاجرين، حيث تكرّرت في الاستجوابات جمل من قبيل: «في ظل الوضعية الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الإسبان، لا نرى أنه يجب تخصيص أموال لمساعدة المهاجرين»[٥٠].

لقد كان وراء اهتمام الإسبان بمختلف الملفات التي لها علاقة بالهجرة انشغالهم بهذا الموضوع. وقد بيّنت استطلاعات الرأي أن ٤٠ بالمئة منهم يعرفون محتوى قانون الهجرة الرقم ٢٠٠٠/٨ المثير للجدل، الذي وضع عراقيل كثيرة على دخول الأجانب، بعضها يتعارض مع مبادئ الدستور الإسباني، كما بيّنا في الفصل الأول. ودَعَمَ ٦٠ بالمئة من المستجوبين القانون المذكور. وتدرك نسبة مرتفعة من هؤلاء أن القانون ليس له أهداف اجتماعية فقط، وإنما سياسية كذلك، بحيث حاولت أن تستفيد

(٤٦) المصدر نفسه، ص ١٦٦.
(٤٧) المصدر نفسه، ص ١٨٥.
(٤٨) المصدر نفسه، ص ١٤٣.
(٤٩) المصدر نفسه، ص ١٢٩.
(٥٠) المصدر نفسه، ص ١٤٤.

منه الأحزاب السياسية، كل بالطريقة التي تخدم مصالحها(٥١). وعبّر أكثر من ٣٠ بالمئة من المستجوبين عن انشغالهم لـ «التسهيلات» التي كانت تمنحها الحكومات المتعاقبة لتسوية الوضعية القانونية للمهاجرين السريين.

الجدول الرقم (٤ ـ ٢)

موقف الإسبان من نوع المساعدات التي يجب أن تقدمها الدولة إلى المهاجرين (استطلاع سنة ٢٠٠٠)

(الأرقام بالنسبة المئوية)

يجب أن تشمل						
السكن	العلاج	التعليم المجاني للأبناء	التعليم المجاني للزوج (ة)	التعويض على البطالة	دروساً في اللغة الإسبانية	دروساً في التكوين المهني
٦٥	٨٩	٨٤	٧٣	٦٧	٨١	٧٧

عدد المستجوَبين: ١٢١٢.
المصدر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (٤ ـ ٣)

تقييم الإسبان للمهاجرين حسب الانتماء الجغرافي أو العرقي (استطلاع سنة ٢٠٠٠)

انتماء المهاجرين	النقطة على عشرة
عرب ومسلمون	٥,٤٤
أفارقة من جنوب الصحراء	٦,١٣
أوروبيون غربيون	٦,٥٢
أوروبيون شرقيون	٦,٣٧
أمريكيون لاتينيون	٦,٣٩
آسيويون	٦,٢٥

عدد المستجوبين: ١٢١٢
المصدر: المصدر نفسه.

(٥١) قال ٣٨ بالمئة من المستجوَبين إن الحزب الشعبي لم يناقشه بالشكل الكافي مع بقية الأحزاب، وقال ٣١ بالمئة إن القانون هو جزء من برنامج هذا الحزب الانتخابي، والذي أعطاه الفوز بالأغلبية المطلقة. و٢٤ بالمئة الباقية لم تعبِّر عن رأيها. انظر: المصدر نفسه، ص ٢٧٣.

الجدول الرقم (٤ ـ ٤)

موقف الإسبان من قدوم المهاجرين من البلدان النامية

(الأرقام بالنسبة المئوية)

يؤيدون ذلك بشكل كبير	يؤيدون ذلك	يعارضون ذلك	يعارضون ذلك بشكل كبير	بدون رأي
١٠	٥٦	٢٣	٤	٧

عدد المستجوَبين ١٢١٢، استطلاع سنة ٢٠٠٠.

المصدر: المصدر نفسه.

ثالثاً: الجالية العربية في استطلاعات الرأي الإسبانية

احتلت الجالية العربية المرتبة الأخيرة في تقييم الإسبان للأجانب على امتداد عشر سنوات (١٩٩١ ـ ٢٠٠٠)، وقد منحتهم استطلاعات الرأي نقطة أقل من التي منحتها لمهاجري أفريقيا جنوب الصحراء، رغم أن ظروف هجرة هؤلاء ووضعيتهم القانونية لا تختلف عن وضعية العرب.

ومع أن الجالية العربية في إسبانيا تتمركز في مناطق أكثر من أخرى، كما بيّنا في الفصل الثالث، فالموقف السلبي هو نفسه في كل الولايات، بل لا نسجل بالكاد فرقاً بين الأقاليم التي تعرف تمركزاً كبيراً لهم، مثل الأندلس وكتالونيا، والأقاليم التي تعرف حضوراً محدوداً لهم، مثل غاليسيا وكانتابريا وبلاد الباسك. ويرى أكثر من نصف المستجوبين أنه يجب وضع عراقيل إضافية على دخول المهاجرين العرب إلى إسبانيا[٥٢].

وبحسب جوردي موريراس (Jordi Moreras)، يرى المواطن الإسباني في المهاجر العربي كلاً غير قابل للتجزيء، لأن الأمر يتعلق بـ «أشخاص لهم الديانة نفسها، والنظرة نفسها إلى الحياة، كي لا نقول إنهم يفكّرون ويتصرفون بالطريقة نفسها»[٥٣]. وحتى بعد التعرّف إلى المهاجرين العرب شخصياً، لا يغيِّر أغلب الإسبان موقفهم منهم،

(٥٢) تبنّى هذه الفكرة ٥١ بالمئة من المستجوَبين، ورفضها ٣٧ بالمئة، ولم يعبّر عن رأيه فيها ١٢ بالمئة منهم. انظر: المصدر نفسه، ص ٢٢٩.

(٥٣) Jordi Moreras, «La Integración por el mercado: Las iniciativas comerciales y empresariales de los marroquíes en Cataluña,» *Atlas de la inmigración irregular*, vol. 2 (2004), p. 412.

إذ أكد ٧٥ بالمئة من المستجوبين أنه تبقى لهم النظرة نفسها، مقابل ١٩ بالمئة تتحسن صورة العرب لديهم، و٤ بالمئة تسوء هذه الصورة. ويعترف المستجوَبون أن الموقف السلبي من العرب، يتقاسمونه مع كل أفراد عائلتهم، فهو عند الشاب، كما عند المتقدم في السن، وعند المنتمي إلى الطبقة الدنيا كما عند المنتمي إلى الطبقة الوسطى أو العليا، وعند المنتمي إلى اليسار، كما عند المنتمي إلى الوسط أو اليمين، وعند المصنف كعنصري، كما عند المصنَّف كرافض للعنصرية[٥٤]. وأول ما يتبادر إلى ذهن المواطن الإسباني عندما يسمع كلمة «مهاجر»[٥٥]، هو الشخص العربي الذي يعمل في البناء أو الفلاحة أو كبائع متجول أو متورط في عمل إجرامي أو إرهابي. ومع تقدم الوقت، وانتقال الهجرة العربية إلى الاستقرار الدائم، وتكوين العائلة العربية في المهجر، توسع مدلول كلمة مهاجر في ذهن الإسباني ليشمل كذلك النساء والأطفال العرب، بمن فيهم الذين ولدوا بإسبانيا.

الجدول الرقم (٤ ـ ٥)

الآثار السلبية للهجرة بحسب الإسبان

رصد للموقف في الأقاليم الرئيسية على امتداد عشر سنوات (١٩٩١ ـ ٢٠٠٠)

(الأرقام بالنسبة المئوية)

الإقليم	الأندلس	جزر الكناري	كتالونيا	بالينسيا	مدريد	مجموع إسبانيا
الهجرة مسؤولة عن ارتفاع نسبة البطالة	٤٧	٥١	٤٣	٤٩	٤٦	٤٧
الهجرة مسؤولة عن ارتفاع نسبة الإجرام	٤٠	٥٠	٥٤	٤٧	٥٠	٤٦
الهجرة تهدد الهوية الإسبانية	٥٧	٦٤	٥٣	٨٧	٥٥	٥٩
إحساس بالانزعاج بسبب دراسة الأبناء مع أبناء المهاجرين	٥٥	٤٢	٤١	٨٣	٥٥	٪٥

المصدر: CIRES, la Realidad Social en España, Archivo de Datos de ASEP. IMSERSO.

(٥٤) ومع ذلك سُجِّلَ بعض التباين في النّسب بحسب هذه الانتماءات، وهكذا فبخصوص تصنيف المستجوبين بحسب السن، مُنِحَ الذين يقلّ عمرهم عن ٣٠ سنة، العرب تنقيط ٦,٥ على عشرة، والذين يتجاوز عمرهم ٦٥ سنة تنقيط ٥,٢ على عشرة. وبخصوص تصنيف المستجوَبين بحسب الوضعية الاجتماعية، مُنِحَ المنتمون إلى الطبقة الوسطى للعرب ٥,٧ على عشرة، بينما منحهم المنتمون إلى الطبقة الدنيا ٥,٢ على عشرة. أما بخصوص تصنيف المستجوَبين بحسب الميول الأيديولوجية، مُنِحَ الذين يصوّتون لليسار، للعرب ٥,٧ على عشرة، والذين يصوّتون لليمين منحوهم ٥,١ على عشرة. انظر: Díaz Nicolás y Lafita Ramírez, *La Inmigración en España: Una década de investigación*, p. 98.

(٥٥) ٧٦ بالمئة من الإسبان يتبادر إلى ذهنهم المهاجر المغربي، عندما يسمعون كلمة «مهاجر».

الجدول الرقم (٤ ـ ٦)

الانطباع الذي تركه المهاجرون لدى الإسبان بعد التعرف إليهم (استطلاع سنة ٢٠٠٠)

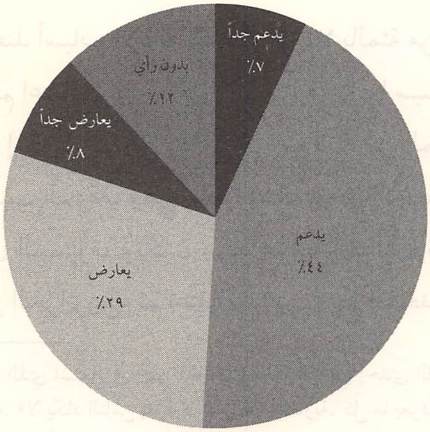
(الأرقام بالنسبة المئوية)

	مغاربيون	أفارقة من جنوب الصحراء	أمريكيون لاتينيون
أسوأ مما كان عليه من قبل	٤	٤	٣
الانطباع السابق نفسه	٧٥	٧٦	٧٧
انطباع أحسن	١٩	١٧	١٨
من دون رأي	٣	٣	٢

المصدر: معهد الهجرات والخدمات الاجتماعية.

الشكل الرقم (٤ ـ ١)

موقف الإسبان الذين تعرفوا إلى مهاجرين عرب، من وضع قيود على دخولهم إسبانيا (رصد الموقف في تسع سنوات: ١٩٩١ ـ ١٩٩٩)



عدد المستجوَبين ٣,٠٩٩.

المصدر: معهد الهجرات والخدمات الاجتماعية (IMSERSO)، بنك معطيات (ASEP).

غير أن استطلاعات الرأي بيّنت أن هناك علاقة بين النشاط المهني والرفض، فالعرب الذين يعملون في الفلاحة هم الأكثر رفضاً، ومردّ ذلك من دون شك هو أن

البادية الإسبانية التي بقيت محافظة إلى وقت قريب، لم تستطع أن تَدخل الحداثة بسهولة مقارنة بالمدينة، وبالتالي استمرت متشبثة بتلك النظرة المتجذّرة في التاريخ الرافضة للعربي، والتي تحدثنا عنها من قبل(٥٦).

يساهم في هذه الوضعية، كذلك، كون نسبة مرتفعة من المهاجرين العرب الذين يستقرون في البوادي كعمال موسميين في الفلاحة، ينتمون إلى أصول قروية، وبالتالي يجدون صعوبة أكبر في الاندماج بسبب تواضع مستواهم الثقافي، وطريقة عيشهم التي تثير الانتباه، وقِصَر المدة التي يقضونها في القرية التي يعملون بها، والتي لا تسمح بالتعرّف إلى سكانها.

بينت استطلاعات الرأي كذلك أن نسبة الإسبان الذين يربطون الهجرة بالإجرام عرفت ارتفاعاً ملحوظاً، إذ لم تكن تتجاوز سنة ١٩٩٥ نسبة ٢٨ بالمئة(٥٧)، بينما انتقلت سنة ٢٠٠٠ إلى ٥٩ بالمئة(٥٨). ونسجل أن الأرقام التي تقدمها وزارة العدل الإسبانية عن نسبة «الإجرام» بين العرب، فيها الكثير من الغموض، ففي سنة ١٩٩٨ وصل عدد المغاربة الذين تم اعتقالهم لأسباب «إجرامية» إلى ٢٥,٢٩٣، وعدد الجزائريين إلى ١٣,٠٨٦(٥٩).

غير أن التوقف عند أسباب الإدانة يكشف أن ٧٤ بالمئة من المغاربة، و٤٤ بالمئة من الجزائريين الذين تم اعتقالهم لم يرتكبوا أية جناية، وإنما سبب الاعتقال هو إقامتهم بطريقة غير قانونية في إسبانيا. نسجل كذلك أن ٨ بالمئة من المغاربة، و٢٣ بالمئة من الجزائريين، اعتقلوا بسبب السرقة، وهي عادة انتشال بعض الأشياء من المارة في الشارع العام، أو في الأسواق الممتازة، وتكون مواد غذائية أحياناً. ونسجل أن ٨ بالمئة من المغاربة، و٤ بالمئة من الجزائريين، تم اعتقالهم بسبب بيع المخدرات للشباب الإسباني

---

(٥٦) يقدّم رشيد نيني، الذي اشتغل في جني المحاصيل الفلاحية في إحدى القرى الإسبانية، الصورة التالية عن موقف سكانها من المغاربة: «لا يكاد الناس يعرفون شيئاً عن المغاربة. كلّ ما يعرفونه يعود إلى الأساطير القديمة حول الموروس الذين كانوا يجوبون أرضهم، والذين طُرِدوا شرّ طردة. هذه الحكايات يتداولونها أباً عن جَدّ، وكلّها تروي تاريخاً عجائبياً مليئاً بالمغالطات». انظر: رشيد نيني، يوميات مهاجر سري (الدار البيضاء: منشورات عكاظ، ٢٠٠٩)، ص ٦٢.

(٥٧) Nicolás y Ramírez, *La Inmigración en España: Una década de investigación*, p. 286.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ١٨٤.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٦٢.

في الشوارع وأبواب بعض المدارس والجامعات، عادة بكميات محدودة. وبالنسبة إلى العرب الذين تم وقفهم لارتكابهم أعمال عنف، لم تتجاوز النسبة ١ بالمئة من مجموع المعتقلين[٦٠]، علماً أن فكرة ربط المهاجرين العرب بالعنف منتشرة بشكل كبير في المجتمع الإسباني، حيث يرى ٦٨ بالمئة من الإسبان أن العرب عنيفون، بحسب دراسة ميدانية أنجزها المعهد الملكي «إلكانو» (El Cano)[٦١].

ويتحدّث بعض الذين تم اعتقالهم عن حاجتهم الماسة إلى ما سرقوه، غير أن آخرين قاموا بارتكاب مخالفات وأعمال إجرامية ليس اضطراراً. كما أن عدداً من هؤلاء سبق أن دخلوا السجن لأسباب متعددة في بلدهم قبل الهجرة، وقد وصل جلّهم إلى إسبانيا بطريقة غير مشروعة. وقد ساهمت التصرفات المخالفة للقانون، رغم أن الذين يقومون بها هم قلة، في تزكية الأحكام السلبية المترسّخة في الذاكرة الجماعية الإسبانية عن العرب.

وهنا نودّ الإشارة إلى أن أغلب الدراسات التي تناولت موضوع الجاليات المغاربية في أوروبا، بشكل عام، خصوصاً التي ألّفها باحثون عرب، لم تخض في موضوع مسؤولية المهاجرين في الإقصاء الذي يتعرضون له. هذا الإحجام مرده إما إلى حساسية الموضوع، وإما إلى غياب الجرأة في نقد الذات، وإما إلى التخوف من استغلال خلاصات دراساتهم بشكل ديماغوجي من طرف أعداء العرب ودعاة الإسلاموفوبيا. وفي تقديرنا، لا يخدم القفز على هذه النقطة الجاليات العربية، وإنما يقدم صورة ناقصة عنها، خصوصاً أن المهاجرين أنفسهم أصبحت لهم الجرأة للحديث عبر وسائل الإعلام، وليس فقط في الدردشات الخاصة، عن مسؤولية بعض مواطنيهم في ما يتعرّضون له من إقصاء من طرف المجتمعات المضيفة[٦٢].

وقد تبيّن لنا من خلال الحوارات التي أجريناها مع المهاجرين، وكذا من خلال تقارير الشرطة الإسبانية التي نشرتها وسائل الإعلام والمنظّمات غير الحكومية،

---

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٦٢.

(٦١) Javier Noya, «Los españoles y el islam,» *Análisis del Real Instituto Elcano*, no. 105, 5/10/2007, <www.realinstitutoelcano.org.wps/portal.../contenido?wcl>.

(٦٢) استضاف برنامج «السؤال الكبير» (La Grande Question) الذي تبثّه القناة الإذاعية المغربية «راديو أتلانتيك»، في فاتح آذار/مارس ٢٠١٣، كاتب هذه السطور، في حلقة خُصِّصَت للجاليات المغربية في الخارج. وقد أدانت مداخلات المستمعين عبر الهاتف، وعدد منهم من المهاجرين في إسبانيا وإيطاليا، التصرفات المشينة لبعض مواطنيهم.

أن نسبة كبيرة من الذين يثيرون الانتباه بتصرفاتهم، مثل السَكَر إلى درجة الثمالة أو الشجار في الشارع العام، هم مهاجرون سرّيون وأحياناً قاصرون. وتقرّبنا شهادة مهاجر سري سابق من الصورة في مدريد: «... في إحدى الساحات يجتمع كل المغاربة تقريباً، حتى إن الساحة أصبحت تحمل اسمهم. هناك يأتي باعة الحشيش والأشياء المسروقة، والهواتف المحمولة، والملابس، والساعات، وكل شيء تقريباً، لذلك فالساحة تعجّ بالبوليس السري. في مدريد يتخلى الجزائريون عن سمعتهم لصالح المغاربة. الجزائريون يفضلون أليكانتي، لأن البواخر القادمة من وهران تتركهم هناك في الميناء»[٦٣].

ويضيف المصدر نفسه: «عندما دخلت إلى إسبانيا صار أغلب أصدقائي من اللصوص. خالد الذي تدبّر لي عملاً في حقول البرتقال يسرق السيارات الفخمة ويذهب بها إلى المغرب. وأحياناً يبيع الحشيش أو يقوم بدور النقال بين ألجزيراس (الجزيرة الخضراء) وأليكانتي لصالح الغجر. مصطفى الذي استضافني في بيته في الضاحية الباريسية أيضاً لص خطير. ونور الدين ابن عمه أيضاً لص كبير. بعد يومين من إقامتي عندهما اكتشفت بشكل طبيعي جداً أن كل أثاث البيت مسروق»[٦٤].

تبيّن لنا كذلك أن هذه الصورة السلبية يساهم فيها وجود أعداد من الفتيات يمارسن الدعارة، بعضهن تم تهجيرهن بطريقة غير قانونية من طرف شبكات متخصّصة تضم مغاربيين وإسباناً وجنسيات أخرى. ويتم استغلالهن من طرف أفراد من هذه الشبكات، غير أن أخريات يعملن لحسابهن الخاص. إن وجودهن في المجتمع الإسباني ينظر إليه بقية مواطنيهم المهاجرين باشمئزاز يعبّر عنه أحد المهاجرين على النحو التالي: «هؤلاء الفاسدات شوّهن سمعة بلدهن». هذا الجواب العفوي، على الرغم مما قد يتضمنه من صدق، فيه كثير من الاختزالية، لأنه لا يستطيع الغوص في الأسباب التي كانت وراء هجرتهن، ولا ظروفهن العائلية، ولا خيبة الأمل التي دفعت بهن إلى ممارسة أقدم مهنة في التاريخ، بعد أن تقطعت بهن السبل في الوطن الأم وفي بلد الاستقبال.

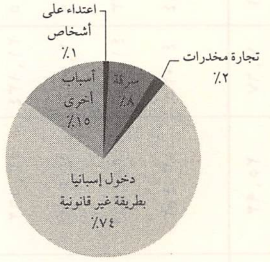
---

(٦٣) نيني، يوميات مهاجر سري، ص ٧٤.
(٦٤) المصدر نفسه، ص ٤٠.

الشكل الرقم (٤ ـ ٢)

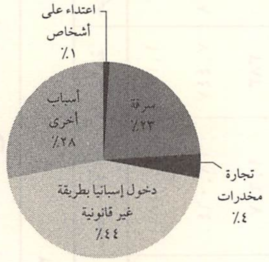
أ ـ المغاربة الذين تم اعتقالهم وأسباب الاعتقال (١٩٩٨)

مجموع المعتقلين ٢٥,٢٩٣



ب ـ الجزائريون الذين تم اعتقالهم وأسباب الاعتقال (١٩٩٨)

مجموع المعتقلين ١٣,٠٨٦



المصدر: من إعداد المؤلف بالاعتماد على: إحصاءات الإدارة العامة للشرطة، و Juan Díaz Nicolás y María José Lafita Ramírez, *La Inmigración en España: Una década de investigación*, Colección Inmigración y Refugio (Madrid: Ministerio de Trabajo y Asuntos Sociales, Instituto de Migraciones y Servicios Sociales, 2001).

الجدول الرقم (٤ ـ ٧)

العرب وغيرهم من الأجانب الذين تم اعتقالهم سنة ٢٠٠١ وسبب الاعتقال

الجنسية	جنحة	أخطاء	مُبَلغ عنهم	إقامة غير قانونية	مجموع
أوروبيون	٣١	٤٢	٢٩	٨	٢٣
رومانيون	٦	٨	٣	١	٤
أفارقة من جنوب الصحراء	٤٨	٤٠	٥٦	٩٢	٦٢
جزائريون	١٢	٢٠	٢٣	٢	١٠
مغاربة	٢٨	١٤	٢٥	٧٥	٤٢
أمريكيون	١٥	١١	١٠	٣	١٠
كولومبيون	٥	٢	٣	١	٤
إكوادوريون	٤	٣	١	١	٣
آسيويون	٥	٦	٥	١	٤
المجموع	٤٥,٥٦٧	٦,٠٦٠	٥,٥٣٩	٢٧,٧٧٢	٨٤,٩٣٨

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء INE، نقلاً عن: Víctor Díaz Pérez, Miranda Berta Álvarez y Chulia Elisa, *La Inmigración musulmana en Europa*, Colección Estudios Sociales; no. 15 (Madrid: Fundación La Caixa, 2004).

الجدول الرقم (٤ ـ ٨)

المغاربة والجزائريون الذين تم اعتقالهم ما بين سنتي ٢٠٠٠ و٢٠٠٣، مقارنة بمجموع الأجانب

سبب الاعتقال	٢٠٠٠			٢٠٠١			٢٠٠٢			٢٠٠٣		
	مغاربة	جزائريون	مجموع الأجانب	مغاربة	جزائريون	مجموع الأجانب	مغاربة	جزائريون	مجموع الأجانب	مغاربة	جزائريون	مجموع الأجانب
اعتداء على أشخاص	٧٦٣	٢٠٦	٢,٤٩٦	١,٠٠١	٢١٥	٣,٣٩٥	١,١٨٧	١٩٩	٤,٢٤٨	١,٣٣٦	١٩٧	٥,٧١١
سرقة	٥,٦٠٣	٣,٨٩٦	٢٣,٤٦١	٧,٥٨٣	٤,٨٨٩	٣١,٥١١	٨,٦٤٢	٤,٨٧١	٣٨,٠٦٤	٧,٤٤٧	٢,٧٠٨	٣٣,١٣٣
التحرش الجنسي	٢٤٠	٣٦	٨٧٤	٣٤٧	٦٢	١,٢٣٢	٣٤٥	٥٢	١,٦٤٧	٣٨٣	٤٦	١,٨٥٦
تجارة المخدرات	١,٦٢٤	٣٩١	٤,٨٣٧	١,٧٦٤	٢٦٧	٥,١٨٩	٢,١٠٤	٢٦٠	٥,٨٠٨	٢,٢٨٢	٢٢٦	٥,٨١٨
مخالفات	٤,٣٨٥	٨٩٠	١٣,٨٩٩	٤,٨٩١	٩٦٩	١٦,٨٦٣	٥,٢٣٤	٩٥٦	١٨,٧١٥	٤,٨٧٥	٨٧١	١٩,٥٠٦
جرائم مختلفة	٨٧٦	١,٢٣٦	٦,٠٦٠	١,٢٠٨	١,١٨٩	٧,١٩٢	١,٩٠١	١,٠٤٩	٨,٧٥٨	١,١٨٩	٨٧١	٨,٣٣٣
إقامة غير قانونية	٢١,٠٥٢	٦٧١	٢٧,٧٧٢	٢٦,٥٦٥	١,٤٨٩	٤٤,١٣٩	١٩,٨٦١	٣,٣٤٦	٥٣,٦٦٢	٢١,١٣٤	٢,١٠٥	٦٦,٧٩٣
مبحوث عنهم	١,٣٩٤	١,٢٧٣	٥,٥٣٩	١,٧٤٩	١,٢٥٠	٦,٦١٨	٢,٢٦٧	١,٣٣٥	٧,٩٦٣	٢,٧٢٠	١,١٤٩	٩,٥٣٤
مجموع المعتقلين	٣٥,٩٣٧	٨,٥٩٩	٨٤,٣٩٨	٤٥,١٠٨	١٠,٣٣٠	١١٦,١٣٩	٤٠,٩٤١	١٢,٠٦٨	١٣٨,٩٥٢	٤١,٣٨٩	٨,١٧٣	١٥٠,٦٨٤
الموجودون في السجن من قبل	-	-	-	٣,١٨٩	٩٨١	١١,٠٨٠	٣,٩٤٢	١,١٢٨	١٣,٤٤٣	٤,٠٣٥	١,١٦٤	١٣,٦٤٧
النسبة المئوية	-	-	-	٦,٧١	٢,٠٦	٢٤,٤	٧,٦	٢,١٧	٢٥,٩٢	٧,٦٧	٢,٢١	٢٥,٩٧

المصدر: Anu arios del Ministro del Interior de 2000, 2001, 2002 y 2003.

الجدول الرقم (٤ ـ ٩)

أجوبة المواطنين الأوروبيين سنة ١٩٩٥ عن السؤال التالي:
هل المهاجرون مسؤولون عن ارتفاع نسبة الجريمة في بلدك؟

(الأرقام بالنسبة المئوية)

البلد	بكل تأكيد	نعم	لا أدري	لا	بتاتاً
ألمانيا	١٩	٣٥	٢	١٧	٦
إسبانيا	٤	٢٤	١٩	٤٥	٨
إيطاليا	٢٧	٣٧	١٥	١٥	٦
هولندا	٩	٢٩	٢٩	٢٨	٦
سويسرا	٢٣	٣٦	٢٤	١٢	٥

المصدر: Internacional Social Survey Program, Identidad Nacional, 1995, Archivo de Datos ASEP. Cfr. Juan Díaz Nicolás y María José Lafita Ramírez, *La Inmigración en España: Una década de investigación*, Colección Inmigración y Refugio (Madrid: Ministerio de Trabajo y Asuntos Sociales, Instituto de Migraciones y Servicios Sociales, 2001).

وقد كشفت لنا استطلاعات الرأي كذلك أن الإسبان يتحاشون ربط علاقات مع العرب، أو الاختلاط بهم، أو الإقامة في أحيائهم، مع أن ٦٦ بالمئة من المستجوبين يرفضون فكرة إقامة أحياء خاصة بالمهاجرين، على اعتبار أن ذلك يعرقل الاندماج[٦٥]. وهذا ما يتضمن تناقضاً في الموقف، مصدره أن المستجوب لا يريد أن يظهر بمظهر العنصري على اعتبار أن العنصرية تصرّف غير أخلاقي[٦٦]، ولكن في الوقت نفسه يخاف من «غزو» مفترض للحي حيث يسكن، من طرف مجموعات بشرية لا يرتاح إليها. هذا التناقض تشرحه الشهادة التالية لمواطن إسباني: «أظن أننا مجتمع على درجة

(٦٥) Díaz Nicolás y Lafita Ramírez, *La Inmigración en España: Una década de investigación*, p. 131.

(٦٦) بيّنت دراسة ميدانية هدفت إلى رصد درجة العنصرية لدى المستجوبين ولدى المقرّبين منهم، أنّ المستجوَب يحاول عادة أن يُبعِد هذه الصفة عنه أولاً، ثم بعد ذلك عن المحيط القريب منه، بحيث تصبح المعادلة على النحو التالي: «عائلتي أكثر عنصرية مني، وأصدقائي أكثر عنصرية من عائلتي، وبقية المجتمع أكثر عنصرية من أصدقائي». انظر: المصدر نفسه، ص ١١٧ و٣١١.

كبيرة من النفاق، نقول نحن لسنا عنصريين، لكن نضيف، من فضلكم لا تُسكنوا بجوار بيتي، أسود أو مورو!»[٦٧].

ومن تسع مجموعات بشرية أجنبية شملتها استطلاعات الرأي، نجد أن أعلى نسبة من الإحساس بالانزعاج بالسكن في جوار الأجانب، هي المسجلة مع العرب (٥١ بالمئة من المستجوبين) [٦٨]. واللافت للانتباه أن ٦ بالمئة من الذين يشكّلون النسبة المشار إليها، ينطلقون في موقفهم من النوايا وليس من الأفعال، فالرفض مصدره ليس تجربة سابقة، وإنما تخوّف من خوض التجربة مستقبلاً. ويعترف ٢٦ بالمئة من المستجوبين أنه لا وجود للمهاجرين في الحي حيث يقيمون، و٥٠ بالمئة أن عدد المهاجرين منخفض في الحيّ حيث يقيمون[٦٩]. وباستثناء حالة سبتة ومليلية التي سنتناولها في الفصل الخامس أو الأخير، لا نعثر في إسبانيا على أحياء خاصة بالعرب، على غرار ما هو عليه الحال في فرنسا[٧٠]. وبحسب مجموعة من النقاشات أجراها باحثون إسبان مع مواطنين إسبان يسكنون في أحياء يوجد فيها عرب، تعددت أسباب الإحساس بالانزعاج، فهناك من يرجعها إلى وجود «مهاجرات مظهرهن غير لائق بسبب الحجاب واللباس الخشن والغليظ خصوصاً في فصل الصيف»، وهناك من يرجعها إلى «أزواج يفرضون على زوجاتهم البقاء في البيت، بينما هم يعاكسون الإسبانيات في الشارع العام»، وهناك من يُرجعها إلى طقوس شهر رمضان، حيث «يكون المسلمون ضعاف البنية لا يعملون في النهار، ويبدأ ازعاجهم للجيران في الليل من خلال الضجيج الذي يحدثونه، ومن خلال روائح الطعام التي تنبعث من بيوتهم»[٧١].

وقد تكرّرت في النقاشات بعض الأوصاف في حق العرب، مثل «تفضيلهم للمهن التي لا تتطلب الذكاء والمجهود الفكري، وإنما فقط القوة البدنية»[٧٢]. هذا الشعور يؤكده كذلك المهاجرون المغاربة الذين أجرى معهم الباحثون أنفسهم مجموعة من

(٦٧) Juan José Santos, «¿España es un país racista?,» *El Mundo*, 13/2/2000, <http://www.13n0039.htm>.

(٦٨) Díaz Nicolás y Lafita Ramírez, *La Inmigración en España: Una década de investigación*, p. 100.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٢٣٤.

(٧٠) تسمّى بـ «الأحياء الحساسة» في فرنسا (Quartier Sensible)، جلّ ساكنتها من الأجانب أو المتحدّرين من أصول أجنبية.

(٧١) Víctor Díaz Pérez, Miranda Berta Álvarez y Chulia Elisa, *La Inmigración musulmana en Europa*, Colección Estudios Sociales; no. 15 (Madrid: Fundación La Caixa, 2004), p. 260.

(٧٢) المصدر نفسه، ص ٢٧٩.

النقاشات. ويحسب أحد المستجوبين: «.... عندما تشتغل في البناء، فأنت بالنسبة إليهم لا تعرف حتى قياس المسافة بين نقطة وأخرى، وعندما تقف إلى جانب المهندس... يقول لك المسؤول، لا، اذهب مورو، أنت لا تصلح لهذه الأشياء»[٧٣]. ويؤكد ٥٤ بالمئة من المغاربة الذين شملهم استطلاع للرأي، أن الإسبان يعتبرونهم الجالية الأقل مستوى ثقافياً في إسبانيا[٧٤].

الجدول الرقم (٤ ـ ١٠)

النتائج المترتبة على تمركز المهاجرين في أحياء خاصة، في نظر الإسبان

(الأرقام بالنسبة المئوية)

يسهل الاندماج	يعرقل الاندماج	من دون رأي
٢٤	٦٦	١٠

عدد المستجوَبين ١٢١٢، استطلاع سنة ٢٠٠٠.

المصدر: معهد الهجرات والخدمات الاجتماعية IMSERSO، بنك معطيات ASEP.

الجدول الرقم (٤ ـ ١١)

نسبة الإسبان الذين يقبلون السكن في جوار المهاجرين بحسب جنسيتهم (استطلاع سنة ٢٠٠٠)

(الأرقام بالنسبة المئوية)

الجنسية				
مغاربة	أفارقة من جنوب الصحراء	صينيون	أوروبيون شرقيون	أمريكيون لاتينيون
٤٨	٥٥	٥٨	٥٩	٦٠

عدد المستجوَبين ١٢١٢.

المصدر: المصدر نفسه.

(٧٣) المصدر نفسه، ص ٢٧٩.

(٧٤) Rosa Gómez Aparicio, «Los Marroquíes en España: Retrato comparativo con otros colectivos a través de una encuesta,» *Atlas de la inmigración irregular*, vol. 2 (2004), p. 398.

الجدول الرقم (٤ ـ ١٢)

درجة انزعاج الإسبان بسبب السكن في جوار المهاجرين

(الدرجة من ١ إلى ١٠)

جنسية المهاجرين	درجة الانزعاج
مغاربة	٢,٤٠
أفارقة من جنوب الصحراء	٢,٠٤
أمريكيون لاتينيون	١,٦٨
أوروبيون شرقيون	١,٢٠
صينيون	١,٢٦

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (٤ ـ ١٣)

درجة انزعاج الإسبان بسبب السكن في جوار المهاجرين (الأقاليم الرئيسية)

(الدرجة من ١ إلى ١٠)

الجنسية/ الإقليم	الأندلس	جزر الكناري	كتالونيا	بالينسيا	مدريد	مجموع إسبانيا
مغاربة	٢,١٤	٢,٤٥	٢,١٩	٢,٧٨	٢,٧٠	٢,٤٠
أفارقة من جنوب الصحراء	١,٨٥	٢,٠٠	١,٤٥	٢,٤٢	٢,٣٤	٢,٠٤
أمريكيون لاتينيون	١,٥٤	١,٤٢	١,٢٦	٢,٠٣	٢,١٩	١,٦٨
أوروبيون شرقيون	١,١٥	١,٢٠	٠,٩١	١,٤٨	١,٥٦	١,٢٠
صينيون	١,١١	١,٢٨	٠,٨٧	١,٥٧	١,٦٦	١,٢٦

عدد المستجوَبين ١٢١٢، استطلاع سنة ٢٠٠٠.

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (٤ ـ ١٤)

تقييم المجتمع الإسباني للجالية العربية الإسلامية وللأفارقة من جنوب الصحراء (رصد الموقف في عشر سنوات (١٩٩١ ـ ٢٠٠٠))

(التنقيط على ١٠)

الانتماء العرقي/ السنة	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
العرب والمسلمون	٤,٩	٥,٢	٥,٦	٥,٨	٥,٥	٥,٧	٥,٣	٥,٣	٥,٥
أفارقة من جنوب الصحراء	٩,٥	٥,٧	٦,١	٦,٢	٦,٢	٦,٤	٦,٢	٦	٦,٣

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (٤ ـ ١٥)

نسبة الإسبان الذين يرفضون إقامة ابنتهم علاقة عاطفية مع مهاجرين مغاربيين (رصد الموقف في عشر سنوات)

السنة	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
النسبة المئوية	٢٤	١٩	١٥	١٨	١٦	١٥	١٣	١٦	١٧	١٦

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (٤ ـ ١٦)

نسبة الإسبان الذين ينصحون بناتهم بعدم الارتباط بمهاجرين عرب ومن أفريقيا جنوب الصحراء بحسب الأقاليم (استطلاع (١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠))

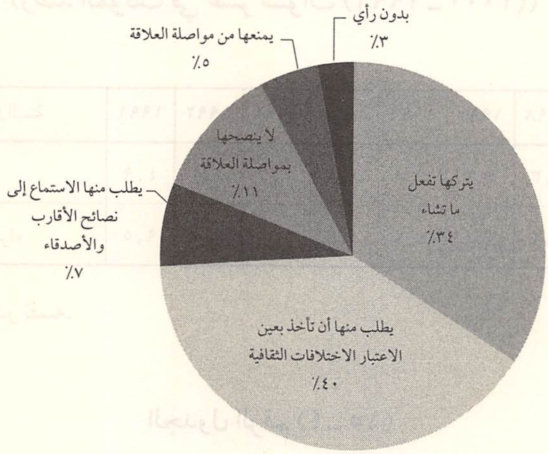
(الأرقام بالنسبة المئوية)

الجنسية/ الإقليم	الأندلس	جزر الكناري	كتالونيا	بالينسيا	مدريد	مجموع إسبانيا
عرب	١٨,٠	١١,٠	١١,٠	١٧,٠	١١,٨	١٦,٨
أفارقة من جنوب الصحراء	١٨,٩	١١,٢	١١,٣	١٧,٩	١٢,٣	١٧,٣

المصدر: المصدر نفسه.

الشكل الرقم (٤ ـ ٣)

رد فعل المواطن الإسباني في حالة ارتباط ابنته عاطفياً بمهاجر مغاربي



المصدر: من إعداد المؤلف بالاعتماد على: معهد الهجرات والخدمات الاجتماعية (IMSERSO)، بنك معطيات (ASEP)، و-Díaz Nicolás y Lafita Ramírez, *La Inmigración en España: Una década de investigación*.

وتخلط استطلاعات الرأي في موقفها من المهاجرين العرب، بين العرق والدين، فبالنسبة إلى الإسباني لا يوجد عربي أو مسلم، بل يوجد «مورو»، الذي يعني كل منتمٍ إلى الوطن العربي بغضّ النظر عن ديانته، على اعتبار أن كل «مورو» هو عربي ومسلم في الوقت ذاته. ويختزل أغلب المستجوبين الإسلام في ثلاث كلمات: «تعصب، خضوع، رفض قيم الحضارة الغربية». ويرى ٩٠ بالمئة من المستجوبين أن المسلمين مستبدّون، و٩٦ بالمئة أنهم لا يحترمون حقوق المرأة[٧٥]. ويُرجع ٢٥ بالمئة أسباب الرفض للعرب إلى ديانتهم، و٢٣ بالمئة إلى عاداتهم، و١٠ بالمئة إلى وجود عنصرية خاصة حيال العرب في المجتمع الإسباني، و٩ بالمئة إلى عامل اللغة الذي يحول دون وجود تواصل، والنسبة نفسها إلى وجود نسبة مرتفعة جداً من العرب في وضعية غير قانونية، و٥ بالمئة إلى مستواهم الثقافي المتواضع، و٢ بالمئة إلى مستواهم السوسيو ـ اقتصادي المتدني، و٣ بالمئة إلى انتمائهم العرقي، و١ بالمئة إلى نوع العمل الذي يمارسونه، و٦ بالمئة إلى أسباب أخرى مختلفة (١٦ بالمئة الباقية لا رأي لها)[٧٦]. وقد نشكك في

(٧٥) Noya, «Los españoles y el islam».
(٧٦) Nicolás y Ramírez, *La Inmigración en España: Una década de investigación*, p. 193.

صدقية بعض هذه النسب، مثل التي تتعلق بالانتماء العرقي أو الثقافي للمهاجرين، ومع ذلك نوافق الباحثة بيلار إرينيو في أن الهجرة المغاربية لو كانت هجرة أطر عليا لاختفت الكثير من التصرّفات العنصرية التي تستهدفهم[٧٧].

الجدول الرقم (٤ ـ ١٧)
جنسيات الأجانب الذين للإسبان رغبة أكبر في تسهيل اندماجهم (استطلاع سنة ٢٠٠٠)

(الأرقام بالنسبة المئوية)

أمريكيون لاتينيون	عرب	أفارقة من جنوب الصحراء	أوروبيون شرقيون	آخرون	لا أحد	جميعهم	من دون رأي
١٤	١	٣	٧	١	١٨	٤٨	٩

استطلاع سنة ٢٠٠٠، عدد المستجوبين ١,٢١٢.
المصدر: معهد الهجرات والخدمات الاجتماعية (IMSERSO)، بنك معطيات (ASEP).

الجدول الرقم (٤ ـ ١٨)
النقطة التي منحها الإسبان للمهاجرين العرب، بحسب أقاليم تمركزهم (رصد الموقف في عشر سنوات (١٩٩١ ـ ٢٠٠٠))

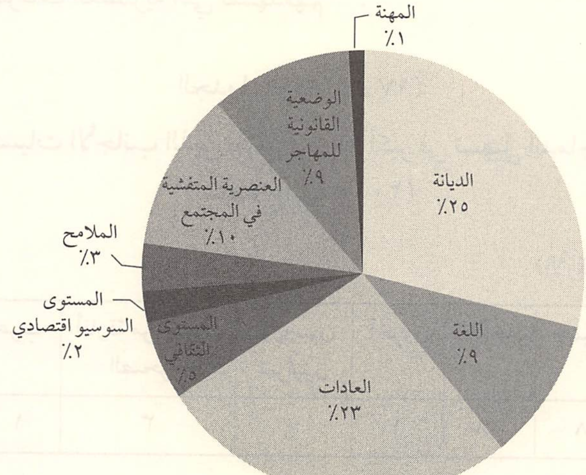
الإقليم	النقطة على عشرة
الأندلس	٥,٧٨
بالينسيا	٥,٤٥
كتالونيا	٥,٣٩
مدريد	٥,٣٢
جزر الكناري	٥,١٠

المصدر: المصدر نفسه.

(٧٧) حوار مع المؤلف.

الشكل الرقم (٤ ـ ٤)

المظاهر التي تعيق العلاقات بين المهاجرين العرب والإسبان في نظر هؤلاء



عدد المستجوَبين ١٢١٢، استطلاع سنة ٢٠٠٠.

المصدر: معهد الهجرات والخدمات الاجتماعية (IMSERSO)، بنك معطيات (ASEP)، نقلاً عن:
Díaz Nicolás y Lafita Ramírez, *La Inmigración en España: Una década de investigación.*

نسجل كذلك أن درجة الرفض للعرب تعرف بعض التراجع عندما يتعرّضون لاعتداءات عنصرية، وهذا ما أكدته استطلاعات الرأي حول أحداث إليخيدو[(٧٨)]، فبحسب استطلاع شمل مختلف مناطق إسبانيا، اعتبر ٤٥ بالمئة من المستجوَبين، أن مهاجمة ساكنة إليخيدو للمهاجرين المغاربة ليس له ما يبرّره، واعتبر ٤٣ بالمئة أن له بعض ما يبرره، واعتبر ٥ بالمئة أن له كل ما يبرره (٧ بالمئة الباقية رفضت الإجابة)[(٧٩)]. وقد ربط ٤٦ بالمئة من المستجوبين بين الأحداث والعنصرية التي

(٧٨) إليخيدو هي بلدة في إقليم الأندلس، تقع على بعد ٤٠ كلم من مدينة ألمرية، كان يعيش فيها سنة ٢٠٠٠ حوالى ١٥٠٠٠ مهاجر مغربي من مجموع سكانها الذي كان يقدّر آنذاك بـ ٦٠٠٠٠ نسمة. وقد أقدم مهاجر مغربي مختلّ عقلياً في ٦ شباط/ فبراير من تلك السنة، على اغتيال فتاة إسبانية في أحد أسواق البلدة. ورغم إلقاء المهاجرين المغاربة القبض على الجاني وتسليمه إلى السلطات، فإن ذلك لم يحدّ من حالة التوتر، بحيث خرج أكثر من ٣٠٠٠ من سكان البلدة، مسلّحين بالسلاسل والعصيّ والقضبان الحديد لمطاردة المغاربة. وأضرموا النيران في سياراتهم وخرّبوا مقاهيهم ومتاجرهم وبيوتهم ومساجدهم. ورغم فرار معظم المغاربة إلى الجبال المجاورة للبلدة، فقد أصيب بجروح متفاوتة الخطورة ما يزيد على ثلاثين منهم. استمرّت الأحداث مشتعلة لمدّة ثلاثة أيام، واعتُبِرَت أكبر ملاحقة عنصرية جماعية لأقلية عرقية عرفتها أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.

(٧٩) أُجرِيَ الاستطلاع في شباط/ فبراير ٢٠٠٠، وشَمَلَ ١٢١٤ شخصاً. انظر: المصدر نفسه، ص ٢٦٢.

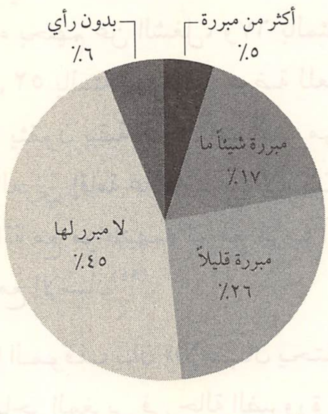
تميّز سكان تلك البلدة، وربط ٣٩ بالمئة بين الأحداث والعنصرية التي تميّز المجتمع الإسباني برمته[٨٠].

يصف إدواردو مونديكوتي (Eduardo Mundicutti) بالتعاطف المشروط، تحسن صورة العرب، بسبب أحداث إليخيدو، لأن لسان حال المتعاطفين يقول: «عليهم (الموروس) أن يحسّوا بالغبطة لأننا طيبون معهم، وألّا يستغلوا تلك الطيبة للتصرف بوقاحة»[٨١].

ويعلق خوان باندو (Juán Pando) على التحول المفاجئ في المواقف بسبب أحداث إليخيدو على النحو التالي: «النسبة التي يشكلها العنصريون داخل المجتمع الإسباني يمكن أن تكون ٧٠ بالمئة، ويمكن أن تصعد إلى ٩٠ بالمئة، كما يمكن أن تنزل إلى ٢٠ بالمئة، لأنه أمام أحداث بذاتها الكل يصبح عنصرياً، وأمام أحداث أخرى الكلّ يصبح متعاطفاً مع المهاجرين وكريماً معهم. إن المشكل ليس مشكل مجتمع فقط، وإنما الأمر أكبر من ذلك، إنه مشكل أجيال...»[٨٢].

الشكل الرقم (٤ ـ ٥)

رأي المجتمع الإسباني في أحداث إليخيدو



أُجريَ الاستطلاع في شباط/ فبراير ٢٠٠٠، وشمل ١٢١٤ مستجوباً.

المصدر: من إعداد المؤلف بالاعتماد على بنك معطيات ASEP.

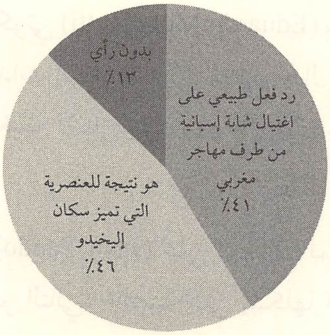
(٨٠) المصدر نفسه، ص ٢٦٧.

(٨١) Eduardo Mindicutti, «Racismo sumergido,» *El Mundo*, 12/2/2000.

(٨٢) حوار مع المؤلف، بمدريد، في شباط/ فبراير ٢٠٠٠.

الشكل الرقم (٤ ـ ٦)

موقف المجتمع الإسباني من اعتداء سكان إليخيدو على المهاجرين المغاربة



المصدر: المصدر نفسه.

رابعاً: صورة المجتمع والمؤسسات الإسبانية لدى الجالية العربية

تسمح لنا استطلاعات الرأي التي أجريت مع المهاجرين العرب، باستكمال الصورة التي تحدّثنا عنها في المحور السابق. ف ٨٠ بالمئة من المغاربة يقولون إنهم يحسون بتمييز عنصري أثناء بحثهم عن الشغل، و٦٧ بالمئة لهم الإحساس نفسه أثناء بحثهم عن السكن[٨٣]، و٥٢,٧ بالمئة إنهم أكثر عرضة للعنصرية من بقية المهاجرين، و٥٩,٧ بالمئة إن الإسبان يثقون ببقية الجاليات أكثر من ثقتهم بهم. وبسبب هذا الرفض، يتحاشى المهاجر العربي إقامة علاقات مع الإسبان. ويفضل ٨٧,٨ بالمئة من المغاربة ربط علاقات صداقة مع مواطنيهم، ثم مع عرب آخرين، ثم مع مهاجرين من ثقافات أخرى، على ربطها مع الإسبان[٨٤].

ويبرّر بعضهم هذا الموقف بأن «الإسبان يحتقرون المورو». وبحسب الاستطلاعات نفسها، فالمهاجر المغربي في حالة الضرورة مثل المرض الطارئ، يطلب مساعدة المهاجر البعيد من بيته حتى ولو لم يكن عربياً، بدل الإسباني المجاور لبيته،

---

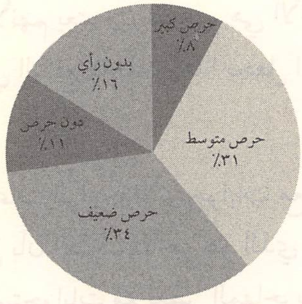
(٨٣) Zakya Daoud, *La Diaspora marocaine en Europe* (Casablanca: La Croisée des Chemins, 2011), p. 233.

(٨٤) Aparicio, «Los Marroquíes en España: Retrato comparativo con otros colectivos a través de una encuesta,» p. 398.

وكذلك إذا احتاج إلى معلومات حول البحث عن عمل، أو عن تسوية الوضعية القانونية، أو عن المدرسة المناسبة لأطفاله، أو فقط احتاج قليلاً من الملح لإعداد طعامه(٨٥).

الشكل الرقم (٤ ـ ٧)

درجة حرص المهاجرين العرب على الارتباط بالإسبان



استطلاع سنة ٢٠٠٠، عدد المستجوبين ١,٢١٢.

المصدر: معهد الهجرات والخدمات الاجتماعية IMSERSO، بنك معطيات ASEP، Díaz Nicolás y Lafita Ramírez, *La Inmigración en España: Una década de investigación.*

وقد صرح لنا عدد من الذين استجوبناهم أن علاقتهم بجيرانهم، وكذا بزملائهم الإسبان في العمل، لا تتجاوز التحية. وحتى في الحالات النادرة التي يمكن أن يتجاوز الأمر ذلك، فهي لا تصل إلا نادراً جداً إلى ما يمكن وصفه بالصداقة(٨٦).

وقد تبيّن لنا أن إقصاء المجتمع لهم، يكون في الكثير من الأحيان وراء التجائهم إلى الدين للاحتماء به. وهنا يبدأ المزج بين الدين والتديّن، بحيث يتحول الذهاب إلى المسجد والانخراط في الجمعيات الدينية إلى وسيلة للبحث عن الحياة الاجتماعية، خصوصاً لدى حديثي العهد بالهجرة الذين يعيشون حالة فراغ اجتماعي ومهني وروحي. ويجعل بعضهم من ارتداء اللباس الأفغاني أو إطلاق اللحية أو ارتداء الحجاب أو البرقع، وسيلة لإبراز الاختلاف وتكريس الذات أمام مجتمع يتجاهلهم. بعض هؤلاء أخبرونا بأنهم لم يكونوا يولون أية أهمية للدين قبل هجرتهم. ويحسّ الذين ينحون هذا المنحى عادة بنقص اجتماعي وبتفوق ديني، فهم يعتقدون أن الإسبان على ضلال، وأنهم

(٨٥) Pérez, Álvarez y Elisa, *La Inmigración musulmana en Europa*, p. 240.

(٨٦) هذا ما استخلصناه من الدردشات التي كانت لنا مع المهاجرين المغاربة والجزائريين، في مالقة سنة ٢٠٠٨، وفي مدريد سنة ٢٠١٠.

فقدوا القيم الدينية والعلاقات العائلية القائمة على الاحترام. بعبارة أخرى، يحسّ العرب الذين ينحون هذا المنحى بأنهم «عوضوا العلاقة السيئة التي لهم مع المجتمع بعلاقة حسنة مع الله». ويقدم رشيد نيني من خلال معيشه اليومي صورة أخرى لا تقلّ تعبيراً عن مفهوم الاندماج لدى بعض المهاجرين المغاربيين: «نحن في الحقيقة أشخاص على درجة كبيرة من التعقيد. أنا أحياناً لا أفهم نفسي كثيراً. على مستوى الاندماج، فالمغاربة يعتبرون الأكثر فشلاً دائماً، لأنهم يعتبرون ثقافتهم هي الأحسن دائماً. لذلك يتصرفون خارج الوطن كما لو كانوا في الواقع داخله. وهذا يجعل الأنظار موجّهة إليهم أكثر من غيرهم»[٨٧].

لقد كشفت لنا استطلاعات الرأي والاستجوابات مع المهاجرين ومع الإسبان أن كل واحد من الطرفين مقتنع بأن الطرف الآخر هو الذي يتحمّل المسؤولية في غياب الاندماج. كما كشفت لنا الاستجوابات مع بعض المهاجرين (يمثلون الأقلية) كذلك أن حرصهم على الهوية الدينية هو أكبر من حرصهم على الهوية الوطنية أو القومية، ويسوق بعضهم كمثال الخلافات السياسية بين المغرب والجزائر، فهي بحسبهم: «خلافات بين نظامين وليس بين شعبين يدينان بالإسلام». ويؤدي أئمة المساجد وبعض المرشدين الدينيين غير التابعين لحكومات بلدانهم دوراً في تكريس أهمية الهوية الدينية على الهوية القومية والوطنية، مثل جماعة الإخوان المسلمين أو جماعة العدل والإحسان المغربية، وذلك ما تنظر إليه بشكل سلبي الجمعيات الإسبانية المهتمة بقضايا الهجرة، وكذا الحكومة الإسبانية، على اعتبار أنه معرقل للاندماج[٨٨].

وبخلاف التحفّظ الذي أبداه المهاجرون العرب من المجتمع الإسباني ومواقفه التي يصفونها بالإقصائية، هناك ثقة كبيرة في الدولة ومؤسساتها. فبحسب استطلاع الرأي الذي دأبت الحكومة الإسبانية على إجرائه سنوياً منذ سنة ٢٠٠٦ تحت إشراف وزارات الداخلية والعدل والشغل والهجرة، ويشارك فيه أكثر من ٢٠٠٠ مستجوَب من المهاجرين العرب والمسلمين[٨٩]، قال ٧٢ بالمئة من المستجوَبين

---

(٨٧) نيني، يوميات مهاجر سري، ص ٦٣.

(٨٨) انظر في هذا السياق تصريحات «أنا بلانيت» (Ana Planet)، مستشارة الشؤون الدينية في وزارة العدل الإسبانية. انظر: José Luis Barberia, «Musulmanes en España,» *El País*, 29/7/2007, <http://elpais.com/diario/2007/07/29/domingo/1185681153 850215.html>.

(٨٩) Metroscopia (estudios sociales y de opinión), «La Comunidad musulmana de origen inmigrante en España,» Ministerio de Justicia, <http://www.mjusticia.gob.es/cs/Stellite/1292346193946?blobh>.

إن إسبانيا تتمتع بدرجة كبيرة من الحرية يفتقدونها في بلدانهم (فقط ٥ بالمئة قالوا إن في البلدان العربية الدرجة نفسها من الحرية). ويعتبر المهاجرون العرب كذلك إسبانيا نموذجاً لدولة المؤسسات، بحيث عبّر ٧٣ بالمئة من المستجوَبين عن ثقتهم بالمؤسسات غير الحكومية، و ٧٠ بالمئة عن ثقتهم بالملكية الإسبانية، و ٦٥ بالمئة عن ثقتهم بالمؤسسة القضائية، والنسبة نفسها بالشرطة، و٦٣ بالمئة بالبرلمان الإسباني[٩٠]. وبحسب عدد من مستجوَبينا، خصوصاً طلبة الجامعات، يمكن للبلدان العربية التي تطمح إلى تحقيق الديمقراطية بعد مرحلة الربيع العربي أن تجد في إسبانيا نموذجاً يقتدى، على اعتبار أنها هي الأخرى انتقلت من الدكتاتورية إلى الديمقراطية.

ورغم أن ٤٧ بالمئة فقط من الذين شملهم الاستطلاع الحكومي قالوا إن لهم ثقة بالكنيسة (المؤسسة الوحيدة التي لم تصل إلى ٥٠ بالمئة)، فإن ٨٩ بالمئة قالوا إنه من السهولة أن تكون مسلماً في إسبانيا، و٨٤ بالمئة إنه لا توجد أية صعوبة لممارسة ديانتهم. وعبّر ٩٤ بالمئة عن استعدادهم لبذل مجهود أكبر لتفهّم ديانة الآخرين وثقافتهم[٩١]. كما صرّح ٨٥ بالمئة أنهم تأقلموا مع العادات والتقاليد الإسبانية، و٧٤ بالمئة أن إسبانيا تستقبل بشكل جيد المهاجرين، و٦٧ بالمئة أنهم مرتاحون في إسبانيا[٩٢].

في نهاية هذا المحور، تجب الإشارة إلى أنه رغم غياب التعايش، ورغم التزايد الكبير في حجم الهجرة في مدة وجيزة، لم تظهر في إسبانيا أحزاب يمينية متطرفة، كما هو الحال في بلدان أوروبية أخرى. تفسير ذلك قد نجده في تاريخ إسبانيا المعاصر؛ فأربعون سنة من اليمين الدكتاتوري المتطرف جعل الإسبان يتخوّفون من الأحزاب اليمينية المتطرفة ويربطونها بالدكتاتورية. ومما يزيد من هذا التخوف، وجود أحزاب قومية قوية في عدد من الأقاليم المهمة، يمكن أن ترى في تأسيس حزب يميني مركزي يقوم على أساس الهوية الثقافية الإسبانية تهديداً لها، وهو ما قد يرفع من مطالبها الانفصالية.

---

(٩٠) الأرقام تتعلق بسنة ٢٠٠٩، وهي مشابهة للسنوات التي سبقتها، وكذا للسنوات اللاحقة. انظر: المصدر نفسه.

(٩١) المصدر نفسه.

(٩٢) النسب الثلاث الأخيرة تتعلق بسنة ٢٠١٠. انظر: المصدر نفسه.

خامساً: بنية العائلة العربية المهاجرة: البيت والمدرسة

١ ـ تكوين الأسرة العربية في إسبانيا

من المعروف أن المهاجر المغاربي في إسبانيا هو في الغالب شاب ذكر[٩٣]، أعزب[٩٤]، في العشرينيات من العمر[٩٥]، مستواه التعليمي متوسط، ليس له تكوين مهني، أو له تكوين في بعض المهن اليدوية ذات الدخل المحدود في بلده، شجعه على الهجرة إلى إسبانيا وجود أقارب أو معارف له فيها، رغم أن وصوله إليها لأول مرة لا يتم بصحبة هؤلاء. وبخلاف المغاربة الذين يأتون مباشرة من بلدهم، نسجل أن عدداً من الجزائريين جاؤوا من بلدان أوروبية أخرى. وقد حلّوا في إسبانيا بعد أن تعذّر عليهم الهجرة إلى بلدان يفضلونها، مثل كندا وفرنسا وبريطانيا، والتي يفكرون في الانتقال إليها في مرحلة ثانية[٩٦]. وبسبب ذلك، بقيت هجرتهم مؤقتة، كما لم تأخذ قضية التكتل العائلي بينهم الأهمية نفسها التي أخذتها بين الجالية المغربية إلا في وقت لاحق. وحتى يتم التكتل العائلي، يشترط في من يطلبه التوفّر على بطاقة الإقامة الدائمة التي تسلّم بعد مرور خمس سنوات من الإقامة القانونية.

سار التكتل العائلي للمهاجرين العرب إلى إسبانيا في خط تصاعدي، خصوصاً منذ النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين، ففي سنة ١٩٩٧، مثّل المغاربة ٦٠ بالمئة من الأجانب الذين قدموا طلبات التكتل العائلي (٩٠١٨ طلباً من مجموع ١٥٠٦١ طلباً)، ونزلت النسبة إلى ٥٤ بالمئة سنة ١٩٩٩ (٥٤٣٢ طلباً من مجموع ١٠٠٦٩ طلباً)[٩٧].

---

(٩٣) بحسب إحصاء وزارة الشغل والضمان الاجتماعي الإسبانية، في سنة ١٩٩٨، مثّل الذكور نسبة ٧٥ بالمئة من المهاجرين المغاربيين. انظر: Díaz Nicolás y Lafita Ramírez, *La Inmigración en España: Una década de investigación*, p. 128.

(٩٤) في سنة ١٩٩١ كان الشبان العزّاب يمثلون ٦٥,١٣ بالمئة من المغاربة في إقليم مرسية، وقد نزلت النسبة بشكل محدود بعد عشر سنوات، بحيث أصبح الرقم المسجل عام ٢٠٠١ هو ٦٢,٦٦ بالمئة. انظر: Fernando Bravo López, «La Legislación de extranjería en el debate político,» *Atlas de la inmigración irregular*, vol. 2 (2004), p. 357.

(٩٥) في سنة ٢٠٠٢ كان معدّل السنّ عند الذكور هو ٢٩ سنة، ولدى الإناث هو ٢٦ سنة. انظر: Angeles Ramírez, «Las Mujeres marroquíes en España a lo largo de los noventa,» *Atlas de la inmigración irregular*, vol. 2 (2004), p. 224.

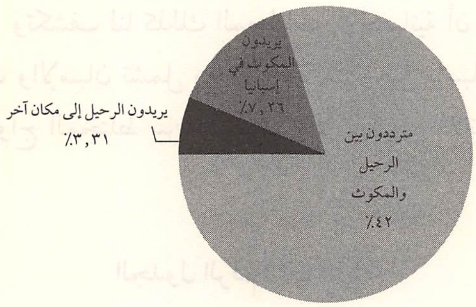
(٩٦) حوارات للمؤلف مع مهاجرين جزائريين في مدريد ومالقة، سنتي ٢٠٠٨ و٢٠١٠.

(٩٧) قمنا ببلورة النسب انطلاقاً من الأرقام الواردة في حوليات الهجرة، الصادرة عن وزارة الشغل والضمان الاجتماعي. نقلاً عن: Paloma Crespo Gómez, «El Proceso de reagrupación familiar,» *Atlas de la inmigración irregular*, vol. 1 (2004), p. 226.

ورغم هذا التراجع، يعتبر التكتل العائلي داخل الجالية العربية في إسبانيا، في الوقت الحاضر، مرتفعاً مقارنة بالبلدان الأوروبية ذات الهجرة القديمة، مثل فرنسا وبلجيكا وهولندا، والتي أصبح فيها السواد الأعظم من الجالية يشكّله المتحدرون الذين يقرّرون الزواج في هذه البلدان، في الكثير من الحالات داخل الجالية نفسها، بدل العودة إلى وطن الآباء، كما هو الحال في إسبانيا.

الشكل الرقم (٤ ـ ٨)

طبيعة الهجرة الجزائرية إلى إسبانيا



المصدر: من إعداد المؤلف بالاعتماد على: استطلاع جامعة نفارا (UPNA) سنة ٢٠٠٣.

وإلى جانب من يعود إلى بلده من أجل الزواج واستقدام الزوج (ة)، سجلت حالات يتم فيها مشروع الزواج وتكوين العائلة في المهجر، فهناك يتعارف المرشحان. ويتم الزواج في بعض الأحيان بمساعٍ من طرف الجمعيات الاجتماعية للجالية التي تقدم الاستشارة، وكذا التسهيلات المتعلقة بإجراءات الزواج على الطريقة الإسلامية، وفي الوقت نفسه وفق القوانين المعمول بها في إسبانيا[٩٨].

ويتزوّج معظم المهاجرين العرب من نساء من بلدهم الأصلي حتى عندما يتم الزواج في إسبانيا، بحيث لا نسجل حالات زواج بين مغاربيين من بلدين مختلفين، كما هو الحال في فرنسا. كما لا نسجل حالات زواج بين جيلين مختلفين، كما هو الحال في فرنسا كذلك، حيث نسجل أنه في حالة حوالى ٣٠ بالمئة من الجزائريين المتزوّجين، يكون أحد الزوجين مولوداً في فرنسا، والآخر في الجزائر[٩٩].

---

(٩٨) هذا ما أكّده لنا عدد من المهاجرين الذين استجوبناهم في مالقة سنة ٢٠٠٨، وفي مدريد سنة ٢٠١٠.

(٩٩) في ٣٠ بالمئة من حالات الزواج بين الجزائريين في فرنسا، يكون الزوج مولوداً في الجزائر، والزوجة في =

كما أن الـزواج من مهاجرين من جنسيات أخرى، ومن الإسبان، لا يسجل كذلك إلا بشكل محدود[100]. ورغم أن الإحصاءات الرسمية تقدم أرقاماً مرتفعة نسبياً عن الزواج المختلط في صفوف الجالية العربية، فالأمر عادة يتعلق بمهاجرين من البلد نفسه، أحدهما يحمل الجنسية الإسبانية، والآخر جنسية البلد الأصلي[101]. وبحسب الأرقام التي يقدمها «مركز الأبحاث السوسيولوجية»، فالإسبان، ذكوراً وإناثاً، يفضلون الزواج من الأوروبيين والأمريكيين اللاتينيين على الزواج من الأفارقة والعرب والمسلمين. ومع ذلك، نسجل اختلافات في درجة قبول هذه المجموعات الثلاث، فهناك قبول أكبر للباكستانيين والإيرانيين، ثم للأفارقة من جنوب الصحراء، وأخيراً للعرب[102]. وتكشف لنا كذلك المعطيات الإحصائية أن جلّ حالات الزواج المختلط بين العرب والإسبان تشمل رجالاً عرباً متزوجين بإسبانيات، عكس ما هو عليه الحال في الزواج المختلط بين الإسبان والأمريكيين اللاتينيين أو الأوروبيين الشرقيين.

الجدول الرقم (٤ ـ ١٩)

عدد حالات الزواج المختلط لدى المغاربة والجزائريين (١٩٩٦ ـ ١٩٩٧)

السنة	١٩٩٥	١٩٩٦
مغاربة	١,٢٤٧	١,٢٥٢
جزائريون	١٧٤	٢٠٨

المصدر: Díaz Nicolás y Lafita Ramírez, *La Inmigración en España: Una década de investigación.*

= فرنسا، و١٦ بالمئة على العكس. كما أن ٣٠ بالمئة من الجزائريين الذكور الذين ولدوا في فرنسا يتزوّجون من نساء لا علاقة لهن بالأصل العربي، و١٥ بالمئة من الجزائريات يفعلن الشيء نفسه. انظر: Pérez, Álvarez y Elisa, *La Inmigración musulmana en Europa*, p. 148.

(١٠٠) في سنة ٢٠١٢، سجل أن من بين كل ٦ حالات زواج في إسبانيا، هناك حالة واحدة كان فيها أحد الطرفين إسبانياً والآخر أجنبياً.

(١٠١) بحسب حوليات الهجرة التي تصدرها وزارة الشغل والشؤون الاجتماعية، سجّل سنة ١٩٩٥ ما مجموعه ١٢٤٧ حالة زواج مختلط بين مغاربة وغيرهم، وارتفع الرقم إلى ١٢٥٢ في السنة التالية، لكن في الكثير من الحالات يتعلق الأمر بزواج بين مغربيين، أحدهما يحمل الجنسية المغربية، والآخر الجنسية الإسبانية. انظر: Nicolás y Ramírez, *La Inmigración en España: Una década de investigación*, p. 58.

(١٠٢) المصدر نفسه، ص ٥٩.

وتسجل قضية التكتل العائلي أحياناً بشكل معكوس، حيث تهاجر المرأة المغاربية، خصوصاً المغربية، وحدها، وبعد أن تسوّي وضعيتها القانونية والمهنية، تعود إلى بلدها قصد الزواج، وفي الغالب تكون مطلوبة له من طرف الشبان الحالمين بالهجرة الذين يرون أن السبيل إلى ذلك هو الارتباط بامرأة مهاجرة[١٠٣]. وقد مثّلت النساء سنة ٢٠٠٢ أكثر من ٣٢ بالمئة من مجموع المغاربة في إسبانيا[١٠٤]، وفي نهاية العقد نفسه تجاوز الرقم ٣٥ بالمئة.

وقد سمحت هجرة المرأة بمفردها بتكسير العرف المعمول به منذ بدأت الهجرة العربية إلى أوروبا، والذي لم يكن يَسمح بهجرتها وحدها، على اعتبار أن الأمر يتعلق بمجتمعات محافظة. وكانت جلّ اللواتي يهاجرن وحدهن طالبات جامعيات يذهبن للدراسة. وساهم في تغير هذا الوضع، التطور الذي عرفته المجتمعات المغاربية التي تنتمي إليها اللواتي يهاجرن وحدهن إلى إسبانيا، والقرب الجغرافي، وازدياد الطلب على اليد العاملة النسائية المغاربية في قطاعين، هما الفلاحة الموسمية والعمل في المنازل. وتصل نسبة النساء المغربيات اللواتي يهاجرن وحدهن إلى إسبانيا إلى ٢,٦٥ بالمئة، مقابل ٦,٢٥ بالمئة من المتزوجات، و٤,٥ بالمئة من المطلقات، و٢,٣ بالمئة من الأرامل[١٠٥]. وتنتمي أعلى نسبة من النساء اللواتي يهاجرن وحدهن إلى مدن الشمال القريبة من إسبانيا (العرائش ١٣ بالمئة)، وطنجة (١٢,٥ بالمئة)، وتطوان (٩,٧٦ بالمئة)، أو إلى المدن الكبرى (الدار البيضاء ٩,٧٦ بالمئة)، بينما لا تسجل إلا بالكاد هجرة النساء وحدهن من مدن الشمال الشرقي المعروفة بطابعها المحافظ (أقل من ٢ بالمئة)[١٠٦]. ويسجل بين المغربيات ارتفاع نسبة اللواتي هن في سن الزواج، بحيث يراوح عمر أكثر من نصفهن بين ٢٥ و٣٥ سنة، وتصل النسبة في مدريد إلى ٥٦ بالمئة. ولا تتجاوز نسبة من فاتهن سن الزواج (تجاوزن سن ٤٥ سنة) ٢،٢ بالمئة[١٠٧].

---

(١٠٣) في سنة ١٩٩١ كان الشبان العزّاب يمثلون ١٣,٦٥ بالمئة من المغاربة في إقليم مرسية، وقد نزلت النسبة بشكل محدود بعد عشر سنوات، بحيث أصبح الرقم المسجل في سنة ٢٠٠١ هو ٦٢,٦٦ بالمئة انظر: López, «La legislación de extranjería en el debate político,» p. 357.

بالنسبة إلى الجزائريين، بحسب الأرقام التي أصدرتها كتابة الدولة الإسبانية عن الهجرة، من بين الجزائريين الذين تمت تسوية وضعيتهم سنة ٢٠٠٥، مثل الرجال نسبة ٧٤,١٦ بالمئة، والنساء نسبة ٢٥,٨٤ بالمئة.

(١٠٤) Ramírez, «Las mujeres marroquíes en España a lo largo de los noventa,» p. 223.

(١٠٥) المصدر نفسه، ص ٢٢٤.

(١٠٦) المصدر نفسه، ص ٢٢٥.

(١٠٧) المصدر نفسه، ص ٢٢٥.

الجدول الرقم (٤ ـ ٢٠)

الوضعية الاجتماعية للمهاجرين المغاربة في إسبانيا

	رجال		نساء		مجموع	
	١٩٩١	١٩٩٢ - ٢٠٠٠	١٩٩١	١٩٩٢ - ٢٠٠٠	١٩٩١	١٩٩٢ - ٢٠٠٠
عزّاب	٦٣,٣٠	٧١,٣٠	٦٥,٣٠	٤٩,٤٠	٦٣,٦٠	٦٤,٥٠
متزوجون	٣٦,٤٠	٢٨,٤٠	٢٥,٦٠	٤٦,٥٠	٣٤,٨٠	٣٤,٠٠
مطلقون	٠,١٠	٠,١٠	٤,٥٠	١,٣٠	٠,٧٠	٠,٥٠
أرامل	٠,٢٠	٠,٢٠	٤,٦٠	٢,٨٠	٠,٩٠	١,٠٠

المصدر: TEIM, bases de datos RAICES y OJALA. Cfr. *Atlas de la Inmigración irregular*, vol. 2 (2004).

ويساهم الزواج وتكوين العائلة أو التحاقها بالمهاجر في إطار التكتل العائلي، في تغيير ظروف عيش المهاجر؛ ففي مرحلة ما قبل الزواج، ورغبة في التخفيف من المصاريف، نجد المهاجر عادة ما لا يتوفر على السكن اللائق، فيكتري منزلاً مشتركاً مع مهاجرين آخرين، وأحياناً تكون ظروف السكن مفتقرة إلى أدنى الشروط الضرورية، بحيث يقيم عدد منهم في أحياء الصفيح التي تقع في ضواحي المدن الكبرى(١٠٨). وليس الأمر أفضل من ذلك بالنسبة إلى الذين يسكنون في البوادي، وعن ذلك يقول أحدهم: «نسكن في المزرعة، صاحبها يقتطع ثمن السكن من الأجر الذي يمنحه لنا، ولا يختلف السكن عن ذلك الموجود في البادية المغربية. بعض المهاجرين احتجوا على هذه الوضعية، فعرض عليهم سكناً أحسن، لكن عندما دفع لهم رواتبهم اقتطع منها تقريباً النصف؛ قال لهم إن المنزل اشتراه بقرض من البنك، وإنه ملزم بتسديد مبلغ شهري

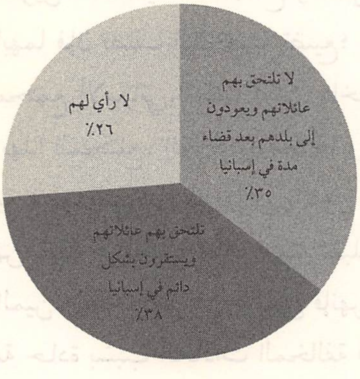
(١٠٨) مع تزايد الهجرة المغاربية إلى إسبانيا، ارتفع عدد المغاربيين المقيمين في أحياء الصفيح التي تحيط بالمدن الكبرى، مثل مدريد التي نعثر عليهم في أحيائها التالية، وهي إما أحياء صفيح أو مفتقرة إلى مقومات السكن: «بوباديا» (Bobadilla)، و«ماخاداهوندا» (Majadahonda)، و«بيانوبيا دي لا كانيادا» (Villanueva de la Cañada)، و«ريكوتي» (Ricote) و«مانويل غاريدو» (Manuel Garrido). وبحسب دراسة ميدانية عن الجالية المغربية في مدريد، هناك ٦٠ بالمئة من المنازل التي يقيم فيها المغاربة في العاصمة الإسبانية تفتقر إلى التدفئة، و٢٠ بالمئة يقطن فيها أكثر من ٨ أشخاص، و٥ بالمئة ليست فيها مراحيض. وبحسب دراسة ميدانية أخرى عن الجالية المغربية في ثلاث من قرى ألمرية، تشمل ٢٦٠ مسكناً يقطنها مغاربة، هناك ٥٧ بالمئة من هذه المساكن هي عبارة عن أطلال، و٥٥ بالمئة لا تتوافر فيها مياه، و٥٧ بالمئة لا تتوافر فيها مراحيض، و٥٦ بالمئة لا تتوافر فيها مطابخ، و٣١ بالمئة من دون إنارة. انظر: Miguel Gonzalez, «Más de la mitad de los marroquíes viven hacinados en infraviviendas, según un estudio,» *El País*, 8/2/2000, <http://elpais.com/diario/2000/02/08/espana/949964406_850215.html>.

للبنك يجب أن يحصّله من الكراء». وتتوافق المعلومات التي تقدمها الرواية الشفوية مع دراسة ميدانية بيّنت أن أغلب المساكن التي يقيم فيها المهاجرون المغاربيون في البادية الإسبانية غير صالحة لذلك، حيث إن أكثر من ٢٥ بالمئة منهم يسكنون في أماكن هي بمنزلة اصطبلات في الأصل، و٢٥ بالمئة آخرون يسكنون في أكواخ أو منازل عبارة عن خراب. وبيّنت الدراسة كذلك أن ٤٥ بالمئة من هذه المنازل ليست فيها مراحيض أو حمامات، كما أن النسبة نفسها من المنازل ليس فيها مطبخ(١٠٩).

ويساهم تغيير الوضعية الاجتماعية مع الزواج في تحسين ظروف السكن، وخصوصاً أن قوانين الهجرة تمنع الترخيص بالتحاق الزوجة والأولاد في إطار التكتل العائلي، إذا لم يثبت المهاجر توفره على سكن مناسب، أو موارد مالية تسمح له بالحصول عليه. وتحرص الحكومات المحلية في بعض الأقاليم على مساعدة المهاجرين على إيجاد سكن مناسب، وعلى تسديد جزء من تكلفة الكراء، كما هو الحال في إقليم مدريد الذي مثلت المساعدات، التي قدمتها الحكومة المحلية إلى المهاجرين من أجل هذه الغاية سنة ١٩٩٨، حوالى ٦٥ بالمئة من مجموع المساعدات التي رصدتها الأقاليم الإسبانية السبعة عشر لسكن المهاجرين(١١٠).

الشكل الرقم (٤ ـ ٩)

موقف الإسبان من التكتل العائلي للمهاجرين



المصدر: من إعداد المؤلف بالاعتماد على: معهد الهجرات والخدمات الاجتماعية (IMSERSO)، بنك معطيات (ASEP).

---

(١٠٩) Pérez, Álvarez y Elisa, *La Inmigración musulmana en Europa*, p. 234.

(١١٠) Nicolás y Ramírez, *La Inmigración en España: Una década de investigación*, p. 64.

ومع الزواج والسكن تتشكّل نواة بنية العائلة العربية في المهجر، وهي في الحالات التي تتعلق بالتحاق الزوجة بالزوج، نسخة من العائلة التقليدية في البلد الأصلي، بحيث إن المرأة التي تلتحق بزوجها لا تشتغل، وإنما هي ربة بيت. وتسجل أعلى نسبة من ربات البيوت من بين كل المهاجرات، بين المغاربيات، إذ وصلت لدى المغربيات سنة ٢٠٠١ إلى ٢٤,٨ بالمئة من مجموع النساء المغربيات المتزوجات[١١١].

ويكون عالم ربة البيت، خصوصاً القادمة من البادية، داخل المنزل الذي قد لا تغادره إلا نادراً، وهي تعيش ما يسمّى «من خلف الباب» (A puerta adentro). وقد يكون ذلك أحياناً بمحض إرادتها، بحيث لا تجد نفسها في الشارع، أو تحت نظرات الناس، عدا عن صعوبة التواصل معهم بسبب جهلها للغة. هذه الوضعية تلخّصها بيلار إرينيو المسؤولة عن ملف المرأة المهاجرة في بلدية مدريد على النحو التالي: «إن المرأة المغربية في إسبانيا، وإلى جانب المرأة الصينية، تعيش واحدة من أصعب الوضعيات التي تعيشها النساء الأجنبيات، فهي بحكم أنها أسيرة الضغط الاجتماعي لجاليتها، تعيش بشكل منفصل عن المجتمع الإسباني. إن العديد من المغربيات يعشن هنا لسنوات طويلة من دون أن يعرفن المبادئ الأساسية للغة الإسبانية، وهن لا يذهبن إلى أي مكان وحدهن، وإنما مع أزواجهن أو أحد أبنائهن، وهن بذلك يعانين العنصرية بشكل أقل حدة من نظيرهن الرجل، لكن في المقابل يعانين التهميش والإحباط، لأن العائلة وحدها غير كافية لتكوين الشخصية، فالمجتمع والعمل يساهمان بشكل كبير في بلورة الشخصية، ومع غيابهما فإن نصف الشخصية تضيع؛ بعبارة أخرى، هذه المرأة تعاني أقل من تهميش المجتمع الإسباني، لكنها تعاني داخل كيانها ضِعف ما يعانيه غيرها من الذين اختلطوا بهذا المجتمع. إنها ترى عجزها وعدم قدرتها على التحرك داخل هذا المجتمع بالحرية نفسها التي تتحرك بها في بلدها ... إنها تعيش حالة خضوع تام للضغط العائلي؛ بعضهن يقبلنه عن طيب خاطر، بينما تقبله الأخريات على مضض. وهكذا فهن يوجدن في عالمين، وبوجودهن في عالمين فإنهن لا ينتمين إلى أي منهما، لأنهن يعشن صدمة مثاقفة حادة بسبب العادات المخالفة لعاداتهن، ثم بسبب عدم توفرهن على التأهيل الكافي، لأن أكثر من نصفهن أميات»[١١٢].

---

(١١١) Gloria Lora y Tamayo D'Ocon, «La inmigración marroquí en la comunidad de Madrid,» *Atlas de la inmigración irregular*, vol. 2 (2004), p. 344.

(١١٢) حوار مع المؤلف، بمدريد، في شباط/ فبراير ٢٠٠٠.

غير أن هذا لا يسجل دائماً، بل لا يسجل بتاتاً في حالات التكتل العائلي المعكوس الذي يلتحق فيه الزوج بالزوجة، لأن هذه الأخيرة تصبح متوفرة على سلطة عادة ما لا تكون لها في البلد الأصلي، أولاً لأنها «صاحبة الفضل» في هجرة الزوج، وثانياً لأن لها معرفة أكثر من الزوج ببلد المهجر وبلغته، على اعتبار قدم هجرتها، وثالثاً لأن الزوج عادة ما يجد صعوبة في الحصول على العمل، بسبب الأزمة الاقتصادية التي تعرفها إسبانيا، الأمر الذي يؤدي إلى تبادل الأدوار: يتولّى الرجل أشغال البيت ورعاية الأطفال، والمرأة العمل خارج البيت. وبحكم أن المرأة هي معيل البيت، فهذا يمنحها سلطة اقتصادية تكون عادة مرفوقة بسلطة معنوية[١١٣]. عن ذلك تقول بيلار إرينيو: «هذه الفئة تتخلى بطريقة أو بأخرى عن تقاليدها وارتباطاتها العائلية التي كانت تشكل ضغطاً عليها، فهي على استعداد للاندماج، لكن هنا يجب أن نتساءل: هل هذه الرغبة في الاندماج نابعة من قناعة أم أملتها الظروف فقط، بحيث إننا أمام نساء في حاجة إلى قبولهن هنا بعدما تم رفضهن في بلدهن أو داخل جاليتهن عندما وصلن إلى إسبانيا»[١١٤].

لقد سمح تكوين العائلة في إسبانيا بارتفاع عدد أفراد الجالية العربية بشكل واضح، وقد وصل عدد الأطفال العرب الذين تقلّ أعمارهم عن ١٥ سنة في عام ٢٠٠٥ إلى ١٥٠ ألفاً، وهو ما يمثل أكثر من نصف عدد الأطفال الأجانب[١١٥]. وقد مثّل المغاربة سنة ٢٠٠٢ حوالى ٢٠ بالمئة من الأجانب الذين ولدوا في إسبانيا، بما مجموعه ٨٠٠٠ طفل. ومنذ بداية الهجرة إلى سنة ٢٠٠٨، بلغ عدد المتحدرين من أصول مغربية الذين ولدوا في إسبانيا ٨٩٧١٨ شخصاً[١١٦]. وتضاعفت نسبة الولادات لدى المغاربة ثلاث مرات ما بين سنتي ١٩٩٨ و٢٠٠٤[١١٧]. وتصل نسبة الولادات لدى النساء الإسبانيات في مرحلة الإخصاب (ما بين ١٥ ـ ٤٩ سنة) إلى ٦٨,٣ بالمئة، ولدى المهاجرات بشكل

= بحسب المعطيات الرسمية، ٣٣ بالمئة من المهاجرات المغربيات أميات، و٣٠ بالمئة لم يتجاوزن مستوى التعليم الابتدائي، و٢٢ بالمئة مستوى التعليم الثانوي، و٦ بالمئة منهن جامعيات. انظر: Ramírez, «Las mujeres marroquíes en España a lo largo de los noventa,» pp. 224-225.

(١١٣) هذا ما خلصنا إليه من خلال مجموعة من الحوارات أجريناها سنة ٢٠٠٨، مع مغربيات يعملن في مطاعم ومقاه وفنادق في مدينة مالقة.

(١١٤) حوار مع المؤلف.

(١١٥) Abad, José y Lujan Mestre. «La Protección de menores migrantes no acompañados: Un modelo de intervención social,» *Revista alternativas* (Cuadernos de trabajo social), no. 14 (2006), p. 162, <http://rua.ua.es/dspace/bitstream/10045/6511/1/alt1410pdf>.

(١١٦) بحسب الإحصاء الذي تمّ انجازه من طرف BVA /CCEM والذي اعتمدته الباحثة زكية داود. انظر: Daoud, *La Diaspora marocaine en Europe*, p. 231.

(١١٧) Lora y D'Ocon, «La inmigración marroquí en la comunidad de Madrid,» p. 344.

عام إلى ٦,٣١ بالمئة، بينما تصل لدى المغربيات والجزائريات إلى ١٢ بالمئة[١١٨]. وهذا التزايد الديمغرافي لدى الجالية العربية جعل اسم محمد يحتل المرتبة الأولى بين الأسماء غير اللاتينية التي تكرر في سجلات الولادات، بحسب المعطيات الإحصائية التي يقدمها المعهد الوطني للإحصاء[١١٩].

وإلى جانب الذين ولدوا في إسبانيا، ولدت نسبة من الأطفال المغاربة، وبدرجة أقل الجزائريين، في بلديْهم الأصليَّيْن، وانتقلوا إلى إسبانيا مع عائلاتهم في إطار التكتل العائلي. وقد بلغ عدد الأطفال المغاربة الذين التحقوا بإسبانيا سنة ١٩٩٦ في إطار التكتل العائلي ٦ بالمئة من مجموع الملتحقين[١٢٠]. وتعتبر الجالية المغربية من أكثر الجاليات شباباً، إذ يمثل الذين يقل عمرهم عن ١٦ سنة، ٢٠ بالمئة من أفرادها[١٢١]، وهو ما يجعلها تساهم في بعث دينامية جديدة في هرم الأعمار، على اعتبار أن ساكنة إسبانيا في طريق الشيخوخة[١٢٢].

الجدول الرقم (٤ ـ ٢١)

التطور العددي للمواليد الذين يحملون اسم محمد في إسبانيا (٢٠٠٥ ـ ٢٠١١)

	السنة						
	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
العدد	٦٤٤	٨٥٦	٩٧٧	١١٢٢	١١٠٨	١٠٧٩	٩٤٥

المصدر: Instituto Nacional de Estadisticas, Explotacion estadística del padrón. Apellidos y nombres más frecuentes.

---

(١١٨) بحسب الإحصاء الذي أنجزه المعهد الوطني للإحصاء سنة ٢٠٠٣. انظر: Pérez, Álvarez y Elisa, *La Inmigración musulmana en Europa*, p. 217.

(١١٩) Instituto Nacional de Estadísticas, <http://www.ine.es/daco/daco42/nombyapel/nombyapel.htm>.

(١٢٠) Sonia Veredas Muños (datos oficiales), «Sobre el asociacionismo marroquí en España y participación de los inmigrantes,» *Atlas de Inmigración*, vol. 2 (2004), p. 409.

(١٢١) النسبة تتعلق بإقليم أراغون، غير أنه وبسبب التشابه في طبيعة الهجرة المغربية إلى إسبانيا يمكن تعميمها. انظر: Equipo TEIM, «Inmigración en Aragon: el colectivo marroquí,» *Atlas de la inmigración irregular*, vol. 2 (2004), p. 257.

(١٢٢) بحسب إحصاءات المعهد الوطني للإحصاء (INE) في سنة ٢٠٠٧، وصلت نسبة الإسبان الذين تجاوز عمرهم ٤٥ سنة إلى ٤١ بالمئة من السكان.

٢ ـ التلاميذ العرب في المدرسة الإسبانية

ساهم تزايد عدد أبناء الجيل الثاني في ارتفاع نسبة التلاميذ من أصول مغاربية في المدارس الإسبانية منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين، إذ غدوا على امتداد هذا العقد أهم جالية أجنبية من حيث عدد التلاميذ. وقد وصل عدد المسجلين منهم في هذه المدارس خلال الموسم الدراسي ١٩٩٢/١٩٩٣ إلى ٦٢٨٦ تلميذاً(١٢٣). وراوحت النسبة التي مثلوها على امتداد التسعينيات ما بين ٢٠ و٢٥ بالمئة من مجموع التلامذة الأجانب(١٢٤).

واستمرت هذه الأهمية العددية على امتداد السنوات المنصرمة من القرن الحالي، وهكذا سُجل في الموسم الدراسي (٢٠٠١/ ٢٠٠٢)، ما مجموعه ٣٨٢٣٣ تلميذاً مغربياً في المدارس الإسبانية، منهم ١١٩٧٤ تلميذاً (٣١ بالمئة) في كتالونيا، و٨٥٨١ تلميذاً (٢٢ بالمئة) في مدريد، و٦٧٢٨ تلميذاً (١٧,٥ بالمئة) في الأندلس(١٢٥) (الأقاليم التي تعرف أهم تمركز للجالية المغربية). وقد احتلوا خلال ذلك الموسم الدراسي المرتبة الأولى من بين الأجانب. لكن في الموسم التالي، ورغم تزايد عدد المسجلين منهم في المدارس، إذ ارتفع عددهم إلى ٤٧٠٩٩ تلميذاً، فإنهم تراجعوا إلى المرتبة الثانية بعد الإكوادوريين. وقد سجلت أهم الأرقام في كتالونيا: ١٥٠١٢ تلميذاً (٣٢ بالمئة)، ومدريد: ٩٦٢١ تلميذاً (٢٠ بالمئة)، والأندلس: ٥١١٨ تلميذاً (١١ بالمئة)(١٢٦).

وابتداءً من الموسم الدراسي (٢٠٠٥/٢٠٠٦)، ومع عودة أعداد كبيرة من الإكوادوريين إلى بلدهم، أصبح التلاميذ المغاربة المسجلون في المدارس الإسبانية يتناوبون على المرتبة الأولى من حيث العدد، مع التلاميذ الرومانيين. ويبلغ عددهم سنة ٢٠١٠ نحو ٨٢٤٧٢ تلميذاً، منهم ٩٠ بالمئة في المدارس العمومية، بحسب المعطيات الرسمية لوزارة التربية والثقافة والرياضة الإسبانية. وهم يمثلون أكثر من ثلث التلاميذ

---

(١٢٣) أرقام رسمية صادرة عن وزارة التربية والثقافة والرياضة الإسبانية، نقلاً عن: Laura Mijares, «Los niños marroquíes en la escuela española,» *Atlas de la inmigración irregular*, vol. 2 (2004), p. 416.

(١٢٤) المصدر نفسه.

(١٢٥) «Plan para la integración social de los inmigrantes de la Region de Murcia, 2002-2004,» Cfr. Fernando Bravo López, «Los marroquíes en la comunidad autónoma de la región de Murcia,» *Atlas de la inmigración irregular*, vol. 2 (2004), p. 357.

(١٢٦) هذا الرقم لا يشمل إقليم مرسية، حيث توجد واحدة من أعلى نسب التلاميذ المغاربة في منطقة الأندلس. انظر: Mijares, «Los niños marroquíes en la escuela española,» p. 416.

المسلمين الذين بلغ عددهم في الموسم الدراسي (٢٠١٢/ ٢٠١٣) ٩٤٢ , ٢٢٢ تلميذاً، بحسب الإحصاء الذي أنجزه اتحاد الجمعيات الإسلامية في إسبانيا[١٢٧].

الجدول الرقم (٤ ـ ٢٢)

توزيع التلاميذ الأجانب في المدارس الإسبانية بحسب المستوى الدراسي والانتماء القاري (الموسم الدراسي ١٩٩٧/ ١٩٩٨)

(الأرقام بالنسبة المئوية)

	الروض	الابتدائي	الإعدادي	الثانوي	التكوين المهني	المجموع
أفريقيا	٢١	٥١	٢١	٣	٤	٢١,٤٥٨
آسيا	١٨	٤٧	٢٢	٩	٢	٦,٢٩١
أوروبا (الاتحاد الأوروبي)	١٧	٤٧	١٩	١٣	٢	٢٠,٦٧٣
باقي أوروبا	١٥	٤٩	٢٠	١١	٢	٥,٢١٨
أمريكا الشمالية	١٧	٤٣	١٥	٢٠	٣	٢,١٣٥
أمريكا الوسطى	١٢	٥٢	٢٥	٥	٢	٤,١٨٤
أمريكا الجنوبية	١٢	٤٦	٢٣	١٢	٣	١٢,٢٨٣
أوقيانوسيا	١٧	٤٦	١٥	١٨	٢	١٠٧
دون تحديد	٧	٢٩	-	١٤	-	١٤
المجموع	١٧	٤٨	٢١	٩	٣	٧٢,٣٦٣

المصدر: Datos del Ministerio de Educación, Cultura y Deporte. Oficina de Planificacion y Estadisricas.

وقد اصطدم التزايد في عدد التلاميذ الأجانب بفراغ في التشريعات الإسبانية في مجال التربية والتعليم، بحيث لم تكن المدرسة الإسبانية تتوفر على تشريعات خاصة باستقبال أطفال من ثقافات أخرى، كما هو الحال في البلدان ذات التقاليد العريقة في مجال الهجرة، مثل فرنسا وبريطانيا وألمانيا. وفي حالة العرب، تم الاستناد إلى اتفاقية سنة ١٩٩٢ التي وقّعت بين الدولة الإسبانية و«اللجنة الإسلامية لإسبانيا»، والتي دخلت

(١٢٧) «Estudio demográfico de la población musulmana,» Unión de Comunidades Islámicas de España (UCIDE), and Observatorio andalusí (2013), <http//:oban.multiplexor.es/estademograf.pdf>.

حيز التطبيق سنة ١٩٩٦، مع أن عدداً من بنودها لا يزال إلى اليوم حبراً على ورق. كما أنها تتحدّث فقط عن تعليم الثقافة العربية الإسلامية في المدارس العمومية، وليس عن السبل الكفيلة بضمان الاندماج التربوي للتلاميذ العرب في برامج التعليم الإسبانية. زد على ذلك أنها لم تتمكّن من توفير عدد المؤطرين الذي تم الالتزام به في الاتفاقية(١٢٨).

الجدول الرقم (٤ ـ ٢٣)

توزيع أساتذة اللغة العربية والإسلام التابعين لوزارة التربية الإسبانية (الموسم الدراسي ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣)

	الإقليم						المجموع
	الأندلس	أراغون	جزر الكناري	سبتة	مليلية	بلاد الباسك	
عدد الأساتذة	١٦	٣	١	١٣	١١	٢	٤٦

المصدر: إحصاء اتحاد الجمعيات الإسلامية في إسبانيا.

وبحكم أن أغلب التلاميذ العرب من جنسية مغربية، وضعت إسبانيا بتعاون مع المغرب برنامجاً خاصاً داخل المدارس الإسبانية منذ الموسم الدراسي ١٩٩٥/ ١٩٩٦، أطلق عليه اسم «تعليم اللغة والثقافة الأصلية». غير أن هذا البرنامج محدود الأهمية، بحيث لم يستفد منه خلال الموسم الدراسي ٢٠٠١/ ٢٠٠٢ إلا ٢٨٠ , ١ تلميذاً من أكثر من ٣٨ ألف تلميذ مغربي كانوا مسجلين تلك السنة في المدارس الإسبانية(١٢٩). وقد عرف هذا البرنامج بعد ذلك العديد من الصعوبات ذات الطبيعة البيداغوجية والمالية، كما أنه تأثر بحالة الصعود والهبوط التي تعرفها العلاقات المغربية ـ الإسبانية.

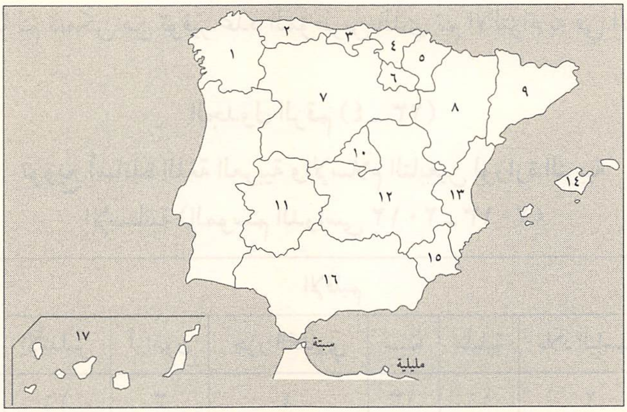
---

(١٢٨) انظر نص الاتفاقية، في: Noticias Juridicas, <http://noticias.juridicas.com/base_datos/Admin/l26-1992.html>.

بحسب نصّ الاتفاقية، تلتزم الحكومة الإسبانية بتوفير أستاذ للغة والثقافة العربية الإسلامية في المدارس الإسبانية لكل عشرة تلاميذ أو أكثر، وقد عبّر آباؤهم عن رغبتهم في تعليم أبنائهم هذه الثقافة. وبحسب الاتفاقية نفسها، يشترط في الأستاذ المؤهّل للتدريس أن يكون حاصلاً على ليسانس في اللغة والثقافة العربية من الجامعة الإسبانية، وشهادة التأهيل البيداغوجي، وتكوين خاص حول مبادئ الدستور الإسباني والقوانين والتشريعات الإسبانية، إضافة إلى ترخيص من «اللجنة الإسلامية لإسبانيا». وقد زاول مهامه في المدارس الإسبانية في الموسم الدراسي ٢٠١٢/ ٢٠١٣ نحو ٤٦ أستاذاً، في حين تجاوز عدد التلاميذ المسلمين في هذه المدارس ١٤٣ ألف تلميذ، أي بمعدل أكثر من ٣٠٠٠ تلميذ للمعلم الواحد.

(١٢٩) Laura Mijares, «Los niños marroquíes en la escuela española,» *Atlas de la inmigración irregular*, vol. 2 (2004.), p. 417.

الخريطة الرقم (٤ ـ ١)
تلاميذ الجالية العربية الإسلامية
في المدارس الإسبانية بحسب الأقاليم (الموسم الدراسي ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣)



	الإقليم	حاملو الجنسية الإسبانية	مهاجرون
١	غاليسيا	٢٥٢	١,٢٤٠
٢	أستورياس	٨٩	٤٢٨
٣	كانتابريا	٦٨	٢٣١
٤	بلاد الباسك	٤٢٢	٤,١١٣
٥	نفارا	٣٧٥	١,٨٥٦
٦	لا ريوخا	٣١٩	٢,٦٧٨
٧	قشتالة وليون	٧٠٥	٤,٢٨٧
٨	أراغون	١,٣٨١	٤,٥٩٠
٩	كتالونيا	١١,٤١٣	٤٧,٩٦٩
١٠	مدريد	١٨,٥٤٢	١٥,٨٣٢
١١	إكستريمادورا	١,١١٨	١,٦٠٣
١٢	قشتالة لامنتشا	١,٦٦٣	٦,٥٥٣
١٣	بالينسيا	٧,٠٠٧	١٤,٥٩٦
١٤	جزر البليار	١,١٣٣	٤,٣٣٢
١٥	مرسية	٦٢٣	١٠,٤٣٤
١٦	الأندلس	١٦,٨٠٥	١٨,٧٢٦
١٧	جزر الكناري	٥,٤٩٧	٢,٠٤٣
	سبتة	٥,٩٣١	٤٨٤
	مليلية	٦,٥٠٩	١,٠٩٥
المجموع		٧٩,٨٥٢	١٤٣,٠٩٠

المصدر: إحصاء اتحاد الجمعيات الإسلامية في إسبانيا.

تحتاج قضية دمج أبناء العرب في النظام التعليمي الإسباني إلى إرادة حقيقية من طرف جميع الفاعلين، وعلى رأسهم الحكومة الإسبانية، وكذا حكومات البلدان التي ينتمي إليها المهاجرون. وقد بيّنت لنا الدراسة الميدانية حجم الصعوبات التي يتخبّط فيها التلاميذ وآباؤهم، وكذا المعلمون الإسبان الذين يجدون أنفسهم أمام تلاميذ بخصوصيات سوسيو-ثقافية مختلفة، أحياناً بدأوا مشوارهم الدراسي في بلدهم الأصلي، وفق مناهج مختلفة، وبلغة مختلفة. وتعتبر اللغة العائق الأول الذي يحول دون تواصلهم في المدرسة ومواكبتهم الدروس. وبحسب أحد الأساتذة الإسبان الذين استجوبناهم، فهو يجد نفسه في قسم واحد أمام تلاميذ في مستويات متباينة، فإذا توجّه إلى أبناء المهاجرين، فذلك يكون على حساب بقية التلاميذ، والعكس صحيح. هذا الوضع يسجل، بحسب مستجوبنا، مع أبناء المهاجرين العرب الذين لم يولدوا في إسبانيا، ولا يسجل مع الذين ولدوا فيها، كما لا يسجل مع أبناء مهاجري أمريكا اللاتينية ورومانيا الذين ولدوا خارج إسبانيا، لأن اللغة لا تمثل عائقاً بالنسبة إلى الأمريكيين اللاتينيين، ويتم تجاوزها بسرعة بالنسبة إلى الرومانيين، على اعتبار التشابه بين اللغتين الإسبانية والرومانية (كلاهما من أصل لاتيني). وبحسب دراسة ميدانية أنجزت سنة ٢٠٠٩، وشملت ١٥١٤ مهاجراً مغربياً في إقليم الأندلس، لم يتجاوز عدد المغاربة الذين يتكلمون الإسبانية مع أبنائهم في البيت ٢٦ بالمئة[١٣٠].

وتتكرّر الصعوبات التي تطرح على مستوى اللغة، وإن بحدة أقل، على المستوى الثقافي بشكل عام، وهو ما ينجم عنه حالة إقصاء وتهميش للتلميذ العربي تجعله ينفر من المدرسة. ويتذكّر مستجوبنا كيف أن أحد تلامذته العرب لم يعُد إلى المدرسة، بعد شجار مع أطفال إسبان في القسم أخفوا له في محفظة كتبه شريحة من لحم الخنزير.

ويُضاف أحياناً إلى حالة التهميش التي يعيشها التلميذ في المدرسة، حالة صدام يعيشها في البيت. حيث الأبوان، خصوصاً المنتميَيْن إلى أصول قروية أو إلى مناطق محافظة، مثل مدينتي الناظور والحسيمة في المغرب، يحاولان فرض تربية مختلفة عن «التربية المنحلّة» الموجودة في الشارع، بحسب تعبير أحد الآباء. ولعل هذا ما كان يجعل بعض الآباء الذين تلتحق بهم عائلاتهم في إطار التكتل العائلي إلى غاية تسعينيات القرن الماضي، يقرّرون إرسال الذكور فقط من أبنائهم إلى المدارس، بينما يحرمون ذلك

(١٣٠) Daoud, *La Diaspora marocaine en Europe*, p. 234.

الإناث بدعوى «مساعدة الأم في أشغال البيت». هذا المعطى ساهم من دون شك في كون نسبة الذكور العرب الذين كانوا يسجلون في التسعينيات في المدارس الإسبانية أعلى من نسبة الإناث. غير أن هذه الوضعية هي في طريق الزوال، بحيث أصبحت نسبة الإناث في المدارس الإسبانية اليوم، معادلة لنسبة الذكور، وأحياناً تتجاوزها(١٣١).

وكشفت لنا الرواية الشفوية كذلك عن أن هناك فئة من المهاجرين لا يشجعون أبناءهم على مواصلة الدراسة، بسبب موقفهم من التعليم في «مدارس النصارى حيث تلقن مبادئ مخالفة للشريعة الإسلامية». ويزداد تخوّف هؤلاء عندما تثار في وسائل الإعلام مواقف سلبية من الإسلام، مثل ما حدث في نيسان/ أبريل ٢٠١٠ إثر الضجّة التي كانت سبباً في منع دخول فتيات مغربيات إلى المدارس في برشلونة بسبب ارتدائهن الحجاب.

إن الخلاصة التي خرجنا بها من خلال الاستجوابات، هي وجود فئة من المهاجرين تحرص بشكل كبير على تعليم أبنائها، وترى أن ذلك هو الوسيلة المثلى لتحقيق الاندماج بأشكاله المختلفة، وأن أمام أبنائهم فرصة لتحقيق أحلام عجزوا هم عن تحقيقها. غير أن هناك فئة أخرى من المهاجرين ليس لهم هذا الوعي، فهؤلاء لا يرون ضرراً في مغادرة أبنائهم لمقاعد الدراسة والبحث عن عمل للمساعدة في مصاريف البيت، وبالتالي في التوفير من أجل الاستثمار في البلد الأصلي. هذه الفئة من الآباء هي الأقل مستوى من حيث التعليم، ومن حيث الوعي الثقافي. وتنتمي نسبة مرتفعة منهم إلى البادية، كما أن أعلى نسبة من الفشل الدراسي تسجل لدى أبنائهم.

وترتفع نسبة الفشل الدراسي لدى أبناء الجالية العربية مع تقدم المستوى التعليمي، بحيث كلما تم الانتقال إلى مستوى أعلى، تزايد عدد أبناء العرب الذين يغادرون مقاعد الدراسة. وهكذا ففي المستوى الابتدائي نسجل أن نسبة العرب مشابهة لنسبة الإسبان والجاليات الأخرى، لكن في المستوى الإعدادي تتجاوز نسبة العرب الذين يتركون المدرسة ٧٠ بالمئة، بينما تراوح النسبة لدى الأمريكيين اللاتينيين ما بين ٤٠ و٥٠ بالمئة، ولا تتعدّى لدى الرومانيين والبولونيين ٢٠ بالمئة، وهي نسبة قريبة من تلك المسجلة لدى الإسبان. ولا تتجاوز نسبة العرب الذين ينهون مختلف مراحل التعليم

---

(١٣١) Colectivo IOE, «Distribucion por sexo del alumnado marroquí en España,» *Atlas de la inmigración irregular*, vol. 2 (2004), p. 418.

الابتدائي والثانوي ويصلون إلى الجامعة ٢٠ بالمئة، بينما تتجاوز النسبة لدى الأوروبيين الشرقيين والأمريكيين اللاتينيين ٥٠ بالمئة[١٣٢].

هناك خصوصية أخرى متعلقة بالفشل الدراسي لدى أبناء المهاجرين العرب، هي التباين في النسب بين الجنسين، ففي المستويات الدنيا تكون النسب متقاربة، لكن مع تقدم المستوى ترتفع نسبة الفشل لدى الذكور. وقد بيّنت الحوارات التي أجريناها أن السبب من جهة هو أنهم أقل اهتماماً بالدراسة، ومن جهة أخرى لأن الآباء يكونون أكثر تساهلاً مع مغادرة الذكور للمدرسة والبحث عن عمل منه مع الفتيات اللواتي لا يتحمس الآباء لتركهن يبحثن عن العمل في حالة مغادرتهن المدرسة. ويحاول بعض الذكور الذين يفشلون في الدراسة تدارك الموقف من خلال الإقبال على مراكز التكوين المهني، على الأقل إلى أن يصلوا إلى السن القانوني الذي يسمح لهم بولوج سوق العمل، وهو ١٨ سنة، لكن هناك آخرين لا يقبلون على هذا الخيار. وبحكم أن العمل ممنوع على القاصرين، فهم في العديد من الأحيان ينتهي بهم المطاف متسكعين في الشوارع، وهنا لا يختلف مصيرهم عن مصير القاصرين غير المصحوبين الذين تحدّثنا عنهم في الفصل الثاني.

سادساً: الجامعة والممارسة السياسية

إلى جانب التلاميذ الذين يوجدون مع عائلاتهم، والذين درسوا على الأقل مرحلة من مراحل التعليم السابق للجامعة في إسبانيا، تصل إلى إسبانيا أعداد من الطلبة العرب الذين يأتون من أجل الدراسة في جامعاتها. ومنذ البداية، كانت أعلى النسب هي المسجلة بين المغاربة، ثم بين السوريين. وإذا كانت نسبة السوريين قد تراجعت في العقود الأخيرة، فإن نسبة المغاربة في تزايد مستمر. يشجع على ذلك وجود بعثة ثقافية إسبانية في مختلف المدن المغربية تغطي كل مراحل التعليم الابتدائي والثانوي، يعود تاريخ تأسيسها إلى سنة ١٩١٤[١٣٣]، وتعتبر واحدة من أهم البعثات الثقافية الإسبانية في

(١٣٢) هذا الرقم هو أقلّ بعشر نقاط من الذي سجّل في فرنسا، بحيث يصل ٣٠ بالمئة من أبناء الجزائريين إلى الجامعة، وهي نسبة قريبة من المسجّلة لدى الفرنسيين (٣٢ بالمئة). انظر: Díaz Pérez, Miranda Berta Álvarez y Chulia Elisa, *La Inmigración musulmana en Europa*, P. 156.

(١٣٣) في سنة ١٩١٤ أسّس الراهب فرانسيسكو خابيير ديلماس (Francisco Javier Delmas) معهد «سيدتنا بيلار» (Nuestra Señora del Pilar) في مدينة تطوان، وهو المعهد الذي لا يزال موجوداً إلى اليوم. بعد ذلك تمّ فتح معاهد أخرى في مختلف مناطق الحماية الإسبانية. وبعد استقلال المغرب، توسّعت البعثة الثقافية الإسبانية لتشمل =

الخارج. وإلى جانب الذين يأتون من البعثة الثقافية الإسبانية، يلتحق عدد آخر من الطلبة المغاربة بالجامعات الإسبانية بعد حصولهم على البكالوريا في المدارس العمومية في المغرب.

إن الإحصاءات المتوافرة لدينا بخصوص الطلبة الأجانب الذين يدرسون في الجامعات الإسبانية، صادرة عن وزارة الداخلية، وليس وزارة التعليم، وهي تشمل فقط أولئك الذين تقدموا بطلب لتسوية وضعيتهم القانونية من أجل الحصول على «بطاقة المكوث» (Tarjeta de Estancia). وبحسب هذه الإحصاءات، وصل عدد الطلبة الأجانب خلال الموسم الجامعي ١٩٩٢/ ١٩٩٣ (صدرت الإحصاءات لأول مرة تلك السنة) إلى ١٢٢٣٥، منهم ١٠٨٢ مغربياً، وهو ما يمثل ٩ بالمئة من المجموع[١٣٤]. وقد ارتفع عدد الطلبة المغاربة في الجامعات الإسبانية سنة ١٩٩٧ إلى ٢٥٤١، وهو ما يعني تزايداً بنسبة ٢٣٥ بالمئة في خمس سنوات[١٣٥]، وبذلك احتلوا تلك السنة المرتبة الأولى من حيث العدد. وسار عدد الطلبة الأجانب في خط تصاعدي خلال السنوات التالية، إذ بلغ بحسب أرقام الوزارة نفسها خلال الموسم الجامعي ٢٠٠٩/ ٢٠١٠، ٤٤ ألفاً، من بينهم ٢٥٩٣ مغربياً. ومثّل المغاربة في تلك السنة أكثر من نصف الطلبة الأفارقة الذين بلغ عددهم ٤٩٣٣ طالباً، واحتلوا بذلك المرتبة السادسة بعد الطلبة القادمين من كولومبيا والمكسيك والبرازيل والولايات المتحدة والصين. ولا نعثر على جنسية عربية أخرى بين الجنسيات العشر الأولى. غير أن الرقم المشار إليه لا يعبّر عن الواقع، لأنه هو نفسه تقريباً المسجل قبل عشر سنوات.

ويبلغ العدد الفعلي للطلبة المغاربة في إسبانيا على الأقل ضعف ذاك الذي تقدمه أرقام وزارة الداخلية. وبحسب المعلومات التي استقيناها من الطلبة، فإن العديد منهم لا يقدمون طلباً لتسوية وضعيتهم القانونية، لذا لا تأخذهم إحصاءات وزارة الداخلية بعين الاعتبار، كما أن هناك آخرين يقدمون طلباً لتسوية وضعيتهم القانونية بصفتهم عمالاً، وليسوا طلبة، لأن ذلك يسمح لهم بالحصول على «بطاقة الإقامة» بدل «بطاقة المكوث» التي تحرمهم امتيازات متعددة، كما بيّنا في الفصل الأول من هذا العمل.

= المنطقة التي كانت خاضعة للحماية الفرنسية. في هذا الوقت توجد المدارس التابعة لهذه البعثة في مدن: الرباط، الدار البيضاء، العرائش، طنجة، تطوان، الحسيمة، الناظور، العيون.

(١٣٤) López García, «Los estudiantes marroquíes en la universidad española,» *Atlas de la inmigración irregular*, vol. 2 (2004), p. 96.

(١٣٥) مقابل ١٦ ألف في فرنسا، و٥ آلاف في روسيا، و٤٨٠٠ في ألمانيا. انظر: المصدر نفسه، ص ٩٧.

ويختار الذين يسجلون أنفسهم بهذه الصفة غالباً الدراسة في برامج الحصص الليلية، لأنهم عادة يشتغلون نهاراً لتغطية مصاريف دراستهم. ويؤكد ما نحن بصدده، بخصوص العدد الفعلي للطلبة المغاربة في إسبانيا، المعطيات الإحصائية الصادرة عن «جمعية الطلبة المغاربة في غرناطة»، التي قدرت عددهم سنة ٢٠٠٥ بحوالى ٥ آلاف طالب، منهم ٢٧ بالمئة في السنة التحضيرية التي تسمح بولوج الجامعة[١٣٦]. أما عددهم في الوقت الحاضر، فهو في حدود ٦ آلاف طالب.

ويتمركز ٧٣،٤ بالمئة من الطلبة المغاربة في جامعات إقليم الأندلس، خصوصاً في غرناطة (٥٠ بالمئة)، ثم في بالينسيا وكتالونيا (١٣،٨ بالمئة بين الاثنين)، وفي مدريد (٢،٦ بالمئة)، أما النسبة الباقية، وهي ٦،٦ بالمئة، فموزعة بين ثلاثة عشر إقليماً آخر[١٣٧]. وقد ساهم في سبب التمركز في برشلونة ومدريد وبالينسيا وبعض ولايات الأندلس، وجود جالية مغربية مهمة هناك، وبالتالي يشجع عامل القرابة الطلبة على الذهاب إلى مدن لهم فيها أقارب أو معارف. لكن التمركز في غرناطة، يستجيب لعناصر أخرى؛ فهذه الجامعة مرتبطة بمستشارية الثقافة الإسبانية في الرباط التي تشرف على كل معاهد التعليم الإسباني في المغرب، وبالتالي تتولى الجامعة، بالتنسيق مع المستشارية، الإشراف على اختبارات القبول في الجامعات الإسبانية، بالنسبة إلى الطلبة المغاربة الذين أنهوا دراستهم في البعثة الثقافية الإسبانية في المغرب. وهناك كذلك الاعتراف بشواهد جامعة غرناطة في المغرب، بحيث لا يتطلب الأمر المرور بإجراءات معادلة الشواهد، كما هو الحال مع بعض الجامعات الأخرى. وترتبط جامعة غرناطة، كذلك، منذ سنة ١٩٨٦، باتفاقية شراكة مع جامعة عبد الملك السعدي في تطوان، يتم بمقتضاها تقديم تسهيلات متعددة إلى الطلبة الذين بدأوا دراستهم في كلية العلوم في تطوان، لمواصلة الدراسة في جامعة غرناطة. وهناك تقليد آخر متجذر يعود إلى مرحلة الحماية، ويتمثل بكون أوائل المغاربة الذين درسوا في الجامعة الإسبانية، تخرجوا في جامعة غرناطة. وهناك أخيراً القرب الجغرافي، بحيث لا تبعد غرناطة عن الحدود المغربية الشمالية إلا بحدود ٣٠٠ كيلومتر.

---

(١٣٦) حوار صحيفة البايس مع رئيسة جمعية الطلبة المغاربة في غرناطة هدى المخير. انظر: Fernando Valverde, «España no es un país racista, en todo caso es clasista,» *El País*, 25/10/2005, <http://elpais.com/diario/2005/10/25/andalucia/1130192556 850215.html>.

(١٣٧) García, «Los estudiantes marroquíes en la universidad española,» p. 96.

وقد اختار حوالى ثلث الطلبة المغاربة الذين يدرسون في جامعة غرناطة كلية الصيدلة[١٣٨]. أما سبب الإقبال الكبير على هذا التخصّص، فيعود إلى فرص العمل التي ما زال يمنحها في المغرب، إذ يعتبر إلى اليوم من القطاعات القليلة التي لم تطلها البطالة. ويمكن لجلّ المتخرجين فتح صيدلية خاصة بفضل القروض التي تمنحها البنوك المغربية. وهو أمر متعذر في إسبانيا، حيث نسبة الصيادلة المعطلين لا تختلف عن النسب المسجلة في قطاعات أخرى.

وقد تبيّن لنا من خلال دراسة ميدانية أن التخصص الوحيد الذي يعود أغلب المتخرجين منه إلى المغرب فور إنهاء دراستهم في إسبانيا هو الصيدلة. ولا تخلو مدينة مغربية اليوم، بما في ذلك تلك التي ليس لها أي ارتباط ثقافي بإسبانيا، من صيادلة تخرجوا في جامعة غرناطة. ومن التخصّصات الأخرى التي تستقطب الطلبة المغاربة، هناك الطب، والهندسة الصناعية، والإعلاميات، وإدارة المقاولات. وبالنسبة إلى العلوم الإنسانية، هناك إقبال على الترجمة، والآداب، وخصوصاً الأدب الإسباني، حيث تنتقل سنوياً مجموعة من الطلبة الذين حصلوا على الليسانس في المغرب إلى إسبانيا لمواصلة الدراسة في السلك الثالث.

لقد شجع التخرج في الجامعة في إسبانيا بعض الطلبة العرب، الذين قرّروا المكوث هناك بعد إنهاء دراستهم، على خوض غمار الممارسة السياسية، غير أن حضورهم في الحياة السياسية الإسبانية لا يزال متواضعاً، بسبب حداثة الهجرة، وعدم وجود أعداد مرتفعة من خريجي الجامعة الإسبانية بين أبناء الجيل الثاني المولودين في إسبانيا، كما هو الحال في بلدان أوروبية أخرى، مثل هولندا وبلجيكا، وخصوصاً فرنسا التي وصل فيها المتحدرون من أصل عربي المتخرجون في جامعاتها إلى مناصب القرار السياسي[١٣٩].

---

(١٣٨) المصدر نفسه، ص ٩٦.

(١٣٩) عُينت أوّل عربية وزيرة في فرنسا سنة ٢٠٠٢، يتعلّق الأمر بـ «تقية الصيفي» التي شاركت في حكومة جاك شيراك الثانية، وهي من أصول جزائرية، وقد تولّت حقيبة «كتابة الدولة في التنمية المستدامة». وكان في الحكومة نفسها عربي آخر هو حملاوي مقشرة، المولود في الجزائر، وهو ضابط سابق في الجيش الفرنسي، تولّى حقيبة «وزير قدماء المحاربين». وإلى المرحلة نفسها يعود تعيين أوّل عربية في الحكومة البلجيكية، يتعلّق الأمر بـ «أنيسة التمسماني» المولودة في مدينة طنجة المغربية، والتي عُيِّنت كاتبة الدولة مساعدة في الشغل. أما في هولندا، فإلى جانب الحقائب الوزارية والمقاعد البرلمانية، يشغل مغربي منصب عمدة العاصمة الاقتصادية روتردام في الوقت الحاضر، يتعلّق الأمر بـ «أحمد بوطالب» الذي هاجر إلى هولندا في إطار التكتل العائلي وكان عمره ١٥ سنة.

وبالنسبة إلى إسبانيا، فباستثناء حالة مدينتي سبتة ومليلية اللتين تتمتعان بوضعية خاصة، واللتين سنتناولهما في الفصل الخامس، فإن حضور العرب في الحياة السياسية الإسبانية لا يتجاوز أصابع اليد، وأغلبها مناصب رمزية غير مؤدى عنها، مثل العضوية في بعض المجالس البلدية المحدودة الأهمية، أو في بعض النقابات، حيث يشرفون على تأطير مواطنيهم نقابياً. وعلى امتداد أكثر من ثلاثة عقود، تمتد من عودة الديمقراطية إلى اليوم، لا نعثر، بحسب المعلومات التي استقيناها من مصادر مختلفة، إلا على عربيَّيْن اثنَيْن لهما حضور سياسي في إسبانيا يستحق بعض التوقف رغم تواضعه. وكلاهما أنهى مرحلة التعليم الابتدائي والثانوي في بلده قبل أن يلتحق بإسبانيا للدراسة في جامعتها.

تتناول الحالة الأولى محمد الشايب، وهو مغربي ولد في مدينة طنجة سنة ١٩٦٢، عانق الثقافة الإسبانية منذ طفولته الأولى، حيث هاجر إلى إسبانيا وعمره ٤ سنوات في إطار التكتل العائلي، ولما بلغ الثالثة عشرة من عمره عاد إلى المغرب ليواصل دراسته في البعثة الثقافية الإسبانية في طنجة. وبعد أن حصل على البكالوريا انتقل إلى برشلونة التي درس الصيدلة في جامعتها. وقد انخرط بعد ذلك في الحزب الاشتراكي العمالي، وفي سنة ٢٠٠٣، فاز لأول مرة بمقعد في برلمان كتالونيا، وهو المقعد الذي احتفظ به في انتخابات سنة ٢٠٠٦، غير أنه لم يتمكّن من الفوز بولاية ثالثة سنة ٢٠١٠.

عن هويته يقول الشايب: «أنا كتالاني إسباني من أصول مغربية ... لا أحس أنني مهاجر، رغم أنني مررت بكل مسلسل التكتل العائلي ومعاناته»[١٤٠]. ويعتبر الشايب أن الممارسة السياسية هي الوسيلة الأنجع لتسهيل اندماج العرب وقبولهم في المجتمع الإسباني، بل ولتغيير عقلية الإسبان وموقفهم من العرب: «انخرطت في الحزب الاشتراكي سنة ١٩٩٥، في وقت أصبحت فيه الهجرة مركز الاهتمام في إسبانيا التي تحولت من بلد يغادره المهاجرون إلى بلد يستقطب المهاجرين. قدرت أنني يمكن أن أكون مثالاً للتطبيع، وأنه لن يقع شيء غير طبيعي إذا كان هناك نائب في البرلمان اسمه محمد ... كان هدفي دائماً هو الدفاع عن مصالح الكتالانيين، لكن في الوقت ذاته، بَعْثُ

---

(١٤٠) «Mohamed Chaib, un diputado catalán del PSC que sigue el Ramadan en la Diada,» *ABC*, 11/9/2009, <http://www.webislam.com/articulos/37029-mohammed_chaib_un_diputado_catalan_del_psc_que_sigue_el_ramadan_en_la_diada.html>.

رسالة إلى أبناء المهاجرين مفادها أننا في هذه الأرض المضيافة يمكننا الوصول إلى ما نطمح إليه»(١٤١).

وقد حرص الشايب من هذا المنطلق على العمل من أجل تسهيل اندماج المهاجرين العرب بالمجتمع الإسباني، وأسس لتلك الغاية جمعية خاصة حملت اسم «ابن بطوطة»، تحظى بالدعم المالي من طرف حكومة إقليم كتالونيا. وتضم هذه الجمعية في عضويتها حوالى ١٠٠٠ شاب عربي ومسلم (بعضهم مسلمون إسبان)، وتعمل بتنسيق مع «مجلس الشباب الوطني الكتالاني». ومن القضايا التي اشتغلت عليها إلى جانب سياسة دمج المهاجرين العرب: الدفاع عن حقوق النساء العربيات في إسبانيا، والدفاع عن القضية الفلسطينية(١٤٢).

وبفضل احتكاكه بالمهاجرين، حاول الشايب تشخيص المعيقات التي تحول دون اندماج المهاجرين العرب، والتي يحصرها في الجهل الكبير المتبادل بين الإسبان والمسلمين(١٤٣)، وفي الاختلافات الثقافية ليس فقط بين العرب والإسبان، وإنما بين المسلمين الموجودين في إسبانيا أنفسهم، حيث هناك، بحسبه، فرق واضح بين الإسلام العربي، والإسلام الإسباني، وإسلام أفريقيا جنوب الصحراء والإسلام الباكستاني الذي يعتبره الأكثر تشدداً(١٤٤).

ويحذّر الشايب من خطورة الأصولية ذات التوجه الإسلامي الراديكالي في إسبانيا، والتي تزايدت نتيجة تزايد المهاجرين، ويعتبرها خطراً حقيقياً على الإسلام الإسباني. ويرى أن الحل الأمثل للحدّ من خطورتها هو تسهيل اندماج المهاجرين العرب بالمجتمع، لأنه إذا تعذّر ذلك، فسيسهل استقطابهم من طرف التيارات الأصولية. ومن الوسائل الأخرى التي قد تساعد، بحسبه، على تفادي سقوط المهاجرين المسلمين في التطرف، وجود زعيم روحي معتدل يلتفون حوله. ولا يتردّد الشايب في توجيه انتقادات لاذعة إلى الفدراليتين اللتين تمثلان الإسلام في إسبانيا، وهما «اتحاد الجمعيات الإسلامية في إسبانيا» (UCIDE)، و«الفدرالية الإسبانية للهيئات الدينية الإسلامية» (FEERI)، على اعتبار أنهما، بدل القيام بالمهمة المنوطة بهما، المتمثلة بتسهيل اندماج

---

(١٤١) المصدر نفسه.

(١٤٢) *Musulmanes en Espana: Guia de referencia* (Madrid: Casa Arabe, 2009), p. 45.

(١٤٣) «Mohamed Chaib, un diputado catalán del PSC que sigue el Ramadan en la Diada».

(١٤٤) المصدر نفسه.

المسلمين بالمجتمع، تتصارعان في ما بينهما، بسبب خلافاتهما الأيديولوجية. وكان خطاب الشايب هذا مصدر اهتمام وسائل الإعلام الإسبانية، خصوصاً بعدما سرّبت «ويكيليكس»، وثائق تتضمن فحوى محادثاته مع قنصل الولايات المتحدة في برشلونة، حول الإرهاب والأخطار التي يمثلها السلفيون في إسبانيا[١٤٥].

ويمثل الحالة الثانية عصام النجم عزام، وهو سوري ولد في السويداء سنة ١٩٤٨، وهاجر إلى إسبانيا سنة ١٩٦٨ لدراسة الطب على غرار أغلبية الشبان السوريين. وعلى غرار أغلب هؤلاء تزوج إسبانيّة زميلة له في الدراسة. واستقرّ في إحدى القرى النائية في إقليم «غاليسيا»، وهي قرية «موراس» (Muras) التي لا تتجاوز ساكنتها اليوم ٨٠٠ نسمة، وانخرط في الحزب الشعبي الذي أصبح ممثله في القرية. ومنذ سنة ١٩٩١، ولمدة ٦ ولايات متتالية، شغل منصب عمدة القرية. وكان له الفضل في القيام بعدة مشاريع تنموية فيها. ويتذكر عزام حالة التخلف التي كانت عليها القرية في ثمانينيات القرن الماضي، وكيف جعل مهمته الأساسية إخراجها من وضعية التخلّف تلك. ومن بين المشاريع التي أشرف عليها، تشييد مقبرة، بالإضافة إلى مشروع سياحي ذي طبيعة ثقافية حقق من خلاله بعض الدخل للقرية. ويتحدّث عزام عن المشروع بكثير من الاعتزاز: «أحياناً أفكر بأنني سهرت على مصلحة هذه القرية أكثر من مصلحة أبنائي»[١٤٦]. وهذا الموقف يحسب له من طرف سكان القرية الذين يعتبرونه نموذجاً للاندماج، ليس فقط لأنه العمدة المنتخب من قبلهم، وإنما لأنه جعل من ثقافتهم ثقافته.

وتوجد مجموعة من النقاط المشتركة بين هذين السياسيين العربيين، أبرزها أنهما نجحا من خلال الجامعة التي تخرجا فيها بامتياز، في الاندماج بالمجتمع الإسباني بشكل كبير بخلاف أغلبية العرب، وهو ما أهّلهما لخوض غمار الممارسة السياسية. وهناك كذلك إحساسهما بازدواجية ثقافتهما: العربية والإسبانية، وهذا دفع بهما إلى الاهتمام بالأوضاع السياسية في إسبانيا كما في الوطن العربي. ومن المعروف أن الشايب يرفض استقلال كتالونيا عن إسبانيا، كما ينادي بذلك القوميون الكتالان، ويعتبر كتالونيا جزءاً لا

(١٤٥) Miquel Noguer, «El ex diputado Chaib alerto a EEUU del descontrol del islam en Cataluña,» *El país*, 17/12/2010, <http://elpais.com/diario/2010/12/17/catalunya/1292551639 850215.html>.

(١٤٦) Mariola Moreno, «El sirio que aprendió gallego,» *Publico*, 12/5/2011, <http://.publico.es/espana/375794/el-sirio-que-qprendio-gallego-eleccione2011>.

يتجزأ من إسبانيا. وهو كذلك يولي اهتماماً خاصاً للتحولات السياسية والاجتماعية التي يعرفها الوطن العربي. أما أكثر ما يثير إعجابه في الشعوب العربية، فهو القدرة الهائلة التي يتمتع بها الشعب الفلسطيني من أجل المقاومة والصمود(١٤٧).

وهذا الاهتمام المزدوج هو الذي نعثر عليه لدى عزام، فرغم انتمائه إلى الحزب الشعبي اليميني، عبّر عن معارضته لسياسة هذا الحزب أثناء الغزو الأمريكي للعراق، وانتقد بشدة حكومة خوسي ماريا أزنار التي تحالفت مع الولايات المتحدة وبريطانيا أثناء الحرب. وكان موقفه ذاك وراء إصدار قيادة الحزب في إقليم غاليسيا بياناً تعتبر فيه تصريحات عزام شخصية، ولا تمثل موقف الحزب.

وبعد اندلاع الثورة السورية، قام عزام بدور نشيط لدعم هذه الثورة انطلاقاً من إسبانيا، وطالب الحزب الشعبي الذي يوجد في الحكم بطرد سفير سورية من إسبانيا، وندّد بـ «العنف الهمجي للنظام السوري». ويشرح عزام موقفه على النحو التالي: «أنا معارض للنظام السوري، لذا أتأثر كثيراً عندما أرى كيف يستطيع الشعب المسالم الخروج إلى الشارع لمواجهة قطيع الثعالب»(١٤٨).

(١٤٧) Noguer, Ibid.

(١٤٨) Moreno, Ibid.

الفصل الخامس

مغاربة سبتة ومليلية

تقع سبتة إلى أقصى شمال غرب المغرب، وتمتد على مساحة ١٩ كيلومتراً مربعاً، وهي شبه جزيرة يحيط بها البحر من الشمال والشرق والجنوب، وتطل عليها من جهة الغرب قبائل أنجرة التي استقرّ فيها الموريسكيون بعد طردهم من إسبانيا في بداية القرن السابع عشر الميلادي. ولا يفصلها عن جبل موسى الذي ضرب به القائد العربي موسى بن نصير مخيّمه أثناء عبوره إلى الأندلس إلا بضع مئات من الأمتار، وهي المسافة نفسها التي تفصلها عن قرية بليونش التي جعل منها مؤسس الخلافة الأموية في الأندلس عبد الرحمن الناصر متنزّهاً له في القرن العاشر الميلادي. وتعتبر الفنيدق أقرب مدينة مغربية إلى سبتة، بحيث لا تبعد عنها إلا سبع كيلومترات، في حين تبعد من جهة البحر عن مدينة الجزيرة الخضراء الموجودة في التراب الإسباني ثلاثين كيلومتراً.

وتقع مليلية إلى شمال شرق المغرب، ومساحتها ١٢ كيلومتراً مربعاً، لا تفصلها عن قبيلة بني شيكير المغربية إلا بضع مئات من الأمتار، أما أقرب مدينة مغربية إليها فهي الناظور التي تفصلها عنها ١٢ كيلومتراً، في حين تبعد المدينة من جهة البحر عن أقرب مدينة إسبانية، وهي مالقة بـ ٢٠٠ كيلومتر.

تعتبر سبتة ومليلية أقدم مدينتين في العالم لا تزالان خاضعتين للاستعمار، بحيث احتلت البرتغال سبتة سنة ١٤١٥[١]، واحتلت قشتالة مليلية سنة ١٤٩٧، وكان احتلالهما في مرحلة تاريخية حساسة أخذ فيها الصراع في ضفتي مضيق جبل طارق أبعاداً غير مسبوقة. وكانت سبتة وقت احتلالها من أهم حواضر المغرب، بحسب مصدر عاصر الاحتلال[٢]. وإليها تنتمي مجموعة من كبار المؤرخين والجغرافيين والصوفية الذين

(١) في سنة ١٥٨٠ أخذتها إسبانيا من البرتغال على غرار بقيّة مستعمراتها، عقب انتصارها عليها في معركة القنطرة.

(٢) بحسب الجَرْد الذي قدّمه أبو قاسم الأنصاري الذي عاش في المدينة وقت احتلالها، وكان فيها آنذاك: ١٧٤ سوقاً مزدهرة، و٢٥٠ شارعاً، و٣٦٠ فندقاً، و١٠٠٠ مسجد، و٢٤٠٠٠ دكّان. انظر: محمد بن القاسم الأنصاري =

كان لهم تأثير في الحضارة العربية الإسلامية[3]، غير أن المسلمين أخلوها، كما أخلوا مليلية بعد أن آلتا إلى النصارى.

ولم تنعم المدينتان بالاستقرار على امتداد القرون التالية، لأن المغرب حرص دائماً على استعادتهما من خلال حملات عسكرية[4]، وعملت إسبانيا باستمرار على توسيع حدودها بالتوغل التدريجي داخل التراب المغربي المجاور لهما، كما حدث بالنسبة إلى سبتة سنة ١٨٦٠ عقب حرب تطوان، وكما حدث بالنسبة إلى مليلية عقب حروب ١٨٩٣ و١٩٠٩ و١٩٢٦.

أولاً: التطور العددي للجالية المغربية في سبتة ومليلية

حال استمرار النزاع على سبتة ومليلية دون تعميرهما إلى غاية النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وخصوصاً أن السلطات الإسبانية كانت تضع شروطاً على كل من أراد الإقامة فيهما. وبسبب ذلك بقيتا مجرد قاعدتين عسكريتين يقيم فيهما الجنود الإسبان وعائلاتهم، وبعض السجناء الذين كانوا ينقلون من إسبانيا أو من مستعمراتها في أمريكا اللاتينية، لقضاء عقوبتهم الحبسية، وكانوا يمكثون فيهما بعد مغادرتهم السجن.

لقد دفعت عزلة المدينتين عن إسبانيا، وعدم توفرهما على الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية، السلطات الإسبانية إلى السماح لسكان القرى المجاورة من المغاربة بدخولهما، قصد تزويدهما بالمنتوجات الفلاحية المعدة للاستهلاك اليومي، غير أن هؤلاء القرويين كانوا مجبرين على مغادرتهما في اليوم نفسه، حيث يتم إطلاق صفارة تنبيه كل مساء في ساعة معيّنة، تكون بمنزلة إشارة تسبق إغلاق الأبواب. وكان يطلق على الذين يأتون لتسويق منتوجاتهم الفلاحية اسم «مغاربة السلم» (Moros de paz). غير أن العلاقة لم تكن دائماً سلمية بين هؤلاء القرويين وزبنائهم من الجنود. فقد حدثت

= السبتي، اختصار الأخبار عما كان بثغر سبتة من سني الآثار، تحقيق عبد الوهاب بنمنصور، ط ٢ (الرباط: [د. ن.]، ١٩٨٣).

(٣) أشهرهم الجغرافي الشريف الإدريسي، والمؤرخ القاضي عياض، وأبو العباس السبتي أحد رموز التصوف المغربي.

(٤) يُعتَبرَ ملف سبتة ومليلية الأقدم من نوعه في تاريخ العلاقات المغربية ـ الإسبانية، إذ إنه سابق بقرنين لوجود العلاقات الدبلوماسية بين البلدين التي لم تنشأ إلا في القرن السابع عشر. وما بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر، حاصر المغرب سبتة ١٥ مرّة، وشنّ عليها ٢٤ هجوماً، وحاصر مليلية ١٥ مرّة، وشنّ عليها ١١ هجوماً.

مناوشات بين الطرفين في النقطة الحدودية بين سبتة وقبيلة أنجرة سنة ١٨٥٩، أقدم على إثرها سكان القبيلة على قتل بعض الجنود الإسبان، وتدمير مركز المراقبة التابع لهم، وكان ذلك الحادث بمنزلة الشرارة التي أدت إلى اندلاع «حرب تطوان» المشهورة التي كانت لها نتائج كارثية على مستقبل المغرب على المديين القريب والمتوسط والبعيد(٥).

لقد رافق بعض اليهود المغاربة الذين استقروا في سبتة القوات الإسبانية عند انسحابها من تطوان، عقب توقيع معاهدة السلم(٦)، وكان سبب ذلك، تخوّفهم من ردود فعل انتقامية من المسلمين، لأن عدداً منهم تواطأوا مع المستعمر أثناء الاحتلال. وبحسب سجلات بلدية سبتة، حصل أول يهودي مغربي على رخصة الإقامة في المدينة سنة ١٨٦٢. وقد تزايد عدد اليهود في السنوات التالية، خصوصاً بعد توسيع الميناء في سبعينيات القرن التاسع عشر، والذي أصبح يعرف رواجاً تجارياً. وتتحدّث سجلات بلدية المدينة لسنة ١٨٦٧ عن وجود ٣٠ يهودياً أغلبهم قدموا من تطوان، وبدرجة أقل من طنجة ومن البرتغال. وارتفع عدد اليهود في السنوات التالية، حيث تحدّثت سجلات البلدية لسنة ١٨٧٥ عن إقامة ٩٩ منهم في المدينة(٧).

وتقدم سجلات هذه السنة معلومات أخرى، إذ تخبرنا أن عدداً منهم تركوا عائلاتهم في تطوان، لذا كانوا يتنقلون بين المدينتين. وتبيّن السجلات نفسها أن جلهم كانوا شباباً تراوح أعمارهم بين ٢٠ و٤٠ سنة(٨). وسار عدد اليهود القادمين من تطوان في خط تصاعدي، ليصل سنة ١٨٨٨ إلى ١٤٣ يهودياً، منهم ٧٩ ذكوراً و٦٤ إناثاً. وخلال هذه

---

(٥) تسمي الاستريوغرافية الإسبانية هذه الحرب بـ «حرب أفريقيا» (Guerra de África)، وكانت بدايتها في كانون الأول/ ديسمبر ١٨٥٩، حيث قامت قوات إسبانية مشكّلة من ٥٠ ألف رجل انطلاقاً من سبتة، بالتوغّل في التراب المغربي، واحتلت تطوان في ٦ شباط/ فبراير ١٨٦٠، ثم توجّهت نحو طنجة، حيث التقتها القوات المغربية بمنطقة وَدْرَاس، التي وقعت فيها في ٢٣ آذار/ مارس المعركة التي تحمل الإسم نفسه، والتي انتصرت فيها إسبانيا. وقد اكتشف العالم من خلال تلك الحرب درجة تخلّف المغرب عسكرياً وسياسياً وثقافياً. عن هذه الحرب كتب الناصري القريب جداً منها: «وقعة تطوان هذه هي التي أزالت حجاب الهيبة عن المغرب». انظر: أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى (القاهرة: مطبعة بولاق، ١٨٩٤)، ج ٥.

(٦) اضطرّ المغرب إلى توقيع «معاهدة ودراس» في نيسان/ أبريل ١٨٦٠، التي يعترف من خلالها بالهزيمة، وبأنه يتحمّل المسؤولية في اندلاع الحرب، ويلتزم بتسديد غرامة لإسبانيا قيمتها ١٠٠ مليون بسيطة، وبالسماح لها بتوسيع حدودها داخل التراب المغربي في مدينتي سبتة ومليلية، ويمنحها ميناء إفني جنوب المغرب.

(٧) AHCCE. Padrón General de Habitantes (1866). Cfr. Vicenta Marín Parra, «Educación en Ceuta durante el periodo del Protectorado Español en Marruecos: 1912-1956,» (Tesis doctoral, Universidad de Granada, 2006), p. 67.

(٨) المصدر نفسه، ص ٦٨.

الفترة، كان أغلبهم قد استقر بشكل نهائي في سبتة، بحيث ظهر جيل المتحدرين الذين ولدوا في المدينة[9]. واختار اليهود المغاربة الاستقرار وسط المدينة، وكان دافعهم إلى ذلك طبيعة النشاط الذي يزاولونه، وهو التجارة، وكانوا يقيمون بالمحل التجاري نفسه أو بمنزل ملتصق به[10].

وبخصوص المسلمين، لم يكن الذين استقروا منهم في المدينة قبل حرب تطوان مغاربة، وإنما جزائريين قدموا من وهران بعد نهاية الاحتلال الإسباني للمدينة سنة ١٧٩٢[11]. يتعلق الأمر بمن يعرف بـ «المغطسين»، وهم أولئك الذين تواطأوا مع المستعمر الإسباني، والذين اضطروا إلى ترك الجزائر خوفاً من ردود فعل انتقامية. وفي سبتة عملوا في الجيش ضمن الحامية الإسبانية التي غادرت وهران. وقد تبعهم أشخاص آخرون قدموا من الجزائر بعد احتلالها من طرف الفرنسيين، وكان ذلك في الفترة نفسها التي قدمت فيها جالية جزائرية مهمة إلى تطوان. وتتحدّث سجلات بلدية سبتة لسنة ١٨٥٠ عن وجود ٢٠ جزائرياً هم جنود يقيمون بطريقة قانونية في المدينة مع عائلاتهم[12].

بالنسبة إلى المغاربة (المسلمين)، لا نعثر لهم على أثر في هذه السجلات إلا في سبعينيات القرن التاسع عشر، حيث تتحدّث سجلات سنة ١٨٧٩ عن وجود ١٥٢ منهم[13]. وقد تزايد عددهم قليلاً منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر، بعد إنشاء «مليشيات متطوعي سبتة» سنة ١٨٨٦، وكانت مهمتهم التجسس في مدن وقرى المغرب الشمالية، ومرافقة البعثات «الاستكشافية والعلمية الإسبانية» التي مهدت لاحتلال المغرب، بدعوى القيام بالترجمة وتسهيل التواصل بين هذه البعثات والأهالي. بعد ذلك، تم إنشاء «سرية رماة الريف في سبتة» التي كان لها اعتبار خاص لدى السلطات الإسبانية، بدليل أننا نعثر على بعض عناصرها كمدعوين لحضور حفل زفاف ملك إسبانيا ألفونسو الثالث عشر في سنة ١٩٠٦. وتوافرت لنا شهادة فريدة بخصوص هذه السرية يعود تاريخها إلى سنة ١٩٠٩، من مراسل صحيفة أ ب س (*ABC*) في سبتة، أثناء الزيارة التي قام بها الملك

---

(٩) بحسب سجل البلدية لسنة ١٨٨٨، من مجموع ٦٤ أنثى، ٣٧ ولدنَ في سبتة. انظر: المصدر نفسه، ص ٦٨.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٦٧.

(١١) José María Cordero Torres, *Organización del Protectorado Español en Marruecos* (Madrid: Editorial Nacional, 1942), p. 81.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) AHCCE. Padrón General de Habitantes (1866).

ألفونسو الثالث عشر للمدينة. فقد زار هذا الأخير الثكنة التي كانت توجد فيها السرية، والتي قدمت عروضاً عسكرية أمامه، علّق على إثرها قائلاً: «هذه القوات تستعمل السلاح بدقة تثير الانتباه، إنها بكل تأكيد القوات الأكثر تدريباً ... إن ما رأيته في هذه القوات يثير الإعجاب، إنها الوحيدة التي يمكنني أن أقارنها بالجيش الألماني». وقد هنأ الملك قائد الثكنة، ووعد بإعطاء الأوامر لوزير الحربية، حتى تتحول السرية إلى فيلق. وقام بزيارة منازل بعض أفرادها الذين يقطنون داخل الثكنة، والتي سرّه، بحسب مراسل صحيفة، أن يجد صورته وصورة الملكة معلقة فيها [١٤].

وكانت إسبانيا قد رفعت بشكل كبير عدد جنودها في سبتة عقب مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة ١٩٠٦ [١٥]، بسبب تخوّفها من سيطرة فرنسا وحدها على المغرب بعد الاتفاقية السرية التي أبرمتها مع بريطانيا سنة ١٩٠٤، والتي تتنازل لها هذه الأخيرة بمقتضاها عن «حقوقها» في المغرب، مقابل تنازل فرنسا عن «حقوقها» في مصر. وقد وصل عدد الجنود الإسبان في سبتة سنة ١٩١٠ إلى ١٢ ألف جندي، وهو ما جعل ساكنة المدينة ترتفع من ٣٢٦٥ شخصاً سنة ١٩٠٠ إلى ٢٣٩٠٧ أشخاص سنة ١٩١٠ [١٦].

بالنسبة إلى مليلية، كان أوائل المغاربة الذين استقرّوا فيها من العسكريين، فقد أنشأت إسبانيا في خمسينيات القرن التاسع عشر «فيلق المغاربة الرماة في الريف»، الذي هدفت من خلاله إلى خلق صراع بين قبائل الريف، بدعمها لبعضهم ضد البعض الآخر، لتفادي حدوث تحالف بينهم يمكن أن يهدد أمن المدينة، وكذا لتفادي تكرار ما وقع في سبتة عندما قام أفراد من قبيلة أنجرة بمهاجمة وقتل جنود خفر الحدود. وتقدم لنا وثيقة مؤرخة في مالقة سنة ١٨٦٢ معلومات مهمة عن هذا الفيلق، يتعلق الأمر برسالة موجهة من مسؤول عسكري في مليلية إلى الملكة إزابيل الثانية، يلتمس فيها ترقية جندي مغربي في «فيلق المغاربة الرماة في الريف» اسمه علي بن السعيدي، إلى رتبة «عريف»، على اعتبار أن كل أفراد الفيلق هم مجرد جنود من دون رتب عسكرية، وبالتالي يحتاجون

---

(١٤) «El Viaje del Rey,» *ABC*, 10/3/1909, p. 10, <http://hemeroteca.abc.es/nav/Navigate.exe/hemeroteca/madrid/abc/1909/03/10/010.html>.

(١٥) عُقِدَ في مدينة الجزيرة الخضراء الإسبانية في كانون الثاني/ يناير ١٩٠٦، شاركت فيه اثنتا عشرة دولة، بحضور عشر دول أوروبية والمغرب والولايات المتحدة ممثّلة بشخص رئيسها ثيودور روزفلت الذي اضطّلع بدور الوسيط في المؤتمر. وقد اختتم المؤتمر أعماله بصوغ الوثيقة المعروفة بـ «شروط الجزيرة الخضراء» التي تتحدّث عن جعل المغرب خاضعاً للحماية الأوروبية، وهو ما تمّ تنفيذه ابتداءً من سنة ١٩١٢.

(١٦) AHCCE, 1900 y 1910.

إلى رئيس لهم. وطلبت الرسالة نفسها أن يمنح الشخص المذكور وساماً ملكياً، «مكافأة له على الخدمات التي أسداها إلى إسبانيا»(١٧). وقد استعمل هذا الفيلق في حرب تطوان، حيث نقل إلى المدينة للقتال إلى جانب الإسبان، وبعد نهاية الحرب تم حله، مع الاحتفاظ ببعض عناصره الذين رحلوا إلى سبتة للعمل في ثكنتها العسكرية كمترجمين.

وفي سنة ١٩١١ أنشأت إسبانيا فيلقاً آخر في مليلية هو «مجموعات القوات النظامية الأهلية» (Grupos de Fuerzas Regulares Indigenas)، وكان جلّ أفراده من القبائل المجاورة كذلك، وقد استعملته لقمع تمرد القبائل في سنة ١٩١٢ أثناء مواجهة جبل عروي. وفي السنة نفسها قام الفيلق بعمليات أخرى ضد المغاربة في مليلية.

أما بخصوص المدنيين، فلا تختلف الظروف التي هاجروا فيها إلى مليلية عن تلك التي هاجروا فيها إلى سبتة، فقد استقرت فيها أولاً مجموعة من اليهود بعد حرب تطوان، وهم الذين قدموا من مدينة الناظور، وبعضهم من الجزائر. ثم بعد ذلك بدأ يتوافد عليها المسلمون من القبائل المجاورة، وكان أغلبهم يقيم فيها بطريقة غير قانونية. ولا نعثر على أول مسلم مسجل في بلدية المدينة كمقيم بشكل قانوني إلا سنة ١٨٨٧، يتعلق الأمر بمهاجر مغربي قدم من الدار البيضاء، ليشتغل مستخدماً في أحد البيوت(١٨).

وقد عرفت السنوات التالية استقرار مغاربة مدنيين آخرين، لكنهم غادروها سنة ١٨٩٣، أثناء ما يسمّى بحرب مليلية الأولى التي اندلعت بعد أن قررت إسبانيا، لتفادي هجمات القبائل المجاورة، بناء قلعة في التراب المغربي، وهو ما دفع بحوالى ٦ آلاف من المقاتلين المغاربة ينتمون إلى ٤٠ قبيلة من قبائل جبال الريف، إلى الزحف نحو المدينة التي قاموا بمحاصرتها واحتلالها، قبل أن تتمكّن القوات الإسبانية التي تلقت الإمدادات والتعزيزات العسكرية من طردهم من شبه الجزيرة الأيبيرية. وقد توغلت هذه القوات إثر ذلك داخل التراب المغربي، ونسفت أحد المساجد. إلا أن هذا التصرف أعطى الصراع طابعاً دينياً، حيث توافد المتطوعون من مختلف أنحاء المغرب، وبلغ

---

(١٧) <http://www.revistatenea.es/RevistaAtenea/REVISTA/PDF/Hemeroteca/Documento HicaRe v_304.pdf>.

(١٨) José María Irujo, «La presión de «nuestro» islam,» *El país*, 12/9/2005, <http://elpais.com/200 5/09/12/espana/1126476001 85021>.

عددهم في وقت وجيز ٢٥ ألف مجاهد، وضربوا حصاراً على المدينة، ومنعوا وصول الإمدادات إليها من جهة البحر الذي أصبح تحت مراقبتهم. وبسبب ذلك، اضطر الحاكم العسكري لمليلية الجنرال مارغايو (Margallo) إلى الخروج على رأس قواته لمواجهة المجاهدين الذين هزموا القوات الإسبانية. وقد قتلت في المواجهة كل قيادة الجيش الإسباني، وعلى رأسها الجنرال المذكور.

ورغم السماح للمغاربة المقيمين في مليلية الذين غادروها أثناء الحرب بالعودة إلى ديارهم، عقب توقيع معاهدة سلمية بين قادة القبائل والسلطات الإسبانية، فإن هذه الأخيرة نظرت باستمرار بتوجس إلى مغاربة مليلية، وكانت تتخوّف من قيامهم بأعمال تخريبية[١٩]، لذا لم تمنح بطاقة الإقامة إلا لعدد قليل منهم. وفي سنة ١٩٠٨ بلغ عدد سكان مليلية ١٦٧١٥ نسمة، أكثر من ١٤ ألفاً منهم إسبان (منهم ٥ آلاف جندي)، وحوالى ٢٠٠٠ من اليهود، وهي نسبة مرتفعة منهم مغاربة وجزائريون، و٢٣٨ مغاربة مسلمون يقيمون بشكل دائم[٢٠]، جلّهم قدم من القبائل المجاورة، ومن مدينة فاس، وبضع مئات آخرون كانوا يأتون يومياً إلى المدينة لبيع منتوجاتهم الفلاحية، ثم يغادرونها مساءً. وما ساعد على ازدهار المدينة اقتصادياً، الدور الذي أصبحت تضطلع به كقاعدة لتجميع مناجم الحديد المستورد من القبائل المجاورة قبل تصديرها عن طريق البحر إلى إقليم الباسك، حيث تأسست سنة ١٩٠٢ معامل «الأفران العليا» (Altos Hornos) التي غدت لعقود أهم مؤسسة لصناعة وصهر الحديد في إسبانيا.

لكن مرحلة السلم في مليلية لم تعمّر طويلاً، وكذا وجود المغاربة فيها، فقد اندلعت سنة ١٩٠٩ حرب مليلية الثانية[٢١]. وكان سببها المباشر مهاجمة قبائل الريف للمدينة، على إثر قيام القوات الإسبانية بمد خط لسكك الحديد بين مناجم الحديد الموجودة

---

(١٩) كان هناك كذلك تخوّف من أن يصل المغاربة إلى إسبانيا من أجل القيام بأعمال تخريبية انتقاماً لما وقع في مليلية، وقد صادف أن حَدَثَ حريق في قصر الحمراء التاريخي في غرناطة، فبدأت الذاكرة الجماعية تربط بين الحريق وأحداث مليلية، وقد كتب آنذاك مؤرّخ غرناطة فرانسيسكو بيادار: «كان الخيال الشعبي موجّهاً نحو العدو الطبيعي، أي المورو؛ وقد انبعث فجأة من العدم كائنان وهميان أضرما النيران في القصر. وسوف يحول الشعب، وهو المبدع الحقيقي لشعرنا الغنائي (الرومانثيرو) قريباً حريق قصر الحمراء، إلى قصيدة شعرية تفيض ألواناً، بطلاها مسلمان جاءا للانتقام منّا بسبب أحداث مليلية المؤلمة، بإضرام النيران في قصرهم المأسوف عليه». انظر: Francisco Valladar De Paula, *El incendio de la Alhambra* (Granada: Imprenta de la Vda. e Hijos de P. V. Sabatel, 1890), pp. 12-13.

(٢٠) Jesús Rodríguez, «Un laboratorio de convivencia,» *El País*, 21/11/2010, <http://elpais.com/diario/2010/11/21/eps/1290324416_850215.html>.

(٢١) تُعرَف في الإستريوغرافيا الإسبانية كذلك بحرب «خندق الذئب» (El Barranco del Lobo).

في التراب المغربي ومليلية. وانتهت الحرب بهزيمة القوات الإسبانية، حيث قتل أكثر من ١٠٠٠ جندي، بمن فيهم قائد العمليات الجنرال بينتو (Pinto)، وكانت الهزيمة من أسباب سقوط الحكومة المحافظة في إسبانيا(٢٢).

هذه الهزيمة الثانية في أقل من ٢٠ سنة خلقت لدى أصحاب القرار في إسبانيا قناعة هي أن ضمان الاستقرار السياسي في مليلية والقبائل المجاورة، يمر بالضرورة عبر استقطاب قادة القبائل، وكانت تعي أن سكان هذه القبائل يتلاحمون بسرعة، ولكن في الوقت ذاته ينقسمون بسهولة، كما كانت تعي أن ولاءهم هو للقادة أكثر منه لسلطان المغرب، ذلك لأن قبائل جبال الريف الوعرة كانت محسوبة على ما يسمّى بـ «بلاد السيبة»، وهي الأراضي التي لم تكن تصلها قوات السلطان بسهولة، إما لوعورتها، أو لوجودها بعيدة عن العاصمة، أو لقوة شكيمة سكانها وعدم تعودهم الخضوع لسلطة حاكم. وقد قاد سياسة استقطاب قادة وأعيان القبائل جنرال على درجة كبيرة من الدهاء السياسي هو غوميس خوردانا (Gomez Jordana) الذي عيّن حاكماً عسكرياً لمليلية سنة ١٩٠٩. وقد استعملت السلطات العسكرية في مليلية مصطلحاً تميّز به القادة الذين تحالفوا معها على الذين رفضوا ذلك، فقد أطلق على الفئة الأولى اسم «المسلم الصديق» (El moro amigo)، بينما أطلق على الفئة الثانية اسم «المسلم العدو» (El moro enemigo). ونقرأ في وثيقة موقعة من طرف الجنرال خوردانا في سنة ١٩١٤، أنه نجح في رفع عدد «المسلمين الأصدقاء» من ٧٠ سنة ١٩٠٩، إلى ١٢٣٦ سنة ١٩١٤.

كانت سياسة الاستقطاب تتمثل بإغداق الهبات والعطايا، وفي منح راتب شهري يراوح بين ١٥ و٤٨ بسيطة، لكل من يحمل صفة «المسلم الصديق»(٢٣)، وفي إعطاء تسهيلات للسكن في مليلية، وفي إقناع قادة وأعيان القبائل بالثقافة الإسبانية، وبإدخال

---

(٢٢) من أجل مواجهة المغاربة في هذه الحرب، استدعت الحكومة التي يرأسها أنطونيو ماورا (Antonio Maura) مجموعة من الجنود الاحتياطيين الذين مرّت عدة سنوات على أدائهم التجنيد الإجباري، وكانوا وقت استدعائهم قد تركوا العمل العسكري نحو أنشطة مهنية أخرى، لذا رفضوا الالتحاق بميناء برشلونة للإبحار نحو مليلية، وخرجوا في حركة احتجاجية تلقائية في برشلونة ومدن أخرى، سرعان ما تحوّلت إلى إضراب عام شارك فيه الآلاف، بعدما تبنّته أهم مركزيتين نقابيتين في البلاد. وقامت الجموع الغاضبة بإحراق المؤسسات العمومية والكنائس وقتل الرهبان واغتصاب الراهبات، وكانت تردد شعارات من بينها «الموت للحرب في المغرب». وقد وصل عدد القتلى إلى مئة وخمسين، وعدد الجرحى إلى أربعمئة، وعدد المؤسسات العمومية المنهوبة إلى ستين. واضطرّت الحكومة إثر ذلك إلى تقديم استقالتها بعد أن تجاوزتها الأحداث.

(٢٣) «Informe de la Oficina Central de Tropas y Asuntos Indígenas de Melilla,» 31/10/1914.

أبنائهم إلى المدارس الإسبانية. ومن بين أبرز القواد الذين اعتمدت عليهم إسبانيا لضمان عدم قيام القبائل المحيطة بمليلية بالإغارة على المدينة، كان هناك عبد الكريم الخطابي قائد قبيلة بني ورياغل، الذي استطاعت أن تستقطبه في البداية، وتعهد هو في المقابل بالوفاء لها[٢٤]، كما قبل بإرسال ابنيه للإقامة في مليلية، وكان الابن الأكبر محمد بن عبد الكريم (بطل حرب الريف في ما بعد) قد أنهى دراسته الثانوية في المدينة، ثم التحق بجامع القرويين في فاس، وبعدها بجامعة سلمنكة في إسبانيا، قبل أن يعود إلى مليلية سنة ١٩٠٧، حيث اشتغل مترجماً في الجيش الإسباني، ومحرراً للصفحة العربية في صحيفة تلغراف الريف (*El Telegrama del Rif*)[٢٥].

وهناك «مسلم صديق» آخر اعتمدت عليه إسبانيا في استقطاب مغاربة مليلية والقبائل المجاورة لها، هو محمد العصماني، المعروف في الوثائق الإسبانية بـ «المورو القط» (El Moro Gato)، والذي تتحدث بعض المصادر ـ لا نعرف درجة صدقيتها ـ عن علاقة غريبة بينه وبين الإسبان، فقد حاربهم أثناء حرب مليلية الأولى سنة ١٨٩٣، وبعد توقيع السلم عاد إلى الاستقرار في مليلية، لكن جندياً إسبانياً حاقداً على المغاربة قام بقطع أذنه. وقد قُدم المعتدي إلى محكمة عسكرية قضت بإعدامه. وبعد أن أعيد له اعتباره، تحول العصماني إلى مخبر يعمل لفائدة إسبانيا[٢٦]. ويظهر أن العصماني عرف كيف يستفيد من علاقته بقبائل الريف وبسلطات مليلية، فقد كوّن ثروة مهمة، وتحول بيته إلى قبلة لمن يطلب حاجته من المغاربة، ومن يريد منهم الاستقرار في مليلية. وتوجد صورة في أرشيف القصر الملكي في مدريد تبيّن الحفلات الباذخة التي كان ينظمها في إقامته في مليلية، على شرف السلطات المدنية والعسكرية للمدينة. وقد قلّده ملك إسبانيا ألفونسو الثالث عشر سنة ١٩٠٩ وساماً ملكياً[٢٧].

---

(٢٤) هذا ما تؤكّده رسالة مؤرّخة سنة ١٩٠٧، موجّهة من عبد الكريم الخطابي (الأب) إلى الجنرال خومي مارينا (José Marina) الحاكم العسكري لمليلية، يلتزم له فيها بالوفاء. وتوجد الرسالة في الأرشيف العام للقصر الملكي في مدريد (Palacio de Oriente)، وتحمل الرقم: ١٥٥٩٩, ١٦ (AGP.1907).

(٢٥) لا يُستبعَد أن يكون محمد بن عبد الكريم قد حلّ في مليلية قبل هذا التاريخ، لكن أقدَم المقالات التي وقّعها في تلغراف الريف تعود إلى سنة ١٩٠٧، كما أنه سجّل لأوّل مرّة كمقيم في المدينة في سجلّات البلدية سنة ١٩٠٧، حيث كان يقيم بحسب هذه السجلات برفقة أخيه أمحمد، في شقة في حي «بوليغونو» (Polígono)، في شارع، «الكاوثي» (El Cauce).

(٢٦) Juan Aranda, «Moro Gato,» Juan Aranda Anteriores, 19/5/1998, <http://juanarandaanteriores.blogspot.com/2006/01/moro-gato-19051998_1136394245 51227497.html>.

(٢٧) حول الصورة والوسام، يمكن العودة إلى الملف الخاص بالعصماني، ويحمل في أرشيف القصر الملكي في مدريد الرقم AGP.1911-16294/8.

ومن المغاربة الآخرين المستقرّين في مليلية، والذين حملوا صفة «المسلم الصديق»، هناك عبد القادر العيدوني، قائد قبيلة بني شيكير. وكان من أشرس أعداء إسبانيا، ومن الذين ساهموا في حصار مليلية سنة ١٩٠٩، غير أن إسبانيا نجحت في استقطابه بعد ذلك، وحارب المغاربة أثناء حرب الريف. وقد بقي وفياً لإسبانيا إلى وفاته سنة ١٩٥٠. وما زالت إسبانيا تعترف بفضله عليها، بحيث يعتبر المغربي الوحيد الذي يحمل أحد شوارع مليلية اسمه إلى اليوم.

أما «المسلم الصديق» الرابع الذي تتحدّث عنه المصادر التاريخية، فهو بلقاسم أمزيان، قائد قبيلة بني نصار المجاورة لمليلية، والذي تسمّيه الإستريوغرافية الإسبانية «أمزيان الحليف»، لتمييزه من «أمزيان العدو»، وهو محمد الشريف أمزيان، بطل حرب ١٩٠٩، الذي استشهد سنة ١٩١٢ في مواجهة مع الإسبان. وترجع شهرة عائلة «أمزيان الحليف» إلى حكاية طريفة وردت في صحيفة تلغراف الريف التي غطت زيارة الملك ألفونسو الثالث عشر إلى مليلية سنة ١٩١١. فرغبة منه في استمالة مغاربة المدينة، زار ألفونسو الثالث عشر المدرسة العربية فيها، ولما دخل حجرة الفصل توجّه إلى طفل وسأله سؤالاً روتينياً: «ماذا تريد أن تكون في المستقبل؟». رد الطفل بتلقائية: «أريد أن أكون مثلك». الجواب استوقف الملك الذي أعاد طرح السؤال نفسه، فرد الطفل هذه المرة: «أريد أن أكون ضابطاً»، وقد طلب منه الملك أن يحل عملية في الرياضيات، قام بها الطفل بسرعة لفتت انتباه الملك ومرافقيه. وتعهد ألفونسو الثالث عشر منذ تلك اللحظة برعايته، وأصبح عرابه. ولما بلغ السادسة عشرة من عمره، تم تنفيذ رغبته حيث أدخل أكاديمية طليطلة العسكرية العريقة. ومن أجل ذلك توجب استصدار قانون ملكي يسمح لغير الكاثوليك بدخولها. لم يكن ذلك الطفل غير المارشال محمد أمزيان الذي تحدّثنا عنه في الفصل الرابع.

وإلى جانب الهجرة القادمة من القبائل الريفية المجاورة، عرفت مليلية منذ نهاية القرن التاسع عشر هجرة قادمة من مدينة فاس، وهي تدخل في إطار الهجرة الفاسية التي بدأت منذ منتصف القرن إلى أوروبا والشرق العربي وأفريقيا جنوب الصحراء من أجل التجارة. وقد حققت الجالية الفاسية نجاحاً سريعاً في التجارة في مدينة مليلية، ويرجع إليها، إلى جانب اليهود المغاربة والجزائريين، الفضل في الازدهار التجاري الذي عرفته المدينة. ومما يؤكد نجاح الفاسيين في التجارة في مليلية، رسالة مؤرخة في سنة ١٩١١،

موقّعة من طرف الناطق باسم القصر الملكي بأمر من ملك إسبانيا، تضم لائحة كبار التجار والأعيان المغاربة الذين أرسل إليهم الملك ألفونسو الثالث عشر هدية في تلك السنة، ردّاً على هدية كانوا قد بعثوا بها له في وقت سابق. وقد سجلنا أنه من بين ٢٥ شخصاً، كان عشرة منهم ينتمون إلى البرجوازية الفاسية[٢٨].

ومع ازدهار الحركة التجارية فيها، عرفت مليلية امتداداً عمرانياً يثير الإعجاب، بحيث تخلّت تدريجياً عن مظهرها القديم الذي جعل منها مجرد قاعدة عسكرية، لتتحول إلى مدينة جاءها المهندسون المعماريون من إسبانيا، وخصوصاً من برشلونة التي كانت تعرف ثورة في مجال العمران[٢٩]. وقد تم في الوقت ذاته مدّ خط لسكك الحديد داخل التراب المغربي، هو الأول من نوعه الذي عرفه المغرب، بحيث بدأ العمل فيه سنة ١٩٠٩، وقد غطى في مرحلة أولى مسافة حوالى ٢٠ كيلومتراً، تمتد من مليلية إلى قبيلة «بني بويفرور»، مروراً بمدينة الناظور. وكانت الغاية منه تأمين نقل معدن الحديد، ونقل المزارعين المغاربة الذين يزورون يومياً مليلية لتسويق منتوجاتهم الفلاحية، ونقل الجنود الإسبان، وخصوصاً الجرحى أثناء حرب الريف، من التراب المغربي إلى مستشفى مليلية العسكري. وقد ساهم وجود هذا الخط في ارتفاع عدد المهاجرين المغاربة إلى مليلية.

وهكذا أتت سياسة استقطاب المغاربة التي بدأها الجنرال خوردانا أُكلها، وتم بشكل كبير تطويع مغاربة مليلية. غير أن الوفاء لإسبانيا لم يكن ثابتاً، بحيث ما إن رحل خوردانا إلى تطوان ليتولى منصب المفوض السامي، حتى انقلبت عليها مجموعة من «أصدقائها»، على رأسهم عبد الكريم الخطابي (الأب). ولإجباره على التراجع عن موقفه، احتجزت السلطات الإسبانية ابنه البكر محمد بن عبد الكريم كرهينة في مليلية. وقد تمكّن هذا الأخير من الفرار من السجن، لكن ألقي عليه القبض من جديد، وقضى

---

(٢٨) Archivo General de Palacio (1911), carpeta 16294-8.

هذه الأسماء هي: أحمد مكوار، محمد بنجلون، عبد الكريم الشفشاوني، أحمد عمور، عبد الواحد الدباغ، أحمد بنكيران، الزبير بناني، بوبكر المزاز، عبد الواحد عمور، محمد بنجلون، عبد الرحمن جسوس. ومن العائلات الفاسية التي ما زال لها حضور إلى اليوم في مليلية هناك عائلة الدباغ، وإليها ينتمي المخرج السينمائي إدريس الدباغ، مخرج فيلم «المنهزمون» الذي يؤرّخ لحرب الريف؛ وعائلة بنجلون، التي حَكَى لنا أحد أفرادها، وهو محمد بنجلون، أن والده كان يمتلك معملاً لحياكة الملابس للجنود الإسبان في المدينة حتى وفاته في ثمانينيات القرن العشرين.

(٢٩) مؤسس هذه الثورة العمرانية هو أنطونيو غاودي (Antonio Gaudí)، أهم مهندس عمراني إسباني في القرن التاسع عشر، الذي ينتمي إلى مدرسته بعض المهندسين المعماريين الذين حلّوا في مليلية.

خلف القضبان أحد عشر شهراً. ورغم إطلاق سراحه بعد ذلك، وتعيينه قاضياً شرعياً في مليلية، إلا أنه فضل مغادرة المدينة برفقة أخيه امحمد لتنظيم المقاومة انطلاقاً من مسقط رأسه بلدة أغادير، فقاد قواته نحو مليلية التي قام بمحاصرتها. وأثناء تقدمه نحوها، تخلى عدد آخر من «أصدقاء إسبانيا» من قادة القبائل عن دعمهم لها وانضموا إلى حركته، لكن آخرين فضلوا البقاء على وفائهم، وفروا من قبائلهم مع عائلاتهم وأتباعهم للاستقرار في مليلية، وساهموا في الرفع من عدد المغاربة في المدينة.

وتعتبر حرب الريف واحدة من الحروب الاستعمارية الأكثر دموية في القرن العشرين، فقد سقط في أشهر معاركها، وهي معركة أنوال، أكثر من ١٣ ألف جندي إسباني في يوم واحد، بمن فيهم القائد العام للعمليات الجنرال سيلفيستر (Silvestre) الذي قرر الانتحار بعد أن رأى جنوده يسقطون بطريقة لم يكن يتوقعها[٣٠].

أما عدد القتلى المغاربة، فقد قدروا بالمئات، وعدد منهم كانوا ضمن الجيش الإسباني. وقد سبّبت هذه الحرب نوعاً من النفور للمغاربة للاستقرار في مليلية بعد ذلك، على اعتبار أنها دار حرب وأرض أعداء. وكان عدم الثقة المتبادلة بين الإسبان والمغاربة من أسباب توقف هجرة هؤلاء إليها، رغم صدور قانون خاص سنة ١٩٢٢ يشجعهم على الاستقرار فيها. ولم يتزايد عدد المغاربة في المدينة إلا مع اندلاع الحرب الأهلية الإسبانية سنة ١٩٣٦، وكانت انطلاقتها من مليلية. وبما أن الجنرال فرانكو جند الآلاف من الريفيين للقتال إلى جانبه، فقد كان يتم نقلهم أولاً من القبائل إلى مليلية قبل التوجه بحراً إلى شبه الجزيرة الأيبيرية. وبعد نهاية الحرب، فضل عدد منهم العودة إلى مليلية، حيث التحق بهم ذووهم هناك. وبحسب السجلات البلدية للمدينة، وصل عدد المغاربة المقيمين في مليلية سنة ١٩٥٠ إلى ٦٢٧٧، وهو ما كان يمثل ٨,٢ بالمئة من السكان[٣١].

ورغم عودة بعض المقيمين في المدينة إلى المغرب عقب حصوله على الاستقلال سنة ١٩٥٦، فإن الأرقام عادت إلى الارتفاع من جديد، خلال ستينيات القرن العشرين، بحيث وصل عدد المسجلين منهم في السجلات البلدية سنة ١٩٦٠ إلى ٧٦٢٧، وهو ما

---

(٣٠) بحسب تقرير لجنة بيكاسو التي كلّفتها الحكومة الإسبانية بتقصّي الحقائق عقب الهزيمة، وصل عدد القتلى الإسبان في المعركة إلى ١٣١٩٩.

(٣١) Ana Planet, «Melilla y Ceuta como regiones de destino migratorio,» *Atlas Atlas de la inmigración irregular*, vol. 2 (2004), p. 386.

كان يمثل ٩,٦ بالمئة من مجموع السكان، ثم ارتفع إلى ١٢٧٥٣ سنة ١٩٦٥، وهو ما كان يمثل ١٧,٨ بالمئة من مجموع السكان[٣٢].

بالنسبة إلى سبتة، تمّت حركة انتقال السكان بكيفية أكثر سلاسة، خصوصاً بعد فرض الحماية الإسبانية على شمال المغرب، وقد شيّد خط لسكك الحديد يربطها بعاصمة منطقة الحماية تطوان على مسافة أربعين كيلومتراً، ساهم في انتقال السكان إليها. وأعطيت تسهيلات لمن أراد الاستقرار فيها من أجل ممارسة التجارة، وهو ما سمح بتزايد عدد سكانها بشكل سريع نسبياً. وكان قدوم المغاربة إليها من القرى المجاورة، ومن مدينة تطوان ومدن أخرى شمال المغرب. كما قدمت إليها بعض العائلات الفاسية التي اشتغلت بالتجارة، والتي نجدها كذلك في مليلية، مثل عائلتي برادة والفاسي.

وقد ارتفع عدد المغاربة المقيمين في سبتة من ٢٧٣٥ سنة ١٩٣٥ إلى ٤٤٥٩ سنة ١٩٤٠، وأصبحوا يشكّلون في هذه السنة الأخيرة أكثر من ٨ بالمئة من مجموع السكان. ومما ساهم في تزايدهم، وكما هو الحال بالنسبة إلى مليلية، استقرار عدد من الجنود المغاربة الذين شاركوا في الحرب الأهلية الإسبانية بعد نهاية الحرب. وقد تزايد عدد المغاربة في العقود التالية، بحيث وصل إلى ٥٢٢١ سنة ١٩٥٠ (٩,٥ بالمئة من السكان)، ثم إلى ٧١٠٢ سنة ١٩٦٠[٣٣]، وهو ما يعني أنهم تضاعفوا ثلاث مرات في ثلاثين سنة. وقد ساهم في هذا التزايد التكتل العائلي[٣٤]، لأن هجرتهم لم تكن مؤقتة، وإنما للاستقرار الدائم. وقد عرفت المدينة كذلك تزايداً في عدد اليهود الذين هاجروا من المغرب، والذين بلغ عددهم ٢٩٦ شخصاً سنة ١٩٣٥ (١٠٩ رجلاً و١٨٧ امرأة)[٣٥].

وحلّ في المدينة خلال هذه المرحلة مهاجرون من جنسيات أخرى، خصوصاً الهنود الذين قدموا من مستعمرة جبل طارق، والذين نعثر على أول ذكر لهم في السجلات البلدية سنة ١٩٢٦، حيث كان العدد المسجل تلك السنة هو خمسة، وارتفع الرقم إلى ١١٢ في سنة ١٩٥٠، ثم إلى ١٦٣ في سنة ١٩٦٠، وجلّهم رجال، يعملون في

---

(٣٢) المصدر نفسه.
(٣٣) المصدر نفسه، ص ٦٤.
(٣٤) بحسب سجل بلدية المدينة، في سنة ١٩٣٥، كان حوالى نصف مغاربة سبتة من النساء (١٣٤٩ امرأة، مقابل ١٣٨٦ رجلاً). انظر: المصدر نفسه، ص ٦٤.
(٣٥) المصدر نفسه، ص ٦٤.

التجارة[٣٦]. وتتحدّث سجلات البلدية كذلك عن مهاجرين قدموا من البرتغال وفرنسا وإنكلترا وإيطاليا والبرازيل وكوبا وبانما وبورتو ريكو، غير أن أعدادهم بقيت محدودة، لم تتجاوز سنة ١٩٣٥، ١٠٥ مهاجرين، وارتفع الرقم سنة ١٩٤٠ إلى ٢١٦ مهاجراً، جلّهم وكلاء تجاريون، وقلة منهم ممثلون لبعثات قنصلية[٣٧].

كما تزايد عدد المغاربة في سبتة ومليلية بعد استقلال المغرب سنة ١٩٥٦. وشملت الهجرة اليهود والمسلمين على حدّ سواء، إذ انتقل إلى كل واحدة من المدينتين حوالى ٤٠٠ يهودي مغربي[٣٨]، كما هاجرت أعداد مهمة من المسلمين من القرى والمدن المجاورة، وكان الدافع إلى الهجرة الرواج التجاري الذي عرفته المدينتان. لكن ذلك ساهمت فيه كذلك عوامل أخرى من بينها النسبة المرتفعة من حالات الزواج بين مغاربة المدينتين ومغاربة المغرب. وقد انتشرت هذه الظاهرة بأهمية أكبر في العقود الأخيرة، بحيث نسجل في سنة ٢٠٠٣، من كل ثلاث حالات زواج تمت في سبتة، كان في اثنتين منهما قد قدم أحد الزوجين من المغرب[٣٩].

ويشجع على هذا النوع من الزواج، التسهيلات التي تُمنح للزوج (ة)؛ مثل الحصول على الجنسية الإسبانية إذا كان الطرف الآخر يحملها، بحيث تسلّم بعد الإقامة لسنة واحدة فقط في سبتة أو مليلية. هناك كذلك ارتفاع نسبة الولادات بين المغاربة مقارنة بالإسبان، حيث معدل الولادات في سبتة ومليلية بين المغاربة لا يختلف عن المسجل في المغرب، وبين الإسبان لا يختلف عن المسجل في إسبانيا[٤٠]. وقد بلغ عدد المواليد من أبوين مغربيين سنة ٢٠١١ في المدينتين، ٧٥ بالمئة من مجموع الولادات المسجلة فيهما[٤١]. ويمثل الذين يقل عمرهم عن ١٦ سنة ٦٠ بالمئة من مغاربة المدينتين[٤٢].

---

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٧٠.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٦٠.

(٣٨) José Antonio Lisbona Martin, «La especificidad de las migraciones judías de Marruecos a España, 1956-1970,» in: Bernabé López García (coord.), *Atlas de la inmigración marroquí en España* (Madrid: Ed. Ministerio de Trabajo y Asuntos Sociales y La Universidad Autónoma de Madrid, 1996), pp. 74-75.

(٣٩) Carmen Enríquez González y Ángel González Pérez, «Ceuta y Melilla: Nuevos elementos en el escenario,» *Real Instituto el Cano*, no. 159, 4/12/2008, <http://www.realinstitutoelcano.org/wps/portal/rielcano/contenido?wcm_global_context=/elcano_es/zona_es/demografia+y+poblacion/ari159-2008>.

(٤٠) في سنة ٢٠١٢، قُدّرت نسبة الولادات في المغرب بـ (١٩) بالألف، وفي إسبانيا بـ (١٠) بالألف.

(٤١) Armando Robles, «Musulmanes,» *Alerta Digital*, 28/1/2011, <http://www.alertadigital.com/2012/08/06/siete-de-cada-diez-nacidos-en-melilla-en-2011-eran-hijos-de-/musulmanes>.

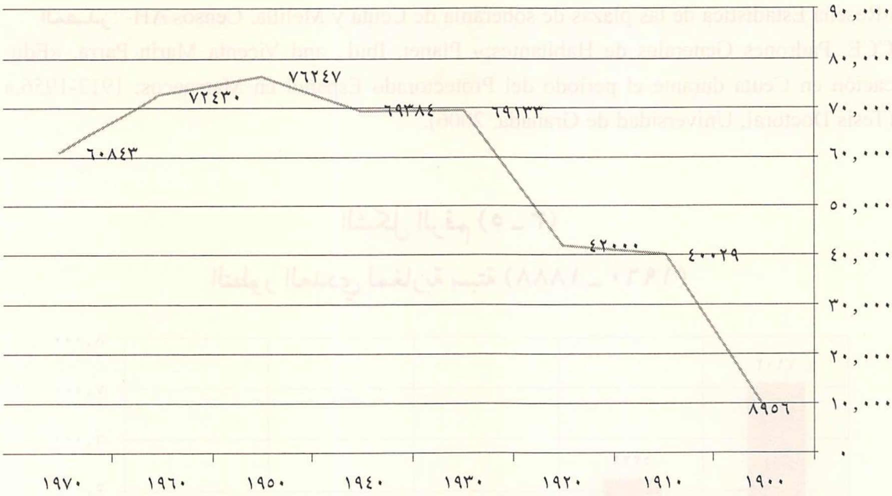
(٤٢) المصدر نفسه.

أما بالنسبة إلى المجموع العام للسكان، فقد مثل المغاربة سنة ٢٠٠٨، ٤١ بالمئة من مجموع سكان سبتة الذين كانوا يقدرون بـ ٧٨٦٧٤ شخصاً، وارتفعت النسبة سنة ٢٠١١ إلى ٤٥ بالمئة (٣٤٨٩٤ من مجموع ٧٨٦٧٤)[٤٣].

وفي مليلية، تجاوز عددهم سنة ٢٠٠٩ نصف ساكنة المدينة (٣٧٧٣٦ من مجموع ٧٣٣٨٢). وفي نهاية سنة ٢٠١٢، وصل عدد المغاربة في سبتة إلى ٣٥٩٩٠، وفي مليلية إلى ٤٠٥٢٧، بحسب إحصاء «اتحاد الجمعيات الإسلامية في إسبانيا»[٤٤]. وتفوق الكثافة السكانية في مليلية تلك المسجلة في كل المدن الإسبانية، إذ تصل إلى ٦٠٠٠ نسمة في الكيلومتر المربع.

الشكل الرقم (٥ ـ ١)

التطور العددي لسكان مليلية (١٩٠٠ ـ ١٩٧٠)



المصدر: «Reseña Estadística de las Plazas de Soberanía de Ceuta y Melilla. Censos AHCCE, Padrones Generales de Habitantes,» and «Planet,» *Atlas de inmigración*, vol. 2 (2004).

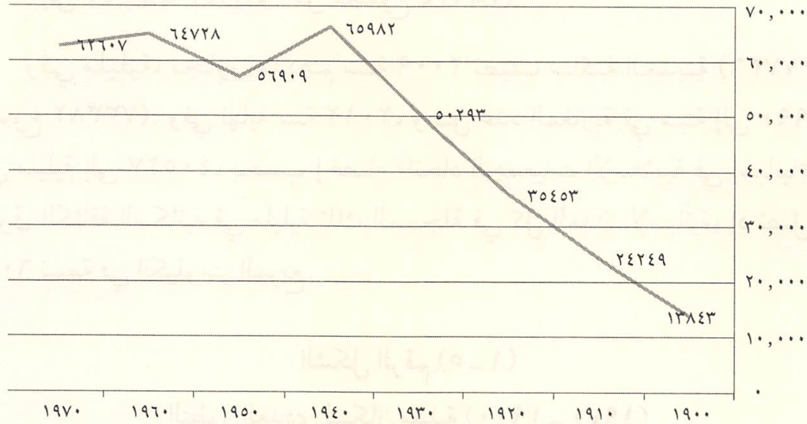
---

(٤٣) «Estudio demográfico de la población musulmana,» Unión de Comunidades Islámicas de España (UCIDE), and Observatorio andalusí (2013), p. 7, <http//:oban.multiplexor.es/estademograf.pdf>.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٧.

الشكل الرقم (٥ ـ ٢)

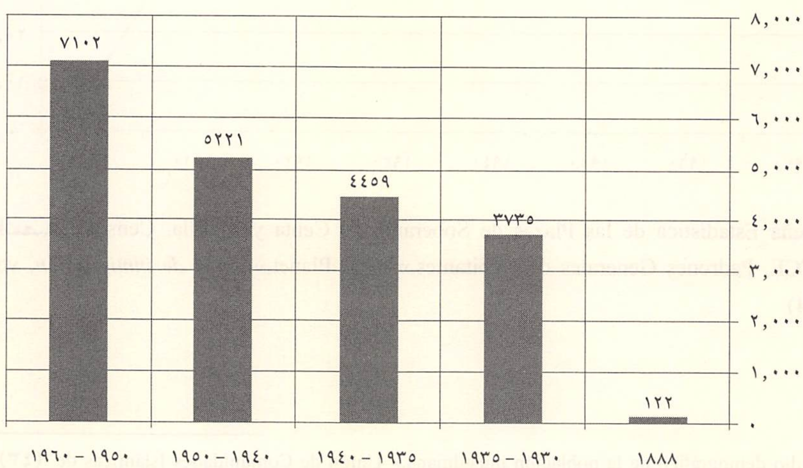
التطور العددي لسكان سبتة (١٩٠٠ ـ ١٩٧٠)



المصدر: «Reseña Estadística de las plazas de soberanía de Ceuta y Melilla. Censos AH-CCE, Padrones Generales de Habitantes;» Planet, Ibid., and Vicenta Marín Parra, «Educación en Ceuta durante el periodo del Protectorado Español en Marruecos: 1912-1956,» (Tesis Doctoral, Universidad de Granada, 2006).

الشكل الرقم (٥ ـ ٣)

التطور العددي لمغاربة سبتة (١٨٨٨ ـ ١٩٦٠)



المصدر: سجلات المجلس البلدي لسبتة. نقلاً عن: Parra, Ibid.

ثانياً: الوضعية القانونية للجالية المغربية في سبتة ومليلية

حافظ المغاربة الذين هاجروا إلى المدينتين على جنسيتهم المغربية، وهي الجنسية التي تمنح بشكل أوتوماتيكي لأبنائهم. وعلى امتداد السنوات اللاحقة لاستقلال المغرب، لم يكن هناك اهتمام بالحصول على الجنسية الإسبانية، بل إن المغاربة كانوا ينظرون بشكل سلبي إلى مواطنيهم الذين حصلوا عليها. وبحسب المعلومات التي استقيناها من الرواية الشفوية، كان حمل الجنسية الإسبانية يعتبر بمنزلة مسّ بالشعور الوطني، لأنها جنسية المستعمر، بل كان بعض مغاربة المدينتين يخلطون بين الجنسية والانتماء الديني، بحيث كانوا ينظرون إلى حامل الجنسية الإسبانية كشخص خارج عن الملّة، بحسب ما استخلصناه من الدردشات التي كانت لنا مع بعض المغاربة المتقدمين في السن المقيمين في سبتة. غير أن المحقق هو أن حتى الذين لم يكن لهم هذا التفكير، كان يصعب عليهم الحصول على الجنسية، بسبب الصعوبات التي تضعها السلطات الإسبانية. في الوقت نفسه، كان يتعذر عليهم الحصول على وثائق تثبت هويتهم المغربية، رغم أنهم حاملون للجنسية المغربية، لعدم وجود مصالح إدارية مغربية في المدينتين. لذا سيجدون أنفسهم «مواطنين بلا وطن» (Apartidas).

وقد ازدادت هذه الوضعية تعقيداً ابتداءً من سنة ١٩٨٢، عندما وافق البرلمان الإسباني على مقترح تقدم به نائب مليلية غارسيا مارغايو (García Margallo) (حرم وزير الخارجية وقت صدور هذا الكتاب، للقيام بإصلاح قانوني، أغلب الشبان المغاربة المولودين في المدينتين من الحصول على الجنسية الإسبانية. وقد برر هذا القانون الرفض بـ: «تفادي المس بالنظام العام والمصلحة الوطنية». نتيجة لذلك، لم يتجاوز عدد الذين قبلت طلباتهم في سنة ١٩٨٣ عندما دخل القانون حيز التطبيق ١٨ شخصاً، بينما كان الرقم في السنة التي قبلها ٢٦٩ شخصاً[٤٥].

وإلى جانب أولئك الذين لا يملكون أية وثيقة إسبانية، كان هناك من يتوفر على ما يسمّى بـ «بطاقة الإحصاء» (Tarjeta de Estadística) التي كانت تمنح لهم لدوافع أمنية الغاية منها مراقبتهم. وكان عدد الذين يوجدون في هذه الوضعية يمثلون ٤٩ بالمئة من مسلمي سبتة، و٣٢ بالمئة من مسلمي مليلية[٤٦]. هؤلاء وأولئك لم يكونوا يتمتعون

---

(٤٥) Ignacio Cembrero, «¿Pueden los musulmanes ser españoles?,» *El Pais*, 2/2/2012, <http://blogs.elpais.com/orilla-sur/2012/02/pueden-los-musulmanes-ser-espanoles.html>.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٣٨٦.

بأدنى حقوق المواطنة في المدينتين، مثل حق امتلاك منزل أو محل تجاري أو السفر إلى إسبانيا، بحيث كل ذلك كان يتم في حالات استثنائية فقط، وبعد الحصول على رخصة خاصة من السلطات(٤٧).

وتكفي الإشارة، في هذا السياق، إلى أن من يعتبرون اليوم أهم وجهين سياسيين من أصول مغربية في مليلية، كانا يمتلكان فقط بطاقة الإحصاء؛ يتعلق الأمر بمصطفى أبرشان، مؤسس حزب «التحالف من أجل مليلية»، وحاكم مليلية السابق الذي لم يحصل على الجنسية الإسبانية إلا سنة ١٩٨٧، وعبد الملك البركاني، مندوب الحكومة الحالي (سنة ٢٠١٣)، وأحد قياديي الحزب الشعبي في مليلية، الذي يقدمه صحفي استجوبه على النحو التالي: «في شبابه لم يكن البركاني الذي ولد في مليلية سنة ١٩٦٠ إسبانياً ولا مغربياً، بل كان مثل الكثير من مسلمي مليلية في وضعية قانونية شاذة. عندما كانت الشرطة توقفه في الشارع، كان يقدم الوثيقتين الوحيدتين اللتين يمتلكهما: شهادة الميلاد في مليلية، والشهادة المدرسية، وعند الاطلاع عليهما، تتركه الشرطة يذهب إلى حال سبيله»(٤٨).

خلق هذا الإقصاء نوعاً من الوعي السياسي لدى مغاربة سبتة ومليلية بالحاجة إلى الحصول على حقوقهم، وعلى رأسها حق المواطنة والتخلص من وضعية «من لا وطن له». وقد قادت الحركة الاحتجاجية في بدايتها جمعية ثقافية صغيرة تحمل اسم «تيرا أومنيوم» (Terra Omnium)، تحولت بسرعة إلى حركة سياسية منذ سنة ١٩٨٥، يقودها شخص يتمتع بكاريزمية خاصة، اسمه عمر دودوح، وهو المغربي الوحيد في مليلية الذي كان يحمل آنذاك شهادة جامعية، حيث تخرج في جامعة مالقة التي درس فيها العلوم الاقتصادية، بعد حصوله على منحة من الحكومة المغربية. وكان دودوح منتمياً إلى الحزب الاشتراكي العمالي الإسباني. وأمام تعنّت الحكومة الإسبانية، وكانت منتمية إلى الحزب نفسه، في الاستجابة لمطالب الجمعية، قاد دودوح حركات احتجاجية في شوارع مليلية التي أصبحت تعيش

---

(٤٧) بحسب المعلومات التي توافرت لدينا من الرواية الشفوية، كان المغاربة المحرومون من هذه الحقوق، يلجأون إلى وسيلة تسمح لهم بامتلاك منازلهم أو محالّهم التجارية، تتمثّل بالاتفاق مع شخص يكون معروفاً باستقامته من بين المغاربة الحاملين للجنسية الإسبانية، يشتري الأملاك التي يرغبون فيها باسمه، وبعد ذلك يتنازل لهم عنها قانونياً، بدعوى أنهم أقرضوه أموالاً تعذّر عليه إعادتها إليهم.

(٤٨) المصدر نفسه.

حالة غليان بعدما قرر الشبان المغاربة النزول إلى الشارع. ويصف صحفي إسباني الوضعية التي عاشتها المدينة آنذاك على النحو التالي: «نزل الآلاف من المسلمين إلى الشارع مطالبين بحقوقهم المدنية، وهي سابقة في التاريخ، كانوا يريدون أن يصبحوا إسباناً»[٤٩].

في هذا الجو من التوتر، وقعت مواجهات بين المسلمين وقوات الأمن، أدت إلى سقوط جرحى في صفوف المحتجّين، في وقت اهتمت وسائل الإعلام العالمية بما يقع في مليلية، وبالوضعية القانونية للمغاربة فيها، وكيف كانت منافية للتشريعات الأوروبية. وقد اكتسب دودوح شهرة كبيرة، وأصبحت الصحافة الإسبانية تلقبه بـ«ليش فليسا». واهتمت بخطابه وسائل الإعلام التي فسحت له في المجال للتعبير عن تطلعات مغاربة مليلية. ويتذكر أحد الذين خرجوا في المظاهرات كل ذلك على النحو التالي: «لقد رفضنا أن نكون أجانب على أرضنا، نظّمنا أنفسنا، ونجحنا في تكوين جالية مسلمة مهيكلة. كان علينا من أجل ذلك القيام بتوعية الناس، وقد أنشأنا لجاناً في الأحياء لذلك الغرض. كان مندوب الحكومة ينصحنا بقبول قانون الأجانب، وكان يقول لنا إننا ببطاقة الأجانب يمكننا أن نعيش بطريقة قانونية في مليلية. لكن الأرض التي كنا نعيش فيها هي أرضنا، ونحن إسبان. كنا نريد حقوقنا؛ أي الحصول على الجنسية الإسبانية... ٦٠٠٠ مسلم نزلوا إلى الشارع، يصيحون: من أجل حقوق الإنسان، لا لقانون الأجانب»! كانت أول مرة نخرج فيها عن صمتنا»[٥٠].

ولم يكن على مغاربة المدينة مواجهة تعنّت الإدارة فقط، بل سكان مليلية المسيحيين كذلك، الذين رفضوا أن يستوي معهم المغاربة في الحقوق، وقاموا كردّ على المظاهرة التي نظمها المغاربة للمطالبة بالجنسية، بتنظيم مظاهرة مضادة تطالب بعدم منحها لهم. وهكذا مقابل الشعار الذي حملته مظاهرة المغاربة، وهو: «من أجل حقوق الإنسان، لا لقانون الأجانب»، حملت المظاهرة التي نظمها المسيحيون شعار: «من أجل حقوق الإنسان، نعم لقانون الأجانب»[٥١].

---

(٤٩) Jésus Rodriguez, «Melilla, ou chrétien et musulmans vivente plus ou moins bien ensemble,» *El Pais*, 16/12/2010, Traducción en francés, *Courier Internacional*, <http://www.courrierinternational.com/article/2010/12/16/melilla-ou-chretiens-et-musulmans-vivent-plus-ou-moins-bien-ensemble>.

(٥٠) المصدر نفسه.

(٥١) المصدر نفسه.

وقد اعتبر قائد الحركة المطالبة بالجنسية للمغاربة عمر دودوح أن المشكل الأساسي في مليلية هو الخلط بين المواطنة والانتماء العرقي والديني: «الأشخاص الذين لهم حق الإقامة بشكل قانوني في أي مكان من إسبانيا، هم إما الإسبان الذين يمتلكون بطاقة التعريف الوطنية، أو الأجانب الذين لهم جواز سفر بلدهم، لكن في مليلية الوضع أكثر تعقيداً، فإلى جانب خمسين ألف إسباني الذين يحملون أسماء من قبيل مارتينيز ولوبيز، وستة آلاف أو سبعة آلاف إسباني مسلم يحملون أسماء من قبيل محمد، ومحند، هناك عشرون ألفاً لا يمتلكون بطاقة التعريف الوطنية الإسبانية، ولا جواز السفر المغربي، مجموعة منهم تمنح لهم ما يسمّى بطاقة الإحصاء، وهي وثيقة الغاية منها، كما يعبر عن ذلك اسمها، تسجيل أشخاص بطريقة آلية، شبيهة بالتي تسجل فيها الكتب في مكتبة عمومية، أو الحيوانات في قسم خاص بالمراقبة البيطرية»(٥٢).

هذا الإقصاء الإداري، بحسب دودوح، كان إلى حدّ كبير هو السبب في الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي، فالمغاربة بسبب عدم توفرهم على وثائق تثبت حق الإقامة القانونية، يتم استغلالهم مهنياً. وقد قام دودوح وبقية أعضاء «تيرا أومنيوم» بفضح ظروف العيش في الأحياء الهامشية، وعلى رأسها حي «لاكانيادا دي لا مويرتي» (La Cañada de la Muerte) (طريق الموت)، الذي كانت تتفشى فيه بعض الأمراض المرتبطة بانعدام الشروط اللازمة للسكن الصحي، وهو ما كان يؤدي في عدد من الحالات إلى وفيات بسبب أمراض لم تعُد موجودة في مناطق أخرى. وبحسب دودوح، في ظل هذه الوضعية، يبقى: «الحديث عن الاندماج نوعاً من التهكم السمج»(٥٣).

وقد دخل دودوح في مواجهة مع الإدارة الإسبانية بعد رفع مجموعة من المطالب، اعتبر تطبيقها ضرورياً لوقف حركته الاحتجاجية، وقد لخصها في ما يلي:

ـ الإدارة مجبرة على إزالة الحواجز التي تحول دون تشكيل مليلية جديدة ومعقلنة.

ـ الإدارة مطالبة بتسوية الوضعية القانونية لسكان مليلية، وهذا يترجم على أرض الواقع من خلال منح الجنسية الإسبانية لكل مسلم يطلبها، يثبت بالدليل المحسوس أنه ولد في مليلية أو أقام فيها مدة عشر سنوات.

(٥٢) Omar Mohammeddi Duddu, «Legalizar Melilla,» *El Pais*, 11/5/1985, <http://elpais.com/diario/1985/05/11/espana/484610406_850215:html>.

(٥٣) المصدر نفسه.

ـ الإدارة مطالبة ببلورة برنامج عام من أجل مليلية، يأخذ بعين الاعتبار الحاجات الأساسية لأي مجتمع في نهاية القرن العشرين، وعلى رأسها: السكن، التعليم، الصحة، وهو برنامج سهل التحقيق، ولا يمكن من دونه ضمان كرامة وحقوق الإنسان.

ـ الإدارة مطالبة بالوقوف في وجه أية محاولة ذات طبيعة استعمارية، ترمي إلى التدخل في شؤون الجالية المسلمة من أجل خلق صراعات داخلية بينها بهدف إضعافها.

ـ يجب على الإدارة ألا تنظر إلى كل مسلم يطالب بحقوقه بشكل علني، وكأنه زعيم انفصالي.

ـ الأحزاب السياسية والمؤسسات الاجتماعية مطالبة بأن تفتح أبوابها لكل أهالي مليلية من غير تمييز أو نظر إلى انتمائهم العرقي، ومن دون أن تحاول استغلال جهلهم أو بؤسهم لأهداف رخيصة.

وقد اضطرت الحكومة الاشتراكية آنذاك، وبعد أن انضمت إسبانيا إلى الاتحاد الأوروبي، إلى إصدار قانون خاص يتماشى مع التشريعات الأوروبية في مجال الجنسية، دخل حيز التطبيق سنة ١٩٨٧. وقد أدركت الحكومة الدور الذي يمكن أن يؤديه دودوح من أجل تسهيل اندماج الجالية المغربية في سبتة ومليلية اجتماعياً وسياسياً وثقافياً، وعيّنته مديراً عاماً في وزارة الداخلية الإسبانية، وهو منصب لم يعيَّن فيه مغربي في إسبانيا من قبل (أو من بعد). غير أن مواقفه السياسية بشأن تحقيق مزيد من الحقوق للمغاربة في مليلية، سرعان ما اصطدمت مع التيارات المحافظة داخل الحكومة، واتهم دودوح بـ «إثارة الفوضى»، وصدرت في حقه مذكرة اعتقال، اضطر معها إلى الفرار إلى المغرب. وبصفته حاملاً للجنسية المغربية كذلك، فقد عيّن عاملاً (محافظاً) في وزارة الداخلية المغربية.

في تلك الأثناء (سنة ١٩٨٦) كان ٧٥ بالمئة من المغاربة المقيمين في سبتة، و٧٠ بالمئة من المقيمين في مليلية من الذين ولدوا في المدينتين، ومع ذلك كان عدد الحاصلين منهم على الجنسية الإسبانية في سبتة هو ١٦,٤ بالمئة، وفي مليلية ١٧,٥ بالمئة[٥٤]. وقد منحت الجنسية الإسبانية خلال المدة المراوحة بين سنتي ١٩٨٧

(٥٤) Planet, «Melilla y Ceuta como regiones de destino migratorio,» p. 386.

و١٩٩٠ إلى ٥٥٨٠ مغربياً في سبتة، وإلى ٥٧١٠ مغاربة في مليلية[٥٥]. وشملت كل من ولد في المدينتين أو حل فيهما صغيراً، وكذا كل من حمل بطاقة الإحصاء. وعاش المغاربة الذين لم يحصلوا على الجنسية آنذاك وضعية صعبة، لأن اتفاقية شينغن، التي دخلت حيّز التطبيق سنة ١٩٩١، كانت تعني أن كل من ليس له جنسية إسبانية من سكان سبتة ومليلية مطالب بالحصول على تأشيرة للسفر إلى أي بلد من بلدان الاتحاد، بما في ذلك إسبانيا، وهو ما طرح مشكلاً آخر بالنسبة إليهم، لأنهم لا يتوفرون على جواز سفر مغربي حتى يمكنهم طلب التأشيرة. وهذه الوضعية الخاصة كانت وراء منح تسهيلات جديدة لتمكين جل سكان المدينتين من الجنسية الإسبانية. وفي نهاية سنة ٢٠١٢ كان ٨٧ بالمئة من مغاربة سبتة (٣١٢٦٥ من مجموع ٣٥٩٩٠)، و٧٧ بالمئة من مغاربة مليلية (٣١٢٧٦ من مجموع ٤٠٥٢٥)، يحملون الجنسية الإسبانية[٥٦].

الجدول الرقم (٥ ـ ١)

مجموع المغاربة الحاصلين على الجنسية الإسبانية في سبتة ومليلية (١٩٥٨ ـ ٢٠١١)

	الفترة			المجموع خلال ٥٤ سنة
	ما بين سنة ١٩٥٨ و١٩٩٧ (٤٠ سنة)	ما بين سنة ١٩٩٨ و٢٠٠٧	ما بين سنة ٢٠٠٨ و٢٠١١	
العدد	٢٩,٢١٢	٦١,٠٨٦	٥٢,٠٩٥	١٤٢,٣٩٣

المصدر: إحصاء اتحاد الجاليات الإسلامية في إسبانيا.

الجدول الرقم (٥ ـ ٢)

المغاربة الحاملون للجنسية الإسبانية في سبتة ومليلية سنة ٢٠١٢

المولودون بسبتة	المولودون بمليلية	المهاجرون إلى سبتة ومليلية
٣١,٢٦٥	٣١,٢٧٦	٦,٧٠٠

المصدر: إحصاء اتحاد الجاليات الإسلامية في إسبانيا.

(٥٥) Ana Planet, «Ceuta y las migraciones marroquíes,» in: García (coord.), *Atlas de la inmigración marroquí en España*, vol. 1, p. 85.

(٥٦) «Estudio demográfico de la población musulmana,» p. 7.

ثالثاً: الحضور الاجتماعي للجالية المغربية في سبتة ومليلية

لقد تحقق الحصول على الجنسية وحقوق المواطنة على الورق، لكن ذلك كان بعيداً من أن يتحقق في الواقع، فالإقصاء الاجتماعي هو واحد من المظاهر التي كان يعيشها مغاربة سبتة ومليلية، إذ يوجد في سبتة أكبر «حي عرقي» في إسبانيا، يتعلق الأمر بحي «برينسيبي» (Príncipe) الذي يقدر عدد ساكنيه بحوالى ١٥ ألف نسمة، كلهم مغاربة[٥٧]، وهو ما يمثل حوالى ربع سكان سبتة. ويعود استقرار المغاربة فيه إلى بداية القرن العشرين. وإلى جانب هذا الحي، يتمركز المغاربة في أحياء أخرى، هي: «خادو» (Hadu)[٥٨]، و«روزاليس» (Rosales)، و«بينزو» (Benzu) الذي يعتبر ثاني أقدم حي استقر فيه المغاربة، حيث كان يقيم فيه سنة ١٩٣٥ خمسون عائلة مغربية كلها نزحت من قبيلة أنجرة المجاورة[٥٩].

وبحسب الإحصاء الذي أنجزه سنة ١٩٨٦ المعهد الوطني للإحصاء، وهو الوحيد الذي وضع على أساس عرقي، كان يقيم في أحياء برينسيبي وبينزو وخادو تلك السنة ٧٣ بالمئة من مغاربة سبتة، علماً أن المدينة تقسم إدارياً إلى ٣٣ حياً[٦٠]. والتمركز نفسه نسجله في مليلية، حيث يقيم السواد الأعظم من المغاربة في حي «لاكانيادا دي لاموريرتي» (La Cañada de la Muerte)[٦١]، ثم بدرجة ثانية في حي «لا رينا ريخينتا» (La Reina Regenta)، وكلاهما يعود استقرار أوائل المغاربة فيه إلى العقود الأولى من القرن العشرين[٦٢]. وكان حي «لاكانيادا» إلى غاية ثمانينيات القرن العشرين تغزوه بيوت

(٥٧) قدّرت صحيفة الباييس سنة ٢٠٠٣ عددهم بـ ١٢,٠٠٠، غير أن العدد عَرَفَ تزايداً ملحوظاً في السنوات الأخيرة بسبب الهجرة غير المشروعة، انظر: Tomas Barbulo, «El barrio más peligroso de España,» *El País*, 28/4/2003.

(٥٨) خادو هو تحوير لكلمة حادو، وهو اسم أوّل مغربي أقام في هذا الحيّ.

(٥٩) Ana Planet, *Ceuta y Melilla espacios-fronteras hispano marroquies* (Melilla: UNED de Melilla, 1998), pp. 28-29.

(٦٠) إلى جانب الأحياء الثلاثة، هناك حضور مهم للمغاربة في حي «روساليس» (Rosales). انظر: González y Pérez, «Ceuta y Melilla: Nuevos elementos en el escenario».

(٦١) قدّرت صحيفة الباييس عدد المغاربة في الحيّ سنة ١٩٨٥ بـ ٥٠٠٠، يقطنون حوالى ٧٠٠ منزل. وقد تضاعف هذا الرقم في الوقت الحاضر، حيث يقدَّر عدد مغاربة الحي بحوالى ١٠٠٠٠. انظر: Soledad Gallego Díaz, «Analfabetismo y coches de lujo en la Cañada de la Muerte,» *El País*, 8/8/2002, <http://elpais:com/diario/2002/07/08/espana/1026079216 850215.html>.

(٦٢) إلى جانب الحيّين المشار إليهما، يقيم المغاربة بنسب أقلّ في الأحياء التالية، التي يصنّفها التقسيم الإداري للمدينة في الدرجتين الرابعة والخامسة: «مونتي ماريا كريستينا» (Monte María Cristina)؛ و«فالدا إي أرويو ماريا كريستينا» (Falda y Arroyo María Cristina)؛ و«باريو إيبريو» (Barrio Hebreo)؛ و«باراكاس» (Barracas)؛ =

الصفيح. ورغم أن الوضعية تغيّرت اليوم، فما زال البناء الفوضوي هو المسيطر عليه، وهذه هي الصورة التي يقدمها صحفي إسباني عن الحي: «شيدت المساكن من دون رخصة بناء ومن دون تصميم؛ الشوارع ضيقة إلى درجة يتعذر معها مرور الحافلات. إنها أراض مسلمة إسبانية لا يوجد فيها شيء اسمه موظفون. الأزبال تتراكم في قمامات مدخل الحي، شركات الكهرباء لا تسلم الوصل، والشرطة لا أثر لها»(٦٣).

وبحسب المعلومات التي استقيناها من الرواية الشفوية، لم يكن حي «برينسيبي» إلى ستينيات القرن العشرين مقتصراً على المغاربة، بل كان يقيم فيه كذلك إسبان أغلبهم من الطبقة الفقيرة، بعضهم منازله ملتصقة بمنازل المغاربة، لكن أغلبهم في مناطق من الحي نفسه لا يقطن فيها غيرهم. وتؤكد المعلومات نفسها أن أقدم منطقة وأفقرها في «برينسيبي» هي الحارة المعروفة بـ «أنغولو» (Angulo) التي كانت عبارة عن سكن عشوائي من الصفيح.

وقد ساهم أحد المنعشين العقاريين المغاربة بتوسعة الأحياء التي يقطن فيها المغاربة في سبتة، حيث شيّد عدد مهم من المنازل، يتعلق الأمر بعبد السلام اللماغي الذي بسبب النفوذ الذي كان يتمتع به داخل الجالية المغربية في سبتة، وكذا في قريته الأصلية المجاورة التي تسمّى «البيوت»، منحته سلطات المدينة ترخيصاً لمدّ القنوات التي تزوّد سبتة بالمياه من تلك القرية إلى سبتة. ويتذكّر بعض المسنّين المغاربة في سبتة أن الشخص المذكور كان الوحيد الذي يمتلك مفتاحاً خاصاً لدخول الشلال الذي تمتد منه قنوات المياه، وأنه في حالة غيابه تبقى المدينة من دون ماء. وكانت حاجة سبتة إلى المياه، الأمر الذي جعلها منذ مطلع القرن العشرين تعتمد بشكل كبير على القرى المجاورة الموجودة على التراب المغربي. وهذا ما تؤكده رسالة مؤرخة سنة ١٩٢١، وجّهها ممثل الدبلوماسية الإسبانية في طنجة إلى وزير الدولة الإسباني يخبره فيها أن شخصاً يدعى «الشريف التيجاني» اشترى شلالات المياه في جبل موسى (المطلّ على سبتة)، بغية تزويد المدينة بالمياه. الرسالة تضيف أن الشخص المعني «ربما يكون من أصول جزائرية»(٦٤).

= و«كابريراس آلتا إي باخا» (Cabreras Alta y Baja)؛ و«باتيريا خوتا إي بويبلو» (Batería Jota y Pueblo)، و«لاس أسيراس» (La Aceras).

(٦٣) المصدر نفسه.

(٦٤) توجد الرسالة في أرشيف القصر الملكي في مدريد، وتحمل الرقم C1295/25.

وقد ساهم مغربي آخر في تعمير حي برينسيبي بالمغاربة، هو محمد اليزيد الذي كان يقتني المنازل التي غادرها الإسبان بعد تزايد المغاربة في الحي، ويبيعها للمغاربة الذين كان يمنحهم تسهيلات في الأداء. وكان الشخص المذكور كذلك هو المساهم الرئيسي في حافلة النقل العمومي الوحيدة التي تربط سبتة بالقرى المغربية المجاورة لها، والتي لقيت رواجاً كبيراً[٦٥]، لأن سكان القرى كانوا إلى ذلك التاريخ يأتون إلى سبتة إما مشياً على الأقدام أو على ظهر الدواب، كما يستحضر بعض المغاربة المتقدّمين في السن الذين استجوبناهم. وكان توافر هذه الوسيلة من النقل سبباً في نزوح مغاربة آخرين من قبيلة أنجرة للاستقرار في حيّ «برينسيبي».

وفي الوقت الحاضر، تحسّنت ظروف العيش في حيّي «خادو»، و«بينزو»، وشيّدت فيهما بنايات عصرية يقطنها مغاربة وقلة من الإسبان، لكن الأمر ليس كذلك بالنسبة إلى حيّ «برينسيبي»، ونسخته في مليلية حيّ «لاكانيادا»، حيث ما زال البناء الفوضوي من دون ترخيص أحياناً هو المسيطر. غير أن اللافت للانتباه هو أن تجد إلى جانب السكن العشوائي الإقامات الفارهة، ذلك لأن حتى أولئك الذين كوّنوا الثروة فضّلوا المكوث في الحيّين، لأنهم يجدون صعوبة في الاندماج في الأحياء التي يقطنها الإسبان.

وينتشر الإجرام والانحراف وتجارة المخدّرات والهجرة السرّية بشكل كبير في الحيّين. وبحسب دراسة أنجزتها صحيفة البايس اعتماداً على تقارير وزارة الداخلية الإسبانية سنة ٢٠٠٣[٦٦]، يعتبر حيّ «برينسيبي» الأكثر خطورة في كل إسبانيا بسبب ارتفاع نسبة الاجرام فيه. وبيّنت الدراسة نفسها أنه في عملية واحدة قادتها شرطة محاربة المخدرات في هذا الحيّ خلال ثلاثة أيام سنة ٢٠٠٢، تم حجز أكثر من ١٠٠ زورق مطاطي سريع ودراجات بحرية تستعمل في تهريب المخدرات، وأن ما تمّت مصادرته من أموال ومعدات تجاوز مليوني يورو. وبحسب المصدر نفسه، أجبر تفكيك قاعدة عمليات المخدّرات الموجودة في حي «برينسيبي»، شبكة المافيا منذ سنة ٢٠٠٢، على تغيير نشاطها إلى الهجرة غير المشروعة، حيث اقتنت عدداً من المساكن خصصتها لتجميع المهاجرين المغاربة والجزائريين، وأولئك القادمين من أفريقيا جنوب الصحراء، قبل ترحيلهم إلى إسبانيا. وبحسب عملية حسابية قدمتها الدراسة استناداً إلى مصادر

(٦٥) يتعلّق الأمر بشركة La Valenciana.S.A. التي كانت تحتكر، إلى غاية استقلال المغرب، النقل الطرقي في كل منطقة الحماية الإسبانية.

(٦٦) Barbulo, «El barrio más peligroso de España».

الشرطة في المدينة، فإن ما تحصل عليه شبكة المافيا من وراء كل رحلة بين ضفتي مضيق جبل طارق يصل إلى ٦٠ ألف يورو، على اعتبار أن الزوارق المطاطية السريعة تحمل عادة حوالى ٤٠ شخصاً، يدفع كل منهم ما قيمته ١٥٠٠ يورو[٦٧]. ويساعد على ازدهار الهجرة السرية انطلاقاً من حي «برينسيبي» أن الشرطة لا تدخل هذا الحيّ ونظيره في مليلية حي «لاكانيادا»، إلا في الحالات النادرة، بدعوى أنها عندما تدخل إلى هناك يتم رشق دورياتها بالحجارة، كما أن حافلات النقل العمومي ترفض المرور في أغلب شوارعهما.

وللمغاربة في هذه الأحياء مدارسهم ومساجدهم ومحالّهم التجارية، وهي تعطينا صورة عن غياب التعايش بين المغاربة والإسبان، كما تعبّر عن الاختلافات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية العميقة، وبالتالي ترمز إلى عالمين يفصلهما عن بعضهما البعض جدار سميك، لم يكن له أثر منذ خمسين سنة إلى الوراء، بحسب شخص عاش طفولته في حي «برينسيبي» فضّل عدم ذكر اسمه: «في طفولتي لم يكن حي برينسيبي كما هو الحال اليوم، بل كان هناك تعايش نموذجي بين المسلمين والمسيحيين واليهود. كنا ندرس مع بعضنا البعض في المدارس نفسها، وفي أعياد رأس السنة كان جيراننا الإسبان يهدوننا الحلويات التي يعدّونها في المناسبة، ولأنهم يحترمون معتقداتنا، لم يكونوا يحضّرونها بالخمر. نحن كذلك كنا ندعوهم إلى وجباتنا في عيد الأضحى، وأذكر أن والدي كان ينحر كبشين، الأول يوم عيد الأضحى، والآخر قبل عيد الأضحى بيوم واحد، وهذا الذي كنا نخصص جزءاً منه لجيراننا المسيحيين».

وترى الجمعيات الحقوقية أن جزءاً من المسؤولية في الوضعية المزرية التي آلت إليها «الأحياء العرقية» في سبتة ومليلية تتحمّلها سلطات المدينتين التي لم تقم بأي شيء لتسهيل الاندماج، وتوفير الحدّ الأدنى من الخدمات الإدارية والاجتماعية في هذه الأحياء. وبحسب هذه الجمعيات، فإن أقصى ما يمكن أن يتحقق في الوقت الحاضر، هو «التعايش»، وليس «الاندماج»، على اعتبار أن العناصر التي تحقق الاندماج ليست متوافرة، فلا زواج مختلط، ولا صداقات بين إسبان المدينتين ومغاربتهما. وقد لفت انتباه كاتب هذه السطور في حفل زفاف حضره في مدينة سبتة، أن الإسباني الوحيد الذي كان حاضراً في الحفل هو مصوّره. غير أن سلطات المدينتين لا تشاطر دائماً هذا الرأي،

---

(٦٧) المصدر نفسه.

بل إن بعض المسؤولين يرون أن الاندماج الاجتماعي تحقق فيهما بشكل نموذجي، وتكفي الإحالة هنا إلى بعض تصريحات رئيس حكومة مليلية خوان خوسي إمبرودا (Juan José Imbroda)، مثل التي يقول فيها: «إننا نمثل مرصداً متقدماً لما يحدث في مدن أوروبية أخرى، إننا نموذج تجب الاستفادة منه»(٦٨).

نسجل اليوم كذلك غياب الاختلاط بين الأطفال، فالمدارس الإسبانية التي يدرس فيها المغاربة في سبتة ومليلية لا تضم غيرهم، أولاً لوجودها في أحياء جلّ ساكنتها مغاربة، وثانياً لأن الإسبان الذين يقطنون في جوارها يرفضون إدخال أبنائهم إليها. ورغم أن آباء التلاميذ الإسبان يقدمون مبرّرات لموقفهم هذا من قبيل: «المغاربة يثيرون المشاكل»، «المستوى التعليمي للمغاربة متدنٍ بسبب جهلهم للغة»(٦٩)، فإن الدوافع العنصرية لا يمكن إقصاؤها عند تحديد الأسباب الحقيقية لهذا الموقف. ولا يتردّد الناطق باسم وزارة التربية الإسبانية في سبتة بيدرو غورديو (Pedro Gordillo) في فضح هذه الوضعية عندما يقول: «لن يكون هناك تعايش في المدينة حتى تصبح هناك مساواة في الثقافة والتعليم»(٧٠). ومن بين المنظمات غير الحكومية التي ندّدت بهذه الوضعية، «جمعية التبادل الثقافي» التي فضحت «السياسة التمييزية لوزارة التربية حيال الجالية المسلمة في مليلية، حيث لا يُسمح لأبناء المغاربة، بحسبها، بالتسجيل إلا في مدارس محدّدة، وذلك لفصلهم عن التلاميذ الإسبان، وهو ما يشجّع، بحسب رئيسة الجمعية جنيدة سلام، على «ظهور الغيتوهات»(٧١).

إن التميز الذي ينشأ عليه أطفال يعيشون في المجتمع نفسه، يجعلهم يجهلون بعضهم البعض، وبالتالي يشكّلون أحكام قيمةً تكرّس العنصرية والرفض. فالطفل المغربي يشاهد الطفل الإسباني فقط عندما يغادر الحيّ الذي يقطن فيه، وبالتالي ليس هناك أي ارتباط من نوع آخر يمكن أن يسمح بوجود مجتمع متعدد الثقافات. ويقدم

(٦٨) Irujo, «La presión de «nuestro» islam».

(٦٩) شهادة عبد السلام حادي، رئيس «الجمعية الإسلامية البخاري» في سبتة. انظر: «El 17% de los niños musulmanes de Ceuta abandona la ESO,» Webislam, 8/11/2000, <http://www.webislam.com/noticias/41589el_17_de_los_ninos_musulmanes_de_ceuta_abandona_la_eso_solamente_uno_de_cada_600.html>.

(٧٠) المصدر نفسه.

(٧١) «Denuncian la discriminación del ministerio de educación a comunidad musulmana de Melilla,» *Agencia EFE*, 29/12/2007, <http://www.webislam.com/noticias/51044-denuncian-la-discriminación-del-ministerio-de-educación-musulmana-de.html>.

خسوس رودريغيز (Jesús Rodriguez) الصورة التالية عن هذا الوضع: «في مليلية نتواجد أكثر مما نتعايش، ولكن نتواجد في سلام؛ مليلية ليست بيروت، ولا ضواحي باريس، هي كذلك ليست اليمين المتطرف الموجود في هولندا. وإذا نظرنا إلى ما يوجد في العالم يمكن أن نقول إن الوضع ليس سيئاً جداً»(٧٢).

رابعاً: المغاربة في المنظومة التعليمية لسبتة ومليلية

يعود تاريخ إنشاء أول مدرسة لتعليم اللغة العربية في سبتة إلى سنة ١٨٨٨، وليس لدينا أية معلومات عن هذه المدرسة التي ورد ذكرها في الوثائق الرسمية، والظاهر أنها كانت مجرد كُتّاب لتعليم القرآن لأبناء المغاربة الذين كانوا في المدينة. وفي سنة ١٩٠٦، صدر قانون ملكي بشأن إنشاء مدرسة للغة العربية في سبتة. وفي ١٦ آذار/ مارس ١٩١١ قرر المجلس البلدي لمدينة سبتة إنشاء ما يسمّيه محضر اجتماع ذلك المجلس بـ «المدرسة البلدية الإسبانية العربية» التي فتحت أبوابها في حيّ «برينسيبي»، وبالضبط في المنطقة المعروفة بـ «أنغولو». وكانت تتولى نفقاتها بلدية المدينة التي تدفع كذلك رواتب الإداريين والمعلّمين الإسبان، في حين كان معلّم اللغة العربية يتقاضى أجرته من طرف المؤسسة العسكرية، على اعتبار أن أكبر نسبة من التلاميذ كانوا من أبناء الجنود المغاربة(٧٣).

وقد لقيت «المدرسة البلدية الإسبانية العربية» في سبتة عناية أكبر بعد إعلان الحماية الإسبانية على شمال المغرب سنة ١٩١٢، وخصوصاً أن سلطات الحماية رأت فيها نواة للمشروع «التحضيري» الكولونيالي في المغرب بشكل عام، لأن نجاح التجربة في سبتة كان يعني تعميمها في بقية مناطق الحماية. لذا كانت المدرسة تحظى برعاية خاصة من طرف المفوض السامي الإسباني في المغرب، الذي كان يتحدّث باستمرار أمام أعيان المغاربة وآباء التلاميذ عن أهمية التعليم: «تريد إسبانيا الكريمة أن تهيئ لكم مستقبلاً زاهراً، تريد أن تنير عقول أبنائكم التي يسيطر عليها اليوم الجهل»(٧٤).

---

(٧٢) Rodriguez, «Melilla, ou chrétien et musulmans vivente plus ou moins bien ensemble».

(٧٣) Álvaro Velazco Aured, «El esfuerzo educativo de la II República en Ceuta: Un caso de atención escolar municipal a la minoría musulmana Ceuta,» *Cuadernos del Archivo Municipal de Ceuta*, Año 4, no. 8 (1994), p. 242.

(٧٤) Alberto Serrano Montaner, «Enseñanza general indígena,» *Alta Comisaria de España en Marruecos-inspección en Intervención de Fuerzas Jalifianas* (1930), p. 20.

وكانت خُطب المفوض السامي تتحدّث كذلك عن احترام الخصوصية الثقافية والدينية للمغاربة: «يجب أن تكونوا متيقنين أن الدين الإسلامي الذي ينتمي إلى ما هو مقدَّس في أرواحكم، لن يتعرض لأدنى تجريح، ولا أدنى تنقيص، وستكون في هذه المدارس جميع الضمانات، فالفقيه المعلم هو الذي سيتولى التدريس، لذا ليس هناك مبرر للتحفظ أو عدم الثقة ...»[٧٥].

والواقع أن الإسلام والثقافة العربيين حظيا بعناية خاصة في «المدرسة البلدية الإسبانية العربية» في سبتة، إذ كانت أول حصة يتلقاها الطلبة في الصباح هي الدين الإسلامي، في حين لم تحظَ الثقافة الإسبانية، خصوصاً في البداية، إلا باهتمام محدود، ولم تكن برامج الدراسة تتضمن إلا حصصاً محدودة من اللغة والثقافة الإسبانيتين. أما السبب، فهو من دون شك الموقف المتحفّظ لآباء التلاميذ، على اعتبار الإسبانية لغة المستعمر. وكانت الإدارة الاستعمارية تعي ذلك، بحسب ما يستنتج من كلمة المفوض السامي: «نحاول أن نقنعكم بأن هدفنا ليس فقط تعليمكم اللغة الإسبانية، وإنما وبالخصوص تحسين مبادئكم»[٧٦]. وقد عرفت المدرسة توسعاً منذ سنة ١٩٢٣. وقد غيّرت اسمها آنذاك إلى «المدرسة العربية الإسبانية»، كما فتحت أبوابها للبنات. كما تمّ في ذلك التاريخ إدراج مواد جديدة، من بينها علم الزراعة وبعض الصنائع والحرف اليدوية. وفي سنة ١٩٣٧، غيّرت المدرسة اسمها من جديد، وأصبحت تعرف باسم «المدرسة المغربية»، ثم ابتداءً من سنة ١٩٤٠ أصبح اسمها «المدرسة الإسلامية الابتدائية».

ومع تزايد عدد المغاربة في سبتة، تأسست مدرسة ابتدائية ثانية سنة ١٩٤٢ في حي «خادو»، يسمح لنا قانونها المؤسس، والصادر عن وزارة التربية الوطنية الإسبانية (٤ آب/أغسطس ١٩٤٢) بأخذ معلومات عن هيكلتها. فالمدير يشترط فيه أن يكون إسبانياً، بينما المدرّسون إسبان ومغاربة. ومن شروط قبولهم توفرهم على تجربة مهنية في مدارس مغربية في منطقة الحماية، وأن لا يكونوا قد تعرّضوا لأي نوع من أنواع العقاب بسبب انتماء سياسي أو تصرف مهني[٧٧]. وفي بدايتها، كان في المدرسة

---

(٧٥) المصدر نفسه.

(٧٦) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(٧٧) انظر نصّ القرار في: Parra, «Educación en Ceuta durante el periodo del Protectorado Español en Marruecos: 1912-1956,» p. 179.

معلمان، أحدهما إسباني، والثاني مغربي، وكان راتبهما محترماً، بحيث يتجاوز راتب المعلم في إسبانيا بنسبة ٥٠ بالمئة. وقد وصل عدد الذين سجلوا فيها في السنة الأولى من تأسيسها ٥٨ تلميذاً(٧٨). خلال هذه المرحلة، لم يعُد للمغاربة التحفّظ نفسه الذي كان لهم في بداية عهد الحماية، من ولوج أبنائهم مدارس تشرف عليها إسبانيا. وتؤكد رسالة موجهة من عمدة مدينة سبتة إلى وزيرة التربية الوطنية في مدريد، مؤرخة في ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٥، أن المدارس العربية الموجودة في المدينة، أصبحت: «تتمتع بنجاح وسمعة كبيرين بين المسلمين»(٧٩). وكانت الدراسة باللغتين الإسبانية والعربية، أما المواد الأساسية المبرمجة في المقررات، فهي: التاريخ، والدين الإسلامي، واللغتان العربية والإسبانية، ومبادئ علم الزراعة. وكان تزايد الإقبال على المدرسة وراء تأسيس مدرسة عربية ثالثة سنة ١٩٤٣ في حي «برينسيبي»، بلغ عدد التلاميذ في سنتها الأولى ٥٤ تلميذاً(٨٠).

كان إنهاء التعليم في هذه المدارس الابتدائية يسمح بولوج التعليم الثانوي، وهو ما جعل تأسيس مدرسة للتعليم الثانوي في سبتة حاجة ملحّة، ليس فقط للمغاربة، وإنما للإسبان كذلك، بحسب محضر اجتماع للمجلس البلدي المؤرخ في سنة ١٩٢٧، لأن كل مدارس التعليم الثانوي الموجودة في المدينة آنذاك كانت تابعة للقطاع الخاص، الأمر الذي جعل أمر ولوجها متعذّراً على المغاربة، وكذا الإسبان المنتمين إلى الطبقة الفقيرة، والذين كانوا يشكّلون أغلبية السكان. وقد رأى المشروع النور سنة ١٩٣١، وأطلق عليه اسم «المعهد الإسباني المغربي». وهو الأول من نوعه في إسبانيا ذو التعليم المزدوج، الأمر الذي جعل منه تجربة نموذجية لتلاقح الثقافات، وكان مفتوحاً للمغاربة مسلمين ويهوداً، إضافة إلى الإسبان. وقد شيّدت البناية المخصّصة له بهندسة معمارية موريسكية ترمز إلى ذلك التلاقح. وإلى جانب المقيمين في سبتة، توافد عليه طلبة مغاربة من مليلية ومدن مغربية أخرى، كما أقبل على التسجيل فيه بشكل كبير الطلبة الإسبان من أجل تعلّم اللغة العربية. وكانوا يحصلون بعد سنتين من التكوين على دبلوم يفسح لهم العمل في مجال الترجمة، أو في الإدارة الإسبانية في منطقة الحماية (هذا

(٧٨) Fernando Valderrama Martínez, *Historia de la acción cultural española en Marruecos* (Tetuán: Editorial Marroquí, 1956), p. 957.

(٧٩) Fernando Valderrama Martínez, *Manual del maestro español en la escuela marroquí* (Tetuán: Imprenta el Mahdia, 1952), p. 20.

(٨٠) Parra, «Educación en Ceuta durante el periodo del Protectorado Español en Marruecos: 1912-1956,» p. 180.

ما يستخلص من رسالة من مدير المعهد إلى وزير التربية الوطنية)[٨١]. وبفضل نجاح التجربة، تم إلغاء تعليم اللغة العربية للإسبان في مدارس مالقة وكناريـاس ومدريد، بحيث بقيت فقط في سبتة ومليلية. وبالإضافة إلى العربية والإسبانية، كان هناك قسم خاص بالدراسات التلمودية منذ سنة ١٩٣٥، وهو ما شجع اليهود المغاربة كذلك على الإقبال على المعهد، وخصوصاً أن السلطات الإسبانية لم تكن تنظر بارتياح إلى الإقبال المتزايد لليهود المغاربة في سبتة على إرسال أبنائهم للدراسة في «الرابطة الإسرائيلية» (تابعة للرابطة الفرنسية) الموجودة في مدينتي تطوان وطنجة[٨٢].

كان المعهد يمنح البكالوريا في القسمين العربي والإسباني، غير أنه كان هناك اختلاف في توجّه القسمين، ففي حين تولى القسم الإسباني إعداد الطلبة من أجل دخول الجامعة، وكانت تأتي لجنة من جامعة إشبيلية، ثم من جامعة غرناطة في ما بعد، لامتحانهم من أجل تلك الغاية، اقتصر التكوين في القسم العربي على إعداد طلبة يلجون في ما بعد سلك التعليم كمعلمين أو كصغار الموظفين، للعمل في الإدارة الإسبانية في سبتة ومدن الحماية. وهذا ما جعل عدداً من المغاربة الذين يتجاوز طموحهم ذلك، يتركون القسم العربي ويلتحقون بالقسم الإسباني. وكان طلبة القسم العربي الذين يودّون ولوج الجامعة ملزمين بالدراسة سنتين تحضيريتين إضافيتين. غير أن هذه الوضعية تم إصلاحها ابتداءً من سنة ١٩٤٠، حيث صدر قانون يساوي بين البكالوريا الإسبانية والعربية في المعهد. وبحسب القانون المشار إليه، فإن الغاية منه هي: «توفير تعليم ثانوي حقيقي، يجعلهم (الطلبة المغاربة) يتابعون دراستهم في الجامعات الإسبانية وجامعات المشرق»[٨٣]. لقد أصبح، آنذاك، بإمكان طلبة القسم العربي دخول الجامعة الإسبانية، كما أن عدداً منهم فضّل الرحيل إلى المشرق، وتخرجوا في الجامعة المصرية، وكان ذلك بدعم من عدد من قادة الحركة الوطنية في الشمال، وعلى رأسهم عبد السلام بنونة والتهامي الوزاني ومحمد داوود[٨٤]. وإلى جانب الدروس المنتظمة، كان المعهد

---

(٨١) المصدر نفسه.

(٨٢) Instituto Nacional de Segunda Enseñanza, «Memoria del instituto de enseñanza hispano-marroquí (1933),» in: Ibid., pp. 16-17.

(٨٣) «Boletín Oficial de la Zona del Protectorado,» *Vicente* (31 diciembre 1940), p. 276.

(٨٤) حرص كلّ من التهامي الوزاني ومحمد داوود، وهما من رموز النهضة الثقافية التي عرفها شمال المغرب في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين، على مراقبة التعليم العربي في مدينة سبتة، وجعله يتماشى وثقافة المغاربة الدينية والاجتماعية، وكانت برامج الدراسة العربية في المعهد تتوافق وتلك الموجودة في المدرسة الأهلية في تطوان التي كان محمد داوود يتولى إدارتها. وكان الإنتاج الأدبي لداوود يحظى بعناية خاصة من طرف الأوساط العلمية والأدبية =

ينظم سلسلة محاضرات، شارك في بعضها مثقفون وزعماء الحركة الوطنية المغربية، وكان الشرط الذي وضعته أمامهم سلطات الحماية لإلقاء محاضراتهم، هو عدم انتقاد إسبانيا أو المسّ بمصلحتها(٨٥).

والواقع أن «المعهد الإسباني المغربي» لسبتة أدى دوراً رائداً في التعليم في منطقة الحماية، بحيث تخرّج، بالخصوص في قسمه الإسباني، عدد من رواد الجامعيين المغاربة الذين تابعوا دراستهم في الجامعات الإسبانية، أشهرهم من دون شك محمد بولعيش، وهو أول محام مغربي في إسبانيا، مارس المحاماة في مدريد في أربعينيات القرن العشرين، وكان مكتبه من المكاتب المهمة في العاصمة الإسبانية، بحيث ضم فريقاً من المحامين يعملون تحت إشراف بولعيش. وقد امتد نشاط المكتب إلى سبتة، ثم إلى تطوان، التي فتح فيها مكتباً ثانياً، وكان أول محام يتوفر على مكتبين: الأول في إسبانيا، والثاني في المغرب. وقد اعتبر زعماء الحركة الوطنية في شمال المغرب بولعيش لسانهم أمام السلطات الإسبانية، ساعده على ذلك اندماجه مع العائلات الإسبانية العريقة التي آل لها القرار السياسي في إسبانيا بعد الحرب الأهلية، بعد أن تزوّج ابنة المفوض السامي الإسباني في المغرب الجنرال غارسيا فالينيو (García Valiño). وقد جمع بولعيش ثروة كبيرة، وكان أول من استثمر في قطاع السياحة في مدينتي سبتة وتطوان عندما أقام مجموعة من الفنادق الفخمة، ودأب على استدعاء نجوم هوليود آنذاك للإقامة فيها(٨٦). كما استقرّ بولعيش بعد استقلال المغرب في مدينة تطوان، وانتخب نائباً في أول برلمان مغربي سنة ١٩٦٣، ممثلاً لقبيلته الأصلية أنجرة المحاذية لسبتة(٨٧).

وإلى جانب طلبة المعهد الذين اختاروا بعد إنهاء دراستهم فيه الالتحاق بكليات الحقوق، أقبل بعضهم على دراسة الطب والصيدلة، وكانوا من رواد الأطر المغربية في

= في سبتة، وهذا ما يؤكّده حصوله على جائزة «الأسواق الأدبية» التي كانت تسلّم في المدينة، مرّتين، سنتي ١٩٢٤ و١٩٢٨.

(٨٥) يتذكر بعض المسنّين المغاربة المقيمين في سبتة الذين درسوا في المعهد المذكور، أن مؤسس حزب الاستقلال الزعيم علّال الفاسي كان من بين الذين ألقوا محاضرات في المعهد.

(٨٦) من بين هؤلاء الممثلة الأمريكية «إليزابيت تايلور».

(٨٧) بسبب اختلاطه منذ طفولته مع الإسبان، كان بولعيش ذو الأصول الموريسكية يتحدّث اللغة العربية بلكنة إسبانية، وهو ما حاول استغلاله خصومه السياسيون عندما ترشّح للانتخابات، حيث أشاعوا عنه أنه اعتنق المسيحية، وقد نجح في تفنيد تلك الادعاءات والفوز في الانتخابات. وما زالت عائلة بولعيش تتمتع بنفوذ اقتصادي كبير في سبتة، ويتولى حفيد محمد بولعيش، كريم بولعيش، في الوقت الحاضر منصب رئيس الغرفة التجارية للمدينة.

هذين التخصّصين في مدن شمال المغرب، كما أقبل البعض الآخر على الأكاديميات العسكرية في مختلف مدن إسبانيا، وخصوصاً سرقسطة وطليطلة. ويرجع الفضل في دفع هؤلاء إلى ولوج الأكاديميات العسكرية في إسبانيا إلى محمد أمزيان، أحد أبطال الحرب الأهلية الإسبانية، الذي عيّن منذ مطلع أربعينيات القرن العشرين حاكماً عسكرياً لمدينة سبتة برتبة جنرال، وكان أول مغربي يشغل ذلك المنصب.

وفي علاقة بالتعليم، حرصت السلطات الإسبانية في سبتة على تشجيع المسلمين من أجل تأسيس جمعية خاصة بهم، تتحول إلى ناطقة باسم الجالية المسلمة أمامها، ومخاطبها في مجال التربية والتعليم وتنظيم الأمور العدلية والتشريعات الإسلامية وشيْد المساجد والحمامات والمقابر(٨٨).

وبمقتضى قرار وزاري صادر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٧، رأت النور «الجمعية الإسلامية». ورغم محاولة السلطات الإسبانية تسخيرها لما يخدم أهدافها، أبلت الجمعية البلاء الحسن في مراقبة التعليم في «المعهد الإسباني المغربي»، وغيره من المدارس العربية في سبتة، وتوجيهه وفق ما يخدم الثقافة العربية الإسلامية. هذا على الأقل ما نخرج به من خلال المراسلات التي كانت لرئيس الجمعية مع القائمين على حقل التعليم في سبتة ومدريد. ونقرأ في رسالة مؤرخة سنة ١٩٣٧ بعث بها إلى المجلس البلدي لسبتة، أن الجالية المسلمة راضية عن تأسيس هذا المعهد، وعلى الدور الذي يضطلع به، والنتائج التي تحققت من خلاله. وتصف الرسالة المعهد بـ: «مشروع إسبانيا التربوي المندمج في سياستها التحضيرية»(٨٩)، الذي سيجعل الجالية المسلمة في سبتة: «تنمي احترامها وشكرها للدولة الحامية». ويشيد رئيس الجمعية في النهاية بالدور الذي تضطلع به كل المدارس الإسبانية العربية التي تأسست في سبتة: «من أجل تنوير عقول البنات والبنين المسلمين»، وتلقينهم: «حب واحترام إسبانيا ... وحب العمل، وتقوية الإيمان، وتبني العادات الحسنة...»(٩٠). غير أن الرسالة نفسها تذكر أن الجالية المسلمة: «تجعل خصوصياتها الثقافية الأصلية فوق كل اعتبار».

---

(٨٨) كان مقرّ الجمعية شارع أفريقيا، وكان على البناية العلم الإسباني، والعلم الأخضر شعار الإسلام. وقد حُلّت الجمعية سنة ١٩٥٦ مع استقلال المغرب.

(٨٩) AHCCE. Legajo 71-6094, «Escrito del presidente de la Comunidad Musulmana,» (26 marzo 1940).

(٩٠) المصدر نفسه.

في رسالة أخرى موجّهة إلى مندوب الحكومة في سبتة، يقول رئيس الجمعية الإسلامية، إن هذه المدارس تمثل الخيار الوحيد لإنقاذ الأطفال المسلمين في سبتة من الضياع ومن التسكع بالشوارع، وتطالب الرسالة نفسها بأن تكون الأولوية لدخول هذه المدارس للأيتام والفقراء من المغاربة[٩١].

ورغم أن المدارس السالفة الذكر لم تكن مقتصرة على الذكور، فإن التعليم بالنسبة إلى الإناث كان نادراً جداً في المغرب برمته، وليس فقط في سبتة، وخصوصاً أن أغلب سكان المدينة من أصول قروية. لذا، فباستثناء حالات محدودة، لا نعثر على فتيات مغربيات في المدارس إلا في الخمسينيات، عندما تم إنشاء أول مدرسة للبنات، أطلق عليها اسم «المدرسة الإسبانية المغربية للبنات»[٩٢]، وكانت تابعة لوزارة التربية الوطنية الإسبانية. أما مواد التدريس فيها، فهي، بالإضافة إلى اللغتين العربية والإسبانية، التربية الإسلامية والأنشطة اليدوية الخاصة بالفتيات[٩٣]. وكانت الغاية من المدرسة تكوين ربات بيوت أكثر من تكوين أطر، لأن اشتغال المرأة لم يكن بالإمكان تصوره في مجتمع مسلم محافظ آنذاك مثل ما هو حال مدينة سبتة.

بالنسبة إلى مليلية، وبحسب مقال نشر في صحيفة تلغراف الريف بتاريخ ١٦ آب/ أغسطس ١٩١٠، يعود تاريخ تأسيس أول مدرسة لتعليم اللغة العربية في مليلية إلى سنة ١٨٨٠، وقد تولى إدارتها أحد أوائل المستعربين الإسبان الذين حلوا في المغرب، هو فرانسيسكو مارين (Francisco Marin) الذي عمل مترجماً في الجيش الإسباني في مليلية. وفي مطلع القرن العشرين، تأسست «مدرسة الترجمة العربية الإسبانية في مليلية». بعد ذلك، صدر قانون في ٢٤ حزيران/ يونيو ١٩٠٤، تم بمقتضاه تأسيس أول مدرسة رسمية معترف بها للغة العربية في مليلية، يتعلق الأمر بما سمّي بـ «أكاديمية العربية الدارجة»، التابعة للسلطات المحلية للمدينة، وكانت تلقن اللهجة المغربية للعسكريين الإسبان. وفي سنة ١٩٠٦، تم تأسيس مدرسة عربية أخرى في مليلية بمقتضى القرار الملكي نفسه الذي رخص بتأسيس مدرسة سبتة. وقد بدأت بالعمل سنة ١٩٠٧، وحملت اسم «المدرسة الأهلية» (Escuela Indígena)، وكانت كما يستنتج من

---

(٩١) المصدر نفسه.

(٩٢) صدر قرار التأسيس سنة ١٩٥٠، لكن المدرسة لم تفتح أبوابها إلا سنة ١٩٥٤، وكان مقرّها في شارع أفريقيا بمحاذاة مقرّ الجمعية الإسلامية.

(٩٣) AHCCE. Legajo 71-3-7984 (10 abril 1950).

اسمها، خاصة بالتلاميذ المغاربة. وقد التحق بها كأستاذ محمد بن عبد الكريم الخطابي، ومن التلاميذ الذين درسوا فيها: شقيقه امحمد، ومحمد أمزيان. وكانت المدرسة مسرحاً للحكاية السالفة الذكر التي كان بطلاها هذا الأخير والملك ألفونسو الثالث عشر، وكانت تلك الحكاية وراء العناية التي حظيت بها المدرسة التي أصبحت منذ ذلك التاريخ تابعة لوزارة الحربية.

وقد اهتمت السلطات الإسبانية في مليلية باللغة الأمازيغية كذلك، على اعتبار أنها اللغة الأم لسكان المدينة المسلمين، وكانت غايتها من ذلك تسهيل التواصل بين هؤلاء والإدارة الإسبانية. وصدر، في هذا السياق، قرار ملكي في ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩١٤، يحثّ على أهمية تعليم اللغة الأمازيغية، ويتحدّث عن تأسيس مدرسة متخصّصة في هذه اللغة، تولى مهمة التدريس فيها مدرّس رئيسي إسباني، ومدرّس مساعد مغربي. وكانت المدرسة موجّهة بالخصوص إلى بعض ضباط الجيش الذين كانت تسعى إسبانيا إلى إرسالهم إلى قبائل الريف، لمراقبة السكان. وبسبب نجاح التجربة، صدر قرار ملكي آخر في سنة ١٩١٨، جعل اللغة الأمازيغية تدرّس داخل المؤسسة العسكرية في مليلية. ومن بين الذين درسوا فيها آنذاك، الحاكم العسكري لمليلية الجنرال سيلفستر.

واستمرّت المدارس الإسبانية العربية في سبتة ومليلية في عملها حتى إعلان استقلال المغرب سنة ١٩٥٦، عندما وُقعت اتفاقية ثقافية بين المغرب وإسبانيا، يلتزم فيها كل طرف بتغطية مصاريف المدارس التي أسسها أو التي تُعرف بثقافته في بلد الطرف الثاني. غير أنه، وتفادياً لما قد يلحق بمستقبل تلاميذ هذه المدارس من أضرار إذا تم إغلاقها دفعة واحدة، تقرر أن يتم الإغلاق بشكل تدريجي. وهكذا استمرت في سبتة مدرستان عربيتان، وفي مليلية مدرسة واحدة، إلى سنة ١٩٦٣، حيث صدر قرار عن وزارة التربية الوطنية الإسبانية يقضي بإغلاق المدارس الثلاث. وحتى لا يترك المغرب فراغاً ثقافياً في المدينتين، قام بتأسيس مدرستين ابتدائيتين في سبتة ومليلية، كانتا بمنزلة ملحقتين، الأولى تابعة للثانوية الأهلية في تطوان، والثانية تابعة لثانوية خالد بن الوليد في الناظور.

وقد بقيت مدرستا سبتة ومليلية المغربيتان تستوعبان أكبر عدد من التلاميذ المغاربة إلى سبعينيات القرن العشرين، أولاً لأن المدارس الإسبانية الخالصة لم يعُد يسمح

بولوجها حتى عام ١٩٦٧، إلا للإسبان والمغاربة الحاصلين على الجنسية الإسبانية، وكان عددهم محدود جداً آنذاك؛ وثانياً لأنه بين مغاربة المدينتين كانت هناك نظرة سلبية إلى من يُدخل أبناءه إلى المدارس الإسبانية ويترك المدارس المغربية، خصوصاً مع موجة الحماس الوطني التي عمّت المدينتين بعد الاستقلال. وقد شجع المغرب التعليم في المدرستين، حيث كان يوفر منحاً لمواصلة الدراسة الإعدادية والثانوية في مدينتي تطوان والناظور لكل الطلبة الذين ينهون دراستهم الابتدائية في سبتة ومليلية، كما أنه شجعهم على الالتحاق بالوظيفة العمومية في المغرب الذي كان يعرف خصاصاً في الأطر.

وبعد اختفاء الثانوية الأهلية في تطوان، أصبح لمدرسة سبتة استقلال إداري، وحملت اسم «مدرسة طارق بن زياد»، وقد غيّرت مكانها، بحيث شيدت في المكان الموجود في المنطقة الحدودية المعروفة باسم «باب سبتة»، وكانت تابعة لمندوبية التعليم في مدينة تطوان التي حرصت على توفير كتب الدراسة للتلاميذ بالمجان، كما كانت تقدم لهم وجبتي الفطور والغداء، ووضعت لهم توقيتاً خاصاً يسمح للذين يدرسون منهم في المعاهد الإسبانية في الصباح أن يلتحقوا بها بعد الظهر. وهي تجربة ربما لا تتكرر في مكان آخر، لأن التلاميذ يدرسون في يوم واحد برنامجين دراسيين صادرين عن وزارتين لبلدين مختلفين. عن تلك التجربة، يقول محمد البياري الذي اشتغل مديراً للمدرسة في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين: «نجحنا في استقطاب أعداد كبيرة من التلاميذ، وخلقنا لديهم تعلقاً بالثقافة والعادات المغربية. كنا نقدم لهم الوجبات على الطريقة المغربية، وكان الكسكس هو وجبة يوم الجمعة. كان هدفنا هو خلق جو عائلي، وتمكين التلاميذ ليس فقط من التعليم المغربي، وإنما كذلك من العادات والثقافة المغربية. لذا لم يكن المطعم مقتصراً على التلاميذ، وإنما المعلمين كذلك. وكنا نحن أطر المدرسة نحظى باحترام خاص من طرف شرطة وجمارك الحدود، مغاربة وإسباناً. كنا نمنح للتلاميذ بطاقة الطالب التي تسمح لهم باجتياز الحدود. ومع الأسف الشديد اختفت المدرسة اليوم، لا أعرف لماذا؟ لكن ما وصلني من أخبار يؤكد أن سبب اختفائها ليس عدم إقبال التلاميذ، وإنما سوء التسيير الذي آلت إليه»[٩٤].

---

(٩٤) حوار مع المؤلف، بتطوان، في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣.

كان مصير مدرسة مليلية أحسن من مدرسة سبتة، فقد نجحت في مواصلة المشوار، من أجل الحفاظ على الثقافة الإسلامية في المدينة[٩٥]. وقد استمرت إلى غاية مطلع تسعينيات القرن العشرين مدرسة ابتدائية، يؤمّها أبناء الجالية المغربية في المدينة وأبناء القرى المجاورة التي لا توجد فيها مدارس. لكن بسبب الصعوبات التي أصبحت تعترض من ينهي دراسته الابتدائية فيها، والمتمثلة بضرورة الذهاب إلى مدينة الناظور لمواصلة الدراسة في المرحلة الإعدادية، تمّ سنة ١٩٩١ فتح أقسام التعليم الإعدادي في المدرسة، ثم ابتداءً من سنة ١٩٩٨ فتح أقسام التعليم الثانوي. وفي الوقت الحاضر (الموسم المدرسي ٢٠١٢/٢٠١٣) يدرس فيها ٧٥٠ تلميذاً، منهم ٣٦ في التعليم الأوّلي، و٣٧٨ في التعليم الابتدائي، و١٣٤ في الإعدادي، و٧٧ في الثانوي. ويقيم ٩٠ بالمئة من التلاميذ المسجلين في مدينة مليلية، والباقي في القرى المجاورة الموجودة على التراب المغربي[٩٦].

يمثّل المسجلون في المدرسة حوالى ١٠ بالمئة من التلاميذ المغاربة في المدينة. وقد أصبح المغاربة يفضّلون المدرسة الإسبانية لأن وزارة التربية الوطنية الإسبانية لا تعادل البكالوريا التي يحصلون عليها من المدرسة المغربية بشكل أوتوماتيكي بالبكالوريا الإسبانية، بحيث يجد التلاميذ صعوبة في ولوج الجامعات الإسبانية، كما أنهم حتى عندما يُقبَلون فيها يجدون صعوبة بدراسة اللغة الإسبانية في الجامعة. من جهة أخرى، لم يعُد أفراد الجالية المغربية ينظرون إلى من يُدخلون أبناءهم إلى المدارس الإسبانية بالتحفظ نفسه الذي كانوا ينظرون به إليهم خلال السنوات التالية للاستقلال. يضاف إلى هذا أن نظام التعليم في إسبانيا تحسن كثيراً مقارنة بما كان عليه الأمر من قبل، والطالب المغربي في المدارس الإسبانية يعي بأن حصوله على البكالوريا من مدرسة إسبانية يفتح له أبواب الجامعات الإسبانية والأوروبية، على اعتبار أن الاعتراف بالشواهد الجامعية بين بلدان الاتحاد الأوروبي يتم بشكل تلقائي. ويتجاوز عدد التلاميذ المغاربة في المدارس الإسبانية في المدينتين في الوقت الحاضر (الموسم الدراسي ٢٠١٢/ ٢٠١٣)، ١٤ ألفاً، نصفهم في سبتة، والنصف الآخر في مليلية[٩٧].

(٩٥) شُيِّدَت سنة ١٩٥٢، وكانت في الأصل مقرّاً لسكنى الطلبة المغاربة الذين يأتون من خارج مليلية، وما زالت إلى اليوم تحمل اسم «مقر الطلبة المغاربة المسلمين في مليلية».

(٩٦) عبد القادر كترة، «المساء تزور المدرسة المغربية الوحيدة في مليلية المحتلة،» المساء، ٢٠/٩/ ٢٠١٢، ص ٢١.

(٩٧) إحصاء اتحاد الجمعيات الإسلامية في سبتة، ص ١١.

ولا يواكب هذا الحضور المهم من الناحية الكمية حضور من الناحية النوعية، إذ إن نسبة الفشل الدراسي بين المغاربة أعلى بكثير منها بين الإسبان. وبحسب الأرقام الرسمية لمندوبية وزارة التربية الوطنية في المدينتين، فإن ٨٠ بالمئة من حالات الفشل الدراسي فيهما تسجل بين المغاربة(٩٨). وتزداد نسبة الفشل كلما تقدم المستوى الدراسي، بحسب ما تؤكده المعطيات الإحصائية. ففي سنة ٢٠٠٨، كان الأطفال المغاربة يمثلون ٦٠ بالمئة من تلاميذ الابتدائي في المدارس الإسبانية في مليلية، و٥٠ بالمئة في سبتة(٩٩)، لكن مع تقدم المستوى تراجعت نسبتهم، بحيث لم تتجاوز في السنة المشار إليها الـ ٣٠ بالمئة في المستوى الإعدادي، وذلك بسبب الانقطاع عن الدراسة في سن مبكرة(١٠٠).

ويعتبر الفشل الدراسي في سبتة ومليلية هو الأعلى في كل المناطق المحسوبة إدارياً على الاتحاد الأوروبي، كما أنه حوالى ضعف ما هو مسجل في إسبانيا. فمغادرة مقاعد الدراسة قبل إنهاء مرحلة التعليم الإعدادي هي بنسبة ٢٥ بالمئة في إسبانيا، بينما في سبتة ومليلية هي بنسبة ٥٤ بالمئة(١٠١)، ولا ينهي ٨٠ بالمئة من المغاربة مرحلة التعليم الإعدادي. أما الذين ينجحون في اجتياز كل مراحل التعليم ويصلون إلى الجامعة، فلا يتجاوز عددهم تلميذاً واحداً من أصل كل ٦٠٠ تلميذ، وهو ما يمثل ٤ بالمئة فقط من طلبة المدينتين الذين يدخلون الجامعة(١٠٢).

إن أسباب الفشل متعددة، فهناك الأمية المتفشية بين الآباء الذين يتعذر عليهم مساعدة أبنائهم في التحصيل، وقد تحدّثنا مع عدد من هؤلاء الآباء، واطلعنا على رأيهم في التعليم، فتبيّن أن نسبة منهم لا تعتبره من الأولويات. وهناك قضية اللغة، فالتلاميذ المغاربة لغتهم الأم هي العربية في سبتة، والأمازيغية في مليلية، وهي خصوصية لا يتم أخذها بعين الاعتبار من طرف واضعي برامج التعليم في المدينتين، بخلاف بقية أقاليم إسبانيا، بحيث نسجل أن الأقاليم التي لها لغات خاصة، مثل كتالونيا وبلاد الباسك

(٩٨) Irujo, «La presión de «nuestro» islam».

(٩٩) González y Pérez, «Ceuta y Melilla: Nuevos elementos en el escenario».

(١٠٠) يغادر المدرسة بشكل نهائي سنوياً ٤٠٠ تلميذ مغربي في مليلية قبل بلوغهم ١٤ سنة (مرحلة التعليم الاجباري في إسبانيا تمتدّ إلى ١٦ سنة). انظر: المصدر نفسه.

(١٠١) Ignacio Cembrero, «El árabe y el tamazig dos lenguas autonómicas más,» *El país*, 4/7/2012, <http://elpais.com/diario/2010/07/domingo/1278215559850215.html>.

(١٠٢) González y Pérez, «Ceuta y Melilla: Nuevos elementos en el escenario».

وبالينسيا وغاليسيا، تعتمد هذه اللغات في التدريس. لقد ندّدت المنظمات غير الحكومية وأحزاب المعارضة في المدينتين بهذا التجاهل للخصوصية اللغوية. ويرى خوسي لويس أروستيغي (José Luis Arostegui)، وهو رئيس نقابة رجال التعليم في سبتة ومستشار في المجلس البلدي للمدينة، أن الفشل في الدراسة مصدره غياب الإرادة السياسية، وغياب البرامج المناسبة. وهو يحمّل المسؤولية في ذلك للحكومات المحلية المتعاقبة: «الفشل الدراسي في المدينة هو فضيحة بكل المقاييس، لكن فقط بالنسبة إلى جزء من السكان. وبما أن الذي يحكم المدينة ويتولى تسييرها ليست له رغبة كبيرة في تغيير هذه الأشياء، لا يتم أبداً اتخاذ الإجراءات اللازمة. يجب القيام بتغيير راديكالي، خصوصاً في المراحل المبكرة من التعليم». ويعتبر أروستيغي أن إحدى المشاكل الأساسية هي أن الأطفال يدرسون في مراحلهم المبكرة بلغة هي غير لغتهم الأم، وهو ما لا تريد أن تعالجه السلطات: «أأرادوا أن يعترفوا بذلك أم لا، التمكّن من اللغة أساسي، وهذا هو المشكل في سبتة؛ إذا لم يتمكن الطفل من اللغة في المراحل الأولى من التعليم، من الصعب أن يتم حل المشكل في ما بعد ... في سبتة التلاميذ لا ينتهون بالفشل بل يبدأون بالفشل»[١٠٣].

وقد عادت المنظمات غير الحكومية والمعارضة السياسية في المدينتين إلى انتقاد السياسة التعليمية لوزارة التربية الوطنية بشدّة في صيف ٢٠١٢، على إثر تصريحات لوزير التربية والثقافة والرياضة خوسي إغنازيو ويرت (José Ignacio Wert)، حمّل فيها المغاربة مسؤولية الفشل الدراسي في سبتة، وكان سبب الانتقاد هو أن الوزير وقع له خلط بين حوالى ٢٠٠ تلميذ مغربي يأتون يومياً من القرى المغربية المجاورة لسبتة للدراسة في المدارس الإسبانية[١٠٤]، وحوالى سبعة آلاف تلميذ من أصول مغربية يقيمون ويدرسون في المدينة، وهم رعايا إسبان، وليسوا أجانب، كما وصفهم الوزير الذي تحدّث عن: «زحف المغاربة على مدارس سبتة». وقد نبّهته المعارضة إلى أن عدد الأجانب في مدارس سبتة هو الأقل في إسبانيا، بحيث لا يتجاوز اثنين ونصف بالمئة، بينما يتجاوز ١٣ بالمئة في برشلونة ومدريد[١٠٥].

(١٠٣) Nacho Gallego, «Arostegui: Aquí los alumnos no terminan fracasando; empiezan fracasando,» *El Faro.es*, 30/9/2011, <http://www.elfarodigital.es/ceuta/educacion/66880-arostegui-aqui-los-alumnos-no-terminan-fracasando-empiezan-fracasando.html>.

(١٠٤) Roció Abad, «Educación quiere sacar de clase a 200 escolares marroquíes en Ceuta,» *El país*, 27/6/2012, <http://sociedad.elpais.com/sociedad/2012/06/27/actualidad/1340827457009605.html>.

(١٠٥) Cembrero, «¿Pueden los musulmanes ser españoles?».

وهذا الفشل الدراسي تكون له عواقب وخيمة على مستقبل الأطفال المغاربة عندما يصلون إلى مرحلة الشباب، لأنهم يجدون أنفسهم من دون أي تكوين مهني أو تربوي. وبحسب كارمن مايسترو (Carmen Maestro) رئيسة لجنة الدولة للتعليم، لن يتمكّن من الحصول على العمل، خلال السنوات العشر المقبلة، إلا ١٥ بالمئة من الذين هم في هذه الوضعية في سبتة ومليلية[١٠٦].

وإلى وقت قريب، كان عدد لا يستهان به من الشباب المغاربة الذين يفشلون في الدراسة يتوجّهون بشكل أوتوماتيكي إلى أنشطة غير مشروعة، خصوصاً تجارة المخدرات، يساعدهم على ذلك الجو الذي يعيشونه في الأحياء الهامشية. كما كان بعضهم يرحل إلى إسبانيا للعمل في قطاعات لا تتطلب أي تأهيل، مستفيدين من الجنسية الإسبانية التي تمنحهم حرية التنقل. لكن بسبب تشديد المراقبة على تجارة المخدّرات في السنوات الأخيرة، وبسبب الأزمة الاقتصادية التي تعرفها إسبانيا، والتي لم تعُد تشجع الشباب على الهجرة، لم يبقَ أمام الشباب المغاربة في المدينتين للتخلص من الانحراف غير الانخراط في الجندية، حيث يتجاوز عددهم ٢٥٠٠ جندي من أصل ٨٠٠٠ جندي، وهو مجموع ما يوجد في سبتة ومليلية. وهم يمثلون بذلك أكثر من ٣٠ بالمئة من العسكريين في المدينتين. كما أن نسبتهم داخل الجيش الإسباني برمّته تتجاوز ٣ بالمئة، على اعتبار أن عدد جنود الجيش الإسباني هو ٧٦ ألفاً. وأمام نفور الشباب الإسباني من الجندية، تُقدم للمغاربة وغيرهم من الأجانب الحاملين للجنسية الإسبانية تشجيعات لدخوله. ويحصل الجندي في سبتة ومليلية على راتب أعلى من الذي يحصل عليه في إسبانيا، حيث حدّد سنة ٢٠١٢، بـ (١,٣٠٠) يورو كحد أدنى[١٠٧]. ويصنّف جل المغاربة في الجيش الإسباني ضمن فئة الجنود الذين ليست لهم رتب عسكرية، لأنهم لم يتخرجوا في الأكاديميات العسكرية، وإنما تجندوا بعد فشلهم في الدراسة. لذا، فأهميتهم هي من الناحية الكمية فقط، وليس من الناحية الكيفية. ومع ذلك، هناك بعض الجهات المحافظة تعارض دخولهم المؤسسة العسكرية، خوفاً من استعمالهم من طرف المغرب، أو خوفاً من تورطهم في أعمال إرهابية، كما سنرى.

ويبرز بعض الشبان المغاربة كذلك في أنشطة رياضية، أشهرهم محمد علي عمر المشهور بلقب «نجيم»، الذي لعب في نهاية ثمانينيات القرن الماضي للمنتخب الإسباني

(١٠٦) Cembrero, «El árabe y el tamazig dos lenguas autonómicas más».
(١٠٧) Rodríguez, «Un laboratorio de convivencia».

للشبان لكرة القدم، ولفريق برشلونة، ثم لعب في التسعينيات لفريق توتنهام الإنكليزي، ولفريق سرقسطة الإسباني الذي حاز معه سنة ١٩٩٥ كأس الاتحاد الأوروبي. وقد بقي مدرباً مساعداً لهذا الفريق إلى سنة ٢٠١١. واعترافاً منها بالخدمات التي أسداها للفريق، أطلقت سلطات سرقسطة اسمه على أحد شوارع المدينة. وفي المدة الأخيرة، عاد «نجيم» إلى مسقط رأسه سبتة، وهو يشرف في الوقت الحاضر على فريق الناشئين لكرة القدم، الذي يضم عدداً من الشبان المغاربة.

خامساً: الاتجاهات الدينية الإسلامية في سبتة ومليلية

١ ـ الإسلام المعتدل

يختلف الحقل الديني الإسلامي في إسبانيا عنه في سبتة ومليلية، ففي إسبانيا، رغم أن أغلب المسلمين مغاربة، هناك كذلك مسلمون إسبان، وآخرون من جنسيات مختلفة. أما في سبتة ومليلية، فكل المسلمين مغاربة أو من أصول مغربية. ويفرض هذا الاختلاف في الانتماء القطري مقاربة مختلفة، على اعتبار أن الإسلام في المغرب هو مالكيّ المذهب، يستند إلى إمارة المؤمنين التي تجعل من الملك أعلى سلطة دينية في البلاد، يدعو له خطباء المساجد يوم الجمعة. وقد حرصت السلطات الإسبانية على أن تأخذ هذه الخصوصية بعين الاعتبار منذ شيْد أول المساجد فيهما إبان السنوات الأولى من الحماية[١٠٨]. وبعد إنشاء أولى جمعيات الجالية الإسلامية في ثلاثينيات القرن العشرين، قامت هذه الجمعيات بالإشراف على الحقل الديني، وفق هذه التقاليد.

وقد اختفت هذه الجمعيات بعد استقلال المغرب، بسبب غياب قانون الحرية الدينية في إسبانيا الذي لم يصدر إلا سنة ١٩٦٤، وقد تلاه سنة ١٩٦٧ أول قانون يرخص بتأسيس الجمعيات الإسلامية، وهو ما سمح بتأسيس «الجمعية الاسلامية» في مليلية سنة ١٩٦٨، ثم «الزاوية المسلمة المحمدية في سبتة» سنة ١٩٧١. وقد تولّت الجمعيتان الإشراف على الشأن الديني. وكان الإسلام المعمول به في المدينتين امتداداً لما يوجد في المغرب، واستمرت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية هي المعنية بالإشراف على المساجد وتجهيزها، وتغطية نفقاتها، وتعيين الأئمة الذين كانوا

---

(١٠٨) يعود شيْد أوّل مسجد في مليلية إلى سنة ١٩١٧، يتعلّق الأمر بمسجد «إل بوين أكويردو» (El Buen Acuerdo) (الذكرى الطيبة) التابع إلى اليوم إلى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية.

يأخذون منها رواتبهم. كما أن خطبة الجمعة يتم التوصل بها من قبل هذه الوزارة، وحتى عندما لا يحدث ذلك، كان الدعاء في الخطبة لملك المغرب تقليداً ثابتاً ومظهراً من مظاهر الارتباط بين مسلمي سبتة ومليلية وإمارة المؤمنين في بعدها الروحي.

استمر الوضع كذلك إلى نهاية القرن العشرين، حيث حدثت تحولات تدريجية ولكن عميقة، ساهم فيها من دون شك تشعب الشأن الديني في إسبانيا، بسبب تزايد عدد المهاجرين المسلمين، وبسبب بروز الإسلام السياسي بشكل غير مسبوق في إسبانيا وبقية البلدان الأوروبية، عقب تفجيرات ١١ أيلول/ سبتمبر. في ظل هذه المتغيّرات، أصبحت «اللجنة الإسلامية» (Comisión Islámica) هي المخاطب الرسمي للحكومة الإسبانية باسم مسلمي كل إسبانيا. وقد حرصت هذه اللجنة التي تأسست سنة ١٩٩٢، خلال سنواتها الأولى، على تثبيت حضورها في إسبانيا من دون سبتة ومليلية، لكن الأمر تغيّر بعد ذلك، حيث رأت في نفسها أنها يجب أن تمثل مسلمي المدينتين كذلك. وبحكم أن اللجنة مكوّنة من فدراليتين بينهما خلافات عميقة، كما ورد في الفصل الرابع، فقد حاولت كل واحدة منهما أن تستأثر بالشأن الديني في إسبانيا، كما في سبتة ومليلية. لكن هذه المنافسة حسمت في سبتة سنة ٢٠٠٧ لفائدة فدرالية «اتحاد الجمعيات الإسلامية في إسبانيا» (UCIDE)، بعد أن نجحت باستقطاب ممثلي ٣٦ من ٤٠ جمعية ومسجداً في المدينة.

وعقب فوزها في الانتخابات التي خوّلت لها الإشراف على الشأن الديني في سبتة، أقامت الفدرالية احتفالاً له دلالته، حضره حاكم المدينة وقائدها العسكري، ومسؤولون من وزارة العدل الإسبانية، وهي الوصية عن الهيئات الدينية في إسبانيا. ويستخلص من هذا الحضور مباركة السلطات الإسبانية للخريطة الدينية الجديدة في سبتة، ولعل هذا ما يعبّر عنه تصريح لحاكم المدينة، جاء فيه: «كنا في حاجة إلى مخاطب يمثل الجالية المسلمة، وفي النهاية حصلنا عليه». وتبرر الحكومة الإسبانية دعمها للفدرالية الفائزة في كونها تمثل أكبر عدد من الجمعيات المنتمية إلى اللجنة الإسلامية في إسبانيا (٨٠ بالمئة).

وقد استُقبل فوز «اتحاد الجمعيات الإسلامية» بتحفظ غريمتها التقليدية «الفدرالية الإسبانية للهيئات الدينية الإسلامية» (FEERI) التي اعتبرت أن ذلك تم بتخطيط من السلطات الإسبانية التي رغبت في إبعادها عن الحقل الديني في سبتة ومليلية. ولا

تنظر السلطات الإسبانية بكثير من الرضا إلى الدعم الذي يقدمه المغرب إلى «الفدرالية الإسبانية للهيئات الدينية الإسلامية» من أجل تنظيم الشأن الديني في إسبانيا بشكل عام، وفي سبتة ومليلية بشكل خاص، كما لا تنظر بارتياح إلى التقارب الموجود بين المغرب والمشرفين عليها، ولا إلى إرسال المغرب سنوياً ممثلين عن سكان المدينتين لأداء مناسك الحج على نفقة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، بتنسيق مع الفدرالية. وبحسب معلومات أوردتها صحيفة المساء المغربية نقلاً عن مصادر إسبانية، اعتبرت إسبانيا استقبال ملك المغرب أثناء الدروس الدينية (الدروس الحسنية) التي تنظّم في شهر رمضان، لرئيس الفدرالية (السابق) في إسبانيا وممثلها في سبتة أحمد محمد علي، وإمام مسجد عمر بن الخطاب في مليلية عمر البوستاوي، عملاً استفزازياً على اعتبار أن الشخصين يحملان الجنسية الإسبانية(١٠٩).

كما وصلت الخلافات بين ممثلي الإسلام في سبتة إلى المساجد التي أصبحت كل واحدة من الفدراليتين تتحكّم في مجموعة منها. وقد رفضت فدرالية «اتحاد الجمعيات الإسلامية»، بعد أن آلت إليها سلطة القرار، اتباع النهج الديني المعمول به في المغرب، وألغت تقليد إشراف الخطباء الذين يعيّنهم المغرب على المساجد التابعة لها، وأقدمت على تعيين أئمة جدد، دأبت على إرسال بعضهم إلى مراكز التأطير الديني في المشرق العربي، للحصول على تأطير يختلف عن الذي للأئمة التابعين لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، مستفيدة في ذلك من الدعم المالي الذي تحصل عليه من طرف مديرية الشؤون الدينية التابعة لوزارة العدل الإسبانية. ومن أهم المساجد التي آل الإشراف عليها إلى الفدرالية، مسجد النور الذي ألحقت به مدرستان قرآنيتان؛ واحدة للذكور، وأخرى للإناث.

وقد وصلت ذروة الخلافات حول المساجد ومن له حق الإشراف عليها، وبالتالي فرض الخطاب الذي يراه مناسباً، في مسجد سيدي محمد المبارك، وهو أهم مسجد في المدينة، إذ أصبح التوتر سيد الموقف. وتطورت الأمور بشكل خطير في آذار/ مارس ٢٠١٠، إذ حصلت مشادة كلامية وتشابك بالأيدي أمام هلع واستغراب المصلّين، وذلك عندما حاول كل طرف فرض الخطيب الذي سيلقي خطبة الجمعة. فقد حاول

(١٠٩) جمال وهبي، «صراع في سبتة حول بسط المغرب لسيطرته على الحقل الديني، وبدء في عزل عدد من الأئمة،» المساء (٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩)، <http://www.maghress.com/almassae/29448>.

أتباع «الفدرالية الإسبانية للهيئات الدينية الإسلامية» فرض الإمام الذي يمثل الإسلام المعمول به في المغرب، بينما حاول أتباع «اتحاد الجمعيات الإسلامية» فرض الإمام الرافض لإمارة المؤمنين والمذهب المالكي. وقد اضطرت قوات مكافحة الشغب الإسبانية التدخل لفضّ النزاع وإخراج الإمامين تحت حراسة أمنية.

وبرز الخلاف كذلك أثناء صلاة عيد الأضحى، ففي سنة ٢٠١٠ تقرر لأول مرة منذ نهاية الحكم المغربي في سبتة ومليلية، جعل يوم عيدي الفطر والأضحى عطلة رسمية، وتم منح المسلمين مكاناً خاصاً لنحر الأضاحي. لكن المجموعتين لم تتفقا على مكان أداء صلاة العيد، فقد أدتها فدرالية «اتحاد الجمعيات الإسلامية» في المصلى الموجود في حي «لوما مارغاريتا» (Loma Margarita)، وشارك فيها ١٥٠٠ شخص، واعتبرت السلطات تلك الصلاة حفلاً رسمياً في المدينة (على غرار الاحتفالات الدينية التي تخصّ المسيحيين)، لذا قررت حضوره مُمَثَّلة بحاكم المدينة وقائدها العسكري. وقد نُصبت أعلام إسبانيا في المكان الذي أقيمت به الصلاة، وحظي الحفل بتغطية خاصة من قبل وسائل الإعلام. لكن على بعد بضع مئات من الأمتار من هذا المكان، أدت صلاة العيد المجموعة الثانية في مسجد سيدي المبارك، وحضرها حوالى ٥٠٠ شخص، ولم تحظ بالاهتمام نفسه.

ولم يصل الانقسام إلى الحدّة نفسها في مليلية، لكن منذ سنة ٢٠١٠ بدأ يظهر خلاف ما زال مستمراً بين «اللجنة الإسلامية لمليلية» (CIM) التي تمثل أغلبية مسلمي المدينة، و«الجمعية الإسلامية» (AM). وقد برز الخلاف أثناء الدعوة إلى انتخاب المكتب الجديد لـ «اللجنة الإسلامية لمليلية»، حيث اعتبرت «الجمعية الإسلامية» الانتخابات «غير قانونية وتفتقد لروح الديمقراطية، وتم تسييسها من طرف حزبين سياسيين»[(١١٠)] (التحالف من أجل مليلية الذي أسسه مسلمو المدينة، والحزب الاشتراكي العمالي). وظهر أن كل واحدة من الجمعيتين كانت تميل إلى أحزاب سياسية بعينها، ففي الوقت الذي نجد فيه نوعاً من التقارب بين اللجنة الإسلامية وحزب «التحالف من أجل مليلية»، نجد قطيعة بين هذه اللجنة والحزب الشعبي الذي يقود الحكومة المحلية التي قررت في المقابل التقرّب من «الجمعية الإسلامية». وهكذا أوقفت هذه الحكومة الدعم المالي الذي كانت تمنحه للجنة الإسلامية، وبدأت تمنحه

---

(١١٠) Raquel Serrano, «Abderrahman Benyahya calificó ayer de «ilegal e irregular»,» *SUR.es.*, 8/1/2010, <http://wwwdiariosures/es/20100108/melilla/benyahya-insta-paren-elecciones-201000108.html>.

للجمعية الإسلامية، وهو ما أثار انتقادات عدد من المهتمين بالشأن الديني في مليلية، على اعتبار أن «الجمعية الإسلامية» لا تمثل إلا عدداً محدوداً من مسلمي المدينة(١١١). وقد ازداد التوتر بين الحكومة المحلية واللجنة الإسلامية عندما قامت هذه الأخيرة بتنظيم مؤتمرها الذي أسمته «المؤتمر العالمي الثالث» في مدينة السعيدية المغربية بحضور ١٤٠٠ مؤتمِر، جاؤوا من أفريقيا وأوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وقد اعتبرت تلك السلطات أن عقده داخل التراب المغربي هو بمنزلة تقارب مع المغرب.

٢ ـ الجماعات السلفية والجهادية

جعلت المستجدّات الحاصلة في المدينتين المغرب يهتم بالشأن الديني بشكل أكبر، لأن الأمر يتعلق بتهديد تقاليد مترسّخة منذ عقود، ولأن إبعاد المغرب عن هذا الشأن يعطي فرصة للمتطرفين للسيطرة عليه. فقد اعتبر المغرب تعيين شخص محسوب على «جماعة التبليغ» السلفية المتشددة، على رأس «اتحاد الجمعيات الإسلامية في سبتة» تهديداً للإسلام المعتدل؛ يتعلق الأمر بالعربي المتاييس الذي مع تأكيده الانتماء إلى جماعة التبليغ، رفض نعته بالمتطرف، واستغرب ذلك: «أنا أصولي خطير؟... كيف ذلك إذا كانت ابنتي تلعب كرة القدم، هل يمكنك أن تتخيل أصولياً يسمح لابنته بممارسة الرياضة أمام الجمهور؟»(١١٢). وقد اهتمت وسائل الإعلام الإسبانية بمباركة سلطات مدينة سبتة تعيين أشخاص من «جماعة التبليغ» للإشراف على الشأن الديني في المدينة، وخصوصاً أن عدداً من المتورطين في تفجيرات ١١ آذار/ مارس ٢٠٠٤ في مدريد كانوا ينتمون إلى هذه الجماعة قبل أن يستقطبهم تنظيم القاعدة(١١٣). كما حللت بعض الدراسات الأكاديمية الإسبانية، خطاب الجماعة، واعتبرت أنه يتعارض مع السياسة الرامية إلى اندماج المهاجرين المسلمين في المجتمع الإسباني(١١٤).

---

(١١١) حصلت الجمعية الإسلامية سنة ٢٠١٢ على دعم مالي من طرف حكومة مليلية قُدِّرَ بـ ٩٠ ألف يورو، واعتبر خصومها أن هذا الدعم غير قانوني، وأنها حصلت عليه بفضل علاقة المصاهرة الموجودة بين رئيسها عبد الرحمن بنيحيى، ومندوب الحكومة في مليلية عبد الملك البركاني.

(١١٢) Ignacio Cembrero, «Marruecos y la FEERI acusan al gobierno español de favorecer a los integristas de la UCIDE,» *El País*, 10/12/2007, <http://www.webislam.com/noticias/50900-marruecos-y-la-feeri-acusan-al-gobierno-español-de-favorecer-a-los-integristas-d.html>.

(١١٣) من بينهم أبو الدحداح، وعامر عزيزي، وعزيز البكري.

(١١٤) يمكن العودة في هذا السياق إلى الدراسة التوثيقية التي أنجزها باحثان من جامعتي غرناطة وولبة. انظر: Sol Tarrés y Javier Jordán, «Movimientos musulmanes y prevención del yihadismo en España,» *Athenas Paper*, vol. 2, no. 1 (27 marzo 2007), <htp://www.athenaintelligence.org>.

وفي ضوء كل هذا، طالب المغرب الذي ينتمي إليه جلّ مسلمي سبتة ومليلية وثلاثة أرباع مسلمي إسبانيا، بدمقرطة الحقل الديني الإسلامي، وذلك من خلال إعطاء فرصة للمهاجرين المسلمين للتصويت لممثلي هيئاتهم، على غرار ما هو الحال في بلدان أوروبية أخرى، بدل الوضع الحالي الذي يثير الكثير من الجدل، ذلك لأن الفدراليتين اللتين تشكلان اللجنة الإسلامية، وفي صراعهما المحموم من أجل السيطرة على اللجنة، والتحول إلى ناطق باسم المسلمين أمام السلطات الإسبانية، وبالتالي إلى مشرف على هذا الحقل، ومتحكّم في الميزانية المرصودة له من طرف السلطات الإسبانية، تلجآن في الكثير من الأحيان إلى منهجية غير ديمقراطية، تتمثل بضم جمعيات ليس لها من صفات الجمعيات غير الاسم، غايتهما في ذلك الرفع من عدد الجمعيات التي ينطقون باسمها، على اعتبار أن السلطات الإسبانية ترى أن الفدرالية التي لها الأولوية هي التي يصوّت لها أكبر عدد من هذه الجمعيات(١١٥).

وقد قوبلت تصريحات المسؤولين المغاربة بردود فعل من طرف ممثلي «اتحاد الجمعيات الإسلامية»، وفي مقدمتهم رئيسها المؤسس رياج ططري البكري (يحمل الجنسيتين السورية والإسبانية)، المحسوب على تيار الإخوان المسلمين، والذي اعتبر أن «المغرب ليس له الصفة التي تسمح بالمطالبة بالكيفية التي يجب أن تُنظم بها الجالية الإسلامية في إسبانيا، وكيف يجب أن تختار رؤساءها»(١١٦). كما رفض اقتراح المغرب كذلك الكاتب العام للجنة الإسلامية في مليلية عبد الحفيظ عمر عبد الله الذي قال: «نحن إسبان ولا نقبل اقتراحاً مقدماً من قبل المغرب»(١١٧). ومع ذلك، يرى عمر عبد الله أن المقترح مهم، وأن جمعيته كانت ستقبل به لو كان مصدره الحكومة الإسبانية: «كل قرار يتمّ اتخاذه من أجل توحيد اللجنة الإسلامية، يجب أن يكون مصدره الدولة الإسبانية، من خلال وزارة العدل»(١١٨).

---

(١١٥) من بين الانتقادات الموجّهة من طرف المغرب، تلك الصادرة عن «مجلس الجالية المغربية في الخارج»، وهو مؤسسة حكومية، تضمّ ممثلي الجالية المغربية في مختلف البلدان حيث توجد جالية مغربية، ويحسب الكاتب العام للمجلس عبد الله بوصوف، فإن الوضع في إسبانيا يجب أن يتغير: «المسلمون يحتاجون إلى هيئة أكثر ديمقراطية، لأن رؤساء اللجنة الاسلامية اليوم لا يمثلون أحداً». انظر: Eugenia Redonda, «Marruecos levanta recelos al querer controlar a los musulmanes en España,» *SOITU*, 17/3/2009, <http://ssssoitues/soitu/2009/03/16/actualidad/1237233102-433377.html>.

(١١٦) المصدر نفسه.

(١١٧) المصدر نفسه.

(١١٨) المصدر نفسه.

وبغضّ النظر عن درجة حضور أشخاص محسوبين على تيارات متطرفة في الجمعيات المكلفة بتسيير الشأن الديني في المدينتين، فالمؤكد هو أن سبتة ومليلية تعرفان امتداداً ملحوظاً للتطرف الديني، إلى درجة تحوّلت معه الأحياء الهامشية في المدينتين إلى وكر لإعداد الإرهابيين واصطياد الجهاديين، بحسب تقارير أجهزة المخابرات الإسبانية. وقد ثبت وجود «جهاديين» ينتمون إلى حي «برينسيبي» في العراق وأفغانستان، وفي معتقل غوانتانامو، أشهرهم أحمد عبد الرحمن الملقب بـ «الطالبان الإسباني»، والذي تم اعتقاله في أفغانستان سنة ٢٠٠٢، على إثر الغزو الأمريكي، وقضى ثلاث سنوات في معتقل غوانتانامو، قبل أن تسلّمه السلطات الأمريكية إلى السلطات الإسبانية التي أعادت محاكمته من جديد. وبحسب تقارير الإدارة الأمريكية التي سرّبتها «ويكيليكس»، وتقارير المحكمة العليا الإسبانية، يتعلق الأمر بـ: «عنصر محوري في شبكة المتطرفين الإسلاميين في أوروبا، متخصص في المتفجرات، والأسلحة والتقنيات الإرهابية»(١١٩).

وقبل أن ينضم إلى تنظيم القاعدة، كان أحمد عبد الرحمن عضواً في «جماعة التبليغ»، وقد تلقى تكوينه الجهادي في البداية في حيّ «برينسيبي» الذي ينتمي إليه، ثم في مدينة تطوان. وكان انتماؤه إلى الحيّ المذكور سبباً في تكثيف أجهزة محاربة الإرهاب المراقبة على بقية المغاربة الذين يقيمون فيه. وبحسب المدير العام للأمن الإسباني خوان كوتينو (Juán Cotino)، يمثل حيّ «برينسيبي» تربة خصبة تسمح بانتشار التعصب الديني، وهذا ما زكّته دراسة ميدانية قام بها فريق من الباحثين في جامعة غرناطة، بحيث اعتبرت أن الحيّ المذكور مرشح إلى أن يصبح تحت المراقبة المطلقة للإسلاميين الراديكاليين، لوجود معطيات تحصرها الدراسة في: «قوة التمركز العرقي، وقلة حضور الإدارة، ومراقبة بعض مجموعات الشباب المتأثرة بالأيديولوجيا السلفية للشأن الاجتماعي في الحيّ، ووجود هوية تدعو إلى المواجهة بين المسلمين وغير المسلمين»(١٢٠).

---

(١١٩) «El «Talibán español» era una grave amenaza para Estados Unidos,» *Publico.es*, 25/4/2011, <http://www.publico.es/internacional/372868/el-taliban-espanol-era-una-grave-amenaza-para-estados-unidos>.

(١٢٠) Javier Jordán y Humberto Trujillo, «Entornos favorables al reclutamiento yihadista: el barrio el príncipe Alfonso: Ceuta,» Jihad Monitor Occasional Paper; no. 3, 22/11/2006, <http://www.gees.org/documentos/Documen-01898.pdf>.

ودائماً، بحسب الدراسة نفسها، يقوم «السلفيون» بأعمال الوعظ في هذا الحيّ، حيث يحضّون الشباب على الصلاة والابتعاد عن التدخين، وعن شرب الخمر، وينصحون الأطفال من الجنسين بعدم اللعب مع بعضهم البعض. ولا يجدون صعوبة كبيرة في استقطاب عدد من المهمّشين والعاطلين، وأحياناً القاصرين. وتتحدّث الدراسة عن وجود أماكن مغلقة، مثل المرائب الخاصة التي يحولها هؤلاء إلى فضاءات للصلاة والدعوة[١٢١]. عن ذلك يقول أحد المغاربة المقيمين في حيّ «برينسيبي» بنبرة لا تخلو من أسف: «المتطرفون المقيمون في المدينة يرفضون أي اختلاط بالإسبان، وهم يسيطرون على عدد من المساجد. اليوم عدد المساجد في سبتة هو ٤٥ مقابل ست كنائس، أظن أن الذي يوجد هنا هو قنبلة موقوتة».

ويرى الأمن الإسباني أن مصدر هذه التيارات الراديكالية هو المغرب، خصوصاً بعد ثبوت، بحسبه، وجود علاقة بين بعض المتطرفين في سبتة والفنيدق وتطوان. ومن بين الذين أشارت إليهم تقارير المخابرات الإسبانية بالاسم، عمر الحدوشي، وهو أحد الأربعة الذين يحملون لقب «شيوخ السلفية الجهادية في المغرب»، والذي سبق وحكم عليه بالسجن لمدة ثلاثين سنة عقب تفجيرات الدار البيضاء سنة ٢٠٠٣، قضى منها ثماني سنوات قبل أن يصدر في حقه عفو ملكي. وبحسب أحد هذه التقارير، زار الحدوشي المقيم في تطوان، سبتة في صيف ٢٠١٢، وألقى خطبة في مسجد التوبة المحسوب على جماعات متطرفة، وتمكّن من استقطاب جهاديين تم إرسالهم إلى سورية[١٢٢]، شارك بعضهم في عمليات انتحارية ضد النظام السوري، من بينهم مصطفى محمد طافو، ورشيد الوهابي الملقب بأبي مصعب الشمالي. وقد وضعت وزارة الداخلية الإسبانية على موقعها الإلكتروني فيديواً يصور هذا الأخير لحظات قبل تنفيذ عمليته الانتحارية، وهو يشرح مبتسماً، وبلغة عربية سليمة، أسباب إقدامه على ذلك،

---

(١٢١) تصنّف محاضر الشرطة الإسبانية هذه المصليات المغلقة بالخطيرة، وتنطلق من معطيات محسوسة، حيث ١٨ من الذين تمّ اعتقالهم عقب تفجيرات مدريد سنة ٢٠٠٤، كانوا من أئمة هذه المصليات في مختلف جهات إسبانيا أو مسؤولين عن جمعيات إسلامية متشدّدة. انظر: Jordán Javier, «El Terrorismo yihadista en España: evolución después del 11M,» Real Instituto el Cano, <http://www.realinstitutoelcano.org/wps/portal/rielcano/contenido?wcm-globalcontext=/elcano/elcano-es/programas/terrorismo+global/publicaciones/publ-amenaza+espana/dt7-2009>.

(١٢٢) في تصريح لصحيفة المساء المغربية، كذّب الحدوشي كلّ ما جاء في هذا التقرير، واعتبر أنه «من ابتداع المخابرات الإسبانية». انظر: جمال وهبي، «تقرير مخابراتي يتهم الحدوشي بتجنيد الشباب للقتال في سوريا،» المساء، ٢٤/١٠/٢٠١٢.

وكان يرتدي أحزمة ناسفة ولباساً عسكرياً. وقد امتطى شاحنة عسكرية مفخخة انفجرت بعد دقائق عقب اصطدامها بسور ثكنة عسكرية؛ يتعلق الأمر بالعملية الانتحارية التي استهدفت ثكنة مدينة إدلب السورية في حزيران/ يونيو ٢٠١٢، والتي أودت بحياة ١٣٠ شخصاً.

كل هذا خلق حالة تأهب قصوى في سبتة، فرضت التنسيق بين هيئتين أمنيتين منفصلتين، هما الحرس المدني، ومصلحة الاستعلامات التابعة للشرطة الإسبانية، اللتين قامتا في حزيران/ يونيو ٢٠١٣ بأول عملية مشتركة ضد مجموعات إسلامية راديكالية، بحسب بيان لوزارة الداخلية الإسبانية؛ يتعلق الأمر بتفكيك شبكة من ثمانية أفراد يحملون الجنسية الإسبانية، متخصّصة في استقطاب الجهاديين وإرسالهم إلى سورية «للمشاركة في عمليات انتحارية لفائدة تنظيمات تابعة للقاعدة». وبحسب الندوة الصحفية التي عقدها وزير الداخلية الإسباني خورخي فرنانديز دياز (Jorge Fernandez Diaz) عقب تفكيك الشبكة، فإن عدد الجهاديين الذين انتقلوا من سبتة إلى سورية في سنة واحدة هو أحد عشر. وقد حذّر الوزير من خطورة هؤلاء وإمكانية عودتهم إلى إسبانيا لتنفيذ عمليات إرهابية، بحيث يمكن أن يقوموا بذلك من دون أن يلفتوا الانتباه، لأن الأمر يتعلق، بحسبه، بـ «ذئاب منفردة».

ويذكر البيان أعلاه أن الشبكة المفكّكة نجحت باستقطاب قاصرين كذلك. وكانت وسائل الإعلام الإسبانية والمغربية قد نقلت من قبل تصريحاً لمندوب الحكومة في سبتة، تحدّث فيه عن قاصر من مدينة سبتة يدعى نور الدين، ينتمي إلى حيّ «برينسيبي»، تشبّع بالفكر المتطرف في مدينة الفنيدق المجاورة، دخل المغرب بجواز سفر مزوّر، ومنه انتقل إلى تركيا برفقة شخص آخر. وقد أكدت والدة المعني بالأمر، أن ابنها اتصل بها من تركيا، وأخبرها أنه راحل من هناك إلى سورية للجهاد، و«أنه لن يعود أبداً»(١٢٣)، وأن كل توسلاتها لم تقنعه للتراجع عن قراره.

وكانت أجهزت محاربة الإرهاب الإسبانية قد اعتقلت سنة ٢٠٠٦ والد القاصر، بتهمة المشاركة في تكوين «خلية إسلامية متطرفة»، ورغم أن النيابة العامة طالبت في حقه بعقوبة تراوح بين ٨ و١٢ سنة، فإن المحكمة أطلقت سراحه لعدم كفاية الأدلة. وكان أعضاء الخلية، وهم في مجموعهم أحد عشر (عشرة منهم يحملون الجنسية

---

(١٢٣) جمال وهبي، «مقتل مغربيين في معارك بسوريا،» المساء، ١٢/ ٤/ ٢٠١٢.

الإسبانية، وواحد الجنسية المغربية)، قد اتخذوا من مسجد التوبة مقراً للقاءاتهم. وكان هذا المسجد في الأصل يحمل اسم الزاوية الحراقية، نسبة إلى أحد رموز الصوفية في المغرب. وقد بناه في سبتة في خمسينيات القرن العشرين الشيخ عرفة الحراق، حفيد مؤسس الزاوية، غير أن الراديكاليين بعد أن سيطروا عليه، وبسبب موقفهم من التصوف، غيّروا اسمه إلى مسجد التوبة. وبسبب تحكّمهم في المسجد، توقف المسلمون المعتدلون عن التردّد عليه لأداء الصلاة، في وقت رفع فيه حفدة الشيخ الحراق دعوة قضائية على اعتبار أن الزاوية هي ملك للعائلة. وفي ظل هذا الجو من التوتر، شهد محيط المسجد في بداية سنة ٢٠١٣، حادثاً دموياً؛ فقد أطلق مسلحون النار، وأصاب الرصاص شخصين مغربيين، نقلا على التوّ إلى العناية المركّزة. وبحسب التحريات الأولية التي قامت بها قوات الأمن، يرجح أن يكون مصدر الرصاص إسلاميين جهاديين(١٢٤).

وقد قام الراديكاليون كذلك بإحراق رباط سيدي العباس الذي يوجد في مكان معزول على البحر. وبحسب الذاكرة الجماعية للمدينة، كان يتعبّد في هذا الرباط ولي صالح يحمل هذا الاسم(١٢٥). وهناك مصير شبيه بهذا تعرّض له مسجد سيدي المبارك، حيث جرت محاولة إحراقه سنة ٢٠٠٦، وهي المحاولة التي سبقتها عملية أخرى سنة ٢٠٠٥، تمثلت بمحاولة تفجيره بقنينة غاز.

ويقوم المتطرفون في الربط بين ما يسمّونه بالجهاد وتحرير المدينتين، وفي هذا السياق قام تنظيم يطلق على نفسه اسم «نديم المغربي»، بوضع بيان على أحد المواقع الإلكترونية المقرّبة من تنظيم القاعدة، يطالب فيه بتحرير مدينتي سبتة ومليلية، وكان ذلك عقب خطاب أيمن الظواهري الذي طالب فيه بالجهاد من أجل تحريرهما(١٢٦).

---

(١٢٤) «Dos heridos en un tiroteo cerca de una mezquita de Ceuta,» *ABC*, 29/1/2013, <http://abc.es/espana/20130129/abci-heridos-tiroteo-ceuta-20130121035.htm>.

(١٢٥) تعذّر علينا معرفة هل الأمر يتعلق بأبي العباس السبتي، المولود في سبتة في القرن الثاني عشر الميلادي، وهو مؤسّس التصوّف المغربي، أم بوليّ آخر يحمل الاسم نفسه. ويذكر الأنصاري في مخطوطه الذي يعود إلى القرن الخامس عشر الميلادي، أربعة من أولياء المدينة عاشوا في مرحلة قريبة من التي كتب فيها التأليف، يحملون اسم أبي العباس، أحدهم جده من أمه. انظر: السبتي، اختصار الأخبار عما كان بثغرة سبتة من الآثار.

(١٢٦) بثّت قناة «الجزيرة» الخطاب، واهتمّت به وسائل الإعلام الإسبانية بشكل خاص، على اعتبار أنه يقارن احتلال إسبانيا لسبتة ومليلية باحتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، واحتلال روسيا للشيشان. انظر: «Al Qaeda pone su punto de mira en Melilla y Ceuta como nuevos objetivos de su agenda de atentados terroristas,» *Info. Melilla.com*, 23/12/2006, <http://www.infomelilla.com/noticias/index.php?accion=1&id=711>.

وازداد التخوّف من خطر الإرهاب في سبتة بعد توجيه التهمة إلى بعض الجنود من أصول مغربية مقيمين في حيّ «برينسيبي»، قيل إنهم يقومون بأعمال الوعظ في صفوف الجنود المغاربة، وإنهم كانوا يخطّطون لإخراج مواد لصنع متفجرات من الثكنة العسكرية وتسليمها إلى إسلاميين راديكاليين. وتم طرد ثلاثة من المتهمين من الجيش، كما فتح تحقيق في حق آخرين. وفي الوقت نفسه ألقي القبض على جهاديين تابعين لتنظيم القاعدة، كانوا يخطّطون لتفجير باخرة أمريكية في مضيق جبل طارق. وقد ضبط أحد الذين ألقي عليهم القبض في العملية، وهو يحاول استقطاب سجناء الحق العام من داخل سجن سبتة، لتجنيدهم قصد القيام بعمليات جهادية بعد مغادرتهم السجن[١٢٧].

وفي خريف ٢٠١٢، توصلت المخابرات الإسبانية بتقرير من المخابرات الأمريكية، يحذر من بعض الجنود المغاربة في سبتة ومليلية، ومن احتمال قيامهم بأعمال إرهابية، وكانت المخابرات الأمريكية قد قامت بتحريات بين الجنود المسلمين في الجيش الأمريكي، عقب إقدام أحد هؤلاء على قتل ١٣ جندياً أمريكياً في سنة ٢٠٠٩، فتبيّن لها أن ما لا يقل عن ١٠٠ جندي مسلم في هذا الجيش يتعاطفون مع القاعدة، وأن لهم اتصالات بجنود مسلمين في جيوش أوروبية من بينها الجيش الإسباني. وبحسب التقرير، يتعاطف بعض الجنود المغاربة في سبتة ومليلية مع تنظيم القاعدة، ومع «جماعة التكفير والهجرة». ويضيف التقرير نفسه الذي حصلت صحيفة المساء المغربية على نسخة منه، أن بروفايل الجنود المشكوك فيهم هم أولئك الذين يمارسون التقية: «يظهرون أنفسهم مثل أي جنود غربيين غير مسلمين، يشربون الخمر ويتعاطون التدخين، كما يتناولون أطعمة لا تتماشى مع الشروط التي يفرضها الإسلام، كلحم الخنزير، إضافة إلى عدم مشاركتهم في أية أنشطة دينية لمسلمي سبتة ومليلية»[١٢٨]. وقد كثّفت المخابرات الإسبانية بعد توصلها بالتقرير المشار إليه، من مراقبتها للجنود المغاربة، خصوصاً أثناء مغادرتهم التراب الإسباني نحو مدينة تطوان التي تعرف هي الأخرى تزايداً لافتاً للتيارات الراديكالية.

---

(١٢٧) Javier, «El Terrorismo yihadista en España: evolución después del 11M».

(١٢٨) جمال وهبي، «المخابرات المغربية تحذر إسبانيا من مغاربة سبتة ومليلية،» المساء، ١٢/ ١١/ ٢٠١٢، <http://www.maghress.com/almassae/166994-marruecos>.

ويصف تقرير آخر للمخابرات الإسبانية سبتة بـ: «المحطة الأولى للأصولية الراديكالية» التي تنوي الوصول إلى أوروبا[١٢٩]. وبحسب دراسات أنجزت في الموضوع، فإن أهم تيار سلفي له حضور في المدينة هو «جماعة التبليغ»، في حين أن الحضور الأقوى في مليلية هو لـ «جماعة التكفير والهجرة» التي تسيطر على أحد أهم مساجد المدينة هو «المسجد الأبيض»، والتسمية مستمدة من لونه، ومن غياب أي نوع من أنواع الزخرفة والديكور داخله، إذ تعتبر الجماعة ذلك «بدعة محرّمة في الإسلام». ويوجد هذا المسجد في حي «لاكانيادا»، وهو نسخة لا تختلف كثيراً عن حي «برينسيبي» في سبتة من حيث امتداد التطرف، واستقطاب السلفيين لأشخاص يمكن تحويلهم إلى انتحاريين. ويلفت الانتباه في حي «لاكانيادا» تزايد عدد النساء اللواتي يرتدين البرقع. وقد شهد الحيّ في سنة ٢٠٠٨ حدثاً أثار الهلع بين ساكنته المسلمة، عندما تم العثور على جثة شابين مغربيين، تبيّن بعد القيام بالتحريات أنه تم تعذيبهما واغتيالهما من طرف راديكاليين يتمون إلى «جماعة التكفير والهجرة»، بعد أن قررا الانسحاب من هذا التنظيم الجهادي الذي استقطبهما في وقت سابق. ووجهت أصابع الاتهام إلى قائدي التنظيم في مليلية اللذين نجحا في الفرار والاختفاء مدة من الزمن، قبل أن يعودا إلى المدينة سنة ٢٠١٢، لمباشرة نشاطهما الدعوي[١٣٠]. وقد تمكّنت شرطة محاربة الإرهاب الإسبانية آنذاك من إلقاء القبض عليهما؛ يتعلق الأمر بنبيل محمد الشعيبي، ورشيد عبد الله محمد، اللذين لهما علاقة بالمجموعة الإرهابية التي نفذت تفجيرات مدريد سنة ٢٠٠٤. وبحسب تصريح لوزير الداخلية الإسباني خورخي فرنانديز دياز (Jorge Fernandez Diaz)، يتعلق الأمر بـ: «شخصين قادرين على القيام بعمليات إرهابية بطريقة دموية خاصة».

كل هذه المعطيات تجعل الشأن الديني من أكثر الملفات تشعباً في سبتة ومليلية. وللخروج من حالة الاحتقان التي يعيشها، يتوجب أولاً إقامة تعاون أكبر مما هو عليه الحال اليوم بين المغرب وإسبانيا، ويتطلب ثانياً تحديد طبيعة الإسلام الذي يجب أن يلقى الدعم الرسمي من قبلهما، ويتطلب ثالثاً دمقرطة الإشراف على هذا الشأن الديني،

---

(١٢٩) هـذا ما صّرح به رئيس الاستعلامات الإسبانية خيسوس دي لا مورينا (Jésus de la Morena)، انظر: José María Irujo, «Ceuta y Melilla se convierte en objetico de la guerra santa islámica,» *El Pais*, 5/11/2006.

(١٣٠) José María Irujo, «Dejar la secta del odio cuesta la muerte,» *El Pais*, 27/6/2012, <http://politica.elpais.com/politica/2012/06/27/actualidad/1340799474-732737.html>.

وذلك يمر بالضرورة عبر تخلي الفدراليتين اللتين يفترض أنهما تمثلان مسلمي سبتة ومليلية وغيرهم من مسلمي إسبانيا عن خلافاتهما الجانبية وحساباتهما الضيّقة. ونظن أن مستشارة المجلس البلدي في سبتة سليمة عبد السلام محقة في قولها: «ما دام أنه لا يوجد مسلسل ديمقراطي حقيقي داخل الجالية الإسلامية في إسبانيا، لن يكون هناك تمثيل حقيقي ومناسب لحاجات هذه الجالية».

سادساً: الجالية المغربية والوضعية الاقتصادية لسبتة ومليلية

لا تستطيع سبتة ومليلية توفير الاكتفاء الذاتي في المحاصيل الفلاحية، بحيث ينعدم فيهما النشاط الفلاحي، وبحكم أن البحر يفصلهما عن إسبانيا، والمسافة عن أقرب مدينة إسبانية بالنسبة إلى مليلية تتجاوز ٢٠٠ كيلومتر بحراً، تبقى الحاجة ملحّة إلى الارتباط بالمغرب من حيث التموين الفلاحي، وكذا من حيث المياه الصالحة للشرب. ولا يتوافر في المدينتين قطاع سياحي، كما هو الحال في جنوب إسبانيا وشمال المغرب، كما أن قطاع العقار محدود، بسبب ضيق الرقعة الجغرافية.

وتنحصر الأنشطة الاقتصادية الأساسية للمدينتين في (القطاع الثالث) التجارة والخدمات، وحركة الميناءين، خصوصاً ميناء سبتة الذي يعتبر أحد أهم موانئ جنوب البحر الأبيض المتوسط من حيث حركة المسافرين الذين يتجاوز عددهم سنوياً ستة ملايين، ونسبة كبيرة منهم هم مهاجرون مغاربة في مختلف البلدان الأوروبية، يعجّ بهم الميناء خلال عطلة فصل الصيف.

وعلى اعتبار أنهما منطقتان معفيتان من الضرائب، تستفيد سبتة ومليلية من امتيازات خاصة في المجال الضريبي، فالضريبة على الدخل أقل من ٥٠ بالمئة من بقية جهات إسبانيا، وهو الخفض نفسه التي تستفيد منه شركات الإنتاج الصناعي، في حين تستفيد وسائل النقل من خفض في الضريبة يصل إلى ٣٠ بالمئة، أما «الضريبة على القيمة المضافة» فهي أقل ٦ مرات من بقية جهات إسبانيا. ويتقاضى الموظفون رواتب أعلى من التي يتقاضونها في إسبانيا. وتشتغل حوالى ٥٠ بالمئة من اليد العاملة النشيطة في المدينتين في الوظيفة العمومية، غير أن حضور المغاربة في هذه الوظيفة هو شبه منعدم، وحتى من يعمل فيها، فهم عادة في وظائف دنيا (سائقين، فرّاشين، مكلفين بأعمال النظافة).

ويخلق هذا الإقصاء من فرص الشغل توتراً في العلاقات بين المغاربة والإدارة في المدينتين، كما حدث في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠ في مليلية، بعدما أُعلن عن لوائح المستفيدين من فرص الشغل الجديدة في القطاع العام (١٣٠٠ منصب شغل جديد)، وتبيّن إسقاط أسماء المغاربة الحاملين للجنسية الإسبانية منها، فخرجت تظاهرة احتجاجية، وتم إضرام النيران في القمامات في الشارع العام، وتحول الأمر إلى مواجهات مع الشرطة، سقط على إثرها جرحى من الجانبين. ويمثل المتحدرون من أصول مغربية ٨٠ بالمئة من مجموع العاطلين في المدينتين.

وترى بعض المنظمات المدافعة عنهم أن سبب الإقصاء لا يعود فقط إلى عدم وجود أطر مؤهلة بينهم، وإنما كذلك إلى دوافع سياسية، ويستند من ينحو هذا المنحى إلى وجود جامعيين من أصول مغربية في المدينتين لم ينالوا فرصتهم للعمل في الإدارة، لأن تزايد حضورهم في هذه الإدارة تتم ترجمته كنقطة تخدم مصالح المغرب في مطالبه المتعلقة باستعادة المدينتين. وكما أن هناك غياباً في الإدارة، هناك غياب في المهن الليبرالية، إذ إن نسبة المغاربة في المهن الليبرالية (أطباء، مهندسين، محامين) لا تعدو أن تكون رمزية.

في ظل هذه الوضعية، تبقى التجارة المصدر الوحيد للعيش بالنسبة إلى المغاربة، ويمتلك عدد منهم محالّ للمواد الغذائية والخضار والمجازر التي تبيع اللحوم المذبوحة على الطريقة الإسلامية. وجلّ هذه المحالّ تقع في أحياء المغاربة الذين يمتلكون كذلك محالّ للملابس الجاهزة والنسيج، بعضها على درجة من الأهمية، بحيث توجد في الأحياء الراقية.

يمتلك المغاربة كذلك أغلب المحالّ الموجودة في الحيّيْن التجاريين المخصّصيْن للتعامل مع المغاربة الذين يعيشون من التهريب المعيشي، وهما حيّان تم شيْدهما في بداية تسعينيات القرن الماضي خارج المجال الحضري للمدينتين قرب المنطقة الحدودية، وفق خطة ممنهجة الغاية منها الحيلولة دون وصول تجار التهريب المعيشي الذين يأتون من المغرب إلى مركز المدينتين، وهو ما يعتبره أحد تجار التهريب المعيشي الذين تحدثنا إليهم تصرفاً عنصرياً: «إنهم يريدون أموالنا، ولكن لا يريدوننا نحن، يظنون أننا نشوّه جمالية المدينة بهندامنا وبأكياس السلع التي نحملها على أكتافنا. نحن كذلك يناسبنا وجود المحلات في جوار الحدود، لأننا بهذه الطريقة

لن نحتاج إلى وسيلة نقل، وخصوصاً أن سيارات الأجرة ترفض حمل السلع إذا كانت كثيرة»[١٣١].

ويتحول الحيّان من الاثنين إلى السبت إلى شبه خلية نحل، بسبب الحركة التجارية مع المغرب. ويقدر عدد المغاربة الذين يدخلون يومياً إلى كل واحدة من المدينتين بحوالى ٢٠ ألفاً، ويصل الرقم إلى ٣٠ ألفاً يومي الأربعاء والخميس، بحسب السلطات الرسمية لسبتة ومليلية[١٣٢]، منهم ٨٠ بالمئة تجار التهريب المعيشي، والباقي مغاربة من الطبقة الوسطى، يأتون بشكل منتظم من مختلف مدن المغرب بغية التسوق. ولا يحتاج المغاربة الذين يعيشون في المدن المجاورة، والذين يشكلون السواد الأعظم من تجار التهريب المعيشي إلى تأشيرة الدخول[١٣٣].

وتنتقد جمعيات حقوق الإنسان الطريقة التي تتم بها معاملة تجار التهريب المعيشي في النقاط الحدودية، لأن تلك المعاملة، بحسبها، تحطّ من كرامة الإنسان. ويقدم لنا صحفي من جريدة البايس شهادة معبّرة عن تلك المعاملة جاء فيها: «في النقطة الحدودية التي تعرف بالحيّ الصيني، يوجد آلاف المغاربة ينتظرون في ساحة قذرة تشبه مزبلة أن يقوم رجال الجمارك برفع الحواجز حتى يمكنهم نقل رزمهم البئيسة من سلع التهريب التي اشتروها من مليلية. أغلب النساء متوسطات العمر. وإذا كان اليوم جيداً، يصل ربحهن إلى ١٠ يورو. إحداهن سقطت أرضاً بسبب ثقل الرزمة التي على كتفها، ولا أحد التفت إليها من أجل مساعدتها. التدافع يزداد، وحوالى اثني عشر جمركياً يحاولون إعادة النظام عبثاً. التوتر يصل إلى ذروته، ورجال الجمارك بدأوا بسحب الهراوات، إذ بالنسبة إليهم الذي يتسبب في الازدحام لا يفهم إلا لغة العصا»[١٣٤].

وتغضّ السلطات الإسبانية الطرف عن تجارة التهريب المعيشي التي ترى فيها متنفساً لاقتصاد المدينتين. وقد أخذت هذه التجارة أهمية تدريجية منذ سنة ١٩٦٩ عندما تم إغلاق الحدود بين إسبانيا ومستعمرة جبل طارق البريطانية. آنذاك بدأ الإسبان

---

(١٣١) حوار مع المؤلف، بسبتة، في نيسان/ أبريل ٢٠١٠.

(١٣٢) Cembrero, «Marruecos y la FEERI acusan al gobierno español de favorecer a los integristas de la UCIDE,» p. 238.

(١٣٣) لدخول مليلية لا يحتاج مغاربة قرية فرخانة المحاذية لمدينة مليلية إلّا لبطاقة التعريف الوطنية المغربية، بينما يحتاج مغاربة مدينة الناظور وقبيلة بني نصار إلى جواز سفر من دون تأشيرة، وهو ما يحتاجه مغاربة مدينتي تطوان والفنيدق لدخول سبتة.

(١٣٤) Rodriguez, «Melilla, ou chrétien et musulmans vivente plus ou moins bien ensemble».

من شبه الجزيرة يتوافدون على مدينة سبتة للتسوق، وكذلك فعل المغاربة الذين أصبحوا يتوافدون للسبب نفسه على سبتة، وكذا على مليلية، في وقت منحت فيه امتيازات ضريبية جديدة للسلع المستوردة إليهما. وبعد انضمام إسبانيا إلى الاتحاد الأوروبي سنة ١٩٨٦، لم يعد إسبان شبه الجزيرة يجدون إغراءً في القدوم إلى المدينتين من أجل التسوق، لأن سلعاً مماثلة أصبحت تدخل إسبانيا من بلدان الاتحاد، بأسعار لا تختلف كثيراً عن تلك التي تسوق بها في سبتة ومليلية، وبالتالي أصبح الرهان كبيراً على الزبائن المغاربة. وبحسب الغرفة التجارية لسبتة، يرتبط ٧٠ بالمئة من اقتصاد المدينة بتجارة التهريب مع المغرب[١٣٥]، ولا تختلف النسبة كثيراً في مليلية. ونتيجة لهذا الرواج التجاري عرفت المدينتان خلال العقد الأول من القرن الحالي أعلى «فائض ميزانية» (Superávit) في إسبانيا[١٣٦]. ويقدر مستشار بلدية سبتة في الاقتصاد والمالية، قيمة السلع التي تهرّب سنوياً من المدينتين إلى المغرب بمليار يورو في السنة[١٣٧]. وإلى غاية سنة ١٩٩٤، لم تكن السلع التي تهرب من مليلية مقتصرة على الاستهلاك في المغرب، بل كان يأتي تجار التهريب المعيشي من الجزائر كذلك، بسبب القرب الجغرافي، لكن إغلاق الحدود البرية تلك السنة بين المغرب والجزائر، أجبر تجار التهريب الجزائريين على وقف نشاطهم.

وتغضّ السلطات الإسبانية الطرف كذلك عن بعض التصرفات الخطيرة الرائجة في بعض المحلات التجارية المتخصصة في التعامل مع تجار التهريب المعيشي، مثل تزوير تواريخ صلاحية المواد الغذائية التي يقبل عليها هؤلاء التجار بسبب أسعارها التي تكون أحياناً أقل من تكلفتها الأصلية.

ومن المعروف أن تجارة التهريب المعيشي تستنزف الاقتصاد المغربي، فبحسب دراسة أنجزتها الغرفة التجارية الأمريكية في الدار البيضاء بطلب من الحكومة المغربية، كل مهرب يستقدم السلع من سبتة ومليلية، يكون سبباً في تحطيم أو عدم إنشاء عشرة مناصب شغل. وتتماشى نتائج هذه الدراسة مع تصريحات كبار المسؤولين المغاربة، فبحسب عبد الرزاق مصدق، مدير عام الجمارك ووزير الاقتصاد السابق، تبلغ قيمة

---

(١٣٥) Cembrero, Ibid., p. 233.

(١٣٦) قُدِّرَ معدّل الدخل الفردي ما بين ١٩٩١ و٢٠٠٥، بـ(٣٣٤٤) يورو في الشهر في سبتة و(٢٧٩١) يورو في مليلية، غير أنه سجّل في الوقت الحاضر تراجعاً واضحاً بسبب تبعات الأزمة الاقتصادية.

(١٣٧) المصدر نفسه، ص ٢٣٣.

الأموال التي تخرج من المغرب بطريقة غير قانونية لاقتناء السلع من سبتة ومليلية حوالى مليار ونصف مليار يورو في السنة(١٣٨).

الجدول الرقم (٥ ـ ٣)
جودة السلع المهربة من مليلية

(الأرقام بالنسبة المئوية)

درجة الجودة	رديئة	متوسطة	جيدة
المواد الغذائية المصنعة	٨	٢٥	٦٧
الألبسة الجاهزة، الزرابي والنسيج	٤,٥	٨,١٨	٨,٧٥
الأجهزة الإلكترومنزلية	-	١٠	٩٠
العقاقير الفولاذية	٧,٧	٣٠,٨	٦١,٥
قطع الغيار	٠	٢٥	٧٥
الأدوية والمواد شبه الطبية	٠	٣,٩	٩٦,١
مواد التجميل	٠	٣١,٦	٦٨,٤
المواد الكهربائية	٩,٧	٦٤,٥	٢٥,٨
الصباغة	١٦,٦٧	٣٣,٣٣	٥٠

المصدر: غرفة التجارة والصناعة والخدمات في وجدة.

ورغم الوعي بالآثار السلبية للتهريب على الاقتصاد الوطني، لم يتمكّن المغرب من محاربة الظاهرة بشكل حاسم. صحيح أنه خلال بعض الفترات تزداد المراقبة على دخول السلع، لكن ذلك يكون بشكل مرحلي فقط. والواقع أنه يستحيل اجتثاث الظاهرة، أو خفضها بشكل محسوس في غياب البديل، فهناك حوالى ٦٠ ألف شخص يمارسون هذا النشاط بشكل مباشر (٧٠ بالمئة منهم نساء)، وهناك ٤٠٠ ألف شخص يمارسونه بشكل غير مباشر، ليست لهم أية فرصة لإيجاد عمل في قطاع آخر، وهذا ما تحاول أن تستغله السلطات الإسبانية للمدينتين لصالحها. وبحسب حاكم مليلية خوان

(١٣٨) المصدر نفسه، ص ٢٣٣.

خوسي إمبرودا: «لو لم توجد سبتة ومليلية في النقاط الحدودية مع المغرب، ولو لم توجد فيهما التجارة التي توجد اليوم، لكانت البطالة أعلى في المناطق المحاذية لهما، ولكان هناك آلاف الأشخاص من دون أي مورد عيش»[١٣٩].

ورغم أن شمال المغرب بدأ بالخروج من وضعية التهميش التاريخي التي عاشها طيلة العقود التالية لمرحلة الحماية، وتم إنشاء مشاريع واعدة على الحدود مع سبتة، مثل ميناء طنجة المتوسط والمنطقة الحرة الصناعية المحاذية له، وعلى الحدود مع مليلية، مثل مشروع بحيرة «مارشيكا» السياحي في الناظور، والمركب الميناثي «الناظور غرب المتوسط» (لم تنته بعد الأشغال منه)، فإن ذلك لم يتمكّن إلى حد الآن من التقليل من وتيرة التهريب المعيشي، كما لم تتمكّن من التقليل منه الاتفاقية الموقّعة بين المغرب والاتحاد الأوروبي التي جعلت نسبة مهمة من السلع الأوروبية شبيهة بالتي تستورد من سبتة ومليلية تدخل المغرب من دون شروط جمركية ابتداءً من آذار/ مارس ٢٠١٢[١٤٠].

ولم يتمكّن كذلك من التقليل من آفة التهريب تزايد حجم السلع الإسبانية التي تدخل المغرب بشكل قانوني، والتي ترتفع بإيقاع سريع (تزايدت سنة ٢٠١٢ بنسبة ٢٨،٧٠ بالمئة، مقارنة بـ ٢٠١١)، بحيث قدرت بـ ٦٠ مليار درهم (٥,٣٠٠ مليار يورو)، وهو ما جعل من المغرب الزبون الأول لإسبانيا في الوطن العربي وأفريقيا، وجعل من إسبانيا الشريك الثاني للمغرب بعد فرنسا. ويقدر عدد الشركات الإسبانية التي تصدّر إلى المغرب بـ ٢٠ ألفاً، كما أن ألف شركة إسبانية نقلت أنشطتها إلى المغرب، والعديد منها تنتج المواد نفسها التي تهرب من سبتة ومليلية وتبيعها في الأسواق المغربية بأسعار مشابهة، ومع ذلك ما زال المستهلك المغربي يفضل السلع المهربة، لأن الأمر يتعلق بتقليد عمره أكثر من أربعة عقود، تحول إلى ثقافة متجذّرة، وإلى قناعة راسخة، بأن السلع المهربة أكثر جودة من التي تنتج في المغرب. ورغم أن هذه القاعدة ليست صحيحة دائماً، يصعب اليوم أن تجد منزلاً في شمال أو شمال شرق المغرب، مهما كان مستواه الاقتصادي والاجتماعي، لا يستهلك منتوجات مهربة من سبتة ومليلية. أما أكثر السلع رواجاً، فهي المواد الغذائية والملابس والأحذية، والسلع الصينية الرخيصة الثمن، والأدوية، وأدوات النظافة، والعطور، والآلات الإلكترومنزلية، وقطع غيار السيارات.

---

(١٣٩) المصدر نفسه، ص ١٣٤.

(١٤٠) تمّ توقيع الاتفاقية بين المغرب والاتحاد الأوروبي سنة ١٩٩٦، ودخلت حيّز التطبيق سنة ٢٠٠٠، وتمّ الإلغاء التدريجي على امتداد ١٢ سنة للرسوم الجمركية، ليصل إلى نهايته في سنة ٢٠١٢.

الجدول الرقم (٥ ـ ٤)

نسب السلع المهربة من مليلية والموجودة في أسواق مدينة وجدة

(الأرقام بالنسبة المئوية)

قطع غيار السيارات والعقاقير الفولاذية	النسيج والملابس الجاهزة	مواد التجميل	المواد الغذائية المصنعة	المواد الكهربائية	الصباغة	الأدوات الطبية	الأدوية	الأجهزة الإلكترونية
٦,٨٤	٦٠	٦,٣١	٢٩	٣,٢٧	٥٠	٧٥	٩,٨	٦,٨

المصدر: غرفة التجارة والصناعة والخدمات في وجدة.

ويتم تسويق السلع الواردة من المدينتين في الشوارع العمومية أو في أسواق تخصّصت في ذلك، نعثر عليها في كل مدن شمال وشمال شرق المغرب (الفنيدق، تطوان، طنجة، العرائش، القصر الكبير، الناظور، الحسيمة ... إلخ)، وتعرف باسم سوق سبتة أو سوق مليلية[١٤١]. ومن الأمور التي تسترعي الانتباه في السلع المهربة التي تباع في هذه الأسواق، أو في الشارع العام، رواج مشتقات الحليب (جبن، زبدة، لبن رائب... إلخ) التي تعرض تحت حرارة شمس حارقة في فصل الصيف، وهو ما يكون سبباً في حالات التسمم، كما أكد لنا طبيب عالج عدداً من هذه الحالات في مدينة تطوان.

ومن السلع التي لم تتعرض للمنافسة، واستمر تهريبها بوتيرة مرتفعة، اللهم إلا إذا بذلت مجهودات جبارة، هناك السجائر والمشروبات الكحولية؛ فهذان المنتوجان، لم يستفيدا من الامتيازات الضريبية التي منحت لسلع أخرى بمقتضى الاتفاقية الموقعة بين المغرب والاتحاد الأوروبي السالفة الذكر. وبحكم أن الضرائب مرتفعة عليهما في المغرب، فهما يسوّقان بأسعار أعلى بكثير من تلك التي تسوَّق بهما في سبتة ومليلية. وبحسب تقديرات مسؤول عن الجالية الإسلامية في مليلية، إذا استهلك محلياً كل ما تستورده المدينة من الويسكي، سيصل ما يشربه كل واحد من سكانها إلى سبعين لتراً في اليوم[١٤٢].

---

(١٤١) أشهر هذه الأسواق هو سوق «باب النوادر» في تطوان، وسوق ميمون في الناظور، وسوق الفنيدق الذي يعتبر القلب النابض لاقتصاد هذه المدينة الصغيرة.

(١٤٢) Irujo, «La presión de «nuestro» islam».

ومقابل السجائر والمشروبات الكحولية، يتم تهريب المخدرات (حشيش الشيرة) بكميات كبيرة من شمال المغرب إلى سبتة ومليلية، بحيث إن أكبر كميات الحشيش التي تصل إلى أوروبا تمر عبر ميناءي المدينتين. وتوجد شبكات دولية مكوّنة من مغاربة المغرب ومغاربة سبتة ومليلية وإسبان وجنسيات أخرى تشرف على هذه التجارة. وهذه الشبكات تقوم بتبييض الأموال المتحصّلة من الحشيش بطرق مختلفة، ووضعها في بنوك المدينتين. وبحسب الشهادات التي انتقاها إغنازيو سيمبريرو (Ignacio Cembrero)، من بين الطرق التي يتم الالتجاء إليها لتبييض الأموال، شراء أوراق اليانصيب الرابحة بقيمة أعلى من قيمتها. وقد صادرت الشرطة الإسبانية في إحدى عملياتها سنة ٢٠٠٥، حوالى ٣٥٠ مليون يورو في سبتة ومليلية ومالقة، تحصّلت من تبيض أموال المخدرات(١٤٣).

وتتحدّث وسائل الإعلام المغربية والإسبانية من حين إلى آخر عن أباطرة مخدرات يحملون الجنسية المزدوجة المغربية والإسبانية، كوّنوا ثروات مهمة من خلال هذا النشاط، يتم وقفهم في عمليات دهم على الطريقة الهوليودية، كما هو الحال مع عصابة المافيا التي كان على رأسها المدعو منير الرماش المحكوم بعشرين سنة سجناً، أو التي كان يقودها محمد الوزاني الملقب بـ «النيني» المحكوم بعشر سنوات، والذي تمكن من الفرار من سجن القنيطرة والعودة إلى سبتة مسقط رأسه، قبل أن تسلمه السلطات الإسبانية من جديد إلى المغرب.

سابعاً: الجالية المغربية والوضعية السياسية لسبتة ومليلية

يضع الاتحاد الأوروبي مدينتي سبتة ومليلية في خانة أراضي ما وراء البحار الخاضعة للسيادة الإسبانية، وهو ما لا يعترف به المغرب الذي يعتبرهما ثغرين محتلين. وقد بقيت سبتة تابعة لإقليم قادس، ومليلية لإقليم مالقة إلى سنة ١٩٩٥، حيث أصبحتا تتمتعان بحكم ذاتي يختلف عن ذاك المعمول به في الأقاليم السبعة عشر التي تكوّن الدولة الإسبانية. ومن أسباب إعلان الحكم الذاتي في المدينتين، الرغبة في تأكيد ارتباطهما الوثيق بإسبانيا التي ترفض ما يذهب إليه المغرب، عندما يقارن وضعيتهما بوضعية جبل طارق. وترد الأطروحة الإسبانية على ذلك بالقول إن جبل طارق

(١٤٣) Cembrero, Ibid., p. 231.

«مستعمرة»، أما سبتة ومليلية، فهما «أماكن سيادة» (Plazas de Soberanía)[١٤٤]. ومما نقرأه في نصّ قانون الحكم الذاتي لسنة ١٩٩٥ المتعلق بسبتة: «تعتبر سبتة جزءاً لا يتجزأ من الأمة الإسبانية، ومن هذا المنطلق تتبنى نظام الحكم الذاتي «(الفقرة نفسها تتكرر بالنسبة إلى نص القانون المتعلق بمليلية)[١٤٥].

في ظل الوضعية القانونية الحالية، تتولى تسيير شؤون المدينتين أحزاب مركزية وأخرى محلية، ويسيطر على الحياة السياسية فيهما منذ بداية العمل بقانون الحكم الذاتي، الحزب الشعبي اليميني، باستثناء فترات محدودة تمكّنت فيها بعض الأحزاب المحلية أو الجهوية من تولي السلطة. أما قوى اليسار الممثلة بالحزب الاشتراكي العمالي، واليسار الموحّد ذوي المرجعية الشيوعية، فحضورهما محدود في المدينتين.

يتولى تسيير شؤون كل واحدة من المدينتين مجلس منتخب يطلق عليه اسم مجلس المدينة، مشكل من ٢٥ عضواً في سبتة، و٢٤ عضواً في مليلية. وينبثق عن مجلس المدينة، حكومة محلية يتولى رئيسها الإشراف على الشؤون المالية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والإدارية، كما يشرف على الشرطة المحلية. في حين يتولى مندوب الحكومة الذي تعينه الحكومة المركزية في مدريد، الإشراف على بقية المؤسسات والأجهزة ذات الصبغة غير المحلية، بما في ذلك الأمن الوطني والحرس المدني وشرطة الحدود، وكلها تابعة لوزارة الداخلية. أما المؤسسة العسكرية في المدينتين، فهي تابعة مباشرة للقيادة العليا.

وقد عبّر المغرب عن مطالبه في المدينتين منذ حصوله على الاستقلال، ويعود أول طلب رسمي قدمه إلى الأمم المتحدة إلى سنة ١٩٦٠، وإن كانت هذه المطالب قد تبلورت بشكل أوضح منذ ثمانينيات القرن الماضي، عندما دعا الحسن الثاني إلى إنشاء خلية تفكير مغربية ـ إسبانية لإيجاد حل للخلاف القائم حول المدينتين. ويرفض الحزبان اللذان يصنعان التناوب السياسي في إسبانيا، وهما الشعبي والاشتراكي، فتح أي

---

(١٤٤) تُطلِق إسبانيا هذا الاسم كذلك على الجزر التي تحتلّها في مياه البحر الأبيض المتوسط المغربية، وهي جزيرة نكور (صخرة الحسيمة) التي يعود تاريخ احتلالها إلى سنة ١٥٥٩، وجزيرة بادس التي يعود تاريخ احتلالها إلى سنة ١٥٦٤، والجزر الجعفرية التي يعود تاريخ احتلالها إلى سنة ١٨٤٨.

(١٤٥) «Ley Orgánica 1/1995, de 13 de marzo, de Estatuto de Autonomía de Ceuta,» *Boletín Oficial del Estado (BOE)*, Núm. 62 (14 marzo 1995), <http://www.cepc.gob.es/centro-de-recursos/documentacion/constituciones-esp/estatutos-de-autonom%C3%ADa>.

حوار رسمي مع المغرب حول مستقبل سبتة ومليلية. ومع ذلك يسجل بعض الاختلاف في موقفيهما؛ فالحزب الاشتراكي لا يرفض مناقشة الموضوع مع بعض وسائل الإعلام، ومع بعض المسؤولين المغاربة، شريطة أن يكون ذلك بصفة غير رسمية، كما فعل فليبي غونزالز، وخوسي لويس سباتيرو أثناء رئاستهما للحكومة الإسبانية. بل لا يتحرج بعض المسؤولين في الحزب الاشتراكي في التعبير عن رأيهم بصراحة في مستقبل المدينتين، ودعم مطالب المغرب فيهما، مثل ماكسيمو كخال (Máximo Cajal) مستشار سباتيرو أثناء رئاسته الحكومة، الذي يرى أن إسبانيا يجب أن تفتح حواراً مع المغرب، وأن تعيد له مليلية بعد عشرين سنة من انطلاق الحوار، وتحتفظ بسبتة إلى أن تستعيد هي جبل طارق من إنكلترا[١٤٦]، وإغنازيو سوتيلو (Ignacio Sotelo)، مدير ديوان فليبي غونزالز أثناء رئاسته للحكومة، الذي يرى أنه لم يعُد هناك معنى لاستمرار وجود إسبانيا في المدينتين، بعد أن فقدتا دورهما التاريخي الذي اضطلعتا به في القرنين السادس عشر والسابع عشر، والمتمثل بقطع الطريق على القراصنة الذين كانوا ينطلقون من المغرب لاعتراض البواخر الإسبانية، وكذا الذي اضطلعتا به في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، عندما استعملتهما إسبانيا كورقة ضغط على القوى الإمبريالية الأخرى، في إطار التوازنات الاستراتيجية لتلك المرحلة. ويعتبر سوتيلو أن رفض إسبانيا فتح حوار مع المغرب خطأ استراتيجي، قد ينجم عنه على المدى البعيد انسحاب مفاجئ، على غرار ما وقع في الصحراء الغربية[١٤٧].

وبخلاف بعض المرونة التي يتميز بها الحزب الاشتراكي العمالي، يعتبر المسؤولون في الحزب الشعبي سبتة ومليلية «خطوطاً حمراء»[١٤٨]، بحسب تعبير غوستافو دي أريستيغي (Gustavo de Aristegui) الناطق السابق باسم لجنة الشؤون الخارجية للحزب الشعبي في البرلمان الإسباني، وبالتالي فهذا الحزب يرفض مناقشة الموضوع مع المسؤولين المغاربة، حتى لو تم ذلك بشكل غير رسمي، كما حدث مع خوسي ماريا أزنار الذي رفض بأسلوب يفتقر إلى اللباقة الدبلوماسية، مناقشة الموضوع

(١٤٦) Máximo Cajal, *Ceuta, Melilla, Olivenza y Gibraltar: ¿Dónde acaba España?* (Madrid, Siglo XXI de España, 2003).

(١٤٧) Ignacio Sotelo, «Recomponer las relaciones con Marruecos,» *El País*, 14/9/2010, <http://elpais.com/diario/2010/09/14/opinion/1284415204-850215.html>.

(١٤٨) «El PP dice que advirtió al Gobierno de la «crisis» por su «falta de sinceridad» con Marruecos,» *Público.es*, 2/11/2007, <http://www.publico.es/13029/el-pp-dice-que-advirtio-al-gobierno-de-la-crisis-por-su-falta-de-sinceridad-con-marruecos>.

مع الحسن الثاني، وكان تبريره: «كرئيس للحكومة رفضت النقاش، لأنه ليس هناك سبب يجعلني أتناقش مع ملك المغرب حول مدينتين إسبانيتين»[149].

وقد انتقد عدد من المثقفين الإسبان الذين أثرنا معهم موضوع سبتة ومليلية، موقف الحكومات الإسبانية الرافضة لفتح حوار مع المغرب، وهكذا لاحظ المؤرخ خوان باندو أن كل الحكومات الإسبانية التي تولّت السلطة في البلاد منذ عودة الديمقراطية كان إرهاصها المشترك هو قضية سبتة ومليلية، حيث إنها جميعاً كانت تتفق على جملة واحدة هي: «من فضلكم لا تثيروا معي قضية سبتة ومليلية»[150]. واعتبر عميد المستعربين الإسبان بيدرو مارتينيز مونتابز أن الساسة الإسبان لهم رغبة في الحفاظ على هذه الوضعية الانتقالية الممددة، لأن في سبتة ومليلية هناك مصالح اقتصادية لا يريدون ضياعها. وبحسب مونتابز، يبدأ حلّ القضية بفتح حوار في الموضوع[151]. وهذا الرأي لا يخالف كثيراً رأي برنابي لوبيز غارسيا، الخبير في العلاقات المغربية ـ الإسبانية، الذي يعتبر أن تكوين خلية للتفكير في مستقبل المدينتين، قد تكون وسيلة إيجابية في طريق البحث عن حل مرض للطرفين المغربي والإسباني[152].

وبسبب الحساسية التي يثيرها مستقبل المدينتين، واهتمام الرأي العام الإسباني بهما، يتم استعمالهما من طرف الحزبين الرئيسيين في إسبانيا كورقة انتخابية، حيث تكثر الزيارات لهما أثناء الحملات الانتخابية (زار رئيس الحكومة الحالي ماريانو راخوي مليلية سبع مرات، جلُّها خلال الفترات السابقة للانتخابات). وتثير هذه الزيارات الكثير من الجدل، وخصوصاً أنها تواكبها حملات إعلامية مدروسة، وانتقادات من طرف الحكومة المغربية، تصل أحياناً إلى إصدار بيانات احتجاجية. وكانت الزيارة التي قام بها ملك إسبانيا لهما سنة ٢٠٠٧، وهي الأولى لملك إسباني في أكثر من ٨٠ سنة، سبباً في توتر العلاقات بين البلدين.

وتهتم كذلك بموضوع سبتة ومليلية وتأثيره في العلاقات بين المغرب وإسبانيا، الأحزاب المحلية التي أسسها في المدينتين المتحدرون من أصول مغربية، وأهمها:

---

(١٤٩) Cembrero, «Marruecos y la FEERI acusan al gobierno español de favorecer a los integristas de la UCIDE,» p. 221.

(١٥٠) حوار مع المؤلف، بمدريد، في تموز/ يوليو ٢٠٠٢.

(١٥١) حوار مع المؤلف، بمدريد، في تموز/ يوليو ٢٠٠٢.

(١٥٢) حوار مع المؤلف، بمدريد، في تموز/ يوليو ٢٠٠٢.

١ ـ «حزب التحالف من أجل مليلية» (Coalición por Melilla) الذي أسسته سنة ١٩٩٥ مجموعة من مغاربة المدينة انسحبوا من الحزب الاشتراكي العمالي. وقد حقق التنظيم نتائج مهمة في انتخابات سنة ١٩٩٩ سمحت لرئيسه د. مصطفى أبرشان بتولي منصب حاكم المدينة، وهو أول مغربي يشغل ذلك المنصب. غير أن أبرشان لم يعمّر في مهمته أكثر من سنة واحدة، إذ تم إسقاطه بواسطة ملتمس رقابة، بعد تحالف الحزبين الشعبي والاشتراكي، وهو تحالف لم يسبق أن حدث من قبل بسبب التعارض الأيديولوجي بين الحزبين. وقد تم لأسباب استراتيجية بعد أن رأى الحزبان في الحزب الحاكم ورئيسه «خطراً على إسبانيّة المدينتين» (الجنسية الأصلية لمصطفى أبرشان هي المغربية، ولم يحصل على الجنسية الإسبانية إلا سنة ١٩٨٧). وحتى لا يتكرر صعود حزب ذي مرجعية ثقافية مغربية إسلامية مستقبلاً، قام الحزب الشعبي في الانتخابات التالية، بإرسال عدد من قياديه إلى مليلية، وبدأوا يدعون الناخبين إلى التصويت له أو للحزب الاشتراكي العمالي. ويحمّل مصطفى أبرشان مسؤولية الإطاحة به إلى الأحزاب اليمينية المحافظة التي لم تكن لتقبل بأن يتولى مسلم منصب حاكم مليلية: «الشعب قبل رئاستي لحكومة المدينة بشكل طبيعي، لكن البعض انزعج، وخرج رافعاً شعارات تعبّر عن عقد وخوف غير مبرر. وقد وصل الأمر إلى حد القول إن هناك حاجة إلى ملتمس رقابة لإسقاطي دفاعاً عن إسبانية المدينة»[١٥٣]. وكان على رأس الذين قادوا حملة نشيطة في هذا الاتجاه، رئيس مجلس الشيوخ ووزير الدفاع السابق فيدريكو تريو (Federico Trillo) الذي بدأ يكرر أن: «أحسن ما يناسب سبتة ومليلية، هو أن يتولى الحكم فيهما أحزاب تضمن أنهما ستبقيان تحت سلطة إسبانيا»[١٥٤]. ويعترف أبرشان أن الحملة التي استهدفت حزبه خلقت لديه عقدة جعلته «يسعى أكثر من غيره إلى الدفاع عن إسبانية مليلية»[١٥٥].

٢ ـ «الحزب الديمقراطي السبتي» (UDCE): تأسس سنة ٢٠٠٢، من طرف مغاربة مدينة سبتة، ويرأسه في الوقت الحاضر (سنة ٢٠١٣) محمد محمد علي، المولود سنة ١٩٧٥، والذي تخرج في كلية الحقوق في جامعة غرناطة. ويعتبر الحزب القوة الأولى في المعارضة بأربعة مستشارين كلهم من أصول مغربية. وقد

(١٥٣) Irujo, «La presión de «nuestro» islam».

(١٥٤) المصدر نفسه.

(١٥٥) المصدر نفسه.

جاء هذا الحزب لتعويض حزب آخر أسسه مغاربة المدينة سنة ١٩٩٤ هو «الحزب الديمقراطي الاجتماعي السبتي» (PDSC) الذي عرف تراجعاً كبيراً، خصوصاً بعد وفاة مؤسسه مصطفى أمزيان. وكان «الحزب الديمقراطي السبتي» قد تحالف مع حزب «اليسار الموحد» الذي كان يقوده في سبتة مغربي آخر هو محمد حدو موسى الذي جمّد نشاطه السياسي في الوقت الحاضر. وقام الحزبان سنة ٢٠١٠ بحملة نشيطة للتنديد بالظروف الصعبة التي يعيش فيها المغاربة في بعض الأحياء الهامشية ذات البناء العشوائي. وفي سنة ٢٠١١، وضع الحزب حداً لتحالفه مع «اليسار الموحد»، ودخل في تحالف مع «الحزب الاشتراكي لشعب سبتة» (PSPC) الذي يقوده خوسي لويس أروستيغي (José Luis Arostegui). وهذا التحالف الذي حمل اسم «تحالف كاباياس» (Coalición Caballas)[١٥٦]، يولي أهمية كبيرة للدفاع عن حقوق المغاربة في المدينة، ولكن ليس من وجهة نظر دينية أو عرقية أو سياسية، وإنما من وجهة نظر اجتماعية، انطلاقاً من حالة الإقصاء الاجتماعي التي يعيشونها. ومن الوجوه البارزة في «تحالف كاباياس»، فاطمة أحمد، الأمينة العامة لحزب الاتحاد الديمقراطي السبتي، ومستشارة المجلس البلدي، وهي أول امرأة في مؤسسة منتخبة خاضعة لسلطة إسبانيا ترتدي الحجاب.

وقد ساهم في تزايد حضور الأحزاب التي أسسها المغاربة في الحياة السياسية للمدينتين، تحول المغاربة إلى قوة انتخابية، بفضل تزايدهم الديمغرافي، وحصول أغلبهم على الجنسية الإسبانية، وقد أصبحوا يمثلون في الوقت الحاضر حوالى ٤٥ بالمئة من الأصوات، وهو ما جعل عدد المصوّتين من أصول مغربية يتضاعف مرتين خلال السنوات العشر الأخيرة. غير أن أصواتهم مقسمة، إذ لا يذهب إلا نصفها أو أقل إلى الأحزاب التي أسسها مغاربة، بينما يذهب النصف الباقي إلى الأحزاب الإسبانية، أساساً الحزب الشعبي اليميني. ويعوّل رئيس حكومة مليلية الحالي، ورئيس الحزب الشعبي فيها خوان خوسي إمبرودا، على أصوات المغاربة من أجل المكوث في السلطة التي يتولاها منذ سنة ٢٠٠٠، ولا يتحرج إمبرودا في الاعتراف بأن ثلث ناخبيه مغاربة الأصل[١٥٧]. ويحاول الحزب الشعبي استقطاب أصوات الناخبين المغاربة، من خلال

---

(١٥٦) يُطلَق على سكان سبتة من طرف سكان شبه الجزيرة الأيبيرية اسم «كابايا» (Caballa) (السقمري)، نسبة إلى سمك السقمري الذي يكثر في مياه المدينة.

(١٥٧) Rodríguez, «Un laboratorio de convivencia».

تعيين بعض قياديهم في مناصب المسؤولية، مثلما حدث مع عبد الملك البركاني الذي عين في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢ مندوباً لحكومة مليلية.

وبحسب تقارير المخابرات العسكرية الإسبانية، يعتبر الخطر الذي يمثله المغرب في سبتة ومليلية هو التزايد الديمغرافي، وليس القوة العسكرية، على اعتبار تفوق إسبانيا العسكري على المغرب[١٥٨]، وعلى اعتبار إسبانيا عضواً في الحلف الأطلسي، وبالتالي لن يفكر المغرب أبداً في الخيار العسكري لاستعادتهما. ويكمن التخوف في توحد الأصوات المغربية وتكتلها حول حزب يمثلهم تكون له مطالب ترابية، خصوصاً مع وجود تجارب على هذا المنوال في أقاليم إسبانية أخرى، مثل بلاد الباسك، وخصوصاً كتالونيا حيث قررت الأحزاب القومية التي فازت في انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، تنظيم استفتاء تقرير المصير سنة ٢٠١٤. ورغم أن تقارير المخابرات العسكرية الصادرة في بداية القرن الحالي تقول إن المغاربة لن يشكلوا أغلبية في المدينتين إلا سنة ٢٠١٨[١٥٩]، فقد بيّنت الإحصاءات أن عددهم يتجاوز في الوقت الحاضر ٥٠ بالمئة في مليلية، كما مر بنا، وهو ما اعتبرته صحيفة إسبانية ظاهرة لم تعرفها الخريطة السكانية لمدينة تابعة إدارياً لإسبانيا منذ نهاية حروب الاسترداد في الأندلس في القرن الخامس عشر[١٦٠].

غير أنه ليس من المؤكد أن عنصر الديمغرافية في صالح المغرب، لأنه يصعب في الوقت الحاضر معرفة موقف مغاربة سبتة ومليلية من المستقبل السياسي للمدينتين. ومع ذلك، فساكنتهما الإسبانية تعتبر أن مغاربتهما مع أطروحة استعادتهما من قبل المغرب، وأن الذي يربط المغاربة فيهما بإسبانيا هو رغبتهم في الانتماء إلى بلد أكثر تقدماً، وفي التمتع بالامتيازات التي تمنحها الجنسية الإسبانية، وعلى رأسها الحصول على جواز سفر إسباني، والتمتع بحقوق سياسية وامتيازات اجتماعية واقتصادية، قد لا تتوافر لهم في المغرب. كل هذا يلخصه المحلل السياسي ديونيسيو غارسيا (Dionisio Garcia) في عبارة: «الفقر هو الذي يدفع مغاربة سبتة ومليلية إلى التعبير عن ولائهم لإسبانيا»[١٦١].

---

(١٥٨) Irujo, Ibid.

(١٥٩) المصدر نفسه.

(١٦٠) Daniel Aylon, «Melilla ya supera el 50% de residentes musulmanes,» *El Publico*, 15/11/2009, <http://www.publico.es/es/espana/269966/melilla-ya-supera-el-50-de-residentes-musulmanes>.

(١٦١) Irujo, Ibid.

كما يتم انتقاد مواقف إسبان المدينتين من طرف بعض المسؤولين المغاربة في سبتة ومليلية، مثل محمد محمد علي، رئيس «الحزب الديمقراطي السبتي» الذي يرى أن الساكنة الإسبانية للمدينة: «لم تستوعب بعد أننا إسبان، يظنون أننا متعاطفون مع المغرب». هذا الرأي هو نفسه الذي نسجله لدى عبد الرحمن بن يحيى، رئيس «الجمعية الإسلامية» في مليلية: «يربط المخيال الجماعي بين مسلمي المدينة والمغرب». وهذا صحيح إلى حدّ بعيد، فالأحاديث التي كانت لكاتب هذه السطور مع بعض إسبان المدينتين، تبيّن أنهم عندما يتحدّثون عن مسلمي سبتة أو مليلية، لا يعتبرونهم إسباناً، وإنما «موروس»، والتسمية لها دلالة قدحية، كما بيّنا في الفصل الرابع.

بخصوص التقارير الرسمية التي أنجزتها المخابرات العسكرية الإسبانية، فهي تقول إن ٤٠ بالمئة من مغاربة المدينتين مع إسبانيا، و١٠ بالمئة مع المغرب، والباقين لا يعبرون عن رأيهم[١٦٢]. غير أن كل هذا تنقصه الدقة، إذ يتعذّر التأكد من مدى صحة هذه التقديرات في غياب أية دراسة ميدانية، وخصوصاً أن حساسية الموضوع تجعل مغاربة المدينتين يفضلون عدم الخوض فيه. وما زال بعض مغاربة سبتة يتذكرون ما حدث في سبعينيات القرن الماضي، أثناء تزايد مطالب المغرب باستعادة الصحراء الغربية من إسبانيا. فقد عبّر عدد منهم آنذاك عن تعاطفهم مع أطروحة المغرب، وكان أن تم طردهم من المدينة مؤقتاً لعدة أيام، حيث أقاموا مخيماً على التراب المغربي، إلى أن تمت تسوية المشكل بين البلدين. وبحسب أحمد اليزيد، إمام مسجد سيدي المبارك في سبتة، فإن السلطات الإسبانية تسعى إلى إضعاف الترابط بين مغاربة سبتة والمغرب، من خلال وسائل متعددة، من بينها رفض تسجيلهم بالأسماء العائلية التي تعبر عن الانتماء إلى منطقة معينة في المغرب، بحيث لا يمكن تسجيل شخص باسم عائلي، مثل الفاسي أو التطواني أو المراكشي. ويرى المصدر نفسه أن الإحساس بالانتماء إلى المغرب هو في تراجع مع تعاقب الأجيال، وأن الوسيلة الوحيدة التي يمكن مستقبلاً أن تربط مغاربة المدينة بثقافتهم الأصلية هي الإسلام: «أحببنا أم كرهنا، أولادنا أصبحوا جزءاً من إسبانيا فكرياً وروحياً وثقافياً... الرابط الوحيد الذي بقي يربطهم بإخوانهم المغاربة هو شعلة الإسلام»[١٦٣].

---

(١٦٢) المصدر نفسه.

(١٦٣) جاسم صباح، «مدينة سبتة المغربية: مشاكل التهريب والتمزق بين هويتين،» شبكة النبأ المعلوماتية، <http://www.annabb.org/nbanews/69/472.htm>.

ومن العناصر الأخرى التي تضع التيارات الإسبانية المحافظة علاقة بينها وبين مطالبة المغرب باسترجاعهما، هناك قضية اللغة العربية في سبتة، والأمازيغية في مليلية، وهذا ينجم عنه، بحسب محمد محمد علي، ربط استعمال اللغتين بمطالب المغرب في المدينتين: «يرفضون ذلك عنا المرة تلو الأخرى، كل ما له علاقة باللغة العربية، يعني مغرَبة المدينة. في سبتة لا يوجد ملصق واحد بالعربية ولو في الميناء الذي تأتي إليه البواخر مملوءة بالسبتيين والمغاربة. هناك خوف غير مبرر لا نفهمه، وإن وضع علاقة بين المطالب الترابية للمغرب وسكان سبتة أمر يثير الضحك»(١٦٤). وبسبب هذا الموقف لا تعتبر اللغتان العربية والأمازيغية رسميتين في المدينتين(١٦٥)، بخلاف ما هو عليه الأمر مع لغات أخرى في بقية الأقاليم الإسبانية ذات الخصوصيات اللغوية، مثل كتالونيا وبلاد الباسك وغاليسيا وبالينسيا.

وتتحفّظ التيارات المحافظة كذلك من دخول المغاربة إلى المؤسسة العسكرية، وتعتبر ذلك وسيلة قد تساهم في دعم المطالب الترابية للمغرب. وبحسب استطلاع للرأي تناول كل إسبانيا، يعارض ٣٣ بالمئة من الإسبان على الصعيد الوطني(١٦٦)، دخول المغاربة إلى المؤسسة العسكرية، لكن النسبة هي أعلى من ذلك عندما يتعلق الأمر برأي ساكنة سبتة ومليلية الإسبانية.

خلاصة القول بخصوص هذه النقطة هي أن مغاربة سبتة ومليلية يوجدون في وضعية صعبة، لأن الأنظار تتوجه إليهم كلما توترت العلاقات بين المغرب وإسبانيا، وهو توتر أصبح مزمناً، بسبب كثرة وتشعب القضايا بين البلدين، وهذا ما يصفه خسوس رودريغيز في جملة معبرة: «أقل إشاعة، أقل أزمة في حكومة مدريد، أقل تغيير في سياسة المغرب، يوقف الشعر في رؤوسهم، كل شيء يؤثر فيهم: نزاع الصحراء الغربية، الهجرة السرية، تهريب المخدرات، الاتفاقية الجمركية بين المغرب والاتحاد الأوروبي، الوضعية في الجزائر ...»(١٦٧).

---

(١٦٤) Irujo, Ibid.

(١٦٥) من مجموع ١٤٠١٩ تلميذاً مغربياً كانوا مسجّلين في مدارس سبتة ومليلية في نهاية سنة ٢٠١٢، لم يتجاوز عدد أساتذة اللغة العربية ٢٤ أستاذاً، بمعدّل أستاذ واحد لكل ٦٠٠ تلميذ. انظر الإحصاء الذي أنجزه اتحاد الجمعيات الاسلامية في إسبانيا، في: «Estudio demográfico de la población musulmana.»

(١٦٦) «Preocupación en el ministerio de defensa por los soldados de origen magrebí,» *Web.belt.es*, <http://www.belt.es/noticiasmdb/home2-noticias.asp?id=2411>.

(١٦٧) Rodríguez, «Un laboratorio de convivencia».

خاتمة

إن تَحَوُّل إسبانيا في زمن قياسي من بلد هجرة إلى بلد يؤمه المهاجرون بأعداد كبيرة جداً، لم تواكبه سياسة اجتماعية تسير بالإيقاع نفسه، فالإسباني الذي بقي منغلقاً على نفسه لقرون، أحس أن ثقافته تتعرّض للغزو من طرف الآخر. ولم تتمكّن الحكومات الإسبانية المتعاقبة على السلطة كذلك من استيعاب الظاهرة بسهولة، بسبب غياب التشريعات المتعلقة بالمهاجرين. وكانت تصدر قوانين سرعان ما يتبيّن أنها لا تواكب تفاقم الظاهرة، لذا كان يتم تغييرها. وقد تم تغيير قانون الهجرة أربع مرات في عشر سنوات، وتم القيام بـ «التسوية الاستثنائية» لوضعية المهاجرين خمس مرات في عشرين سنة، ومع ذلك فلا تغيير القوانين، ولا تسوية الوضعية القانونية بشكل استثنائي، قدَّما حلولاً للمشاكل المترتبة عن الهجرة. وكانت الجالية العربية من أكثر الجاليات تضرّراً بهذه الإجراءات القانونية.

غير أن المسؤولية في ذلك لا تتحملها إسبانيا وحدها، بل إن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق حكومات البلدان العربية التي تنطلق منها الهجرة، والتي لم تستطع أن تقدِّم البديل لشبابها الذين يغامرون بحياتهم بحثاً عن مستقبل أفضل، سرعان ما يكتشفون أنه مجرد سراب. إن محاربة الهجرة السرية وهجرة القاصرين غير المصحوبين لن يتحقق بتوقيع الاتفاقيات، ولا بتكثيف المراقبة على الحدود بين البلدان المعنية، وإنما بتنمية حقيقية تراهن على الشباب، وتوفر لهم فرص الشغل والعيش الكريم في بلدانهم الأصلية، وتخلق لديهم وعياً بأن إسبانيا ليست هي البديل الأنسب لحالة الإحباط التي يتخبطون فيها.

وقد خلصنا في الدراسة، ومن خلال المعطيات الإحصائية والمؤشرات الاقتصادية، إلى أن مسلسل الهجرة العربية إلى هذا البلد، والذي سار بإيقاع غير مسبوق في ربع القرن الأخير، قد وصل إلى نهايته اليوم، بسبب الأزمة الاقتصادية التي تعصف بإسبانيا، والتي لم تسجل مثلها في أي بلد أوروبي آخر. هذه الأزمة كانت وراء عودة العديد من المهاجرين العرب إلى بلدانهم أو رحيلهم إلى بلدان أخرى، كما كانت وراء مغادرة الآلاف من الشبان الإسبان لبلدهم، وقد اختار عدد منهم بلداناً عربية في منطقة الخليج وفي المغرب العربي، أساساً المغرب الذي يوجد فيه في الوقت الحاضر حوالى عشرة آلاف مهاجر إسباني، نسبة مرتفعة منهم يمارسون بعض المهن ذات الدخل المتواضع[1]، كما يوجد بينهم من يقيم بطريقة غير قانونية، وهذا ما يعني أننا بصدد الدخول في مرحلة جديدة يمكن وصفها بالهجرة المعكوسة.

لم تحقق الهجرة العربية إلى إسبانيا نجاحاً اقتصادياً حتى بالنسبة إلى أولئك الذين هاجروا خلال مرحلة الرخاء الاقتصادي. والسبب هو أن جلّهم من اليد العاملة غير المؤهلة، والذين يعملون كمأجورين. لكن حتى الذين اشتغلوا بالتجارة، لم ينجحوا بتكوين ثروات، كما هو الحال بالنسبة إلى المهاجرين العرب في أمريكا بشقيها الشمالي والجنوبي. أما العرب الذين يمتلكون ثروات في إسبانيا، فلا يصنّفون كمهاجرين، وإنما هم رجال أعمال قَدِموا إلى إسبانيا للاستثمار، وهم يقيمون فيها بشكل مؤقت وعبر فترات متقاطعة. ومع ذلك، عرفت السنوات الأخيرة حركة تجارية نشيطة داخل الجالية العربية، يتعلق الأمر بتجارة موجهة إلى المستهلك العربي، هي في الأساس المواد الغذائية التي تحمل علامة «حلال». إن استمرار رواج هذا النوع من التجارة رهين باستمرار وجود الجالية العربية وتزايد أعدادها.

وإذا كان مسلسل الاندماج الاقتصادي قد عرف صعوبات متعددة، فإن هذه الصعوبات كانت أكبر بالنسبة إلى مسلسل الاندماج الاجتماعي، وهو ما ساهمت فيه عناصر متداخلة ذات طبيعة ثقافية ودينية وعرقية وتاريخية واقتصادية واجتماعية وتربوية، وكلها تختزل في كلمة واحدة: «المورو فوبيا»، وهي خصوصية إسبانية خالصة. وقد بيّنت نتائج البحث أن هذا الإقصاء لا يتحمل فيه المسؤولية المجتمع الإسباني

(١) تحدّثنا إلى بعض هؤلاء الشباب الذين أخبرونا أنهم يأتون إلى المغرب لأنهم على الأقل يمكنهم أن يحصلوا مقابل العمل الذي يزاولونه على راتب يغطي حاجاتهم الأساسية، وهو ما لا يتحقق في إسبانيا.

وحده، وإنما المهاجرون العرب كذلك، إما بسبب بعض سلوكياتهم، وإما بسبب رفضهم عادات المجتمع حيث يعيشون، واقتناعهم أن ثقافتهم أسمى من ثقافة الإسبان. ويبقى الرفض المتبادل هو الطابع المميز للعلاقة بين العرب والإسبان. وقد خلصنا إلى أن ذلك سيستمر، وأنه لا وجود لمؤشرات توحي بحدوث تغيير في المواقف. غير أن هذه القاعدة العامة لها استثناءات، تشمل أعداداً من الأطر العليا، من مغاربة ومشارقة، تخرجوا في الجامعات الإسبانية، وتزوّجوا إسبانيات. وكنا نظن أثناء حديثنا إليهم، وخصوصاً إلى بعض المتحدرين منهم، أنهم فقدوا الموروث الثقافي، وأنهم في طريق الذوبان في المجتمع الإسباني، غير أن وصول صدى الربيع العربي إلى إسبانيا، وتنظيمهم (خصوصاً المتحدرين من أصول سورية)، لاعتصامات مدعمة للثورة في سورية، بيّن لنا أن ثقافة أرض الأجداد ما زالت حاضرة بينهم.

ومن العناصر الأخرى التي ستكون لها انعكاسات سلبية على مستقبل الجالية العربية في إسبانيا، عدم وجود سياسة تعليمية تأخذ بعين الاعتبار خصوصياتهم الثقافية، والنتيجة، نسبة فشل دراسي لدى أبناء العرب أعلى من تلك المسجلة لدى الإسبان ولدى الجاليات الأخرى. من هنا الحاجة إلى نهج سياسة تعليمية خاصة تساهم فيها الحكومة الإسبانية وحكومات البلدان الأصلية للمهاجرين. وقد خلصنا إلى أن التلميذ العربي في إسبانيا، في الكثير من الحالات، يعيش حالة تهميش في المدرسة والشارع، وحالة صدام في البيت، حيث الأبوان يحاولان فرض تربية مختلفة عن تلك الموجودة في الشارع والمدرسة، ويكون الضغط أكبر على الفتيات، ومن أهم تجلياته ارتداء الحجاب، أحياناً، من دون اقتناع وإنما إرضاء للآباء، كما أسرّت لنا بعض اللواتي استجوبناهن.

وإذا كان النجاح في المدرسة ومواصلة المشوار في الجامعة هو الطريق الأمثل إلى تحقيق الاندماج في الحياة السياسية الإسبانية، وبالتالي توفر نخبة عربية تتولى مناصب سياسية مهمة، كما هو الحال في أمريكا اللاتينية أو في بلدان أوروبية، مثل فرنسا وبلجيكا وهولندا، فإن ذلك لا نراه قريب التحقيق بالنسبة إلى إسبانيا، لأسباب متعددة من بينها، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الفشل الدراسي، حداثة الهجرة مقارنة بالبلدان المشار إليها، وصعوبة القبول بالتعدد الثقافي في إسبانيا بعد قرون من العزلة وعدم الاختلاط بالثقافات الأخرى. وفي حالة العرب، هناك سبب آخر يختلط فيه ما هو آنيّ بما هو تاريخي، وبما هو وجداني؛ فالإسباني من الصعب عليه أن يقبل بمنح

المسؤولية السياسية لشخص ينتمي إلى ثقافة أولئك الذين يعتبر أنهم استعمروه لمدة ثمانية قرون. ومع ذلك، فبخلاف البلدان الأوروبية السالفة الذكر، والتي أسس فيها اليمين المتطرف أحزاباً أصبحت تؤدي أدواراً سياسية أساسية، لم تظهر في إسبانيا أحزاب يمينية متطرفة. تفسير هذا الأمر قد نجده في تاريخ إسبانيا المعاصر؛ فأربعون سنة من اليمين الدكتاتوري المتطرف، جعل الإسبان يتخوّفون من الأحزاب اليمينية المتطرفة ويربطونها بالدكتاتورية. ومما يزيد هذا التخوّف، وجود أحزاب قومية قوية في عدد من الأقاليم المهمة، يمكن أن ترى في تأسيس حزب يميني مركزي يقوم على أساس الهوية الثقافية الإسبانية، تهديداً لها، وهو ما قد يرفع من سقف مطالبها الانفصالية.

الخلاصات السالفة الذكر التي تتناول الجالية العربية في إسبانيا، يسري بعضها وليس كلها على الجالية المغربية في سبتة ومليلية، حيث تمثل هذه الجالية خصوصية لا تتكرر في أي بلد آخر، لأن الأمر يتعلق بمدينتين محتلتين تقعان من الناحية الجغرافية في التراب المغربي. لذا، فالمغاربة الذين يقيمون فيهما ليسوا بمهاجرين، وحتى الذين قد تنطبق عليهم هذا الصفة، يمكن اعتبار هجرتهم داخلية أكثر منها خارجية، لأنهم في العديد من الحالات قدموا من قرية أو مدينة لا تبعد عن المدينتين إلا بضعة كيلومترات. وقد تبيّن لنا أن غياب التعايش في سبتة ومليلية بين المغاربة والإسبان هو أعلى من ذاك المسجل في إسبانيا، ومن أبرز مظاهره وجود أحياء عرقية لا يوجد مثلها في التراب الإسباني، هي الأفقر في المدينتين، وفيها تسجل أكبر نسبة من البطالة والانحراف والإجرام والفشل الدراسي. وكلها عوامل ساهمت في ترعرع التطرف الديني في السنوات الأخيرة، بشكل لم تعرفه المدينتان منذ بدأ استقرار المغاربة فيهما. وينجح المتطرفون باستقطاب الشباب، بل وحتى القاصرين بسهولة.

وتتحمّل أطراف متعددة المسؤولية في هذه الوضعية القابلة للانفجار في أية لحظة؛ فهناك مسؤولية الحكومتين المحليتين لسبتة ومليلية اللتين لم تنجحا إلى حد الآن بإيجاد بديل لحالة الضياع التي يعيشها الشباب، وهناك مسؤولية مجتمع المدينتين الذي وضع جداراً سميكاً بينه وبين مغاربة الأحياء العرقية، وهناك مسؤولية الفدراليتين الدينيتين اللتين تسيّران الشأن الديني الإسلامي في إسبانيا، واللتين نقلتا خلافاتهما الأيديولوجية إلى سبتة ومليلية، وهو ما يتم استغلاله من طرف المتطرفين لاستقطاب المزيد من المتعاطفين، وهناك مسؤولية الحكومتين المغربية والإسبانية اللتين لم تنجحا

إلى حد الآن بوضع نموذج متجانس للإسلام في المدينتين، يستجيب لثقافتهما الدينية، وهي ثقافة مختلفة عن تلك الموجودة لدى أعداد مهمة من المسلمين في إسبانيا. كل هذه المعطيات تجعل الشأن الديني من أكثر الملفات تشعّباً في سبتة ومليلية. وللخروج من حالة الاحتقان التي يعيشها، يتوجب أولاً إقامة تعاون أكبر مما هو عليه الحال اليوم بين المغرب وإسبانيا، ويتطلب ثانياً تحديد طبيعة الإسلام الذي يجب أن يلقى الدعم الرسمي من قبلهما، ويتطلب ثالثاً دمقرطة الإشراف على هذا الشأن الديني، وذلك يمر بالضرورة عبر تخلّي الفدراليتين، اللتين يفترض أنهما تمثلان مسلمي سبتة ومليلية وغيرهم من مسلمي إسبانيا، عن خلافاتهما الجانبية وحساباتهما الضيّقة.

على المستوى الاقتصادي، لم ينجح المغرب بمواجهة آفة التهريب المعيشي مع سبتة ومليلية الذي يستنزف اقتصاده، من جهة لأنه إلى حد الآن لم يقدم البديل لعشرات الآلاف من الشباب الذين يدخلون يومياً إلى المدينتين لاقتناء السلع التي يبيعونها في المغرب. ومن جهة أخرى، لأن التهريب المعيشي دخل في ثقافة المغاربة، ويندر أن لا تجد مدينة في المغرب لا تروّج فيها السلع المهربة من سبتة ومليلية، رغم أن السلع نفسها تأتي من إسبانيا كذلك، بطريقة قانونية، وبأثمان لا تختلف كثيراً عن تلك التي تسوّق بها السلع المهربة. إن محاربة التهريب المعيشي يجب ألا يتم فقط بالزيادة في المراقبة على دخول السلع، وإنما بخلق نوع من الوعي لدى المستهلكين، من خلال حملات توعية بأضرار السلع المهربة على صحة المواطنين، أساساً الأدوية والمواد الاستهلاكية، لأنها في العديد من الحالات تكون غير صالحة للاستهلاك.

أما بالنسبة إلى المستقبل السياسي لسبتة ومليلية، فقد خلصت الدراسة إلى أنه غير واضح، فمطالب المغرب فيهما لم تتم الاستجابة إليها من قبل إسبانيا، رغم مرور أكثر من خمسين سنة على أول طلب قدّمه إلى الأمم المتحدة. وتبين المؤشرات بأنه على المدى القريب ليس هناك تغيير في موقف إسبانيا، لأن الحزبين اللذين يصنعان التناوب السياسي يرفضان فتح أي حوار رسمي مع المغرب حولهما. كما أن المدينتين تعتبران ورقة انتخابية تتكرر الزيارات إليهما وقت الحملات الانتخابية من طرف قادة الحزبين.

وإذا كان موقف إسبان المدينتين هو بقاؤهما تحت السيادة الإسبانية، فإن مغاربة المدينتين، بشكل عام، يرفضون الخوض في الموضوع بسبب حساسيته، وبالتالي يتعذر الخروج بخلاصة واضحة حول موقفهم. وتراهن إسبانيا على تفوقها الاقتصادي على

المغرب لجعل مغاربة المدينتين يميلون إلى أطروحتها، لكن الأزمة الاقتصادية التي تعيشها اليوم، وحالة الإقصاء والحرمان التي يتخبط فيها الشبان المغاربة في المدينتين، تجعل هذه الورقة تفقد بعض أهميتها.

وقد يستفيد المغرب في مطالبته باستعادة المدينتين، من عنصر الديمغرافيا، لأن عدد الولادات بين المغاربة فيهما هو ضعف المسجل بين الإسبان. وهم يمثلون في الوقت الحاضر ٥٠ بالمئة من سكان المدينتين، وقد يصلون في نهاية العقد الحالي إلى ٦٠ بالمئة، خصوصاً مع الرحيل المتزايد لإسبان المدينتين إلى إسبانيا، وإلى بلدان أوروبية أخرى. وتتخوّف إسبانيا من أن يلتف المغاربة، وجلّهم يحملون الجنسية الإسبانية، ولهم الحق في التصويت، حول حزب سياسي، يؤسسه مغاربة المدينتين، يدعو إلى الانضمام إلى المغرب، أو تكون له مطالب انفصالية، على غرار الأحزاب القومية التي تتولى السلطة اليوم في إقليمي كتالونيا وبلاد الباسك، والتي تطالب بتنظيم استفتاء شعبي يتقرر في ضوئه المستقبل السياسي للإقليمين.

المراجع

١ ـ العربية

كتب

دي ماداriاغا، ماريا روزا. مغاربة فرانكو. ترجمة كنزة الغالي. الرباط: منشورات الزمن، ٢٠٠٦.

السبتي، محمد بن القاسم الأنصاري. اختصار الأخبار عما كان بثغر سبتة من سني الآثار. تحقيق عبد الوهاب بنمنصور، ط ٢. الرباط: [د. ن.]، ١٩٨٣.

الغالي، كنزة. نساؤنا المهاجرات في إسبانيا. الرباط: منشورات الزمن، ٢٠٠٣.

غويتيسولو، خوان. في الاستشراق الإسباني. ترجمة كاظم جهاد. الدار البيضاء: منشورات الفنك، ١٩٩٧.

قصر الحمراء مكان للذاكرة والحوار. إشراف عبد الواحد إكمير وخوسيه أنطونيو غونثالث ألكانتود. غرناطة: منشورات قومارش، ٢٠٠٨.

مجموعة مؤلفين. الجاليات العربية في أمريكا اللاتينية: دراسة حالات المكسيك ـ التشيلي ـ البرازيل ـ البيرو ـ الباراغواي ـ الأرجنتين. ترجمة وإشراف عبد الواحد إكمير. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦.

الناصري، أبو العباس أحمد بن خالد. الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى. القاهرة: مطبعة بولاق، ١٨٩٤.

نيني، رشيد. يوميات مهاجر سري. الدارالبيضاء: منشورات عكاظ، ٢٠٠٩.

دوريات

أصداء المغرب: ٣/ ١١/ ٢٠١١.

إكمير، عبد الواحد. «تحالف الحضارات بين التاريخ والأديولوجيا: الخصوصية الإسبانية.» المستقبل العربي: السنة ٣١، العدد ٣٥٣، تموز/ يوليو ٢٠٠٨.

«تعديل جديد للقانون الجنائي يجرم الهجرة غير الشرعية في الجزائر.» مغاربية: ٤/ ٩/ ٢٠٠٨.

الجريدة الرسمية (مدريد): العدد ٢٧٢، ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢.

الريسوني، سليمان. «محمد زيان: ولدت مسيحياً في مالقا وكان اسمي فكتور مارتين: حوار.» المساء: ٤ نيسان/ أبريل ٢٠١٢.

عبد مولاه، ماهر. «التشريع الأوروبي إزاء الهجرة السرية المغاربية: آليات الردع والتحفيز.» المستقبل العربي: السنة ٣٤، العدد ٣٩٨، نيسان/ أبريل ٢٠١٢.

كترة، عبد القادر. «المساء تزور المدرسة المغربية الوحيدة في مليلية المحتلة.» المساء: ٢٠/ ٩/ ٢٠١٢.

«مصر وإسبانيا في نظر العالم الغربي.» الأهرام: ٨/ ٨/ ١٩٥٠.

المصور: العدد ٢٣، آب/ أغسطس ١٩٤٦.

وهبي، جمال. «تقرير مخابراتي يتهم الحدوشي بتجنيد الشباب للقتال في سوريا.» المساء: ٢٤/ ١٠/ ٢٠١٢.

______. «صراع في سبتة حول بسط المغرب لسيطرته على الحقل الديني، وبدء في عزل عدد من الأئمة.» المساء: ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩.

______. «المخابرات المغربية تحذر إسبانيا من مغاربة سبتة ومليلية.» المساء: ١٢/ ١١/ ٢٠١٢.

______. «مقتل مغربيين في معارك بسوريا.» المساء: ١٢/ ٤/ ٢٠١٢.

أطروحات ورسائل جامعية

بوهادي، بوبكر. «المغرب والحرب الأهلية الإسبانية.» (أطروحة دكتوراه، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب، الرباط، ٢٠٠٣).

العبوتي، محمد. «العلاقات العربية الإسبانية في عهد فرانكو.» (أطروحة دكتوراه، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب، الرباط، ٢٠٠٤).

مواقع إلكترونية

صباح، جاسم. «مدينة سبتة المغربية: مشاكل التهريب والتمزق بين هويتين.» شبكة النبأ المعلوماتية، <http://www.annabb.org/nbanews/69/472.htm>.

الموقع الإلكتروني لمؤسسة وهبي التجارية، <http://www.wehbe.es.unitiledfram-6.htm>.

موقع أخبار سورية، <http://www.syria-news.com/readnews.php?syseq=52>.

موقع الجالية الفلسطينية في إسبانيا، <http://nakba.ps/communities-details.php?id=6>.

موقع الشاميات: قضايا الإغتراب العربي، <http://www.shamyat.ru>.

٢ ـ الأجنبية

Books

Anuario estadístico de extranjería, años 1996-2006. Equipo TEIM. Madrid: Boletines estadísticos de extranjería de la Secretaria de Estado de Inmigración, Elaboración, 1996-2006.

Anuario de migraciones. Madrid: Ministerio de Trabajo y Asuntos Sociales y Área de análisis y Evaluación del IMSERSO, [n. d.].

Barea, Arturo. *La forja de un rebelde*. Madrid: Ed. Biblioteca el Mundo, 2001.

Cajal, Máximo. *Ceuta, Melilla, Olivenza y Gibraltar: ¿Dónde acaba España?*. Madrid, Siglo XXI de España, 2003.

Castells, Andrieu. *Las Brigadas internacionales en La guerra de España*. Barcelona: Ed. Ariel, 1974.

Cembrero, Ignacio. *Vecinos Alejados*. Madrid: Galaxia Gutenberg, Círculo de Lectores, 2006.

Comella, José Luis. *Historia de España contemporánea*. Madrid: Rialp, 1993.

Corrales, Eloy Martínez. *La imagen del magrebí en España*. Barcelona: Ed. Bellaterra, 2002.

Daoud, Zakya. *La Diaspora marocaine en Europe*. Casablanca: La Croisée des Chemins, 2011.

De Alarcón, Pedro Antonio. *Diario de un testigo de la Guerra de África*. Madrid: Sucesores de Rivadeneyra, 1920.

De Paula, Francisco Valladar. *El incendio de la Alhambra*. Granada: Imprenta de la Vda. e Hijos de P. V. Sabatel, 1890.

De Los Monteros, Ramos Espinosa. *España en África, 1903*. Madrid: Publicaciones de la revista de Infantería, 1903.

Del Castillo, Antonio Cánovas. *Apuntes para la historia de Marruecos*. Mãlaga: Editorial Algazara, 1991.

Españoles en Marruecos. Rabat: Instituto de Estudios Hispano-Lusos, 2008.

Filfili, Nadra. *Ma vie: 50 ans au Sénégal*. Dakar: Ed. NEA, 1973.

Galdós, Benito Pérez. *Aita Tettauen*. Buenos Aires: Tecnibook ediciones, 2011.

García, Bernabé López (coord.). *Atlas de la inmigración marroquí en España*. Madrid: Ed. Ministerio de Trabajo y Asuntos Sociales y La Universidad Autónoma de Madrid, 1996.

Leguineche, Manuel. *Anual 1921*. Madrid: Extra Alfaguara, 1996.

Martínez, Fernando Valderrama. *Historia de la acción cultural española en Marruecos*. Tetuán: Editorial Marroquí, 1956.

_______. *Manual del maestro español en la escuela marroquí*. Tetuán: Imprenta el Mahdia, 1952.

Mellizo, Felipe (Coord). *Racismo y xenofobia: Búsqueda de raíces*. Madrid: Fundación Rich, 1993.

Musulmanes en Espana: Guia de referencia. Madrid: Casa Arabe, 2009.

Nicolás, Juan Díez. *Las dos caras de la inmigración*. Madrid: Ed. Ministerio de Trabajo y Asuntos Sociales, 2005.

Nicolás, Juan Díaz y María José Lafita Ramírez. *La Inmigración en España: Una década de investigación*. Madrid: Ministerio de Trabajo y Asuntos Sociales, Instituto de Migraciones y Servicios Sociales, 2001. (Colección Inmigración y Refugio)

Pelayo, *Marcelino Menéndez. Historia de los heterodoxos españoles*. Madrid: Librería católica de San José, 1880.

Pérez, Víctor Díaz, Miranda Berta Álvarez y Chulia Elisa. *La Inmigración musulmana en Europa*. Madrid: Fundación La Caixa, 2004. (Colección Estudios Sociales; no. 15)

Planet, Ana. *Ceuta y Melilla espacios-fronteras hispano marroquíes*. Melilla: UNED de Melilla, 1998.

Sartori, Giovanni. *La Sociedad multiétnica: Pluralismo, multiculturalismo y extranjeros*. Madrid: Taurus, 2001.

Torres, José María Cordero. *Organización del Protectorado Español en Marruecos*. Madrid: Editorial Nacional, 1942.

Periodicals

Abad, José y Lujan Mestre. «La Protección de menores migrantes no acompañados: Un modelo de intervención social.» *Revista alternativas* (Cuadernos de trabajo social): no. 14, 2006.

Abad, Rociό. «Educación quiere sacar de clase a 200 escolares marroquíes en Ceuta.» *El país*: 27/6/2012.

Abu Tarbush, José. «La Inmigración siria, libanesa y palestina en Canarias.» *Canarii*: no. 6, Noviembre 2007.

Aparicio, Rosa Gómez. «Los Marroquíes en España: Retrato comparativo con otros colectivos a través de una encuesta.» *Atlas de la inmigración irregular*: vol. 2, 2004.

Archivos del Instituto de Estudios Africanos: no. 8, Junio 1949.

Arigita, Nieves. «Tudela tiene empadronados 5.337 inmigrantes de 82 nacionalidades.» *Noticias de Navarra*: 26/3/2012.

Aured, Álvaro Velazco. «El esfuerzo educativo de la II República en Ceuta: Un caso de atención escolar municipal a la minoría musulmana Ceuta.» *Cuadernos del Archivo Municipal de Ceuta*: Año 4, no. 8, 1994.

Aylon, Daniel. «Melilla ya supera el 50% de residentes musulmanes.» *El Publico. es*: 15/11/2009.

Barberia, José Luis. «Musulmanes en España.» *El País*: 29/7/2007.

Bárbulo, Tomas. «El barrio más peligroso de España.» *El País*: 28/4/2003.

________. «Los Muertos en la costa marroquí cuadruplican a los detectados en España, según ATIME.» *El País*: 25/7/2001.

Bejarano, José. «Pateras, veinte años de muerte.» *La Vanguardia*: 1/11/2008.

________. «La Primera víctima del Estrecho: Pateras, veinte años de muerte: La inmigración en las costas del sur suma la cifra de 18.000 víctimas.» *Mugak*: 1/11/2008.

Boletín Oficial del Estado (BOE): Núm. 158, 3 julio 1985; Núm. 100, 25/4/1992; Núm. 130, 30/5/1992; Núm. 10, 12 enero 2000; Núm. 185, 4/8/2003; Núm. 37, 12/2/2004; Núm. 32, 2009; Núm. 38, 2009; Núm. 299, 12 diciembre 2009, and Núm. 53, 2010.

«Boletín Oficial de la Zona del Protectorado.» *Vicente*: 31 diciembre 1940.

Bravo, Fernando López. «Los marroquíes en la comunidad autónoma de la región de Murcia.» *Atlas de la Inmigración irregular*: vol. 2, 2004.

Calleja, Tono y Ignacio Cembrero. «Brusco repunte de la inmigración clandestina de Argelia a España.» *El País*: 31/7/2008.

«Cardenal ordena a los fiscales pedir la repatriación de loa menores extranjeros.» *Diario de León*: 28/10/2003.

Casas, Laura Oso. «Mujeres marroquíes y servicio domestico en Madrid.» *Atlas de la Inmigración irregular*: vol. 2, 2004.

Casero, Andreu. «Imagen de los españoles en la prensa.» *Universia*: 12/5/2006.

Castaño, Ángeles y Emma Martin. «El Encierro de inmigrantes en la Universidad Pablo de Olavide.» *Atlas de la inmigración irregular*: vol. 2, 2004.

Cembrero, Ignacio. «El árabe y el tamazig dos lenguas autonómicas más.» *El país*: 4/7/2012.

———. «La última victoria de Mezzian, el general exterminador.» *El País*: 4/6/2006.

———. «Marruecos es el país que más remesas recibe de España.» *El País*: 29/10/2007.

———. «Marruecos y la FEERI acusan al gobierno español de favorecer a los integristas de la UCIDE.» *El País*: 10/12/2007.

———. «¿Pueden los musulmanes ser españoles?.» *El País*: 2/2/2012.

«Cinco muertos en un asalto en la frontera de Ceuta.» *El Mundo.es*: 29/9/2005.

Colectivo IOE. «Distribucion por sexo del alumnado marroquí en España.» *Atlas de la inmigración irregular*: vol. 2, 2004.

Contreras, Ana Planet. «Melilla y Ceuta como regiones de destino migratorio.» *Atlas Atlas de la inmigración irregular*: vol. 2, 2004.

Cozar, Valerio y María Enriqueta. «La inmigración de origen marroquí en Almería.» *Atlas de la inmigración irregular*: vol. 1, 2001.

«Datos del Instituto Nacional de Estadísticas.» *Europa Press*: Enero 2011.

«Denuncian la discriminación del ministerio de educación a comunidad musulmana de Melilla.» *Agencia EFE*: 29/12/2007.

Díaz, Soledad Gallego. «Analfabetismo y coches de lujo en la Cañada de la Muerte.» *El País*: 8/8/2002.

D'Ocon, Tamayo y Gloria Lora. «Inmigración marroquí en la comunidad de Madrid.» *Atlas de la inmigración irregular*: vol. 2, 2004.

«Dos heridos en un tiroteo cerca de una mezquita de Ceuta.» *ABC*: 29/1/2013.

«Don Amado, historia de un inmigrante libanés contada por su hijo tinerfeño.» *La Opinión*: 28/3/2008.

Escobar, Juan José. «Activismo islámico en España.» *Política Exterior*: no. 124, Julio-agosto 2008.

Escribano, Antonio Izquierdo. «Los preferidos frente a los extranjeros permanentes: La inmigración marroquí en los inicios del siglo XXI.» *Atlas de la inmigración irregular*: vol. 2, 2004.

Equipo TEIM. «Inmigración en Aragon: el colectivo marroquí.» *Atlas de la inmigración irregular*: vol. 2, 2004.

Gallego, Nacho. «Arostegui: Aquí los alumnos no terminan fracasando; empiezan fracasando.» *El Faro.es*: 30/9/2011.

García, López. «El mapa de origen de los argelinos en España.» *Atlas de la Inmigración irregular*: vol. 1, 2001.

_______. «La inmigración tunecina en España.» *Atlas de la inmigración irregular*: vol. 2, 2004.

_______. «Los Argelinos en España.» *Atlas de la inmigración irregular*: vol. 2, 2004.

_______. «Los estudiantes marroquíes en la universidad española.» *Atlas de la inmigración irregular*: vol. 2, 2004.

_______ y Manuel Lorenzo. «Los focos de la inmigración irregular Marroquí.» *Atlas de la inmigración irregular*: vol. 2, 2004.

Gómez, Paloma Crespo. «El Proceso de reagrupación familiar.» *Atlas de la inmigración irregular*: vol. 1, 2004.

Gonzalez, Miguel. «Más de la mitad de los marroquíes viven hacinados en infraviviendas, según un estudio.» *El Pais*: 8/2/2000.

Granados, Antolín. «El tratamiento de la inmigración marroquí en la prensa española.» *Atlas de la inmigración irregular*: vol. 2, 2004.

Gualda, Estrella Caballero. «Del magrebí a la europea del este: sustitución de la mano de obra agrícola en la provincia de Huelva.» *Atlas de la inmigración irregular*: vol. 2, 2004.

«Ils sont prêt a risquer leur vie pour quitter.» *Libération*: 20/8/1998.

«Inmigración en Aragón: El colectivo marroquí: Equipo TEIM.» *Atlas de la Inmigración irregular*: vol. 2, 2004.

Irujo, José María. «Ceuta y Melilla se convierte en objetico de la guerra santa islámica.» *El País*: 5/11/2006.

_______. «Dejar la secta del odio cuesta la muerte.» *El País*: 27/6/2012.

_______. «La Presión de «nuestro» islam.» *El país*: 12/9/2005.

Jiménez, Lidia. «El gobierno solicita mil trabajadores marroquíes para la campaña de fresa.» *El Pais*: 6/10/2010.

Jiménez, Mercedes. «Los menores no acompañados de origen marroquí.» *Atlas de la inmigración irregular*: vol. 2, 2004.

Lázaro, Julio M. «El supremo condena a 12 años de cárcel a un policía por abusar de detenidas.» *El País*: 11/3/2003.

López, Fernando Bravo. «La legislación de extranjería en el debate político.» *Atlas de la inmigración irregular*: vol. 2, 2004.

———. «Los marroquíes en la comunidad autónoma de la región de Murcia.» *Atlas de la inmigración irregular*: vol. 2, 2004.

López García, Bernabé y Manuel Lorenzo. «Los Focos de la inmigración irregular.» *Atlas de la inmigración irregular*: vol. 2, 2004.

Lora, Gloria y Tamayo D'Ocon. «La inmigración marroquí en la comunidad de Madrid.» *Atlas de la inmigración irregular*: vol. 2, 2004.

Loreto, Carmen Moreno. «La inmigración mauritana en España.» *Atlas de la inmigración irregular*: vol. 2, 2004.

«Los niños de la calle en Ceuta: Racismo y desamparo.» *Revista Mugak*: Noviembre de 1998, <http://www.mugak.eu>.

«Ley Orgánica 1/1995, de 13 de marzo, de Estatuto de Autonomía de Ceuta.» *Boletín Oficial del Estado (BOE)*: Núm. 62, 14 marzo 1995.

Meseguer, M. M. «Unos cincuenta mil norte africanos trabajan ilegalmente en Catalunya.» *ABC* (Madrid): 9/11/1973.

Mijares, Laura. «Los niños marroquíes en la escuela española.» *Atlas de la inmigración irregular*: vol. 2, 2004.

Mindicutti, Eduardo. «Racismo sumergido.» *El Mundo*: 12/2/2000.

«Mohamed Chaib, un diputado catalán del PSC que sigue el Ramadan en la Diada.» *ABC*: 11/9/2009.

Montaner, Alberto Serrano. «Enseñanza general indígena.» *Alta Comisaria de España en Marruecos-inspección en Intervención de Fuerzas Jalifianas*: 1930.

Moré, Inigo. «Las sorprendentes remesas de los emigrantes marroquíes: los efectos de la emigración sobre las regiones de origen.» *Atlas de la Inmigración irregular*: vol. 2, 2004.

Moreno, Mariola. «El sirio que aprendió gallego.» *Publico*: 12/5/2011.

Moreras, Jordi. «La Integración por el mercado: Las iniciativas comerciales y empresariales de los marroquíes en Cataluña.» *Atlas de la inmigración irregular*: vol. 2, 2004.

Muños, Sonia Veredas (datos oficiales). «Sobre el asociacionismo marroquí en España y participación de los inmigrantes.» *Atlas de Inmigración*: vol. 2, 2004.

Naïr, Sami. «Mañana habrá otros barcos.» *Revista Teina*: no. 14, Marzo-Mayo 2007.

Nieto, Juana Moreno. «Los contratos en origen de temporada: mujeres marroquíes en la agricultura onubense.» *Revista de Estudios Internacional Mediterráneos*: no. 7, enero-mayo 2009.

Noguer, Miquel. «El ex diputado Chaib alerto a EEUU del descontrol del islam en Cataluña.» *El país*: 17/12/2010.

Noya, Javier. «Los españoles y el islam.» *Análisis del Real Instituto Elcano*: no. 105, 5/10/2007.

Núñez, Ernesto. «Inmigrantes magrebíes denuncian un pacto de silencio Madrid-Rabat.» *El País*: 8/8/1998.

Ordaz, Pablo. «Los inmigrantes acogidos en Ceuta y Melilla pasarán pronto a la Península.» *El País*: 23/1/1998.

Orsatti, Ricardo Ruiz. «Tetuán hace medio siglo.» *Mauritania* (Tánger): Año 14, no. 161, 1 abril 1941.

«El PP dice que advirtió al Gobierno de la «crisis» por su «falta de sinceridad» con Marruecos.» *Público*: 2/11/2007.

«Preocupación en el ministerio de defensa por los soldados de origen magrebí.» *Web.belt.es*.

«Al Qaeda pone su punto de mira en Melilla y Ceuta como nuevos objetivos de su agenda de atentados terroristas.» *Info. Melilla.com*: 23/12/2006.

Ramírez, Ángeles. «Las mujeres marroquíes en España a lo largo de los noventa.» *Atlas de la inmigración irregular*: vol. 2, 2004.

Redonda, Eugenia. «Marruecos levanta recelos al querer controlar a los musulmanes en España.» *SOITU*: 17/3/2009.

Robles, Armando. «Musulmanes.» *Alerta Digital* : 28/1/2011.

Rodriguez, Jésus. «Melilla, ou chrétien et musulmans vivente plus ou moins bien ensemble.» *El País*: 16/12/2010.

________. «Un Laboratorio de convivencia.» *El País*: 21/11/2010.

Santos, Juan José. «¿España es un país racista?.» *El Mundo*: 13/2/2000.

Serrano, Raquel. «Abderrahman Benyahya calificó ayer de «ilegal e irregular».» *SUR*: 8/1/2010.

Sotelo, Ignacio. «Recomponer las relaciones con Marruecos.» *El País*: 14/9/2010.

Souvannavog, Juan David Sempere. «La agricultura intensiva en el campo de Cartagena.» *Atlas de la inmigración irregular*: vol. 2, 2004.

«El «Talibán español» era una grave amenaza para Estados Unidos.» *Publico.es*: 25/4/2011.

Tarrés, Sol y Javier Jordán. «Movimientos musulmanes y prevención del yihadismo en España.» *Athenas Paper*: vol. 2, no. 1, 27 marzo 2007.

Valverde, Fernando. «España no es un país racista, en todo caso es clasista.» *El País*: 25/10/2005.

Theses

Mustafa, Merroun. «El cuerpo del ejército marroquí en la Guerra Civil Española.» (Tesis doctoral, Universidad de Granada, 2000).

Parra, Vicenta Marín. «Educación en Ceuta durante el periodo del Protectorado Español en Marruecos: 1912-1956.» (Tesis Doctoral, Universidad de Granada, 2006).

Conference

Conferencia pronunciada en el Instituto de Estudios Africanos, Madrid, 23 febrero 1949.

Reports and Websites

Abad, José R. Bueno y Francisco Lujan Mestre. «La protección de menores migrantes no acompañados: Un modelo de intervención.» Social, <http://rua.ua.es/dspace/bitstream/10045/6511/1/ALT_14_10.pdf>.

Abc.es Website, <http://www.abc.es/20120130/.../abcp-larbi-barek-perla-negra-20120130.ht...>.

Abu Tarbush, José. «Árabes en Canarias.» Pellagofico, <http://www.pellagofico.com>.

«A. D. N. Vice-consul de France a Melilla au Résident Général.» M. C. D.: 7 aout 1936.

Andalucia Acoge Website, <http://www.acoge.org>.

Aranda, Juan. «Moro Gato.» Juan Aranda Anteriores: 19/5/1998, <http://juanarandaanteriores.blogspot.com/2006/01/moro-gato-19051998_113639424551227497.html>.

«Avance de resultados del censo de 2001.» Instituto Nacional de Estadistica: 2001, <http://www.ine.es/censo 2001/pobcen01menu.htm>.

Cabrera, Asín y Ma Asunción. «Los acuerdos bilaterales suscritos por España en materia migratoria con países del continente africano: especial consideración de la readmisión de inmigrantes en situación irregular.» <http://www.ugr.es/~redce/redce10/articulos/04masuncionasincabrera.htm#tres>.

«El coloquio de los perros.» Miguel de Cervantes, <http://miguelde.cervantes.com/pdf/El%20coloquio20de%20los%20perros.pdf>.

Constitución Española, <http://www.lamoncloa.gob.es/nr/rdonlyres/79ff2885-8dfa-4348-8450-04610a9267f0/0/constitucion_es.pdf>.

«¿Cuál es el perfil medio del inmigrante?.» <http://sauce.pntic.mec.es/jotero/Inmigra/perfil.htm>.

Dando Datos, <http://www.dandodatos.com/.../que-nos-preocupa.html->.

«El 17% de los niños musulmanes de Ceuta abandona la ESO.» Webislam: 8/11/2000, <http://www.webislam.com/noticias/41589el_17_de_los_ninos_musulmanes_de_ceuta_abandona_la_eso_solamente_uno_de_cada_600.html>.

Epsocial. «La seguridad social pierde 45.495 afiliados extranjeros en enero.» *Europa press*: 21/2/2012.

«Estadísticas de permisos de trabajo a extranjeros.» Ministerio de Trabajo y Asuntos Sociales: 1998.

«Estadísticas de población.» Eurostat: 1993-2004, <http://epp.eurostat.ec.europa.eu/>.

«Estudio Demográfico de la población musulmana.» Unión de Comunidades Islámicas de España (UCIDE): 31/12/2012.

Estudios sociales y de opinión. «La Comunidad musulmana de origen inmigrante en España.» Metroscopia, <http://www.mjusticia.gob.es/cs/Stellite/1292346193946?blobh>.

Gallego, Verónica Cobieta [y otros.]. «La integración social de los menores no acompañados: nuevos retos en la Comunidad de Madrid.» Dialnet, <dialnet.unirioja.es/descarga/articulo/2001982.pdf>.

González, Carmen Enríquez y Ángel González Pérez. «Ceuta y Melilla: Nuevos elementos en el escenario.» Real Instituto el Cano: no. 159, 4/12/2008, <http://www.realinstitutoelcano.org/wps/portal/rielcano/contenido?wcm_global_context=/elcano_es/zona_es/demografia+y+poblacion/ari159-2008>.

Hidalgo, Juan Carlos. «La tasa de desempleo entre la población inmigrante duplicó a la de los autóctonos en 2011.» 20 minutos, <http://www.20minutos.es>.

«Infancia vulnerable: Menores Extranjeros no acompañados.» Ararteko, <http://argitalpen.ararteko.net/index.php?leng=cast& a=1451>.

Javier, Jordán. «El Terrorismo yihadista en España: evolución después del 11M.» Real Instituto el Cano, <http://www.realinstitutoelcano.org/wps/portal/rielcano/contenido?wcm-global context=/elcano/elcano-es/programas/terrorismo+global/publicaciones/publ-amenaza+espana/dt7-2009>.

Jordán, Javier y Humberto Trujillo. «Entornos favorables al reclutamiento yihadista: el barrio el príncipe Alfonso: Ceuta.» Jihad Monitor Occasional Paper: no. 3, 22/11/2006, <http://www.gees.org/documentos/Documen-01898.pdf>.

Karaboytcheva, Micosalva Kostava. «Una evaluación del último proceso de regularización de trabajadores extranjeros en España (2005).» Documento de trabajo (DI): 15/2006, <http://www.realinstitutoelcano.org/.../252_kostova_regularizaci on_extranje>.

«Las ONG denuncian la situación de los menores extranjeros no acompañados.» Canal Solidario, <http://www.canalsolidario.org/noticias/entidades-sociales-den uncian-la-desproteccion-de-los-menores-extranjeros>.

Metroscopia (estudios sociales y de opinión). «La Comunidad musulmana de origen inmigrante en España.» Ministerio de Justicia, <http://www.mjusticia.gob.es/cs/ Stellite/1292346193946?blobh>.

Noticias Juridicas, <http://noticias.juridicas.com/base_datos/Admin/126-1992. html>.

Observatorio andalusí: 2013, <http//:oban.multiplexor.es/estademograf.pdf>.

«Padrón municipal 2001, 2006, 2012.» Instituto Nacional de Estadística.

Palestinian Blogspot, <http://www.palestinian.blogspot.com/2012/06/blog-post-ht m/2012/6/blog-post.html>.

Permisan, Cristina Goenechea. «Menores inmigrantes no acompañados: Un estudio de su situación en la actualidad.» Universidad complutense de Madrid, <http://w eib.caib.es/documentacio/jornades/web_i_cong_medit/pdfs/menors2.pdf>.

«Por qué se concentran en determinadas regiones de España?.» <http://sauce.pntic. mec.es/jotero/Inmigra/region.htm>.

«La Presencia de la inmigración argelina en España: Particularidades de Navarra.» Unavarra, <http://www.unavarra.es/migraciones/papers3/comun24(Comunicaci Anna%20MataRomeu.pdf>.

Soddu, Pietro. «Inmigración extra- comunitaria en Europa: el Caso de Ceuta y Melilla, Archivo General.» Ciudad Autónoma de Ceuta: 2002.

Tirado, José Luis. «La patera de los niños.» Revista, <http:/revista.mugak.en/articu los/shou/228>.

فهرس

- ب -

- ت -

- خ -

- د -

- ذ -

- ر -

- ز -

- ق -

- ك -

- ل -

- م -

- و -

- ي -